

كتاب
الغمامة في
الشيخين الخياط
والخياط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مختارات من
ملفات التيار الاسلامي
(٢)

المعاملات المالية بين الحلال والحرام المجلد الثاني

اعداد مركز المحرسة للمعلومات
٤ش ٩ب المعادى ت ٣٣٠٢٠٤٣٧

١٠١	الامانة والشجاعة والحسم في بيان دار الافتاء	الاخبار ١٩٨٧/٧/١١	جلال دويدار ٢٦٥
١٠٢	مصر: فتوحا لآزهر تربك الوسط المصرفي اليوم السابع ١٩٨٧/٧/١١		٢٧٠
١٠٣	٢٥ زيادة في الاقبال على شهادات الاستثمار	الاخبار ١٩٨٧/٧/١٢	هشام مبارك ٢٧١
١٠٤	آراء علماء الدين بعد فتوى المفتي	آخر ساعة ١٩٨٧/٧/١٢	حسن علام ٢٧٢
١٠٥	كلمات	الاخبار ١٩٨٧/٧/١٢	محمود عبد المنعم ٢٧٨
١٠٦	الهضيبي ينتقد فتوى تحليل شهادات الاستثمار	الوفد ١٩٨٧/٧/١٢	٢٧٩
١٠٧	نقطة نظام: تحية لهذا الرجل	الاهالي ١٩٨٧/٧/١٢	نجاح عمر ٢٨٠
١٠٨	ملاحظات على بيان دار الافتاء	النور ١٩٨٧/٧/١٢	زكريا عامر ٢٨١
١٠٩	من منا يعمل بالسياسة يا فضيلة المفتي	النور ١٩٨٧/٧/١٢	٢٨٤
١١٠	الشيخ اسماعيل صادق العدوي يعارض فتوى المفتي	النور ١٩٨٧/٧/١٢	ابراهيم نصر ٢٨٧
١١١	ارتفاع مبيعات شهادات الاستثمار في مصر	الحياة ١٩٨٧/٧/١٢	٢٨٩
١١٢	سعر الفائدة المصرفية والاعلبيية الصامتة (٢)	الاهرام ١٩٨٧/٧/١٤	د. سعيد النجار ٢٩٠
١١٣	بيان هام لدار الافتاء	اللواد الاسلامي ١٩٨٧/٧/١٤	رضا عكاشة ٢٩٢
١١٤	المعاملات الاسلامية	الوفد ١٩٨٧/٧/١٥	د. محمد عبد المنعم ٢٩٨
١١٥	قراءة فقهية في بيان المفتي حول شهادات الاستثمار	الوفد ١٩٨٧/٧/١٥	المستشار طارق البشري ٢٩٩
١١٦	مفتي الجمهورية في حوار الاسبوع	المصور ١٩٨٧/٧/١٥	احمد ابو كف ٣٠١
١١٧	مفتي مصر: سلمت يدك	المصور ١٩٨٧/٧/١٥	٣٠٧
١١٨	د. محمد علي محجوب: مفتي الجمهورية اراح الناس في كل بيت وكان موفقا في فتواه	المصور ١٩٨٧/٧/١٥	احمد ابو كف ٣١٠
١١٩	بنوك القطاع العام المصري تسعى لانتقاد المصرف الاسلامي الدولي	القبس ١٩٨٧/٧/١٥	عبدالله نصار ٣١٨

١٢٠	فضيلة المفتي . . في مرسى مطروح	الشعب ١٦/١٩٨٧/١	• محمود صادق ٢٢٠
١٢١	شهادات الاستثمار وفتوى دار الافتاء	السياسي ١٧/١٩٨٧/١	ابراهيم ابو داه ٢٢٢
١٢٢	وبعد ان قال المفتي كلمته	اخبار اليوم ١٨/١٩٨٧/١	حسن دوح ٢٢٢
١٢٣	نسمات	الاحرار ١٨/١٩٨٧/١	صلاح الرفاعي ٢٢٤
١٢٤	الفكر والاقتصادي الاسلامي في الربا والفائدة والنقود	الاقتصادي ١٨/١٩٨٧/١	د. عبدالرحمن صيري ٢٢٥
١٢٥	يوميات اقتصادية	الاقتصادي ١٨/١٩٨٧/١	اسامة سرايا ٢٢٢
١٢٦	بيان لعلماء الامة لحسم قضية البنوك	الشعب ١٩/١٩٨٧/١	د. يوسف القرضاوي ٢٢٣
١٢٧	بشأن فتوى الفوائد	الشعب ١٩/١٩٨٧/١	مستشار عثمان حسين (٢٤١)
١٢٨	عن الفوائد المصرفية مرة اخرى	الشعب ١٩/١٩٨٧/١	عادل حسين ٢٤٢
١٢٩	اعلان المطاوي في بيان الشيخ طنطاوي	الشعب ١٩/١٩٨٧/١	ابراهيم البيومي ٢٤٧
١٣٠	كبار علماء الازهر يتحدثون عن فتوى الدكتور طنطاوي	النور ٢٠/١٩٨٧/١	٢٥٠
١٣١	قراءة في بيان المفتي	النور ٢٠/١٩٨٧/١	د. محمد سيد احمد ٢٦١
١٣٢	الثورة على المفتي	الاهالي ٢٠/١٩٨٧/١	د. محمد احمد خلف ٢٦٦
١٣٣	تأملات : تعددت الفتاوى وزاد ارتباك المسلمين	الاهالي ٢٠/١٩٨٧/١	امين هوليدي ٢٦٩
١٣٤	ولنا كلمة : الحرام	آخر ساعة ٢٠/١٩٨٧/١	فاروق الطويل ٢٧١
١٣٥	بلا اقنعة : الحرام في الساحة الاسلامية	آخر ساعة ٢٠/١٩٨٧/١	حامد سليمان ٢٧٤
١٣٦	الغزالي والمشد يؤكدان : شهادات الاستثمار وصناديق التوفير حلال	الاهرام ٢١/١٩٨٧/١	٢٧٦
١٣٧	دعوة للتفكير في فوائد الايداع	الاهرام ٢١/١٩٨٧/١	د. عبدالمنعم النمر ٢٧٧
١٣٨	خالد محمد خالد : كل صور الاستثمار في البنوك حلال والخلاف الفقهي حق . . يجب احترامه	الاخبار ٢١/١٩٨٧/١	٢٨٠
١٣٩	دعوة للبحث : على اساس حرمان فوائد الايداع في البنوك	الاخبار ٢١/١٩٨٧/١	د. عبدالمنعم النمر (٢٨)

٢٨٣	الاهرام ١٩٨٩/٧/٢٢	المفتي وشهادات الاستثمار	١٤٠
٢٨٤	احمد بهاء الدين ١٩٨٩/٧/٢٢	يوميات	١٤١
٢٨٥	الاخبار ١٩٨٩/٧/٢٢	الربا حرام... ولكن ما الحكم لو افترض سكان المقابر بفائدة يستروا عوراتهم؟	١٤٢
٢٨٧	عبدالوارث دسوقي ١٩٨٩/٧/٢٢	خالد محمد خالد يعلن: كل صور الاستثمار في البنوك حلال	١٤٣
٢٩٠	الوفد ١٩٨٩/٧/٢٢	العلماء ورجال الاقتصاد يناقشون بيان المفتي	١٤٤
٢٩٢	د. محمد عبد المنعم ١٩٨٩/٧/٢٢	لمن تباح فوائد البنوك	١٤٥
٢٩٣	صلاح زلط ١٩٨٩/٧/٢٤	فتوى المفتي في الميزان	١٤٦
٢٩٥	د. عبد العظيم ١٩٨٩/٧/٢٤	مرة أخرى: لا للهجوم على المفتي	١٤٧
٤٠٠	محمد الحيوان ١٩٨٩/٧/٢٥	كلمة حب	١٤٨
٤٠١	عبد الله كمال ١٩٨٩/٧/٢٥	ارزاق المشايخ على البنوك: فتاوى للبيع	١٤٩
٤٠٥	د. محمد مصطفى ١٩٨٩/٧/٢٦	مناقشة هادئة لفتوى الشيخ طنطاوي	١٥٠
٤٠٩	الشعب ١٩٨٩/٧/٢٦	بيان من الشيخ الغزالي حول شهادات الاستثمار	١٥١
٤١٠	صلاح الدين حافظ ١٩٨٩/٧/٢٧	في قضية المفتي وشهادات الاستثمار الزان من النفاق الاجتماعي	١٥٢
٤١٣	حمدي البصير ١٩٨٩/٧/٢٧	وخيرا! الاقتصاد الاسلامي يعارضون المفتي	١٥٣
٤١٨	محمود راضي ١٩٨٩/٧/٢٧	شهادات استثمار اسلامية يصدرها بنك فيصل	١٥٤
٤١٩	د. عبد العظيم ١٩٨٩/٧/٢٧	١٠ ملاحظات اساسية على بيان دار الافتاء	١٥٥

١٥٦	وزير الاوقاف والمفتي في مؤتمر قوافل الدعاة برشيد	الاهرام ١٩٨٧/٧/٢٨	عبد الواحد عبد القادر ٢٨
١٥٧	بيان من الشيخ الشعراوي يطالب علماء الدين بوقف الفتاوى الفردية في المسائل العلية	الاخبار ١٩٨٧/٧/٢٨	٤٣٠
١٥٨	شهادات الاستثمار لحلال وعائدا طيب	الاهرام ١٩٨٧/٧/٢٩	د. احمد شلبي ٣١
١٥٩	سيطرة رأس المال على الدين هدف حملة مشايخ البنوك على المفتي	الاخبار ١٩٨٧/٧/٢٩	د. البيومي محمد ٣٣
١٦٠	حول فتوى شهادات الاستثمار	الاخبار ١٩٨٧/٧/٢٩	الفت الخشاب ٣٥
١٦١	حول قضية الربا: هل هذا اجتهاد يحل المشكلة	الوفد ١٩٨٧/٧/٢٩	طارق البشري ٣٧
١٦٢	العلم والحياة	الجمهورية ١٩٨٧/٧/٣٠	د. عواطف عيد ٤٠
١٦٣	شهادات الاستثمار: مناقشة للفضيلة المفتي	الاهرام ١٩٨٧/١٠/١	د. محمد شوقي ٤١
١٦٤	الشيخ الغزالي: شهادات الاستثمار وصناديق التوفير حلال	السياسي ١٩٨٧/١٠/١	٤٣
١٦٥	شهادات الاستثمار وصناديق التوفير بين التحريم والتبرير	الشعب ١٩٨٧/١٠/٢	د. محمد صلاح ٤٤
١٦٦	المايخ يحاربون المفتي في المساجد روزاليوسف ٨٧/١٠/٢	٨٧/١٠/٢	ابراهيم عيسى و عبدالله كمال ٤٤٨
١٦٧	بافضيلة المفتي	الاقتصادي ١٩٨٧/١٠/٢	٤٥٢
١٦٨	عن الفوائد البنكية وفقه التنمية	الاقتصادي ١٩٨٧/١٠/٢	سمير معوض ٥٢
١٦٩	فض الاشتباك الفقهي	الاهرام ١٩٨٧/١٠/٣	فهمي هريدي ٥٨
١٧٠	شهادات استثمار رابعة	الاخبار ١٩٨٧/١٠/٣	٤٦١
١٧١	رأيان حول قضية البنوك والاسلام	الاهالي ١٩٨٧/١٠/٤	خليل عبد الكريم ٦٢
١٧٢	كلمة اسلامية في المعاملات البنكية... خداع الجماهير	الاهالي ١٩٨٧/١٠/٤	احمد زين السماك ٦٤

١٧٣	نحن في انتظار الخمر بفضيلة المفتي	النور ١٩٨٧/١٠/٤	ابراهيم نصار ٤٦٥
١٧٤	المفتي... والحكومة... واليسار المصري	النور ١٩٨٧/١٠/٤	٤٦٧
١٧٥	فهى مويدي: فض الاشتباك الفقهي	الرأي ١٩٨٧/١٠/٥	٤٧١
١٧٦	الاسلام يرفض هذه الوصاية	الاهرام ١٩٨٧/١٠/٦	٤٧٤
١٧٧	مصر: اول دولة عرفت نظام البنوك الاسلامية	المساء ١٩٨٧/١٠/٦	محمد وهدان ٤٧٦
١٧٨	كلمة تنقصها الصراحة	المصور ١٩٨٧/١٠/٦	صيري ابو المجد ٤٧٨
١٧٩	من اوراق الامام الاكبر محمود شلتوت فتوى قديمة: تؤكد رأي المفتي في قضية الربا	الاذاعة والتلفزيون ١٩٨٧/١٠/٧	٤٨٠
١٨٠	خواطر وذكريات	السياسي ١٩٨٧/١٠/٨	ابراهيم ابو داه ٤٨٢
١٨١	كلمات اسلامية: بيان المفتي وكلمة اخيرة	الحياة ١٩٨٧/١٠/٨	صلاح عزام ٤٨٤
١٨٢	فتوى المفتي... فتحت الباب ولم يقفل بعد	اكتوبر ١٩٨٧/١٠/٨	احمد البلك ٤٨٥
١٨٣	عقلانية... الفتاوى الدولية	مايو ١٩٨٧/١٠/٩	د. فرج فودة ٤٨٩
١٨٤	حول الفاشدة المصرفية	الاقتصادي ١٩٨٧/١٠/٩	د. عبد الحميد الغزالى ٤٩٣
١٨٥	مناقشة علمية هادئة لفتوى فضيلة المفتي:	الشعب ١٩٨٧/١٠/١٠	د. يوسف القرزاوي ٥٠٥
١٨٦	حول معركة اعفت: انصار التحريم والقياس الفاسد	الاهالي ١٩٨٧/١٠/١١	د. محمد احمد خلف ٥١١
١٨٧	علي هاشم فتوى الدكتور طنطاوي... العلماء يتساءلون اين مجمع البحوث الاسلامية	النور ١٩٨٧/١٠/١١	عبد الصبور فاضل ٥١٤
١٨٨	الفوائد المصرفية: من الاغلبية الصامتة الى جمهور الاقتصاديين	النور ١٩٨٧/١٠/١١	د. عبد الحميد ٥١٧
١٨٩	المفتي ورجال البنوك يبحثون اصدار شهادة استثمار	اخبار اليوم ١٩٨٧/١٠/١٤	محمود سالم ٥٢٤

الأمانة والشجاعة والحسم في بيان دار الافتاء

بقلم : جلال دويدار

البيان الذي صدر عن دار الافتاء حول رأى الدين في بعض جوانب المعاملات المالية التي تتم من خلال البنوك .. خطوة هامة وشجاعة تستحق كل التقدير . هذا البيان حسم بشكل الأمانة قضية خطيرة ظلت معلقة لسنوات طويلة ومثل تردّد في اتخاذ موقف حيالها .

وحتى يحسب الحق لأصحابه فإن فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية وزملاءه من علماء وفقهاء الدين بدار الافتاء هم أصحاب الفضل في انتهاء مناخ البلبلة الذي أدى الى معاناة ولقي قطاعات كبيرة من المسلمين .. وقد التزم فضيلة المفتي في موقفه من قضية شهادات الاستثمار بما يقضي به الدين الاسلامي مستعيناً برأى كبار فقهاء وعلمائه المشهود لهم بالعلم والصدق والأمانة بما في ذلك محاضر اجتماع لجنة البحوث الفقهية بجمع البحوث الاسلامية عام ١٩٧٦ برئاسة فضيلة الشيخ محمد فرج السنهوري .. وكان غالبية أعضاء هذه اللجنة من فقهاء الدين قد انتبهوا الى أن أرباح شهادات الاستثمار حلال ولا حرمه فيها مثلها مثل أرباح صندوق التوفير التي أفتى فضيلة المرحوم الشيخ محمود شلتوت بانها حلال . وجاء بالفتوى : ان الربح في هذه الحالة هبة أو منحة من الدولة كما أن أموال هذه الشهادات يتم استثمارها لصالح المجتمع والمواطنين جميعاً .. كما أن تحديد نسبة الربح مقدما هو لحماية صاحب المال وهو ما لم ينه عنه الدين .

ومن المؤكد أن هذا الموقف الحاسم الواضح الذي اتخذته دار الافتاء سوف تكون له اثره البعيدة على أوضاع مصر اقتصادياً خلال المرحلة القادمة . أنه يقطع الطريق على الخداع والغش والاستغلال والظلم في المعاملات المالية التي كان ضحيتها مئات الآلاف من المسلمين من خلال عمليات نصب تتم باسم الدين . اتفق العلماء وفقاً لما جاء في بيان دار الافتاء على أن مثل هذا السلوك حرام وغير جائز وأنه من الرذائل التي تتناقض وشريعة الله تعالى .

انني لا يسعني الا أن أحيي دار الافتاء وفضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي على فتواه الحاسمة في قضية شهادات الاستثمار والتي أضاعت طريق الحق أمام المسلمين . ان هذه المبادرة تضيف رصيداً جديداً الى مواقف التي اتسمت بالشجاعة والحكمة والعلم في لقاءاته مع شباب مصر المسلم لتوضيح المفاهيم الصحيحة للدين الاسلامي . انه نموذج فريد لرجل الدعوة الاسلامية .. علماً وخلفاً والتزاماً بشريعة الله

الحكومة تسرقنا يا فضيلة المفتي

بقلم : عادل حسين

قضى الأمر وتورط فضيلة المفتي فيما نتمنى أن يتجنبه . ولم تكن وحدنا ننصح . وذكر بشكل خاص أن د . احمد كمال أبو المجد طلب مثلنا أن يتوقف إصدار الفتاوى والآراء الغربية في هذا الأمر الجليل (فوائد البنوك) حتى يأخذ الحوار العلمي مداه في سلطات جادة هادئة . (الأهرام) ٨/٢٣ و ٨/٢٤) .. ويشهد الله أننا كنا نرجو مخلصين أن يتبعد المناقشات الفقهية عن شبهة التأثيرات الحكومية التي قيل إنها تتطلب فتوى معروف محتواها مقدما .. هذا ما قلناه . وهذا ما أردناه . ولكن د . طنطاوى تعجل ولم يسمع النصيح . ونذكر له أنه حرص على أن يسجل في صدر البيان الذي أعلنه أنه « ليس من وظيفته الالتزام به في عامة الأحوال » .

■ ونحن بالفعل لا نلتزم بما قل . وفي ملاحظات سريعة على بيانه نقول إنه يدعشنا أنه لم يسمع (عند عرض رايه) إلى مناقشة أصحاب الآراء المعارضة لفتاوى البنوك . ولم يبين لنا لماذا يرفض ملاحظوا إليه .. وأغرب من هذا أنه أحل التعامل « في شهادات الاستثمار وفيما يشبهها » وفق قاعدتين متباينتين . إذ قرر أنها جائزة شرعا . وأن أرباحها حلال وجائزة شرعا . وراينا أنه أقال هذا الحكم مرة على أساس أنها مضاربة شرعية . ثم عاد وقرر أنها حلال لأنها معاملة حديثة نافعة للأفراد وللأمة . مع أن القول بأن شهادات الاستثمار نوع من المضاربة الشرعية (أي يجوز قياسها على معاملات ومفاهيم سابقة) شيء يختلف عن القول بأنها حديثة وتحتاج حكما جديدا يختلف عن كل ما سبق . أي الدليلين استندت إليه بالفضيلة المفتي لكي تصل بنا إلى ما وصلت إليه ؟

ولكن أغرب من هذا أيضا أنه طلب من المسؤولين في البنك الأهلي أن ينتشروا شهادة جديدة ، ذات عائد متغير لا ينص فيها مقدما على ربح معين وإنما تخضع الأرباح فيها للزيادة أو النقص . ونحسب أن هذا الطلب يؤكد أن د . طنطاوى يرى خطأ شرعيا ما في شهادات الاستثمار ذات العائد الثابت . وإذا كان هذا صحيحا فهل يغير الأمر أو يتسلم فيه أن تطلب من البنك الأهلي (حسبي جاء في البيان) . تسمية الأرباح التي تعطى لأصحاب شهادات الاستثمار بالعائد الاستثماري أو بالربح الاستثماري . ؟ هل تغيير الاسم يحول الحرام إلى حلال ؟

وصحيح أن فضيلة المفتي بدا بما تصور أنه الجانب الأيسر والأسهل . فالتصريح في فتاوى على شهادات الاستثمار وما في حكمها . وإجل البحث في البنوك التجارية والحكم في فوائدها . ولكن لاشك أن إعلانه للنتائج التي توصل إليها في شهادات الاستثمار سيغيب حكمه في الشئ المؤجل . ولو تمهل لاكتشف أن الجانبين مرتبطان بمنطق واحد . وكان يحسن لو أنه انتظر حتى تتضح له الصورة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

بإبلاغها الكلمة.

□ □ □ □

■ ولد ذكرت في مقال سابق أن
علة تجريم الربا تكمن في أن
الاقتصاد الإسلامي يعطي قيمة

العمل الإنساني المصالح في
النشاط الاقتصادي. إن الإسلام
لا يجرم الغنى ولا يؤثم صاحبه
(إذا كان من حلال). ولكنه في
الوقت نفسه يسعى لكسب ما يعلو
المال على العمل، ويسعى لكي
يظل العمل (ذهنياً وعصبياً
ويديوياً) أساس العمران
والاستغلال في الأرض (أي
التنمية الشاملة).

إن صاحب المال إذا اكتفى
بعائد ثابت يعيش عليه يكون
مجهوداً أو تكسراً يكون
تنبلاً، أو يكون بغير همه
قليل الحيلة شأنه شأن الأرملة
راعية الأيتام... وإذا تحول
أصاحب الأموال إلى هذا النمط،
وإذا تبذرت ملكات الإبداع
عندهم، وخلفت لديهم شجاعة
الاحتكام والتجديد والتطوير،
كان معنى هذا أن قسماً محترماً
من الأمة أصيب بالشلل، وهذا
يصيب مجموع الأمة بكارثة
اقتصادية واجتماعية رهبة،
وتتفاقم الكارثة إذا كان أصحاب
المال فيما يتخلون عن العمل
والخاطرة، ويتركون مهمة
تشغيل أموالهم لرجال الأعمال
الأجانب كي يعمروا بها بلادهم
إن حصول صاحب المال على
عائد ثابت (أي ربا) يهبط
بإدبيته وحيويته، ولهذا حرم
على الدائن أن يحصل على الربا.
إلا أن مبدأ الحصول على دخل
ثابت يعني أيضاً أن نظم
الاجتماع تضع صاحب المال
البليد فوق من يبذل العمل
بنفسه. فعائد الثابت الذي
يدفعه المدين يعني في حالة
الخصرة أن يحصل صاحب المال
القعيد على العائد الثابت المنفق
عليه مقدماً (الربا) ولبيده
الأخر (الذي اقترض من أجل
تجارته أو زراعته أو صناعة) في
داهية. وهذا الوضع الذي يعطى
حقوق المال على حقوق العمل

مرفوض إسلامياً، بل مرفوض في
الأديان كلها، وكان شرع الله أن
يتقاسم الاثنان (صاحب المال
والمشرف على المشروع) الحولة
والمرة، فينتشطران المكسب في
حالة النجاح، ويتحملان معاً
الخسارة في حالة الفشل. وهذه
المشاركة تقضي بالآ يكون بين
صاحب المال وبين المشرف
المباشر على المشروع جدار عازل
سميك، ولكن يجب أن يكون
هناك تعاون ومتابعة. صاحب
المال (في حالة المشاركة، وإذا لم
تكن له لفائدة ثابتة مضمونة) لن
يكون تنبلاً، ولكن سيجهد
نفسه في اختيار شركائه، وفي
متابعة ما يتم، وفي تدقيق
الحسابات، والمشرف على
المشروع سيدقق بدوره فيما
يعملونه بالمال، وفي وضع
القواعد التي تمنع الشلل
والنزاع.

■ يقال إن البنوك الحديثة
غيرت الصورة، وبالتالي فإن
فوائدها تختلف تماماً عن الربا
الحرم، وبوسعنا أن نؤكد أن
هذا غير صحيح. إن البنوك
الحديثة مؤسسات عملاقة،
وتنظمها في العمل عالية الكفاءة
بالغة التعقيد، ولكن بين كل
التشابكات والتعقيدات تظل
فكرتها الأساسية ربوية. ولا
يتسع المجال لشرح تفصيلي،
ولكن نقول في بساطة إن البنوك
الربوية تقوم بدور وسيط بين
أصحاب المدخرات وأصحاب
الأعمال. إنها تتلقى من أصحاب
المدخرات أموالهم فتكون
بالنسبة لهم في موقع المدين
وتدفع لهم لفائدة ثابتة، وهي من
نحية أخرى تقدم ما وصلها من
أموال إلى أصحاب الأعمال فتكون
بالنسبة لهم في موقع الدائن
وتلتزمهم بدفع لفائدة محددة لقاء
القروض التي تقدمها لهم، وهي
وتحرص على أن تكون الفائدة
الثانية أعلى من الفائدة الأولى
والفرق بينهما هو ربح البنك.
إن البنوك إذن مؤسسات تتاجر
في المال، وهي بهذه الصفة

تمارس سلطة مستبدة على كل من
يتعامل معها، سواء أكانوا في
وضع الدائن أم في وضع المدين.
فهي تعطى لأصحاب المدخرات
لفائدة حديدتها هي عند مستوى
ثابت بغض النظر عن مدى
اتساع نشاطها، وهي تفرض على
النتيجة الأخرى لفائدة على
المقترضين منها حددتها هي
مستواها، وبغض النظر عن
النجاح أو الفشل الذي لاقوه.
وكل هذا يجسد المفاهيم والأثر
التي حورب من أجلها الربا.

□ □ □ □

خلاصة القول أن العمل
المصالح والمنتج هو- عند
الاقتصاد الإسلامي- علة الربح
الحلال وزيادة الثروة. فكل
لا يلد بذاته مالا، ولكن يزيد المال
إذا امتزج بعمل صاحبه أو
يعمل من يختارهم لمشاركتهم.
ونحن نذكر بطبيعة الحال أن
الحياة المعاصرة تتطلب قيام
مؤسسات مالية عملاقة (بنوك
إسلامية) لالتقل في تعقيداتها
وتشابكاتها عن البنوك الغربية
الحديثة، ويتطلب قيام هذه
المؤسسات وتشغيلها إبداع
علمائنا وخبرائنا، ولكن سيظل
المبدأ الحاكم لهذه المؤسسات
الجديدة هو أن كل زيادة في المال
لا تتحقق من خلال العمل
(بالشكل المختلف له) لا تكون
حلالاً.

لكل هذا لم نقبل مقالة د.
طنطولي في فتواه عن شهادات
الاستثمار، ولكن يجب أن نضيف
إلى الآن أن مقالة د.
طنطولي وما
رصدنا به عليه، لا بد أن يكون
منافسة نظرية حول الاقتصاد
الإسلامي اللربوي، والذي
نستهدف أن نطهقه بشكل متكامل
في يوم ما. ومثل هذه المنافسة
تفيد الفقهاء والدعاة وتطمن بها
قلوبهم.

■ أما من حالنا الراهن، فلا
أظن أن من سألوا المفتي عن
حكم التبرع في الفوائد الحظية
التي يدفعونها لأصحاب شهادات
الاستثمار، لا أظن من سألوا

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٩

المفتي كفوا جادين . السؤال نفسه فيه مغفلة ، ولابد أن أصحابه يتركون .

□ □ □ □

إن كل ما شرحناه في الفقرات السابقة كان - كما قلنا - سجلا نظريا عن الفوائد المصرفية وهل هي من الربا المحرم أو لا . وهذا الكلام يأخذ جواه العملية حال أن يكون هناك جهاز مصري بحق وحقيق ، يعمل بالفعل وفق القواعد المصرفية كما اصطلاح عليها أهل الغرب ، ويلتزم بالحق . مطلوب أن تتسالم عن مشروعية زيادة المال بغير عمل .. ولكن أين هذا من حالنا الراهن في مصر ؟

إن السؤال الواجب طرحه الآن هو : هل يجوز شرعا ، أو في أي مذهب وضي ، أن تتآكل أموال الناس بتخطيط مدير نتيجة تعاملها مع البنوك ؟ هذا ما يحتاج للفتوى .

■ ولتوضيح السؤال نقول إننا نقارن بين معدل التضخم وبين الفوائد المصرفية ، فنجد أن قيمة النقود تنخفض بنسبة لاتعوضها الفوائد المدفوعة .

فانت حين تدخر في البنك عبر أي وعاء شئت ، كان تشتري شهادات استثمار مثلا بـ ١٠٠٠ جنيه ، فإن القيمة الفعلية لهذا المبلغ ستكون في العام التالي ٧٠٠ جنيه ، وحتى إذا امتنعت عن استلام الفوائد وأضفتها إلى رصيدك في البنك ستظل هناك خسارة صافية في قيمة المبلغ الذي أودعته .

إن الربا هو كما قلنا أن يربو (أي يزيد) مالك من غير عمل أو جهد ، وهذا حرام .. ولكن نحن هنا بصدد نقص مدير ومطرد في أموال الناس ، فهل هذا حرام أو حلال ؟ أعلم أن لفهماذا يختلفون في هذا الأمر ، فلبعض يرى أن المغفلة إذا كانت سليمة ، أي إذا

كانت تمثل تعويضاً جزئياً عن الخسارة في المال بسبب التضخم لا تعد من الربا المحرم .. ولكن هناك من لفهماذا من لا يرى ذلك . ويبدو أن الفريين يتجدلان بفقرائض . إننا أمام مدير فرد يفترض من جاز له أو صديق في حالة كهذه يكون التضخم أو انخفاض قيمة العملة مسألة خارجة عن إرادة المدين أو عن

إرادة جاره ، ومن هنا اختلف العلماء حول ما إذا كان من حق الدائن أن يطلب من مدينه ميفا إضافيا (على سبيل المثال التعويض وليس على سبيل الكسب) أم - إن واجبه أن يرضى بما قدر له .

■ ولكن ما أطرحه هنا امر مخلف تماما لهذه الحالات الفريدة ، ولذا لا أظنه موضعاً لخلاف . فنحن بصدد نتلجج تتعلق بالنظم والسياسات المالية والتقدير التي تقرها الدولة ، ولنا بصدد قضاء وقدر ، أو بصدد حالات فريدة . إن الدولة هي التي تحدد بقراراتها سعر الفائدة ، وهي التي تحدد ذلك بسياساتها معدل التضخم . والدولة هي التي تتحدد أن يكون الأول (سعر الفائدة) أقل من الثاني (التضخم) ، أي أنها تتحدد أن تاكل أموال الناس بالباطل .

■ نحن لم نصل إن إلى أن تكون لنا سياسات مالية وتقديرية رشيدة . نحن لم نصل إلى مستوى أن يكون لنا جهاز مصري غير ربوي ! وهذا هو السبب الأول في انصراف أصحاب المدخرات عن التعامل مع البنوك المصرية ، ومع شهادات الاستثمار والأوعية الإخبارية الأخرى ، فلفنس تعلم أن الدولة وبنوكها تسرقهم ، ولذا نراهم يبحثون

عن مسرب وأوجه للتحويل تبعدهم عن المؤسسات الرسمية . والفضل الطرق التي اكتشفتها أصحاب المدخرات هو أسلوب المضاربة (المضاربة) الإسلامية .

فعلت الآلاف من المواطنين دخلوا في مشروعات مشركة صغيرة ومتوسطة مع من يظلون في بيوتهم وكسائهم . وهذه المشروعات المتكثرة لا تدخل في أغلبها ضمن الحسابات القومية . ولذا تظل الأرقام الرسمية أن الناتج المحلي الإجمالي لا ينمو ، بينما كل الظواهر التي نراها تدل على غير ذلك ! وقد بلغ هذا المسمى ذروته في التوسع الأسطوري الذي حققته شركات توظيف الأموال المعروفة خلال أعوام ثلاثة أو أربعة ، قبل أن تلتفت الدولة إليها وتقرر ضربها .

■ قبل ضرب أسلوب المضاربة وبعد ، كان البعض يفضل إكتناز قدر من مدخراته في هيئة ذهب أو فضة أو تحف ، أو في هيئة شقق بشرتها وبترتها مفقطة . ون المقلب كان بعض آخر يفضل أن يحتفظ بمدخراته بال نقد الأجنبي في الخارج .. وأسوأ الحالات تمثل في تبديد المدخرات في أوجه إستهلاكية ترفية .. ولا حول ولا قوة إلا بقوله .

□ □ □ □ □

حين يزول هذا الخل الأسس ، حين تمتنع الدولة عن النسيب والرشيدة ، تكون هناك جدوى فعلية من مناقشة أسلوب زيادة الدخل وهل يكون ذلك عن طريق الربا أو عن طريق المضاربة . أما الآن ، فاهل الحكم يعطون الإسلاميين شرفا لاندعيه حين يصورون أن موافقتا من الربا هي التي تصرف الناس عن الجهاز المصري النصب ، وحين يصورون بالقتال أن فتوى المفتي ستعدل المثل .



المصدر: الشَّج

التاريخ: ١٤٠٩ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسئلة إلى علماء الإسلام

... إن حديثنا السابق تضمن سؤالاً إلى فضيلة المفتي . وإلى علماء المسلمين عموماً . عن مشروعية سرقة الدولة للمواطنين . ونحن نضيف الآن أسئلة أخرى تدور في الأذهان . ومن واجب العلماء أن يجيبوا عن هذه الأسئلة حتى يخضع الجميع لحكم الشرع .

□ نحن نسأل مثلاً : ماهي الضوابط الشرعية لدور الخبراء الأجانب في إدارة الأمور الاقتصادية ، خاصة إذا كان هؤلاء الخبراء تابعين لدول تضرر العداء لامة الإسلام ؟

□ ماهي الضوابط الشرعية لتعليك الأجانب أصولاً إنتاجية يسيطرون من خلالها على إنتاجنا الزراعي والصناعي ؟

□ ملحكم الشرع في محاولة تنمية الدخل عن طريق أنشطة اقتصادية تفسد الأخلاق العامة . على نحو ما يحدث في كثير من مجالات السياحة ؟

□ ملحكم الشرع في تزوير الانتخابات العامة ؟ وملحكم من يثبت في حقه ذلك ؟

□ ملحكم الشرع في العدوان على حقوق الإنسان كما قررها الإسلام ؟ وملحكم الشرع تحديدًا في التعذيب ؟

و ... نكتفي بهذه العينة من الأسئلة . ونرجو أن يتكرم شيوخنا وعلمائنا بإجابتها ، اخذين في الاعتبار أننا لا نطلب منهم تحقيق ما إذا كان شيء في ذلك يحدث في بلادنا أو لا . فهذا شأن السياسيين . ولكننا نطلب الرأي المجرد الأمين وإطلاق القواعد العامة التي نتحكم وفقاً لها .

نسأل الله أن يهدينا وإياكم .. آمين .



ارقام وحروف

مصر: فتوى الازهر تربك الوسط المصرفي

اثارت الفتوى التي اصدرها الازهر، لفظاً واسعاً في الاوساط المصرفية المصرية. فقد قال الامام الاكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق بأن الاقتراض بالرأبأ محرم وأن الوديعة ذات الفائدة هي قرض في تعريف القانون.

الايوساط المصرفية تخشى من ردود فعل عملائها اثر الفتوى المذكورة، مما يقوي سجداً مكانة شركات الاموال، على حساب الدائرة المصرفية، ذلك ان تلك الشركات تطرح لزيائتها عقود وبيع وخسارة وفقاً لما ينصه التشريع الاسلامي.

فتوى شيخ الازهر تتعارض مع تلك التي اصدرها المفتي الشيخ محمد سعيد طنطاوي، الذي ذكر أن المصلحة المالية تقضي باعتبار العمليات المالية (مثل الفائدة على الودائع وشهادات الاستثمار) عمليات مشروعة، ودعم فتواه بقوله أن «القرآن والسنة النبوية سكنا مقدماً عن موضوع تحديد نسبة الارباح».

أهمية الجدل القائم تكمن في انه يأتي مواكباً لمشروع اصلاح نظام الادخار الذي تعزّم السلطات المصرية طرحه تعشياً مع خطط تصحيح مسار الاقتصاد الوطني وفقاً لمطلب صندوق النقد الدولي. أولى الاجراءات الحكومية كانت برفع معدلات الفوائد على الودائع وعلى اشكال اخرى من الادخار المصري، إلا أن نجاح الخطة الجديدة مرهون بمسألة فئاعة المخزون بشرعية سلوكهم المالي هذا.



المصدر: الزحبي

التاريخ: ١٢ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• بعد بيان دار الافتاء • ٢٥٪ زيادة في الاقبال على شهادات

الاستثمار

كتب هشام مبارك :

القبل المدخرون على شهادات
الاستثمار فور اعلان بيان دار الافتاء
بان الشهادات خلال ولا شبهة ريا
فيها . وصلت الزيادة حوال ٢٥٪ ومن
المتوقع ان يستمر الاقبال حتى يصل
الى ٦٠٪ . ساعد على زيادة الاقبال رفع
سعر الفوائد وبيان دار الافتاء .



المصدر : أحرار سماعة

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

آراء علماء الدين بعد فتوى

المفتى

التوفير وشهادات الاستثمار حلال .. حلال

● بعد مراجعة شاملة من كبار علماء الإسلام المتخصصين في الفقه ، ورجال البنوك والاقتصاد الإسلامي أعلن مفتى الجمهورية الدكتور محمد سيد طنطلاوي أن شهادات الاستثمار وما في حكمها جائزة شرعا ، وأرباحها حلال ، ومن الخير الاقبال على شراء هذه الشهادات لمساعدة الدولة في تنمية مشروعاتها وبالتالي فالعائد مشروع لأن من يعين الدولة على تنفيذ هذه المشروعات النافعة يكون قد قدم لها مفعولا ، وفي هذا الحالة مطلوب منها مكافئة ابتنائها العقلاء الأخيار .. ● ولكن .. كيف حسمت دار الافتاء هذه القضية المهمة التي شغلت بال الناس طويلا وكثر فيها الجدل حتى بين العلماء انفسهم ؟ .. وبماذا استند الفقهاء بأن هذه المعاملات تعد مضاربة شرعية وليس فيها استغلال من أحد طرفي التعامل

للآخر ؟ .. وما رأى علماء الإسلام في اعلان مفتى الجمهورية الخاص بشرعية شهادات الاستثمار التي بلغت حصيلتها خلال الربع الأول من هذا العام أربعة مليارات من الجنيهات ، وكذلك صناديق التوفير وفوائد البنوك والمصارف التي تصف نفسها « بالاسلامية » ، وهل العبرة في المعاملات بمضمونها وحقيقتها أم بالفاظها وأسمائها ؟ .. وموقف البنوك المتخصصة الاجتماعية والصناعية والزراعية والعقارية التي تقدم قروضها للمستثمرين وتحصل على فوائد مقابل اجور ومصروفات إدارية ؟

• آخر ساعة ، تقدم هذا التقرير الشامل مدعما برأى علماء الإسلام في قضية كثر الجدل فيها وحسنت أخيرا بإعلان « دار الافتاء » ..

● تقرير يكتبه : حسن عادم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● في البداية يكشف فضيلة مفتي الجمهورية الدكتور محمد سيد طنطولي عن الاتصالات التي تمت مع خبراء الاقتصاد والبنوك للتعرف على طبيعة شهادات الاستثمار ، بالذات ، لأن الغلبية العظمى من المودعين يحملون هذه الشهادات .. في ١٣ أغسطس ١٩٨٩ بعث فضيلة المفتي بأسئلة محددة أعدتها دار الإفتاء حول كل ما يتعلق بطبيعة شهادات الاستثمار إلى رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي .. وكانت هذه التساؤلات والأجوبة عنها بمثابة خطوة مهمة حول شرعية التعامل مع هذه الشهادات التي بلغت حصيلتها حتى شهر أبريل من هذا العام أربعة مليارات من الجنيهات ..

● س : ما طبيعة شهادات الاستثمار .. وما الدافع إلى انشائها ؟

ج : شهادات الاستثمار نوع من أنواع المخدرات عيبت الحكومة للبنك الأهلي المصري بإصدارها للمساعدة في دعم الوعي الإقتصادي وتمويل خطة التنمية ، أي أن العلاقة الحقيقية بين الدولة والأفراد ، وقد صيرت طبقاً للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ ..

● س : في أي الوجه تستخدم حصيلة شهادات الاستثمار ؟

ج : تستخدم الحصيلة في تمويل مشروعات التنمية المبرجة في الميزانية وتؤدي لوزارة المالية .. أي أن الحصيلة تؤدي للدولة لتمويل خطة التنمية ..

● س : من الذي يقوم بدفع الأرباح التي تدرها شهادات الاستثمار لأصحابها ؟

ج : تتحمل وزارة المالية العوائد التي تدرها شهادات الاستثمار ، بالإضافة إلى كافة التكاليف المتعلقة بها ..

● س : هل شهادات الاستثمار تعتبر فرضاً أو هي وديعة إذن صاحبها يستثمر قيمتها ؟

ج : شهادات الاستثمار تعتبر وديعة إذن صاحبها يستثمر قيمتها ..

لجنة من كبار العلماء

ويعد استطلاع رأى القاضين على إصدار هذه الشهادات كل كلام الفقهاء عن الحكم الشرعي لشهادات الاستثمار وأرباحها .. وكانت خلاصة آراء لجنة البحوث الفقهية بمجمع البحوث الإسلامية التي عقدت لبحث هذه المسألة عام ١٩٧٦ برئاسة فضيلة الشيخ محمد فرج السنهوري وتكونت من (ثلاثة عشر فقيهاً) يمثلون المذاهب الأربعة ، خمسة منهم يمثلون المذهب الحنفي هم الأستاذة عبادة المشد ، محمد الحسيني شحاتة ، عبد الحكيم رضوان ، محمد سلام مدكور ، وتركيا البري ، وأربعة يمثلون المذهب المالكي وهم أصحاب الفضيلة ياسين سويلم ، وعبد الجليل عيسى ، والسيد خليل

التاريخ: ١٤ شعبان ١٩٨٩

الجراحي ، وسليمان رمضان ، وثلاثة يمثلون المذهب الشافعي هم الشليخ محمد جيرة الله ، طنطولي مصطفى ، وجد الرب رمضان ، وواحد يمثل المذهب الحنبلي وهو فضيلة الشيخ عبد العظيم بركة ..

● ماذا كانت قرارات هذه اللجنة المكونة من خيرة فقهاء الدين وكبار العلماء (ثلاثة عشر فقيهاً) ؟

— أربعة منهم ذهبوا إلى أن هذه الشهادات ، وأرباحها غير جائزة شرعاً ، وبقي اللجنة وعددهم تسعة ذهبوا إلى أن هذه الشهادات وأرباحها جائزة شرعاً !!

والآن .. نعلقوا نتعرف على آراء (الأغلبية) من أعضاء اللجنة .. عدد من الفقهاء الذين اجازوا شرعية شهادات الاستثمار وأرباحها .. والأهم من ذلك كله الأسس التي استندوا إليها في حكمهم السابق :

● رأى الشيخ ياسين سويلم :

● المعاملة في شهادات الاستثمار معاملة حديثة لم تكن موجودة عند الفقهاء السابقين ..

● أن المعاملة في شهادات الاستثمار يقوم الأفراد فيها بدفع الأموال ، وتقوم الدولة باستثمارها .. كل معاملة استثمارية هذا شأنها يطبق عليها الأصل التشريعي العلم وهو أن الأصل في المنافع الإباحة ، وفي المضار التحريم ..

● وجه تطبيق الأصل التشريعي السابق على المعاملة في شهادات الاستثمار أنها معاملة نافعة للأفراد الذين يدفعون الأموال - ونافعة للدولة أيضاً - والتي تقوم باستثمار هذه الأموال ، وليس فيها ضرر أو استغلال من أحد الطرفين للآخر ..

● بناء على ذلك تكون المعاملة في شهادات الاستثمار بأنواعها الثلاثة مباحة شرعاً !!

● رأى الشيخ عبد العظيم بركة :

● أن الشهادة ذات الجوائز حرف ، ج ، المال المدفوع فيها فرض حيث انتقل هذا المال إلى ملك البنك ، وإنما جائزة شرعاً ، بل هي مندوبة ، وإن الجائزة لمن تخرج له القرعة يعتبر أخذها حلالاً لأنها منه من البنك أو الدولة لصاحب رأس المال ، وقبول الهيئة مندوب وردها مكروه ..

وأما الشهادات ، حرف (أ ب) فلتعامل فيها من باب المضاربة الصحيحة ، لأن العائد في كل منهما مشترك بين صاحب المال والعمل ، والتعامل في هذين النوعين حلال وجائز شرعاً ، حيث أن المصالح فيه متحققة ، والمفسدة متوهمة ، والأحكام لا تبني على الأوهام ، وإن ما اشترطه الفقهاء لصحة المضاربة من أن يكون الجزء المخصص من الربح لكل الطرفين مشاعاً كالمضاربة أو الثلث (مثلاً) كان من أجل ألا يجرم أحد الطرفين من الربح إذا تحدد الجزء الذي يأخذه أحدهما بخمسة أو عشرة (مثلاً) - فقد لا يربح

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٤ من سبتمبر ١٩٨٩

مسألة تحديد الربح مقدما هو لحمية صاحب المال، ولدفع الزأاج بينه وبين البنك، ولم يرد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما يمنع هذا التحديد مادام قد تم بالتراضي بين الطرفين - إذ إن المضاربات كما ذكر فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف - تكون حسب اتفاق الشروط، ونحن الآن في زمان ضعفت فيه ذمم الناس، ولو لم يكن لصاحب المال نصيب معين من الربح لأكفه شريكه!!

وفضلا عن كل ما سبق فلانه لا يوجد تحديد بالمعنى الدقيق للربح، بدليل أن نسبة الربح بدأت عند إنشاء هذه الشهورات بقيمة ٤٪ وصارت الآن تزيد على ١٦٪، والبنك ما حدد نسبة الربح مقدما الا بعد حسابات دقيقة هو المسئول عنها وما أجبره عليها أحد، وإذا ما حدث له خسارة خرجة عن رادته فسيتمتع المتعاملون معه بتصيبهم من هذه الخسارة!

الاستثمار والتوفير خلال

وبعد كل ذلك أعلن فضيلة مفتي الجمهورية أن المعاملات في شهورات الاستثمار وفيما يشبهها كصندوق التوفير جائزة شرعا، وإن أرباحها كذلك حلال وجائزة شرعا، إما لأنها مضمونة شرعية، وإما لأنها معلومة حقيقة مضمونة للأفراد ولائمة وليس فيها استغلال من أحد طرفي التعامل للأخر، ومن الخير أن يشتري الإنسان هذه الشهورات بنية المساعدة للدولة في تنمية مشروعاتها النافعة لكافة أفراد المجتمع، وأن يتقبل ما تمنحه له الدولة من أرباح في نظير ذلك على أنها لون من التشجيع له على مساندته لها فيما يعود عليه وعلى غيره بالفائدة... وفي الحديث الشريف: «من أسدى إليكم معروفا فكثفوه»...

ولاشك أن من يعين الدولة على تنفيذ المشروعات النافعة الحال يكون قد قدم لها معروفا - ولاشك أيضا - أن الدولة مطلوب منها أن تكافأ أبنائها القلاء الأجيال...

وطالب المفتي المسؤولين بالبنك الأهلي أن يتخذوا الإجراءات اللازمة لتسمية الأرباح التي تعطى لأصحاب شهورات الاستثمار بالعائد الاستثماري أو بالربح الاستثماري وأن يتخذوا كلمة «الفائدة» لارتباطها في الأذهان بشبهة «الربا»، رغم الاعتراف بأن العبرة في المعاملات بحقيقتها ومضمونها وليست باللفظ وأسمائها، وأن يتشاوروا رابعة بسمونها بعقود ذات العائد المتغير أو غير الثابت ولا ينص فيها مقدما

المال غيره فيحرم الطرف الآخر!

والأمر هنا يختلف عن ذلك، لأن هذه المشروعات مبنية على قواعد اقتصادية مضمونة النتائج، وما يأخذه صاحب المال من الربح بنسبة معينة من رأس المال قدر ضئيل بالنسبة لمجموع الربح الذي نثره المشروعات التي استثمرت فيها هذه الأموال، فكلا الطرفين استفاد وانتهى الاستغلال والحرمان...

● رأى فضيلة الدكتور محمد سلام مذكور: أن التعامل في شهورات الاستثمار بأنواعها الثلاثة معلومة حقيقة، ولا تخضع لأي نوع من العقود المسماة، وهي معلومة نافعة للأفراد والمجتمع، وليس فيها استغلال من أحد طرفي التعامل للأخر، والأرباح التي يمنحها البنك ليست من قبيل الربا لانتفاء جانب الاستغلال وانتفاء احتمال الخسارة...

رأى شيخ الأزهر السابق

قبل كل هؤلاء العلماء الأفاضل (كما يقول فضيلة المفتي) أعلن فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت - شيخ الأزهر الأسبق - رحمه الله - رأيه في شأن أرباح صندوق التوفير - فقل في كتابه، الفتاوى، صفحة ٢٢٣: «والذي نراه تطبيقا للأحكام الشرعية والقواعد الفقهية السليمة أن أرباح صندوق التوفير حلال، ولا حرمه فيها، وذلك لأن المال المودع لم يكن ديناً لصاحبه على صندوق التوفير، ولم يقترض صندوق التوفير منه، وإنما تقدم به صاحبه إلى مصلحة البريد من تلقاء نفسه طائعا مختارا ملتصقا منها أن تقلبه منه، وهو يعرف أن المصلحة تستغل الأموال المودعة لديها في معاملات تجارية يشر فيها - أن لم

بعد - الكساد أو الخسارة... ولاشك (كما يقول مفتي الجمهورية) أن أرباح شهورات الاستثمار تطابق من كل الوجوه أرباح صندوق التوفير التي قل فضيلته بأنها حلال ولا حرمه فيها...

وبعد كل هذه الدواول والحجج من كبار العلماء متبني أن نقطة مهمة وخظيرة وهي مسألة تحديد الربح مقدما... وهي النقطة التي استند إليها الأربعة أعضاء من لجنة البحوث الفقهية الذين يرون أن المعاملة في شهورات الاستثمار غير جائزة شرعا بسبب تحديد الربح مقدما زمتا ومقاررا يجعلها مضرية فاسدة لأنه قد تحدث خسارة للبنك، وهنا نشوق رد باقي أعضاء اللجنة وعددهم تسعة علماء على هذه النقطة بقذات:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤٠٩ س. س. س. ١٩٨٩

ذلك من السنوات العلمية والأبحاث العلمية .
وأوربت الفتوى أن الأغلبية من علماء المذاهب
المختلفة قد أجازت هذه المعاملة باعتبارها (معاملة
جديدة) ليست في صورة عقد من العقود الشرعية
للمسألة ، وفيها نفع عام للأمة وكسب للأفراد
لاستثمار أموالهم مع الأمن عليها من الضياع في هذا
العصر الذي قلت فيه الأمته . ويلاحظ أنه في هذا
العصر أيضا يحتاج الاستثمار في بعض المشروعات
إلى أموال طائلة لا يتيسر إلا لقلّة من الناس .
والإسلام ينهى عن أن تكون الأموال دولة بين

على ربح معين . وإنما تخضع الأرباح فيها للزيادة
والنقص . وبذلك تفتح الأبواب أمام جميع
المعاملات التي تضمنت النفوس إلى سلامتها . وقد
أبدى المسؤولون عن هذه الشهادات ارتياحهم
لهذين الاقتراحين ووعودوا بتنفيذهما في أقرب
وقت ..

● ولكن .. ما موقف البنوك المتخصصة
(الاجتماعية والصناعية والزراعية والعقارية)
التي تقدم قروضا وتحصل على فوائد مقابل أجور
ومصرفات إدارية ؟
يقول فضيلة مفتي الجمهورية الدكتور محمد
سيد طنطاوي :

— ما تقوم به البنوك الاجتماعية التي يفترض
أنها قلقت من أجل تقديم المساعدة إلى المحتاجين
(كبكك تاسر) من أموال ثم تأخذ منهم في مقابل
ذلك مبلغ معادلة كاجور للموظفين وللعمال وغير
ذلك من أعياء ومصرفات إدارية جائزة شرعا
ولا حرج فيها لأنها في مقابل خدمات معينة يقدمها
البنك للمعاملين معه . وما قلناه في شأن البنوك
الاجتماعية نقوله بشأن ما يوصف بالبنوك
للمتخصصة .

● وموقف أرباح شركات توظيف الأموال ؟
— التي تجمع أموالها بالطرق الصحيحة
والسليمة من كل جوانبها . وتستثمرها في الوجود
الحلال التي تعود بالخير والنفع على الأمة .
وتساعد بتصرفاتها القومية على إيجاد فرص العمل
لأن لا عمل له . وتساهم في المشروعات التي تنهض
بالأمة معاملاتها جائزة شرعا . وأربابها حلال . أما
الشركات التي يثبت انحرافها عن هذا الطريق
الاستقيم بأى لون من ألوان الانحراف فدار الإفتاء
لا تؤيدها بل وتتطلب بحسابتها وبإزالة العقوبة
للعلة عليها ..

واستطلعت ، أخرساعة ، آراء علماء الإسلام
حول أختار أنفنى الآخر .

● المستشار الدكتور جمال الدين محمود -
الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ..
— ما نكرته فتوى ، دار الإفتاء ، بشأن شهادات
الاستثمار هو في حقيقة تزييد وتجميع آراء أغلبية
العلماء المعاصرين في شأن هذه الشهادات . وقد
بحث أمرها في مجمع البحوث الإسلامية . وفي غير

الأغنياء لقوله تعالى :

« لكي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم . وهذه
المعاملة تسمح لآلاف الناس أن يستثمروا القليل
الذي معهم . والذي يكون كثيرا وهلالا بتجميعه .
وقد تجاوز العلماء المعاصرون مسألة تحديد الربح
بنسبة معينة على أسس أنه لا يخالف نصا من
الكتّاب أو السنة لسبب واقعي هو أن عشرات
المشروعات التي تستثمر فيها الأموال لا يأتى في
الواقع أن تخسر جميعها . لاسيما وإن الدولة
تتولى هذا الاستثمار بواسطة أجهزتها
أو مؤسساتها التجارية وتشترك هذه المؤسسات في
استثمار الأموال بعد أن تتجمع في البنوك
والمصارف كمقابل لهذه الشهادات التي سميت باسم
(شهادات الاستثمار) ..

واجب البنوك

وتلحبة مهمة ينبغي نكرها أن البنوك يجب أن
يكون لها سياسة معينة في استثمار الأموال من
حيث تحرى الأوجه الشرعية في الاستثمار
والأولويات التي يتحقق بها النفع العام للناس
كمشروعات الغذاء والكساء والسكن والعلاج .
وعندئذ يصح تعلمنا القول بأن من يشترى شهادات
الاستثمار يقدم مساعدة للدولة ويتنظر مكافأة
عليها تتمثل في علته هذه الشهادات ..

والحقيقة أن سبب الإشكال بالفنسية لشهادات
الاستثمار . ولما يوضع في البنوك عامة أن القفون
يعتبر ذلك قرضا . مع أن نية المودع أو مشترى
شهادة الاستثمار لا تنصرف إلى عقد القرض .
والبك أيضا لا حاجة به إلى عقد قرض . فلقرض في

• الدكتور عبد المنعم النمر :

شهادات الاستثمار تختلف عن المضاربة

وبالقضية لمعاملات البنوك المتخصصة . وقد انشئت هذه البنوك لحاجة الأفراد والمجتمع لقاء مبلغ محدد نصت القوانين على أنه فائدة . ومبادئ هذه الفائدة : ميسرة ، لقاء حاجة الأفراد والمجتمع فإنها تكون جائزة شرعا لأن الله سبحانه تجلوا عن محاسبة مرتكبي المحظور إذا كان ذلك لضرورة أو حاجة . يقول الله سبحانه وتعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) ويقول سبحانه : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) .. والقاعدة الشرعية تقول الضوابط تبيح المحظورات . والمحايث تقلل منزلة الضوابط فتبيح المحظورات ..

وبالقضية لشهادات الاستثمار فقد نص قانون إصدار شهادات الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ ، والقرار الوزاري المظلم له رقم ٩٧ لسنة ٦٥ ، كما نصت المادة ٧٦٦ من القانون المدني على أن الودائع التي تقلل الاستثمار من باب القرض . ونص قانون شهادة الاستثمار على أن الخزائنة العامة ترفع الفائدة . غير أن الفتوى صرح في فتاواه بأنه قد اتصل بالمسؤولين في البنك الأهلي ووعدهم بحذف لفظ (فائدة) أي عند استثماري أو أرباح أو منحة على القرض أو جائزة من هذه المعاملات ، وإذا استجابوا وفقا لوعدهم فإن هذه الشهادات حينئذ ستكون جائزة شرعا ومباحة ..

شهادات الاستثمار تختلف عن المضاربة

• فضيلة الدكتور عبد المنعم النمر :

— شهادات الاستثمار فيها دفع من جانب ، وفيها استثمار لهذا المال من جانب آخر . فهي من هذه الناحية فيها بعض التشبه بالمضاربة القديمة لكنها تختلف عنها في أن الاستثمار في المضاربة المعروفة قديما في التجارة خاصة . أما في شهادات الاستثمار فإن استثمار أموالهم ليس في التجارة ، وإنما في أمور أخرى تقوم بها الدولة من إنشاء وتجديد المرافق ، وإقامة المسكن .. إلى غير ذلك من مصالح الشعب . وليس في ذلك ضرر . كما أن الشهادات تختلف عن المضاربة في أن ربح وفائدة الشهادات للمالك . معين محدد كذا في المدة من رأس المال . وعند المضاربة نسبة من الربح العشر أو الخمس أو النصف .. أي لا يمكن الربح لأن رأس المال .. فلذا لم تريح التجارة فلا علة ..

مفهوم الشرع من عقود الصلحة والمساعدة والبر . والبنك وتطبيقاته تجمع الأموال . والمقاصد معتبرة (معترف بها) في المعاملات . وإبداع الأموال في البنوك وإثراء شهادات الاستثمار له أصيب عديدة منها حفظ المال من الضياع أو الانتظار به حتى يكون هناك فرصة لاستثماره بمعرفة صاحبه . ومن أسبابه أيضا الكسب من ورائه بطريق مأمون لا يعرض المودع أو مشتري الشهادات لمخاطر الاحتيال أو فلة الإلمنة من بعض الناس . ويبطل الاستثمار الدكتور جمال الدين محمود بنص جديد في قانون المصارف :

الاضطر أن تلزم حكم الواقع ببقاء . وإن تكون الصياغة القانونية مطابقة للشرع . ويتحقق ذلك إذا استحدثنا نصا في قانون المصارف يقضي باعتبار إيداع الشخص مبلغ من المال في البنوك أو شراء شهادات استثمار مشتركة منه في جميع رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار العام والتنمية الاقتصادية تحت إشراف الدولة ورعايتها . وإن المصارف تحدد العائد الذي يستحقه المودع أو المشتري للشهادة بحسب النتيجة العلة لاستثمار هذه الأموال وما يقضيه صالح الاقتصاد القومي . فلاشك أننا شعب مسلم يهيم أن يكون تصرفه متفقا مع أحكام الشرع . وهذا الفضل من قيام نوعين من البنوك أحدهما يعلن أنه يعمل تحت راية الإسلام . والآخر لا يعلن ذلك . فلا يمكن أن يكون اقتصاد البلاد وطريقة الاستثمار فيها خاضعة لنهجين مختلفين . مع أن الأفراد في سلوكهم يتأثرون بحكم الشرع تأثرا بقليل ..

الضوابط تبيح المحظورات

• فضيلة الشيخ عبدالله المشد (رئيس لجنة الفتوى بالأزهر) :

— الفتوى كان موافقا فيما يتعلق بالحكم بإباحة التعامل في البنوك الاجتماعية نظرا لحاجة الأفراد والمجتمع من حيث الزواج والوفيات وشراء السيارات العلة والآلات الحرائث والإنتاج .. وغيرها .. لقاء مبلغ يسير يمنح للموظفين الذين يقومون بإعداد العقود لهذه المهام وقديما في السجلات وتحصيل أثمانها والإشراف على السداد وفقا للضوابط . ولم ينص قانون بنك ناصر الاجتماعي على أن هذا المبلغ الزهيد (فائدة) ومن هنا كانت هذه المعاملة جائزة شرعا .

لكن إذا كان الذي يستثمر شركة (مثلا) تستغل في أموال كثيرة لهذا وذلك إذا خسرت في صفقة أو عملية كسبت في صفقات وعدة عمليات . ففي هذه الحالة لا يتصور فيها ما يتصور في الفرد من تعرضه للخسارة وقصم ظهره . فلو حدثت الشركات أو الدولة نسبة ١٠٪ مثلا من رأس المال المدفوع فلن تحديدها فلم على حسب دقيق . واحتياط شديد يؤمنها من الخسارة الكلية ..

فلذى خلف منه المجتهدون في حالة التعامل مع فرد بعيد التصور في التعامل مع شركة أو بنك أو حكومة . ومادام الأمر امر اجتهد كل لما أن تقول إن هذا المحظور الذي خفتم منه واحتفظتم له لا وجود له غالبا . والمعاملات تبني على الظن الغائب .. الحالات الغريبة أما المفرد فلا حكم له . كما يقل . فلما جيل أن لهذا الشرط . وهذا في التجارة . أي استثمار المال في التجارة المعرضة للكسب والخسارة ..

لكن إذا كان الاستثمار في غرض آخر غير التجارة كما هو الحال في المال المتجمع من الشهادات فلا تتصور الخسارة ولا الربح النقي حيث تستغله الدولة في تحقيق مصالح عامة الشعب من إنشاء وتجديد المرافق وشق الطرق وإنشاء المستشفيات والسكن للمحتاجين البها . وغير ذلك ويعجل بتنفيذ هذه المشروعات ..

والدولة والشعب يكسبان بذلك نصيبا مغريا وادبيا كبيرا متمثلا في المشروعات التي تقوم وتنتظر هذا خصصت الدولة من ميزانيتها مبلغا من الربح كمكحة حددته بـ ٩٪ أو ١٠٪ أو أكثر لكل مشارك في هذا الاستثمار تشجيعا للأفراد على هذه الشركة ..

والذي خلفه الفقهاء المجتهدون من تحديد مبلغ على التجار الفرد المستثمر من أنه قد لا يكسب ويضطر إلى تحمل هذا المبلغ يدفعه لرب المال لا يتصور في التعامل مع الدولة وميزانيتها . فلا وجه إذن للتخوف . ولا وجه بالثاني لأعمال هذا الشرط الإيجابي في هذه المعاملة الجديدة . إذ لو لم تكن الدولة هي الراجحة ومعها الشعب من هذه المعاملة ما استثمرت عليها وما طلعت المزيد منها . وما رفعت نسبة الربح حينما بعد حين ليقبل الشعب عليها . فقد كانت علم ٦٥ حوالى ٥ . والآن ارتفعت إلى أكثر من ١٦٪ ..

فشهادة الاستثمار أن معاملة جديدة غير صورة المضاربة القديمة . ومن الصعب أن نشدها ونقيس عليها . ونجعل المضاربة بالصورة القديمة هي المعاملة المقبولة الوحيدة . ونرفض كل ما عداها . ولو كان فيه مصلحة وتيسر للناس .. ولا أظن أن العقل يقلل الوقوف بمعاملتنا الآن عند الصورة القديمة التي كانت في المجتمع الصغير في الجزيرة

العربية . فما كان منها موافقا لهذه الصورة قبلناه وتعاملنا به . وما لم يكن صورة طبق الأصل منها رفضناه :

إن هذا شبيه بوقوفنا في آلات الحرب عند السيف والنبال . مما كان ذلك المجتمع يحارب به ونرفض كل ما عداها من أسلحة العصر !! إن مجتمعنا الحاضر فيه استثمار متعدد الأغراض غير التجارة لم يكن موجودا من قبل . ففيه استثمار المال في إنشاء المرافق وغيرها مما يحتاجه الشعب من مصانع واستصلاح أراضي وشركات نقل وغير ذلك . والحاجة ملصة جدا إلى هذه الاستثمارات لصلحة الشعب وتيسر الحياة عليه غذاء . وملبس . ومسكن وثقلا .. الخ . فهل من ذلك نقول إن الاستثمار الحلال لا يكون إلا في التجارة لكي تتحقق صورة المضاربة القديمة . ونرفض كل الصور الأخرى ؟

هذا غير معقول ولا مقبول !! ويقول الدكتور عبد المنعم النمر : — وإذا سلمنا أن من الجائز شرعا استثمار الأموال في الوجوه التي يستثمر فيها الآن يبقى أمينا أمر محظور فقها وهو :

تحديد نسبة الربح من رأس المال . حيث رفض الفقهاء هذا التحديد بأن يكون ١٠٪ (مثلا) من رأس المال . ونقول هل رفض هذا التحديد جاء من كذب أو ستم أو اجتهد ؟

الجواب : أنه جاء عن اجتهد العلماء توخيا منهم لعدم ظلم طرف من الأطراف . ولإسما المستثمر التجار . فقد لا يربح شيئا بينما يكون عليه أن يسد هذا الربح المحدد لصاحب المال فتكون الخسارة عليه مضاعفة : ضايع جهده والزيادة يسد الربح المحدد لصاحب المال . ولأنه أن هذا التصور والاحتياط عدل في وقتها . ولكنه منزع من حالة خاصة هي حالة فرد في تجارة قد يكسب فيها وقد يخسر . فاحتفظوا له هذا الاحتياط ..



المصدر: الأخبار

التاريخ: ١٣ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمات

غير أن هناك كلمة عذلة لابد من أن نقولها في هذه القضية الخطيرة ذات الشأن في الدنيا وفي الآخرة . وهي أن عامة الناس ليسوا مؤهلين للحكم في هذه القضية . وعليهم أن يستفتوا ضمائرهم . وإذا شعروا بأن فوائد شهادات الاستئثار وصناديق التوفير خلال . كان لهم أن يفعلوا بفنوى فضيلة المفتي . وإذا شعروا بأنها ليست كذلك . كان لهم أن يمتنعوا ولا توجد قوة في الدنيا تجبرهم على التعامل في هذه الشهادات وتلك الصناديق . ثم إن المفتي يتحمل المسؤولية أمام الله . وليس علينا جناح في طاعته . ومن هنا تبدو المشكلة وكأنها فارغة المضمون . فليس لأحد أن يجبر أحدا آخر على الإيمان برأى معين . وكل إنسان وضميره . وحسابنا كتنا عند الله سبحانه . وكفى الله المؤمنين شر الخلاف .

محمود عبد المنعم مراد

لم أشأ أن أكتب تعليقاً على الفتوى التي أصدرتها دار الافتاء ؟ أو التي أصدرها فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي . بشأن شهادات الاستئثار وصناديق صناديق التوفير بغيره . وأنها خلال . وأربابها غير مصرمة للتعليق الذي يقول أن هذه الفتوى صحيحة . والذي يقول أيضاً أنها ليست كذلك . يستوجب أن يكون صاحب التعليق أوفر علماً وأصدق حكماً من صاحب الفتوى . ولست اعتقد بحال ما . أنسى شخصياً على الأقل . مؤهل للتعليق على فتوى أصدرها هذا الرجل بالذات . الدكتور طنطاوي .

ومن الممكن أن نقول عنه انه رجل شجاع وأمين . ومفتح العقل ومستشير وقد قلت ذلك عنه منذ أن تولي منصبه . وكانت له مواقف وآراء حظيت بقول الرأي العام واستحسانه . ولعلني كنت من أول الذين شبهوا للرجل الطيب بذلك . ولست اعتقد بحال ما . ولا يساورني أدنى شك في أن الرجل سليم النية والخطوبة . مستريح الضمير . غيب عن أي مطمح من وراء هذه الفتوى . وهو يعلم جيداً أن غضب الله سبحانه وتعالى . أكبر وأخطر من أية منفعة مادية أو سلطان في الدنيا الزائلة .

ومع ذلك . فإن للمعش ممس تفهوا وتعلموا العلم الكافي بالشريعة الفراء . لهم العذر في أن يخالفوا رأي المفتي . ولهم الحق في أن يظلوا مقتنعين بوجهة نظرهم في هذه المسألة . وهم أيضاً يتحملون مسئوليات الرأي الذي يعلنونه . أو يؤمنون به . وحسابهم عند الله . خيراً أو شراً . والله هو العليم بما في الصدور .



المصدر : الوقف

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الهضيبي» ينتقد فتوى «تحليل» شهادات الاستثمار

القاهرة - «رويتر» :

انتقد المستثمر مأمون الهضيبي رئيس
المجموعة البرلمانية للإخوان المسلمين
فتوى الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي
الجمهورية بشأن شهادات الاستثمار
والتوفير خلال شرعا . وصف المستثمر
الهضيبي شهادات الاستثمار والتوفير
بأنها مسميات للقروض وفائدتها وتدخل
ضمن الربا المحرم شرعا . وتسأل
الهضيبي : لماذا تريد الدولة تطبيق احكام
الاسلام في جزء وعدم تطبيقه في اجزاء
أخرى ؟ وأشار الى ان الدولة اقترضت
اربعة مليارات دولار من الدول الأجنبية
لتحويل بعض المشروعات . وتراكت
قوائدها . واصبح اجمالي الدين حاليا ٢٠
مليار دولار . وتسأل : هل هذا حلال ام
حرام ؟



المصدر: الأذهالي

التاريخ: ١٣ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تحية لهدا الرجسـل

لم اشعر بميل لتوجيه التحية لمستول .. فدر شعوري بأن لحبي الدكتور سيد طنطاوي مفتي جمهورية مصر العربية .. منذ أول مرة أعلن فيها هلال رمضان .. كنا قد اعتدنا أن نرى الهلال يعيون سعودية هذا سواء كنا قد رأيناه حقيقة أم بـالـقـتـبـعـيـة ، ثم وعـل غير العادة وقف يعلن الهلال مستندا على رأي الخبراء والمتخصصين وأهل الرأي والعلم .. يومها شعرت بشيء من رد الاعتبار .. و .. وشاركني في ذلك كثيرون .

مضت الأيام .. وتوالى الموافق وكان آخرها ذلك البيان الذي صدر بشأن شهادات الاستمطار ومعاملات البنوك .. وقد استند على نفس المنهج .. بعد الرجوع إلى أهل الاختصاص والخبرة .. فقبل أن يدق بدلوه في هذه القضية التي خاض فيها من يحسن الكلام عنها ومن لا يحسن ، أرسل إلى رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي رسالة عن « طبيعة شهادات الاستمطار والدافع إلى انشائها وفي أي الوجوه تستخدم حصيلة هذه الشهادات .. إلى آخر هذه القائمة من الأسئلة التي تحدد الأجوبة عليها مواقف الدين منه وما إذا كان التعامل بها حلالا أم حراما .

اذن لم تكن كلمة فضيلة المفتي صادرة عن تعصب أو فكر مسبق لكنها تعبير عن وجهة نظر في الأحكام الشرعية التي يجب .. وكما جاء في البيان - أن تبني على العلم الصحيح والفهم السليم والدراسة الواسعة الواعية لأصول الدين وفروعه ومقاصده وأهدافه .. وإن يكون المتحدث في هذه الأمور غليظة الاعتناء إلى الحق والصواب ، فإذا خفى عليه شيء سأل أهل العلم والخبرة .

صدر البيان وسط ظروف فيها التطرف والجمود الفكل نوع من الأزهـب على كل عقل يجتهد .. وفي ظل ضغوط لابتكرها أحد أعلن فضيلة المفتي بشجاعته المعهودة وبعد أن رجح إلى آراء من سبقه من العلماء الكبار وأهل الرأي والحكمة .. أن دار الافتاء ترى أن المعاملات في شهادات الاستمطار وإيما يشبهها كاستئجار التوفير جائزة شرعا وإن أرباحها كذلك حلالا وجائزة شرعا ، قد تم حيثيات ذلك وهي كثيرة وإن كانت لا تجيب على كل مايبور في الأذهان من أسئلة ذلك أن المعاملات مع البنوك ليست كلها « شهادات استمطار ، فهذه « القروض ، على سبيل المثال .. ما رأى الشرع فيها : أن التعامل مع البنوك له صور كثيرة .. والاختلاف حول موقف الشرع منها أن وراء وقوع الكثيرين في براثن التصفيل والمهربين الذين استغلوا الظرف وراحوا ينهبون مخرات البسطاء بدعوى الحلال والحرام .. ساعدتهم في ذلك أن بعض بنوك الدولة أخرجت في التبرار وأعلنت عن فروع معاملات إسلامية بما يوحي أن الفروع الأخرى غير ذلك .. فما رأى الشرع في ذلك ؟

أسئلة كثيرة مماثلت تدور في الأذهان .. ومازالت تنتظر كلمة الفصل فيها . مازلتنا في انتظار بيان آخر قبل أن تجربنا إلى الهلوية رؤوس جهل يفتون بغير علم .. و .. شكرا لفضيلة المفتي .. لقد عدت بنا إلى عصر العلماء العظماء بعد أن تصورنا أنه انقضى .

نجاح مير



ملاحظات على بيان دار الافتاء .. بشأن شهادات الاستثمار وصناديق التوفير والبنوك

المختصة

سيقدم براهين في هذه الفتوى في مكتبة يقدمها إلى جميع البحوث الإسلامية التي سيصدرها خلال الفترة المقبلة لإبداء رأي في هذه الفتوى ، والجدير بالذكر أن جميع البحوث الإسلامية كان قد أصدر فتوى بتحريم الممتلكات الربوية في البنوك وشهادات الاستثمار عام ١٩٨٥ فضلا عن أن فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر أصدر بيانا نشره مختصرا في جريدة الأهرام في باب اهتمامه للناس ثم نشر بيانه كاملا في مجلة الأزهر في الستة الشفوية والسنتين من إصدار المجلة الجزء الثاني شهر صفر ١٤١٠ سبتمبر ١٩٨٩ أشار فيه إلى بيان مؤتمرها علماء المسلمين المختصين في شهر الحرام سنة ١٣٨٥ هـ مايو ١٩٦٥ وأشار إلى أنه وقع القول برفضه بقرينة الفتوى وكان القرار من مؤتمرها علماء المسلمين بمهمة مؤتمرها لجميع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف الذي من مهامه بحكم قانون الأزهر بيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية أو اقتصافية والذي شارك فيه العديد ومن رجال القانون والاقتصاد والاجتماع من مختلف الأقطار وفي شأن الممتلكات المصرفية كان نص القرار ١ - الفطنة على أنواع القروض ريا محرم لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقروض الاستهلاكية وما يسمى بالقروض الانتاجية لا نصوص الفتوى والنسبة في مجموعها قاطعة بتحريم الربا

٢ - كثير الربا وقليله حرام

٣ - الأراضي بغيرها محرم لتأجيلها حجة ولا ضرورة

صناديق التوفير

وبالنسبة لربح الأرباح في صناديق التوفير التي صدر بشأنها بيان دار الافتاء المصرية ، وتحلها وأنها جائزة شرعا فقد سبق أن أثير هذا الموضوع بالجلد السادس من مجلة المنار سنة ١٩٠٣م وأجاب فضيلة الاستاذ الدكتور شيخ الجامع الأزهر فضيلة

أصدرت دار الافتاء المصرية بيانا ونشرته في مجموعة من الصحف القومية ومنها جريدة الأهرام في العدد ٣٧٥٢٩ السنة ١١٤ الجمعة ٨ صفر ١٤١٠ - ٨ سبتمبر ١٩٨٩

وجاء في هذا البيان أن شهادات الاستثمار وصناديق التوفير جائزة شرعا وأرباحها حلال وإن ما تأخذها البنوك الاجتماعية وما يوصف بالبنوك المتخصصة كالبنوك الصناعية أو الزراعية أو العقارية أو ما يشبهها من تلك البنوك التي تقدم لأصحاب المشروعات المتنوعة التكلفة ما هم في حاجة إليه من أموال لتنمية مشروعاتهم ثم تأخذ منهم في مقابل ذلك مبالغ مناسبة يقرها الخبراء العدول على أنها اجور أو مصروفات إدارية ما تأخذها هذه البنوك من المتعاملين معها بذلك الصورة جائز شرعا

بقلم : زكريا عامر

المجموعة (ج) من شهادات الاستثمار فهي من باب المفارقة بغيرها (صفحة ٤١) ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ من كتاب حكم ودائع البنوك وشهادات الاستثمار في الفقه الإسلامي للدكتور علي أحمد السقاوس

شيخ الأزهر ... ولجنة الفتوى في جريدة الطليعة العدد (٦٦) الستة الشفوية الصغرى يوم السبت ٩ صفر ١٤١٠ هـ ٩ سبتمبر سنة ١٩٨٩ في الصفحة الأولى أعلن فضيلة الشيخ عبد الله المشد ما نصه ، فتوى المفتي بتحليل شهادات الاستثمار تعبر عن رأي شخصي ، ولكه فضيلة الشيخ عبد الله المشد رئيس لجنة الفتوى بالأزهر في تصريح خاص لنفس الجريدة أن فتوى الدكتور سيد طنطاوي مفتي الجمهورية الأخيرة التي أعلن فيها تحليل شهادات الاستثمار وصناديق التوفير غير عن رأي شخصي محض ولم تصدر هذه الفتوى من لجنة مكونة من دار الافتاء وأضاف أن المفتي يتحمل مسئوليته هذه الفتوى وأنه

والقول وبالله التوفيق وللمفتي ينجلي رأيي الذي أنت مقصودى ورشدك مطلوبى المجموعة (١) من شهادات الاستثمار تشمل الشهادات ذات القيمة المتزايدة حيث يبقي القرض عشر سنوات لدى البنك ثم يستردده صاحبه مع الزيادة المحددة التي أعلن عنها البنك أى أنه يستردده القرض مع ربا عشر سنوات كاملة ولا كان هذا يستخدم في الاستثمار فهو إذن قرض انتجى ريوى أما المجموعة (ب) فتشمل الشهادات ذات العائد الجارى وفيها يمكن سحب الأرباح أولا بأول ومنه هذا أن راس المال ، أى القرض ، يبقي كما هو وتؤخذ الزيادة المحددة كل فترة زمنية معينة وهذا يشبه بنوع من الربا كان لفضيا في الجاهلية ومعروفا من قبل عند العرب والرومان وهو تصميم الربا وجعله القسطا شهريا ذلك أن شهادات الاستثمار تعتبر على قرض ذلك لأن الودعة تكون بقصد الاحتفاظ والودع لديه يقوم لخدمة المودع في حين أنه في القرض يستخدم المقرض مال غيره في مصالحةه المعروفة المحددة لابد أن تكون من التوفير في مصالحها اعتمادا منها على أن المودعين أن يتقدموا جميعا لطلب الاسترداد دفعة واحدة في وقت واحد ولما كانت شهادات الاستثمار تعتبر على قرض الزيادة المعروفة المحددة لابد أن تكون من ربا الدين وهذه المجموعة (ب) كانتها تعد من القروض الانتاجية الربوية أما

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٣ سبتمبر ١٩٨٩

الشيخ عبد الرحمن تاج يصطفه عضو هيئة كبار العلماء أجب في صفحة ٧٧ من المؤتمر السابع لجمع البحوث الإسلامية في باب بحوث الاقتصادية وتوزيعية فأجاب ما نصه ، انه لا مجال للشك في أن إبداع الله في صندوق التوفير مع اشتراط زيادة معينة غير نسبية من الربح هو من باب القرض بالفائدة وإذا كان يعبر في جانبه بإيداع وديعة فهو وديعة مضبوطة مع اشتراط فائدة للمودع فهو لا محالة قرض وهو من القرض غير الحسن وليس من المضاربة في شيء ذلك أن عقد المضاربة هو ضرب من عقود الشركة وهو شركة بين صاحب المال والعمل ويبدأ الأول فيه ما له ويبدأ الثاني جهده ويتشمله وما يستطيع من وسائل الاستثمار في هذا المال على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان وعلى أن يكونا شريكين أيضاً في الخسارة فلذا رجحت الشركة أن الربح بينهما انصافاً أو لاثناً أو أخمساً على حسب الشربة وإذا لم تريح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله وليس له قبل معاملة شيء من صاحب المال وضاع عند هذا العمل كله وما بذله من جهد في العمل لأنه لا حق له إلا فيما يحصل عليه من ربح كما تقضى به طبيعة عقد المضاربة

ويؤكد فضيلة الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الجامع الأزهر أن ربح صندوق التوفير هو من قبيل ربح النسبية لأن الزيادة المشروطة فيه إنما هي في مقابلة الأجل لا نحو ما كان يشغل به أهل الجاهلية من ربح

النسبية وهو مثل الربا الفضل وانذر كذلك رسالة دكتوراه الربا والمعاملات المصرفية صفحة ٢٧٧ للدكتور عبد العزيز المرتكز ربح صندوق التوفير ربح محرم أما بالنسبة لأرباح البنوك الصناعية أو الزراعية أو العقارية أو ما يشبهها ويملك دار الألفاء المصرية بأن ما تقتضاه هذه البنوك وتأخذها من التعاملين معها يتواءم مع الصورة جازف شرعاً ولا بأس به .

المصاريف الإدارية

ويصفه مبدئية ليست هذه القروض التي تعنى للدين يقرضون منها ثروة إلى نفس هذه البنوك بزيادة وأن الحديث النبوي الشريف ، كل قرض جر نفعا فهو ربا وإذا حدد البنك التخصصي المشار إليه في بيان أن الإقتاء المصرية مصاريفه الإدارية جملة واحدة دون أن تنسب إلى

رأس المال المقرض فما كان على هذه البنوك ؟ أما أن يزيد عن أصل القرض تحت أي تسمية وبسببه إلى رأس المال فهذا ربا صريح .
مسئلي شلي رئيس لجنة الفتوى والطفه بجمع البحوث الإسلامية إن أي مبلغ زائد على أصل القرض سواء كان مقدما أو مؤخرا يخرج عن القرض المقصود منه شرعا لا فرق في ذلك بين القرض الاستهلكي والقرض الاستهلكي (أي الذي يعطيه المقرض لأغراض أخرى غير الاستهلاك) وقد كتلت القروض الربوية في الجاهلية عملة بقنوعين معا وحرم الربا في جميع أنواع هذه المعاملات بنص الكتاب والسنة . والإسلام ليس فيه

غير القرض الحسن الذي لا زيادة فيه مشروطة ومحددة سلفا .
ويؤكد ذلك أيضا الدكتور عبد الجليل شلي أمين عام مجمع البحوث الإسلامية السابق ويعمل في عبارة قطعة من قروض البنوك . هذه القروض ربا محض ومحرمة شرعا ، والدكتور على السكوس استاذ الفقه والأصول بكلية الشريعة جامعة قطر يشرح الأمر بآراء من التفصيل فيما يقول الجصاص في تفسيره آيات الربا ، الربا الذي كان يعرفه العرب ولا يعرفون غيره هو القراض الدائري والقرام بزيادة مشروطة على ما كان يترافضونه به ، وقال أيضا ، الربا كان يعنى الإقراض مقابل فائدة فيطيله الله وحرمه .

وهكذا نجد أن ربا الجاهلية كان ربا مبنون وكان عبارة عن قروض يتفق على فلتحتها منذ البداية وتذرع في نهاية المدة أو تقسط أساطا شهرية أو الثمن يقولون بأن فوائد البنوك ليست حراما لأنها لا تحمل شبيهة استغلال الماوان وإن الحكمة من تحريم الربا في الجاهلية انه كان يمثل استغلال للمقرض ضار عليهم الدكتور على السكوس فلتا إن العرب لم يعرفوا قروض الاستهلاك وهي التي يظهر فيها الاستغلال الشديد جليا إلا في التفرع في حين أن كتلت أغلب القروض في الجاهلية ليس فيها استغلال مباشر وكتلت تتم بتحويل من أهل مكة فقرأوا وأغنياء لافوا الشجرة إلى اليمن والشام ومع ذلك اعتبرها الإسلام ربا محرما والإسلام لم يعرف غير القرض الحسن .

إنهيار المجتمعات

ولوجه لهم سوألا هاما .. فلما لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الربا وشاعليه
اليس لجرمة الربا في ذاته ؟
وقد لجمت الأمة من خلال أخذنا من كتب ربههم لا رى زيادة مشروطة على

القرض في مقابل الزمن هي من الربا المحرم .

• ملحق ذلك في الصفحة الرابعة من جريدة الشعب المصرية بالعقد (٥٠٧) السنة الحادية عشرة الثلاثا من ١٣ المحرم ١٤١٠ الموافق ١٥ أغسطس ١٩٨٩ .
وفي جريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢ العدد (٢٠١٨) السنة الثالثة والثلاثين الصفحة الحادية عشرة اعان فضيلة الشيخ أحمد الزهراي رئيس جامعة علماء العراق والتي انه لا يجوز شرعا أخذ الفائدة من البنوك وأخذ هذه الفائدة يستحق العقوبة الشرعية التي ذكرت في الكتاب والسنة

وأعلن الدكتور عبد الحميد الغزالي الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية أن الفوائد التي يأخذها من تعطيتها البنوك ربا لأنها زيادة عن أصل الدين في نظير الأجل . وأضاف الدكتور الغزالي أن كل زيادة في وفاء أي دين استهلاكيا كان أو إنتاجيا مهما لكان تكون ربا سواء اكتنت بشرط النص عليها أو

بغيره أو في غير اشتراط وسواء حددت بطريق مباشر كسعر الفائدة أو بطريق غير مباشر

والدكتور عمر الأشقر من علماء فلسطين له رأى صريح في فوائد البنوك فهو يعتبرها الوجه الجديد لربا الجاهلية وسجل رايه في مؤتمر علم فكتوى وقدم لهذا البحث فقرة نقلها من الموسوعة الاقتصادية للدكتور راشد البراوي في فيها . إن الربا لعب دورا هاما في انهيار المجتمعات ، وعقب الدكتور عمر على كل هذا بقوله ، وهذا ما تفعله الحكومات الربوية اليوم ، وفضيلة الشيخ العلامة محمد أبو زهرة أقرر العلماء تشدد من تحريم البنوك التي يتقاضي البنك من عملائه كما يحرم الفائدة التي يأخذها المودع والدكتور عمر على وهو علم من اعلام الاقتصاد يأخذ برأى فضيلة الشيخ العلامة محمد أبو زهرة باعتبار فوائد البنوك ربوية ولا يقلل المغيرات التي يسوقها البعض في كل الشان

المبدل الأنسب لتصحيح الأوضاع

والاستاذ الدكتور عبد الله العربي له رأى أن تسمية الربا بالفائدة لا تغير من طبيعته لأن الفائدة ليست إلا زيادة في رأس المال المقرض وكل زيادة عنه هي ربا لغة وشرعا وذلك مصداقا لحديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كل قرض جر نفعا فهو ربا
ويروى الدكتور عبد الله العربي أن جميع القروض الائتمانية أو الاستهلاكية التي تؤدى عنها فائدة تعتبر قروضا ربوية

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ: ١٣ سبتمبر ١٩٨٩

والمرکز العالمی لأبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز في تقرير لجلس اللغة الإسلامي في الباكستان وضع منهج إلغاء الفلدة من الاقتصاد ترجمة السيدان عبد العليم السيد منسى والدكتور حسين عمر ابراهيم وراجعه الدكتور رفيع المصري وفي صفحة ٢٢ من هذا البحث تقرير بأن هناك اجتماعا تاما بين جميع مذاهب الفكر الإسلامي على أن عبارة ربا تعني الفلدة بجميع انواعها واشتقاقها وإن الأمل الفزائي صاحب كتاب إحياء علوم الدين في كتابه المسمى المستقصى في الجزء الأول صفحة ٢٨٦ يقول : المصلحة عبارة في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة ويصدد به ، جلب نفع ودفع ضرر ، مقصود الشارح لا مطلق نفع أو ضرر ومعنى هذا أن الناس قد يعدون الأمن منفعة وهو في نظر الشارع مفسدة وبالعكس فليس هناك تلازم بين المصلحة والمفسدة في عرف الناس وفي عرف الشارع أو بعبارة أخرى بأن المصلحة في نظره هي المحافظة على مقاصد الشارع ولو خالفت مقاصد الناس فإن الأخيرة عند مخالفتها للأول ليست في الواقع مصلحة بل أهواء وشهوات زمنية النفس والبستها العادات والتقاليد ثوب المصالح رسالة مكتورة في اللغة الإسلامي للدكتور حسين حامد حسن صفحة ٦٦٥ وأن الفرق بين الربح والربا هو أن الربح والربا يصلان معنى الزيادة في المال ولكن هذه الزيادة في الأول وهو الربح مرسطة باعتصاف الذي يتحول به المال من حال إلى حال وهي في الثاني - أي الربا - حاصلة بشل بزيادة فيه المال نفسه كما في الدين الذي تصحب فيه المائة مائة وعشرة مثلا أو متفلة بشكل مبادلة الجنس بجنسه مع الزيادة الظاهرة في ربا الفضل أو الزيادة المقفرة لفرق الحلول عند الأجل ربا النساء أو النسبنة ، انتقص أم تزي - سلمي حسن أحمد محمود ، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق في الشريعة الإسلامية صفحة ٢٧٩ .

ولا يسعني في التكلم عن هذه الملاحظات إلا أن أذكر ما ذكره ابن القيم في كتبه أعلام الموقعين الجزء الرابع صفحة ١٥٤ وما بعدها يقول على المعنى أن يذكر دليل الحكم ولا يلقيه إلى المستفتي ساجدا مجردا عن دليله وماخذه وفي صفحة ٢٢٢ من هذا المرجع ، ولا يجوز للمفتي تنقيح الحيل المحرمة والمكروهة إل هنا انتهى كلام ابن القيم في باب الغتيا وفي انتقاري ما معلومات فقهية في هذا الخصوص أزيد بها معلوماتي من العلماء الصالحين المخصصين أرضاء لوجه الله الكريم وعلى الله قصد السبيل □

ويطلب الدكتور عبد الله العربي بنظام المضاربة أو عقد المضاربة ويتنص هذا العقد في كلمتين صاحب رأس المال والمضارب ويسمى لنا مفهوم هذا العقد بقوله : إن الشخص الذي يودع مالا في بنك ليستثمره له هذا البنك يسمى صاحب رأس المال أما البنك فيسمى مضاربا لأنه يقوم بتشغيل هذا المال واستثماره فإذا أودع شخص ماله في بنك قام البنك باستثمار رأس المال وتخلق ربح قسم هذا الربح بين البنك وبين المودعين ولبنك والمودعين الحق في الاتفاق على نسبة الربح بينهما كان يأخذ كل واحد منهما نصف الربح أو ثلثه أما إذا خسر البنك فإن الخسارة تعود على صاحب رأس المال وحده ويعتبر الدكتور العربي البنك امينا على هذا المال وهو موكل من رب المال في استثماره على احسن وضع ولا يفرض به إلا دع مسئولا عن الخسارة التي ترتب على مغامرته الفاشلة وعلى ذلك تكون المضاربة هي البديل الإسلامي لتصحيح ما يخالف الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية بكافة صورها والمضاربة ثابتة بإجماع الأمة

ويقول فضيلة الشيخ عطية صفر المستشار الفني لوزارة الأوقاف بالقاهرة في صفحة ٢٩ من مجلة الاقتصاد الإسلامي عن معاملات البنوك الحالية في إفريقيا نظير مبلغ معين نسيمه فلدة يدخل نشاطها ضمن الربا فهو حرام وما يقال أن هذه الفلدة هي مصاريح للجمعية غير مقبول ، وهذا ما كن في بيان دار الافتاء عن المصاريف الإدارية ، لأن الجهد الذي يبذل في قرض أو اقتراض جنبة واحد هو نفس الجهد الذي يبذل في عملي بالف أو مليون جنبة ومع ذلك فالمصاريف (الفلدة) غير متسوية بل متفاوتة بدرجة بعيدة لأنها تحسب بنسبة رأس المال لا يجوز أن يقل أن هذه الفلدة جزء من أرباح استثمار المال المقرض كما يحصل في المضاربة الشرعية لأن المضاربة فيها اشتراك في الربح والخسارة معا بخلاف ما يحصل الآن في البنوك .

الحيل المحرمة

والشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ورئيس المجلس التأسيسي لأمانة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في صفحة ١٧٠ من مجلة الاقتصاد الإسلامي يقول أن فوائد البنوك حرام وهي عين الربا التي حرمها الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ومن كسبها الذنوب

من منّا يعمل بالسياسة يا فضيلة المفتي!



تستلزم طبيعة عملنا الصحفي أن يكون لنا مندوبون في كل المؤسسات والوزارات التي يهتما متابعينا بتسلطها .. ونظرا لظروف التصديق العامة في مجتمعنا والضغط الغربية لحجب المعلومات عنا فقد تعوينا أن نرفض وزارة معينة أو هيئة أن يكون للنور مندوب فيها .. لكنني صدمت - والله صدمت فعلا - حين جاسني مندوبا في دار الإفتاء يشكو من أن فضيلة المفتي الدكتور طنطاوي يرفض مقابله ويضيق عليه في مصادر المعلومات أكثر مما يفعل مع مندوبي الصحف الأخرى حتى الشيوعية منها.

تصحت المندوب أن يحاول أن يعرف السبب من المفتي نفسه .. وأن يخبر فضيلته أننا نختلف بمندوب لنا في دار الإفتاء منذ أن تأسست من سبع سنوات دون أن يحدث من المندوب والجريدة ما يدفعه لهذا التصديق .. وعاد إلى المندوب للأسف ليخبرني بأغرب سبب يمكن أن يتكى عليه فضيلة المفتي وهو أن «النور» صحيفة تلعب بالسياسة لذلك لن يتعامل معها وفضيلة المفتي يقصد بالسياسة هنا مفهوما سينا غير المفهوم الذي نعرفه نحن للسياسة .. مفهومه أن السياسة لعبة المكر والدهاء والحيلة للوصول إلى الحكم .. ومفهومنا للسياسة هي علم الحكم الذي ينبغي أن يخضع لقواعد الدين .. فسياستنا من أجل ديننا .. وديننا يسيطر على سياستنا ويرسم خطوطها ..

ولهبت - بالطبع - أن فضيلة المفتي يربط بين عملنا وبين مفهومه للسياسة .. وهو ربط نرفضه جملة وتفصيلا .. وعلمنا خير شاهد علمنا .. في هذه الإثناء كانت هناك تحركات تتم ولقاءات تجري في دار الإفتاء لإصدار فتاوى جديدة جريئة حول ربا فوائد البنوك وشهادات الاستثمار وغيرها من المعاملات الإسلامية .. ولأن فضيلة المفتي يعلم علم اليقين أن «النور» هي الجريدة الأولى التي ستهدم بهذا الحدث الجلل وتتلفعه بما يرضي الله ويدون مجاملة فقد كان طبيعيا أن يرفض الحصار على مندوبيها ويضيق عليه ..

ولأن المعلومات ليست في مكتب المفتي وحده .. فقد علمنا بلخيار هذه اللقاءات من غيره .. وعلمنا تفاصيل مضحكة منها .. ومواقف طريفة .. لكننا أمسكنا عن نشرها واكتفينا بتحذير فضيلة المفتي على لسان العلماء أمثله من الفروع في المبح.

ولمزيد من التحذير نشرنا بقتضيل ولفظ الدوة الاقتصادية التي كانت تهدف إلى توجيه نظر المفتي إلى خطورة ما يقدم عليه .. وكتب الأستاذ الحزمة دعبس مقلين متتاليين في هذه القضية .. كما نشرنا في أكثر من موضع نبيه إلى خطورة الخطوة التي يقدم عليها ..

وقبل أن يسافر الأستاذ الحزمة دعبس إلى أمريكا حاولنا جاهدين - هو وأنا - أن نتصل بفضيلة المفتي لنذهب إليه ونحدثه في هذا الأمر حرصا عليه وعلى مكانته في قلوبنا .. وقبل ذلك حرصا على ديننا وأماننا من الفتنة .. لكننا لم نوفق لأن فضيلة المفتي كان خارج القاهرة ..

هل هذا العمل سياسة بمفهوم فضيلة المفتي ؟ .. هل هذه التحركات الدوئية ضحك على الذنوق كما يقول ؟

وتشا الله سبحانه وتعالى أن يستمر المفتي في طريقه وأن يصدر فتواه الجريئة بإباحة شهادات الاستثمار بكافة أنواعها وصناديق التوفير ... وقد حظي بهذه الفتوى التاريخية على مكانة عالية عند من يهتم صدور مثل هذه الفتوى .. والمسحت له الصحف القومية وخاصة الأخبار - لاحظ هذه الخصوصية - مساحات واسعة لنشر الفتوى وجعلت من المفتي نجما سياسيا عظيمنا مثاقلا أما نحن فنجلس الآن بين ثراين .. أما أن نلحظ في ديننا والعنف بالله ونسكت على ما كان .. وإما أن نرفض الفتوى وننصدي لها برفض الرأي الآخر وهو ما سيخضب فضيلة المفتي فمن منّا - إذن الذي عمل بالسياسة ؟

□ قبل أن تصدر فتوى المفتي بإيام قلائل .. جمعتني عشاء مع عدد من العلماء ممن لا يمكن أن يطلق عليهم أبدا وصف « المعارضة » .. وكان حديث العشاء كله حول التحركات التي تتم خفية في دار الافتاء لإصدار فتوى بإباحة فوائد البنوك وشهادات الاستثمار . واعتذر عن نشر اسمهم منعا لاي حرج وأطمئنهم أنني إن أصرح باسمائهم إلا إذا طلبوا مني ذلك - أجمعوا على أن المفتي في حاجة إلى الدعاء له والأشفاق عليه من الخطوة الكبيرة التي يقدم عليها .

قال واحد منهم : إذا كان المفتي يحتج بأن الدولة تضغط عليه لفيظهر لنا الأمر الذي صدر إليه بذلك ونحن نلتفت له العذر ونقف إلى جواره . وقال ثان : كان ينبغي على فضيلة المفتي أن يستغل فرصة الحديث عن الربا في معاملات البنوك . ويتوجه بالخطب إلى ولي الأمر ليطالب منه تعديل مسار البنوك الربوية لتصبح بنوكا إسلامية تليد البلاد والعباد وترضى الله بدلا من أن يتعب نفسه من أجل إباحة أمور يعرف القاصي والداني أنها حرام .

وقال ثالث : كيف يستشير المفتي رؤساء البنوك في المعاملات الربوية هل هي حلال أم حرام .. ويوجه إليهم أسئلة ليسوا أهل الاختصاص للإجابة عليها . ويشمن استشارة الاستبيان التي طرحها أسئلة في غلبة الغربة .. فيسأل - مثلا - رئيس بنك هذا السؤال : هل البنك يستغل الناس ؟ .. هل يتعامل بالربا ؟ ..

- كيف يكون المنهم هو القاضي في قضية اتهامه ؟
لقد كان أجدي فضيلة المفتي أن يعود إلى أهل الذكر وأهل العلم ليسألهم .. وقد قال شيخ الأزهر كلمته (بقصد فتواه المنشورة بالإهرام والخاصة بتحريم فوائد البنوك) وينبغي على الجميع احترامها .
وقال رابع : كانت أمام المفتي فرصة ذهبية للإصلاح بمناسبة الكلام عن ربا فوائد البنوك إن كان قد طلب منه - فعلا - أن يبحثها .. كان في إمكان المفتي أن ينتهز هذه الفرصة لأن يبين لأولي الأمر في بلدنا كيف تكون المعاملات المصرفية حلالا .. كان ينبغي عليه أن يرفعهم في هذا ويرهبهم من عذاب الله إن هم أصرروا على التعامل بالربا .

كان في أمكنة - بل من واجبه - الدعوة إلى تغيير المنكر وهو الآن مسموع الكلمة والحمد لله فيجب كثيرا من الشباب المحن التي يتعرضون لها في المعتقالات وخلافه لأنهم يتحمسون للقضايا التي يجب أن يتحمس لها فضيلة المفتي ويكون أول الداعين إليها .. ويحييت سيؤجر عند الله تعالى وينال حب الناس .

وقال خامس : إن المفتي يريد أن يحل شهادات الاستثمار - طبعاً قبل أن حلهما فعلاً في مؤتمر صحفي - على أساس أنها قروض يقدمها المواطنون لدولة لتنفيذ مشروعات عامة تحتاج إلى تمويل ضخم مع جواز أن تقدم لدولة جوائز لبعض من قدموا هذه القروض باختيار عشوائي .. ولكن ألا يجب أن يطلب المفتي من الدولة أن تقدم الضوابط المطلوبة لذلك .. وأولها أن تتقدم بالإعلان عن كل مشروع على حده . وأن تعلن حجم القروض التي تحتاج إليها لتنفيذ هذا المشروع حتى يكون المقرض على علم بالمشروع الذي يضع أمواله فيه .. أما الشهادات بوضعها الحالي .. فعلاً تختلف عن أوراق التاصيص ؟

وهنا قال ضيف سعودي كان معنا على مأدبة العشاء - عندنا الدولة تطبق هذا .. فتعلن عن أنها في حاجة إلى مبلغ (كذا) لرصف طريق (كذا) .. وتعد بتقديم جوائز لمن يقرضها لتنفيذ هذا المشروع ..
قلت : لقد سمعت - وأرجو أن يكون ما سمعته خطأ - أن فضيلة المفتي استشار فيمن استشار الدكتور محمد شوقي الفنجري . وهذا الرجل موفقه واضح من قضية الربا مثله مثل المستشار محمد سعيد المشعلوي الذي تقصص له الإهرام صفحاتها ليكتب ما شاء ويصدم به مشاعر المسلمين والعلماء بوجه خاص .. وأخشى ما أخشاه أن تصدر الفتاوى المتعلقة بفوائد البنوك وشهادات الاستثمار مفعمة بآراء هذين الرجلين ومن يذو حنوها .

□ في بيان المفتي دعوة للمواطنين الى ان يشتروا شهادات الاستثمار بهدف مساعدة الدولة في تنمية مشروعاتها النافعة
لذا لم يشترط المفتي على الدولة ان تعلن عن مشروعاتها النافعة هذه قبل ان تفتح باب مشاركة المواطنين فيها حتى يطمئن الناس الى ان اموالهم لم تذهب الى مشروعات غير نافعة ؟؟؟

• • •

□ .. الغرب ما في بيان المفتي انه يؤكد ان شهادات الاستثمار حلال لاجل الامرين فاما لانها مضاربة شرعية .. واما لانها معاملة حديثة نافعة للأفراد والامة ..
اي اذا لم يعجبك الوجه الاول .. فخذها على الوجه الثاني .. وتوكل !!
واعتقد ان الفتوى في مثل هذه الامور لا تصدر استنادا لاجل امرين : إما هذا وإما ذاك .. وانما تصدر استنادا لامر يقيني يدافع عنه المفتي بروحه .. وليس فيه مجال للخيار ولا للمفاضلة

• • •

□ اطالب فضيلة المفتي - باعتباره مسلما - ان يقول لنا رايه فيما يكتبه من يسمى بالافتا احمد صبحي منصور في جريدة الاخبار .. وان يقول لنا رايه في اصرار جريدة الاخبار على ان تفتح لهذا الرجل المنكر للنسبة والضارب في الاسلام صفحاتها بسخاء ..
ارجو ان يعقد المفتي مؤتمرا صحفيا يعلن فيه رايه في هذا الخطب الجلل

قبل ان يشهر أحد الشباب ويلقد عقله لسكوت العلماء على هذا المنكر ..
واذا لم يعقد المؤتمر الصحفي فلا اقل من ان يوجه رسالة عتاب رفيعة (عاقلة) الى الاخ سعيد سنبل رئيس تحرير الاخبار يرجوه ان يوقف هذا الخث .. فلعل هذه الرسالة تجد من الاستاذ سنبل نفس الاهتمام الذي حظيت به فتوى المفتي بإبلاحة شهادات الاستثمار الى الدرجة التي جعلته يفردها ، مفتشيت ، لجريدته .

• • •

وخلال الاسبوع الماضي نشرت الاخبار تحقيقا ظريفا مع رجال البنوك حول فتوى المفتي بإبلاحة شهادات الاستثمار في إطار الخصوصية التي اولتها لهذه الفتوى .. ومن يقرأ اول سطرين في هذا التحقيق يصاب بهستيريا الضحك .. فكلت التحقيق يقول فيهما : « إن رجال البنوك يؤكّدون احترامهم واعتزازهم بفتوى المفتي .. وانهم دائما يعملون بما يفتي به فضيلته ،

.. اين كان رجال البنوك من فتوى المفتي السابقة التي كلت تحرم شهادات الاستثمار ولا تتبع الا الشهادة ج .. لذا لم يحترموها ويعملون بما جاء فيها .. ويأتري ماذا سيكون موقفهم لو جاءت فتوى المفتي حول فوائد البنوك على غير ما يريدون ؟ ..
ما هذا الضحك على الذنوب ؟!

• • •

١ فقلت مصر والامة الاسلامية هذا الاسبوع الاستاذ الدكتور حامد ربيع استاذ علم السياسة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية .. والدكتور ربيع واحد من ابرز علماء الفكر الاستراتيجي في العالم العربي وله نظريات رائعة في الفكر السياسي الاسلامي وقد كان احد اعمدة الدفاع عن النظرية السياسية الاسلامية وعن الشريعة الاسلامية اللهم ارحمه رحمة واسعة .. واسكنه فسيح جناتك .. ولا تحرمنا اجره ..
ولا تفتنا بعده .. يا ارحم الراحمين



المصدر : الأزهر

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشيخ اسماعيل صادق العدوى **يعارض فتوى المفتى** **حول إباحة شهادات الإستثمار** **ودفاتر التوفير**

كتب / إبراهيم نصر :

القي فضيلة الشيخ إسماعيل صادق العدوى خطيب الجامع الأزهر بياناً تاريخياً في خطبة الجمعة الماضية أعلن فيه معارضته لفتوى الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية حول إباحة شهادات الإستثمار وصناديق التوفير وإن لم يذكر المفتى بالاسم - وقطع فضيلته بحرمة شهادات الإستثمار بأنواعها وحرمة التعامل بصناديق التوفير وأكد أن ذلك كله من الربا الذى حرمه الله ورسوله بنصوص قطعية الثبوت وقطعية الدلالة

جدير بالذكر أن إيداع أى مبلغ بصناديق التوفير يسرده صاحبه بعد مدة معينة بنسبة زيادة مما يدخله في نطاق الربا المحرم

ثم اتنى الشيخ صادق العدوى على موقف الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر من فوائد البنوك وشهادات الإستثمار فقال : إن شيخ الأزهر قد أراح صدرى عندما أصدر الفتوى بشجاعة ، أنا لأمح شخصاً وإنما أمدح معنى منه ، فقد بين للإمة حرمة كل المعاملات التى فيها الزيادة ، والغفلة والربا وشهادات الإستثمار حرام .. حرام .. حرام رغم أنف القائلين بالحل . وإن شيخ الإسلام أولى أن تحترم كلمته . فلم التعارض؟ ولم الخلاف في أمر حكم به الله ؟ فهل أنت - يقصد المفتى - أعلم من الله ؟ هل أنت أعلم من رسوله ؟

قال الشيخ العدوى من على منبر الجامع الأزهر إنى أسأل سؤالاً واضحاً في شأن الوديعة التى يقال أنها حلال

يقصد المفتى - باب في اللغة يقول بان ثمة الوديعة مع زيادة ؟ ! هل عندك حكم فقهي ؟ ! ويقال إن المالى يعمل ويدور فلم لا يكون على الكسب والخسارة وينتقل الأمر من إيداع بغفلة الى مشاركة ؟
 أكد الشيخ العدوى على حرمة البقية [ص ٣]

يقصد ودائع دفتر التوفير التى أحلها المفتى
 أنا أعطيتك ألف جنيه ووديعة وإمانة عندك فهل أستطيع أن أخذها ألفاً ومائة ؟
 لا يحق هذا .. يقال إن المالى يوضع في البنوك أو دفتري التوفير لأنها وديعة ولا إستغلال فيها ... ! ! ! وهل عندك -

بيان تاريخي لخطيب الجامع الأزهر ..

بقية المنشور ص ١

الله .. يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ..

وسأل الشيخ العدوي : كيف يستشعر مدير بنك بلغهم في الاقتصاد ومصر مليئة بالعلماء ؟ ومنها أهل الخوف من الله فأجمعوهم واستمعوا إلى كلماتهم جميعا في مؤتمر علم .. يا علماء مصر هل البنك حلال أم حرام ؟ أجمعوا العلماء فالأمر خطير ..

وأضاف الشيخ العدوي : أيها المسلمون من الجبن أن تسكت على أحكام الضلالة .. فلا بد من الرد عليهم حتى يرجعوا إلى الحق .. فالأسلحة على الدين واحكامه لم تنقطع منذ عرض المشركون الملك والمال على رسول الله صلى الله عليه وسلم لينترك دينه فابى . فسأموه على أن يعبد الهتهم يوما ويعبدوا الله أسبوعا وأن يعبد الهتهم شهرا وإلهه شهرا وأن يعبد الهتهم شهرا ويعبدوا إلهه سنة .. فارتدت سورة الكافرون . لتقطع عليهم كل طرق للمسئومة وتوات بعد ذلك المسلمات الجزئية لأحداث الغفرات في دين الله وإحداث الفرقة بين صفوف المسلمين ..

تقول إن البنك لا يستغل ! ! اقرأ ياسيدي الجليل الفوائد المركبة التي قد تصل إلى أضعاف أضعاف أضعاف الدين والحكم تنظر القضايا .. أطلع على قضايا الناس واستغلال البنوك وما خربت منه بيوت عديدة .. كن جنديا من جنود الله حتى تنعم برضاه وحتى تكرم الأمة بك .. إن الأمر لعظيم فأجمع علماء الناس واسمع أهل الذكر .. فكما أنت أهل ذكر - يقصد المفتي - فغيرك أهل ذكر .. فأجمع أهل الذكر جميعا واجتمعوا تحت مظلة قوله تعالى : « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول »

وأوضح الشيخ العدوي أن الشئ لا تكون في الأحكام الفقهية المستمرة وإنما تكون في المسائل التي لم يرد فيها نص في الكتاب أو السنة .. حذر فضيلته من بيلانه من التعامل بالربا والركون إلى الحكام قلل : إذا ظهرت الشورى فيما حرم الله فهذا خطر عظيم على الأمة .. صححوا المسار .. ولا تخضعوا للحكام فهم أهل هوى .. ويراد بالأسلام أن تحدث فيه الثغرات حتى تلاشى الأحكام شيئا فشيئا وبعد ذلك يصبح ما يصنع هؤلاء حكما قطعيا بديلا عن حكم

شهادات الاستثمار قللا : اضع مالا في شهادات الاستثمار بقصد المظاهرة لا كسب ويحل ذلك .. أ . ب . ج . ح . خ .. كل ذلك حرام وإن المفتي مجمع البحوث الإسلامية فالفتوى مبثوثة لا دليل فيها يعقل وشيخنا - يقصد المفتي - قد استند إليها وقد استند إلى سراب لا وجود له

ثم وجه الشيخ العدوي حديثه إلى المفتي دون أن يذكره صراحة بالاسم فقال : اتق الله في مصير الأمة فقلدى أهل الإسلام شرعا هو الذي حكم في هذه الأشياء من بيلين .. بلب الحكم بالحرمة وبلف الشبهة .. حتى وإن كانت عندك شبهة فحسن أموال المسلمين وأعراضهم من الحرام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه إلا أن لكل ملك حمى .. ألا أن حمى الله محارمه .. ومن يتعد حدود الله فلا تقربها .. تلك حدود الله فلا تعتوها ..

قل الحق وزيك على الله .. قل الحق فلو غلظك لا تبقي والخاصب لاتروم ..



ارتفاع مبيعات شهادات الاستثمار في مصر بعد صدور بيان المفتي بشرعية أرباحها

■ القاهرة - ويتر - أعلن المصريون على شراء شهادات الاستثمار بعد صدور فتوى رسمية بشرعيتها إسلامياً في خطوة يرى رجال البنوك أنها ستساعد على تنشيط الاقتصاد المصري. وصرح مصدر مسؤول في إدارة شهادات الاستثمار التي تصدر عن البنك الأهلي المصري لرويترز بقوله "لاحظنا ارتفاعاً ملحوظاً في المبيعات منذ بداية أرباحها وعلى بيان المفتي بشرعيتها". وأضاف المصدر قوله وحدثنا "تدفع زيادة أخرى خلال الشهرين المقبلين". وكان الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي مصر قد أعلن في الأسبوع الماضي أن الاستثمارات في شهادات الاستثمار، ولقياً بشيئها كضمانات للتعليم، جائزة شرعاً وأن أرباحها حلاله.

وبعد هذا الإعلان بعد جعل استثمار سنوات طويلة حول شهادات الاستثمار والاستثمار وأرباحها والتي تدور على البنوك حلالاً كغيره قدم أحد رجال البنوك بأنه يزيد على أربعة ملايين

جنيه مصري بما يجنيه قاعدته الأساسية للتحسين في مصر وينتويته تهنيز شارع كاديه. وكانت مصر قد رفعت أسعار الشهادات على الودائع وشهادات الاستثمار تحت ضغط من صندوق النقد الدولي إلى ١٦ في المئة. وكان الصندوق قد أعلن بعض الإصلاحات الاقتصادية مما يساعد الحكومة على الخروج من الخسارة المالية بسبب ديونها الخارجية التي تزيد على ٥٠ مليون دولار. وتواصل الحكومة المصرية الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي يتيح لها إعادة جولة مقفون جديدة تحتاجها في خطط التنمية. ويقول أحد رجال البنوك أن زيادة العوائد وتأمين المظلي مستطع من مبردين لا يربون على أرباح أموالهم في البنوك ما سيؤدي إلى انتعاش الاقتصاد المصري.

وكان الناس يترددون في شراء الشهادات أو أرباح أموالهم في البنوك خوفاً من عدم شرعيتها حيث يجرم الإسلام تولد الأرباح. وكان الناس يترددون في شراء الشهادات أو أرباح أموالهم في البنوك خوفاً من عدم شرعيتها حيث يجرم الإسلام تولد الأرباح. وكان الناس يترددون في شراء الشهادات أو أرباح أموالهم في البنوك خوفاً من عدم شرعيتها حيث يجرم الإسلام تولد الأرباح.

سعر الفائدة المصرفية والإغلبية الصامتة



حاولت في مقال سابق أن أوضح الدور الذي تقوم به الفائدة في النظام الاقتصادي المعاصر وأن أهمها يدعو أنها من قبيل الربا المحرم يؤدي إلى خلل كبير في سير هذا النظام نظراً لما لهذا الإلزام من أثر مدمر على النظام النقدي والنظام المصرفي والبنك المركزي وعملية الإقراض والاستثمار التي يتوقف عليها مستوى المعيشة.

غير أن هناك من يقول أن الراجح يقوم مقام الفائدة ويؤدي نفس الوظائف التي تؤديها. ويشير أصحاب هذا الرأي إلى ما يعتبر في نظريهم النظم الاقتصادي الإسلامي الذي يعتمد على معاملات برئية من الربا المحرم مثل المشاركة أو المراجعة والمضاربة.

د. سعيد النجار

ثبتت لمدة متوسطة أو قصيرة وهناك من هو على استعداد أن يتحمل شيئاً من مخاطر الإنتاج وأن يدخل في عملية مضاربة أو مراجعة. ولابد أن يكون النظام المصرفي قادراً على تلبية الحاجة المتغيرة للمدخرين ومواجهة الظروف الخاصة بكل منهم ومن هنا الظروف الخاصة بكل منهم ومن هنا كائن التمدد والتأمين الكبير في الأدوات الاستثمارية مثل القروض قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل أو السندات بانواعها المتعددة وكل ذلك بسعر فائدة ثابت وهناك من جانب ذلك أدوات المضاربة والمراجعة التي لاتحمل دخلاً ثابتاً ولتكن دخل متغير بحسب نجاح المشروعات الاستثمارية أو فشلها. والواقع أن التقدم الاقتصادي لسوق المال إلى أي بلد من البلاد يقاس بمدى التمدد والتنوع في الأدوات الاستثمارية. وطعنا زائد تلك الأدوات قويت الحوافز على الإقراض وزادت فرصة تحويل المدخرات المتشاحة إلى استثمار.

وواضح أن إلغاء الأدوات الاستثمارية التي تحصل فائدة ثابتة يؤدي إلى الإخلال الكبير بعملية الإقراض والاستثمار فإن هناك عدداً كبيراً من المدخرين يستفيدون ولا يريدون تحمل مخاطر المشروعات

وتتم القروض الاقتصادية في استخدام أكثر عناصر الإنتاج ندرة في نظامنا الاقتصادي. وتنخفض في الاستثمارية. ويتدهور مستوى المعيشة. إن أحد التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات المعاصرة في المجال الاقتصادي يتمثل في تحقيق أكبر قدر من الكفاءة في عملية الإقراض والاستثمار. ويصدق ذلك بصفة خاصة على البلاد النامية مثل مصر ولا يبقى في هذا المجال مجرد تشجيع الناس على الإقراض. فإن ذلك يمثل نصف العملية فقط. فلا بد من الأفراد ولكلهم يضعون مدخراتهم تحت البلاطة، ول في هذه الحالة تكون قد شاعت على المجتمع ولابد لاعتناء النصف الثاني من أن تصل هذه المدخرات إلى يد المستثمرين بحيث تتحول إلى استثمارات وأن تراكم رأسمال يساعده على زيادة الإنتاجية وحجم العمالة. وهذا يتحقق عن طريق النظام المصرفي الذي يقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين في النظام الاقتصادي المعاصر غير أن النظام المصرفي لا يستطيع القيام بهذه الوساطة على الوجه الأمثل إلا إذا تعددت وتنوعت الأدوات الاستثمارية التي يعرضها على جمهور المدخرين. فالمدخرون ليسوا على قدم المساواة من ظروفهم الخاصة هناك من يريد أن يستثمر مدخراته بسعر فائدة ثابت مدة طويلة. وهناك من يريد بها بسعر

وهذا كلام لا يحتمل التحجيص من الناحية الاقتصادية. فلن من أوليات علم الاقتصاد التي تعطي للطلب المبني أن عنصر الإنتاج أربعة وهي: الأرض أو الطبيعة والعمل الإنساني ورأس المال والتنظيم وأن هناك أربعة أنواع من المدخل تقابل هذا التقسيم الرباعي لعناصر الإنتاج وهي: الربيع وهو مدخل الأرض أو الطبيعة والأجر وهو مدخل العامل والفائدة وهي: مدخل رأس المال والربح وهو مدخل النظم entreprenneur الذي يتحمل مخاطر الإنتاج بعبرة أخرى فإن الفائدة مستقلة تماماً عن الربح. وتختلف عنه من حيث طبيعتها ووظائفها في النظام الاقتصادي ولا يمكن أن يقوم أحدهما نظام الآخر. والواقع أن إلغاء الفائدة يعني أن رأس المال وهو أكثر عناصر الإنتاج ندرة في بلد مثل مصر - يصبح في حكم المال المجاني مثل الهواء وذلك من الناحية الاقتصادية لا نهائية. فإن سعر الفائدة من وجهة نظر المستثمر يمثل تكلفة رأس المال المقرض وهذه التكلفة تقترض عليه الاقتصاد في استخدام رأس المال كما أن الأجر يقرض عليه الاقتصاد في استخدام العمل. وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه التوزيع الأمثل للموارد. أما إذا زالت الفائدة فإن ذلك يعني زوال الضغرة على الاقتصاد في استخدام رأس المال وهذا يؤدي إلى انهيار الركن الأساسي لفكرة التوزيع الأمثل للموارد.

٣- قل تعالى: «وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ» ولا مراء في أن القوة الاقتصادية من أهم عناصر القوة للدولة الإسلامية وقد بلى العالم الإسلامي لونا عديدة في حلة ضعف وهوان وسوف يكون في شأن إلغاء الفتنة أسئلة ضعف أو ضعف وهوان أو هوان.

٤- إن إلغاء الفتنة في بلد إسلامي دون بلاد العالم لابد أن يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال منها لاستثمار في سوق المال العالية التي أصبحت معروفة مزيد من الغروض الخارجية أي تعميق اعتماد العلم الإسلامي على العالم غير الإسلامي. وقد يقول قائل أننا في فقر وضعف واعتمد على الخارج مع أننا نأخذ بنظام الفوائد الثابتة والربح على ذلك واضح بسيط لأن سعر الفائدة شرط ضروري للتنمية وعمل الأرض والقوة الاقتصادية ولكنه ليس الشرط الكافي.. هناك أمور أخرى عديدة لابد من الأخذ بها لكي نصل إلى المستوى المطلوب ونكتفينا لننقل ذلك لأسباب لاسمح للغرض فيها ولكن إذا سرنا في طريق إلغاء الفتنة فلتني أخشى أن تكون هذه هي نهاية الاقتصاد المصري وهذه نتيجة يعلم الله أنني لا ألوها في حقة أو عجلة ولكنها مسألة واضحة أملى وضوح الشمس وقد أذن من أذن.

وأخيرا فله ينبغي علينا نحن المسلمين أن ننظر دائما بقوله تعالى: «ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والتعجب والتبيين وأتى الله على حبه نوعي الغربي واليهودي والسكندر وابن السبيل والستانت والرقب والفلم الصلاة وأتى الزكاة والموتون بعدهم إذا أعادوا والصابرين في البياسه والفرار وحسن اليأس أولئك الذين صدوا وأولئك هم المثلون» صدق الله العظيم

لا يعلم عنها شيئا غير أن نسبة كبيرة سوف تنسحب إلى الخارج حيث تجد مجالا ربحيا للاستثمارات في سوق المال العالمية التي أصبحت معروفة ومتاحة للكافة وبهذا تشجيع على الاقتصاد المصري النسبة العظمى من الأرباح المحلية ولا يتيسر تمويل العملية الاستثمارية إلا بمزيد من القروض الخارجية ومزيد من المديونية وطبعي أن هذه القروض تكون بلفتة التي يحددها الدائن ولا تستطيع الاحتياج بأن هذه مسألة ربوية محرمة.

ليس معنى ما تقدم أن التفكير الاقتصادي في مسألة الربا مجرد من أي مضمون إسلامي فإن أمعان النظر يكشف عن عدد من القيم الإسلامية الهامة:

١- إن الفتنة الثابتة على الغروض المصرية أو السنوات مسألة جوهرية لسلامة النظام النقدي والمصرفي وضرورة لأغنى عنها لتجديد المدخرات المحلية وصحة الاستثمارات وهذا كله هو أساس التنمية الاقتصادية بعبارة أخرى فإن إلغاء الفتنة يدعى أنها ربا يهدد عملية النمو الاقتصادي أي يهدد جهودنا لحاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة والفقر كما يقولون ولو كان الفقر رجلا لقتلته كما قال الإمام علي.

٢- إن المسلم مطالب بعبارة الأرض وإعمارها بغير استثمار ولا استثمار بغير أرباح ولا أرباح بغير تعدد وتنوع الأدوات الاستثمارية وأهمها تلك التي تحمل فوائد ثابتة.

بإدخال في مراهبة أو مضاربة وهذا لا يقتصر على الأرباح وأصحاب المعاشات ولكنه يشمل قطاعات كبيرة من المجتمع تنويف معيشتها على الحصول على دخل ثابت مضمون لا يتغير من عام إلى آخر بتغير الأرباحية ولا يتأثر بفشل المشروع والمهم أن تعرف أن هذه القطاعات تمثل الأغلبية الساحقة من المدخرين فإن التقليل الأقل من هؤلاء هو الذي يمتلك القدرة في تحمل مخاطر المشروعات وتدل الإحصاءات في عدد كبير من البلاد على أن أكثر من ثلثين في المئة من المدخرين يضع مدخراته في ثلثية.

أنا نعيش اليوم في كوكب صغير فقد شهد العالم خلال المئة سنة الأخيرة بل خلال العقود الأربعة الأخيرة ثورة تكنولوجية شاسعة كان لها أعمق الأثر على المجتمع الإنساني في كل الاتجاهات وكان من شأن ذلك ارتباط كل أجزاء العالم بعضها ببعض أوثق ارتباط ولم يعد من الممكن لأي بلد من البلاد أن يعيش بمعزل عن الآخرين وهذه الحقيقة علاقة قوية بالسلامة موضع هذا المقال فإن إلغاء الفتنة في بلد مثل مصر لا يعني أن الاستثمارات ذات العائد الثابت تنسحب في غير مثلول المدخرين المصريين وكل ما يحدث هو أن نسبة معينة من المدخرات ترجع إلى البيت، حيث أن المدخر يفضل هذا الوضع على ضياعها في مشروعات



المصدر: الألوأ الإسلامى

التاريخ: ١٤ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بيان هام لدار الإفتاء

أرباح شهادات الاستثمار وصناديق التوفير .. حلال

٤٠ علما ومتخصصا شاركوا

فى هذه الفتوى بالرأى

ماذا قالت لجنة الفقه بمجمع

البحوث وكيف أحلت صناديق التوفير ؟

كتب : رضا عكاشة

أثقت دار الأفتاء برئاسة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية أن أرباح شهوات الاستثمار وصناعات التوليف جائزة شرعا وحلال . وأن المعاملات مع البنوك المتخصصة مثل البنوك الصناعية والزراعية والمعارية مشروعة ولا حرمة فيها لما تأخذ من مصاريف ادارية .. وكذلك بنك ناصر الاجتماعي وشركات توظيف الأموال . والبنوك الإسلامية وكذلك البنوك التي تقوم بمعاملاتها على المخارية .

وصرح المفتي « اللواء الأسلامي » بأن البيان الذي أعدته دار الأفتاء في هذا الشأن استغرق مناقشات طويلة استمرت أكثر من شهرين . وشارك فيها بالرائ أربعون عالما من المشهود لهم بالكفاءة .. وبحثوا هذا الموضوع من مختلف جوانبه ..

ومن بين الذين استوضح فضيلة المفتي رأيهم في هذا الموضوع فضيلة الداعية الشيخ محمد الغزالي والدكتور عبد النعم النمر والدكتور أحمد أبو الجعد والدكتور جويته ..

أشار الدكتور طنطاوي : إلى أنه يرجح بآى وجهة نظر في هذا الموضوع .. ولكن الخريب أن البعض يجعل من نفسه مفتيا في كل شيء . وخيبنا في الاقتصاد والسياسة والادارة ..

وقال المفتي في تصريحاته الخاصة اللواء الأسلامي أن دار الأفتاء سوف تبحث كلما دعت الضرورة لذلك . كل أوجه التعامل الأخرى في البنوك والمصارف . بغية توضيح الأمور ..

وفيما يلي نص بيان دار الأفتاء ..

أحمد عمر هاشم .. فضلا عن عشرات الاقتصاديين ورجال القانون ..

ومضى الدكتور طنطاوي أن يكون قد وقع تحت ضغط أى جهة - أيا كانت . وقال أن دار الأفتاء لا تتناقل احدا . ولا تتمسك ضد احد . ولا تسوء الظن بأحد . وليس هدفها إلا إيضاح الرأى الشرعى في هذه القضية .

وأكد فضيلة المفتي أن دار الأفتاء ليست جهة تنفيذية في يدّها القوة لتنفيذ هذا الرأى . أو الوقوف في وجه هذا الرأى . وليست إلا جهة فقه وقوى ... !!

وأشار الدكتور طنطاوي : إلى أنه يرجح بآى وجهة نظر في هذا الموضوع .. ولكن الخريب أن البعض يجعل من نفسه مفتيا في كل شيء . وخيبنا في الاقتصاد والسياسة والادارة ..

وقال المفتي في تصريحاته الخاصة اللواء الأسلامي أن دار الأفتاء سوف تبحث كلما دعت الضرورة لذلك . كل أوجه التعامل الأخرى في البنوك والمصارف . بغية توضيح الأمور ..

وفيما يلي نص بيان دار الأفتاء ..

الدراسة الواسعة

ثالثاً: ان الكلام في الاحكام الشرعية بصفة خاصة، وفي غيرها بصفة عامة.

يجب ان يكون مبنياً على العلم الصحيح، والفهم السليم، والدراسة الواسعة الواعية، لاصول الدين وفروعه، ولتقصده واهدافه.

ويجب ان يكون المتحدث في هذه الامور غليظه الائتداء الى الحق والصواب، فلذا خفي عليه شيء، سال اهل العلم والخبرة، استجابة لقوله:

تعالى: «فسالوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون» [سورة الانبياء: الآية ٧] والمراد باهل الذكر هنا: هم اهل الاختصاص والخبرة في كل علم وفق.

ففي مجال الطب يسال الاطباء، وفي مجال الفقه يسال الفقهاء، وفي مجال الاقتصاد يسال الاقتصاديين، وهكذا في كل علم يسال الخبراء فيه.

وفي الحديث الصحيح: «ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من قلوب الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى اذا لم يبق علم، اتخذ الناس ربوساً جهلاً فافسدهوا فافسدهوا».

علم ففسدوا اي: انفسهم - وافسدهوا - اي: غيرهم.

مسئولة امام الله

رابعاً: ان كل ما يصدر عن دار الافتاء المصرية من فتاوى واحكام هي مسئولة عنه قبل كل شيء، امام الله - تعالى - وهي والحمد لله يتصحب صدرها للمؤمنين والمخالفين، الا انها لا تملك ان تكتم العلم الذي امرها الله - تعالى - بظهوره.

وهي على استعداد تام للاجابة عن اسئلة السائلين، متحرية في اجاباتها ما تراه حقاً وعدلاً.

ومن شاء بعد ذلك اخذ بما تراه، وهي المسئولة امام الله - تعالى - ومن شاء لم يأخذ بذلك، وهو المسئول عن مخالفته.

اذ من المعروف بين اهل العلم، ان وظيفة المفتي: بيان الحكم الشرعي، وليس من وظائفه الالتزام به في عامة الاحوال.

كثر الكلام في هذه الايام، عن المعاملات في البنوك والمصارف، وعما يترتب على ذلك من ارباح، وهل هي حلال او حرام.

ولقد رأت دار الافتاء المصرية، ان تقول كلمتها في بعض هذه المعاملات، بعد ان خاض فيها من يحسن الكلام عنها ومن لا يحسن.

وبينما قبل ان نقول كلمتنا ان نسوق الحقائق الآتية:

اولاً: ان من شأن العقلاء في كل زمان ومكان، انهم يتحررون الحلال الطيب، في جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم.

انتمثالاً لقوله - سبحانه - يا ايها الناس كلوا مما في الارض حلالاً طيباً، ولا تتبعوا خطوات الشيطان، انه لكم عدو مبين، [سورة البقرة: الآية ١٦٨].

واستجابة لقول الرسول - صل الله عليه وسلم - في حديثه الصحيح: «ان الحلال بين وان الحرام بين، وبينهما امور متشابهات لا يعلمن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه»، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام.

اي: فمن ابتعد عن الامور التي التبس فيها الحق بالمائل، فقد نزه نفسه ودينه وعرضه عن كل سوء وفتيح.

وفي حديث آخر يقول - صل الله عليه وسلم - «دع ما يريبك الى ما لا يريبك»، اي: اترك ما تشك في كونه حراماً، واخذ ما لا تشك في كونه حلالاً.

ثانياً: ان من شأن العقلاء - ايضاً - انهم اذا ناقشوا مسألة فيها مجال للاختلاف، بنوا مناقشتهم على النية الطيبة، والكلمة المهدية، وعلى تحري الحق، والابتعاد عن التصعب وعن الحكم بالهوى، وعن سوء الظن بلا مبرر.

ولقد بشر النبي - صل الله عليه وسلم - الذين يجتهدون - فيما يقبل الاجتهاد - بنية طيبة، بالاجر الجليل.

فقل في حديثه الصحيح: «اذا حكم الحاكم فاجتهد فاصاب فيه اجران، واذا اجتهد فخطأ فيه اجر واحد».

والامم السعيدة الرشيدة، هي التي يكثر فيها هذه الافراد الذين يتبعون على البر والتقوى، لا على الامم والمعونان.

خلاصاً: بعد هذه الحقائق قول: ان دار الافتاء تعتقد: ان الكلام عن المعاملات في البنوك والمصارف لا يؤخذ جملة واحدة، بان بطلان ان المعاملات التي تجريها البنوك كلها حرام او كلها حلال.

وانما يؤخذ الكلام عنها في صورة كل مسألة على حدة او على الاقل يؤتى بالسلسلة المتشعبة، ثم يصدر بشأنها الحكم الشرعي المناسب لها.

ونلك لان المعاملات التي تجريها البنوك والمصارف، متعددة الجوانب، متنوعة الأغراض، مختلفة الوسائل والمقاصد.

ومع ذلك فلننا نستطيع ان نقول بصفة مجملة: ان هذه المعاملات - ومنها ما اجمع العلماء على انها جائزة شرعاً، وعلى ان الارباح التي تأتي عن طريقها حلال.

ب- ومنها ما اتفق العلماء على انها غير جائزة شرعاً، وعلى ان الارباح التي تأتي عن طريقها حرام.

ج- ومنها ما اختلف العلماء في شأنها، وفي شأن ارباحها.

البنوك الاسلامية

وتوظيف الاموال

سأستأ المعاملات التي اتفقوا على انها حلال، وعلى ان ارباحها حلال، فهي كل معاملة اباحتها شريعة الاسلام.

كالتبعية، والشراء والمصارعة، والمشاركة والاجارة، الى غير ذلك من المعاملات التي تقوم على تبادل المنافع بين الناس، بطريقة اتخالف شريعة الله - تعالى - وتضرب لذلك بعض الامثلة.

المعاملات الحلال

١- ما تقوم به البنوك الاسلامية التي يفترض في معاملاتها، انها تقوم على المضاربة الشرعية، اي على غيرها من المعاملات التي احلها الله - تعالى - والتي تخضع فيها الارباح للزيادة والنقص.

بيون تحديد سابق لها في الزمان او المكان، والتي يتقاسم جميع الاطراف بارباحها، ويتحملون جميعاً خسائرها بطريقة يتوافق معها العدل.

قول: هذه المعاملات هي وارباحها حلال وجائزة شرعاً.

وينطبق هذا الحكم - ايضاً - على هذه المعاملات، سواء اكان الذي اجراها من البنوك التي تصف نفسها بالاسلامية، ام من البنوك التي لاتصف نفسها بذلك، لان الغبرة في المعاملات بمضمونها وحقيقتها، وليس باسمائها واسماؤها.

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٦ سبتمبر ١٩٨٩

١ : مطابقة شهادات الاستثمار وما الدافع الى انشائها ؟

ج : شهادات الاستثمار نوع من انواع المدخرات ، عمت الحكومة لبنك الاهل المصري بصادرها للسمعة في دعم الوعي الادخاري وتمويل خطة التنمية اى ان العلاقة الحقيقية بين الدولة والافراد ، قد صدرت طبقا للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ .

٢ : في اى الوجهه تستخدم حصيلة شهادات الاستثمار ؟

ج : تستخدم الحصيلة في تمويل مشروعات التنمية المدرجة في الميزانية ، وتؤدي لوزارة المالية ، اى ان الحصيلة تؤدي للدولة لتمويل خطة التنمية .

٣ : من الذى يقوم بدفع الارباح الى تدرها شهادات الاستثمار لأصحابها ؟

ج : تتحمل وزارة المالية العوائد التى تدرها شهادات الاستثمار ، بالإضافة الى كافة التكاليف المتعلقة بها .

٤ : هل شهادات الاستثمار تعتبر قرصا او هي وديعة ؟

ج : شهادات الاستثمار تعتبر وديعة اذن صاحبها باستثمار قيمتها

هذا هو الرد الرسمي من الاستاذ محمد نبيل ابراهيم رئيس مجلس ادارة البنك الاهل على اسئلة دار الافتاء السيادية

مجمع البحوث

تساعا : فلذا انتقلنا بعد ذلك الى كلام الفقهاء عن الحكم الشرعي لشهادات الاستثمار وارباحها . وجدنا كلاما طويلا على بينة الى اتفاق على رأى واحد .

وتكتفى هنا بذكر خلاصة آراء لجنة البحوث الفقهية - بمجمع البحوث الإسلامية التى عقدت لبحث هذه المسألة لسنة ١٩٧٦ . برئاسة فضيلة الشيخ محمد فرج السنهوري وكانت تتكون من اربعة عشر فقيها يمثلون المذاهب الأربعة :

خمسة منهم يمثلون المذهب الحنفي وهم اصحاب الفضيلة الأستاذة

عبدالله المشد ، ومحمد الحسينى شحاته ، وعبدالحكيم رضوان ومحمد سلام مذكور ، وتكريم الربى .

اما المعاملات التى اتفقوا على انها حرام وغير جائزة شرعا ، فهى كل معاملة يشوبها الغش . اولا الاستغلال او الخديعة او الظلم ، او غير ذلك من الرذائل التى تتناقض مع شريعة الله تعالى . وكل ربح يأتى عن طريق هذه المعاملات فهو حرام . لان ما يبنى على الحرام فهو حرام .

ومن امثلة ذلك ان يبيع انسان بضاعة معينة على انها سليمة ، فهذا لون من الغش . وفى الحديث الصحيح : « من غشنا فليس منا » ، او ان ينتهز أحد المتعاطفين جهلة الآخر بيسعار السوق ، فيبيع له السلعة بضعف ثمنها او يشتري السلعة بنصف ثمنها على سبيل الاستغلال والجشع . . . او ان يقرض انسان اخر مبلغ مائة جنيه - مثلا - لمدة معينة فلذا حل موعد السداد وعجز المدين عن الدفع انتهز الدائن هذا

العجز وقال للمدين على سبيل الاستغلال : إما ان تدفع ما عليك . وإما ان تدفع لي هذا المبلغ بزيادة عشرة جنيهات بعد شهر مثلا فهذا هو الربا الجلى الذى اعلنت شريعة الاسلام حرب الله ورسوله على من يفعل ذلك .

شهادات الاستثمار

تاما : واما المعاملات التى اختلف الفقهاء فى شأنها وفى شأن ارباحها . فمعتزلها من المعاملات المستحبة . ولناخذ على سبيل المثال شهادات الاستثمار الصادرة عن البنك الاهل المصري ، والتى قل البنك ان حصيلتها حتى شهر ابريل سنة ١٩٨٩ م قد بلغت اربعة مليارات من الجنيهات .

وقد رأت دار الافتاء ، ان الامانة العلمية تقتضى عدم الفتوى في مثل هذه الامور : إلا بعد سؤال الفقهين على امرها . والخبراء في شئونهم . اذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره .

فارسلت الى السيد الأستاذ رئيس مجلس ادارة البنك الاهل المصري اسئلة معينة عن هذه الشهاد فاجاب عنها سيادته مشكورا بما يلي :

الاستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتي الجمهورية

واود ان اشير الى خطاب فضيلتكم المؤرخ في ١٣ / ٨ / ١٩٨٩ . وفيما يلي اسئلة دار الافتاء والرد علما

ب - ما تقوم به شركات توظيف الاموال التى يقرض فيها - ايضا - انها تجمع اموالها بالطرق الصحيحة والسليمة من كل جوائنها . وتستثمرها في الوجود الحلال ، الذى تعود بالخير والنفع على الأمة . وتساعد بتصرفاتها القويمة على ايجاد فرص العمل لمن لا عمل له . وتساهم في المشروعات التى تنهض بالامة ، وتزيدها رفقا . وغنى . واما : قول : هذه الشركات : معاملاتها جائزة شرعا ، وارباحها حلال . ودار الافتاء المصرية تدينها . وتدعو لها بالتوقيف والنجاح

اما الشركات التى ثبت انحرافها عن هذا الطريق المستقيم ، باى لون من ألوان الانحراف ، فدار الافتاء لاتؤيدها بل تطالب بحسابتها وبإزالة العقوبة العادية عليها .

بنك ناصر

ج : ماقوم به البنوك الاجتماعية ، التى يقرض فيها كذلك . انها تلتزم من اجل تقديم المساعدة الى المحتاجين - كذلك ناصر الاجتماعى - مثلا - هذه البنوك التى تقدم للمحتاجين ما هم في حاجة اليه من اموال . ثم تأخذ منهم في مقابل ذلك مبالغ معتدلة . يقرها الخبير العادل ، كاجور للموظفين

والعمال . ولغير ذلك مما تتشمه هذه البنوك من اعباء مالية . . . اقول : هذه المبالغ التى تاخذها تلك البنوك على انها اجور او مصروفات ادارية جائزة شرعا ولاخرج فيها . لانها في مقابل خدمات معينة يقدمها البنك للمتعاطلين معه .

د - وما قلنا في شأن البنوك الاجتماعية . نقوله بشأن ما يوصف بالبنوك الصناعية او الزراعية او العقارية او ما يشبهها من تلك البنوك التى تقدم لأصحاب المشروعات المتنوعة النافعة . ما هم في حاجة اليه من اموال لتنمية مشروعاتهم ثم تأخذ منهم في مقابل ذلك مبالغ مناسبة يقرها الخبراء العادلون على انها اجور او مصروفات ادارية . . .

اقول : ماناخذ هذه البنوك من المتعاملين معها بتلك الصورة . جائز شرعا ولايباس بها . لانه ايضا في مقابل خدمات معينة . تقدمها تلك البنوك للمتعاملين معها .

المعاملات الحرام

سليها . هذه نماذج للمعاملات والإرباح ، التى اتفق المحققون من العلماء على انها حلال وجائزة شرعا

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤٨٩

وأربعة يمثلون المذهب المالكي وهم
أصحاب الفضيلة الأستاذة : يس

سويلم وعبد الجليل عيسى . والسيد
خليل الجراحي . وسليمان رمضان .

وثلاثة يمثلون المذهب الشافعي وهم
أصحاب الفضيلة الأستاذة : محمد

جيرة الله ومطناوى مصطفى . وجاد
الرب رمضان .

وواحد يمثل المذهب الحنبل وهو
فضيلة الشيخ عبد العظيم بركة .

حجة المحرمين

عاشرا : وكانت قرارات هذه اللجنة
كالتالى :

أربعة منهم ذهبوا الى ان هذه
الشهادات وأرباعها جائزة شرعا .
فقد قال فضيلة الشيخ محمد جيرة
الله انه لا يوجد لهذه المعاملة اصل في
المذهب الشافعي . وانها معاملة قريبة
من القراض - لان المضاربة - لان المال
من جانب والعمل من جانب آخر .

وهي اقرب ملكون الى القراض
الفساد . لاستراط جزء محدد من الربح
وايديه في ذلك . مع اختلاف في العبرة -
فضيلة الشيخ فطناوى مصطفى .
والشيخ جاد الرب رمضان . والشيخ
سليمان رمضان .

حجة المحللين

وتسعة منهم ذهبوا الى ان هذه
الشهادات وأرباعها جائزة شرعا . فقد
قال فضيلة الشيخ يس سويلم : لقد
كونت رأيا في الموضوع . ملتزما بخطة
جميع البحوث الاسلامية في البحث
الفقهى ومخلاصة .

١ - ان المعاملة في شهادات الاستثمار
معاملة حديثة لم تكن موجودة عند
الفقهاء السابقين .
ب - ان للمعاملة في شهادات الاستثمار
يقوم افراد فيها يدفع الاموال . وتقوم
الدول باستثمارها .
ج - كل معاملة استثمارية هذا شأنها
يطلق عليها الاصل التشريعى العام
وهو ان الاصل في المنافع الاباحية . و
الحظر التحريم .

د - وجه تطبيق الامل التشريعى
السابق على المعاملة في شهادات
الاستثمار . انها معاملة نافعة لافراد
الذين يدفعون الاموال . ونافعة

للدولة - ايضا - التى تقوم باستثمار
هذه الاموال . وليس فيها ضرر او
استغلال من احد الطرفين لآخر .
هـ : بناء على ذلك تكون المعاملة في
شهادات الاستثمار بانواعها الثلاثة
مباحة شرعا .

وقال فضيلة الشيخ عبد العظيم
بركة : ان الشهادة ذات الجوائز . حرف
جـ . المال المدفوع فيها قرض . حيث
انتقل المال المدفوع فيها الى ملك البنك .
وانها جائزة شرعا . بل هي مندوبة .
وان الجائزة لمن تخرج له القرعة يعتبر
أخذها حلالا . لانها هبة من البنك او
الدولة . لصاحب رأس المال . وقبول
الهيئة مندوب . وردها مكروه .

واما الشهادات . حرف ا . ب .
فالتعامل فيها من باب المضاربة
الصحيحة . لان العائد في كل منها
مشترك بين صاحب المال والعمل .
والتعامل في هذين النوعين حلال وجائز
شرعا . حيث ان المصالح فيه متحققة .
والمفسدة مضمومة . والاحكام لا تنطبق على
الافهام . وان ما اشترطه الفقهاء لصحة

المضاربة من ان يكون الجزء المخصص
من الربح لكلا الطرفين شاعرا كالنصف
او الثلث - مثلا - كان من اجل الاي حرم
احد الطرفين من الربح اذا تحدد الجزء

الذى يأخذه احدهما بخسمة او عشرة -
مثلا - فقد لا يربح المال غيره . فيحرم
الطرف الآخر .

والامر هنا يختلف عن ذلك . لان هذه
المشروعات . مبنية على قواعد اقتصادية
مضمونة النتائج . وما يأخذه صاحب

المال من الربح ينسبة معينة من رأس
المال قدر ضئيل بالنسبة لجموع الربح
الذى قدره المشروعات التى استثمرت

فيها هذه الاموال . فلا الطرفين
استفاد . وانتهى الاستغلال والحرام
وقال فضيلة الدكتور محمد سلام

مذكور مخلصا - ان التعامل في
شهادات الاستثمار بانواعها الثلاثة .
معاملة حديثة . ولا تخضع لاي نوع من
العقود المسماة . وهي معاملة نافعة
للالفراد والمجتمع . وليس فيها استغلال

من احد طرق التعامل لآخر . والارباح
التي يمنحها البنك ليست من قبيل
الربا . لانها جانب الاستغلال .
وانقضاء احتمل الخسارة .

وصندوق التوفير

ومن قبل هؤلاء جميعا اعلن فضيلة
الامام الاكبر الشيخ محمود شلتوت -

رحمه الله رايه في شان ارباح صندوق
التوفير . فقال في كتابه الفتاوى . ص
٢٢٣ . لا تمنع الاخرى - . والذى نراه
تطبيقا لاحكام الشرعية والقواعد
الفقهية السليمة ان ارباح صندوق
التوفير حلال . ولا حرمه فيها . وذلك لان
المال المدفوع لم يكن ديناً لصاحبه على
صندوق التوفير . ولم يقرضه صندوق
التوفير منه . وإنما تقدم به صاحبه الى
مصلحة البريد من تلقاء نفسه طلقاً
مختاراً . فملكها منها ان تقبله منه .

وهو يعرف ان الاموال المدوعة لديها في
معاملات تجارية . يندبر فيها - إن لم
يعدم - الكساد او الخسران

ولا شك ان ارباح شهادات
الاستثمار . تطابق من كل الوجوه ارباح
صندوق التوفير التى قل فضيلته بانها
حلال ولا حرمه فيها .

ومن كل ما سبق يتبين لنا : ان
الدافع الى انشاء شهادات الاستثمار -
كما جاء في خطاب السيد رئيس إدارة
البنك الاهل - هو حاجة الدولة الى المال
لتصميم خطة التنمية . ودعم الوعي
الاقتصادى . وان الدولة هي التى تقوم
بدفع الارباح لاصحاب هذه الشهادات
وان شهادات الاستثمار تعتبر ودعة
أرض صاحبها باستثمار قيمتها . وليست
قرضاً منه للبنك

كما تبين لنا من خلال مراجعة أداء
لجنة البحوث الفقهية . ان الذين يرون
ان المعاملة في شهادات الاستثمار غير
جائزة شرعا من اهم حججهم ان تحديد
الربح مقدماً زمنياً ومقداراً يجعلها
مضاربة فاسدة . لانه لا تحدث خسارة
للمبتدئ ..

وقد الجاب الذين قالوا بان المعاملة في
شهادات الاستثمار جائزة شرعا . وان
أرباحها حلال . بان تحديد الربح مقدماً
هو لحماية صاحب المال . ولدفع النزاع
بينه وبين البنك . ولم يرد في كتبه الله
ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤ سبتمبر ١٩٨٩

وسلم - ما يمنع هذا التحديد . مادام قد تم بالتراضى بين الطرفين ..

• إذ المشاريات - كما يقول فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف - تكون حسب اتفاق الشركاء . ونحن الآن في زمان ضعفت فيه ذمم الناس . ولو لم يكن لصاحب أمل نصيب معين من الربح لكانه شريكه .

وقضلا عن كل ذلك فإنه لا يوجد تحديد بالمعنى الدقيق للربح . بدليل أن نسبة الربح بدأت عند إنشاء هذه الشهادات بقيمة ١/٤ وصارت الآن تزيد على ١/١٦ . والبنك ما حدد نسبة الربح مقدما . إلا بعد حسابات دقيقة هو المسؤول عنها وما أجبره أحد عليها . وإذا ما حدثت له خسارة خارجة عن إرادته . فسيستعمل المتعاملون معه نصيبهم من هذه الخسارة . وماي ذلك شك .

تغير اسم الفائدة

هذه خلاصة آراء العلماء في شأن الحكم الشرعي للمعاملة في شأن شهادات الاستثمار وفي شأن الأرباح الناتجة عنها . ومحاضر جلسات لجنة البحوث الفقهية التي لشرنا إليها موجودة بدار الافتاء لمن يريد الاطلاع عليها ..

وقد يسأل سائل فيقول : وما رأى دار الافتاء المصرية في شأن التعامل في شهادات الاستثمار . وفي شأن أرباحها

بعد هذا العرض الطويل ؟
الجواب : إن دار الافتاء قد اقترحت

على المسؤولين بالبنك الأهلي . أن يتخذوا الإجراءات اللازمة . لتسمية الأرباح التي تعطى لأصحاب شهادات الاستثمار . بالعائد الاستثماري . أو بربح الاستثماري . وأن يحذفوا كلمة الفائدة لارتباطها في الأذهان بشبهة الغبا . مع اعترافنا بأن العبرة في المعاملات بحقيقتها ومضمونها . وليست بألفاظها واسمائها .

عدم تحديد الزيادة

وإن ينشئوا شهادة رابعة يسمونها بالشهادة ذات العائد المتغير . أو غير الثابت ولا ينص فيها مقدما على ربح معين . وإنما تخضع الأرباح فيها للزيادة والنقص .

وبذلك يكونون قد فتحوا الأبواب أمام جميع المعاملات التي تطمئن النفوس إلى سلامتها . وقد أبدى المسؤولون عن هذه الشهادات - مشكورين - ارتياحهم لهذه الاقتراحين ووعداو بتنفيذها في أقرب وقت .

وبيأه على كل ما سبق . فإن دار الافتاء المصرية . ترى أن المعاملات في شهادات الاستثمار - وفيما يشبهها كصناديق التوفير - جائزة شرعا . وإن أرباحها كذلك حلال وجائز شرعا .

إما لأنها مضاربة شرعية - كما قال فضيلة الشيخ عبد العظيم يركه وغيره - وإما لأنها معاملة حديثة نافعة للأفراد ولأمانة . وليس فيها استغلال من أحد طرق التعامل للأخر - كما قال فضيلة الدكتور محمد سلام مدكور وغيره

ومن الخير أن يشتري الإنسان هذه الشهادات بنية المساعدة للدولة في تنمية مشروعاتها النافعة لكافة أفراد المجتمع ..

ومن يتقبل ماتمنحه له الدولة من أرباح في نظير ذلك . على أنها لون من التشجيع له على مساعدته لها فيما يعود عليه وعلى غيره بالفائدة .

وفي الحديث الشريف : . من أسدى إليكم معروفا فكافوه . ولا شك أن من يعين الدولة على تنفيذ المشروعات النافعة الحلال . يكون قد قدم لها معروفا

ولا شك - أيضا - أن الدولة مطلوب منها أن تكافأ أبناءها العقلاء الأخيار . ولعلنا بذلك نخرج من خلافت المتخلفين . ومن تعسير المعسرين . فإن الأعمال بالنيات . ولكل امرئ ما نوى . كما جاء في الحديث الصحيح . وبعد : فهذه كلمة عن بعض المعاملات المصرفية . ركزنا فيها على بيان الحكم الشرعي لشهادات الاستثمار وأرباحها من وجهة نظر دار الافتاء المصرية . وقد أترنا أن نبدا بها لكثرة الأسئلة عنها .

وبشهد الله اني قد راجعت هذه الكلمة مع الكثيرين من رجال الفقه والاقتصاد وغيرهم . وانتفعت بأرائهم وأفكارهم ..

وعما قريب - بإذن الله - سنتحدث بحدس الرجوع إلى الخبراء من الاقتصاديين والفهاء - عن جوانب أخرى من المعاملات التي تجرى في البنوك والمصارف . فإنها - كما سبق أن أشرنا - متعددة المسالك . متنوعة المقاصد ..

ونسأل الله - تعالى - أن يجنينا جميعا الزلل في القول والعمل . وأن لا يؤاخذنا أن شينا أو أخطانا . إنه خير مامل . وأكرم مسئول . وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



المصدر :

التاريخ : ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعاملات الإسلامية

والأرض مبدعاً، والفتيا فيها زواصي، وانبثقت فيها من كل
نوع بهيج، ثيرة وكبرى لكل عبد متعب.
ثم هي تعد خيطاً من القبط إلى القبط، لينبثق منه شعاع
على الفكر، فيرى الرؤية الصائفة للآباء
وبعد العقيدة أخلاق تجعل السلوك جدداً إسلامياً تسرى
في كيان روح العقيدة، بعدها ياتى المسلم أن يعامل الناس
كما يحب أن يعامل به
وأذا كان من واجبنا وحق الإسلام علينا ألا نكفر ظلماً، ولا
نتكبر مرفوعاً، تعين علينا أن نضمر الدعوة بأن الدين هو
التصحية لله ولرسوله، ولأمة المسلمين وعالمهم، والسياسة
والمجتمع والاقتصاد... أمور متشعبة، يؤثر بعضها في بعض
ويتأثر، ويتعين علينا أن ندعو إلى تغيير ما بدا فيه الظلم
وأضحا، وقد طالعنا الصحف بقرص صدور لقانون العلاقة بين
الملك والمستأجر للعقارات والأراضي الزراعية، وكما أضحت
وابكى الملك بنتيجة ظلمنا انتقروها، فروشي تزيد في الإيجار،
وهي غير موجودة التعامل بها بعد ارتفاع الأسعار، وأننا للعامة
أن يهدم عقاره أن يضي عليه قرن من السنين.

والن كنت حرمتي طرقي الطبيعية من شرف الجندية،
والإنخراط في صفوفها الدفاعية، فهي لم تحرمني شرف الدفاع
في حروب هي أشد ضرراً من الحروب العسكرية، وهي
الحروب الاقتصادية التي تزاولها، وتشتد؛ تحول الغنية على
الدول الفقيرة، ومن الحملة أن يساعدها على ذلك رجال
مسلمون بسلاح التحريم لكل ما هو حبيبي. وأن ندعم
الاقتصاد وترشيده واستقلاله في الدول الإسلامية وأجب أن
مسلم يؤمن بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وفي الحديث
«سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النمر بخرط»،
فصالح السائل. وهو صلى الله عليه وسلم يترك الجواب لك
أراد أن يضحك يد السائل في سبب التحريم فقال: «يايتقص
الربط إذا جف» قال السائل: نعم. قل فلا أذا، يايتقص
الذين أنماوا كونوا قوامين لله شهاداً فبالفسد ولا يجرمتم
شئاً قوم على ألا تتعدوا، إجماعاً هو القرب للفقوى وأنماوا الله
أن الله خيبر بما تعلمون.

د. محمد عبد المنعم القصيبي

ثقافتنا الدينية ..

لا حيلة بنا إلى قول قائل عن خطر الربا بعد أن قل سبحانه
بمحقق الله الربا، كما لا حيلة إلى بيان خطر التضخم
وارتفاع اللوازم على الأسفل، فله سلم به ومعروف لدى كبار
الاقتصاديين.

والذي يخطئ هو بيان أن الإسلام دين انساني، خالف
صالح لكل الأزمان والأمكن والأحوال والاتجاهات، وليس
أجل له من انساني يتكلم أو يفتخر، ثم يشترى به، وأن الدول
الظلمة من سطوة الدول الغنية دليل على ما لاحظته الإسلام
منذ نشأته في أن الربا استقلال القوي للضعيف، ويثور
البعض غير على منافعهم الخاصة، فيتكونون معاملة لا نظم
فيها لأحد المتعاملين، ويتنافسون بالثورة على الملكية المحددة،
وهم يبرهنون في أحضانها، ويسالوا أنفسهم أين هم اليوم ١٥
صفر، ١٥ ستمبر؛ وما أحوال المظلومين إلى صوت يرفع الظلم
عنه.

ومن فحشنا نحن باسم الإسلام لا نرى تنافياً بين وجود
معاملات مصرفية تقليدية، وبين شركات يشترك المساهمون
فيها في الربح والخسارة أن توافرت شروط التخصيص
الإسلامية فيها، ولا يكون حازم المشتريين هو الإغراء بربح
موهوم حتى إذا ما استخرجوا كان ما كان.

والخاتمة على لبلى ضرورة من ضرورات اكتملت جميع
الدين، والتخصيص من أجل ذلك مراعى في كل المعاملات
الإسلامية، وأن «تختلف صوره» فاحتمالاً يتغير بزمان المعامل
كما هو الشأن في الوديعة وأخواتها، فإن ضم راحة المتدبر،
ضمن المتدبر تضمناً لا خلاف عليه من فقيه، وفي الحديث
«وعد الله ولا تؤثروا السلفاء أموالكم»، ورجل دأب آخر ولم
يشهد عليه، وذلك لضمان حفظ المال، وإمرأة ساحت معاشريها
يستهلك زوجها أضراراً لها.

ومن العجيب في إيمان أن يتكلم عن الإسلام من لا يحسن
التصحيح عن فقهه وأدعاه له فرق في ذلك بين محل اللوازم
ومحرم لها.

بطاؤون القوا ولا يملأونها، ولو قيل فتوا حقوقاً لم يظفوا
وإن المعاملات الإسلامية قلصت على أساس من العقيدة
والإخلاق، عقيدة تصل القرب بالواقع، فتملؤه علماً ووعياً.

قراءة فقهية في بيان المفتي حول شهادات الاستثمار المفتي لم يجتهد ولم يصدر فتوى ولم يحسم الأمر

ان حدود علي ان اجتماع اللجنة
المفتي اليها كان العرب ان اللقاء لتحسب
الآراء، منه ان الاجتماع المقصود به
اصدار قرار معين او اتخاذ موقف فقهى
محدد، والى سبب اجتماعه موسعا،
وحضره اعضاء اللجنة واخرون دعوا
اليه، وما ورد في الاستة كان استخلاصا
للرأى، وتحسبا لآراء بعض من علماء
الذهب الاربعة.

وان فضيلة الشيخ السنهوري لم يبد
رأيه في هذا اللقاء، إنما صرف اهتمامه في
تبيين مدى صحة الرأى المبدى بحكم
المذهب الذى عليه المتكلم، وذلك ان بدا له
ان المتكلم يتكلم برأى شخصي له، وذلك
بالنسبة الى كل بجواز الشهادات، ولعله
قصد ان تتجلى حقيقة الآراء الفقهية
المبداء، ومدى ما يحيط بها من تأكيد لقيم
او محتفل، وقد اشار الشيخ السنهوري
برأى اقل قولين من أهم ما أبدى في اللقاء لا
يعتمدان على رأى مذهب القائلين ولا على
رأى في المذهب، ولا هما اجتهاد على
المذهب، وإنما هي نوع من الاجتهاد

المطلق، وبهذا اكتشف ان الاجتهاد
للشهادت من المذهب المفتي لم يستندوا
الى منهجه فيما اجازوا، ولذلك فانه في
أطراف استطلاع آراء المذاهب لم يبق إلا
الحديث الوحيد بالقضاء، والصنفية
المختلطة المختارين للقاء، يؤيدون
الشهادت.

ويظهر ان لم تؤخذ اصوات، ولم يكن
مطلوبا اتخاذ قرار او الإتيان بوقف فقهى
محدد، ولكن اللقاء له هيئة رسمية تمكن
اتخاذ قرار، أما دار الافتاء كلة في إطار
الحدود والاستطلاع، والتعسس.

لكذلك، فلما جاء بيان دار الافتاء يقول
بمقتضى قرارات هذه اللجنة، وهو عندما
يسمى ما جرى اجتماعا وقرارات، ويوحى
أشارت بصيغة تسعة اعضاء ان
اربعة اعضاء، وعندما يوحى بانها
مستوية الى جميع البحوث الاسلاميه
عندما يوحى بذلك كى يكون البيان قد
اجاز الصواب، ولا القول بالصدق،
انما القول انه قد نُس في ذكر الواقعة بما تم
من غير الرواية وبما لوحى به على خلاف
واقعه الحال.

الوصف الفقهي لشهادات الاستثمار، وهل
هي فرض أم وبعية، أرايت ان قلص
بفوض المذهب في حسم ما اذا كان المال
المسروق مملوكا له أم للمجنى عليه، أو
بفوض الخصم في تحديد ما اذا كان العقد
بيعا أو ايجارا، لقد افق، البيت بان
شهادات الاستثمار ودائع، وبهذه الفتوى
اصدر المفتي بيانه، هنا فهت وصف
صاحب الفضيلة لحديثه بأنه «بيان»،
ولكنني عجبت ان يتجاهل البيت ودار
الافتاء وتليفونها بهذه الطريقة.

كلام الفقهاء

انتقل «البيان» بعد ذلك الى ما اسمه
كلام الفقهاء، واتقنى بذكر خلاصة آراء
لجنة البحوث الفقهية بجميع البحوث
الاسلامية في ١٩٧٦، وذكر ان اللجنة
عقدت برئاسة فضيلة الشيخ العالم محمد
فرج السنهوري، وأنها تكونت من اربعة



بكر
المستشار
طارق
البشرى

عشر عضوا من المذاهب الاربعة، وان
اربعة منها لفظ انتقوا الى عدم جواز
الشهادت شرعا، وان تسعة، ذهبوا الى
جوازها وجواز ابرئها، وذكر ما انتهت
اليه الال ثلاثة منهم، لكن الفضيلة الشيخ
علينا بذكر ما رآه فضيلة الشيخ
السنهوري، وبخلاف علينا بذكر المستند
الشرعى لآى من الال المؤيدين لجوازها،
وبخلاف علينا بذكر مستند المعارضين
ليجوازها، وأهم من ذلك بذكر علينا المبدأ
بذكر هل اصدرت اللجنة قرارها؟ وما هو
نص قرارها؟ وهل عرضت آراء على جميع
البحوث ومذاكر كى اراى الجميع في ذلك،
وان لم تكن عرضت لمذاهب لم تعرض.

فضيلة الشيخ المفتي، طلع علينا حديث تصدر الصحف
كل يوم الجمعة الماضي، القول طلع علينا
حديث، لاننى لم استن نوع ما قال، لقد افق فضيلته بان
شهادات الاستثمار حلال، لكن الصحف حرصت على ان تسمى
فتوى الشيخ بيانا، واتلفت على هذه التسمية، مما يؤكد
وجه حرص من صاحب «البيان»، على هذا الوصف بصف به
حديثه، ولكن حد علنا ان المفتي فيما يجتهد فيه من احكام
الشرعية إنما يفتي، وفيما يشهد به من واقع كمال رمضان
أنما يصدر بيانا، لذلك أم استن قصد فضيلته فور ان وقع
بصرى على الموضوع.

تكلم فضيلته في البداية عن وجوب ان يتحرى العقلاء
الحلال والطيب وان يتقوا الشهادات، وان يستبعدوا عن
التعصب، وأوجب علينا في الكلام عن الاحكام الشرعية ان
تنبه على العلم الصحيح والفهم السليم، والدراسة الواسعة،
وتحدث عن معملات البنوك والفهارس، فذكر انه ينبغي الا
تؤخذ جملة، إنما تبحث كل صورة منها لاراء الحكم الشرعى
بخصوصها، وان من هذه المعلومات ما هو متفق على حله،
ومنها ما هو متفق على تحريمه، ومنها ما اختلف فيه، وبعد
الإشارة السريعة للنوعين الأولين، عرج فضيلته الى ما اختلف
فيه، وقال ان معظمها من المعلومات المستحدثة، ومنها شهادات
الاستثمار التى يصدرها البنك الاهلى، وذكر «البيان» ان امانة
الفتوى اقتضت دار الافتاء سؤال البنك حول هذه الشهادات،
في هذا والبيان سلس والمقدمة سائفة، على انى فوجئت ان
فضيلة المفتي لم يكلف بسؤال البنك عن اغراض الشهادات
ووجوده استخدام صحتها، وغير ذلك من الجوانب الفنية التى
تتعلق بهذا النوع من التعامل، إنما شمل
الاستفسار من المفتي للبيت حول

هل شهادات الاستثمار تعتبر قرضا أو
هي وبعية، ان صاحبها باستثمار قيمتها،
لان هذا السؤال يتضمن جوهر عملية
الاستثمار في الحالة المعروضة، وهو سؤال
يتعلق بطبيعته القانونية والفقهية لنوع
المعاملة المستول عنها، فهو يتعلق بفراغ
الوصف الفقهي الذى يفضى مباشرة لتكتم
على نوع التعامل المعروض بأنه حلال أو
حرام، وان غلب ما كتب في التال الأخيرة
كان يتعلق بتجلى هذا السؤال من زاوية
هل هو وبعية فتكون حلالا أم قرضا
فتكون حراما، ان تكليف الواقعة يفضى
بذل الجهد لاستطلاع الوصف القانونى
الذى يتحدد به الحكم الواجب اسفله في
هذه الحالة، وإذا قرض الواجب الخصم
في تحديد الوصف القانونى والفقهى لنوع
التعامل مثل التزاع أو للواقعة موضع
الدراسة، يكون قد تخلص عن صميم وظيفته
لهذا الخصم ويكون قد فوض هذا الخصم
في اختيار الحكم الواجب التطبيق، لذلك
راعى ان يسأل فضيلة المفتي البنك عن



صناديق التوفير

وبعد كل هذا الاضطراب والاهتزاز اغتصب فضيلة الشيخ المفتي نفسه ورايه وتحمل على نفسه وقطعه، ووافى اهتزاز القلم وتقدمه اللسان وقال: ان دار الافتاء المصرية ترى ان المعاملات في شهادات الاستثمار وفيما يشهدها تصديق التوفير جائزة شرعا، وان ارباحها كذلك حلال وجائزة شرعا، وذلك اما لانها مضاربة، كما قال فلان او لانها معاملة حديثة كما قال فلان، وعلم بذلك يعلق رايه وراى دار الافتاء في علق الآخرين، كما لو انه راى دار الافتاء يريد ان يتخفى ويتستر خلف هؤلاء.

اربت بكل هذا الذي ذكرته ان اسجل حواري الفكري مع بيان الشيخ المفتي عندما قرأته، واربت ان اوضح لزملائي القراء الذين افروا كما قرأته، انني بعد قراءته وبعد التدبر في القوال ومعانيه، لا اجد شغلا ولا اياها فيما اجاز وما احل، ولا اجد ميراثا ليعني ان اشبعه فيما انتهى اليه.

ان الشيخ لم يجتهد ولم يصدر فتوى ولم يحسم فتوى ولم يحرر رايه، بل لعنه تفلل عن مهمة الافتاء لغيره، سواء كان تفلل عن مهمة البنك ام بعض اعضاء لجنة فرعية لجميع البنوك... وقد التوى بعباسين الدليل واعتقد البرهان.

نصيحة المفتي

● اول هذه الملاحظات، انه في نهاية بيئته لم يلزم نفسه بما نصحتنا بالالتزام به في صدر البيان نفسه، نصحتنا في البداية ان ندع ما يريب ان مالا يريب ونترك ما نشك في تحريمه ونأخذ ما لا نشك في حلاله، ثم عرضه لامر مشكوك فيه حسب قوله وموضع خلاف حسب وصفه، ثم رجع ما ليس براجح، ونلقى حتى وجد محضر لجنة جرى فيها راي الجواز باغلبية عديدة فقرر عرضه عليها، وحتى بهذه الصورة نصحتنا في النهاية ان نأخذ ما يريب وان نأخذ ما نشك في حلاله، نشك في ذلك من واقع عرض المفتي نفسه.

● وثاني هذه الملاحظات ان المفتي فيما عرض من وجوه الراى وفيما رجع لديه وزكاه لنا، لم يجتهد ولا اعمل ايا من ابواب الاجتهاد او مناهجه، وليسمح في فضيلته بان القول انه فيما عرض كان مقدما بالمعنى الفقهي الاصطلاحي للتقليد، ان اخذ بالقول لغيره دون برهان ودون

نظر في براهينهم ودون بحث في براهين المعارضين لهم، فكل فضيلته فيما عرضه تاريخا ومقدما محضاً.

ويكوننا هذا في ملاحظة ان بيان المفتي لم يتضمن ذكر نص واحد من نصوص القرآن او السنة التي تعرضت لهذا الامر، وكنا نتمنى ان نتعلم منه كيف يكون الافتاء نذكر النصوص ويخلق مناط الحكم وتجلي الوقائع وتعرض الآراء، ثم يحسم الامر في رايه، وقد طلعت الناس قول الشيخ يشفق ولهنه، فلم يقل قط، قل انه وقل الرسول، انما قل قال الشيخ فلان والشيخ فلان والمكتوب فلان دون عرض لبراهينهم، وكفى نفسه وكفانا الامر كله.

والغريب انه في نهايت البيان انطرح على المفتي السؤال الملحق وهو ما رايه وما قوله وراى دار الافتاء وقولها، فقال فضيلته قولاً لا يعثر جوابا، وبدا من لفظه وروحه انه خطى عن الافتاء، قد، قل، يسأل سائل فيقول ما راى دار الافتاء... والجواب ان دار الافتاء قد اقترحت على المسئولين بيشكك الاجراءات اللازمة لتسمية الارباب التي تعطى لاصحاب شهادات الاستثمار باعتبارها الاستثمارى.

ولا ادرى كيف شاع شرعا لفضيلته ان يذكر ما ذكر، ان كانت الشهادات حلالا فلم تغيره او حلالا لم يغيره، وان كانت ربا فهل يسع لهم تغيير الاسم دون المعاني، وتعديل الافتاء دون تعديل يشمل طبيعة التعامل نفسه ونوع العلاقات وخصائص العقود، بدلس، والتدليس لغة هو كتم العيب ليس هذا نصحا من دار الافتاء للبتك بان يفسد، والتدليس لغة هو كتم العيب، ثم يتكلم فضيلته عن انشاء شهادة رابعة ذات علم متغير، ولا ندري اذا كانت الشهادات الثلاث حلالا لهم يوصي بربايعه، وان كانت الرابعة هم الحلال، فلم لا يصرح بربايع في الثلاث.

لا ادرى لماذا اخذ الشيخ المفتي الاولا ويرت بليغنا مع هذه اللجنة وقرر عرضه عليها، وكنت ليده فتاوى اكثر حساسا وواضح معني، صدرت عن ذات دار الافتاء التي يتولاها فضيلته الآن، وقد صدرت في عهد سلفه، الامام الاكبر شيخ الجامع الأزهر الان فضيلة الشيخ جادالحق علي جادالحق، منها ما صدر في ١٤ مارس ١٩٧٩، وذكر ان "اثون الخزائنة وسدات التسمية التي تصدرها الدولة بمعمل ثابت من باب القرض ببلقانة، وقد حرمت الشريعة الاسلامية القروض ذات الفائدة المحددة ايا كان القرض او القرض لانها من باب الربا المحرم شرعا بالكتاب والسنة والاجماع". ومنها الفتوى الصادرة في ٩ ديسمبر ١٩٧٩، لما كان الوصف القرضي الصحيح لشهادات الاستثمار انها قروض ببلقانة، فان فوائد تلك الشهادات وكذلك فوائد التوفير او الادبوع ببلقانة تشل في نظقي ربا الزينة لا يحل للمسلم الاقتناع بها، اما القول بان هذه الفائدة تعتبر مكافاة من اول الامر فلان هذا التقرر غير وارد ببلقانة لشهادات ذات الفائدة المحددة مقدما... وقد جرى هذا التقرر في الشهادات ذات الجوازات دون الوفاء...

ومنها الفتوى الصادرة في ١٠ يناير ١٩٨٠ التي اباحت الشهادات ذات الجوازات ثم اعطت، اما الفائدة المحددة مقدما لبعض انواع شهادات الاستثمار الاخرى وعلى المبالغ المحددة يدفعها التوفير بواقع كذا في المائة، فهي محرمة، لانها من باب الربا الزينة المحرم شرعا، ومنها الفتوى المؤرخة ١٢ يناير ١٩٨٠، ومنها الفتوى الصادرة في ٢٢ يناير ١٩٨٠، التي ذكرت انه لا فرق في حرمه التعامل بالربا بين الافراد والجماعات او بين الافراد والدولة، ومنها الفتوى المؤرخة ٢ أغسطس ١٩٨٠ التي ذكرت ان شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقدما من قبيل القرض ببلقانة، وكان كل قرض ببلقانة محرمه ربا محرما... وكذلك الفتوى الصادرة في ٢ فبراير ١٩٨١.

واخيرا وليس اخرا فلن لفضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر حديثا نشرته الاحرام في ١٨ أغسطس ١٩٨٩ ذكر فيه في الوبوعة ذات الفائدة بربايعه المحددة قرض في تعريف القفون، وكذا تود ان فضيلة المفتي الحال بدل ان يسأل البنك الاهل في مسألة الطبيعة القانونية طبيعة الشهادات الاستثمار، ان يرجح في ذلك ان الفتوى دار الافتاء الصادرة في عهد سلفه.

او ان يسأل فضيلة الامام الاكبر، ونحن لا نود ان يتقدم فضيلة المفتي بربايع سلفه، ونعترف ونقر لفضيلته بحقه في الاجتهاد، ودون المسدس، بما يتضح من توجيهه الى الراى المسدس، ان يتضح من احكام القرآن والسنة في هذا الشأن، ولن لنا في هذا الشأن ملاحظتين التفتت على ما ذكره الشيخ المفتي.



المصدر: المصدر

التاريخ: ما ستمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفتى الجمهورية في حوار الأسبوع الحلال والحرام في تعاملات البنوك

أقول لمن يتهمونني بأنني أفصل

الفتاوى للحكومة :

سنجتمع أمام الله عز وجل



●● في بيت صغير .. في مدينة نصر ، يعيش فضيلة المفتي الدكتور محمد سيد طنطلاوي بين اولاده وكتبه ومكتبته . ميسور الحال لا يريد من الدنيا شيئاً الا مرضاة الله عز وجل .. يقول كلمته الامية دون ان يخشى في الله لومة لائم .. وفي ذهنه وضميره حب الوطن ومصلح اخوانه المسلمين . بصوته الهادي ذي النبرة الموحية كان حوار "المصور" مع فضيلة المفتي د . محمد سيد طنطلاوي مفتي الجمهورية .. تحدث عن فتواه في شهادات الاستمطار .. كما تحدث عن الذين يتهمونه بأنه مفتي الحكومة . وتحدث عن الحلال والحرام حول العائد او المكافاة .. وحول تحديد الارقام .. تحدث ايضا عن رأى بقية المذاهب من واقع لجان مجمع البحوث الاسلامية وقال بكل ثقة : ان المذاهب مآزل لها جماليات في مصر حتى الآن سواء من الدارسين لها او من بعض المصريين . تحدث المفتي ايضا عن شركات توظيف الاموال ، وعن البنوك الاسلامية وعن الذين يصرون فتوى لهذه البنوك .

كما تحدث ايضا عن الاجانب في اوربا وامريكا .. وكيف ان كل اموالهم في البنوك ويتعاملون بالفكرت الذهبي .. ونحن في مصر نقومنا تحت البلاطة . وقال المفتي ان فتوى شهادات الاستمطار جاءت بعد دراسات متعمقة لكل الجوانب والآراء السالبة ، وانه راض عنها . وانه لا يبقى غير مصلحة المسلمين ومرضاة الله ورسوله ●●

●● ترى ما جهات التهديد ؟ .. والى من تنتهي ؟

● واھ .. انا شخصا لا اعرف هذه الجهات ، وانما كل ما اطلعت عليه ان بعض الصحف كتبت "حذار .. بالفضيلة المفتي" . وطبعاً ردت عليها بان العلم ليس فيه كتمان . وانما على الانسان ان يبلغ العلم . ولكن بلغة كما قلت ، وبصدق ، وببعد عن التعصب والانفاق .

●● قيل ان د . يوسف القرضاوي . وهو من قادة الاخوان المسلمين المتحالفين مع حزب العمل ، كان قد صرح في جريدة الشعب بأنه اتفق معك على انه ان تصدر فتوى شهادات الاستمطار قبل الاتفاق معه .

● طبعاً .. اخونا الفضل د . يوسف القرضاوي صديق العمر . وعالم ثقة وفعل . كنا قد اتفقنا على ان نتناقش ونتناقش بدون ان يكون هناك التزام من احدهما للآخر . وفعلنا تلافياً في اسبوع الجزائر . لكن الظروف لم تسمح بان نقاش المسألة من كل جوانبها .. وانما ناقشناها بصورة مجملة . وكان فضيلة استفتانا الشيخ الفوزي بوجوده ومع ذلك لم نتمكن من ان نقاش

●● نبدأ مع فضيلة المفتي . من حيث انتهى الى رأى الافتاء حول شهادات الاستمطار وفتاها .. او جازتها كما يحلو له ان يطلق عليها : لقد تعرضت او وصلت تهديدات كثيرة حتى يتنوك عن فتواك التاريخية بالنسبة لشهادات الاستمطار .. ما هدف هذه التهديدات في رايك ؟

● انما ليست فتوى تاريخية - كما تصفها - وانما هي اجتهاد املاء على ضميري كمسلم ، اما التهديدات فهذه المسألة يسأل عنها صاحب التهديد . انما كل الذي شعرت به ان بعض الجهات حاولت ان تنتهني عن ان اصدر فتوى تتعلق بالمعاملات التي تجرى في البنوك على اختلاف انواعها ، لكن الامة العلمية تقتضي الا تكتم العلم ، لان الله سبحانه وتعالى امرنا ان نظهر العلم . والا تكتمه . وتوع الذين يكتمون العلم بسوء المصير فقال سبحانه : " ان الذين يكتمون ما انزلنا من الميثاق والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب . اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون " ولهذا يجيب على العلم الا يكتم العلم . وانما ان يبينه للناس . ولكن بصدق واطمئنة .

التاريخ: ٥ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تتعجب نفسك .. ولا تتحدث في مثل هذه الموضوعات .. لكنني وجدت ان الامثلة العلمية تقتضي ان اتحدث بما لواء حقا وصدقا .. وبما اراه يخدم معنى ويخدم الامة

حوار اجراه:

احمد أبوكف

عدسة: شيرين شوقي

التي انا فرد من افرادها ..

●● نريد ان نسال فضيلتك : من اشترك او بلور معكم الفتوى الاخيرة من العلماء والمستشارين ؟

● من باب رد الجميل لاصحابه اقول : انني راجعت ، او قرأت مكتبته على عشرات من العلماء منهم من هم مشايخي ومن هم من زملائي ومن هم من ابنائى .. ورجال الاقتصاد .. والقانون ..

فمثلا على سبيل المثال من استأنتى الذين قرأت عليهم مكتبته فضيلة الدكتور احمد ابوستة .. ود .. عبدالله المشد .. ومن زملائنا الافاضل د .. احمد عمر هشام .. ود .. محمد عبدالمنعم القيعي .. ومن ابنائنا العدد الكثير وايضا من رجال الاقتصاد راجعت مع اخواننا الذين يعملون في البنوك مثل الاستاذ عبدالكريم محمد .. ومن رجال القانون مثل د .. احمد كمال ابوالمجد .. وغيرهم وغيرهم .. لان هذه المسائل دقيقة .. والحكمة تقول : لاخبر من استشار .. ولاندم من استشار ..

● ويضيف فضيلة المفتي :

.. ايضا على رأس الذين قرأت عليهم مكتبته فضيلة استأنتنا الشيخ سيد سابق .. وفضيلة استأنتنا الشيخ محمد الغزالي .. وفضيلة استأنتنا الشيخ عبدالعزيم عبدالستار .. وايضا فضيلة استأنتنا عبدالمنعم النمر .. وغيرهم وغيرهم كثير ..

●● واضح ان فضيلتك اساسا اعتمدت على قرار لجنة مجمع البحوث الاسلامية علم ١٩٧٦ .. فلى اللجنة ؟ لم يوافقوا ..

٩ والموافق ؟

موضوع المعاملات المصرفية بصفة عامة .. وكل الذى تكلمت انا عنه كان مسألة جزئية .. لان الحديث عن المعاملات المصرفية كلها صعب كما قلت .. نحن نتحدث عنها جزئية .. جزئية .. ومسألة مسألة .. لان هذا فى تصويرى يكون القرب الى الانصاف والى ان يعرف الناس مامو حلال من تلك المعاملات .. ومماو غير ذلك .. ●● قيل ان مستشارى بعض البنوك الاسلامية .. كان لهم رأى يتفق مع المهنددين .. لان المبلغ الطائلة التى يتلقونها فى سبيل فتاواهم الشرعية لبعض هذه البنوك التى تحمل اسم "الاسلامية" يمكن الا تصل الى جيوبهم ..

● انا شخصيا عندما تحدثت عن الحكم الشرعى فى التعامل فى شهادات الاستثمار احترست وبيئت ان هناك معاملات اتفق العلماء على انها حلال .. ومنها ما تجريه البنوك الاسلامية من معاملات تقوم على المضاربة الشرعية وهذا حلال لاشك فيه .. ولقد ايضا فيما يتعلق بشركات تمويل الاموال التى تجمع اموالها من حلال وتنفقها لصالح الوطن وتفتح ابوابها لتلايدى العملة .. هذه الشركات ايضا نحن

نؤيدها ونباركها .. اما الشركات التى تنحرف عن الطريق القويم .. فنحن لا نؤيدها .. بل نطلب بمحاسبيتها محاسبة عدلة ..

وفى الحقيقة انا لم اتعرض لاي ضغط من اى جهة من الجهات .. سوى ان بعض الناس كل يبدى وجهة نظره فى صحف معينة .. ويرى ان المعاملات فى البنوك بشئى صورها والقوانها هى حرام .. ونحن لا نرى هذا الراى ..

●● قيل ايضا ان فضيلتك .. كتفت للجمهورية - موقف فى الحكومة .. واتك تفصل لها الفتوى حسبا تريد هى ؟

واش .. اقول لمن يقول ذلك .. سنجتمع امام الله عز وجل يوم القيمة .. وسيتولى الله حسبتنا جميعا .. ولا املك ان اقول اكثر من هذا .. ولكن للحقيقة اقول ان دار الافتاء لا تتأثر فى اصدار فتاواها باى جهة من الجهات ولا باى فرد من الافراد .. بل لعلى لا اتعب سرا انا قلت ان المولة ربما تكون اشغلا على دار الافتاء حاولت ان تقول : لا

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● طبعاً .. لأن العلم رحم بين أهله وأنا عندما أصدر فتوى تتعلق بموضوع معين ، لابد أن أرجع إلى أهل الذكر والعلم والفقه والاقتصاد . فلما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي أرسلت إلى الأخ الكريم الأستاذ محمد نبيل إبراهيم رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي أسئلة معينة بالذات . ورد عليهما مشكوراً . وفي الجانب الفقهي أيضاً رجعت إلى أقوال هذه اللجنة التي كانت تتكون من أربعة عشر عالماً برئاسة فضيلة المرجوم الشيخ محمد أحمد فرج السنهوري ، و١٣ عالماً يمثلون المذاهب الأربعة ، منهم ٥ يمثلون المذهب الحنفي ، و٤ يمثلون المذهب المالكي ، و٢ يمثلون المذهب الشافعي ، وواحد يمثل المذهب الحنبلي . ورجعت إلى محضر الجلسات ، ووجدت أن تسعة منهم يرون أن المعاملات في شهادات الاستثمار ، والأرباح التي تترتب عليها ، هي جائزة شرعاً وحلال ، ولا بأس بها .

طبعاً .. ليس من الإنصاف ، وليس من المنطق أن نهرم رأي الأغلبية . وأن نأخذ برأي الأقلية مع احترامنا لرأي الأقلية . لكن أنا شخصياً عندما راجعت هذه الأقوال ، وراجعت غيرها الكثير مما كتب في هذا الشأن ، اطمانت نفسي اطماناً تاماً إلى أن المعاملات في شهادات الاستثمار ، وفي صندوق التوفير هي حلال .. حلال .. حلال

واستأنا الأهل الأكبر الشيخ محمود شلتوت له كلام جيد في المعاملات ، وفي صندوق التوفير ، وأن أرباحها حلال .. ولا فرق بين الأرباح التي تأتي عن طريق صندوق التوفير ، والأرباح التي تأتي عن طريق شهادات الاستثمار ، لأن الأمرين ملك للدولة . صانعي التوفير ملك للدولة ، والأرباح تعطىها الدولة .. وكذلك شهادات الاستثمار ملك للدولة والأرباح تعطىها الدولة .

● لماذا لم يتحرك الأزهر حتى الآن بالمسئدة .. رغم أن هناك شهادات ترى أن الأزهر ممنوع من هذه الفتوى ؟

● لا نستطيع أن نقول أن الأزهر لم يتحرك بالمسئدة ..

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٩

الأزهر تحرك بالمسئدة فعلاً .. فلقد بين استندت إلى إرائهم هم من علماء الأزهر . ولا ينكر ذلك أحد .

● أقول : الأزهر الآن ؟

● هؤلاء من الأزهر الفقهي

● في مثل هذه الأمور يصدر بيان من الأزهر يدعم هذا الرأي أو ذاك .

● من يدري ربما يصدر .. وإن لم يصدر اليوم فربما يصدر غداً .. وإذا لم يصدر فكل إنسان حر فيما يتعلق بتصرفه . لكن على أية حال ربما يصدر . ونحن لا ندعي العصمة ، ولكن كل ما نزعنا أننا بينا ، أو اجتهدنا ، ونقدنا بالجددنا وجهه سبحانه وتعالى . وخدعنا بلداً التي هي في حاجة إلى الأموال التي يتقدم بها أفراد هذه الأمة من أجل إعانة الدولة على مشروعاتها النافعة الحلال التي يعود خيرها على كل فرد في هذه الأمة .

● فضيلتي قلت إنك تفضل الفصل في جزئيات وليس عموميات المعاملات . لكن تبقى الودائع ، وسعر الفائدة وغيرها مما يحتاج إلى فتوى . فما منهجك في الفتوى ؟

● بإذن الله سأتكلم بعد ذلك في الجزئيات الأخرى بعد الرجوع إلى الخبراء والفقهاء .. لأنني لومن بأن الكلام في الأمور الاقتصادية لا يحسنه الفقهاء وحدهم ولا يحسنه الاقتصاديون وحدهم . وإنما لكي تكفل الصورة على رجال الاقتصاد أن يجتمعوا برجال الفقه . فما

خفي على رجال الاقتصاد من أمور فقهية . بين لهم الفقهاء . وما خفي على الفقهاء من أمور اقتصادية يتولى الاقتصاديون توضيحها لرجال الفقه .

.. ويضيف مفتي الجمهورية متسائلاً .. تسألني شخصياً ، وأنا رجل تخصصي تفسير وحديث وفقه : ما خطاب الضمان ؟ أقول لك دعني أسأل الخبراء . وبعد أن أسأل رجال الاقتصاد : ما خطاب الضمان ؟ ويقول لي هو كذا ، وكذا ، وكذا .. فلما في هذه الحالة استطيع عن طريق أجابة الخبراء أن أبين الرأي الفقهي . فلما أسير على هذا المنهج ، فحين تعيش في عصر التخصص ، ومن يدس أنفه فيما ليس من تخصصه مكن من لا يحترمون أنفسهم !!!



الكليات ، وهكذا ، وهو يدرس مذهباً معيناً ، وصار خبيراً به . في هذه الحلقة نطرق على أنه حنفى أو شافعى .. أى درس هذا المذهب أو ذلك . ولحب أن نقول : ليس معنى دراسة مذهب معين عدم معرفة سواه .. قد نكون على علم ببقية المذاهب ، ولكن معرفة جزئية ، والمعرفة الإسلامية هي للمذهب الذى درسته .

●● من دراسة فضيلتك للمذهب الحنفى .. وبقية المذاهب ما أوجه الاختلاف ؟

● أحب أن أقول أنه لا يوجد خلاف بين الأئمة الأربعة في أصل من الأصول ، أو في مسألة تثبت بكتاب أو السنة . وإنما الخلاف في فهم النص فقط . مثلاً إذا قل القرآن الكريم " وأمسكوا برؤوسكم " مثلاً . بعض العلماء يرى أن المسح للرأس كله مثل الأملع الشافعى .. وبعض العلماء يرى أن الباء للتبعض ، أى ربع الرأس يكفى . وبعض العلماء يرى أن الباء لمعنى آخر . أى يكفى مسح ولو شعرة من شعرات الرأس . لكن كلهم مؤمنون بقوله تعالى " وأمسكوا برؤوسكم " بمعنى أن الخلاف ليس في أمر جوهري بين المذاهب ، وإنما الخلاف في أمر فرعى .

●● لماذا لم يجمع فقهاء المذاهب الأربعة مسبقاً حول فتواه الأخيرة فيما يتعلق بشهادات الاستئمان ؟

● اللجنة المكونة من ١٤ علماً كانت تمثل المذاهب الأربعة . فلابد أن قالوا أن هذه المعاملات ليس لها أصل في المذهب هم الشافعية فقط . ومن عداهم يرون أن هذه المعاملة هي من باب المضاربة الشرعية ، أو من باب المعاملات الحديثة التي لم تكن موجودة في زمن الفقهاء القدامى . وبما أن هؤلاء الفقهاء القدامى لم يتعرضوا لمثل هذه المسائل المستحدثة . وبما أن هذه المعاملة لا ترتب عليها استغلال من أحد الطرفين للآخر ، وإنما يترتب عليها منفعة للأمة ، فهي جائزة شرعاً وأربابها حلال .

●● هل المذهب الرسمي الآن للدولة المصرية هو المذهب الحنفى كما كان في الماضي ؟

● لا .. الآن دار الافتاء تفتي بالمذهب الحنفى والشافعى ، والملكى ، والحنبلية .. لمهمات المسألة فيها أقوال متعددة لمذاهب متعددة ، فنحن نختار الأيسر مراعين مصالح الناس ، بشرط ألا يخلف نصاً من كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

●● هل في مصر اتباع للمذهب الحنبلى ؟

● نعم ، في مصر حنبلية ، والمذهب الحنبلى يدرس في كلية الشريعة وهناك أساتذة يدرسون ، وهناك طلاب يحضرون هذه الدروس الخاصة بهذا المذهب . ●● هل هذه المذاهب يأخذ بها المصريون فعلاً ؟ وهل المصريون مقسمون بين هذه المذاهب ؟ .. أنا شخصياً أشك في ذلك ؟

● في الحقيقة المذهب للمختص .. أما الرجل الذى لم يدرس هذه المذاهب ، أو مذهباً منها ، فإن مذهبه مذهب مفتيه . فإذا جاسنى أى إنسان . طبيباً كان أم مهندساً زراعياً كان أم اقتصادياً لم يدرس مذهباً معيناً وسألنى فلان أجيبه . حينئذ يكون مذهبه هو المذهب الذى افتيه بناء عليه . ولا يصح لمثل هذا السائل أن يقول : افئنى على مذهب كذا .

●● هل مازال للمذاهب جمهور حتى الآن ؟

● .. طبعاً . في معظم الوجه القبلى تجد المذهب المالكى ، وفى الوجه البحرى في بعض المحافظات كالبحيرة والفيروزية والإسكندرية تجد المذهب الشافعى . وبعض المتخصصين من الاستاذة والطلبة يتبعون المذهب الحنبلى .. وهكذا ...

لكن المذاهب جعلت للمتخصصين . مثلاً الطالب يدخل الأزهر من المرحلة الابتدائية ، فالاعدادية ، فالثانوية ، فمرحلة



●● يقال إن البنوك هي التي تستغل أصحاب شهادات الاستثمار؟

● هذه المسألة نحن لسنا مسؤولين عنها . أنا أرسلت إلى رئيس مجلس إدارة البنك الأعلى استئذنة معينة : ما طبيعة شهادات الاستثمار وبيع تستعمل ؟ في رده على قل : شهادات الاستثمار الدولة في حاجة إليها . لأن الأموال التي تجمع بواسطتها تستخدم في تنمية المشروعات وكافة الجسور ووصف الشوارع وبناء المدارس والمستشفيات والمصانع وكذا .. وكذا .. ونحن وعاء فقط لجميع الأموال ونسلمها لوزارة المالية أو الخزائن . وهذه توزيعها على القطاعات المختصة . الزراعة والصناعة .. وكذا .. وهي أيضا التي تتولى دفع الأرباح التي تراها مناسبة لمن اشترى هذه الشهادة .

وأنا أقول أنه من الخير للإنسان أن يشتري هذه الشهادات بنية مساعدة الدولة . وأن يتقبل متفهمه له الدولة في نظير ذلك كنوع من التشجيع . فالدولة تكرم ابنها الذي يبيع أمواله لخدمتها . وهذا من باب "وأذا حبيبت بشحية فحيوا بحسن منها أو ربوها" .. أو من باب "من أسدى اليكم معروفًا" والدولة مطلوب منها أن تكفي ابنها المخلصين .

●● هل اجتهدك في فتوى شهادات الاستثمار جعلها فتوى تكليفية أو توفيقية كما يقولون : بمعنى أنها أخذت من كل المذاهب . أو من ثلاثة مذاهب فقط كما حدث في لجنة مجمع البحوث الإسلامية في عام ١٩٧٦ ؟

● نستطيع القول إن الكلام عن شهادات الاستثمار كلام تليق عن الاجتهاد . بمعنى أن هذه الشهادات لم تكن موجودة في القرون الأولى للهجرة ولا في القرن التاسع عشر الميلادي . وإنما وجدت بالقرن رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ . أي منذ ثلثين من ربيع قرن . إذن هذه المعاملات مستحدثة . للمعاملات المستحدثة ينظر إلى الغرض منها . ومدام الغرض منها شريفاً وطيباً والمقصود خدمة المجتمع والدولة . ولا يوجد فيها استغلال أو مخدعة أو غش . إذن فهي معاملات نكاحية . ومعامات نكاحية فهي جائزة شرعاً . وأربابها أيضاً جائزة شرعاً .

●● هل هناك معاملات يلتبس فيها الحق بالباطل فيرى البعض أنها حلال والبعض الآخر أنها حرام ؟

● هذه المعاملات التي يلتبس فيها الحق بالباطل .. لابد أن نعرف الصورة عنها حتى نصدر الحكم . فعندما أسأل في مسألة معينة فعلى ضوء معرفتي لها أستطيع أن أقول بأنها حلال . أو حرام . أو فيها يلتبس الحق والباطل . وكما يقول الحديث الشريف "الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهة لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى التشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه"

●● فضيلتك تقول إن العبرة في المعاملات - خاصة الحديثة - بمضمونها وحقيقتها وليست باللفظ ..

● نعم .. أنا اقترحت على الأخوة المسؤولين عن هذه الشهادات أن يزيلوا كلمة فائدة ويضعوا بدلاً منها كلمة "عائد استثماري" أو ربح استثماري . لأن كلمة فائدة ارتبطت في أذهان كثير من الناس بشبهة الربا . مع إيماننا بأن العبرة في



المصدر :

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من المصبر

« مفتى مصر :

سكنت يدك »

... أنا مطمئن تماما إلى أن المعاملات في شهادات الاستثمار . وصندوق التوفير هي " حلال . حلال . حلال .

هذا ما يقوله لنا ولكم . من خلال حوار المصور الأسبوعي ، فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي . مفتى مصر ، لكي يحسم القضية التي طال الجدل حولها ، أكثر مما ينبغي .

يبدو أن صفحات "المصور" ستصبح مكان وزمان للقاء بين فضيلة المفتي وجامعير القراء . حول القضايا الصعبة في عمر الوطن .

في عدد " المصور " الصادر في الثاني والعشرين من يوليو سنة ١٩٨٨ . قال المفتي ولحوار الأسبوع في المصور أيضا : "ضبط النسل حلال" وأكمل : "عندما انتظم نسلي فإن ذلك لا يتعارض مع الدين كما أنه لا يتعارض مع القضاء والقدر" .

هذا الكلام الهام والمصيري حسم جدا عمره سنوات طويلة حول موقف الدين من ضبط النسل وتنظيمه . كان هذا الجدل يجري تحت سمع وبصر العديد من رجال الدين ، لكن معظمهم لثر السلامة ولجا إلى الصمت . إلا هذا الرجل الذي قرر أن يتصدى لكل هذه القضايا من أجل مصلحة الوطن والمواطن .

هذه المرة . وعند الاقتراب من موضوع شهادات الاستثمار لم يكن الأمر سهلا أبدا .

قبل أن يعلن الرجل فتواه . انطلقت التحذيرات من أصحاب المصالح "حذار يا فضيلة المفتي" . والتحذيرات لم تكن من الذين لهم مصلحة في انصراف المواطن عن البنوك الوطنية إلى شركات توظيف الأموال .. إنما من جهات كثيرة .



المصدر :

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بل ان بعض الحركات المسنولة نصحتة بالابتعاد عن هذا الموضوع الشامل والصعب والمعقد .
كن امام الرجل طريقان لثالث لهما : إما ان يواجه الامر ، لو يدعه يمضى . خاصة ان شهادات الاستثمار عصرها الآن ربع قرن من الزمان . ولكل يؤثر السلامة ويبتعد عن القضية كلها ..
وقد اختار الرجل المواجهة .. ذلك انه يؤمن انه " ليس من العلم كتماته " . ويرى ان على الانسان ان يبلغ العلم باملته وصديق ويبعد عن التعصب والنفق .
ومثلما جاءت الفتوى الاولى عن ضبط النسل على صفحات "المصور" جاءت الفتوى الثانية ايضا لتعرض بتفاصيلها من خلال "المصور" .
الزميل احمد ابو كف سكرتير تحرير "المصور" .
والعائد من رحلة علاج مصرية . ذهب إلى المفتي في منزله ليلا ، بعد يوم عمل شاق ومرهق ومتعب . التقى فيه مع الدكتور محمد علي محبوب وزير الاوقاف في حوار حول نفس الموضوع .

واهم مفتي المفتي تواضعه العثير . انه يقول عن فتواه الجديدة :

- ليست فتوى تاريخية . وإنما هي اجتهاد املاء على ضميري كعالم .

قال الرجل :

- دار الافتاء لا تتأثر في فتاوها بأى جهة من الجهات ولا بأى فرد من الافراد .

ويؤكد :

- مدام هدف هذه المعاملات خدمة المجتمع والدولة . ولا يوجد فيها استغلال او مخافة او غش . إذن فهي معاملات ناعمة . ومعامات ناعمة فهي جفزة شرعا واربعها ايضا جفزة .

تحدث ايضا عن مصر والمذاهب الاربعة . وعن تجربة البنوك الاسلامية وعن شركات توظيف الاموال . وقال ايضا :

- قريباً ساجمع رجال الاقتصاد ورجال الفقه لنصدر فتوى في الودائع وسعر الفائدة .

وفي الحقيقة فإن دار الفتوى قبل مجيء هذا الرجل اليها . كنا نتطلع إليها . عند مجيء ورجل شهر رمضان . وفي العيدين وبداية السنة الهجرية الجديدة . لما اليوم



المصدر : المصور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٩

فقد اختلف الامر تماما ، أصبحت دار الفتوى طرفا فعالا ومؤثرا في الواقع اليومى المصرى والعربى والإسلامى . وأصبحت لها كلمة لا بد من الاستماع إليها في كل القضايا المطروحة على العقل المصرى والعربى والإسلامى . قال الدكتور محمد على محجوب ، وزير الأوقاف :
- إن مفتى الجمهورية شجاع وصالح وبلحث لجهده نفسه واستخدم فكره المستنير وكذلك كلمته واستطاع ان يبحث طويلا وان يخرج براى الشرع في قضية شهادات الاستمطار كما استطاع من قبل ان يخرج بفتوى في قضية تنظيم الأسرة .

لقد استطاع هذا الرجل بعلمه وبحكمته وبإيمانه وبصبره وسعة افقه ان يحول دار الإفتاء إلى مؤسسة تقدم كل قضايا العصر وتدخل كل بيت مسلم . كنا نود في " المصور " ، ان نقدم تحية صادقة بإسم مصر كلها لمفضلة المفتى ، الذى تكلم وصمت الآخرون ، وتقدم وتراجع سواء . ولكن ما فعله الرجل اكبر من كل ما يقال من التحايا . إن كل مفردات اللغة العربية لاتفى الرجل حقه على مايقوم به من القحام حقيقى لكل المشاكل المزممة واللقيمة والمعقدة لكننا تكفى بأن نقول له : ففضيلة المفتى : " سلعت يدك " .

إقرا : الحلال والحرام في معاملات البنوك . المفتى فى حوار الاسبوع ..

إقرا للدكتور محمد على محجوب حديثه بقول فيه :
- مفتى الجمهورية لراح الناس فى كل بيت وكان موافقا لى فتواه ..

على الصفحات من ١٨ إلى ٢٣

" المحرر "



المصدر : المصور

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . محمد علي محبوب :

مفتى الجمهورية أراح الناس في كل بيت وكان موفقا في فتواه

● هناك أحكام شرعية قطعية الشبوت لا محل فيها للاجتهاد
وهناك قضايا تخضع للاجتهاد طبقا لظروف كل عصر
● في مسألة واحدة أفتى الشافعي في مصر بغير ما أفتى به في
العراق لاختلاف ظروف البلدين
● كل قضايا المعاملات المصرفية أمور تخضع للاجتهاد
والحكم بأنها أساسه مصلحة الوطن ومصلحة الجماعة

● أنا مطمئن تماما إلى أن
المعاملات في شهادات
الاستثمار وصندوق التوفير
حلال .. حلال .. حلال

●● في هذا اللقاء مع فضيلة د. محمد علي محجوب وزير الأوقاف .. تحدث عن فتوى شهادات الاستئثار .. ولماذا هي حلال ، كما تحدث حديث خير عن الظروف التي مرت بها دار الإفتاء في الشهور الأخيرة وهي تدقق وتدرس وتبحث من أجل الوصول إلى فتوى خالصة لوجه الله حول شهادات الاستئثار .. التي تعيش على فلانيتها كثير من الأسر المصرية . تحدث أيضا عن هؤلاء الذين يغفلون أذانهم عما يحقق مصالح الناس ومصلحة المجتمع والدولة .. وقال أن مفتي الجمهورية شجاع وصالح وبلط أجهد نفسه واستخدم فكره المستنير وحكمته . واستطاع أن يبحث طويلا وإن يخرج برأي الشرع في قضية شهادات الاستئثار . وهي جزئية في نظام مصري معقد .. كما استطاع من قبل أن يخرج بفتوى في مشكلة تنظيم الأسرة .

تحدث فضيلة وزير الأوقاف أيضا عن جهود الوزارة من خلال عملها ودعاتها . مع شباب مصر الذي يحاول المضللون تضليله .. وأنه بالمحاضرة والصبر والاداب استطاع الشلب أن يعود إلى رشده .. واعترف وزير الأوقاف بأن هناك فئة ضالة مضلة مازال الحوار معها مستمرا ولن يياس العلماء منه حتى يصلوا إلى حل ●●

لها من أن تبين وجه الشرع في المسائل التي ترد إليها .

فهمة المفتي هنا ليست أن ينشئ أحكاما فهي ليست منشئة . وإنما هي كاشفة . فهو يبحث عن الحكم الشرعي ويكشفه ويبينه . وهو هنا ليس مجتهدا ينشئ حكما . وإنما هو يبحث ويتقن ويكشف الحكم . وحكمه غير ملزم . الرجل لا يجتهد في أن يصدر حكما جديدا . وإنما هو يبحث ويتقن في الآراء المختلفة في القضايا المختلفة . مثلا : هذا كتب في كذا . هذا رآه كذا .. ويستخلص بحكمته ويعلمه ويفكره المستنير ميناكس هذه القضية من حكم فيكشف هذا الحكم ويقامه إلى المجتمع أو إلى المواطن . فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي حقيقة بدأ يلتفت مثل هذه القضايا . ●● مثل ماذا ؟

●● أريد وجهة نظركم في الفتوى الأخيرة حول شهادات الاستئثار ؟

● بداية أتوجه بكل التحية والتقدير للدكتور الجليل فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي .

حقيقة استطاع هذا الرجل بعلمه وبحكمته وبإيمانه وبصبره وبسعة أفقه أن يحول دار الإفتاء إلى مؤسسة تقترح كل قضايا العصر وتدخل كل بيت مسلم . لقد اقتحم فضيلة المفتي القضايا الثقيلة التي عانى منها المجتمع طويلا . والتي كانت محل تساؤلات مستمرة بين الناس .

وفي تقديري أن مهمة المفتي : أن يتلمس مايعانيه الناس من خلال الأسئلة التي تطرح عليه . ولابد أن يجيب عنها لكي يريح الناس . وهذا هو عمل دار الإفتاء وهو الهدف من انشائها . فهي ترد إليها مثل الرسائل في كثير من القضايا . ولابد

● مثل قضية تنظيم الأسرة . وتلك من القضايا التي على الناس طويلا في بلبله فورية بسببها . نحن شعب متدين . كل قضية يرى فيها بعض الشبهة . يلجا فيها الى الانهر الشريف او الى المفتي او الى اى مؤسسة دينية . ولكن عادة ما يلجا المواطنين الى دار الافتاء باعتباره ان المفتي هو الذى يرد بصفة مستمرة على قضاياهم . وفي الحقيقة كانت قضية تنظيم الأسرة من القضايا التي انقلقتنا جميعا .

ولكن جاء الرجل ومن خلال الاسئلة التي طرحها عليه عن رأى الاسلام في تنظيم الأسرة واستطاع ان يخرج برأى الشرع في هذه القضية . وما انتهى اليه الرجل لم يختلف عليه احد حتى الآن . وقد مررنا فى وزارة الاوقاف هذه الفتوى . عرضتها على لجنة من كبار العلماء فاقترحوا الى ما انتهى اليه فضيلة المفتي . ووضحوا بالاسانيد الشرعية وبالأدلة القاطعة ان فتوى قضية تنظيم الأسرة لاختلاف عليها . وانه لحرمة فيها . وانها لاتصدم مع الشرع .

اقتحم الرجل هذه القضية وحينما كنا نحضر المؤتمرات كانت توجه اليه الاسئلة بصفتنا مفتيا : لمراى فضيلة المفتي فى تنظيم الأسرة ؟ ولكن الرجل ما كان يجيب . بل كان يقول : سوف ابحدث هذه القضية بالفتوى حينما ارجع الى المصادر . وبدا الرجل يبحث ويتفق الى ان وصل الى الحكم الشرعى واصدره فى صورة بيان شاك شامل . واعتقد انها راحت كثيرا من المواطنين الآن . ومن حاول ان يرد عليه لم يستطع . حتى هذه اللحظة . ان يقدم دليلا امل بليل فضيلة المفتي . وكل ما كان يعارضه يعتمد اما على احاديث ضعيفة او على نصوص يوجهها غير الوجهة التي قلها فضيلة المفتي .

اننى اعتقد ان كثيرين جدا قد تلقوا هذه الفتوى بالرفضا والارتياح والقبول . ●●●وملا عن قضية الساعة . قضية شهادات الاستمطر ؟ ● هي قضية الساعة كما وصفتها انت . قضية شهادات الاستمطر . او قضية المعاملات المصرفية بصفة عامة . وتلك قضية من القضايا المعقدة . وبسبب تعقيدها ضاعت اموال الفقراء فى شركات توظيف الاموال . لانه ما كان احد يفكر فى البحث عن حكم شرعى سليم وبقيل لمثل هذه القضايا . يجب ان نسلّم أولا بان هناك احكاما فى الشريعة الاسلامية قطعية الثبوت والدلالة . ولاسلح للاجتهاد فيها . ولانتخير لا بتغير الزمن ولا بتغير المواقف ولا بتغير الاحداث . ككفيدات . وهذه قضية لا يختلف فيها اثنان ومثلها قضية المواريث وقضية الوصية . هذه قضايا ثابتة بنصوص قطعية . ومعنى قطعية انها ليست محلا للاجتهاد لانها تستمر منذ شرعت الى نهاية العلم . ولكن هناك قضايا اخرى . وبالتحديد قضايا المعاملات المعاملات بصفة عامة بعضها ثابت بنصوص قطعية . وتلك لاملح للاجتهاد فيها . مثل المواريث . وبعضها ترك للاجتهاد الفقهاء . وهذه باب الاجتهاد فيها مفتوح . وهذا من دلائل عظمة الشريعة الاسلامية . ففى قد جاءت بامور صالحة للمجتمعات فى كل وقت حتى نهاية العلم فقد قطعت فيها الراى وفصلت فيها الحكم ولم تترك فيها مجالا للاجتهاد . لكن هناك امورا اخرى وهى امور المعاملات . لانها امور متجددة . وغير ثابتة ولا مستقرة فما يصلح منها فى مجتمع لا يصلح فى اخر . فاسلا لم يصلح للقرن الاول لا يصلح للقرن الثانى . ولم يصلح فى المجتمع المعاصر قد يصلح فى المجتمع العراقى .

المسافة مبنية على انه مقام لم يرد نص في كتاب الله ، اوفى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالاصل في كل شيء يعود بالخير على وعلى غيري ان يكون ميلحا .. والعكس صحيح .

● ما الخطوة التالية في فتوى المعاملات الاسلامية ؟

● الشهادة ذات العلق المتغير اتفق العلماء على انها حلال ولا شبهة فيها . لكن الخلاف في نقطة واحدة حول شهادات الاستئمان وارباحها . فلبعض يرى انها ليست مضبوطة شرعية او ليست جائزة شرعا . لانها محد فيها الربح بـ ١٦٪ مثلا .. هذا التحديد يرى ان الغطاء انه يجعل المضاربة فاسدة .. ولكن رد عليهم بعض العلماء - وانا احترم هذا البعض - بان هذا التحديد لدفع النزاع بينهم وبين اصحاب الاموال . لانه لو لم يكن هذا التحديد

موجودا فلبتلك قد يعطى ٨٪ وقد لا يعطى بمعنى ان هذا التحديد حماية لصاحب المال . ومنع للنزاع بين المتعاملين . وفضلا من ذلك فانه لم يرد نص من الكتاب والسنن يمنع هذا التحديد . وانا استطيع ان اقول باطمئنان في زماننا هذا ان التحديد واجب واجب .

وربما يأتي احدهم ليقول ان البنك ربما يخسر . ونقول في هذه الحالة عندما ثبتت الخسارة فلن صاحب المال سيتحمل جزءا منها سواء رضى ام لم يرض هذا التحديد تابع لصاحب المال . ونافع ايضا للبنك الذي اخذ المال لكي يتجر فيه . وهذا يدفع البنك للاجتهاد لكي يعطى صاحب المال .. حتى لا يكون صاحب المال هو الخاسر فالتحديد لا يسر به . وكما قال استاذنا وشيخنا عبدالوهاب خلاف استاذ الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة "ان المضاربات مباحة على التراضي بين الطرفين . ونحن الآن في زمان فسدت فيه نهم الناس . ولو لم يكن لرب المال جزء معين من الربح لآله شريكه" . فلو انك امتلكت عربة تكسي وجئت بسائق . وقلت له : ما رزق الله بيننا مناصفة فربما يأتي ويقول لم يرزق الله بشيء . لكن لو قلت له

فالمجموعات تتغير والاحداث تتغير والظروف كذلك . خاصة في مجال المعاملات . هنا كانت عظمة التشريع الاسلامي . ان جاء بقواعد علمة تحكم هذه المعاملات . وترك لكل مجتهد في كل عصر ان يجتهد في القضية الفرعية او للمعاملات الفرعية . ليمسر الحكم الذي يراه منسوبا لظروف المجتمع .

ولسنا هنا يبعدين .. فالامام الشافعي رضى الله عنه سئل في بعض القضايا المعينة في العراق فاجبنا واصبر فيها حكما ولكن حينما انتقل الى مصر سئل عن القضايا تنصها فاصدر حكما اخر . لان المجتمع هنا غير المجتمع هناك . والاحداث هنا غيرها هناك والظروف هنا

المعاملات بمقاصدها واهدافها . وليست بالفاظها واشكالها . وهذا لا يمنع ان اللفظ الذي يجعل الانسان لا يظن ان فيه شبهة يكون حسنا .. والقرآن الكريم ايضا علمنا ذلك : "يا ايها الذين امنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا" .. سبب نزول هذه الآية ان الرسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس بين اصحابه يرشدهم ويقول له الصحابة يارسول الله راعنا . اي زدتنا من هذا وقد تلقى بعض ضعاف الايمان هذا اللفظ وكان يوافق هذا اللفظ بالتحريف ولذلك كان الصحابة يقولون انظرونا يارسول الله . اي تمل علينا يارسول الله ..

● هناك معاملات متحرفة لم نتحدث عنها .. نريد امثلة لها ؟

● من المعاملات التي اتفق العلماء على انها حرام المعاملات التي فيها الغش . بمعنى ان يبيع انسان بضاعة على انها سليمة ثم يثبت انها مغشوشة ويتعمد ذلك او يشتري انسان بضاعة من آخر ينصف ثمنها مستغلا جهل صاحبهما بسعر السوق او ان يبيع له بضعة الثمن .. وهذا حرام لانه لون من الاستغلال .

● قلت ان الاصل في المنافع الاباحة . وفي المضار التحريم . هل هذا هو ما اعتمدت عليه ؟

● هذا امر لاشك فيه . فحين يكون الاصل في المنافع الاباحة وفي المضار التحريم . فمادام هناك شيء نافع ولم يرد نص بتحريمه .. فهذا على المين والراس .

الارض ومن عليها.
● ولماذا هناك بعض الناس الذين لا يريدون لملساننا المعنى في طريق الاجتهاد ؟

● لا .. يمكن فقط تحديد محل النزاع .. كما يقول العلماء .. الاجتهاد مدام في امر يقبل الاجتهاد فاملا وسهلا .. وعلى العين والراس ، لكن الذين يقولون ان باب الاجتهاد قد اغلق فهم يقصدون الامور التي ثبتت من الدين بالضرورة . اى لا اجتهاد مع النص . لكن الامور التي لم يرد فيها نص وقيلة للاجتهاد واختلاف الالهام . في هذه الحالة لم يقل عائل بان باب الاجتهاد قد قفل . اى تكف عن التفكير . مع ان القرآن الكريم في عشرات الايات يدعونا الى التفكير .. قل انظروا ماذا في السموات والارض " و "لو ربه الى الرسول وإلى اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم" . انن باب الاجتهاد مفتوح في الامور التي لم يرد في شأنها نص يحدد معناها .

● ربما يريد هؤلاء الازهاب الفكرى لا اكثر ولا اقل
● انه اعلم بالقوانين .. لكنى اقول انهم ربما يقصدون إقفال باب الاجتهاد في الامور التي لا تقبل الاجتهاد .

● انك كعالم مسلم عليك مسؤولية امام الله .. فهل لنا ان نؤكد ان فتاوىم لوجه الله ولصصلحة الدين والوطن ؟
● طبعاً .. نحن لا نقصد بفتاوانا الا خدمة ديننا وخدمة اوطاننا ، لان هذه الاوطان التي نعيش فوق ارضها ونستغل بوسائلها ونستنشق هوائها لها ديون في اعناقنا .. وعلى رأس هذه الديون ان نعمل من اجل خيرها وسعادتها واطمئنانها وعزتها ورفقها .. ولاش ان جمع الناس

هذا التكتسى . عليك ان تعمل عليه ولى ه جنيتها في اليوم .. ففي هذه الحالة سائق التكتسى سينشط ويجتهد .. هذا التحديد صلب حلق وحقه .

● شركات توظيف الاموال كانت تحدد الربح ٢٤٪ .. او اقل ..

● مثلاً .. لكن هي تدعى انها تعطى شيئاً تحت الحساب وفي النهاية مثلاً تقول ان الربح ١٠٪ او ٢٠٪ .. لكنها في الاصل لا تحدد وتعطى شيئاً على الحساب .

● هل كان على شركات توظيف الاموال ان تحدد ؟

● .. نحن قلنا ان التحديد لا يوجد ما يمنع منه شرعاً عند بعض العلماء .

● اى يجوز هذا ويجوز ذلك . نعم .. نعم ..

● لماذا تقول فضيلتك ان شهادات الاستثمار ا و ب التعامل فيها مضاربة حلال .

● لان اصل الشهادة "ج" ليست مضاربة ، وانما هي جائزة .. هي قرعة

وجائزة .. هذا لون من الجوائز التي تقدمها الدولة او البنك للذي اشترى الشهادة "ج"

مثلاً فهو دفع شهادة قيمتها الف جنيه . فقد تبقى ١٠ سنوات دون ان يربح .. ويمكن ان

ياخذ تقوده في اى وقت .

● هل هذا ملائيشه اليانصيب ؟

● هناك فرق .. فلليانصيب تشتري مثلاً شهادة بالف جنيه ان لم تكن فلنك تفقد نقودك . بعكس الشهادة "ج" الالف جنيه

محمولة في الصون والامان تاخذها وقت ما تشاء .

● ومذا عن شهادات ا و ب ؟

● هذه الشهادات مضاربة . لانك تشتريها بمبلغ معين يتسلمها البنك منك والبنك انت وكلته لكي يستثمر هذه الاموال . ثم يقول لك بعد حسابات الجدوى ان هذا المبلغ يربح في العادة رجحاً معيناً يجعل لنفسه جزءاً منه ويعطيك الباقي .. وهذه

الشهادات (ا و ب) هي مجال الفتوى التي صيرت .

● الاجتهاد في الاسلام مستمر .

● طبعاً .. الاجتهاد مستمر .. وسيفضل باب الاجتهاد مفتوحا الى ان يرث الله

● هل تُولف كتاباً الآن .. ومعلوم ؟
● الحقيقة ان مسألة الفتاوى تستنزف الوقت .. وأنا اكتب بحوثاً وليس كتباً .. ولكن لو جمعت هذه البحوث لصلارت عدة كتب وليس كتاباً واحداً وان شاء الله فسنجمعها عما قريب ياخذ الله
● ويضيف فضيلة المفتي في نهاية حوارنا للمصور.

● شكراً لمجلة المصور التي تعرفنا منذ عشرات السنين وذات الأسلوب والطبع المعين الذي كله خير وبركة .. ونسال الله لها التوفيق والسداد من أجل خدمة ديننا ومجتمعنا .

غيرها هناك . ولذلك مضى الشافعي بصاحب المعنيين القديم والجديد ولم يعترض على ذلك احد .
نأتي الى قضية المعاملات المصرفية . هناك معاملات مستحقة سواء اكانت شهادات الاستثمار او اوعية اخلاعية اخرى . او التعامل مع البنوك الائتمانية .. هذه المعاملات لا توجد لها قاعدة واحدة ثابتة تحكمها . وبالتالي فهي مثل اجتهد الفقهاء . ببدايل ان الفقهاء اختلفوا في كثير من هذه المعاملات .
نأخذ مثلاً شهادات الاستثمار ..

شهادات الاستثمار لم تكن موجودة في عصر التشريع الاول او الثاني او الثالث .. وانها هي معاملات مستحقة في العصر الحالي . ولذلك لم يبحثها الفقهاء في الماضي . ولم يصدر بشأنها حكم لانها لم تكن موجودة . ولكن لما وجدت الآن وطلب حكم الشرع فيها هل يفت الفقهاء امامها جامعين . ام يجتهدون فيها ؟
الواجب ان يجتهدوا فيها ويبحثوا لها عن حكم صحيح مدامت القضية محل اجتهد واحتمل اكثر من رأي .. وهنا يكون لولي الامر ان يأخذ بالحكم الذي يراه موقفاً لمصلحة المجتمع .
المحظور لو الممنوع ان تكون هناك قضية مقطوع فيها واجمع العلماء بلا استثناء على انها حرام حينئذ لا يجوز لأحد ان يجتهد فيها لو يصدر فيها حكماً . لأن الحكم فيها قد خسم .

على كلمة الحق ، وتعاونهم على البر والتقوى . واهتمام بعضهم ببض كل هذا معلومين على تقدم الأمة ورفقها . والنبى صلى الله عليه وسلم يقول : " من لم يهتم بامر المسلمين فليس منا " .. وليس من الحق ان اجد بلدى مدينة . ثم لا اعمل على انقاص هذا الدين . وان يكون عندها الاكتفاء الذاتي . وان تملك الكثير من الاموال لكي تستغنى عن الاستدانة من الغير .. وعندما ياتي اخواننا الذين عاثوا في الخارج . يقولون لى بان الشعوب هناك لا تترك في جيوبها الا ضروريات الحياة والشخص الاوربي والامريكي جميع امواله في البنوك .. والتعامل بالكرت الذهبى والشيكات فلما ارى اوروبا وامريكا وغيرها بلغها مليئة بالموال ابتلتها .. ونحن هنا فى مصر نشك فى البنوك وفى معاملاتها .. ويضع المواطن ثقوه تحت البطالة .. البنوك تؤدى رسالة .. اذا اخطا البنك فى امر من الامور فعلينا ان نقومه ونقول الصحيح كذا . وأنا مستعد ان اسال مسألة مسألة .. واجيب عن كل مسألة على حدة . لكننى لا اشك ان البنوك تؤدى وظيفة عظيمة من اجل خدمة المجتمع .

● ماذا يشغل دار الافتاء الآن . وفى الجهة المنوط بها اصدار الاحكام الشرعية ؟

● دار الافتاء الآن يشغلها مايشغل المسلمين .. فدار الافتاء ترد على أسئلة السائلين : الاقتصادية والتشريعية . والاجتماعية والدينية وغيرها . وكل ما يشغل المسلمين يشغلها وهى على استعداد للاستجابة عن أسئلة السائلين فهى المسئولة امام الله عما تقوله . وهى لا تدعى العصمة . ولكن كل ما تدعيه انها تجتهد . وانها تقصد بفتاوها وجه الله . وتحرى الحقيقة . وخدمة مصالح الناس فى حدود شريعة الله عز وجل .

● ما اهم مؤلفاتك كسنداً للتفسير فى كلمة الشريعة بالازهر ؟
● مؤلفاتى كثيرة . ويقف على رأسها " التفسير الوسيط للقران الكريم " وهو من ١٥ مجلداً للقران الكريم كله ويقع فى اكثر من ١٠ آلاف صفحة . ولى " كتاب الدعاء " و " السرايا الحربية فى العهد النبوى " و " اسرائيل فى القارة الستة "



المصدر : الممهور

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سابق لأوانه ، فهناك كتب يكتبون أراءهم فيها . وهناك علماء يعكفون على دراستها . ومن الأفضل ألا يصدر فيها الحكم دفعة واحدة ، وإنما - كما قل فضيلة المفتي وأنا معه في ذلك - تبحث قضية المعاملات المصرفية مسألة مسألة .

●● وهل تعتقد أن قضية شهادات الاستثمار حسنة ؟

● نعم . اعتقد أنها حسنة الآن . فقد بحثت وأصلت . وقد عرفنا الرأي فيها . ●● وماذا عن بقية القضايا ؟

● بقية القضايا تبحث . وحينما يصل المفتي أو غيره إلى أن هذه المعاملة حرام سوف يعلن ذلك . ولكن نقول لمن يقول أنها حرام : ما البديل ؟ ... مع مراعاة أننا جزء من الاقتصاد عالمي ولستنا وحدنا . فحين نكون نتعامل اقتصاديا مع مجتمع عالمي . ونحن جزء منه . والبنوك المصرفية جزء من نظام اقتصادي عالمي . فلا نستطيع مصر أن توجد نظاما اقتصاديا لها وحدها خلاصا بها . إلا إذا كن في إطار عالم . لاقتصاد عالم . وفتح فيه البدائل . اما أن أقول الآن أن هذه المعاملات حرام .. هنا أطلق البنوك وأوقف التعامل .. فهل هذا هو الحكم الشرعي أم يجب أن ابحث وادقق لأن الإسلام يقوم الحكم فيه على المصلحة ؟ .. فلماذا حكمت أمامي أحكام مختلفة أخذت بالحكم الذي يتفق مع المصلحة .

هذا فيما يتعلق بالفوائد والمعاملات المصرفية . يجب أن تدرس جزءا جزءا .. وأن تدرس بضمير المسلم وبضمير الوطني وأقول لمن يدرس راع وأنت تدرس حكم الله أولا . ثم الحكم الذي يخرج مصر من التزامها الاقتصادية وأنت جزء من الاقتصاد عالمي لاستطيع أن تكف وحدنا أو ننقل عنه .

لما إذا وجدت قضية لجهتية . وأنا بحكم الشرع مطالب بأن اجتهد فيها وأبين حكم الشرع فيها . فلما حينئذ لاكون منتظا . وإنما لاكون كاشفا . فلذا اختلفت الآراء فللمرء أن يأخذ بالحكم الذي يرضى به ضميره ويحتاج إليه .. مع هذا لو ذاك . وشهادات الاستثمار بهذا الوضع .

فلذا انتقلنا إلى الفوائد البنكية ومعاملات البنوك . فإنتني اتفق مع فضيلة المفتي في أن تدرس هذه الأمور قضية

قضية . ففوائد البنوك كثيرة والمعاملات المصرفية كثيرة . ومن الأفضل أن تدرس بتؤدة وهذوء حتى نتبين حكم الشرع فيها قضية قضية . وهذا ما اعتقد الآن أن فضيلة المفتي عكف عليه .

هناك فوائد البنوك العادية . وهناك أيضا الفروض الخرجية . وهناك الأدياغل .

ويؤكد فضيلة الدكتور محمد علي محبوب :

● أن المعاملات الاقتصادية في جميع البنوك الحكم فيها لاجتهادي وليس قطعي . بمعنى أنها قابلة للاجتهاد وتختلف فيها الآراء . فرأي بيبجها ورأي لايبجها . ومن هنا لا بد أن نصل إلى الموازنة من خلال الدراسة المتأنية . حيث تبسط الآراء فيها . وكل طرف يدلي بطلوه . المعارض والمؤيد . ثم يخرج في النهاية الرأي الشرعي بعد أن يقول هؤلاء العلماء رأيهم . ولوعد مرة ثانية أن المعاملات الاقتصادية في البنوك - إسلامية وغير إسلامية - خاضعة كلها للاجتهاد .. لا أقول حراما قولا واحدا . ولا حلالا قولا واحدا . وإنما هي قضايا لاجتهادية . ومعامات المسألة اجتهادية فسوف تختلف الآراء حولها . وإذا ما اختلفت الآراء حول قضية فلي أن أخذ بالرأي الذي يحقق المصلحة . أما للحديث حول هذه المسائل فهو

●● اي نجتهد ولا نتغلق باب الاجتهاد ؟
● نعم .. نجتهد .. وان وجد باب يفتح
الخير والامل لانتقله .. بل تقدمه للدولة
والحكم حتى يأخذ به ..
●● كيف نستطيع ان نختار حكما على
حكم ؟

● عننا قاعدة تقول : ان الحكم يدور مع
علته وجودا وعمما ، فلذا كان الحكم يحقق
المصلحة العامة ، اخذنا به وتركنا غيره ..
حتى ولو كان ضعيفا ، خاصة في المسائل
التي يجوز فيها الاجتهاد ويمكن ان تتعدد
فيها الآراء . فهناك قاعدة اصولية تقول
يجوز لولي الامر ان يأخذ بالرأي المرجوح
لصالح الجماعة ، مادام له سند في
التشريع .

ويقول وزير الأوقاف منها حديثه في
هذه القضية :
● ان مفتي الجمهورية اصدر حكما عجز
عنه الكثيرون .. وقال رايه بشجاعة ، وهو
اي تاريخي .

ويضيف :

● لنا لسال من يعترض على فتوى
المفتي : هل شهادات الاستمارة يوجد فيها
رأى واحد لم عدة آراء ؟ إذا كان فيها عدة
آراء فلماذا التمسك برأى واحد ولماذا لا
نأخذ بالرأي الذي يحقق المصلحة إذا كان
موجودا .

علينا ان نحترم كل رأى يصل إلى
اجتهاد يحقق المصلحة العامة .. وليكن لنا
فهم سقنا الاسوة في باب الحوار
والمجادلة حين كل مفتي فيقول : رأيي
صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ
يحتمل الصواب . وذلك باب الحوار في
الإسلام فلم يكن احد من هؤلاء يتعصب
لرأيه . فهل نتعلم منهم ؟

احمد ابو كف



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٥ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بنوك القطاع العام المصري تسعى لانقاذ المصرف الاسلامي الدولي

■ القطاع الخاص رفض المساهمة في رفع رأس المال «الشريف» يسعى لبيع حصته في البنك باقرب فرصة

لمدة ثلاث سنوات على التوالي.. وفي فبراير الماضي ارتفعت حركة السحب على الودائع بالمصرف وكان غير قادر على تلبية هذه الطلبات.. وتدخل البنك المركزي لمساندة المصرف.. وقدم له قرضا وحاول بث الطمأنينة في نفوس المودعين والمساهمين بالمصرف.. ولكن عندما وجد ان هذه الاجراءات غير كافية قام بعزل مجلس الادارة وتعيين احمد رافت عبده نائب رئيس مجلس ادارة بنك مصر مفضلا لحين الاعداد لاجراءات اصلاحية للمصرف.. وحتى لا تتكرر كارثة شركات تلقي الاموال..

اجراءات الاصلاح للمصرف معقدة..

وجد المحضو على المصرف موقفات تواجه اجراءات الاصلاح.. اعداد بالجملة من الموظفين.. وانهايات للعديد منهم بالاتجار بالعملة.. والانحراف حتى منح الائتمان.. وقضايا ترفع على المصرف منهم.. وتعميمات تصرف.. وشركات قام المصرف بتأسيسها ولكنها تتحكم في ادارته.. وهو امر لا مثيل له في اي مكان.. حيث حصلت شركات المصرف على

وقد تلقت ادارة المصرف ترشيحات من المساهمين بالقطاع الخاص لمعضوية مجلس الادارة من الدكاترة فتحي والي واحمد كمال ابوالمجد.. وفهسي عبداللطيف ورجل الاعمال عبدالعظيم نعمة والمساهم احمد ابراهيم هندي.. ولم يتقدم عبداللطيف الشريف اكبر المساهمين بالقطاع الخاص للترشيح لمجلس الادارة عن شركاته.. وقال لـ«اقتصاد» انه لن يحضر الجمعية العمومية.. ولن يطعن في الاجراءات ويسعى الى التخلص من المساهمة في المصرف في اقرب فرصة ممكنة.

والمصرف الاسلامي هو المصرف الثاني بعد بنك فيصل الاسلامي المصري الذي بدأ تعاملاته طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية ولكنه تعرض لهزات عديدة.. الحرافات.. وقضايا في المحاكم.. وبلغات لثباتية العامة.. والمدعي الاشتراكي.. وعزل مجلس الادارة بقرار من البنك المركزي المصري مؤخرا في فبراير الماضي.. ولم تكن المرة الوحيدة التي تدخل فيها البنك المركزي فقد سبق ان عين مفضلا على المصرف لاجراء الانتخابات وجاءت بمجلس الادارة تفرغ للخلافات والانهامات..

والمصرف الاسلامي بدأ عمله بالتركيز على منح التمويل للسلع والاستهلاكية.. ومنح القروض والائتمان والمشاركات لعملاء متميزين.. ولعملاء كانت هذه هي المرة الاولى التي يدخلون فيها سوق العمل.. وارتفعت نسبة الدين المدومة والمشكوك في تحصيلها وبلغت نحو ٣٠٠ مليون جنيه مصري.. وترتب على هذا وقف صرف اية ارباح للمساهمين في المصرف

القاهرة - «اقتصاد» من عبدالله نصار:

وافق البنك المركزي المصري على زيادة رأسمال المصرف الاسلامي الدولي لاستثمار والتنمية من ١٢ الى ٦٠ مليون دولار اميركي.. وهي المحاولة الثالثة لانقاذ المصرف لحماية حقوق المساهمين واصحاب الایداعات..

وساهم في الزيادة الجديدة بنوك القطاع العام القاهرة والاھلي ومصر والاسكندرية بنسبة ٨٠٪.. وكان المصرف قبل الزيادة مملوكا

وقد تم طرح الزيادة في رأس المال من قبل أكثر من مرة ولم يقبل القطاع الخاص الاكثبات فيها بسبب سوء اوضاع المصرف..

ووافق البنك المركزي المصري بصفة مبدئية على اختيار محمود يوسف نائب رئيس مجلس ادارة بنك القاهرة رئيسا لمجلس ادارة المصرف.

كما تم اختيار ممثلين للبنوك من القطاع العام من مجلس الادارة وهم محمد السيد «بنك القاهرة» وصالح ابراهيم وعبدالرزاق انور «بنك مصر» ومحمد لطفي زغلول وطلعت غراب «بنك الاسكندرية» ومحمد متولي الموجي ونجاة عليوة «البنك الاهلي».

ويعد ان كان المصرف مملوكا بنسبة ١٠٠٪ للقطاع الخاص.. ويملك عبداللطيف الشريف وشركته نحو ٢٥٪ من اسهم المصرف.. أصبحت نسبة مساهمات القطاع الخاص بعد الزيادة الاخيرة لرأس المال ٢٠٪ فقط.

وتتقد هذا الجمعية العمومية لاختيار مجلس الادارة وتعديل النظام الاساسي.

قروض من المصرف ثم عادت واستخدمت هذه القروض في شراء اسهم بالمصرف حتى تتحكم في ادارته. كما ان تحصيل المديونيات لا يتم بصورة دقيقة وأغلب العملاء هربوا أو قاموا باخفاء البضائع والتلاعب للهروب من سداد مستحقات المصرف والغريب ان اغلبهم كانوا من أعضاء مجالس الإدارة. والمصرف كان مملوكا للقطاع الخاص بالكامل.. وكان أكبر المساهمين فيه منذ عام ١٩٨٥ هو عبداللطيف الشريف رئيس شركة «الشريف للتنمية الاقتصادية» باسمه وباسماء شركاته.. وكانت حصته تبلغ نحو ٢٥٪ من رأسمال المصرف قبل قرار زيادة رأس المال..

ويقول عبداللطيف الشريف: لقد اقتنيت الدكتور علي لطفي رئيس مجلس الوزراء السابق في عام ١٩٨٥ والدكتور سلطان ابوعلي وزير الاقتصاد وعلي نجم محافظ البنك المركزي المصري بالدخول في هذا المصرف لتصبح اوضاعه ولكننا لم نتمكن نظرا لوجود الحرافات عديدة.. وقد ابلغنا كافة الجهات المعنية بذلك.. والمصرف لا يزال يحتاج الى مساندة لا تقل عن ٣٠٠ مليون جنيه على الأقل.. ويضيف أنه لن يحضر الجمعية العمومية للمصرف ولن يطعن في الاجراءات وسيحاول التخلص من المساهمة في هذا المصرف في اقرب فرصة ممكنة.. لأنه خلال الفترة الماضية لم يتمكن من فتح اعتماد واحد من خلال المصرف.. ولم تكن هناك ادارة سليمة.. ولا بد من اصلاح اداري للمصرف حرصا على اموال الناس.

ارياح وهمية في السنوات الاولى

وكشفت مصادر اقتصادية ان من الاسباب الرئيسية لتدهور حالة المصرف في السنوات الماضية هو انه كان يصرف ارباحا وهمية في السنوات الاولى من انشائه وذلك اعتقادا من رئيس مجلس الإدارة في ذلك الوقت احمد امين فؤاد ان التجربة في بدايتها وهي رفع شعار اسلامي ولا يجب ان ينفض الناس من حولها.. وركز المصرف تمويله ومشاركاته على مشروعات استهلاكية وعلى عملاء جدد ليس لهم سابق خبرة مما أدى الى تعثرهم.. كما استولت شركات اسسها المصرف على غالبية التمويل المتاح لديه..



المصدر: الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ سبتمبر ١٩٨٩

فضيلة المفتي ..
في مرسى مطروح:
الاداء خارفاك النبوك ..
واجب على المسلمين

وزير الاوقاف : الحكومة لم تتدخل من قريب أو بعيد في فتوى شهادات الاسثمار

مرسى مطروح - محمود صانق : أكد فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية أن الفتوى التي سدرها بشأن شهادات الاستثمار والتي قال فيها أنها حلال إنما هي على مسئوليته شخصيا وأنه أصدرها بوحى من ضميره وليس تنفيذا لتوجيهات من الحكومة .

قال أن هدفه من هذه الفتوى التصديق لاجتماعية ملحة أثارت خلافا فتراعى بين العلماء مما استوجب تدخل دار الافتاء لوضع الفتوى الصحيحة حتى تكون مرشدا للجميع .. وقال فضيلة المفتي في الفتوى التي اقيمت بالثلى الاجتماعى برعى مطروح ان على المتشككين أن يقولوا بأنهم ولكن دون تبرير أو استعراض عضلات ودور التعصب المفلت .

كما أكد فضيلة المفتي أنه جمع كرمين الشباب حضرة اللواء كمال منصور محافظ مطروح والقيادات الدينية والسياسية والشعبية أن العمل فى ذلك حلال .. حلال .. حلال وأن العمل فى البنوك ولو كان العمل فى حكومية وأن بنجه يعمل فى أحد البنوك ولو كان العمل فى البنوك حراما لنا وأقن على عمل بنام أحد هذه البنوك وأكد أن المسلم يجب أن يحتفظ بأمواله بترك الدولة التي تعمل على استثمارها فيما يعود على الوطن والمواطن بالعادة سواء المباشرة أو غير مباشرة فى صورة مشروعات توفر فرص عمل للشباب

وأعلن الدكتور محمد سيد طنطاوي أن التنظيم الشيعى الذى تم ضيقه مؤخرا لم يخلص على أفراد بسبب اعتناهم للذهب الشيعى ولما قبض عليهم لارتكابهم أفعالا تفسد أمن الدولة .

وأعلن الدكتور محمد على محبوب وزير الاوقاف فى نفس الفتوى أن الحكومة لم تطلب من مفتي الجمهورية رأيا مبنيا بالنسبة لموضوع شهادات الاستثمار وإنما جاءت الفتوى التى أصدرها أكد فيها أن شهادات الاستثمار حلال من وحي ضميره وعلمه وثقافته الدينية الواسعة .. وبذلك حسم فضيلة المفتي قضية اجتماعية أثارت جدلا بين الناس .



المصدر : الأسياس

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شهادات الاستثمار وفقوى دار الإفتاء

كتب إبراهيم أبو داه :

المختلف فيها لا يتكون فيها رأى ملزم
أو رأى قاطع
فما ذهبتم إليه دار الافتاء ليس ملزماً ولا
هو بالرأى الأحق بالأحق بالاتباع من غيره .
لأن هناك إراء فقهيّة ومخالفة لما ذهبتم
إليه دار الافتاء وأن أغلقت دار الافتاء
ذلك في بيانها
فالاختلاف امر عادي وعلمي ان
تلتزم بآداب الاختلاف فالفقهائ السابقون
قالوا : ان رأينا سواب يحتمل الخطأ
ورأى الغير خطأ يحتمل السواب ..

ما ان اعلنت دار الافتاء المصرية رأيتها في شهادات الاستثمار التي حاز
فيها كثير من الناس وشغلت بالهم لانها جزء من معاملاتهم حتى ثار الجبص
وتحولت الاجتهادات الفقهية الى اتهامات بالفساد والغش والاحتيال وعدم الامام العلمس
والشعائون ..

في كل زمان ومكان ان يتحررون الحلال
الطيب في جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم
امثالاً لقوله تعالى : « يا ايها الناس كلوا مما
في الارض حلالاً طيباً ولا تتبعوا خطوات
الشیطان انه لكم عدو مبين » واستجابة لقول
الرسول عليه الصلاة والسلام : « الحلال بين
والحرام بين وبينهما امور متشابها لا
يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات
فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في
الشبهات وقع في الحرام
ومعنى ذلك كما جاء في البيان : ان من
ابتعد عن الامور التي التبس فيها الحق
بالباطل . فقد نزه نفسه ودينه وعرضه من
كل سوء وقبيح . وكما قال الرسول صلى الله
عليه وسلم : دع ما يريبك الى ما لا يريبك
اي اترك ما تشك في كونه حراماً وخذ ما لا
تشك في كونه حلالاً ..

ومع هذا فان الجبص ثارت ثورت
واختلف مع دار الافتاء بدلا من
مناقشتها والتعاور معها في اطار الادب
الاسلامى للتعاور حتى ولو كان هناك
اختلاف في الرأى فان للاختلاف ادايه
وعلى اهل الاختلاف الالتزام به حتى لا
تتحول الامور الدينية الى امور شخصية
ومن اهم آداب الاختلاف في احترام
الرأى الآخر مهما كان مغالفا لرأينا لان
المصلحة الفقهية تعنى ان الامور

ومع ان دار الافتاء المصرية التزمت في
مقدمه بيانها بما حدث عليه الاسلام . وما
نادى به الرسول عليه الصلاة والسلام حيث
اوردت في مقدمه بيانها ان من شأن العقلاء



وبعد ان قال المفتي كلمته !

اعجبني جرأة الدكتور محمد سيد طنططوى مفتي الجمهورية وهو يفتي بشأن شهادات الاستثمار وقوائد بعض البنوك . ويغض النظر عن اختلاف الفقهاء المعاصرين حول هذا الموضوع .

والذين ذهب بعضهم الى حل كل فوائد البنوك . وذهب آخرون الى تصريمها تحريماً قطعياً . وبين هؤلاء وأولئك أوقفنا بعض الفقهاء في حيرة . فلما اعلن المفتي رايه وجد استجابة كبيرة من القاعدة الشعبية التي تؤثر الاتباع في مثل هذه القضايا . لانه ليس في مقدورهم الاجتهاد .

ولكم كنت اتمنى لو أن الدكتور طنططوى وغيره من الفقهاء سبقوا الزمن وقطعوا في الأمر وحسموا الخلاف من قبل . لكم كنت اتمنى أن يسبقوا بفتاواهم الاحداث ولا تضغط الاحداث عليهم حتى يدلوا بفتاواهم . ولا ادري من أسأل اليوم عن ضياع اموال ومدخرات المصريين الكادحين وهم يلقون باموالهم في حوض من ادعى بغير حق انه يستثمر الاسواق باسم الاسلام ووفق شريعته . ثم

تكون النتيجة ضياع اموالهم .. وهنا لايسوتني أن اتخو باللائمة على العلماء الذين لم يقولوا كلمتهم في مثل هذه الشركات . كما اتخو باللائمة على الحكومة التي لم تفرش قوائنها عليهم .. واشتد باللائمة على الذين أعلنوا شعار الاسلام ولم يلتزموا به فضبعوا اموال الناس . ولا اعسى المواطنين الذين القوا باموالهم بدون وعي في أيدي هؤلاء وعثبي هذا ما القصد منه الارغبني في أن تصحح المسار ونبدأ الطريق من اوله .. واوله في رأيي كلمة العلم والعلماء لانها الرائد الأول . ثم موافق الحكومة الذي ارجو الا يتجاوز دائرة العلم والدين . لأن : العلماء ورثة الانبياء . تلقا : ما ارجوه من العلماء من أصحاب الفتوى أن يصدوا موافقهم ويضاروا من هذه القضية المعقدة فيقولوا للناس هذا حلال

وهذا حرام .. وهذا امر مشتبه فيه . وينظروا بحكمة الى القاعدة الشعبية العريضة التي تقتضي أن تاكل لقمة خبزها من حلال وأن تتجنب الحرام . واخيراً اود من الحكومة أن تشعر المواطنين أنها ستكون امينة على اموالهم وأن تستثمرها في مجالاتها المثمرة وأن تحترى وجه الله . وأن تسترد لفة المواطنين في ان الحكومة تسير على طريق العلم والدين .. وأن تنتزع من صدور المواطنين ما ران عليها من قبل من عدم الثقة . وانها لاتعمل حساباً للعلم والعلماء ..

حسن دوح

مهمات

*** أصدر فضيلة المفتي بياناً منذ أيام جاء فيه أن شهادات الاستعمار وصناديق التوفير جازاة شرعاً وأن أرباحها حلال وأوضح أن المعاملات الحديثة نافعة للأفراد ولبلادهم وليس فيها استغلال. واستند إلى حديث نبوي شريف مؤداه أن تقديم المعروف للدولة يستلزم المكافأة. هذا وقد أكد البيان أن العبرة في المعاملات بالمؤمنين والحقيقة وليس بالافلاط والاسماء وأن المعاملات غير الشرعية هي التي يشوبها الفسح أو الاستغلال أو الخدعة وقدم بعض المقترحات لازالة الشوائب والشكوك. وقد بدأت الجهات المعنية خطواتها لوضع الفتوى موضع التنفيذ وشرعت تدرس فكرة اصدار شهادات استثمار متغيرة الفائدة مع استبدال لفظة الفائدة بالمعاد.

وانتي ارحب بهذا البيان الذي وضع حدا لتألمات غائبة منها لعدة سنين واذا كان هذا البيان قد تأخر في الصدور إلا انه قد جاء بعد تدقيق وتمعن وهكذا تصبح الاعوية الانتخابية المشار اليها ذات عائدات حلال وتنصح بالأقبال عليها لمساعدة الدولة على أنجاز مشروعاتها للتنمية وأن يستفيد الأفراد من العائد لتحسين احوالهم.

هذا وقد وعد فضيلة المفتي باصدار بيانات أخرى عن بقية معاملات البنوك لأن لكل تعامل ظروفه وملابساته ولعل ذلك لايتأخر كثيراً لاستكمال وضع النقط على الحروف.

*** صرح كريستوف سكوسيفيتسكي وزير خارجية بولندا وهو المستقل الوحيد في الوزارة البولندية الجديدة بأن مصالح بلاده ينبغي أن تكون لها الأولوية على التحالفات الأيديولوجية وأن بولندا إذ تنهي تبعيتها للاتحاد السوفيتي فلها سبقي عضو في حلف وارسو وسوف تقوم علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي على قواعد المساواة والاستقلال والاحترام وعدم التدخل. إن التطوير البولندي يلقى الإعجاب من جميع دول العالم ويؤكد الحياة الديمقراطية السلمية التي تعيشها بولندا في الوقت الحاضر وهكذا انتصرت ارادة الشعب بنضاله وكفاح عمله وبدأ يجني ثمار نتيجاته وحصاد صبره وأصراره.

*** وقعت اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أخيراً مذكرة جديدة للتفاهم العسكري في نطاق التعاون الدفاعي المشترك واشتملت على عمليات نقل الإمدادات والمعدات وعلى استخدام أجهزة التعاون المشترك في الأبحاث والبرامج.

هكذا تمضي اسرائيل في دعم خططها للتعاون الإسرائيلي تضمن بمقتضاه تزويدها بالتكنولوجيا الحديثة والمعدات المتقدمة الأمر الذي يدفع العرب إلى تحذير الولايات المتحدة من أن مثل هذه الخطوات يجب ألا تكون على حساب مصالحهم وحقوقهم ولا تؤدي إلى عرقلة مساعي السلام في الشرق الأوسط للتوصل إلى الحل العادل والشامل والدائم دون مساولمت أو تأخير.

صلاح الرفاعي
نائب رئيس حزب الأحرار



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٨٩

الفرق الاقتصادي الإسلامي في الغرب والفائدة والنقود



فهناك الكثيرون من المفكرين المسلمين الذين تناولوا الفكر الاقتصادى الإسلامى أمثال :

- الرازى فى كتبه ، احكام القرآن .
- ابن خلدون فى مقدمته .
- الأمام أبى حامد الغزالى فى كتب احياء علوم الدين .
- أبو زر الغفارى .
- ابن حزم .
- ابن تيمية فى كتبه ، الامر بالمعروف والنهى عن المنكر .
- أحمد الدلبجى .
- محمد الشيبانى فى كتبه ، الكسب .

د . عبد الرحمن صبرى

الخبير الاقتصادى

الا أن عصرنا الحديث يتميز بالعديد من السمات التى تجعل من الاجتهاد أمراً واجباً فى تطبيق الشريعة الإسلامية الغراء . وعلى رأس هذه السمات .

- ١ - يتصف العصر الحديث بأن الافراد قلما يتولوا سلطات الدولة فى أمورهم العامة وتنزلوا عن جزء من اختصاصاتهم للمؤسسات التنفيذية والتشريعية والدينية

ليس هناك من ينكر السبق الزمنى للقيم الإسلامية كما عرضتها آراء المفكرين المسلمين ضمن اجتهادهم لتفسير وتفصيل مبادئ النظام الاقتصادى الإسلامى فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة فى سبيل بناء صرح متكامل متماسك لحياتة اقتصادية تكفل الرفاهية والأمن والمسلاوة والعدالة لأفراد المجتمع الإسلامى وكل من يستظل به . وذلك فى عصور وصفها المؤرخون للفكر بفترة العصور الوسطى فى أوربا .

فيمتيز الفكر الإسلامى بشموليته ، فيحيط بكل جوانب حياة الإنسان ، من جانب آخر عرف هذا الفكر طبيعة الإنسان وجوارحه وحواجز نشاطه الاقتصادى ، فهو يقر الملكية الفردية كما أن احكام المعاملات تتميز بالبرونة والقبليية للتطور مع الظروف .. وذلك فضلا عن أن هدف السعى لكسب المال وحيازة الثروة هدف نبيل مشروط بشرف المقصد مع مراعاة حق الفقير والمحتاج وحقوق المجتمع والدولة . وهى مبادئ لم يعرفها الفكر الاقتصادى العلمى إلا ابتداء من القرن السابع عشر الميلادى على يد التجاربيين والطبيعيين والتقليديين وعلى رأسهم آدم سميث سنة ١٧٧٦ (فى كتبه ثروة الأمم)

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والفضائية.

٢ - يتميز العصر الحديث بان المعلومات والعمليات تتم فيه بسرعة (١٠) بين الأشخاص قد تكفل بينهم آلاف الأميال . ويتم ذلك من خلال وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية الحديثة . وقد تتم معملات بين أشخاص لم يتلاقوا من قبل بفضل المؤسسات الدولية .

٣ - يتميز العصر الحديث بالانخفاض الدقيق وتقسيم العمل المفصل . بحيث لا يستطيع الفرد إلا ان يتخصص في جزء بسيط من إنتاج السلعة والعملية الانتاجية . حيث يوفر له نظام المجتمع وجود السوق فرصا لتبديل إنتاجه من خلال النقود كوسيط للتبديل وكأداة لتسوية المعاملات في حين تميزت عصورا قبل هجرة الرسول بان التجارة هي قوام الأنشطة الاقتصادية للمجتمع . وكانت المعاملات تتم يدا بيد . أما أنشطة الزراعة والصناعة فقد احتلت مراكز ثانوية للغاية ..

٤ - يتميز العصر الحديث بوجود ما يسمى بممتلكات دولية تحكم العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية .. فيما بين الدول . فضلا عن التكتلات والمنظمات الإقليمية . بحيث أصبحت الدول . وليست صلة الرحم هي نواة التنظيم الدولي المعاصر .

٥ - أصبحت سمة التنظيمات الوطنية ما يمكن تسميته بالعمل الجماعي وانخفضت العنقريات القومية للأفراد والمؤسسات . واذبت في خضم تنظيم اشمل هو التنظيم الدولي .

٦ - أصبح هناك فصل تام بين السلطات الدينية التي تقوم على شؤون الأفراد الروحية والسلطة الدنيوية للدولة . كل له مهامه التي يقوم بها وأصبحت هناك سيولة اجتماعية تمكن الأفراد من الأخذ . بقدر من كل منها .

٧ - تتميز المعاملات المالية في المؤسسات المصرفية في العصر الحديث بان هناك ملايين المودعين وملايين المقرضين الذين لا تربطهم أي صلات ولكن البنوك . من خلال نظم البنوك المركزية وأسواق المال تلبى

احتياجات الطرفين دون ان يتكاثرا ودون ان يستغل طرف حاجة الآخر ودون ان يحدد المودع سعر الفائدة الذي على أساسه يتم الاقتراض .

٨ - أصبحت الدولة . منذ الثلاثينات في هذا القرن . حتى في أعنى النظم الرأسمالية دولة متدخله لترعى مصالح الأفراد من خلال نظم التأمين الاجتماعية وإعلانات العجز والبطالة ... وانتهى عهد . دع الأمور تجري في اعتيائها . والذي بمقتضاها كتلت الدولة حارسه فقط لأموال الأفراد وترد العدوان

الخارجي دون ما أي تدخل في النشاط الاقتصادي والأحوال الاجتماعية للمواطنين

وأذا حاولنا أن نضرب مثلا لبعض محدودات الطلب على الاستثمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي فنسجدها تتمثل في :

مبدأ تحريم الربا والفائدة

مبدأ فرض الزكاة والتكافل الاجتماعي .

وبالتالى سنتناول في التحليل الاقتصادي أهم البدائل الاستثمارية في الفكر الإسلامي كل من الأقراض والفائدة والربا والاحتفاظ بالنقد والاكتناز على أساس أن الشق الثاني . وهو الاستثمار الثابت والاستثمار في عروض التجارة يخضعان لنفس القواعد .

بادئ ذي بدء يجب القول أنه لا يوجد مؤمن يؤمن بالكتب السماوية وبالأنبياء والرسول يستطيع أن يشكك في أمر تحريم الربا . ولكن القاء نظرة واقعية على طبيعة المعاملات الدولية اليوم في عصر انتهى فيه دور الأفراد كمقرضين للمشروعات الضخمة والإنتاجية وحلت محلهم المؤسسات المالية الوطنية والدولية بحيث أصبح نشاطها يجب النشاط الفردي . يجعل من فتح باب الاجتهاد أمرا واجبا .

ومن جانب آخر ظهرت البنوك الإسلامية . وعدها الآن لا يتجاوز المائة . وبعض عامة الأفراد عندما يشكون في أمر الفائدة فإنهم يلزمون جانب الحذر ويجأون للبنوك الإسلامية . ولكن ما موقف الدول من المؤسسات الدولية التي تقرض بالفائدة ؟ وما

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٨٩ - ١٨ سبتمبر ١٩٨٩

الكيل او الوزن . اى انه يعنى الزيادة التى تؤخذ عند تبادل شيء مماثل ومن أمثلته قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، لايتبعوا الدرهم بدرهمين فأنى اخاف عليكم الربا . وقوله الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد ، ومن زاد او استزاد فقد اربى .

اما ربا النسبة فهو فضل الخلول على الاجل وفضل العين على الدين في المكيلين او الموزونين عند اختلاف الجنس او غير المكيلين او الموزونين عند اتحاد الجنس . اى ان الزيادة التى ياخذها الدائن من مدينه مقابل التأجيل ..

والربا بالمعنيين المتقدمين حرام بالنص القرأنى .

ففى سورة البقرة (٢٧٥ - ٢٧٩) الذين ياكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا اتما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا . فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله .. ومن عاد فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون . يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار

اثيم . ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون . يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تقبلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رموس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ..

صدق الله العظيم وقد ارتبط مفهوم عائد راس المال في الفكر الاقتصادي بكل من الفائدة والربح واستمر الجدول حتى بداية القرن العشرين حول طبيعة راس المال ودوره في العملية الانتاجية ..

حتى جاء كينز وأوضح في مؤلفة النظرية العامة للتشغيل ان سعر الفائدة مجرد ظاهرة نقدية سببها ان التقود كوسيلة لتخزين الثروات لا تتضمن تحمل المكنز بتكلفة امتلاكها وخاصة النقد هذه تمثل عائقا في سبيل نمو الاستثمارات فاذا امكن ازالة هذا العائق فان النمو يصبح من السرعة بحيث يحتمل أن يهبط سعر الفائدة الى الصفر .

موقف الدولة نفسها من معاملاتها التى تمثل الفائدة حجر زاوية فيها ؟ . وهل هناك بديل لنظام شبكة المؤسسات المالية ؟ وهل نحن في وضع يمكننا من ايجاد بديل عالمى اسلامى للنظام المصرى المتشابك الحالى ؟ وهل من المصلحة ان يخاف المسلم الآن من ايداع امواله في البنوك قبل ايجاد البديل ؟ وكيف تحول دين المؤمن والأضطرار الى الاكتناز خوفا من ظواهر عالم تنخفض فيه قيمة النقد سنويا نتيجة للتضخم ولابد ان توفر للمدخرين فوائد عن مدخراتهم تحول بينهم وبين تآكل قيمة مدخراتهم ؟ وما مدى مسئولية البنك الفرد عن حرمة الربا في ظل وجود البنك المركزى (بنك الحكومة) التى لها سلطات فوق البنوك .

كل ما سبق تساؤلات تراود العارفين بالله والمطلعين على حقيقة دور النظام المصرى الدولى والوطنى في عمليات التنمية . وسنحاول الآن ان نلم بالاجتهادات الحالية من واقع القرآن الكريم والسنة النبوية الحنفية والاجتهادات الأخرى ولكن قبل مناقشة الأمر اود ان النص ما اود قوله من وراء هذا المقال في جملتين ارجو ان تكونا اساسا للبحث في التفاصيل :

الاولى - هي ان الاسلام قد وضع الى جانب كل قانون . بل فوق كل قانون قانونا اعلى يقوم على الضرورة التى تبيح كل محظور وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه (١١٩٨)

الثانية - هي انه لاجل ان يكون تطبيق قانون الضرورة على مسألة ما تطبيقا مشروعا لا يكفى ان يكون المرء علما بقواعد الشريعة بل يجب ان يكون له من الورع والتقوى . ما يحجزه عن التوسع او التسرع في تطبيق الرخصة على غير موضعها . كما يجب ان يبدأ باستنفاد كل الحلول الممكنة المشروعة في الاسلام فانه ان فعل ذلك عسى الا يجد حاجة للتريخيس ولا لاستثناء كما هي سنة الله في اهل العزائم من المؤمنين ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب (٢/٢١٥)

وتعنى لفظة الربا الزيادة وهو ينقسم الى قسمين لدى الاحناف هما ربا الفضل وربا النسبة . اما ربا الفضل فهو زيادة عين مال شرطت في عقد البيع على المعيار الشرعى وهو

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٨٩

المعروف اقتصاديا فهو غير وأرد في ظل اقتصاد يحرم الفائدة من جهة ويحرم تعطيل الثروة أو حبسها من جهة أخرى ويحرم التلاعب بالأسعار من جهة ثالثة ويمكن القول ان كمية النقود المحتفظ بها في اقتصاد اسلامي تقل بدرجة ملحوظة عن الكمية المحتفظ بها في الاقتصاد الوصفي وبالتالي تختلف السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي الحقيقي اختلافا جذريا في الاقتصاد الوصفي عنها في الاقتصاد الاسلامي سواء من حيث عرض النقود أو الطلب على النقود أو من حيث الأدوات والغرض منها ..

وإذا انتقلنا للوجه الثاني من العملة سنجد انه يتلخص في تخصيص الاتفاق بين الاستهلاك والاستثمار ويتميز الفكر الاسلامي في هذا الصدد بأفراد شق خاص للزكاة باعتبارها أداة لتخصيص أوجه الاتفاق بين شقيه ..

ففي مجال تنظيم العلاقات والمعاملات كان الهدف الاسمي من وراء هذا التنظيم هو تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال تنظيم العلاقة بين المنتج والمستهلك وتحريم الاحتكار ومن خلال تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ومن خلال تحديد علاقات الدائن والمدين ..

وأي جانب تنظيم المعاملات فإن الوسيلة الثانية لتحقيق الترابط الاجتماعي هي ضمان توزيع عادل للدخل بين افراد المجتمع من خلال قوانين الارث والزكاة بهدف إزالة الفوارق بين مختلف مستويات الدخل . من خلال ترسيخ حقيقة ان المال والثروة هما ملك لله والانسان مستخلف عليهما ويجب عليه ان يحسن استغلالهما لانه سيسأل عن ماله فيما انفق يوم القيامة ..

وتعتبر الزكاة في الاسلام اهم اعمدة الرفاهية والضمان الاجتماعي كما انها تعتبر اداه من ادوات السياسة النقدية من حيث انها تستهدف تحريك الاموال المكتنزة لأغراض الاستثمار المباشر أو اقراضها ولذلك يجب ان يتوافر في توزيعها بواسطة الهيئات القائمة عليها في الدول الاسلامية الشروط التالية .

١ - الوصول بغريضة الزكاة الى قلب المسلمين لكي يصبح ثيرا وسلوكا عاما في المجتمع الاسلامي ..

وبرغم استقرار نظرية كينز في الفكر الاقتصادي على اساس ان سعر الفائدة هو جزء من التفاصيل النقدي . الا ان الكتيرين ينتقدون أهمية سعر الفائدة في تشجيع الاستثمار والتشغيل ويحاولون البحث عن بديل من اجل التغلب على مشاكل ومخاطر الكساد التضخمي السائد الآن (او كما يسميه البعض التضخم الانكماشى)

واستقر الرأي في الفكر الاقتصادي على ان الفائدة هي ثمن اقتراض واقراض النقود .. اما الربح فهو الفائض بعد دفع اجور كل عوامل الانتاج .. وهو ينشأ بسبب عوامل المخاطرة وعدم التأكد التي يعمل في ظلها

المنظمون وبذلك تكون الفائدة هي عائد أو تكلفة راس المال ..

ومن ثم فإن الربا في النظرية الاقتصادية الحديثة هو انفصال دورة النقود وزيادتها عن دورة الاستثمار والاضافة الى الانتاج . فليس للنقود بصفتها النقدية ثمن أو تكلفة لأن تزايد النقود في حد ذاته لا يخدم النظام الاقتصادي .

فالهدف الاساسي من تكوين المداخلات هو استثمارها في اضافة انتاج جديد لاشباع حاجات المجتمع . وتحقيقا لذلك فقد حرمت الشريعة كنز الاموال وتجميعها بالربا .. ووجب اخراج الزكاة عن الاموال التي لا تستخدم في الاستهلاك أو الاستثمار ..

مجمال القول انه مازالت الفائدة موضوع شد وجذب في الفكرين الرأسمالي والاشتراكي فنجده مثلا ان شومبيتر وهو احد الاقتصاديين البارزين في كتابة نظرية التنمية الاقتصادية ان جهوده ليست سوى تفسيراً لظاهرة الفائدة وليس تبريراً لها .

ومن المعروف ان سعر الفائدة يتكون من شقين الشق الاول : هو مقابل التنازل عن السيولة وهو ما يعبر عنه سعر الفائدة الحقيقي اما الشق الثاني : فهو مقابل التضخم تعويضاً عن ارتفاع الاسعار وانخفاض القوى الشرائية للنقود وبالتالي فإن سعر الفائدة مقابل الاقراض تعويضاً عن التغيير في قيمة النقود ولا يجوز تخريجه على هذا الاساس .

اما في ظل الوظائف المشروعة للنقود في الاقتصاد الاسلامي فانه لا يوجد طلب على النقود الا بدافع المعاملات وكذلك بدافع الاحتياط اما الاحتفاظ بواقع المضاربة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢ - الوصول بوسائل الزكاة الى مستحقيها الشرعيين في جميع ارجاء المجتمع ..

٣ - الوصول بالفقراء من مستحقي الزكاة الى دائرة الإنتاج عن طريق تحويل الطقات العاطلة منهم الى قوى منتجة .

أى تطوير سلوك دافعى الزكاة وسلوك مستحقيها وبالتالي سلوك ورغاهيه المجتمع كافة ..

وكرد فعل لنظرية الفائدة والنقد وتعارضها مع الفكر الإسلامى الذى يحرم الربا ونتيجة للتناقضات السابقة قامت اليوم حركة البنوك الإسلامية التى لا يتجاوز عددها المائتين والتي تستهدف توظيف الاموال من خلال عدة صور أهمها :

- ١ - انشاء مشروعات مباشرة
- ٢ - انشاء مشروعات بالاشتراك مع الغير .
- ٣ - التمويل بالمشاركة (او القراض)
- ٤ - التمويل بالبرابحة
- ٥ - الاتجار المباشر .
- ٦ - بيع السلم كحد اشكال البيوع الشرعية .

ولكن نشاط هذه البنوك في الممارسة اليومية مازال يتأثر بالنظم المصرفية العاديه ولم يحدث تطوير حقيقى في ممارسة هذه البنوك لهماهما سواء في جذب المدخرات او في توظيف الاموال .

واهم المشاكل التى تواجه البنوك الإسلامية في التطبيق في توظيف الاموال وخاصة في حالات المشاركة عملية تقييم حصص الشريك بالعمل وهو امر اختلف منه الفقهاء خاصة وان التقلبات بين الشركاء بالعمل لا يمكن استظهاره الا نتيجة لتقييم دقيق لكل ما يتوقع من هؤلاء الشركاء من اعمال ولما يجتعل من انتفاع بهذه الاعمال .. وفى ضوء الفرض السلبى من تحريم الربا تواجه المسلم في حياته اليومية العديد من التسؤلات تود ان نعرض لها وان نعرض ايضا لآراء العلماء فيما يتعلق بهذه التسؤلات في ضوء النظرية العامة للفائدة والنقد في ضوء سمات العصر الحديث .

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٨٩

اولا : هل الاقتراض لاغراض الاستثمار

الانتاجية يحتمل شبهة استغلال الحاجة

فقد عرفت المعاملات في صدر الاسلام القرض ولخص الاسلام على هذا النوع من المعاملة بين الناس اخذ كل من المقرض والمقرض بآداب سمح كريم به يتم صفة التعاون وتدوم ..

فقد حث المومنين على افعال المعسرين من المقرضين ومطالبهم بالحسنى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة (سورة البقرة ايه ٢٨٠) ويقول الرسول الكريم رحم الله رجلا سمحا اذا باع سمحا اذا اشترى سمحا اذا اقتضى (أى طلب قضاء دينه في سماحه

ويسر) ومن ناحية اخرى حث الاسلام المقرض على اداء ما اقترضه في اول فرصة تسمح له وفى هذا يقول الرسول الكريم مظل الغنى ظلم لانه يعتبر اعتداء على شريعة الوفاء والإنصاف ومن ناحية ثالثة اوصى الله سبحانه وتعالى كلا من المقرض والمقرض بكتابة الدين وتوثيقه والاشهاد عليه سدا لكل ذريعة من انكار وجوده من المقرض اوسهوا او نسيان منهما في قيمة القرض اذا تطاول عليه الزمن . وقد استقر العرف في المعاملات المصرفية على ان الفائدة هى ثمن اقتراض واقراض النقد . ويتكون سعر الفائدة من شقين الاول وهو مقابل التنازل عن السيولة وهو ما يعبر عنه بسعر الفائدة الحقيقي اما الثانى فهو مقابل التضخم تعويضا عن ارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقد .. وبالتالي فان سعر الفائدة مقابل الاقتراض يعتبر في جزء منه تعويضا عن التغير في قيمة النقد .. ولما كان الافراد والمؤسسات مطالبة في الشريعة الإسلامية بدوامه استثمار اموالهم حتى لا تاكلها الزكاة عاما بعد عام وحتى لا تصبح مدخراتهم كنزا تدمره الشريعة الإسلامية تحريما قاطعا ..

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٨٩

يقول فضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ محمود شلتوت في ذلك ان الربا حدد بالعرف الذي نزل فيه القرآن بالدين يكون لرجل على اخير فيطالبه عند حلول اجله فيقول له الاخر اخرجني دينك وازيدك على مالك فيفعلان ذلك وهو الربا اضعافا مضاعفة فنهام الله عنه في الاسلام ..

ويعتقد فضيلته ان ضرورة المقرض وحاجته ترفع عنه اثم التعامل لانه مضطرا في حكم المضطر والله يقول وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه الاية ١١٩ من سورة الانعام .

وقد صرح بذلك بعض الفقهاء فقالوا يجوز للمحتاج الاستقراض بالربح وإذا كان للأفراد ضرورة او حاجة تبيح لهم هذه المعاملة فان الامة ايضا ضرورة او حاجة كثيرا ما تدعو الى الاقتراض بالربح فالحكومة تشتد حاجتها الى مصلحة الامة والى ما تدعو به العدة لمكافحة الاعداء المغيربين ونرى مثل ذلك في المصانع والمنشآت التي لاغنى لمجموع الامة عنها والتي يتسع بها ميدان العمل فتشغل عن كاهل الامة وطأة العمال العاطلين ولا ريب ان الاسلام الذي يبنى احكامه على قاعدة اليسر ورفع الضرر والعمل على العزة والتقدم وعلاج التعطل يعطى لامة في شخص هيئاتها وافرادها هذا الحق ويبيع لها مادامت مواردها في قلة - ان تقرض تحقيقا لتلك المطلب التي بها قيام الامة وحفظ كيانها ..

ثالثا هل هناك مخرج مع النص القرآني القاطع بتحريم الله الربا للدولة والبنوك المركزية والمؤسسات المالية في حالات تسوية

المعاملات في النظم الاقتصادية الحديثة ومن اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . مهما تعددت انواع الربا واختلفت صوره فان الاصل الذي تشرع عنه الربا معروف وواضح فالظلم واكل اموال الناس بالباطل هو العلة في تحريم الربا لقوله تعالى وان تبتم فلکم رؤوس اموالکم لا تظلمون ولا تظلمون وليس اصرح من هذا النص لمن اراد ان يعرف حكمة الشريعة في النهي عن العامل الربوي . ومشكلة الربا من الناحية الدينية هي مشكلة العالم الاسلامي وحده اما المجتمعات الاخرى المعاصرة فلا تنظر للربا من جانب الدين وانما تنظر اليه من الناحيتين

فان الربا هو الفائدة الزائدة عن الحد وتسمى الفائدة الربوية والحدود التي تفرق بين الربا والفائدة مازالت غير مفهومة في الفكر الاقتصادي الاسلامي وتعتبر ايضا غير واضحة فضلا عن انه لا توجد اساس موضوعية لتحديدها ..

فقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا يشير الى الفرق بين مجالات الاستثمار التي يحل فيها الكسب والزيادة في رأس المال ومجالات الربا التي تتحقق فيها الزيادة على النقود دون مقابل او بنفقة او بسبب اضطراب واستغلال وبذلك يكون الربا هو شهوة جمع المال لذاته دون منفعة للمجتمع ..

ومن ثم يمكن الاجتهاد في تحديد دائرة الربا بالمجالات التي تتزايد فيها النقود دون زيادة حقيقية من السلع والخدمات او المنافع وبالتالي يكون الاقتراض للمشروعات الاستثمارية التي تدر انتاجا امرا خارجا عن روح وليس نص تحريم الربا لاثاره الضارة وفقا لمبدأ لا ضرر ولا ضرار وقاعدة الغنم بالغرم .

ثانيا . هل المعاملات التي يترتب عليها الاقتراض بالربا بين الاشخاص الطبيعية

تشابه تلك التي تقوم بين افراد ومؤسسات او بين دولة ومؤسسات دولية تضمنها الدول وفقا لمصلحة الانسانية ؟

بادء ذي بدء يمكن القول ان نص تحريم تقاضي سعر الفائدة باعتباره امرا يشمل جميع المؤسسات والتي تتعامل سواء مع المؤسسات الدولية او مع الخارج او مع الافراد والمؤسسات في الداخل على اساس سعر الفائدة وليس للبنوك التجارية وحدها .

ويظن بعض الافراد ان النظام الاسلامي يفرض على الدولة نوعا من العزلة الاقتصادية التي تحجبها عن بقية دول العالم والواقع هو عكس ذلك فالاسلام دين عالمي يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم .. وحيث ان العلاقات الاقتصادية الدولية الحسنة هي الاساس الاول لربط اواصر الود والاياء بين الدول .. فان الدولة الاسلامية تستقبل وتصدر رؤوس الاموال للاستثمار بقصد اسعاد البشرية لا لبغى او سيطرة وما ارسلناك الا رحمة للعالمين ..

الاقتصادية والاجتماعية وما يقع من خلاف فيه بين المتعاملين ولكن نظرا لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية فلا يستطيع المجتمع الاسلامي ان يعزل العالم ويقطع صلته الاقتصادية به والا اصابه افدح الاضرار في كافة المجالات .

ويمكن ان نحصر اهم الاعمال التي تؤديها المصارف اليوم فيما يلي :-

(١) قبول الودائع النقدية مقابل ارباح للمودعين .

(٢) الاقراض ويدفع عنه المقرض ارباحا (٣) تحويل العملات بعضها الى بعض مقابل عموله

(٤) تحويل النقود من دولة الى دولة مقابل عمولة .

(٥) حفظ الودائع الثمينة مقابل اجر (٦) اعتماد الشيكات السفرية في مقابل عمولة

(٧) بيع اسهم الشركات في مقابل عمولة (٨) المساهمة في راس المال الشركات مقابل

ربح ...

ومن بين هذه العمليات نرى ان العمليات الاولى والثانية هما محل الفائدة وبالتالي شبهة الربا . اما العمليات الاخرى فهي عمليات تجارية محللة شرعا . وعملية الايداع تعود على المصارف بفوائد لان المصرف يخلق اثمانا في مقابل جزءا منها وبالتالي فهي تعود على الطرفين المودع والمصرف بفوائد فهي من جانب تحفظ للأفراد اموالهم من السرقة والضياح .. ثم تستغله في اقامة مشروعات اقتصادية واجتماعية فيعود عليها بالربح تعطى جانباً منه للمودعين .

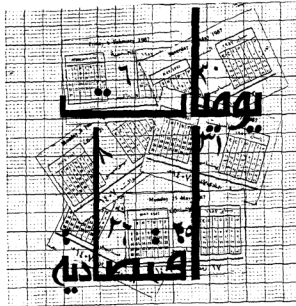
ولكن ما طبيعة هذا الربح والفائدة اهو عمل يوقع بين الناس العداوة والبغضاء اهو ظلم وعدوان من احد الطرفين على الاخر ؟ الجواب بالنفي لان عملية الايداع عملية اختيارية قائمة على التراضي بين الطرفين وعلى مصلحة متبادلة قائمة على اساس دراسات دقيقة ومضبوطة من قبل البنك .



المصدر: الأهرام الإقصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٨ سبتمبر ١٩٨٩



يكتبها: اسامة برايا

السبت

☐ أخيرا .. وقفة شرعية لنشاط البنوك في مصر

الأحد

☐ قانون الاستثمار الجديد .. على مائدة المستثمرين بلندن



الأسبعت

اخيرا .. وقفة شرعية

لنشاط البنوك في مصر .

اليه .. ومن اجل دينه ومواطنيه تحمل الرجل اعباء الاجتهاد وتقدم برؤيته الدقيقة والصائبة .. مشيرا الى ديننا الحنيف اباح الاجتهاد مع تجديد المنهج الفكري القائم على احترام النص ... ولعل النجاح الذي تحقّق لغتوى الفتى الاول في النشاط الاقتصادي جاءت نتيجة دراسة والملم العلماء الفقهاء بحقائق النشاط الاقتصادي ٥٠ دقيقة تقاسيلها بتعاون وثيق مع المسؤولين عن هذا النشاط لتجاوز اخطاء الامسك بالالفاظ دون مضمونها وحقيقة النشاط التي تقوم به . وبذلك جاءت فتوى الفتى مبنية على أسس من الواقع وحقائق الامور لتبصر الناس بجديوى ونقع حركتهم الاقتصادية .. وشكرا وتقديرا للفتى الذي لم يتأثر بحملات الارهاب واستمر واجتهده فان اصاب فله اجران وان اخطا فله اجر

عهدت به الحكومة الى البنك الاهل باصدارها للمساهمة في دعم الوعى الادشارى . وان استخدام هذه الحصيلة يتم في تمويل مشروعات التنمية المدرجة في الميزانية . وتؤدى لوزارة المالية اى ان الحصيلة تؤدى للدولة لتمويل خطة التنمية وتحمل وزارة المالية العوائد التي تدفعها شهادات الاستثمار لاصحابها بالاضافة الى كافة التكاليف

المتعلقة بها . وهى قرض او ودعة اذن صاحبها باستثمار قيمتها .

وهكذا يكون استثمار الرؤبة وليس البحث عن اشياء تحرم اشياء وتظل اشياء من اجل مصالح ذاتية وصغيرة وبعيدة عن احتياجات الجموع .. نحن جميعا في حاجة الى البنوك والمؤسسات النافعة لكي نتعامل معها .

ونحسب استقرارا لاوضعا الاقتصادية وليس في حاجة ان نتعامل مع البنوك والشك يحوطننا من كل جانب .. فنحن في حاجة الى استقرار نفسى وجدانى لكل معاملتنا ولهذا كان تصدى الفتى للقضايا الاقتصادية الهامة الحيوية في حياتنا صدى محترما من الجموع .. ولعلنا نطالب الفتى باستكمال تحليل وبحث جميع الظواهر الجديدة في حياتنا بلا خوف او تردد ومواجهتها بشكل علمى مثما تحقّق في تصدي الاول والذي ثم نجاح تلقى من جميع المهتمين بالنشاط الاقتصادى الارتياح والتقدير الكامل . ولعلنا نشيد بتحليل د . طنطاوى عندما شرّح ان العيرة في المعاملات المالية بالضعف والحقيقة وليس بالالفاظ والاسماء .. ولعلنا لا ننسى لفصيلة الفتى قوله ان من يستخف بالعلم سيدوسه العلم ويمضى دون ان يلتفت

.. يجب ان نتقف تقديرا واحتراما لشجاعة مفتى مصر الدكتور محمد السيد طنطاوى .. فقد اراد الرجل ان يخلصنا من حالة الازدواجية والانقسام الذى تعيش فيه .. فوسط حلة لنع الفتى من شرح وتفسير واعطاء الفتوى الشرعية في نشاط البنوك والمصاريف .. تصدى الرجل بفهم واقعية واعطى الفتوى التي تضمنت تفسيرات واضحة عن شرعية المعاملات المالية الحديثة التي تقوم بها البنوك مبينا انها نافعة للأفراد والامة وليس فيها استغلال من احد طرق التعامل . وهو الذى يؤدى الى الربا والاول مرة ظهر واضحا ان الدولة جزء اساسى بل رئيس من تفكير الجموعة . وعندما يكون هدفنا حماية الدولة ومؤسساتها فاننا نحصى الجموع ونحافظ على استمرار كياننا ككل . ولكن عندما يكون التفكير قاصرا وعاجزا نتصور ان معارضة الدولة تمنى مدم المؤسسات واعادة التشكيل من جديد ومن هنا اكتسبت فتوى الفتى اهمية خاصة لانها تجاوزت الواقع . ومعالجة قوى على المسرح تسعى الى الهدم وتفرغ كيان المجتمع من اصوله المادية والمنعوية وهؤلاء جميعا لا يدركون اخطار ما يفعلون ..

نعود الى فتوى الفتى التي اباحت شهادات الاستثمار وما يشبهها كصناديق التوفير . وصنف اربابها على انها مضاربة مشروعة .

واذا عرفنا ان شهادات الاستثمار حصلتها حتى شهر ابريل ١٩٨٩ .. بلغت اربعة مليارات جنيه .. ولعل تحليل انتاجات هذه الاموال هو ما كشف عنه نبيل ابراهيم رئيس مجلس ادارة البنك الاهل .. التي اوضحت ان شهادات الاستثمار نوع من انواع المخدرات



المصدر : الشَّحْب

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بيان إعطاء الأمة
لقسم قضية البنوك

عمل البنوك

التقليدية ليس لها حضارة

والخبرات الغربية
البنوكية . ما تحاوله بعض
المستوطنين في البنوك الربوية من
تحويل عمل هذه البنوك على أنه
مضاربة شرعية أي أن البنك
يأخذ المال من العملاء باعتباره
مضاربة . وهم يريدون مال لم
يعطوه ليعملوا الآخرين بوصفه
عوز رب مال . وهم مضاربون .
وقد سأل فضيلة مفتي
الجمهورية المصرية بعض رجال
البنوك عن عمل البنك فيقولون له
هذا التكليف العجيب والخرق
له هذا التكليف الغربي .
وأعطوه أجابة لم يوقع عليها
أحد بتحميل مسئوليتها .
تتضمن هذا التصور .

وهذا التكليف أو التصور غير أمين
والاصحح . كما أن ذلك كل أساتذة
الاقتصاد والمالية مثل د . عبد الحميد
الفرات . د . أحمد الشار . والاستاذ
أحمد زينو محافظ البنك المركزي

في الأسواق التي نشرت الشعب بيتا لعلماء الأمة محسوس فيه
قضية ربا البنوك . التي أثير حولها لغط كثير . من أجل أن يستخرج
الناس . فليست بيتا مالياً أكل من . فليست البنوك المصارف والشركات
التي تملك الأموال الأكبر فيجب إخراجها من البنوك . الذين أكدوا
حسمها على . أن ربا البنوك أسوأ من ربا الجاهلية .
حيث أكد فضيلة الشيخ الفراء في بيانه . على أن المعاملات البنكية
حرام بطلان . مما لا يمكن إنكاره فما أكد فضيلة الشيخ الشحات
حرمه ربا البنوك . ولكن أن الدين يفتن فيه . لذا يقولون على
الله . يطلع منهم بالعدالة والمصيرية . التي تحاول جاهداً أن تهيئ
بموجب النساء أن تشرع الأرض وأكبر فضيلة شيخ الجامع الأزهر . على
ربوة القروض البنكية بمختلف أنواعها . وحرمتها القاطعة . بتاجع
علماء المسلمين الذين أكدوا على أن كبر الربا وقبلة حرام . والأفراض
به لا يبيحها حلاله ولا ضروره . وذلك في مؤلفهم العام سنة ١٩٦٥
كما تشرنا الجزء الأول من دراسة . يوسف القرضاوي حول نفس
الموضوع والتي أجمع عليها علماء الأجداد واعتبروا رباها حراماً .
منهم مجموع الأمة حيث قام فيها استعراضها تحليلياً متعمقاً لإشلال
الربا المبرمج عبر العصور المختلفة . وهي عصرنا الحديث يتنوع
الربوية كما نلاحظ فيها بكمية البنوك الإسلامية التي تعد بنيتها شريفاً
للمعاملات البنكية الربوية .
والعلم نوافل نشر الجزء الثاني من دراسة . يوسف القرضاوي .
التي عقد فيها جميع الأقوال والفتاوى التي تحاول أن تحل المعاملات
الربوية للبنوك .



دراسة بقلم :

د. يوسف القرضلاوى

سند له من نص أو قاعدة .
ولقد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية
بحق : أن كل أجماع ثابت عن علماء
السلف ، لابد أن يكون مستندا إلى
نصوص الشرع ، وأن خفى ذلك على
بعض الناس ، ممن قصر بأعهم في
الأحاطة بالنصوص .
وهذا واضح في موضوعنا ، فما نقله
الإمام ابن المنذر من الإجماع على المنع
من تحديد مبلغ معين من المال لأحد
الطرفين في القراض المضاربة وهكذا ابن
قدامة في المفتى ليس من الرأي الجرد
للفقهاء ، بل هو مبنى على أصل شرعى
منصوص عليه في موضوع .
تماما . وهو : المزارعة . قال العلامة يان
تيمية (الجد) في كتابه منقضى الأخبار
: أن أحاديث سيد الأخبار : باب فساد
العدف إذا شرط أحدهما لنفسه الثنتين
أو بقعة بعينها ، ونحوه ويعنى بالعقد
عقد المزارعة . وذكر في الباب جملة
أحاديث منها :

عن رافع بن خديج قال : كنا أكثر
الانصراف حقلنا ، فكنا نكرى الأرض على
أن لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه
ولم تخرج هذه فنهنا عن ذلك .
أخرجنا - أى البخارى ومسلم .
و لفظ
كنا أكثر أهل الأرض مزدرعا . كنا نكرى
الأرض بالناحية منها تسمى لسيد
الأرض . قال فربما يصاب ذلك وتسلم
الأرض . وربما تصاب الأرض ويسلم
ذلك فنهينا . رواه البخارى .

وق لفظ قال : إنما كان الناس
يؤجرون على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم بما على المذاريات وأقال
الجدائل . وأشياء من الزرع . فيهلك
هذا ويسلم هذا . ويسلم هذا ، ويهلك
هذا . ولم يكن للناس كرى إلا هذا .
فذلك زجر عنه .

رواه مسلم وأبو داود والنسائى .
وق بعض الروايات : أن صاحب
الأرض كان يستغنى لنفسه ما على
الاربعاء (جمع ربيع وهو الجدول) أو

القراض (أى المضاربة) إذا شرط
أحدهما أو كلاهما لنفسه دراهم
معلومة .
ومن حفظنا ذلك عنه : مالك
والأوزاعى والشافعى وأبو شور .
وأصحاب الرأي يعنى أبا حنيفة
وأصحابه والجواب فيما لو قال : لك
نصف الربح الأ عشرة دراهم ، أو
نصف الربح وعشرة دراهم كالجواب
فيما إذا شرط دراهم مفردة .

قال : وإنما لم يصح ذلك لعنتين
أحدهما أنه إذا اشترط دراهم
معلومة . احتل الأ يربح غيرها .
فمحصل على جميع الربح واحتمل
الأ يربحها . فيأخذ من رأس المال
جزءا وقد يربح كثيرا . فيستتر
من شرطت له الدراهم .
والثانى : أن حصة العامل
ينبغي أن تكون معلومة بالأجزاء
أى بالنسبة لما تعذر كونها
معلومة بالقدر . فإذا جهلت
الإجراء فسدت . كما لو جهل القدر
فيما يشترط أن يكون معلوما به .
ولأن العامل متى شرط لنفسه
دراهم معلومة ربما توانى في طلب
الربح . لعدم فائدته فيه وحصول
نفعه بغيره . بخلاف ما إذا كان له
جزء من الربح .

وقد وجدنا من بعض علماء العصر من
يزعم أن هذا الإجماع لا يعمد أن يكون
مجرد اجتihad فقهي ليس عليه دليل ، في
كتاب أو سنة . وهو أمر رددت عليه منذ
٣٠ عاما في كتابى الحلال والحلال .
وكان ينبغي على هؤلاء العلماء أن
يعلموا أن هذا الإجماع لا يمكن أن
يصدر عن فراغ . فعلماء الأمة لا يمكن
أن يجتمعوا على ضلالة . أى على رأى لا

الاسبق . وهو مخالف تماما لطبيعة عقد
المضاربة الذى يقتضى أن يكون المضارب
أمانة على ما يبيده من المال فيده عليه بد
أمانة لا يد ضمان . ولا يضمن إلا إذا
تعدى أو خان أو غرط .

وإذا شرط على المضارب أن يضمن
مال المضاربة . فسد عقد المضاربة وفقد
شرعيته . ومما لا نزاع فيه أن البنك
ضامن للمال الذى يقبضه فكيف يكون
أمانة وضامنا في الوقت ذاته ؟
كما أن عقد المضاربة الشرعى يقتضى
كذلك اشتراك الطرفين في المصنف والمصرف
أى الربح والخسارة ولا يتغير أحدهما
بربح مضمين . ومال معلوم . على
حساب الطرف الآخر .

المطلوب أن يكون نصيب كل منهما
من الربح جزءا شائعا . أى نسبة مئوية
مثلا واستدل الفقهاء لذلك بما فعله النبي
صلى الله عليه وسلم في مزارعة لأهل
خيبر على جزء . شائع مما يخرج من
الأرض . قالوا والمضاربة في معنى
المزارعة . وكان لها حكمها .

وأى ضمان في المضاربة بإقدار معلوم
من المال لرب المال أو للمضارب يفسد
المضاربة وينقلها من دائرة الحل إلى
دائرة الحرمة . ويخرجها من طبيعة
التعامل الإسلامى الذى يجعل نماء المال
عن طريق الجهد أو المخاطرة . إلى
التعامل الربوى الذى يضمن لصاحب
المال قدرا من الكسب وإن لم يعمل . ولم
يشارك .

وهذا ما أجمع عليه الفقهاء من كل
الماذاهب . كما نقله الأئمة الثقات .

يقول العلامة ابن قدامة في المفتى
شارحا كلام الخضرى . ولا يجوز أن
يجعل لأحد من الشركاء فضل دراهم
ثان ابن قدامة وجعلته أنه متى جعل
نصيب أحد الشركاء دراهم معلومة أو
جعل مع نصيبه دراهم . مثل أن يشترط
نفسه جزءا وعشرة دراهم يطلب
لشركه قال ابن المنذر : أجمع كل من
حفظ عنه من أهل العلم على إبطال

بعض المتأخرين من علماء المذاهب المتبوعة من الفلوس وقاسوا النقود الورقية عليها . والواقع أن الفلوس لم تكن نقوداً أساسية بل كسوراً للنقود . يتعامل بها في المبادلات الصغيرة ولهذا قيل للفقير والمعسر : مقلل لانه لا يملك الا الفلوس .

وبعضهم اعتبر النقود سندات دين على خزانة الدولة كما كان يكتب على الجنيهات المصرية قديماً فطبق عليها ما طبق على الدين من الخلاف . وكل هذا خطأ قد رددت عليه في كتابي فقه الزكاة مبنياً فساد هذا القول وخطره فهذه النقود هي التي تدفع ثمناً في البيع ، وأجرة في الأجرة ومهرًا في الزواج ودية في قتل الخطأ فترتب عليها كل الآثار الشرعية وعلى قدر ما يملك المرء منها يعتبر غنياً ، وسرقتها غيباً . العقوبة في كل قوانين الدنيا .

ان القضية قضية مبدأ ، ومبدأ البنك هو الفائدة . أي الزيادة المشروطة على المال ، لأي مبلغ ، وبأي عملة ، وفي أي ظرف ، وأي حال . فدعونا من هذه الحيل ، فان الحق البليغ ، والباطل لجلج .

ربا الأضعاف الضخفة :

ومما قيل في تبرير الفوائد اليوم : ان الربا الذي حرمة القرآن هو ما كان (أضعافاً مضاعفة) ما الربا القليل مثل ٨٪ و ١٠٪ ونحوها فهذا لا يدخل في الربا المحظور .

وهي شبهة اشترت منذ اوائل هذا القرن الميلادي يدعى الاستناد الى الآية الكريمة من سورة آل عمران : . يا ايها الذين امنوا لاتاكلوا الربا اضعافاً مضاعفة . واتقوا الله لتعلموا تفلحون .

ومن المعلوم ان يتنوعون العربية . ويقولون اسلميتها : ان هذا الوصف للربا (اضعافاً مضاعفة) إنما سبق لبيد الواليع وتبشيعه . وانهم بلغوا فيه ان هذا الحد عن طريق الربا المركب المتضاعف .

نستخدمها اليوم ونتعامل بها . فالأحاديث التي جاءت في الربا إنما تحدثت عن أضعاف معينة منها : الذهب والفضة والحكمة وأضحى فيها لما لهما من قيمة ذاتية ، بوصفهما معدنين نفيسين يطلبان لذاتهما ولنفعتهما ولو لم يستعملتا نقدين .

حتى ان العلماء اختلفوا في الفلوس وهي النقود المصنوعة من معادن اخرى دون الذهب والفضة مثل النحاس والنيكل ونحوهما : هل تلحق بالنقود الأصلية من الذهب والفضة او لا ؟ والواقع ان في هذا الكلام باطلاً . فهو قد قصر النقدية او الثمنية كما يعبر الفقهاء . على الذهب والفضة وحدهما والغاء اعتبار النقود التي اصطلح الناس عليها في عصرنا . وهي النقود الورقية التي اصبحت مقياس التبادل ومخزن القيمة . وإداة الادخار . وهذه هي خصائص النقدية او الثمنية ايا كانت المادة التي يتخذ منها النقود . ان مقتضى هذا الكلام ابطال الزكاة المفروضة وهي ثالث اركان الاسلام ، وأباحة الربا المحرم وهو احدى الموقبات السبع مادامت الزكاة لاتجب الا في الذهب والفضة من النقود والربا يجري فيهما كذلك .

وللأسف الشديد يوجد نفر من الناس يقولون هذا الكلام اما من الحرفيين الذين اسميهم الظاهريه الجدد او من المقلدين الذين يعتمدون على ما قاله

الدين . او مقداراً معيناً من التمر . فهنيئ الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك كله . وهذه الروايات وغيرها مما في معناها تدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى وجر عن اختصاص احد طرق التعدي بغيره من الخارج من الأرض . قد يسلم هو وحده او يهلك هو وحده . فيكون لأحد الطرفين غنم مضمون . او غرم محض . لا يشاركه فيه الآخر . وليس هذا بالعمل الذي يريده الاسلام . ان عدل الاسلام الذي نشده الرسل صلى الله عليه وسلم من وراء النهي المطلق المذكور في الأحاديث السابقة ان يشترك طرفا المزاورة في الغنم والغرم جميعاً . وإذا كانت الأحاديث قد جاءت في المزاورة فلا شك ان المضاربة اختها . المضاربة مزاورة في التجارة والمزاورة مضاربة في الزراعة .

المزاورة اشتراك بين رب الأرض والمعاملات الزراع . والمضاربة اشتراك بين رب المال والمعامل تسمى التجارة . والذين قلوا من علماء العصر ان اجماع الفقهاء على منع تحديد مبلغ معلوم لأحد الطرفين في المضاربة لاسند له من الشرع . إنما اتوا من عدم احاطتهم بالأحاديث النبوية . وماتوا السفة .

وهذه افة طالما شكوتها منها : ان اهل الفقه لا يكتفون معرفة الحديث . واهل الحديث لا يكتفون معرفة الفقه . مع حاجة كل منهما الى الآخر . فلا ثقة لدراية بغير رواية . ولا فائدة لرواية بغير دراية .

الذهبية والورقية

ومما طرح على الساحة أيضاً لتبرير الفوائد وتبريرها : القول بأن النقود التي حرم الاسلام فيها الربا هي النقود الذهبية والفضية . وليست هذه النقود الورقية التي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

ومثل هذا الوصف لا يعتبر قيداً في المنع ، بحيث يجوز مالم يكن اضماً مضاعفة .
فلو افادوا المخدرات القليلة التي تدمر الإنسان من أول شملة !

هذا الوصف لهذا النوع من المخدرات المنتشر في الواقع والذي فاق خطره كل خطر ، لا يعني إخراج الأنواع الأخرى من المخدرات عن دائرة الخطر والمقاومة . بل هو تظليل وتضييع الواقع . وقد جرت سنة التحريم في الإسلام أن يمنع القليل خشية الوقوع في الكثير . وأن يغلق الباب الذي يمكن أن تهب منه رياح الفساد والافساد .

كما هو القليل والكثير ؟ وما الذي يجعل الـ ٨٠٪ قبيلاً ؟ والـ ٢٠ كثيراً ؟
يعمل النصارى الذي يحكمون اليه ؟
ولو أخذنا بظاهر الفاظ الآية الكريمة لكنا الأضعاف ما بلغ ٧٠٠٪ (ستمائة) كما قال شيخنا الدكتور محمد عبد الله دراز رحمه الله . لأن كلمة (أضعاف) جمع ، وأقله ثلاثة ، فإذا ضوعفت الثلاثة - ولو مرة واحدة - كانت ستة أضعاف يقل بهذا الحد ؟

وعلى أن البيان الحاسم هنا هو ما جاءت به آيات سورة البقرة . وهي أن أواخر منازل من القرآن الكريم وفيها إبطال لكل نعمة . يقول تعالى : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذكروا ما بيني من الربا أن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فاذنونا بحرب من الله ورسوله . وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون .

وما قيل لتبرير فوائد البنوك : أن الفائدة (البنكية) غير ربا الجاهلية الذي حرمة القرآن ، وتوعد مرتكبه بحرب من الله ورسوله .
فإن ربا الجاهلية - كما جاء عن بعض السلف - أن يكون للرجل على الرجل دين على أجل . فإذا جاء الأجل . قيل له : إما أن تقضي . وإما أن تربي .

وهذه الصورة ليست أنها من ربا الجاهلية . ولكنها ليست هي الصورة الوحيدة فقد دلت وقائع شتى . وأدلة كثيرة . على أن الربا قد يشترط من أول الأمر . كما قال يفعل أصحاب الغوائل التجارية . وقد ذكر الإمام الجصاص في كتابه (أحكام القرآن) : أن الربا الذي كان يعرفه العرب ولا يعرفون غيره . هو اقراض الدنانير والدرهم بزيادة مشروطة على ما يشترطون به .

ولو صح أن ربا الجاهلية محصور في الصورة التي يذكرونها وأن الربا في الجاهلية إنما يبدأ بعد حلول الأجل الأول - لكنا الصورة الأخرى أولى بالتحريم . فإن معنى ما روي عن ربا الجاهلية أنهم كانوا يسلفون في أول الأمر بغير ربا . إنما يبدأ الربا إذا حل الأجل ولم يقض المقرض ماعليه . ومقتضى هذا أن الذي لا يقبل التسليف من أول الأمر إلا بالربا ، يكون أولى بالتحريم . وهذا ما يقوم به البنك فإن الفائدة الربوية تحسب على المقرض من أول

على أن الصورة الأخرى موجودة في تعامل البنوك التقليدية أيضاً . فانه إذا حل الأجل ولم يدفع ما عليه قيل له : إما أن تقضي . وإما أن تربي . بحيث لو تأخر يوماً واحداً . لسجلت عليه فائدة الربوية . وهكذا يتحرك (العداد) الربوي حسباً على كل يوم من أيام التأخير .

إجارة الأرض

وما قاله بعض الذين دخلوا حلبة النقاش في قضية الربا : أن الذي يعطى ماله للربك ليتعامل فيه ويأخذ عليه فائدة محددة . مثله كمثل الذي يؤجر أرضه لمن يزرعها . ويأخذ عليها أجرة معلومة . ولا يضره بعد ذلك اشترت الأرض أم لم تثمر . فهو يستحق الأجرة بتسليم الأرض . ولاتبعة عليه بعد ذلك .

وهذا الكلام يحتوي على مغالطة بيضاء . وإذا أردنا أن نصحوه بلغة الفقه قلنا : أنه قياس للنقد على الأرض . وللفائدة على الأجرة . وهذا القياس منقوض من أساسه ؟ لأن شرط صحة القياس الاشتراك في العلة . وهو مدموم هنا .

والعلة في إجارة الأرض للغير . هي الانتفاع بعينها بالزرع والنقد لا ينتفع بعينها ما دامت نقوداً - إذ لا أرض للأشخاص في أعيانها . كما قال الإمام لأشخاص بحق . وبهذا فارتقت النقود الأرض الزراعية . ولا قياس مع وجود الفارق .

ومن قديم أنكر الفلاسفة الربا وحرّموه . لأنه بمثابة إجارة للنقد . وهي إجارة ينكرها الحق والعدل . إجارة مالا يقلل التاجير .

على أن مسألة إجارة الأرض بالنقد . ليست من المسائل المجمع عليها فقهاً .

لهناك من فقهاء السلف من منع كراء الأرض بذهب وفضة . وهو المذهب الذي تبناه أبو محمد ابن حزم في (المحل) فأرى تحريم المؤاجرة . وإجارة المزاولعة . وهو الذي أرجح شخصياً .

وهناك من أجاز المؤاجرة بالنقد . ولكن رأى وجوب وضع الجوائج عن المستاجر . يعني التنازل عن الأجرة بمقدار ما يفسد الزرع من الألف . وهو ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية في (فتاواه) .

ويحول البعض إن تدخل الحكومة لضمان أرباح محددة لأصحاب الأموال لتفقد المصلحة من الربا الموعود . وتخرج الربا هو الربا . وكل ما لا يمر هو توسط الحكومة لتفرض الناس بالربا . وترضهم عليه . وكان أول بها أن تدعو الناس إلى المشاركة في مشروعاتها وتعمل تبعة التنازل .

إن روح الربا الذي اشاعه اليهود في العالم . أن يلد المال المال ويحدث . أن يبذل صاحبه جوداً . أو يخاطر في مشاركة . يتحمل فيها المسؤولية مع الطرف العامل . فيتقاسمان الغرم والمغن جميعاً . إن كل ما عليه أن يدفع الألف لتعود إليه ألفاً ومائة أو أكثر أو أقل . بحسب الاتفاق . ولا يهزم ربح الآخر أم خسر . أي أن ماله ينمو ويتزايد عاماً بعد عام دون عمل ولا مخاطرة وهذا ما يرفضه الإسلام : أنه ضد العدالة . وضد قوانين الحياة والعفوية .

أما أنه ضد العدالة . فلأن العدالة المحسنة توجب أن يكون المال والعمل شريكين متضامنين متكاملين لا يعطى أحدهما امتيازاً على الآخر . إذ الرأسمالية فقد فطنت المال على العمل . وضعت من حق المال أن يزيد ويربح . وإن خسر صاحب العمل . وأما الشيوعية . فلم تجعل للمال أي حق . وإن جاء من كد اليمين . وعرق الجبين . وكبد السنين . وجاء الإسلام وسطاً بين الفريقين . فأوجب أن يشترك الطرفان في المغن والغرم . فإن ربحاً ربحاً معاً . وإن خسر ربحاً تشامساً الربح معاً . وإن ربحاً قليلاً اشترك في هذا القليل بالعدل . وإن خسر اشترك في تحمل الضررة . فحاسب المال يضر من ماله . وصاحب العمل يضر من

جده وتتمه .
وأما أنه ضد قوانين الحياة والظفرة
فلأن كل النعم في الحياة - التي هي
أعظم وأنفس من المال - غير مضمونة .
ومن منا يضمن صحته أو سعاده أو
حتى حياته ؟ إن الصحيح قد يعرض
والسعيد قد يشقى . والحى قد يموت في
عز شبابه .

إن الشباب قد يتزوج ولا يدري
أيوفق في زواجه أم لا ؟ أيكرمه الله
بالذرية أم لا ؟ وهل يربق البنين أو
البنات ؟ وهل يعيش كلهم أو لا ؟ وهل
يكونون قرة عين له أو مصدر شقاء له ؟
وهكذا كل نعم الحياة قابلة للنقص .
بل الزوال . سنة الله في خلقه . فلماذا
يراد للنعال وحده أن يبقى في حاله
لايتعرض للنقص ولا الزوال ؟ .

الربا بين الوالد وولده

ومما ذكر في معركة تحرير الفوائد
الربوية إذا عرضتها الحكومة في سنوات
أو شهور ، أو نحو ذلك مقالته بعضهم
في زهو زعجب : أنه لا ربا بين الحكومة
والشعب . قياسا على أنه لا ربا بين
الوالد وولده .

والمعروف في القياس أن يكون مبنيا
على أصل ثابت بالنسب والاجتماع . فإين
النسب على أن لا ربا بين الوالد وولده في
كتك أو سنة ؟ أو أين الاجتماع على
ذلك ؟

كل ما في الأمر أنه قول قيل في بعض
المذاهب . لم يدل عليه دليل . وقد فهم
بعض الكاشفين أنه حديث . وما هو
بحديث لا صحيح ولاضعيف ولامرغوف
ولاموقوف .

ثم ما معني : لا ربا بين الوالد وولده ؟
أعني : ما معني النفي هنا ؟ أهو نفي
الوقوف ؟ فهذا مخالف للواقع . أم هو
نفي المشروعية ؟ فهي منفية عن كل
ربا . بين الأقارب أو الأباعد .
أم معني أنه لا ربا أنه ينقلب الحرام
حينئذ حلالا . لقوة الصلة بين الطرفين ؟
اذن كان الأول أن تتضاعف حرمة
لأنه ظلم وعقوق وقطيعة رحم .
ولو سلمنا أنه لا ربا بين الوالد وولده
بمعني أن الربا بينهما جائز مشروع .
فما الدليل على صحة قياس الحكومة على
الوالد والشعب على الولد في الأمور
المالية ؟

إن علاقة الولد بالوالد في الجانب
المالي قد جاء فيها حديث صحيح . وهو
قوله عليه الصلاة والسلام . أنت ومالك
لأبيك . ولكن لم يجرى حديث بقول
أنت ومالك للحكومة . اللهم إلا ما جاء
عن ماركس والشيوعيين . الذين يجعلون
الحكومة هي السيد المالك والشعب هو
العبد الذي لا يملك فهو ومالكت بداه
لسيده .

يوجد ربا في السلم كله

ثم إن مقتضى مايقوله فريق تحليل
الفوائد البنكية : أنه لا يوجد ربا في العالم
كله . وأن مآخذه أو تعليه البنوك في
أوروبا وأمريكا من فوائد ليس ربا لأن
بنوكنا نسخة من بنوك الغرب باعتراف
الجميع . وأن مايقوله نقاد الاقتصاد
الغربي عن الربا وأضراره واضرارها على
الحياة والناس - قول لامعني له
ولا مضمون . وأن مايقوم به اليهود في

العالم من إدارة سواقي الربا لتصب في
النهاية عندهم وليكونوا هم المتحكم
الأول في أموال العالم . والاستفيد
النهائى من وراثتها .. كله حلال زلال . إذ
ليس فيه من الربا المحرم شيء . ! ! إن
ثمرة هذه الآراء ولا القول - القاتل -
تشجع العرب والمسلمين على إبداء
أموالهم في البنوك الأجنبية . مادامت
أعمال البنوك اليوم خالية من الربا الذي
حرمه الاسلام . ولتحمي الأمة من أموال
أبنائها لتستمتع بها البنوك الغربية
بفضل المجتهدين الجدد . ! !

كلمة أخيرة نتختم بها كلامنا في
هذا الأمر الخطير .

لقد انعقد اجماع المجامع
والهيئات والمؤتمرات الفقهية
والاقتصادية الاسلامية على حرمة
فوائد البنوك وانها هي الربا الحرام
الذي لا شك فيه . وذلك منذ سنة
١٩٦٥ م الى اليوم .

وحسبنا اجماع المجامع العلمية
والعلمية الثلاث . مجمع البحوث
الاسلامية بالأزهر بالقاهرة .
والمجمع الفقهي لرابطة العالم
الاسلامي بمكة المكرمة . ومجمع
الفقه الاسلامي للتبليغ لمنظمة
المؤتمر الاسلامي بجدة . .

البقية ص ٢

عمل البنوك [بقية]

حق فئة قليلة من الناس - أكثرهم غير متخصصين في الفقه ولم يخوضوا بحارها - أن تخالف هذا الإجماع برأى أحادي جديد لا بد أن تتعقد المجامع مرة أخرى للنظر في هذا الأمر أن كان قد جد فيه جديد. والواقع أن شيئاً لم يجد على الساحة البنوك هي البنوك والنظام هو النظام والفلسفة هي الفلسفة وحسينا هنا أن فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر قال كلمته مدوية في صحيفة الأهرام (١٩٨٩/٨/١٨) وأنا لفرجو أن تكون في ميزانه يوم القيامة.

ولقد اختلف علماء الأصول قديماً هل يقبل الإجماع النسخ أم لا؟ منهم من قال : إن الإجماع لا ينسخ ومنهم من قال : إن الإجماع القائم على النظر والاجتهاد يمكن أن ينسخ ومن قال بجواز نسخ الإجماع الاجتهادي قال : أنه لا ينسخ إلا بجماع مثله وإذا طبقنا هذا على حالتنا واعتبرنا الإجماع هنا من النوع الاجتماعي - له تحولاً - فليس من



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بشأن فتوى الفوائد

أود أن الإذاعة على فتوى دار الإفتاء المتعلقة بفائدة فوائد شهادات الاستثمار أنها قد بنيت على أسس أن شراء المواطنين لهذه الشهادات هو إيداع لأموالهم في البنك ، وليس اقراضاً من جانبهم للبنك ، ومنى كانت العملية (وديعة) وليست (قرضاً) فإنه لا تسرى بشأنها أحكام القرض ، ولا يعتبر المبلغ الذى يتقاضونها من البنك في نهاية المدة فوائد على القرض . وقد سألته دار الإفتاء في هذا الخصوص تكليف البنك المركزى لهذه العملية وانتهت معه الى أنها وديعة وليست قرضاً وذلك لئلا تتجنب دار الإفتاء والبنك المركزى هذه المعاملة حكم حرمة القرض بفائدة

□ ولما كلف القانون المدنى المصرى بنص في المادة ٧٢٦ منه على أنه اذا كانت الوديعة مبلغاً من النقود أو أى

شئ آخر مما يملك بالاستعمال وكان المودع عنده ماثوناً له في استعماله

اعتبر العقد قرضاً شأن شراء المواطنين لشهادات الاستثمار ، أن لم يكن من الأصل عقداً يقرض به المواطن الدولة أو البنك المركزى مبلغاً من المال هو ثمن الشهادات فإنه وديعة

مبلغ من النقود لدى البنك مقرنة بالأن لئلا يملك المودع لديه في استعمال هذا المبلغ ، ومن ثم يعتبر هذا العقد قرضاً ، وذلك وفقاً لحكم المادة ٧٢٠ من القانون المدنى المصرى السالف ايراد نصها

□ وينطبق متقدم على أى فتوى تعززم دار الإفتاء اصدارها مستقبلاً في شأن ودائع المواطنين النقدية لدى المصارف التجارية كما في صورة ودائع بالحسابات الجارية ، أو ودائع لأجل وبفائدة محددة فهذه الودائع ليست إلا عقوداً بائناً المودع للمصرف بمقتضاها في استعمال المال فيعتبر كل عقد منها عقد قرض وغير وارد بداهة القول بأن المودع يشترط على المصرف المودع لديه الا يستعمل نقوده المودعة

□ وبهذه المناسبة تجدر الإشارة الى أن تكليف العقود وغيرها من التصرفات القانونية لا يجوز أن يتحكم فيه القاضي أو المفتى وإنما يتعين أن يحكمها إمران الأول : إرادة المتعاقدين وتعنى بها ما يقصد أنه من العملية أو التصرف لا ما يفترض المفتى أو ما يتصور القاضي من تكليف أو وصف للعقد والأمر اللغوى النصوص القانونية السارية المفعول والتي يجرى الوصف أو التكليف في ظلها ولما كانت أحكام الاقراض والرأبحة والمضاربة الشرعية غير مفسدة في مصر فيما يتعلق بعمليات المصارف التجارية العادية ولا تشمل عليها نصوص القانونين المدنى والتجارى المصرى ، فلا يجوز ، حالياً - لرجل القضاء أو الإفتاء أن يصف عملية تعاقدية تجريها المصارف غير الإسلامية بأنها مضاربة أو اقراض أو رأبحة لا بعد أن ينظم التشريع المصرى عمليات القراض والمضاربة والرأبحة تقنياً لأحكام الفقه الإسلامى بشأنها



المصدر : التشريع

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولما كانت فتوى دار الافتاء بشأن شهادات الاستثمار قد كتبت هذه الشهادات بغناها اما ان تكون وديعة واما ان تكون مضاربة او مرابحة ، وذلك دون ان تعتمد على تقصى ارادة المتعلقين ومشتري الشهادة والبنك المركزى والدولة ودون ان يوافق وصلها للعلاقة بين الطرفين حكم القانون المدنى المصرى . ودون ان تكون عملية المضاربة والمرابحة - الشرعية - منتظمة ومقننة احكامها فى التشريعات التى تسرى على معاملات المصارف التجارية العادية العاملة فى جمهورية مصر العربية لما كان ذلك فلن الفتوى لاتقوم على اسس قانونى سليم

xxxxxxxxxxxx

□ هذا ومازلت اخشى ان تكون هذه الفتوى والاعتراض الشديد عليها الصادر من مراجع علمية فقهية موثوق بها مثل الاساتذة القرضولوى والغزالى والشعراوى وجد الحق ، مما يثير الريبة ويصرف الناس عن فتوى دار الافتاء وعن شراء شهادات الاستثمار وهو مسبب ان حذرت منه فى مقال سابق

عن الفوائد المصرفية مرة أخرى



بقلم :

عادل حسين

الشيخ طنطاوى يسقط الآن في فئة الاعلام الرسمي ، فكل الصحف الرسمية تنتمي على فضله وسعة افقه . وقد التقت على ذلك جبهة واسعة تعتمد من المرخصين الى المتحدثين باسم البنك الدولى . ومرورا بالاستاذ مكرم محمد احمد في « المصور » .. ولكن يجب ان نتذكر يا فضيلة المفتي - وسط هذا المهرجان - انك اتبعنا ببيانك حول الربا عن اهل بيتك وعشيرتك . وعن كل ما يمتنى لك الخير . فيغض النظر عن فحوى الراى الذى طلعت به . فإن تسرعك . وانفرادك باصدار البيان . واستهانتك بحجج معارضيك .. كل هذا لا يليق بتقاليد اهل العلم والفقوى .. غفر الله لك .

■ ■ ■ ■

□ على اى حال ، حديثنا اليوم لا نوجهه الى الشيخ طنطاوى . ولكن نرد به على الاستاذ الدكتور سعيد النجار . فقد كتب الدكتور مقالين في ونواحيه . ومتصورا ايضا ان اهل الغرب قد قلوا في علم الاقتصاد الكلمة الأخيرة . ولم يعد علينا الا ان نتبع ما ساروا عليه .. وكل هذا غير مقبول من منظور الاسلاميين . والمجال لا يتسع لمناقشة كل ما جاء في المقالين . واذا تكفى بالوقوف امام ما نراه جوهريا .
x x x x

الاسمعة ٢٥٪ . فإن السعر الحقيقي للفائدة يكون ٥٪ . وقد اضاف د . النجار بحق ان السعر الحقيقي هو الذى يعول عليه في دفع النشاط الاقتصادي . وقد سبق ان اوضحنا هذه النقطة نفسها في مقالنا السابق . ولقنا انه اذا كانت الفائدة ٢٠٪ . وكان معدل التضخم ٢٥٪ مثلا . فإن الفائدة الحقيقية تكون تحت الصفر . اى يقل الرصيد الحقيقي لصاحب المال بنسبة ٥٪ حتى اذا لم يسحب مبلغ الفائدة واضافه على اصل ما اودعه .. وهذا الظلم الفاحش يصيب اصحاب الودائع في مقتل . ويصيب سوق المال وقراراته بغوص شاملة . وقد اوضحنا ان هذا هو حال الجهاز المصرى عندما الآن . واذا كانت

■ اوضح د . النجار طبيعة الفارق بين السعر الرسمي والسعر الحقيقي للفائدة . في الدول التى يقوم نظامها على الربا . فالسعر الرسمي هو السعر المحدد في عقد القرض . بينما السعر الحقيقي هو ما يتبقى من الفائدة الرسمية بعد ان نخصم منها معدل التضخم . فلذا كان الارتفاع السنوى للاسعار يبلغ ٢٠٪ مثلا . وكان سعر الفائدة

الاهرام . عن ضرورة التعامل بالفوائد المصرفية (٩/٢٢ و ٩/٢٤) . وقد اسعدنا انه بدأ يصاكي الخطاب الاسلامي . فاستخدم في مقالته بعض المصطلحات التى يستخدمها الاسلاميون . واستشهد بايات القرآن الكريم . وهذه الظاهرة بالخاصة تنتشر . وتمثل تراجعا من الدنيويين - على استحياء - امام المد الاسلامي الصاعد . ولكن بقى ان يستخدم هذا كله في مواضعه الصحيحة . واذا عدنا الى الدكتور سعيد النجار على سبيل المثال فإن كل ايماءاته الانسلاية لم تدفعه الى التامل في حقيقة ان الربا ممنوع على المسلمين . وفي كل الايدان . بنص صريح . متصورا ان الكلام في الاقتصاد ينبغي ان يتم في معرض عن الكلام في توجيهات الدين

بالعقائد السائدة في هذه المجتمعات . فلتنظريات الاقتصادية الغربية هي نظريات صاغها العقل الغربي في إطار عقائدهم الدنيوية أو المادية . ومن واجب العقل الإسلامي أن يصوغ نظريات مخالفة للنشاط الاقتصادي في إطار الشريعة التي نؤمن بها . هذا ينطبق على الاجتماع أو السياسة أو القانون أو الأدب والفن والفلسفة .
× × × ×

□ وفي إطار ما شرحه د . النجار عن عوامل الإنتاج . نقول : أن الاقتصاد الإسلامي له رؤية متميزة في العوامل التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي . ويكفي في هذا المقام أن نشير إلى أننا نضيف إلى عناصر الإنتاج رضا الله علينا . ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض . ولكن كذبوا فسادناهم بما كانوا يكسبون .

هذا العنصر الإلهي له نصيب . كما نعلم - من الدخل الناتج عن العملية الإنتاجية . وهو الزكاة . فإزكاة هي حق الله الواجب للأفراد . ويكفر كل من أنكر وجوبها . ومصارفها معروفة .

■ على أي حال . ما يعيننا في هذا المقام بشكل خاص هو نصيب صاحب المال . إذ تصور الدكتور النجار أن الفقه الاقتصادي الإسلامي يمنع هذا الحق (إمام) يمنع الفائدة) . ويبدو أنه خلط هنا بين الموقف الإسلامي والموقف الماركسي . فوفقاً لمبادئ الاقتصاد التي وضعها ماركس (في رأس المال) تورتت الدول الاشتراكية في

الرباعي لعنصر الإنتاج : الربح (وهو دخل الأرض أو الطبيعة) - والأجر (وهو دخل العامل) - والفائدة (وهي دخل رأس المال) - والربح (وهو دخل المنظم أي القائم على المشروع المعين الذي يتحمل مخاطر الإنتاج) . ويذكرنا د . النجار بأن هذا الشرح يعني أن الفائدة شيء مستقل تماماً عن الربح . ويصل من ذلك إلى أن إلغاء الفائدة يعني أن من اقتنعاهم بضرورة الإضرار قد يحتفظون بمخدراتهم . تحت السلطة . . . ويمنعونها عن يستطيع تشغيلها في زيادة الإنتاج . إذ ما الذي يدفعهم إلى تقديم أموالهم إلى من يطلبها إذا كانوا لا يجنون من وراء ذلك أية ثمرة أو دخل ؟ ومن ناحية أخرى . فإن إلغاء الفائدة يعني بالنسبة لمن يستخدم أموال غيره . أنه أمام شيء مستباح بلا تكلفة . وهذا يدفعه إلى التذير في استخدام الأموال . . . أن التزامه بسداد فائدة على الأموال التي يسحبها من غيره يدفعه إلى أن يحسب ويعيد الحساب قبل إنفاقه لأي جنيه . هذا ما شرحه د . النجار . وكان محققاً إذ قل أن ما شرحه هو من أوليات علم الاقتصاد التي تعطى للطلاب المبتدئين . . . ولا أدري حقيقة لماذا افترض أن من يقولون بربوبية الفوائد وبحرماتها لا يعلمون هذه المبادئ الأولية ؟ : نحن يا سيدي نعرف هذه الدروس . ونعرف يا سيدي أن النظرية الحديثة التي تستند إليها أصابها تطورات كثيرة بعد ما ذكرت . ولكننا نرفض مع ذلك أن النظريات الاقتصادية الغربية هي كعلم الكيمياء أو الفيزياء . فكل العلوم الإنسانية والاجتماعية لها وضع يختلف . وهي تتأثر

الدولة هي التي تمسك الخيآن . وهي التي تقرر عن عمد وأصرار هذا الظلم والنصب . فلماذا نكون بصدد جريمة خلفية وسياسية طلبنا من أهل القضاء . ومن كل أهل الرأي أن يدلوا برأيهم فيها . ونحن نعلم أن الدكتور النجار (ومعه صندوق النقد والبنك الدول) ممن يطلبون زيادة سعر الفائدة فوق معدل التضخم حتى تكون هناك . فائدة حقيقية . تحكم التعامل داخل الجهاز المصرفي . . . ونحن نرى أن المناقشة الجادة لمسألة الربا ينبغي أن تبدأ من هنا . فالمؤسسات الدولية تريد رفع كفاءة الجهاز المصرفي الربوي حتى يكون قادراً على جذب المدخرات اليه . وإبعاده عن أوجه النشاط غير الربوية العاملة خارج البنوك . والبنوك الربوية تحظى برعاية الهيئات الدولية ودعمها لأنها تخضع لتوجيهها ورقبتها .

نحن نطالب مثل الدكتور سعيد النجار بضرورة أن يتقاضى أصحاب الأموال عائدًا حقيقيًا . ولكن هل يتم ذلك من خلال الفوائد الثابتة المحددة سلفاً . أم من خلال المشاركة وحسبما يحقق المشروع ربحاً أو خسارة ؟ هذا هو السؤال : النجار ومن معه يقولون لا بد من الربا . . . ونحن في المقابل نقول : أحل الله البيع وحرّم الربا .

■ ■ ■ ■

□ في تبرير الفائدة يقول د . النجار أن عناصر الإنتاج أربعة وهي : الأرض (أو الطبيعة) - والعمل الإنساني - ورأس المال - والتنظيم . وهناك أربعة أنواع من الدخل تقابل هذا التقسيم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

عدد من النظم والسياسات تسيبت في فساد الإدارة وتبيد الموارد . ويعتينا في السياق الحالي أن نظرتهم للتقود ودور الجهاز المصري خلقت في البداية ما هو متسع في النظم المصرية الرسمية . فسيطرة الدولة بشكل مباشر على الفائض الاقتصادي . (من خلال التاميم ومنعها للنشاط الخاص ، ومن خلال تحكمها في الأجور والأسعار) جعلهم لا يولون أهمية كبيرة لتعبئة المدخرات لدى الأفراد . ومن ناحية أخرى كانت المشروعات الحكومية تمول عن طريق الموازنة العامة مباشرة . وهذه المشروعات كانت لا تدفع أية تكلفة لهذا التمويل ، أي لا تدفع فائدة مقابل ما تتلقاه من أموال . ولم تكن مطالبة بسداد المبالغ التي قدمت إليها بهدف الاستثمار والتشغيل .. وقد أدى ذلك بالفعل إلى ضياع قسم كبير من هذه الأموال

السلبية . ونصاعد ذلك إلى درجة مزعجة في منتصف الستينات ، فتوالى منذ ذلك الوقت برامج الإصلاح الاقتصادي ، وتضمن هذا زيادة الاهتمام عندهم بسفر الفلذذة . سواء لجذب المدخرات أو لترشيد الإنفاق الاستثماري .. وإيامها (في منتصف الستينات) كان الولاء للعقيدة الماركسية مزال قائما ، ولذا تطلب الانتقال إلى السياسات الجديدة تبيريات ابيولوجية كبيرة . فالحصول الواسع على استخدام نظام الفائدة في توجيه النشاط الاقتصادي كان يحمل معنى العودة إلى اساليب رأسمالية تعطي قيمة للعمل واستخداماته ، بينما تقوم نظرية القيمة عند ماركس على العمل وحده .

ولكن أين هذا كله من الاقتصاد الإسلامي ومبادئه ؟ أن الوسطية الإسلامية تتضمن في الموضوع محل البحث أننا وإن كنا نعمل من قيمة العمل (كل صنوف العمل) إلا أننا لا نصل في ذلك إلى اهدار دور اصحاب المال والأرض في

تحقيق الدخل الناتج . ولذا فلننا عند توزيع العائد لا نهمل أي طرف ولا نبخسه حقه . ونرجو أن يطمئن الدكتور النجار تماما إلى ذلك . أننا لا نكتفى بتشجيع اصحاب المال على الإدخار . ولكن ندعوهم إلى دفع هذه المدخرات في إقامة مشروعات مفيدة وفي تشغيلها . ونعلم أن صاحب العمل لن يفعل ذلك إن لم يامل في زيادة دخله . ولكن يجب ألا تكون الزيادة على هيئة ربا . أي يجب ألا تكون الزيادة مضمونة ومحددة . يجب أن تكون الزيادة مربوطة بتقواه . وبذكته في اختيار شركته . وفي متابعته . ويتحملة لاحتمالات الخسارة .

■ فليطمئن إذن د . النجار إلى أننا لا نهمل الحوافز الكلية بتحريك الأموال ودفع العجلة الاقتصادية . ففترة الإسلام في موضوع الربا تخالف تماما نظرة الماركسية التقليدية . فنحن نلغي الربا (العائد الثالث المضمون) ونقدم لصاحب المال حافزا بديلا هو مبدأ المشاركة في الربح والخسارة .

— ونحن نذكر أن القيام بهذه المهمة . في عصرنا الحالي الذي تميز بوفرة الأموال وضخامة مؤسسات متخصصة تتولى دور

الوسيط بين اصحاب المدخرات وبين القائمين على المشروعات . ولكن كما نرفض صيغة الماركسية التقليدية التي تنكر الملكية الفردية ودور اصحاب المال وتصادر حقوقهم . فلننا نرفض كذلك الصيغة الربوية في الاقتصاد الرأسمالي .. أننا نريد بنوكا من نوع جديد . بنوكا غير ربوية .

● الملاحظات وتوضيحات ●

في ضوء بعض الاسئلة التي طرحها د . أحمد كمال ابوالمجد في مقالته المنشورين في الأهرام وفي ضوء ما جاء في مقالتي د . سعيد النجار . أقدم بعض

الملاحظات والتوضيحات السريعة . تأكيد لما أوردته في مقالات سابقة .

١ | يقلل أن البناء المصري الحديث أصبح يملك خبرات كثيرة تمنعه عمليا من تحقيق خسائر اجمالية . قد يخسر البنك في عملية هنا أو هناك . ولكن في مجمل عملياته يخرج رابحا . وإذا حدث الأمر النادر وخسر البنك . فإن البنك المركزي يقف للدعم والمساعدة . فلماذا الإصرار على حرمان صاحب المدخرات من دخل ثابت مضمون . مدام البنك صاحب ربح مضمون . وغير معرض للخسارة ؟

والرد على ذلك هو أنه حتى لو افترضنا أن البنك ينتج يوما ويحقق ربحا اجماليا مؤكدا (وهذا غير صحيح) فإن معدل الربح الذي تحققه البنوك المختلفة يظل متفاوتا . فقد يحقق البنك في مجمل عملياته ربحا يصل إلى ٥٠٪ أو ١٠٪ . فلماذا نحرم من يعطي البنك أو من يأخذ منه من حق المشاركة في نتائج الارتفاع والانخفاض في كفاءة الأداء . مع كل ما يترتب على ذلك من تنشيط للمتابعة والمحاسبة ؟

٢ | هل تعنى دعوتنا إلغاء النظام المصري الربوي فورا ؟ لا تصور أن عاقلا يدعو إلى ذلك . فقد اتصور كل العاملين في سوق المال على اساليب العمل في هذا الجهاز الربوي . وعلى رأس هذا الجهاز قامت ادارات خبيرة لا يجوز الاستغناء عنها جملة وفي بساطة . إن إلغاء الجهاز المصري الربوي الحالي بجرعة قلم يعني احداث انهيار اقتصادي فوق رهوس الجميع .

٣ | وماذا عن العلاقات الدولية ؟
يقال إن الاقتصاد المصري لا يمكن أن يتغير عن النظم العالمي وشبكته المصرفية ، فكيف يتعامل جهازنا الربوى مع الجهاز الدولى القائم على الفائدة الثابتة ؟ هنا أيضا نقول بالتدرج . وإذا تعاملت الدولة الإسلامية مع النظم الدولى من موقع الاستضعاف ، فإنه ماذون لنا شرعا أن نتعامل مع القوى الخارجية التى لا يمكن الاستغناء عن التعامل معها ، وماذون لنا أن نقبل شروطهم . أى ماذون أن نتعامل مع بنوك الخارج بفائدة ثابتة ، بينما جهازنا المصرى المستقل يتطور ويتوسع فى استخدام الاساليب اللاربوية فى تعاملاته الداخلية .

ولكن .. فى كل الأحوال ينبغي أن نحدد فورا من التعامل الربوى مع الخارج . حتى اذا استمر جهازنا المصرى على ما هو عليه . فنحن اذا كنا مجبورين على قدر من هذا التعامل مع الخارج ، فإن من الواجب أن يكون هذا القدر عند الحد الأدنى .. ففتح الباب على مصراعيه امام التعامل الربوى مع الخارج اوقع الأمة العربية الإسلامية فى التبعية وبدد مواردها . والدول الغربية الدائنة للغرب (دول البترول) ليست فى وضع افضل من الدول الحديثة . فالدائنون للغرب خاضعون لاهل الغرب خوفا على أموالهم من المصادرة (وما حدث ليران فى هذا الشأن نذير معلن للكافة) .. والمدينون خاضعون الى القدر الذى لا يحتاج الى مزيد شرح .. نسال الله اللطف والتوفيق

ماذا نريد اذن ؟ نريد أن نحدد بياقين الهدف وهو : انهاء الاسلوب الربوى . ونريد أن يتحقق ذلك على مراحل يتفق عليها ويشمل برنامج الفترة الانتقالية المساح المجال امام المؤسسات الرائدة التى تسعى الى تطبيق اساليب غير ربوية .. وإذا كانت الذية صالحة فى الغاء النظم الربوى تماما فى يوم من الأيام ، فمن الواقعية أن نسلم بأن هناك قوى كثيرة ستقاوم التقدم فى هذا الاتجاه ، والتنافس بين الاسلوبين سيكون حادا . وبقدر ما تثبت المؤسسات الرائدة فاعليتها وكفاعتها ، بقدر ما تثبت ان جزءا المتعاملين معها سيكون خيرا فى الدنيا وليس فى الآخرة وحدها . سيسهل اسكات المقاومة لشرع الله ، ويسهل تحول الجهاز المصرى الحالى وقياداته الى اسلوب اسلامى .. ولذا يجب اعطاء الفرصة امام المؤسسات الرائدة . وليس اغلاق السبل كما تفعل الحكومة حاليا .
نحس لا نقول اذن بقفزة مفاجرة . ولكن نتكلم عن تخطيط ومراحل . بشروط أن يكون الهدف متفقا عليه وليس محلا لنزاع . وقد اشير هنا الى تجربة الثورة الإسلامية فى ايران . فالثورة كانت تهدف منذ يومها الأول الى تحويل البنوك الموروثية الى بنوك اسلامية ربوية . ولكن تطلب الأمر مرور ثمانى سنوات من الجهود المتصلة قبل أن يقولوا انهم وصلوا الى نقطة تحول ناجحة .

اعلان « المطاوي » في بيان الشيخ « طنطاوي »

بقلم :

ابراهيم البيومي غانم

بقر لا بانها . الثانية ، بالعلم السابق ، وهو معنى رده واكدته بعض الاسلام على مر العصور عند حديثهم من السياسة الشرعية . واذا كان الامر كذلك فهي سلطة فائدة لشرعيتها السياسية اسلامياً .. فاعلم يا فضيلة المفتي . والحالة هذه ان أي خطاب أو بيان ، توجيه للناس ان ينتج اثره حتى لو كان سلبياً صحيحاً لاشك فيه مأمدة اصدرته من تحت عيامة مثل هذه السلطة . فما بالك إذا كان بيانك الاخير فيه ما فيه مما بينه اهل العلم والاختصاص (الشيخ القرضاوي والشيخ الغزالي وفضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الأزهر وغيرهم) ؟

إن « المطوى » أو الخفي السياسي الذي يكتنف أروق كميبياته لن يبدى معه الحجب عن حسن الفلن فقط والاشي الاستظهار بما قال فلان فلان فحسب بل فوق ذلك وقله لابد من التسليم بالافتقار الكامل وفضيلة الشاملة إلى الاسلام لينظم شئون حياتنا .

٢ - « المطوى الاقتصادي والاجتماعي »

لايعارى أحد في ان الامم السعيدة الرشيدة هي التي يكثر فيها عدد الافراد الذين يتعاونون على البر والتقوى . لا على الاتم والدعوان كما جاء في بيان فضيلة المفتي . ولكن المشكلة انه لكي نصل إلى كثير عد امتعاونين على البر والتقوى لابد وحتماً ان يتوافر مناخ اجتماعي تشجع فيه السعي والجد والرحمة والتضامن ومناخ اقتصادي يقوم على التوازن والاعتدال والبريد عن الاسراف والذبح ومراعاة العدالة والمستضعفين . وكثير مامع - ومناخ سياسي يوفر الأمن ويحرس الدين - ويحفظ الافراد والاعراض والاموال ويحمي الكراميات . وإذا كنا كجاذبي لاهازيل في البحث عن الفاعلية والمردود الاقتصادي والاجتماعي لبيان المفتي فإنه مما يستعري الانتباه صدوره في ظل ظروف

حشا لله ان يكون المقصود ، بالمطوى ، جمع ، مطوة ، لان هذا بنطوى على فيه شروع في العنف ، وهو ما لايرد لنا على بل لا حاضراً ولا مستقبلاً . وانما المقصود هو ما انطوى اى خفى ، وفي لسان العرب : « المطوى هو تقبض النثر .. ومطوى الشحم ومطوى البطن ومطوى الدرع .. اطواؤها الواحد مطوى .. فيكون الهدف من هذا المقل هو بيان ونشر بعض المطوى السياسية والاجتماعية التي انطوى عليها ، بيان ، فضيلة المفتي الشيخ سيد طنطاوي بخصوص شهادات الاستشمار التي بين انها حلال حسب ما نشرته الصحف يوم ١٩٨٩/٩ جميعها تحت عنوان ، بيان للمفتي .. ولم تقل فتوى . والمعروف ان ، البيان ، هو تقبض الاخفاء ومن ثم فقد بين المفتي ولم يفت .

انها « تسرق فلوسهم » وانها عاجزة وكسيفة تحتاج ، المساعدة ، تماماً كما جاء في البيان . وثبت فشلها - ومازالت - في حماية الاموال العامة أو في توجيهها في وجوه الخير والتفج المأم ، هي لتدبير شئون الرعية بما يصلحها يا فضيلة المفتي ، فإذا أضفنا ان أغلبية الناس ، الذين تستشعهم لمساعدتها من خلال استنهاض قيم ومثل الاسلام في نفوسهم ، يرث هذه الدولة وحكومتها صباح مساء لالتقى بالا إلى اسلامهم

العزيز ولا إلى قيمه واحكامه في اغلب مجالات الحياة . بل على العكس يرونها تنتهك كل ذلك من خلال وسائل اعلامها ووزارة داخليتها والكثير من قوانينها واحكامها ومؤسساتها ، التشريعية ، وهم في ٩٨ ٪ منهم يريدون ان يحكموا بالشرعية الاسلامية كما جاء في الاستطلاع الذي اجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية . فاني لهم بالثقة فيها ؟ انها فائدة لشرعيتها واهليتها لحكمهم في نظره من هذه الناحية والا فهل ترى - بصفتك أحد علماء الاسلام - ان السلطة التي تتول امر المسلمين تكون متمتعة بالشرعية وهي لاتتفق شرع الله كائناً - وليس ٩٥ ٪ فقط اذا كان ذلك صحيحاً ؟ وحتى لو افترضنا ان هذه السلطة حسنة النية في سعيها ، لتتبع مشروعاتها النافعة لكل افراد المجتمع . كما جاء في البيان . وهي امور تنفع الناس في معاشهم ولكننا نقفل عما يتفهم في معادهم وتجاربهم . كما هو معروف ، فهل ترى يا فضيلة المفتي ان مثل هذه السلطة تكون ، سلطة فاضلة ، تحمل الناس على خيري الدنيا والاخرة ؟ ام هي ، سلطة قاصرة ، تحصر نفسها وتحصرهم في هموم الدنيا فقط ؟ لايفن أحد ان تدن المفتي وفقهه وورعه يجهل

ومأدام الامر بعيداً عن ، الاتقاء ، بالعلمي الدقيق ، الفتوى ، وانه مجرد ، بيان ، فإنه يجوز لنا ان نبدي بعض ما ظل خافياً أو مطوياً . فقد علمتنا السياسة ان خلف كل بيان خافياً كثيرة أو قل ، مطاوي ، بلا حصر . وهي ما نحاول نشر أو اعلان أو شرح بعضها ونفسر الكلام هنا عن « المطوى السياسي ، والمطوى الاقتصادي والاجتماعي » . في هذا البيان بعد ان تفصل اهل العلم والاختصاص بتوضيح ما انطوى عليه البيان من جوانب فقهية .

١ - « المطوى السياسي »

بدا فضيلة المفتي بيانه بالثأنا على « الغلاء الذين يتحرشون الحلال الطيب » . وعبر نيتهم الطيبة وبعد ان اورد كلاماً كثيراً حول موضوع البيان عاد ليؤكد قرب نهاية بيانه في مسألة ، النية ، مرة أخرى فقال : « ومن الخير ان يشترى الانسان هذه الشهادات بينة المساعدة للدولة في تنمية مشروعاتها النافعة لكل افراد المجتمع وأن يتقبل ما تمحله له الدولة من ارباح تغير ذلك على انها لو لم تكن التشجيع على مساعدتها لها فيما يعود عليه وعلى غيره بالفائدة » . ثم قال : « ولعلنا ، بذلك نخبر من خلافات المتخلفين ومن تعمير المصريين » .

فان الاعمال بالنيات ، ولكل امرء ما نوى - كما جاء في الحديث الصحيح . ولا أحد في العالمين يختلف مع فضيلة المفتي . ولا مع غيره ، في أهمية النية واحسانها وخلصوها في عمل الخير لمرعاة الله . ولكن المشكلة ما يا فضيلة المفتي ليست في اندام حسن التوايا . انما هي في اندام ثقة الناس اصلاً بالدولة والحكومة . فقد ثبت لهم بالفعل

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ سبتمبر ١٩٨٩

معارسات وأوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية تقيض لما يتطلبه مجتمع الأمة السعيدة ، من مناخ اجتماعي واقتصادي وسياسي بالأوصاف السابق ذكرها . فهذه الأوضاع التي تشكل في مجملها الاطار العام للمجتمع الذي يستقبل بياك بافضلية المفتي متردية على نحو خطير بل مرعب ، على نحو التيسر على الناس فيه ، الحلال بالحرام ، ويجعل الانسان لايزهل فقط عن انتقاء الشبهات لكثرة الالتباس بل ينسية « حُرْجَة » إن كان عطاراً !

إن مناخ الفضيلة في المجتمع وهو من شروط دفع الناس للتعاون على البر والتقوى ، كما يريد المفتي ونريد معه . لتحقيق مجتمع الأمة السعيدة ، غائب تماماً وموجود بدلاً . طبقاً لدلالات الإحصاءات والأرقام الرسمية والمطلنة . مناخ آخر يحض على الرذيلة والتدابير وقتل الأرحام - لاصلتها التي أوصانا بها النبي صلى الله عليه وسلم - فعدلات الجريمة في مصر في تزايد مستمر وفقاً لتقارير الأمن العام الصادرة مؤخراً . وجحم العاطلين الآن من الشباب يقدر بـ ٢,٨ مليون يشكلون مجتمعاً مهيباً ليرعى فيه الفساد بكل أشكاله . والمخدرات تكلف مصر سنوياً ١٥,٠٠٠ ضحية ممن يصحبون مدمنين و ٣ (ثلاثة مليارات من الجنيهات) تنفق على الامعان والتعاطي وهو مبلغ يعادل قيمة كل ما تحصل عليه مصر من معونات اجنبية سنوياً (طبقاً لما نشرته مجلة الاهرام الاقتصادي ١٩٨٩/٧/٢٢ وهل اتاك نيا الرافضة التي حصلت هي وأبيها على ٧٥ ألف جنيه من موارد الدولة نظير الرقص في الفوازير ؟ أو نيا ملكة جمال مصر - التي أعلنت الصحف أنه تم دعم رحلتها إلى أمريكا بـ ١ ١/٢ مليون دولار من أموال الحكومة المصرية حرصاً منها على احرار نصيب السوق بين الأمم . وهل يبقى انسان عاقل على قيد الحياة إذا سمع بعد ذلك ان العالم المصري الغد د . سعيد بدور قد مات غيلة ؟

أما المناخ الاقتصادي اللازم لنهضة الأمة السعيدة فيشهد أزمتا طاحنة يعود جزء كبير منها إلى سلوكيات البذخ والترف وسياسات الكبرياء والسادات ! فحجم الدين الخارجي طبقاً لآلاف التقديرات . حسب ما أعلنه وزير التخطيط المصري في الخطة الجديدة هو ٢٩,٥٠٠ مليار جنيه خلال الثمان سنوات الأخيرة . في نفس الوقت الذي بلغ فيه ما أهرب من أموال الشعب الى الخارج ١٢ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٨ فقط طبقاً لتقرير الأمن العام . وبلغت قيمة خسائر إحراق الحكومة ١٨ مليون جنيه خلال



المصدر :

المنشور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ سبتمبر ١٩٨٩

اعلان المطلوى [بقية]

نفس العام بتقدير نفس التقرير . أما ضحايا شركات توظيف الأموال فقد بلغ عددهم من ضحايا الريان فقط من ٧٥٠ الى ٨٠٠ ألف ولا أحد يدافع عن انحراف هذه الشركة أو تلك بل الكل يؤيد فضيلة المفتي في ضرورة ازالة العقوبة المأيلة في حالة ثبوت الانحراف ليس في شركات الأموال فقط وإنما في تصرفات البنوك على اختلافها إذا استثمرت أموال المودعين في أنشطة محرمة تضر بالمجتمع .

أما منافع الأمن وسهر السلطة في حفظ النفس وحماية أموال وأعراض المواطنين فالمارسات طبقاً لقوانين الطوارئ من الاعتقالات والتعذيب والعقاب الجماعي قد تحدث عنها تقارير منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية بما فيه الكفاية

====

وبطريقاً لتقرير النائب العام المصري من واقع التظلمات المقدمة من المعتقلين بلغ عددهم خلال الثلاث سنوات الاخيرة ١٢,٥٠٠ معتقل سياسي أو صاحب رأي أو عقيدة .

إن هذا الانحطاط العام الذي يلف جوانب الحياة المختلفة حري بأن يدفع فضيلة المفتي وهو خالص النية في العمل من أجل مصلحة هذا البلد ولاشك . لأن

يبدل ليس البيانات فقط ولكن النصيحة الخالصة لاقتناع من بيدهم الأمر بأن النزول على أحكام الشرع الصنيف كاملة بلا نقص لاسبيل غيره وأن الاسلام وحده هو الحل .

وهذا ما ينتظره الناس منك يا فضيلة المفتي ومن أخوانك العلماء بصفتكم علماء الأمة . الآن .



المصدر: النور

التاريخ: ٩ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كبار علماء الأزهر يتحدثون عن فتوى الدكتور طنطاوى :

علماء الأزهر .. ليسوا على خلاف مع فضيلة
الفتى حتى تفتن بهم القلوب .. تكلم
بعضوا أن يفتوا مكتوب الإمدى اسم الفتوى
الجريئة التي صدر بها الفتى مشاعر المسلمين
بصفة عامة والعلماء بصفة خاصة ..
لقد أكد العلماء أن الفتوى التي أصدرها فضيلة
الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية
بإباحة شهادات الاستعمار ودفعوا التوفير ... جاءت
سجمة لهم .. ومخالفة لأجماع العلماء
ووضوا أن هذه الفتوى .. هي رأى شخصى ..
ولا تمثل سوى رأى الدكتور طنطاوى فقط
كشف علماء الأزهر عن أن أغلبية أعضاء مجمع
البحوث الإسلامية لم يخلوا المعاملات المصرفية كما قل
الفتى بل أن الأغلبية حرموها وأصدروا بيانا
بذلك تحدث العلماء «لنور» حول
رأيهم في فتوى الفتى .. فعلاقلوا !



المصدر: النور

التاريخ: ٩ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عبد العظيم المطعني النية كانت مبيتة لهذه الفتوى

عميد كلية الدعوة : ماذا تجاهل بيان شيخ الازهر؟

إشترك في التغطية :

عبد الرسول الزرقاني

محمود راضي	إبراهيم نصر
محمد حلمي	حمدي البصير
أحمد سليمان	عادل الانصاري
سمير صيام	محمد فتح الله
عبد الله رواش	عماد الشيموي
أحمد بريري	محمد علوان
عاصم الخول	محمود ابوسريع

د. مطلوب
حذرنا المفتي
بما فيه الكفاية
لكنه تسرع !!

أكد الدكتور عبد المجيد مطلوب رئيس
قسم التشريع بطوق عين شمس وعضو
اللجنة التي اجتمع بها المفتي قبل اصدار
فتاوى ان اعضاء اللجنة ومنهم الشيخ
عبد العزيز هدي والشيخ أحمد مسلم
عضو لجنة الفتوى بالازهر والمستشار
عبد الغفار هلال طلبوا من المفتي التمثل
في اصدار الفتوى قبل ان يتم تغيير لفتوى
الودائع وشهادات الاستثمار المعمول
باعتبارها .. وحذروا المفتي بما فيه الخطورة
من التصريح إلا ان المفتي اصر على اصدار
الفتوى !

إسائذة كلية الدعوة أصدرها
بياناً بعدم شرعية الفتوى

أصدر اساتذة كلية الدعوة
الاسلامية بجامعة الازهر بياناً
أكدوا فيه عدم شرعية فتوى المفتي
صرح بذلك الدكتور سليمان
درويش وكيل كلية الدعوة ..
أشار البيان إلى ان شهادات
الاستثمار وصناديق التوفير غير
جائزة شرعاً .. وأن فتوى المفتي لا
تعبر عن إجماع علماء المسلمين ..
وإنها تختلف مع فتوى مجمع
البحوث الاسلامية الصادرة عام
١٩٦٥ التي أكدت ان شهادات
الاستثمار حرام



الدكتور محمد الاحمدى ابو النور
وزير الأوقاف السابق يقول ان مثل
هذه القضايا الخطيرة لا يمكن ان
يبنى فيها واحد وان كان مفتي
الجمهورية .. وإنما ينبغي ان يصدر
بشأنها رأى جماعى ويتعاون فيه كل
علماء البلد بما فيه مجمع البحوث
الإسلامية ليكون هناك رأى موحد
مدروس ومحصن فتقول الأمانة بعد
ذلك انتهى الأمر في هذه القضية ولا
يؤخذ برأى واحد بعد ذلك

وكم كنت أتمنى ان يجتمع علماء
الدولة كلها بما فيها رجال الاقتصاد
ورجال الحديث والتفسير ورؤساء
الاقسام العلمية المعنية بجامعة
الازهر ولزعمائها وكذلك جميع العلماء
الذين تلقى تعليمهم وعلى رأس هؤلاء
جميعا يكون فضيلة شيخ الأزهر لئلا
في هذه القضية لأنها لا تعنى مصر
وحدها وتصدر فتوى واحدة تنتفى
عنها لأن الشبهة لأن مثل هذا المؤتمر
سيكون حيايا ليس مع الدولة وليس
عليها وإنما يفتى الحق ويرجو وجه
الله حتى لا تنتهى الفتوى .. وقبل
بعد ذلك فإن الإسلام دين العطرة ..
وأصحاب العطرة السليمة سواء كانوا
من العلماء أو من غير العلماء
يستطيعون ان يلقبوا الفتوى اذا
أطمنت لها قلوبهم ولا فرضها مهما
كان شأن مصدرها

وأخيرا فإن القول بالاضطرار في
إباحة الربا قول مردود لأنها اذا كنا
مضطرين لا نتعامل بالربا على
المستوى العائلى فلا ضرورة ولا
اضطرار لأن التعامل في المستوى
المحلى ..

اختلف !

الدكتور محمد الطيب
التجار .. رئيس جامعة الأزهر
الاسبق انتهى أحيذ الراى
القائل بوجود شهادة رابعة
ذات علم متغير يتخلل
صاحبها الربح والخسارة
وهذه هى المضاربة الشرعية ..

اما شهادات المجموعة ب .. فإنتهى
أرى حرمتها ولا أتفق مطلقا مع
القلتين بأنها حلال

ويقول فضيلة الشيخ عبد الحميد
كثت .. اذا لم تكن القلدة المضمونة
والثابتة هى الربا فعماذا يكون
الربا ؟ .. ولا عذر لأحد اذا تعامل مع
البنك هذه المعللة لأن الأصل
الشريعة موجود منذ أكثر من أربعة

عشر قرنا من الزمان .. وهو المضاربة
والمرابحة .. والمشاركة ..

ولقد حرم الله الربا بعد ما أحل
البيع كما حرم الزنا لأنه شرع
الزواج .. فلا عذر لأحد بعد ما تبيين
الرشد من الفنى

فلماذا ترفض السير في النور
وتخطى في ظلمات الحرام ؟
اللهم لقد بلغت اللهم فاشهد .. وعلى
كل عالما ان يختار طريق الرشد
ويتجنب سبيل الضلال

ويقول فضيلة الشيخ احمد
المحلاوى خطيب مسجد القنات
ابراهيم بالإسكندرية ان فتوى المفتى
في البنوك غير محققة لأنه لم يقدم
الأدلة .. وان كان قد رجح في شهادات
الاستثمار إلى القول لعلماء سابقين
وهي القول مرجوحة إلا أنه زاد عليها
بغير حق ويبدو ان فضيلة المفتى لم
يحط علما بعمل البنوك على حقيقةها
ولذا جاءت الفتوى غير صحيحة ..

ويقول الدكتور مصطفى عثمان
الإستاذ بقسم الدعوة بأكاديمية أصول الدين
ان معارضة رئيس لجنة الإفتاء السبق
للفتوى الخاصة بإباحة بعض شهادات
الاستثمار واعترضوا أغلب العلماء على
مصرحه به استنادا للفاضل الشيخ
طنطاوى يدل على وجوب تركه مثل شبهة
حرام

اما الشيخ احمد حسن مسلم عضو
لجنة الفتوى بالأزهر فيقول ان
شهادات الاستثمار مازال فيها كلام
وفتوى دار الإفتاء منسوبة إلى المفتى
وحده .. ولجنة الفتوى ستصدر عما
قريب بيانا تعلن فيه رأيا لأن فضيلة
المفتى جمعنا وبعض العلماء بناء على
رغبة وزير الأوقاف لحث هذه
القضية ولم تنته بعد وفوجئنا
بفتوى المفتى وهى منسوبة إليه كما
أعلن هو ذلك وليس لأحد آخر ..

يقول الدكتور عبد العظيم المطهني
الاستاذ بجامعة الأزهر .. لا يختلف
معنا منصف اذا قلنا ان بيان دار
الإفتاء جاء طافحا بالاعتفاف مع
المعاملات الربوية ولذلك قام بما يشبه
المسح الشامل لصور الربا والفتى
أضاف أنه يرى ان الإسراف في

التحليل يشير من طرف خفى إلى ان
النية كان مبيتة عند دار الإفتاء بما
أفتت به .. ولا كان في الواقع ضرورة
دعنا إلى هذا التحليل أسرف لهن
الخطب .. ولكن لا ضرورة مع وجود
البديل الإسلامي لكل هذه المشاكل ..

يقول الشيخ محمود عبد الوهاب
فريد من علماء الجمعية الشرعية ان
ما قاله فضيلة المفتى عن شهادات
الاستثمار غير دقيق فقد قل ان أربعة
من العلماء الذين شاركوا المفتى في
إصدار الفتوى حرموا شهادات
الاستثمار بينما أباحها تسعة منهم
والحقيقة غير ذلك كما أخبرني فضيلة
الشيخ عبد الله المشد الذي أكد ان
مجمع البحوث الإسلامية اتفق بعد
ذلك وقرن ان شهادات الاستثمار (أ)
حرام بينما أباحها تسعة مجمع
ملاحظات على الشبهة (ج) ..
وطالب البحث ان يراعى هذه
الملاحظات لتكون معاملاته شرعية ..
ومع هذا لم يغير البنك حتى الآن من
وضعه حسب ملاحظته تسعة مجمع
البحوث ..

وأبدى الشيخ محمود فايد حزنه
الشديد لما يجري الآن من خلافات
ضيعت هبة منصب الإفتاء ..
وذكر أن الماكتلات التليفونية لم
تنقطع من أنحاء مصر بعد صدور هذه
الفتوى التي لا يطمئن إليها الناس
ولا يثقون فيها ..

أضاف الشيخ فايد : إننى أقول
لفضيلة المفتى عليك ان تفكر وتبحث
وتخرج للناس نكصا القضايد
إسلامية يحصل الناس فيها على
الثواب بدل من البحث عن تحليل
النظم الربوية التي إرساها اليهود
الذين قل الله فيهم .. وإخذهم الربا
وأنهوا عنه وأكلهم أموال الناس
بغير حق ..

أشعلت الموقف

يقول الدكتور .. عبد الحى
الفرماوى الأستاذ بجامعة

الازهر

أعرض لفتوى المفتى لأنها لم
تحسم الموقف بل زائته توترا وإشغالا ..
ولأنها لم تستند على دليل قوى وإبنى
اتساعا لو ان الدولة أرادت تحريم الربا
هل كانت في حجة إلى هذه الفتوى التي

٩٠ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والاعلاميات

اضف .. ان هذه الضجة الاعلامية التي تثار في هذه الايام ماهي الا عطية لاله للراي العام عن التعذيب الذي يلقى منه شبيب الجماعات الاسلامية وخاصة انه قد سبق لجمع البحوث الاسلامية ان اصدر فتواه عام ١٩٦٥ بحرمه هذه الممارسات

الشيخ .. محمد يوسف عفيفي مدير عام التعليم الثانوي .. بالازهر .. إن ما أثير حول موضوع قلقة البنوك التجارية ليست حلالا لأنها قلقة محددة عند

العقد .. وقد نص الفقهاء على تحديد وبين وتوضيح الربا بأنه الزيادة المشروطة في العقد .. ونحن فيما أثير حول فوائد البنوك وشهاداتها مع رأي فضيلة شيخنا وإمامنا الأزهر الأكبر جاد الحق على جاد الحق الأمامي الفصح في بيانه حكم الشرع ببيانها واضحا وشفافا وكفيا وراعي في ذلك وجه الله

ما هو الربا ؟

ويقول الشيخ عبدالله الجوهري مفتش شئون القربان بالأزهر الشريف .. إذا لم يكن هذا ربا فحتت التبريد .. إذا سمى الزيادة المحددة من مبلغ اقترضه آخر وعهد التسديد دفع هذا المبلغ زائدا عن الأصل فيمضا سمى هذا أن لم يكن هذا ربا .. وإن لم يكن ما قاله المفتي ربا فما هو الربا

تحريف .. وتبديل

يقول الدكتور محمد صلاح الصاوي الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والقانون أن تحليل شهادات الاستثمار على أساس المضاربة تكفل ظاهرا وتحريف وتبديل لشرع الله .. وإن القول بأن شهادات الاستثمار أن صاحب المال وصاحب العمل فقول أن السلوك الذي تم به هذا الاستثمار يعتبر مصدرا لأحكام الإسلام أن لا يكفى فقط شرعية الأوامر والغايات بل لابد من شرعية الوسائل والوسائل التي تسلك لتحقيق هذه الأهداف

ويقول فضيلة الشيخ محمد مصطفى شلبي رئيس لجنة الفتوى والفقهاء بمجمع البحوث الإسلامية في أي مبلغ زائد على أصل القرض سواء كان مقدما أو مؤخرا يخرج من القرض المقصود منه شرعا لا فرق في ذلك بين القرض الاستهلاكي والقرض الانتاجي (أي القرض الاستهلاكي يعطيه المقرض لأغراض أخرى غير

ويقول الدكتور عبد الجليل شلبي الأستاذ المتفرغ بجامعة الأزهر أن الأئمة السابقين قد حرموا هذه الشهادات وأن هذه الزيادة ربا محض وأول بعلين الأهل أن يصدر بدلا من شهادات الاستثمار سوكا أو مستندات على وفق مكلناو يغلون مع الربا والسعد والشريف وهذه هي المضاربة المشروعة

وجهة نظر شخصية

الدكتور محمود مزروعة عميد كلية أصول الدين بشبين الكوم أن د .. محمد سيد طنطاوي أخطأ السبيل في الفتوى وفي الوسيلة التي

توصل من خلالها إلى إصدار فتواه .. وأعتقد أن هذه الفتوى لا تمثل إلا وجهة نظره الشخصية وقد اختلف من العلماء من يعرف مسبقا أنه يؤيد وجهة نظره

ويستأهل الدكتور أحمد علاء دعس الأستاذ بكلية الدراسات الإسلامية جامعة الأزهر إنني القول لفضيلة المفتي إذا كانت فوائد البنوك ودفاتر التوفير والبنوك الصناعية والزراعية والعقارية وشهادات الاستثمار لا ليست ربا .. على حد قوله .. فما هو الربا ؟

ويقول د .. محمد السيد جبريل الأستاذ بقسم التفسير بكلية أصول الدين بالقاهرة .. إن قضية الربا قد حسمها الله ورسوله ووضحها شرعا قبل أن نتكلم فيها المصاحم الفقهاء التي أكدت على ما جاء فيها من حرمة سائر الزيادات على القروض أيا كانت المسميات التي تدرج تحتها وإذا كانت دار الإفتاء في بيانها الأخير قد اباحت بعض صور الربا تحت مسميات حديثة .. فمن قل بذلك مسئول عنه أمام الله عز وجل .. والله غلب على أمره

يقول الشيخ .. صابر اليريس مراعي جميع البحوث الإسلامية السابق .. أن جميع البحوث الإسلامية اصدر فتواه عام ١٩٦٥ بتحريم شهادات الاستثمار وهذه قضية أرى أنها حسنت من قبل أئمتنا .. إن ما يتفق ويؤيد فتوى الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق الذي ثبوت في جريدة الأهرام .. يقول د .. عمر عبد الرحمن استاذ التفسير بجامعة الأزهر إن شهادات الاستثمار وصندوق التوفير فوائدها حرام .. حرام .. حرام

افتقا بها فضيلة الدكتور طنطاوي ؟ يقول د .. حسن الهواري الأستاذ المساعد بكلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة .. إن شهادات الاستثمار حرام حرام يقول د .. محمد سيد أحمد المسير الأستاذ بكلية أصول الدين إن الجوار الذي دار بين فضيلة المفتي ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلي حوار لا جدوى منه .. ولا يترتب عليه إبادة الفوائد .. فعول طبيعة شهادات الاستثمار قبل أنها علاقة حقيقية بين الدولة والأفراد .. وحول وجود استخدام حصيلته لشهادات قبل أنها تستخدم في تمويل خطة التنمية .. وحول من يدفع الأرباح قبل أنها لا يسبح لها الملية .. فكون الدولة طرفا لا يسبح لها بالتعطل ببارها وكون حصيلته لشهادات تستخدم في التنمية لا يجعلها تاكل حراما وتنتاجر في المعصية .. فيجب على الدولة وجهتها الرسمية أن تظهر ولاعما للاستثمار وأن تحصر عن قواعده وأن يتجنب عن الشهادات وأن تقدم القوة في المطالبة الملية والاقتصادية

ويقول

الشيخ اسماعيل صادق العدوي .. خطيب الجامع الأزهر .. إن قضية البنوك والربا وشهادات الاستثمار قد حسمها القرآن الكريم في قوله تعالى .. الذين ياكلون الربا لا يؤمنون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا .. وأحل الله البيع وحرم الربا .. واضف فضيلته قائلا .. إنني القول للذين قالوا بأن نستشير العلماء في قضية الربا فقط لماذا لم يستشروا العلماء في أشياء أخرى مثل مصطنع الخمر ومصطنع بيع الخمر والرافعات والكاريكاتير .. وغيرها أشر فضيلته أن الإسلام جزء واحد لا يتجزأ وأن الذين اتروا القضية الزهوا من أجل مصالحهم فقط

ويقول الدكتور محمد نليل عميد كلية اللغة العربية سابقا إن المفتي قد تعرض وقدم على الإفتاء في شيء عظيم كان ينبغي عليه أن يسأل وباخذ رأي العلماء دون أن يتفكر برباه شخصيا دون الرجوع إلى الجماعة حيث أن المفتي قد تحمل جانبا كبيرا ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يفر له ويرجع إلى الله على هذا الذنب العاني جعل الحرام حلالا وعجبت كل العجب من أمر المفتي الذي يسأل أهل البيت عن أشياء حتى يبرر ما فعله ويترك العلماء ولا أحد إلا أن القول حسمنا الله ونعم الوكيل



كما أنني أكرر بأن القضية سهلة ومسحومة في القرآن الكريم والسنة الشريفة والحلال بين والحرام بين وكلنا فتوى مجمع البحوث الإسلامية التي صدرت عام ١٩٦٥ وحسنت الموقف

الأزهر الحسم في هذه المسألة وأعلن أن الفوائد ربا بين وكان في ذلك مستندا إلى مجمع

ويقول الشيخ هلال علي صليح المفتش بالإدارة العامة للمعاهد الأزهرية بالقاهرة قائمى أخالف تماما ما جاء به فضيلة المفتي في فتاوى الأخيرة لأنها لم تحسم موقف بل جعلت الموقف أكثر عرضة للقليل والقليل .. كما أنني أضم

صوتى للمعدين بقترين قبل الفتوى أو إصدار القرار

ويقول الشيخ محمود أحمد فرج من علماء الأزهر الشريف أن فتوى المفتي الأخيرة فتوى لا أسس لها من الصحة - مع إحترامي لفضيلة المفتي - ولكن إن أنسى قول الله تعالى وإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول .. فضيلة المفتي استند في فتاوى بالمؤتمر الذي عقد في مجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٧٦ وقلق إنه يتألف من ١٣ علما إسلاميا وإن جميع علماء الشافعية في هذا المؤتمر حرموا شهادات الاستئثار وخصيف الشيخ محمود فرج .. إن الشيخ عبد الله المشد والشيخ الدكتور الحسيني شحاتة قد حرموا أيضا

كما يقول الدكتور محمد زين العابدين المدرس بكلية الدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف أن المفتي يسأل أهل البيت ويترك العلماء ولقد عجبت من قول المفتي حينما يسأل ما صيغة شهادات الاستئثار وما الدافع إلى إنشائها .. ويجب مسئول البنك .. هي عبارة عن مخدرات لتمويل خطة التنمية وهي لا تزيد ولا تنقص على أنها علاقة بين مقرض ومقرض وهذا من قبيل الربا وليس من قبيل المضاربة

ويقول الدكتور حسن يونس عبيدو استاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الأزهر أنه كان الأجدى بالحكومة وبالمفتي بدل أن تطوع الإسلام إلى موافقة النظم القائمة أن توجه الجهود إلى تطويع النظم السائدة في البنوك الربوية إلى النظم الإسلامي وبذلك يعود للمجتمع الإسلامي هويته المستقلة وذايته المقفورة وبدل أن يدخل العلماء في معارك كلامية حول الحل والحرم كما الأولى

إن يعقد مؤتمرا موسعا للعلماء والفقهاء وأهل التخصص في الاقتصاد للعمل على تغيير النظم القائم في البنوك إلى النظم الإسلامي وقد أطلع بيان شيخ

البحوث الإسلامية وأيد ذلك كثير من العلماء المتخصصين في الفقه والاقتصاد

وإننا كاسفة بكلية الدعوة نرى أن رأى المفتي شخصي واجتهاد فردي وليس من الآراء المزمعة ونهيب بشيخ الأزهر عقد جلسة طارئة لجمع البحوث الإسلامية لحسم هذه المسألة من جديد كما نهيب بلجنة الفتوى بالأزهر أن تعلن رأيها حتى لا يلتبس على الناس أمر دينهم

ويقول الدكتور أحمد السبيع الأستاذ المساعد بقسم الفقه العام بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر بالقاهرة أن الفتوى الخاصة بشهادات الاستئثار بتحمل مسئوليتها المفتي أمام الله .. لكنني أتساءل لماذا نتجاهل المضاربة الإسلامية ونتجه إلى تحليل ما حرم الله .. وتجربة البنوك الإسلامية أثبتت نجاحا كبيرا

ويقول الدكتور سالم محمد خليل مدرس الفقه بكلية الشريعة جامعة الأزهر .. المعروف أن كل قرض حر نفعاً فهو ربا .. والفوائد الناتجة عن شهادات الاستئثار من الربا المحرم شرعا

التحريم .. بالإجماع

ويقول الدكتور إبراهيم الخولي المدرس بقسم الفقه المأقرن بكلية الشريعة والقانون : لقد حرم الشيخ الأزهر كل هذه المعاملات المصرفية .. وسبق أن حرمها كل الجامع الفقهي في العالم الإسلامي .. فكيف يجيء المفتي ليحلل ما حرم الله ؟؟؟

وأتفق الدكتور السيد الفقي المدرس بقسم الفقه المأقرن مع الدكتور الخولي في الرأي وقال أن فوائد شهادات الاستئثار حرام وهذه قضية قد حسنت منذ فترة طويلة فلعذاً نفتحها الآن ؟؟

يقول د . د . سعيد الصوايي الأستاذ بجامعة الأزهر أن القضية محسومة من قبل ولم تكن تحتاج إلى فتوى أخيرة كالتي أصدرها فضيلة المفتي ولكني أقول للمفتي .. إذا كنت قد أصدرت هذه الفتوى مؤخرا .. فإين كنت طوال المدة الماضية ولمصلحة من صدرت هذه الفتوى ؟؟

مطـلوب من شيخ الأزهر

وناشد د . عبد المجيد مطلوب رئيس قسم الشريعة بحقوق عين شمس مجمع البحوث الإسلامية بقيادة شيخ الأزهر أن يجمع علماء الأديان رايهم في الفتوى حتى يخرج الناس من ظلمت الشك التي أحاطت بهم طيلة الفترة الأخيرة والنتيجة عن تضارب الفتاوى حتى كد البعض أن يفقد الثقة في علماء الأزهر

ويقول د . حسن الشافعي .. عميد كلية الشريعة والقانون السابق .. إنني لا أوافق المفتي على فتاوى حول قضية ربا البنوك .. وأحب أن أوضح

أبحاث فوائدها شهادات الاستثمار بأنواعها الثلاث وكذلك فوائدها البنوك الخاصة زراعية أو صناعية وأرباح صندوق التوفير ومع حسن الظن بدار الإفتاء إلا أنها في بيئتها المشار إليه لاتعتبر عن رأي مجمع عليه وغاية مايقال أنه رأى شخصي وأجتهاد فردي ومااستند إليه المفتي من وجود المصلحة الداعية إلى هذا النوع من المعاملات الحالية لمبرود عليه بأن المصلحة المتعبرة هي المحافظة على مقاصد الشرع ولو خالفت مقاصد الناس كما قال الأئمة الغزالي

ومااستند إليه المفتي من عدم وجود الخين أو الربا الفاحش مبرود عليه بأن قليل الربا وكثيره في التحريم سواء وأن النهي عن الربا جاء مطلقا وصريحا في القرآن الكريم والسنة وتوعد الله بمحق الربا في أول كل ولعن الرسول الله وموكله وكثيره وشاهدته... وأن من لم يدعه يحرب من الله ورسوله. وليس يخفى على أحد ماأحدثه نظام الاستثمار بملفظة في البنوك من تكتلات القصصية في أيدي المرابين في البنوك تحسنت بمقتضاها في النظم السياسية والقوانين التشريعية الموافقة لهاها على حساب الأفراد والشعوب

ولم يحدث إلا للدول التابعة من التفتت الخلل أو الضجر في ميدان المرفوعات فضلا عن العجز في سداد المديونيات هو بسبب نظام الربا والاقتراض بملفظة

وماأوجنا إلى بذل الجهود من أجل تنشيط النظام البديل وهو النظام

تجاهل الأزهر

ويؤكد الدكتور محمد الشحات الجندي وكيل كلية الحقوق واستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة طنطا أن الإزالة التي استند إليها المفتي سواء من ناحية المذهب أو غيرها كانت من الناحية الظاهرية بينما لم يبرر علاقته بالموضوع أضف أن المفتي تجاهل أراء الشيخ جاد الحق على جاد الحق في تحريم شهادات الاستثمار ذات اللقطة الثابتة ويقول غلال صبحي المدرس المساعد بكلية أصول الدين أن الغريب في فتوى المفتي أنه اعتمد على فتوى صادرة من المكتب الأعلى الذي أكد أن العقود وديعة ثم استند المفتي على المنفعة وهذا أمر يجهلنا نتساءل هل ينبع الضرر لأن بها بعض المنافع ؟

ويقول الدكتور محمد عبد الرحمن التلت الاستاذ بكلية الدراسات الإسلامية أن البيان الذي أصدره المفتي ليس محمدا وليس واضحا ومعلوم في البيان غير كلف في هذه المسألة الخطيرة التي هي من

أنها قضية منتبهة منذ عهد هويد. فقد أصدرت عدة هيئات دينية بحرماتها كجمع البحوث الإسلامية... فلماذا ترجع بالقبضات المتفق عليها لتتأقش فيها وتجاهل...

وقال د. علي جمعة الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر. أن حكم الدين في الربا واضح وجلي... وقد أجمع مجمع البحوث الإسلامية وعلماء الشريعة ورابطة العالم الإسلامي بمكة على حرمه الربا... وأن جميع المعاملات البنكية الآن حرام

وإذا قلنا أن شهادات الاستثمار تشجع على التنمية فإن ذلك لايفيد شيئا من حرمتها التي شرعها الله. فمن المفتي بالحل أرى أنه لم يدرس الواقع الدارس الكافية العلمية التي تظهر حقيقة الأمر على ما هو عليه

ويقول الشيخ محمد الصليم من علماء الأزهر أن فتوى المفتي غير واضحة إلا الرباين واضح وإذا كان البعض يشترج بأن الدولة لم تنطب طلب مالا فتقول صابر الخلل سلفا فهو دين وكل دين جر ربا فهو حرام ينص حديث رسول الله عندما وقف ليعلم قضية الربا في كل خطبة. «الوداع» أن أول ربا أضعه هو ربا عسى العيس وذلك لأن العيس كان لديه ميعيشه البتة من كثرة الأموال

يشفي الشيخ الصليم لهذا العزوف عن الثروة العلمية الهائلة الموجودة في اللغة الإسلامية من أمثلة للمضاربة والمشاركة والمزارعة وكل هذه أبواب في اللغة الإسلامية لهذا لتأجربها

وايد بيان شيخ الأزهر قائلا أنه جاء في هذه المسائل واضحا وإذا كانت مسألة الربا مشكلة أصبحت تعوق تقدم البلاد سواء الداخلي والخارجي فلماذا لاوضع حلول مشروعة وتكلف الجهود في محاولة للخروج من مثل هذه الأزمات في ضوء الشريعة الإسلامية

وأما الله البيع وحرم الربا. والربا في حد ذاته لا يحتاج إلى جهد لمعرفة نوعه وتأمل من أول الأمر أن يكون الإتيان الصحيح إلى تطبيق التشريع الإسلامي في المعاملات لأن الصورة الموجودة الآن هي محاولة لتبرير أوضاع ربوية معينة وحتى يكون نخلنا حلالا وعلتنا حلالا وسعيها مبارك فإننا نقرر ونؤكد بتطبيق الشريعة الإسلامية

أما الدكتور حلمي عبد النعم صابر استاذ الثقافة الإسلامية بكلية الدعوة فيقول ماأعلنته دار الإفتاء أن بيئتها حول



المصدر: النور

التاريخ: ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عبد المنعم البري:

المناصب الأتوم .. يا فضيلة المفتي

مؤتمرات باسيوط وسوهاج
لإدانة فتوى المفتي

قامت الجماعات الإسلامية عدة
مؤتمرات بمختلفة أسبوط
سوهاج تحت عنوان «الربا بين
حكم الرحمن ومفاتي السططان»
شددوا فيها بالفتوى التي أصدرها
المفتي بتحليل شهادات الاستعمار
والعاملات الربوية.

حضر هذه المؤتمرات ما يزيد عن
١٠ آلاف شخص من المواطنين
وأعضاء الجماعات الإسلامية
أكدت المؤتمرات أن المفتي لم
يستند في فتواه إلى دليل شرعي
وأنه خلف فيها أجماع العلماء

رابطة الأزهريين بالشرقية
تعرض على المفتي

صرح الشيخ محمد بغدادى
رئيس رابطة العلماء الأزهريين
بالشرقية بأن الرابطة أصدرت بياناً
استنكرت فيه فتوى المفتي بإباحة
شهادات الاستعمار

الشيخ مشتهرى يدعو
إلى اجتماع عاجل
لجمع البحوث الإسلامية

دعا الشيخ عبد اللطيف
مشتهرى الرئيس للعلم للجمعيات
الشرعية . مجمع البحوث
الإسلامية إلى عقد اجتماع عاجل
للتنظر في فتوى المفتي
أنه فضيلته إن إصدار بيان من
شيخ الأزهر حول الفتاوى قد أصدر
فتوى من المفتي . مخالفة لبيان
شيخ الأزهر . جعل المسلمين في
حيرة . لذلك لابد من الاجتماع
الغورى للمجمع لحسم القضية

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ

٩٠ سبتمبر ١٩٨٩

صميم معاملات الإسلام اضاف ان الربا حرام لذاته ولا يجوز ان نقول انه حرام لملة.

وهذا الدكتور سعيد ابو الفتح استاذ الشريعة المساعد بحقوق عين شمس انه بدلا من تبرير الوضع القائم بمسئمت اسلامية من الاخرى بنا ان نشجع تجربة البنوك الاسلامية والمطالبة باسمه البنوك الربوية لتؤدى رسالتها التنموية على اساس شرع الله.

ويقول الدكتور السيد رزق الطويل عميد كلية الدراسات الاسلامية والعربية بجامعة الأزهر اننا الآن نستخدم اساليب مستوردة ونقلد غربا ولكن اذا نجحت في انشاء اقتصاد اسلامي ينهى الكلام في كل هذا الجدل فحينئذ تكون هناك اوبئة ومصارف اسلامية تحكمه لشرع الله.

اضاف قائلا : اننى اتعنى ان يكون الدين صادرا عن مجموعة من العلماء وان يشترك معهم جميع البحوث الاسلامية بدراسة واعية واستوعبه وان يكون الدين دعوما بالاسانيد والآله الشرعية التي يطعن المسلمون اليها.

ويقول الدكتور اسماعيل الغفار استاذ الحديث وعلموه بجامعة الأزهر انه من المعلوم ان عددا للقرض لايشترط فيه التهلكة بكلمة القرض او السلف وان شهادات الاستثمار انما هي في منزلة صدق على قرض فيكون اشتراط الزيادة على المبلغ المدفوع انما هي من قبيل الربا الحرام شرعا ولايجوز من الامر شيء اعتبار الزيادة مكافاة لان المكافاة لاتكون شرعا سابقا على الوقت الذى يحدد للدفع كما ان المكافاة لايمتن ان تكون لجميع الذين يقدمون الاموال كما ان تساوى المتعاملين في نسبة المكافاة انما هو ربا واضح وهذا الكلام يستوجب على ضموم التعامل بشهادات الاستثمار ا ب اما شهادات المجموعة د ج هـ من وجهة نظري فإبني ارى انها تختلف عن اوراق القايصيب وبالتالي فهي ضريب من القمار.

لا يمثل اجماع الامة

ويقول د . عبد الرشيد صفر امام وخطيب مسجد صلاح الدين : ان راي المفتي ليس ملزما لاحد ولا يمثل اجماع الامة وان كل ما وافق القرآن والسنة اتبعناه وكل ما خالف لهما لا نلتفت اليه ولا نغيره اى اهتمام وكلامه مردود عليه ايا كان منصب الذى اصدر البيان او الجهة التى اصدرته.

ويرى الدكتور فتحى عبد العزيز الاستاذ بكلية الدراسات الاسلامية قسم الشريعة الاسلامية بانه لو كانت هذه الفتوى شرعية فلماذا نجد لها معارضين ويرى بان هذه الفتوى غير مكتملة ولا بد من استشارة عدد كلف من علماء الإسلام حول هذه المعاملات

لماذا الشهادة الرباعية ؟

ويقول الشيخ ياسين رشدى رئيس جمعية الواساء الاسلامية الموالية ان شهادات الاستثمار محرمة وابتنا اذا افترضنا ان كلام المفتي صحيح فلماذا اقترح على شهادة رباعية وان كان يريد ان يساعد الحكومة فمن الممكن انشاء صكوك اسخر والحكومة تعطيه مكافاة اسخر بشرط ان تقام بها مشروعات.

ويقول الدكتور جلال البشر مدرس مساعد بكلية الدعوة الاسلامية ان هذه الفتوى لم تحسم الخلاف القائم في قضية البنوك والربا فيها حيث ان هذه الفتوى التى افتى بها المفتي لم تعتمد على نص شرعي قطع.

وان شهادات الاستثمار وصندوق التوفير تعتبر نوعا من أنواع الربا . واكد فضيلة الدكتور جلال البشر على ان جميع البحوث الاسلامية قد حسم هذه القضية في عام ١٩٦٥ وتتساءل لماذا يقبل المفتي على مثل هذه الفتوى ويرى الدكتور

سليمان درويش وكيل كلية الدعوة بالأزهر بان هذه الفتوى مسالة اختلاف بين العلماء وانها موضوع دراسة واجتهاد فلايصح الفصل فيها لشخص واحد مهما كانت قدرته بأمور المسلمين جميعا مثل هذا يتعلق بأمور المسلمين جميعا

ويرى الدكتور حسن جبر الاستاذ بكلية الدعوة الاسلامية بان هذه الفتوى التى افتى بها فضيلة المفتي غير جائزة شرعا وذلك لانها تعبر عن راي شخصي وان هذه الشهادات من الربا وهذا اجتهاد شخصي ولابد من اجماع علماء الإسلام في مثل هذه الأمور.

غير مقبول

وقال الشيخ جمال قطب مفتش

الوخط بالأزهر : ان البيان غير مقبول شكلا وموضوعا فللمفتي ذكر اسماء علماء سابقين لم تتقبل الامة ما قالوه كما ان البيان لم يشر إلى اسماء العلماء الذين شاورتهم دار الافتاء

اضاف ان حرمة شهادات الاستثمار لا تتوقف على كونها مقرنة بجزرية الربا فقط بل ان الحرمة تأتي من طبيعة الوعاء المصرح حيث يصح المدخر شريكا وعمولا لكل عمل يقوم به البنك وان تناقل مع احكام الشرع الحنيف.

يرى الاستاذ الدكتور على السبيعي استاذ اللغة بكلية أصول الدين بان هذه الفتوى شخصية وانها لا تعبر عن اجماع علماء المسلمين ولم تستكمل بعد القران بكلمة الدعوة الاسلامية بان المفتي في فتاواه هذه حول شهادات الاستثمار وصناديق التوفير اخذ برأي غير محل اجماع وكان رايه شخصيا وهذه الفتوى تحتاج الى اكبر كم من العلماء وخصوصا انها تتعلق بالمعاملات النقدية للمسلمين

ويرى الدكتور عبد الله بركات الاستاذ المساعد ان هذه الفتوى غير شرعية ولا بد من اراء عدد كلف من العلماء ويقول الشيخ عبد الصبور شلبي مدير المكتب الفنى بالإدارة العامة للدعوة والاعلام بالأزهر انه لإجتهاد مع النص وانما اذا كانت هناك اراء تنجح شهادات الاستثمار فإن ذلك تحميل للدين بمقاييس فيه اذ انه لم يجتمع راي موحد على ابحاثها والمؤمن من ترك مبادئه انى مالا يريه وان ماقتصر حول شهادات الاستثمار من تحليل بانها هو اجتهاد من اسفل والاسس معرض للنقطة والصواب.

اضاف ان هناك ابوابا كثيرة لاستثمار اموالنا فما المانع ان تستثمرها فيما اجمع عليه علمائنا وترك هذا الجدل.

ويقول دكتور على شاهين المدرس بقسم الدعوة بكلية أصول الدين ان النص القرآني يبعد التحريم لكل قرض نرجع فهو حرام كما نص على ذلك قول الله تعالى : واحل الله البيع وحرم الربا .

ويقول الدكتور عبد الصبور شاهين الاستاذ بكلية دار العلوم فتوى فضيلة المفتي فتحت النقاش



المصدر:

النفوس

١٩٨٩ سبتمبر

التاريخ:

النشر والخدشات الصحية والمعلومات

ولكنها لا تحسم لأن هناك شخصيات غلبت يمثل العالم الإسلامي كله وهو مجمع البحوث الإسلامية الذي سبق أن تعرض لهذا الموضوع عام ١٩٦٥. والعالم كله ينتظر كلمة مجمع البحوث. وأنا أعتقد أنه قد ان الأوان أن نقف على قضية الإمام الأكبر يدعو مجمع البحوث الإسلامية لمناقشة الموضوع على مستوى العالم الإسلامي وليس مصر وحدها.

ويقول محمد عبد العظيم المدرس المساعد بكلية اللغة العربية أن بيان المفتي يزيد من كونه أهله للنفس وقد قويت هذه الفتوى يستهجن شديد من على الطيورين على دين الله والتراث كثيرا من الجيل بين المسلمين في الوقت الحاضر

ويقول الدكتور محمود على أحد استاذ اللغة العالم بكلية الشريعة والعلوم أن هذه الاستفتاءات حرام ودخله في قوله تعالى: وأحل الله البيع وحرم الربا. مصادات هذه الشهادات مرتبطة برأس المال فقد بنوا النظر إلى الربح والخسارة

أضاف أن القول بأن هذه الشهادات لا استقلال فيها فهذا قول مردود عليه فليكن إذا خسر وضاع رأس المال فهو موزر بين الله وورد الفائدة المخطوطة بها كما أن البنك حينما يحدد الفائدة منسوبه إلى رأس المال كسبوه أو عثرة في المنة في الوقت الذي قد يصل فيه عثرة إلى ألف في المنة إلا بعد ذلك استغلا

ويقول د. ذكريا التوتى مدرس مساعد بجامعة الأزهر:

إن فضيلة المفتي تخلص نفسه حين صدر بيانه بأبحاث شرعية منها: «الحلال بين والحرام بين... الحديث، وإفعله صلى الله عليه وسلم» د دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، ومن يعرف صدور البيان يتوقع أن تكون الفتوى بحرمة هذه الشهادات الاستفتاء إلا أن من يواصل قراءة البيان يصدم بتعارض الفتوى مع صدرها.

ويقول الشيخ/ عبد العظيم الحملي رئيس المعهد الأزهرية أن المسألة لا تزال محل خلاف كبير وفضيلة المفتي لم يحسم القضية بفتاوى الأخيرة. أضاف أن فتوى مثل هذه محتاجة إلى تدقيق في الموضوع حتى يمكن أن تستريح صدور الناس ويؤمن الناس من عدم وجود خلافات في هذه الدائرة المتفرعة على صفحات الجرائد لئون جدوى

يقول الشيخ.. محمود محبوب المستشار بإدارة العامة للمعاهد الأزهرية إن فتوى المفتي الأخيرة لم تحسم الموقف بل زادت اشتعالا. فإنني أرى أنه لا فتوى بعد فتوى الإمام الأكبر ومجمع البحوث الإسلامية.. والموقف محمود من عام سنة ١٩٦٥. بعد أن قل علماء الإسلام كلمتهم. وبين فضيلة المفتي ليس له أي اعتبار لأنه مستند على آراء علماء إقتصاديين وليس متخصصين في اللغة الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي. ولا بد في مثل هذه الأمور الخطيرة أن يؤخذ آراء علماء الإسلام ليس في مصر فحسب ولكن في جميع العالم الإسلامي.

يقول الشيخ محمد غلام وكيل الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية إنه لا فتوى بعد فتوى الإمام الأكبر ومجمع البحوث الإسلامية والموقف لم ينجح إلى توضيح منذ عام سنة ١٩٦٥ حينما قل مجمع البحوث الإسلامي كلمته في هذا الشأن. يقول الشيخ محمد عبد الله الخطيب من علماء الأزهر.. أن التعامل بشهادات الاستفتاءات حرام شرعا فهي عبارة عن إيداع مبلغ من المال مضومة اليد بغيرها من أحد المصارف وهي نوعان: الأول يشترط فيه ألا يعد زمن معلوم ولصاحبها أن يتلقى عنها فوائد سنوية محددة وهي عين الربا أما الثانية فهي نوع يتلقى عنه المودع فوائد سنوية وإنما يسمح له أن يشترك بسداته في البنقسيب وهذا هو الفلار بعيته.

صدمة للعلماء!

يقول الشيخ محمد بغدادى مفتش أول وعظما بالشريعة أن بيان فضيلة المفتي جاء صدمة لعلماء المسلمين وأنه كان من الواجب عليه أخذ آراء علماء الأمة الإسلامية قبل إصدار البيان خاصة أن هذا الموضوع قد حسسته الجهات الإسلامية المسئولة وعلى رأسها مجمع البحوث الإسلامية.

أضاف الشيخ محمد بغدادى إننا نطلب فضيلة المفتي ولجنة الفتوى بالأزهر بإصدار بيان لتحرير ما أحله المفتي بشأن فوائد البنوك الربوية وشهادات الاستفتاءات ١ ب.

ويقول د. سيف الدين أحمد المدرس المساعد بكلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة أن هذه الشهادات حرام حرام

ويقول د. حسن عبيدو مدرس التصدير وعلوم القرآن بكلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة إن مسألة تحليل فوائد البنوك

وشهادات الاستفتاءات هي مؤامرة على الإسلام يديرها له أعداءه لأن النص صريح ولا إجهاد مع النص وقد المفتي بحرمة مجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٦٥

أما الدكتور محمد عبد الله الشرفاوى استاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة القاهرة فيقول أن الفتوى لم تعتمد على دليل شرعى فلهي لإباحة شهادات الاستفتاءات أضاف د. الشرفاوى أن المفتي اعتمد على مناقشات مجمع البحوث الإسلامية ولم يأخذ منها إلا ما وافق رايه وأهمل ما يخالف رايه على الرغم من أنه يمثل الأغلبية.

ويقول الشيخ نجدي صالح إمام وخطيب مسجد الحسين أن شهادات الاستفتاءات في البنوك مصادات ليست خاضعة للكسب أو الخسارة فإن عثداها حرام حرام.

يقول الدكتور حسن الشافعي الاستاذ بجامعة الأزهر إن الشهادات منها مباح ومنها غير مباح لأن مجموعة (ج) مباحة والمجموعة (أ، ب) حرام حرام وأرى أن تحديد الفائدة عليها سلفا منسوبة إلى المال المودع والزمن يجعلها أنى إلى المنع والحریم.

يقول الشيخ إبراهيم ناصف مفتش الدعوة بشبرا الخيمة.. إن إباحة شهادات الاستفتاءات وفلار التوفير تعتبر من المحرمات

ويقول الشيخ سعد سيد أحمد عبد العلي إمام وخطيب مسجد النور الإسلامي إن إباحة شهادات الاستفتاءات

وبقول د. حسين محمد السيد المدرس بكلية أصول الدين.. بأسفوط.. أنني أرى من واقع الكتب والسنة أن فتوى المفتي لم تحسم الموقف بل زادت اشتعالا على آخره.. وجعلت فضيلة المفتي في موقف نحن لا نرضاه له..

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

أما الدكتور شعبان اسماعيل
الاستاذ المساعد بكلية الدراسات
الإسلامية والعربية بالقاهرة فيقول ..
إن هذا الأمر لا يحتاج إلا أن يقل عنه
أنه حرام حرام .. حرام

فتوى .. آخر زمن

ويقول د. رمضان عيسى محمود
المدرس بكلية أصول الدين ..

أسبوط .. إن الوقت محسوم من
أربعة عشر قرناً مضت ولا يحتاج إلى
قبل وقال .. أما أن تأتي إلينا فتوى
آخر الزمان بأن شهادات الاستمرار
حلال .. فهذا لا يقبله عقل ولا يصحفه
منطق .. والأمر واضح ولا يحتاج إلى
تفسير أو تأويل كما أوله البعض .
ويقول الشيخ .. محمود حافظ
برافق .. رئيس التفقيش بالإدارة
العلمية لشئون القرآن الكريم
بالأزهر .. إن القاعة الفقهية المعروفة
تنص على أن كل فرض جزئياً ردياً
والمعروف أن صديق البرية
وشهادات الاستمرار أ. ب. ج. تحدد
الفائدة نظير المبلغ الذي يودعه
صاحبه ومعام أن هناك تحديد فهذا
التحديد يناقض الحديث المذكور وما
سوى ذلك من التعامل سواء كان بيعاً
أو شراء أو كان عن طريق المضاربة
فهو حلال .. لأن الحلال بين
والحرام بين .. وصديق رسول الله صلى
الله عليه وسلم حيث قال في حديث ما
معناه .. لا تفعلوا مثلاً فعلت اليهود
فتركبوا محارم الله بأدنى الحيل ..

ويقول الدكتور توفيق أحمد سلمان
استاذ الحديث بأصول الدين أن
فتوى المفتي .. جائرة .. لأن المفتي لم
يأخذ بأراء العلماء وأن فتواه لا تمثل
إلا رأيه الشخصي وما أحله المفتي
سبق أن حرّمه جميع المجامع
المختصة بالفقهاء .

ويقول الدكتور محمد جودة عبد
العزیز بكلية أصول الدين أنه إذا
حدثت نسبة الفائدة على أصل الأصل
فهى ربا

ويؤكد الدكتور محمد
عبد المنعم الاستاذ بكلية الدعوة
الإسلامية بالقاهرة أن فتوى
الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى
الجمهورية تخالف رأى الأجماع
من العلماء الذين اجتمعوا في
مجمع البحوث الإسلامية في عام
١٩٦٥ وأعلنوا فيه رأى الإسلام في
شهادات الاستمرار بأنها ربا محرم

ويقول الدكتور سلمى العوضى
المدرس المساعد بكلية اللغة العربية
بالأزهر أن تحديد نسبة هامش الربح
على المال ربا محرم وأضاف أن هذه
فتوى شخصية

ويقول الدكتور أحمد يونس
الاستاذ بكلية الدراسات الإسلامية
بالأزهر أن فتوى المفتي لا تستند إلى
دليل من القرآن أو السنة وهى غير
مألوفة للمسلمين
ويقول الدكتور طلعت عفيفي
المدرس المساعد بكلية الدعوة
المشكلة ليست في من قل ولكن ماذا
قال .. وعلى فرض أن هناك من أباح
التعامل بشهادات الاستمرار
وصناديق التوفير فيمقتضى الإيمان
وإنشاء الشبهات يتعامل الناس وليس
بمقتضى قول قل ..

ويقول الدكتور إبراهيم
الدسوقي .. المدرس بكلية دار العلوم
لقد فوجئنا بفتوى المفتي بتحليل
فوائد البنوك الربوية .. وهذه قضية
محسومة منذ القدم فلماذا نفتح
القضايا على أنفسنا بقضية محسومة
ويقول د. جمال عطوة .. الأستاذ
المساعد بقسم اللغة كلية الشريعة
والفنون .. أن شهادات الاستمرار
وفوائدها حرام .. حرام .. وكذلك
صناديق التوفير فهى حرام أيضاً ..

ويقول د. أحمد حامد الأستاذ
المساعد بقسم اللغة بكلية الشريعة
إن شهادات الاستمرار حرام
والفوائد التى تأتي منها حرام
وكذلك صناديق التوفير .. إننى
اختلف تماماً عما جاء به المفتي في
فتواه

ويقول الدكتور .. عطية
عبدالموجود المدرس بكلية الشريعة
جامعة الأزهر .. إن المفتي في فتواه
الآخيرة افترض شهادة أربعة في فتواه
ذات عقد متغير .. ويستنتج من ذلك
عدم إطمئنان المفتي إلى فتواه قلباً
وفؤاداً .. ويستنتج من تغير اسم
الفائدة إلى الربح الاستمرار إلى أنه
في فتواه أيضاً فهد الفتوى أرى أنها
حرام .. حرام ..

ويقول د. سيد الفار رئيس قسم
الشريعة بكلية الدراسات الإسلامية
إننى أرى أن المفتي اجتهد وله أجر

وفقر التوفير يعتبر جرم في حق الشعب
ويدخل في حيز إضلال الناس وتغيير المسار
من المنهج الإسلامى إلى منح لا يعرف له
ملة .. وإن إباحة شهادات الاستمرار شه
خطر وإنه يجب على العلماء الجلوس
عند إصدار فتوى ويتقنوا الأمر

ويقول الشيخ مصطفى العليدين عبد
مهد بيا الإعدادى الثانوى التابع لبينى
سويح كان ينبغي لفصله المفتي أن
يطلب مجمع البحوث الإسلامية وإن يفتح
فتوى الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف
ولكن المفتي أنكره بالفتوى وأخذ برأى
صغيراً لم يسبق أحد قبل فصلته أن
تجرأ على مثل هذه الفتوى .

ويقول الدكتور عزت السروجى وكيل
كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة أن هذه
الفتوى كلام فارغ وإن يعمل بها ولكن
صداقه مع أنفسنا واجب أن ينفذ مجمع
البحوث الإسلامية حتى يصدر بيان
مضاد عما يجب على فضيلة المفتي أن
يجزم ببيان شيخ الأزهر الشريف بصفته
الإمام الأكبر للأزهر والمسلمين

أما الشيخ إبراهيم نصران من
علماء الأزهر فيقول أن الفتوى
الآخيرة التى أصدرها المفتي عن
شهادات الاستمرار باطله لأنها
خالفت في نظرى الكتاب والسنة بل
خالفت الفطرة السليمة .

الفائدة التى هي عين الربا
ويقول الدكتور محمد
عبد الوهاب الساكت مدير الوظ
والأرشاد بالأزهر الشريف أن أقدام
المفتي على هذه الفتوى وانفراد
دون سائر العلماء وضرب أمجاد
العلماء على تحريم فوائد شهادات
الاستمرار أمر خطير يجب على
الأزهر بكل طوائفه أن يدعو مؤتمر
علم يحضره جميع العلماء
المختصين

ويقول الشيخ حسن محمد مرزوق
خطيب مسجد الفاروقى عمر أنه
يرفض فتوى المفتي ويطالب
العلماء جميعاً بالرد على فتوى
المفتي حتى لا يتمادى ويوصل
المسلمين إلى الهلوة .



ويقول قطب عبد الحميد قطبا
المدرس المساعد بكلية الدعوة أن هذه
الفتوى مخلفة للاجماع وهي صدمة
للعالم الإسلامي بأكمله
ويقول الدكتور محمد أحمد الكومي
المدرس بكلية أصول الدين أن شهادات
الاستعمار محددة الفائدة حرام وبهذا
فإن المفتي أحل ما حرم الله من الربا
وعليه التراجع عن فتواه .

أما الشيخ محروس عبد الحليم
خطيب مسجد السلام بعزبة
النخل فقد أعرب عن رفضه التأم
للفتوى المفتى .

ويقول الشيخ رمضان الكيلاني
المفتش بالمعاهد الأزهرية بمنطقة
بنى سويف التعليمية أن هذه
الفتوى خطأ كبير وقع فيه المفتي
والذى أوقعه في ذلك هو وزير
الأوقاف الذى اصطحب المفتي في
كل مكان مما أدى إلى ضيعة هيبه
العلماء الاجلاء .

ويقول الشيخ مدوح علي
عبد الحظ امام مسجد بنى قاسم
بمحافظة بنى سويف أن مقالته
المفتى من إباحت شهادات
الاستعمار ودقاتر التوفير لم يجرئ
أى عالم مسلم على قوله بل إن
الفرق التى انشقت عن العقيدة
الإسلامية في العصور السابقة لم
يقل واحد منهم بهذا الأمر .

أما الشيخ جمعة أحمد محمد
خطيب مسجد الزهراء بالقاهرة
فيقول ... أن هذه الفتوى في الحقيقة
فتوى تخريبية وليست إصلاحية
شهادات الاستعمار

حرام حرام وهذه الفتوى هي فتوى
فريضة لارضاء السلطة ومن أجل
المحافظة على الكرسي فلا فتوى بغيره
بين شيخ الأزهر .

يقول الشيخ قدرى أحمد خليف
مدير التعليم الإعداى بالأزهر
الشريف بسوهاج ..

إننى اختلف تماماً مع ما جاء في
فتوى فضيلة المفتى الأخيرة لأن
القضية واضحة وضوح الشمس



المصدر : الأنور

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قراءة في بيان المفتي

أصدر فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية
بياناً يوم الخميس ١٧/٢/١٤١٠هـ ناقش فيه قضية شهادات
الاستثمار وصندوق التوفير وانتهى إلى حل الفوائد التي يدفعها
البنك للمودعين...
وقد استعرض فضيلة المفتي محاضر جلسات مجمع البحوث
الإسلامية ، وفتوى للمرحوم فضيلة الإمام محمود شلتوت ،
وبنى مجموعة قواعد جعلها أساساً للفتاوى .

ومع تقديرنا الكامل لعلم فضيلة المفتي وخلقه الكريم غير أن
المنهج الإسلامي علمنا أن كل إنسان يؤخذ منه ويرد عليه
إلا صاحب الروضة الشريفة صلى الله عليه وسلم...
ونحب بداية أن نضع تساؤلاً هو مفتاح القضية من أولها إلى
آخرها :

هل نحن حريصون على تطبيق قواعد الاقتصاد الإسلامي في
معاملاتنا المالية ؟ أم أن رجال الاقتصاد - بولائهم للنظم
الراسخية والشيوعية وتجارب الأمم يستحدثون لنا معاملات
ويخترعونها ثم يطالبون علماء الإسلام بتمريرها دينياً والبحث
عن مخرج لها ؟ !

لو صدقت النوايا وأراد المسؤولون أسلمة البنوك لما وجدنا
مشكلة ، ولما وقع الناس في حيرة دينية . ولما تكلم من يحسن ومن
لا يحسن ..

فكما

لا شك فيه ان للاقتصاد الاسلامي قواعده وضوابط معاملاته ونظم حركته التي تخالف قواعد ونظم الاقتصاد الربوي ، والذي لا يتركه احد ان البنوك المصرية اسست على النظم الربوي . ولم تكن تخضع في معاملاتها لرأى الدين ابتداء . ولا سالت عنه . ولا حرصت على توفيق اوضاعها .. كل ملحدت انه بعد ان قامت شركات توظيف الاموال تحت اسم الاسلام وقعت عملية نزوح لاموال المودعين من البنوك الربوية إلى هذه الشركات ففتنه المسؤولون في هذه البنوك إلى خطورة موقفهم فانشاوا ماسمى بالفروع الاسلامية لبنوكهم الربوية . وزعموا للنفس ان اموال الفروع الاسلامية مفصولة تماما عن اموال الفروع الربوية ..

وهنا يقفز تساؤل : هل صحيح ان هذه الفروع اسلامية ام انها خدعة لجذب الاموال ومنع تسرب الودائع ؟ ولو قدما حسن الظن وقلنا انها فروع اسلامية فقد لزمتم الحجة ووجب عليهم اغلاق الفروع الربوية ، لاننا نستطيع ان نتعامل بالاسلام ونعيش به ولنا في حلجة إلى نظامين احدهما ربوي والاخر اسلامي .. وعلى علمائنا والمفتين منا ان يلحظوا هذا المعنى جيدا . فليس من رسالتهم ان يبرروا الواقع ويتحلوا الاعذار لنظم فاسدة ومعاملات ظالمة ..

ولنوقن ان سلطة المواجهة مع النظم العلمانية والشيعوية والراسمالية مقصورة على الاسلام ، فالاسلام وحده هو الذي يواجه هذه النظم في ميادين الاقتصاد والاجتماع والسياسة ، اما كافة الاديان الموجودة الآن على ارض الله الواسعة فلا تستطيع ان تقوم بالمواجهة . ولا خطر على الشيعوية او الراسمالية او العلمانية من النصرانية او اليهودية او الوثنية . فهذه الاديان لا تملك اسباب بقائها . ولا تستطيع ان تقدم البدائل ..

فلذا انتقلنا إلى بيان دار الافتاء وجدنا انه بدأ بحقيقة اولى هي ان من شأن العقلاء في كل زمان ومكان انهم يتحرون الحلال الطيب في جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم ، وانهم يتركون ما يشكون في كونه حلالا .. والفقوى التي اصدرها فضيلة المفتي لم تراع هذه الحقيقة ، فادنى مراتب الابتكار عليها انها لم تتزعم بقول النبي صلى الله عليه وسلم فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ... وقلوه عليه الصلاة والسلام . دع ما يريبك الى ما لا يريبك

وقد ركز البيان على ان اهل الذكر المقصودين من قوله تعالى : فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ، هم اهل الاختصاص والخبرة في كل علم . ونحن ، ففى مجال الطب نسال الاطباء . وفى مجال الاقتصاد نسال الاقتصاديين ..

ونسى بيان دار الافتاء ان الاسلام شرط لصحة سؤال هؤلاء ، فنحن نسال الطبيب المسلم الثقة في حكم افطار المريض مثلا . ونسال الاقتصادى المسلم الثقة في حكم تعامل مالى معين .. وهكذا ولا يجوز شرعا ان تاخذ برأى غير المسلم او غير الثقة في امور الدين ..

ثم سلق بيان دار الافتاء عيارة كررها . هي ان العبرة في المعاملات بمضمونها وحقيقتها وليس بالفاظها واسمائها ..

وأذن أن هذه العبارة فيها تساهل كبير . فكثير من العقود الشرعية قائمة على اللفظ المعبر ، لأن التعامل بين الناس لا يكون إلا باللفظ . وقد اشترط الفقهاء الفاظا بعينها لصحة العقود . كلفظ النكاح والزواج في عقد الزوجية ، ولفظ الطلاق والفرق والسراح لوقوع الطلاق ، وهكذا . ولعل كثيرا من قضايا الدولة قائمة على تفسير العقود والألفاظ التي كتبت بها والعبارات التي تضمنتها ..

ثم إن الحوار الذي دار بين فضيلة المفتي ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلي - حوار لأجدوى منه ولا يترتب عليه حل الفوائد ..

فحول طبيعة شهادات الاستثمار قبل إنها علاقة حقيقية بين الدولة والأفراد ، وحول وجوه استخدام حصيلة الشهادات قبل إنها تستخدم في تمويل خطة التنمية ، وحول من يدفع الأرباح قبل إنها وزارة المالية . وإلى هنا لا جديد يستدعي تغيير الفتوى . فكأن الدولة طرفا لا يسمح لها بالتعامل بالربا ، وتكون حصيلة الشهادات تستخدم في التنمية لا يجعلنا ناكل الحرام ونتاجر في المعصية ..

فيجب على الدولة وجهاتها الرسمية أن تظهر ولاعها للسلام وأن تحرص على قواعده وأن تتبعد عن الشبهات ، وأن تقدم القدوة في الطهارة المالية والاقتصادية ..

وعندما تخرج المسلمون من منع المشركين في موسم الحج وكانت لهم أسواق تجارية ، وخشي المسلمون الكساد الاقتصادي نزل قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وإن خفتم عيلة فسوف يغفركم الله من فضله إن شاء . إن الله عليم حكيم »

ونأتي إلى السؤال الرابع من أسئلة دار الافتاء . وهو : هل شهادات الاستثمار تعتبر قرضا أو هي وديعة أذن صاحبها باستثمار قيمتها ؟ وكان الجواب : شهادات الاستثمار تعتبر وديعة أذن صاحبها باستثمار قيمتها ..

وأذن أن هذا السؤال بهذه الطريقة لا يفهمه الاقتصاديون الربويون وأن هذه الإجابة مفتعلة لتبرير الحكم . وللتفرقة بين القرض الذي جر نفعا وبين الوديعة التي استثمرها المودع عنده ..

وأيما ما كان فهي مغالطة لاتعبر عن الواقع مطلقا . فالتناس لم يشترها شهادات الاستثمار لتكون ودائع يحفظونها في البنك وحسبة لوجه الله تعالى . وإنما الواقع الذي لأرب فيه . وحقيقة الأمر أن الناس يريدون استثمارا لأموالهم يجلب عليهم أرباحا يعيشون منها . ولولا هذا المعنى ما اشترها إنسان ..

الهدف من شهادات الاستثمار

وإذا كان فضيلة المفتي حريصا - كما يقول - على أن العبارة بالمضمون والحقيقة وليس باللفظ والاسم فإن الناس لم يودعوا أموالهم وإنه أرادوا استثمارها ليعود ربحها إليهم ..

ومن هنا نذكر الخطأ الذي وقع فيه المرجوح فضيلة الامام محمود شلتوت حين قال :

والذى نراه تطبيقاً للأحكام الشرعية والقواعد الفقهية السليمة أن أرباح صندوق التوفير خلال ولاخرهه فيها ، وذلك لأن المال المودع لم يكن ديناً لصاحبه على صندوق التوفير ، ولم يقتضه صندوق التوفير منه ، وإنما تقدم به صاحبه إلى مصلحة البريد من تلقاء نفسه طلقاً مختاراً ، ملتصاً منها أن تقبله منه ، وهو يعرف أن المصلحة تستغل الأموال المودعة لديها في معاملات تجارية يندر فيها .



- إن لم يعد - الكسب أو الخسران .
ونحن نقول : اسألوا من شئتم من ملايين الناس الذين لهم شهادات استثمار ماذا يريدون منها ؟

وقد كرر بيان المفتي عبارات أسس عليها فتواه منها : إن شهادات الاستثمار معاملة نافعة للأفراد والدولة ، وليس فيها استغلال من أحد طرق التعامل ، والأرباح التى يمنحها البنك ليست من قبيل الربا لانتفاء جانب الاستغلال وانتفاء احتمال الخسارة ..

وهذه العبارات واسعة المضمون لا يؤسس عليها حكم شرعى ولا تنبئ عليها فتوى يقينية .. فليس كل معاملة نافعة تكون حلالاً ، وتقدم منفعة المعاملة تسمى ، والمنفعة التى تصادم النصوص لأعباء بها ، وقد سجل القرآن المجيد أن للخمر منافع ومع ذلك حرّمها وجعلها أم الخبائث قال تعالى : يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإنّهما أكبر من نفعهما .

وما مدى نفي الاستغلال عن هذه المعاملات حتى ينتفى الربا ؟ لو أن الناس يعرفون أن أموالهم ربحت خمسين في المائة مثلاً وأنهم يحصلون على عشرة فقط لما سمحوا بذلك ، ولما رضوا بهذا الغبن الفاحش ..

زعم باطل

ثم إن الزعم بأن البنوك لا تخسر زعم باطل ، ودعوى عريضة ، ويتناقض مع الواقع ، فكم من بنوك انقضت على مستوى العالم ، ونحن هنا في مصر نعلم من شركات القطاع العام التى تخسر المليارات ، وهى بالقطع تمويل الدولة والبنوك ، فمن يتحمل هذه الخسارة الفادحة ؟

إن مشكلة النظام الربوى تكمن في هذا التحديد المسبق للفائدة ، وإن الإسلام يرضى نسبة من الربح وليس من رأس المال ، فالربح يقسم بين المتعاقدين بنسبة خاصة منه يرتضيها الطرفان ، وليس الربح قائماً على نسبة من رأس المال .. بمعنى أن الوديعة لو كانت ألفاً من الجنيهات ، ففي النظام الربوى يعطى صاحب الوديعة عشرة في المائة مثلاً من رأس

ماله ، فتكون أرباحه مائة جنيه ، وفي النظام الإسلامى ينظر إلى الربح الحاصل بالفعل ويقسم بين المتعاقدين بالنسب التى اتفقا عليها ، فلو ربح الوديعة أربع مائة جنيه فيقسم هذا المبلغ بينهما على أساس الثلثين والثلث أو النصف والنصف ، أو مشكل ذلك دون نظر إلى الوديعة في حد ذاتها وذلك عندما يكون المال من أحدهما والعمل من الآخر ..

وهذا يقتضى أن تكون ميزانية الشركات في نهاية العام وليس في أول العام ..

ولأننى أن النظام الإسلامى لايسمح للأموال أن تستثمر في مصانع الخمر والبيرة . ومصانع المخدرات . وبناء القرى السياحية التى تمارس فيها الفحشاء أو الفئادق التى يدار فيها القمار .. أما النظام الربوى فلا حرج عنده في استثمار امواله في أى مكان وبأية طريقة طالما ادرت عليه ربحا .. وشتان بين الموفقين ..

وقد أحسن فضيلة المفتى في نهاية بيانه أن الفتوى لم تلقزم بدرة الشبهات . ولم تدفع الريبة . ولن يطعنن إليها القلب - فاقترح فضيلته لونا رابعا من الشهادات يسمى بالشهادة ذات العائد المتغير ..

ووالله لو صدقت النوايا واستقام المنهج لاكتفيننا بالحلال البين . واستغنينا عن الشبهات والحرام . و إذا كانت حصيله شهادات الاستثمار حتى شهر ابريل سنة ١٩٨٩م قد بلغت أربعة مليارات حسب بيان دار الافتاء فأنى أقسم غير حاش أن شهادات الاستثمار لوجرت على الربيح الإسلامى الصحيح لجمعت اضعاف اضعاف هذا المبلغ .. إن قراعتى اليوم لبيان فضيلة المفتى احتسبها عند الله تعالى . ولست ادعى لنفسى علما فوق علم الآخرين أو لفهما يفوق فهمهم . وإنما هى قراءة مسلم حريص على إسلامه ..

ومع خالص تقديرى وحبى الشخصى لفضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى فأنى أخشى أن تستمر مفلوات المنفعة والدولة وعدم الاستثمار بمعضلتهما العامة أساسا لما قد يستجد من فتاوى . وبذلك تضع كل معلم الاقتصاد الإسلامى . وبينما العلمانيون بانتصرهم في معركة الاقتصاد ...

ولن يقرر الله اعينهم .. والله غالب على أمره ..

بقلم :

الدكتور محمد

سيد احمد المسير





الثورة على المفتى

والقرآن الكريم هو الذى يلفت نظركم الى هذه القاعدة الاجتماعية حين يقول :-
«يا ايها الذين امنوا، لا تسالوا عن اشياء ان تبدلكم تشؤمكم»
وإن تسالوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم... عفا الله عنها والله غفور رحيم.....
قد سالها قوم من قبلكم، ثم اصبحوا بها كافرين،

ومضمون هذه الايات الا بسال الذين امنوا عن كل شيء حتى لا يقبضوا انفسهم بالاجابة عن هذا السؤال. وإن هذا الأمر قد وقع من قبل، وكان من نتيجته ان كل الناس بالاجابة الالهية حين جمعت على وضع معين.

التغيير في النظم التشريعية مطلوب فيما يتعلق بمصالح الناس عن هذه النظم التي لا تتجاوب مع مصالحهم - وبخاصة عندما تكون هذه النظم من صنع البشر، وعلى اساس من الاجتهاد فيما لاص فيه - والذي يجب ان يستهدف دائما وأبدا المصالح العامة للناس - المصالح التي تحقق دفع الضرر عن الناس، وجلب المنفعة للناس.

والامر الثاني الذي يجب ان نتوقف عنده قليلا بعد معرفتنا للحقائق التالية :-

(١) - ان المؤسسات الاقتصادية التي ترعى مصالح البشرية هي مؤسسات مستحقة، ولم يرد في شأنها نص مستحقة. - ان عدم ورود نص فيها يرجع الى حكمة يراها الله سبحانه وتعالى وهي: ان امور هذه المؤسسات متروكة للناس، يراعون في قيامها ووضع النظم لها، المصلحة العامة لهم - تلك المصلحة التي تتغير بتغير الأزمان والتي يجب ان تتغير النظم فيها بتغير المصالح.

(٢) - ان الاجتهاد البشرى، وليس النص القرآني هو الاساس الذي تقوم عليه هذه المؤسسات، وهذه النظم التي تعالج بها الاممال المصرفية داخل هذه المؤسسات.

الامر الثاني الذي نتوقف عنده بعد معرفتنا للحقائق هو :-

الاساس الذي نبني عليه فهم

هذه الثورة ليست توجه الله ولا لوجه الحق، وليست لمصلحة المجتمع الذي ننتمي اليه في هذا العصر الذي نعيش فيه، ثم هي ايضا ليست لحساب الديانة الاسلامية، وإنما لحسابات اخرى يعرفها اولئك الذين يحرضون على هذه الثورة، وبعض الذين يقومون بها.

والسؤال بعد في حلقة الى ولغة مدينة نستعين فيها موقف الديانة الاسلامية من هذه المؤسسات الاقتصادية التي قامت من اجل تحقيق المصلحة العامة لهذا المجتمع الذي ننتمي اليه، وفي هذا الوقت الذي نعيش فيه.

والاستيفاء الدينية مطلوبة بشدة في هذا الوقت الذي نذهب فيه بعض المؤسسات التي تسعى نفسها بالاسلامية الى انها هي وحدها التي على الحق، وان غيرها هو الذي على الباطل.

ويؤدي ذى يده تشير الى ان تسمية هذه المؤسسات بالاسلامية تسمية خادعة لان هذه المؤسسات لم تقيم كمؤسسات اقتصادية على اساس من نص ديني جاء به القرآن الكريم وبينه للناس بيانا علميا او قويا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وإنما قامت بفعل بعض المسلمين الذين استوردوا نظم العمل فيها من الخارج لم يطلوا عليها لغز الاسلام او الاسلامية.

إنها مؤسسات لم تقيم ايمان نزل القرآن الكريم، وإنما استحدثت فيما بعد، ولم يرد في شأنها نص قرآني.

إنها من الاعمال الحضارية، وليست من الاعمال الدينية. من الاعمال التي سكنت الله سبحانه وتعالى عنها ولم ينزل في شأن قيامها نصا قرآنيا.

إنه من هنا نقول إن تسميتها بالاسلامية هو من قبيل خداع الناس حتى يقبلوا على التعامل معها، ويرضون التعامل مع غيرها.

وهنا سؤال لابد من طرحه، وهو: لماذا سكنت الله سبحانه وتعالى عن امر هذه المؤسسات الاقتصادية التي تدور حولها المصالح العامة العامة للبشرية جمعاء؟

لماذا ترك الله سبحانه وتعالى امر هذه المؤسسات الاقتصادية من غير نظم اقتصادي يوضح لها ويدير العمل فيها عل. اسس منه؟

الجادة من عند الله.



د. محمد أحمد خلف الله

هذه المؤسسات الاقتصادية، أو ثورتنا عليها ومحاورتنا لها؛ فهل يكون هذا الأسس هو الصالح العام فتقبل منها ما يحقق المنفعة للمجتمع وترفض ما يحقق الضرر؟ أو يكون مدى مخالفتها أو عدم مخالفتها لمبدأ ديني ورد فيه نص قرآني؟

أو يكون مدى اتفاقها أو اختلافها مع مقولات المجتهدين في الأقدمين من علماء الفقه والدين؟ لقد قلنا من قبل أن المصلحة العامة هي الهدف الأصلي والمباشر من قيام هذه المؤسسات الاقتصادية، وإن الله سبحانه وتعالى قد راعى مصلحة عباده عند وضعه التشريعات التي يمارسون حياتهم العملية على أسس منها، وإن البشرية يجب أن تراعى هذه المصلحة عند وضعها التشريعات التي سوف تمارس حياتها على أسس منها. المصلحة العامة هي الأسس في التشريع لهذه المؤسسات الاقتصادية التي نقيمها - وبخاصة في مثل إشارات الاستثمار وصندوق التوفير، والأعمال المصرفية التي تستهدف التنمية.

وهنا سؤال لا بد منه، هو: من الذي يقدر المصلحة العامة عند قيام هذه المؤسسات الاقتصادية؟ أهم علماء الاقتصاد أم هم علماء الدين؟ إن القرآن الكريم يجعل ذلك من حق أولي الأمر، وأولو الأمر في القرآن الكريم، وحسب ما ورد في تفسير المنار للامامين: محمد عبده والسيد رشيد رضا هم الذين يولون أمور الناس في مجالات الحياة أي هم أصحاب الاختصاص.

وليس يخفى أن أصحاب الاختصاص هنا هم علماء الاقتصاد وليسوا علماء الدين. إن موقف علماء الدين في تقدير المصلحة العامة للمؤسسات الاقتصادية، هو نفس موقف رجل القانون بمجلس الدولة. أنه صياغة هذه المصلحة في ثوب فقهي أو ثوب قانوني. هذا إذا كان الأسس هو المصلحة العامة المتمثلة في دفع الضرر عن المجتمع أو جلب المنفعة له. أما حين يكون الأسس مخالفة البناء الاقتصادي أو عدم مخالفة مبدأ ديني جاء به نص قرآني فإن الأجابة هي التالية:

ذكرنا من قبل أن هذه المؤسسات الاقتصادية - مؤسسات لم تكن موجودة من قبل، وأنه لم يرد في

شأنها نص الهي وأنها قد قلت على أسس من الإجهاد فيما لم يرد في شأنه نص.

وقيام هذه المؤسسات بمثل قيام المؤسسات المصرفية التي تسمى بالاسلامية فإنها هي الأخرى لم تقم على أسس من النص، وقلت على أسس من الإجهاد. والفرق الذي يدعيه أصحاب المؤسسات المسماة بالاسلامية هو أنهم يتفانون عملية الربا عندما يقولون بالرابضة والمضاربة، والمشاركة وغير ذلك، وأن المؤسسات المصرفية الأخرى لا تتفاد ذلك.

وهذا الفرق ليس فيه مخالفة لنص قرآني من حيث أنه لم يرد نص في شأن مؤسسات الاقتصادية المصرفية أي نص. وإنما تتمثل المخالفة في إجهاد بشرى يقوم على أسس قياس هذه العمليات المصرفية بالعملية الربوية التي ورد في شأنها نص بالتحرير.

وأي نقول:

١) بأن العمليات الاقتصادية في شأنات الاستثمار، وصناديق الير والعمليات المصرفية التي هدف التنمية، لا تنهه أبداً العمليات الربوية التي نزل في شأنها نص بالتحرير، وأنه من هنا لا يصح قياس هذه على تلك، والقول

بالتحرير.

(٢) إن أهل الثقل من المسلمين يرفضون عملية القياس في أي شأن من شؤون الدين، ومن الخير لنا أن نتمثل بهؤلاء حتى نزيح هذه العمليات من مسيرتنا في حقيقتنا التي نجهاها اليوم.

يجب أن ترفض قياس العمليات المصرفية التي تستهدف التنمية على العمليات الربوية التي كانت قلقة أيام نزول القرآن الكريم.

(٣) أن التحليل والتحرير الديني حلق لا يبتعث أبداً إلا لمن من حقه أن يضع الدين، وهو الله سبحانه وتعالى.

إن التحريم الديني لا يكون إلا إذا كان هناك نص صريح واضح، قطعي الدلالة، وأرد مورد التكليف، وهذا انما يعني أن تحريم شهادات

المالية ص ٨

الثورة على المفتى [بقية]

إذا تعارضت المصلحة مع النص ،
وعجزنا عن التوفيق بينهما قدمت
المصلحة على النص لأن الله سبحانه
وتعالى إنما يراعى مصلحة عباده في
تشريعاته لهم .

ويبقى بعد ذلك المخالفة للأول
المجتهدين من قبل . وهذه المخالفة
جائزة - من حيث أن الاجتهاد ينسخ
الاجتهاد ، ومن حيث أن الأحكام
تتغير بتغير الأزمان لتغير المصالح .
وفي النهاية ما قال به المغنى هو
الصحيح من حيث .

(١) أنه لا تحريم إلا بنص .
(٢) ومن حيث أن المصلحة لها
الأولوية عند التعارض مع النص
(٣) أنه لا نص في هذه الأعمال
الاقتصادية وإنما قائمة على الاجتهاد
الذى يستهدف المصلحة العامة ،
والذى يكون تقدير المصلحة العامة
فيه من حقوق أول الأمر . وهم هنا
علماء الاقتصاد .

الاستثمار . وصناديق التوفير ،
والأعمال الاقتصادية للتنمية لا يكون
إلا إذا كان هناك نص قرآني وارد مورد
التكليف في شأن هذه المؤسسات
الاقتصادية .

وهذا مما قال به الإمامان محمد
عبد و رشيد رضا في تفسير المنار قالوا
بان التحريم حق من حقوق الله .
وليس حقا من حقوق علماء الدين .
وان المولى سبحانه وتعالى قد عتاب
النبي صلى الله عليه وسلم حين حرم
شيئا أحله الله له .

لا بد من نص في التحريم . وإمام
هذا النص غير موجود فإن شهادات
الاستثمار وصناديق التوفير
والعمليات المصرفية للتنمية . لا
تكون أبدا من المحرمات . أنها على أقل
تقدير من المباحات - لأنها مما سكت
الله سبحانه وتعالى عنه قصدا .
وهنا مسألة قال بها الإمام الطوائف .
الأصل في التشريع هو المصلحة وأنه

تمددت الفتاوى وزاد ارتباك المسلمين !!

تأملات

نحن أمام قضية عويصة وحساسة في نفس الوقت تحتاج إلى وقفة جادة فقد قل الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر بيان الافتراض بقربيا محرم وأن الوبعية ذات الفائدة المصالح بها في شهادات الاستئمان هي فرض في تعريف الفتوى . ومعنى ذلك أن فضيلة الإمام يرى أنها محرمة موضعها الحال ما لم يدخل عليها تعديلات موضوعية ولغوية . واستمع الناس للمقولة في جد واهتمام فهي مقولة صادرة من الإمام الأكبر . وما لبث الناس أن وجدوا أنفسهم أمام فتوى أصدرها فضيلة المفتي الدكتور الشيخ محمد سيد طنطاوي تقضى باعتبار الفائدة على الدوائع وشهادات الاستئمان عمليات مشروعة وأنه لا يجوز التعميم بالحلال أو الحرام في كل معاملات البنوك لكل معاملة حكمها باعتبارها حالة خاصة وأنه في سبيل إصدار فتوى تتعلق بهذه المعاملات تباعا . واستمع الناس للمقولة وللفتوى في جد وإهتمام فهي فتوى صادرة من مفتي الديار وازادت حيرة الناس بين ما قلّه شيخ الأزهر وبين ما قلّي به فضيلة المفتي !!

ونحن لسنا من أهل الذكر حتى ندلي برأي في هذه الموضوعات الشائكة ولكن لا حرج في أن أعبر عن الحيرة التي وجدتها وأوجهها . شأن ملايين غيري . في موضوع حساس يتعلق بالمعاملات وهو مجال مزال أكثره يحتاج إلى مزيد من الضبط . فاحكم بعضها مشروك لاجتهاد المسلمين بعضهم يحرمه وبعضهم يجيزه . واحكام البعض الآخر فتصارت بخصوصه الفتاوى والأحكام . وأصبح المسلمون في حيرة حافية أمام آراء الأئمة المتعارضة المتناقضة في أمور حياتهم وتعاملهم مع بعضهم البعض أو بينهم وبين الدولة أو أجهزتها أو بينهم وبين أجهزة دخلت على حياتهم بحكم التطور والتغير الذي تحيطنا من كل جانب والأوساط المصرفية تتحسب من ردود فعل إعلانها إثر هذه الفتاوى المتناقضة الأمر الذي عزز مكانة شركات الأموال التي كانت موضع اتهامات ثقيلة على حساب البنوك فمشاركت طرح لمعاملتها عقود ربح وخسارة وفقا لما ينص عليه التشريع الإسلامي . هذا التناقض الغريب ضد المصلحة القومية التي تقضى تشجيع الاندثار حتى يمكن تمويل الخطط الموضوعية علاوة على توجيه فائض الدخول إلى الاستثمار بدلا من الاستهلاك ولتذرع زيادة التضخم .

والموضوع - وهو تعدد جهات الفتاوى يحتاج وبصراحة إلى تنظيم أساسه التخصص . فليس من الجائز ترك الحبل على الغارب في مثل هذه المسائل الحساسة . ومن رأيي - وأدعو الله أن ينجيني من الخطأ وأنا لئس هذه الموضوعات التي لا أعرف عنها الكثير - أن يركز إصدار الفتاوى في جهة واحدة هي دار الإفتاء تحت رئاسة فضيلة المفتي ويترك بعد ذلك الأمر للمسلمين لاختيار الطريق الذي يسلكونه فحساب الجميع بعد ذلك أمام الله .

وليس معنى هذا الإلزام من شأن الجهات الدينية الأخرى أو من مركز أهل العلم والفكر . وفي نفس الوقت فهو لا يعني قفل باب الاجتهاد والصره على دار الإفتاء . هذا امر بعيد تماما عن تصوري ... الذي لقصده ان تصب كل الآراء بخصوص الموضوع المثار في دار الإفتاء سواء كانت هذه الآراء نتيجة لمؤتمرات أو الحلقات أو استطلاع الرأي أو طرح الأفكار من أهل الذكر ممن يملكون . جهة واحدة تصب فيها الآراء المختلفة . وجهة واحدة تصب الفتوى بعد ذلك .



المصدر : الأمانة

التاريخ : ٩٠ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وال انجعه اسي نحن بصدها حدث خلاف في الراى بين قطبين
كثيرين .. احدهما شيخ الازهر الشريف وله مكتبته ومركزه عند المسلمين ..
والآخر مفتى الديار وله ايضا مكتبته ومركزه عند المواطنين والموضوع المناز
هام وخطير تنعكس اثره على الافراد والمجتمعات والمجتمع وتضطرب من
اجله ميزانيات المعاملات والدولة على حد سواء .. ثم للموضوع فرعياته
الكثيرة وذيلوله المتعددة والتي وعد فضيلة المفتي بالافتاء فيها تباعا على
اسس قاعدة عدم تعميم شرعية او للاحكام القومى او ان الفتاوى تعددت
فعلا يحدث للمتعاملين او للاحكام القومى او ان الفتاوى تعددت
وتضاربت ؟ وكيف يكون حال امة لا تعرف على وجه اليقين ما هو صواب
وما هو خطأ في التعامل بين الافراد بعضهم وبعض او بينهم وبين الدولة
بمؤسساتها او بينهم وبين مجالات النشاط الأخرى التي اقتضت عليهم
حيثهم يفعل التطور والتحديث ؟

أمين هويدى

• R 1

● أتؤكد لك أنه تتخيل ما كان يمكن أن يحدث لو لم يلهم الله العبد ١ . في بالتدخل في الوقت المناسب . أتأكد لك تقريبا من أن كل مستيقظين من فتح موضوع كيدا في وقت كيدا . أتأكد لك من هذه الصورة قبل حرب أكتوبر وبين صورة الأزمة الاقتصادية التي نعيشها اليوم والتي لا تقل ساطعا من هزيمة الاقتصاد ساحقة في جوفى تفكير البناك العربية . في في الأزمة الاقتصادية . البناك حرام . البناك راقص في ردا الجائلا . كيد يتصرف البناك السطاء اكلام شيرع اكلام اجلا . نعلمهم ونعلمهم ونعلمهم ونعلمهم . البناك تعرض الناس على سبع وراعتهم . ما يعني كل الالامان في البناك ياكلون كل حرام . ما يعني ان يستغل رجال البناك . وراا انا في البناك وراا فيهمنا اكثر من خمسين مليارا . قبل يسبحها المسلمون . وبسبحوها تحت الالاعة . في قومونها ليونك امريكا واوربا دين فوات . ونم ادينا للسلف كل جيد . وشيونا الياجرا بضعون اموالهم في فربس . ويتقاضون مكافآت في شركات توظيف الاموال . لجره استثمار بالبناكهم . ومارا شيونا بقلقات في انهمنا في البناك الاسلامي . كل تعلمون ان بنوك اللعاع العام . يتاع التريا . في استاده الازمة . هي انا تعيد الحياة اليه في جيد . هي انا نقصن خسائره . مالا حدث اكم في شيونا الياجرا . هل هناك اي فرق بين كلامكم وبين الشيع الذي قل . يقولوا قائلوني ما شغلوا .

• J 1 •

[illegible]

المصدر: أ. خرساء

التاريخ: ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٠ يا ضيف ..

قامت الدنيا وقعدت عندما طلب مليونير اسرائيل شراء قلب فدائى عربى بين الحياة والموت والاتان برفان فى مستشفى هدايا .. اللينين قلبه فى خطر .. والدائى قلبه سليم ولكنه بين الحياة والموت .. ودارت المناقشات حتى وصلت القليلة السياسية لمنظمة التحرير التى اعترضت للأسف .. ولكن أين الحلال والحرام فى مثل هذه اللعبة التى تحدث كل عام .. قلب مسلم فى جسم يهودى .. كلية يهودى فى جسم مسلم أو مسيحي .. وهكذا .. كيف سيحاسبه الله يوم القيامة .. كلام كثير يمكن أن تدوخ أنفسنا فيه ونقتل وننزع حياتنا فى حوار كهذا .. ونقتل ، مكلمة ، لا تنتهى قبل مكلمة الذبابة التى تحمل الداء والدواء .. التى يجب غسبها فى الطعام وبخلاف وتنشأ جرح وورما تقوم حرب من أجل مناقشات كهذه .. ثمما حدث من قبل عندما اختلف المسلمون على القرآن هل هو قديم أم متأخر .. واعتبروا وجعلوا كبار الشيوخ حتى الموت من أجل مناقشة قضية توصل إلى التفر كما يقولون .. لذا لا تنزه ذلك لله رب العالمين .. لذا تدخل فى شئون الله ..

١١ يا ضيف ..

اختلاكم رمة بالمسلمين .. فتكثير البنيك اليوم أثبتت بقصة رجل سعيد جدا فى حياته الزوجية وأتاه الله المال والبنين ثم جاءه من يهوس فى أذنه ويقول أن زواجك باطل .. هل يهدم بيته هل يحطم أهله يبيده ثم جاء من يقول له زواجك سليم مائة فى المائة .. فلهما يفعل ومذا يفعل .. وهل هناك خيار غير طلاق الأسرة والحالفة على سعادتها أو يدمر بيته ويده .. من أجل وجهه نظر عليها اختلاف .. لا ياضيفنا إلا .. والسبع والطاعة لكم جميعا ولكن تكثير البنيك يعنى الهجرة لشركات تمويل الأموال .. الهجرة إلى الاستثمار فى قبرص .. إلى سحب أموال المصرفيين وأخراجها خارج مصر إلى بنوك العالم التى لا تعرف الإسلام .. أن موقلكم اليوم اليوم الذى لشيوخ الدفعية الذى أعلن وسط الرجال وقبل المعركة بساعات .. ويقولوا بقلوبهم أن شغلونها ، ونسند الله ونحى شيعة شيخنا الجليل الدكتور سيد طنطاوى حفظه الله فقد تدخل فى الوقت المناسب متهما بتدخل عميد الدفعية ..



المصدر : أ. خ. ساعنة

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• بلا أقنعة ..

حامد سليمان

الحرام .. في الساحة الإسلامية

وصل بنا « العلم الفكري » في الساحة الإسلامية - على امتدادها - إلى حد مؤسف - إلى البلية والخلف .. لدرجة أصبحنا نعتبر فيها أن كشف وجه امرأة من كبر المحرمات .. في الوقت الذي تحول فيه كشف « عورة أمه » بأسرارها .. واحتلال أرضها .. وانتهاك أعراضها من « المسلمات » التي تبجحوا « الضرورات » .. فلا نعتبرها من « المحظورات » !!

وهكذا لم يشعر « رجال » هذه الأمة بأي حرج .. عندما اخترق الأعداء حدودها في أوائل هذا القرن .. وصاروا سيادة قراها .. واعتدوا على كل حرمتها رغم أن الله أمرهم : « ومن اعتدى عليكم ، فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » .. فكل هذا لا يمس كرامتهم في الصميم .. وإذا كنوا قد قتلوا في (فرض) الهزيمة على الأعداء ، فيكفيهم أنهم نجحوا في (فرض) الحجب على النساء !!!

هذا مثل فقط .. على إمتنان مفهوم الحرام والحلال .. في الشارح الإسلامي .. الكثير التي تتعلق بالصبر .. أصبحت حلالا .. والصفائر .. أصبحت حرام .. !! فمن (قلب الآية .. ١٤)

لقد قتلنا قرونا .. ندرس في الكتاتيب والمدارس .. أن امرأة دخلت النار في فطة عذبتها وقتلتها .. ولم يفتح الله على « مجتهد » ليجند لنا حكم الإسلام في خوميته .. بعد أن تسببت سياسته في قتل أكثر من مليوني إيراني وعراقي .. تصفية لحساب شخصي قديم بينه وبين صدام !!

وهكذا غلقت الأمة في ظل « الكثير » متمسكة ، بالصفائر .. وسمح الحكام في وحل « الحرام الحقيقي » الذي « يحلله » صمت العلماء والفقهاء وتركوا الشعوب تفرق في وهم الحلال الذي يجرسه تعصب العامة .. وجبن الخاصة ..

وهنا رأينا « معلوبة » يسرق الخلافة من (علي) من خلال خدعة تحكيم القرآن .. فكان أول « حلال » أريد به حرام ، ورأينا (يزيد) يستحل دماء المدينة ثلاثة أيام .. ينجح رجالها .. ويستحل نسائهما .. ورأينا المأمون (يستحل) اغتيال أخيه الأمين .. ويضرب أعناق معارضيه على منبح (حرام) اخترعه خاص بمقولة (نزول) القرآن .. بينما كان الحرام الحقيقي هو وجود هذا النمط من الحكام .. الذي غيروا ما شرعية نظام الحكم الإسلامي ، الديمقراطية ، .. الذي يقوم على الاختيار ، والشمورية .. وحواله إلى حكم ديكتاتوري ورثي عضوض ..

وهكذا ورثت الأمة الإسلامية آفة « الحلال المزيف » الذي ينطوي داخله على الحرام الحقيقي .. بينما قمنا بتضخيم صفائر المحرمات .. واعتبرناهما من أكبر الكثير .. حتى أنه جاء الوقت الذي كان فيه السماح بغيباء عقول العامة في حلقات الذكر (حلال) .. بينما السماح لهم بالاحتكاك .. بمناهل الحضارة .. ومعالج العلم في أوروبا حرام .. والباحث في « عجائب » بعض فتاوى عصر المماليك والحلة الفرنسية .. ربما يجد ما هو أكثر إثارة للدهشة و .. للخجل أيضا .. وإذا قل البعض أن هذا ما كان يحدث في بعض عهود « الانحطاط » الفكري .. فإن الصور (الآن) مازالت تتعدد ..

فللحرام الحقيقي مازال مغطي بعشرات الستائر والمبررات الحريرية .. بينما المحرمات الصغيرة أو المزيفة .. ترجمها ألف حجارة ونجرها ألف فتوى ..



المصدر : أ. خ. ساعة

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فإبداع بسيطه الناس في البنوك حرام .. وجميع المعاملات فيها حرام .. سواء كانت استثمارية أو إيجارية .. سواء كانت لصالح الأفراد والدولة .. لم تكن .. هكذا دون بحث في نوعية المعاملات في هذه البنوك .. وفيما إذا كانت مثل ربا الجاهلية المؤدى إلى الاستغلال .. والكسل .. وعدم تشغيل رؤوس الأموال في عمارة الكون أولا .. و .. ليس هذا موضوعنا اليوم .. ولكن موضوعنا .. لماذا يعلوا (صراخ) الفتوى حول إبداع هؤلاء (الفلانية) في البنوك .. وتخرس الأئمة كل الأئمة عن إبداع (فطاحل) الدولة ، البترواسلامية ، في بنك أوروبا وأمريكا واليابان ومعظمها بنوك ربوبية ، وصهيونية رغم علمنا أنها تعطى ليرلندا لإسرائيل والبقى (تمنحه) ديونا لنا و .. من إبداعنا ؟ !!

ليس ما يحدث لأموال المسلمين هو الحرام (المؤكد) لذى يحميه صمت مرئى .. وإن ما يحدث في بنك مصر حرام (غير مؤكد) يكشفه صراخ معيب ؟
وفي نفس السلسلة - سلحة المال - نسمع كلاما كثيرا عن الزكاة .. وإن صيام الصائم (لا يرفع السماء) إلا بركة عيد الفطر وإن هناك زكاة الزراعة والتجارة والمال .. خاصة الودائع التي تمر عليها عام .. وأنه (لا يطهرها) سوى دفع الـ ٢,٥ في الألف كل عام .. وأشهد أن صغار المودعين هنا مما لا يتعدى ابداعهم خمسة آلاف جنيه .. يخرجون على هذه الزكاة (رغم احتياجهم الشديد لها) ..
المهم ..

إن الكلام هنا يكثر عن زكاة الأموال المودعة لصغار المودعين .. وضرورة الالتزام ببركاتها وإلا .. فهم ، ياكلون حراما ، ويشربون (حراما) ويلبسون (حراما) بينما لم أسمع فتوى واحدة في (حرمانية) إبداع ١٠٠٠ مليار دولار للدول الإسلامية في بنك أوروبا .. رغم أن زكاة هذه الأموال تبلغ سنويا ٢٥ مليار دولار .. هي كلها من (حق) الدول الإسلامية والعربية الفقيرة .. فزكاة - كما هي من حق المسلم الغنى - للفقير - فهي أيضا (واجبة) من الدول الغنية المسلمة إلى الدول الفقيرة ورغم وجود هذه القاعدة الفقهية الذهبية في الفقه الإسلامي المستنير فلم أسمع علما يهتس بها في إحدى الندوات .. !! أو خطيبا يصرخ بها في إحدى المؤتمرات .. مع أن مثل هذه الفتوى الشجاعة قد تغني عن المضى في مسيرة حوار الشمال والجنوب .. حيث يتفضل أو لا يتفضل علينا الشمال الغنى .. باعادة جدولة الديون ..

ليس هذا هو (الحرام الحقيقي) الذى يعيشه العلم الإسلامى .. العلم الذى أراد له أن يكون - خير أمة أخرجت للناس - .. وأن تكون فيه ، اليد العليا خير من السفلى ، .. ؟
و تتعدد أمثلة الحرام ..

لولا أنني لست من هواة جلد الذات .. وكشف العورات .. وإزاحة أوراق التوت .. فهذه مجرد أمثلة عن الحرام الذى أصبح حالا .. في هذا الزمن الإسلامى الردى .. وكل ما أرجو أن نسعى جميعا لإزالة أوراق الغيبوبة عن عقولنا .. ويومها سنرى الحرام حراما .. والحلال حالا .. ونوقف تلك الملهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الأمة والتي تنثر من الضحك قدر ما تثير من البكاء ..



المصدر : الزمهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٨٩

□ الغزالي والمشد يؤكدان :

شهادات الاستثمار وصناديق التوفير خلال

المفتى على صواب بشأن عدم ربوية الفوائد

أكد فضيلة الشيخ محمد الغزالي الداعية الإسلامي الكبير تأييده للفتوى التي أعلنها الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية بشأن شهادات الاستثمار وصناديق التوفير . وقال في تصريح خاص ، للأهرام ، أنا مع المفتي فيما ذهب إليه من أن عائد شهادات الاستثمار وصناديق التوفير لا يعتبر ربا . وأكد الشيخ الغزالي أنه إذا كانت الدولة رأت في شهادات الاستثمار حافزا لجذب مدخرات المواطنين فلاشئ في ذلك ، والبنوك ملك للدولة في النهاية وهي التي تتصرف في شئونها وفي الأموال المودعة فيها . باستثمارها في إقامة مشروعات وخلافه . وعندما يحصل الناس على عائد مقابل مدخراتهم في البنوك فهو حافز من الحكومة التي تملك البنوك ولا يعتبر هذا العائد من قبيل الربا .

كما أعلن فضيلة الشيخ عبدالله المحمد رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف أنه يوافق على ملءءاء في فتوى مفتي الجمهورية بشأن إبلعة التعامل في شهادات الاستثمار وصناديق التوفير وأنها حلال شرعا بشرط أن يوافق المستوفون على حذف كلمة « الفائدة » واستبدالها بكلمة « منحة أو جائزة » لقاء إيداعهم لمساعدة الدولة في التنمية والمشروعات الخدمية المختلفة وأن يصدرها شهادة رابطة لا ينس فيها على ربح محدد .



دعوة للتفكير في فوائد الإيذاء

بقلم:
عبدالمعزم النمر

جواز هذه الأرباح لأنها ليست من الربا المحرم بل خارجة عن نطاقه .. وعلماء آخرين لانخفاض شأنهم وورائهم يحض مستغنى الفرض يعارضون .. ويقولون عند القول التقليدي بحرمتها .. وهم أخوة .. ويراد علماء .. لكني أعرف أن بعضهم يعارض مخلصا حسب ما يعلم .. وبعضهم غير ذلك .. ومعهم كتاب سبسيون ركبوا موجتهم واقصوا أنفسهم .. وأطلبونا منا جميعا في هذه الحالة أن نتأمل بأننا حينما اختلنا في اجتهادهم اختلافا صارخا في بعض المسائل الفرعية في العبادات .. بل وفي الربا .. حيث قل بعضهم بجواز بعض المعاملات وليس فيها ربا .. بينما بعضهم حكم بان فيها ربا وحكم بحرمتها .. ومع ذلك لم يحض بعضهم في بعض .. ولم يتهجم عليهم كما يتهجم بعض العلماء الذين يخالفون رأي المفتي الآن حتى من فوق المنابر .. يتمسكون بتقليد أراء السلفين .. ثم يلقدونهم في اختلافهم وإيهم !! ما علينا فليصبر عند الله وعند جمهور المسلمين .. فما موقف جمهور المسلمين الآن ؟ ان الشافعي يرى أن قراة الفتحة باليسلة فرض في الصلاة .. ورأي السنة أن قراة فتحة الايماء حرام أو مكروهة كراهة تحريم على اطلاق .. لم تنه الدنيا على رعي المسلمين .. ولم يتوقفوا عن الصلاة .. بل ذلك من شاء ما شاء من هذا أو ذاك .. وسنات الأمور .. وهكذا في كل ما اختلفوا فيه ..

لكن موقف المسلمين الآن كموقف السلفين في مواضع الخلاف .. يأخذ من شاء بقراري الذي يقول بوجواز

قديم كان يشترط في المفتي ان يكون مجتهدا .. ثم جرى عليه مجرى على العلماء كظم في عصور التقليد .. فلننظر هو الآخر بالتقليد الحق والنقل الحق عن كلام السلفين وقفاهم في الأمور الشرعية لا يخرج عنها الا من مذهب اذهب .. وقد انزمت المفتون من قبل .. أيام الخلافة العثمانية بقراري الحقني .. وكان المفتي والمحكم الشرعي يسيران على ذلك .. حتى تحرك المحكم والمفتي من هذا الالتزام في أوائل هذا القرن .. لكن بعض المفتين في مصر طرأوا بلب الاجتهاد بخفة .. وكان أولهم الشيخ محمد عبده .. ثم لم نر من يسير وراءه في هذا من المفتين الا في مسائل فريدة قليلة جدا في لجنة الفتوى

حتى لا يتشقق أحد بأن الأزهري أباح الفوائد .. ووافق فضيلة شيخ الأزهري .. مشكورا على هذا مع أنه وهو في منصب القضاء أصدر فتوى بحرمتها .. لكن تلم الموضوع من وقتها بين الشيخ والبيت .. كما ان الجميع لم يذم الشيخ للاجتماع منذ ذلك الوقت حتى الآن .. وقد سجلت رأيي مع هذه الخطوات التي مريها بعت هذه الشهادات في كتابي « الاجتهاد » فالأراء السابقة من علماء لهم وزنهم في القول بجواز أرباح هذه الشهادات مطروحة منذ سنة ١٩٧٢ .. ولكنها ما انتهى اليه جميع البحوث من جوازها بالأغلبية وان لم يكن شيخ الأزهري ذلك على الناس مع مطالبة البيت بتغيير كلمة « الفوائد » بكلمة « عائد أو أرباح » أو « حوافز » كما فعل المفتي .. ولعل ذلك حين انتهيتم إلى جميع البحوث بالأغلبية إلى هذا الرأي لأراح الجميع .. ولما كان هناك خيال بعد ذلك للأخذ والرد .. وأنا أعلم ان فضيلة الأخ المفتي عني بهذا الأمر منذ عین في منصبه .. وتقاليد مع بعض رؤساء البنوك ومنهم رئيس البنك الأهلي لتغيير هذه الكلمة .. ولكنهم ابطأوا في الاستجابة .. ولوانهم استنبأوا لما طلبة شيخ الأزهري سنة ١٩٨٤ أي لما شمس سنوات أو لما طلبة المفتي حين حديثه .. لتغيير مجرى الأمر .. وأخوف الآن يتخضع في ان علماء كبارا لهم وزنهم في فهمهم وبينهم راولا

ولان الفتوى ساروا على هذا النحو من التقليد .. وجد الناس غربة في ان يترك زميلنا العالم الفاضل الدكتور الشيخ سيد طنطاوي المفتي .. باب الاجتهاد طرقا خفيا .. ويسجل مشكورا بعض خطوات فيه .. كما فعل في اشراك العلم الفكري المقطوع به في الفتوى بدخل شهر رمضان وغيره .. وكما فعل أخيرا حين أبدى رأي في أرباح شهادات الاستثمار وصناديق التوفير .. وبعض المسائل الأخرى .. وبعد ان استشار بعض اخوان العلماء ووافقوا عليه .. وكان منهم اخونا فضيلة الشيخ محمد الغزالي العالم الداعي الجليل الذي قال لي : انني موافق جملة وتفصيلا على رأي المفتي .. وان كنت مشغولا الآن بالرأى على ما أثير حول كتابي « السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث »

ومع ذلك فقد سبق المفتي في القول بهذا علماء اجلاء اكثروهم استنادة في والفتوى : وأولهم الشيخ علي الخفيف والشيخ ياسين سويلم اللذان قدما لجميع البحوث رأيهما بجواز أرباح شهادات الاستثمار في مؤتمر في ديسمبر سنة ١٩٧٢ .. ثم تلاهما علماء آخرين وافقوا ايضا .. فذكرهم فضيلة المفتي في بيانه .. ثم انني اغتنت رأيي بجوازها مع صلتاني التوافق ثم سندات الحكومة في الأوامر .. بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٨٢ .. ثم تبع ذلك بحث اللجنة الفقهية بمجمع البحوث للموضوع برئاسة فضيلة الإمام الأكبر .. وانتهى البحث في آخر اجتماع للجنة برئاسة في أوائل صيف سنة ١٩٨٤ بموافقة الأغلبية على جوازها .. والذين على شيخ الأزهري في وقتها ان يتفهم مع البنك الأهلي على تخيير كلمة « الفوائد المنوطة » في الفتوى بكلمة عائد أو أرباح .. أو حوافز ..

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٩

التاسعة بعد الهجرة - وكان ذلك الربا امرا معلوما للجميع .

هذه الصورة باركانها وحكمتها وأثرها هي صورة الربا البغيض الذي حرمة القرآن . ليجل حمله صورة كريمة بعيدة عن استغلال حاجة المحتاج وتقوم على خلق التعاون والتجدة بين المسلمين . وفي صورة القرض الحسن .

في هذه الصورة القبيحة : دائن غني خلا قلبه من الرحمة ، يسلط على المحتاجين للمعيشة ، الاستغلال مهارتهم في التجارة مثلا لكسب رزقهم وليس لديهم مال ، فيقرضهم الفنى ويعرض عليهم ان يردوا القرض بزيادة على قيمتها مقدرا نظير اعطائهم وأقراضهم ، ويضطر المستدين ل قبول هذا العرض لحاجتهم . في هذه الصورة استغلال حاجة المحتاج لأخذ مال منه . ولذلك كانت كريمة لضاع خلق التعاون منها . والاستسلام بحرم الاستغلال في كل صورة من الاقتراض . في البيع والشراء . وفي الاحتكاك . الخ .

ولذلك فإن المعاملة التي تنطيق عليها هذه الصورة باركانها وغايتها الآن . تحكم بحرمتها . كما تحكم الآن على الأفراد المرابين الذين يعطون ألقية بمائة وعشرين مثلا . وكما تحكم على المصرف التي تقوم بتسليف بعض المحتسبين من الموظفين قيمة مرتب ثلاثة اشهر وضمان وفيلتهم مع ضمان آخر . وتقطع حصة الربا طعاما من المبلغ . وهم يحتاجون هذا المبلغ لعلاج . مواجهة مصروف الأولاد في اول السنة الدراسية مثلا او في العيد . تحكم على عمل المصرف هذا بأنه ربا حرام . لان فيه استغلالا بغيضا لمصلحة المحتاج .

فهل المودعون الدائنون للمصرف الآن يفهم مدحراتهم تمنطق عليهم صورة الدائن المقتسط لهم هم يستغلون حاجة المصرف فيقرضوا عليه زيادة نظير ايداعهم . ويضطر المصرف للقول لحاجته . وفي النهاية . هل يمكن قياس حصة الإيداع الآن جملة على الصورة التي نزل القرآن بتحريرها . ويكون القياس سليما . حتى تحكم على الختف من الإيداع هنا بأنه ربا حرام . وأن المصرف يقوم مع المودع بعملية ربوية .

ادارتها وليس لديهم مال . تمنطق المال بعد نروسة . وتختار ميعرف خيرا إذا ما احدى المشروعات ربحا وعائدا . وتاخذ منهم بعض هذا العائد . وسنبحثه أيضا . علما بأن اموال البنوك فيها الكثير من الاموال المفقود بحلها .

هذه حالات حتمية لم تكن موجودة في المجتمعات الإسلامية حتى عهد قريب .

فلا بد - الآن - من ان ندرسها على ضوء الظروف والحاجات القائمة . دين ان تغفل أعمال النص القرآني في تحريم الربا . على ان نحدد الصورة التي نزل القرآن بتحريرها . ونقيس عليها كل مايشبهها في اركانها واجزائها . ولتحقق الحكمة فيها من الاستغلال وفقر المحتاج . ونحكم بتحريرها .

أما العملة التي لاتشبهها في اركانها وغايتها وحكمتها . فلا نطرحها للصورة المحرمة بالقرآن . ولانقيسها عليها . ولانتمسك بشروط قلها الفقهاء لظروف خاصة في معاملاتهم . من ان تحديد الربح مقدما يجعل العملة ربوية في كل ربح . لأن هذا جزء من الصورة التي حرماها القرآن . ومعاملات البنوك الآن لاتنطبق عليها الصورة الكلية المحرمة . ثم ان التحديد إذا كان له منعه المسلمين لحمة الدين . فإنه الآن ضروري لحمة الدائن الذي هو المودع . فللمودعون الدائنون للبنوك الآن غير الدائن الفنى المقتسط الذي يفرض زيادة على المحتاج . وهذا يجردنا الى :

سؤال او تساؤل

يقتضي المقام . طرحه للبحث من الجذور . ليبحث أخواي العلماء والاقتصاديين والمفكرين ويزداد علما ومعرفة بجهنم . والقصر الآن على بحث الإيداع وربحه . وهو : على أي أسس جرى الحكم بالحرمة على ربح الإيداع في البنوك ؟

أريد إعادة بحث هذا الموضوع وتوجيه على ضوء الربا الذي حرمة القرآن . فإن الربا الذي حرمة القرآن هو الربا الذي كانوا يتعاملون به ويعرفون أنه ربا في الجاهلية . وفي عهد الرسول حتى نزل القرآن . وحرمة الربا . أي الربا المعهود الذي تتعاملون به - ف - في الربا للعهد كما قال للمصريين . وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : « أول ربا أضعه » (والغنية) هو رباعي العيس . وذلك في حجة الدواع في السنة

والأجر عليه . وليتسلم من شاء ولاأجر عليه . وكل مسلم ورليه . ليس عليه أجبر . وتنتهي الأمور عند هذا . ولأدعي أحد انه احرص على دينه . وأكثر فهما له من التكبر الذين تعلم على أيديهم والمشهود لهم بين عارفهم وتلاميذهم فاقول وسداد الرأي والفهم . ولأجوز مطلقا الخوض في دين العلماء وأخلاقهم وتوجيه الاتهامات الفوقغلبة اليهم . ومن كان بيته من ربحا فلا يرم القس بالحرمة .

دعوة للتفكير والبحث

أدعو اليها أخواي العلماء والمفكرين . من رجال الاقتصاد وغيرهم . ليتفكروا معي فيها . مع الإيمان بحرمه الربا الذي نزل القرآن بتحريره . لأن الإيمان بذلك جزء من إيماننا بالقرآن . وأن اخفقت العلماء في التطبيق في المسائل الجزئية : علم فيها ربا أولا ؟ ومع التسليم والاستمرار في مقاومتنا على الأخذ بالرأى السائد الآن بين العلماء بحرمه المعاملات التعلق عنها أنها ربوية .

أقول : مع هذا الا يمكن ان تفكر جميعا تفكيرا آخر جديدا . ونعيد استعراض الحالات القائمة الآن من المعاملات المستحقة للبنوك في ضوء الظروف المستحقة التي لم تكن موجودة في الماضي . ونحكم عليها في ضوء الواقع والضرر القلبي والظروف والحاجات التي تقتضيها حياتنا الآن . وتحيط بها ؟ فالسابقون منا في هذا القرن قد حكموا اجتهدا . فلنا ان نحكم ونرى .

ان عمر البنوك في العالم الآن نحو خمسمائة سنة . وعمرها في مصر نحو مائة سنة فقد انشا الانجليز البنك الاهل سنة ١٨٩٠ . وبنك المروم . وطلعت بلاشا حرب . ابو الاقتصاد المصري

والصناعة المصرية - بنك مصر سنة ١٩٢٠ . وكثرت البنوك واصبح لها دورها الضروري في الاقتصاد كل بلد . والمحاولة الآن لتاسير بل وإلغائها أرجاء عملة الزمن لتسييرها كما كانت في العصور السابقة القديمة .

للمصرف الآن في عملها الأول تستجمع اموال المخزونين الذين لا يستطيعون العمل في مدحراتهم في مشروعات لهم يبيعونها . ولايتقنون فردا احوال . فالمصرف تجمع اموالهم هؤلاء لتحريرها في أعمال تدبر ربحا على البنك ويقتل على المخزونين . هذا وإذا كان مقرها التفتيش . تحت الملاحظة . لآثر علنا على صاحبها ولاعلى البلد . وفيظفها ان تعنى أصحاب المشروعات القادرين على



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٨٩ سبتمبر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والذين يعرفون الربا بأنه الزيادة
المشروطة المحددة مقدما الخ .. نقول
لهم : هذا ركن من أركان الصورة
الحرمة وخاصة بها لايتك صورة .
ولاصطق زيادة .. فطريا هو الزيادة
المشروطة المحددة مقدما من دائن
مستقل لحاجة المحتاج .. ولانطبيق
على حقة المؤدعين والمصارف ..
وقوله تعالى : فلكم ربوس أموالكم
لاتنظلمون ولاتنظلمون . خاص
بالصورة هذه التي حرمتها قبل ذلك
للاستقلال والتسلط على المحتاج .
ولذلك قل بعدها : وإن تصدقوا خير
لكم . .. أى فى هذه الحالة أى خير لكم
إن تصدقوا بلعل كله أو بعضه فى
هذه الحالة والصورة . بدلا من
الاستقلال ..

فعلى أى أسس - إذن - حكم
الحكمتون أو تحكم الآن بان عملية
الإيداع فى المصارف الآن معاملة
ربوية ؟؟

هذا هو مالجب اعادة بحته . بحثنا
موضوعيا اصوليا لاغوغاغية فيه
ولامهقرات . فليست كل واحد
منانفسه هذا السؤال . وليحاول أن
يجيب عنه بصديق وموضوعية دون
التأثر بأحكام سابقة أو بغيرها من
المؤثرات .. وليرسل رايه للمصحف .
أو على مجلس الشعب ود اللجنة
الدينية . أو تجتمع عندى أو فى أى
مكان . وذلك حتى يستأنف مجمع
البحوث نشاطه بعد الانتهاء من
تكوينه الجديد ... والله الموفق
والمعين .



المصدر: الأخبار

التاريخ: ٢١ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خالد محمد خالد :

كل صور الاستتجار في البنوك .. حلال والكلان الفقهى حق .. يجب احترامه

قل الكتب والمفكر الإسلامى الكبير خالد محمد خالد : إن كل صور الاستتجار في البنوك حلال .. وهذه فتاوى .
وأضاف : إن التصوص وروح الشريعة واجتهادات العلماء تؤيد هذا الاتجاه . وإن هذا الأمر في منتهى الوضوح فلم الخلاف .. بل والخصومة فيه ؟
رفض الأثرة البلبلة والشوشرة المفتعلة حول بيان مفتي الديار المصرية الخاص بشهادات الاستتجار .. وقال : إن فضيلة المفتي هو هدية الأزهر العظيم للمسلمين في كل جيله وكل عصره .

وقال : إن الخلاف الفقهى في الفرعيات حق يجب احترامه . وعلى العلماء ادراك أن الإسلام كدين عام وحاكم وخالد لا يعيش بعيداً عن تطور الحياة في المجتمعات البشرية .
كشف الأستاذ خالد محمد خالد عن وجه الحقيقة في أمور كثيرة تتعلق بالتعامل مع البنوك .. الحلال منها والحرام .. من خلال ادراكه للصواب والخطأ فيها .. مستلهما اقتناعه الناتج عن فهمه لتصوص الشريعة الإسلامية وحكمتها واجتهاد أعلامها واشتمها .. في نقرأ ذلك بتفاصيله وحديثاته .. في جريدة الجمعة ، بالأخبار غدا - إن شاء الله .

دعوة للبحث

على أي أساس حررنا فوائد الإيداع في البنوك؟



بمقام الدكتور :

عبد المنعم امر

النص القطعي الدالة والثبوت بل يجب على اللاحقين أن يعمدوا النظر على ضوء ظروفهم ويتبينهم وأزمنتهم .. فن قلتم المحلة العامة للمسلمين .. فان لم يفعلوا كانوا مقصرين وضارين لمجتمعهم وأئمتهم ..

يقول العلامة ابن القيم في كتابه اعلام الموقعين ص ٦٢ ج ٣ طبعه مشير : « فمما تعدد العرف فانيه ومهما سقط فاليه . ولا تجمد على المنقول طول عمره .. ثم يقول : « والجسد على المنقولات أبداً - أي المسائل الاجتهادية - خلال في الدين وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين .. ومن افترى الناس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرقرهم وأزمنتهم واستحكمهم وأحوالهم فقد ضل

اننا الآن في اواخر عهد طويل . رقدنا فيه قرونًا على ما ورثناه في كتبنا الفقهية من آراء اسلافنا المجتهدين . ومن تمذهبوا بمذهبهم من العلماء الذين قيل عنهم في كتب الاصول والفقه : « تمذهبوا المذاهب » . وقنعنا بها فيسلفنا في التقديس لها . مع ان الكثيرين منا لو شاموا وتميؤوا قليلا لكانوا يطلبهم . والتأثير يعلم ويقرأ القاعدة الشرعية التي تكول « الفتوى او الاحكام » (الاجتهادية) . تتغير بتغير الزمان والمكان . ومع ذلك منحنا آراء السلفين الاجتهادية حسنة الموام والثبوت وشبهه التقديس مع انها قليات في ظروفها نون نظر الى الظروف المحيطة الآن . ونلتها اليها . عمناء . في فلتاننا وتسريح ونقول كما يقول الموام : « خطها في رقية عالم وبات مسلم » .

ومن هذا القليل سأسمعه من بعض اخواني في مناقشة موضوع فوائد الإيداع في المصارف من أن المسألة محسومة . يعنون أن السابطين قالوا فيها قولتهم وانتهى الامر . وانسد الباب على كل عقل يريد ان يتأمل ويبحث .. مع انني اعرف احدكم فلهذا مفتورا له اجتهادات في بعض المسائل والقره لهدا .. ولكن نلذا نفعل . والغرض : كما يقال -

مرض ؟ .. واجب ان اتعرض لهذا الموضوع من حيث المبدأ والاقول لو كان اجتهاد السابطين يمنع اجتهاد اللاحقين ما ساع للمساعدة انفسهم ان يجتهدوا ويغيروا في بعض احكام حكم فيها الرسول صلى الله عليه وسلم اجتهاديا مثل صلاة الابل في الصداق التي منع الرسول صلى الله عليه وسلم التكاظم وراى عثمان بموافقة على رضى الله عنهم التكاظم لتغيير الظروف عن ايام الرسول ومثل اسود اخرى نذكرها المؤلفون في كتبهم مثل تاريخ الفقه للدكتور محمد يوسف موسى عليه رحمة الله . ومثل على الاحكام للدكتور محمد مصطفى شلبي وذكرتها في كتابي « الاجتهاد » والسنة والتشريع ولما جاء التامعين وغيرهم وحكموا حكما غير ما حكمه وقاله الرسول صلى الله عليه

.....
واذا كان قادتنا هؤلاء قد غيروا .. بعد نظر - بعض ما حكم به الرسول صلى الله عليه وسلم اجتهادا على اساس انه لو كانت ظروفنا امامه لحكم بحكمنا فان لنا ان نقضى بهم . ونغير لاحكاما حكم به الرسول صلى الله عليه وسلم وانما حكم به بعض الفقهاء واجتهاد منهم على ضوء ظروفهم التي تغيرت في ايماننا .. وذلك من باب اولي ..
ولما ان ذلك امر ضروري ومن طبيعة تدريجيا ما كان لنا ان نقول ان الشريعة صالحة لكل زمان ومكان لمروية الشريعة وبناء اغلب المسائل على الاجتهاد الذي يتسند على مراعاة القاطع او القاعدة الشرعية مع مراعاة ظروف الزمان والمكان في مصاللتنا الخاصة بامور الحياة لهدف تحقيق مصالح الناس ..

فليس هناك - اذن - حكم اجتهادي محصوم يمنع الاجتهاد فيه كما يمنع في



واصل وكانت جنائته على الدين اعظم من
جناية طبيب يطيب الناس على اختلاف
بلادهم ويعملهم وازمتهم وطبائهم
بما في كتاب من كتب الطب وهذا الطبيب
الجاهل وهذا المفتي الجاهل اضر
مايكون على اديان الناس وابداهم ...

اقول هذا الآن - وقد سبق لي قوله في
مقال نشر بالامرام في ١٩٨٩/٥/٢٤ -
لاحمل اخوان العلماء على البحث
واعادة النظر فيما صدر من قبل من
احكام اجتهادية ليتأكدوا من ان هذه
الاحكام مناسبة الآن او غير مناسبة لتغير
الظروف ... ولعدم الاستقامة لما تقرر من
قبل والتسليم به دون تفكير ... وقد سلك
علمائنا هذا المسلك العميد بخصوص
عقود التأمين - فحينما جاء الى الشرق في
القرن الماضي افترى الفقيه الحنفى الكبير
ابن عابدين ١٧٨٤ - ١٨٣٦ في كتابه
« رد المحتار على الدر المختار » بانه
حرام مطلقا ذلك بانه تعويض وأنه لزومه
مالا يلزم ... الخ ... وازداد بعضهم انه
رهان ومقارعة الخ ... ولكن علمائنا
المحدثين اعدوا بحثه وراى العكسيون
ومنهم جواز بكل انواعه وانا واحد منهم
لكني تحفظت تحفظا يمكن لشركات
التأمين القيام به - وسجلت ذلك في
كتابي « الاجتهاد » كما نشرته من قبل
في صحيفة « الامرام »

ولذلك انير الآن موضوع تحريم اخذ
فائدة على الايداعات في البنوك لنبحث
سويا على اى اساس قام هذا الحكم ؟
ومعروف ان اهل بنك القيم في مصر هو
البنك الاهلى الذى اقامه الانجليز حوالى

سنة ١٨٩٠ م . وان معركة فقهية قامت
حول انشاء المصرف « طلعت حرب »
لبنك مصر سنة ١٩٢٠ - هل التعامل
معه حلال ام حرام ... وان بعض
علمائنا قالوا بالحرمه وبمفسهم قال
بالجواز .. ومن قال بالجواز المرحوم
الشيخ عبدالعزيز جازيش فانه ابايح
الفائدة القليلة غير المضاعفة وقال « ان
تعريم الريا اى في الايداع انما تم بطريق
القياس والاجتهاد »

ولذلك اعب ان نبحث جميعا انشا
واخواني وكل من يستطيع الالاء بدلو
على اى اساس قامت الفتوى بتعريم اخذ
فائدة اربيع محدود على الايداعات في
البنوك ؟

هل تم ذلك لانه يندرج تحت مائنت
عليه الية ، وحرم الريا ؟ وانه من
الريا الممقود في الجاهلية الذى حرمه
القرآن نعم ؟
او جاء التعريم قياسا اجتهاديا على
ريا الجاهلية ؟

مع ان فائدة الايداع لا تندرج تحت
النص العام « وحرم الريا » لان الله
سبحانه حين حرم الريا حرم ريا مفهوما
مخصوصا كانت تتعامل به الناس في
الجاهلية ... وصورته معروفة لنا جميعا
وتؤدى الى استقلال البدائن للمدين
المحتاج وظلمه وهي غير صورة التعامل
مع البنك الآن بالايداع بل هي صورة
مقلوبة وعلى عكسها ..

فلا يمكن قياس الايداع اجتهادا على
هذا الريا المصريم لان اركان الشبهة
بينهما غير متشابهة ولا متوفرة
والاستفلال غير موجه ... فيتمتع حينئذ
القياس على ريا الجاهلية المصريم .
والقول بحرمتها كحرمته فعل اى اساس
تعريم فائدة الايداع ؟

ذلك هو مايلزم بحثه من جديد على ضوء

القواعد الفقهية التى اجتهد على اساسها
المجتهدون السابقون اخذين في الاعتبار
صورة الريا الذى حرمه القرآن . وبسبب
هذا التحريم عند التطبيق ..

علما - وبهذه اكثرها مرات .. باننا
جميعا متفقون على حرمة الريا الذى
حرمه القرآن والرسول صلى الله عليه
وسلم وما يكون مكلف وعلى صورته في
عصرنا ولا يباين ان نشغل في التطبيق
كما اختلف الائمة مادامت هناك وجهة
نظر ودليل فليناقش الآخرون وجهة النظر
والدليل دون غوغائية وتضليل واتهامات
... هي عادة اسلحة العاجزين فان هدفنا
هو الوصول الى الحقيقة وعلى كل منا ان
يسهم بما يستطيع في الوصول اليها .
وعلى الله قصد السبيل ..

~~~~~





الأحرار

المصدر :

٩٢ سبتمبر ١٩٨٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## المفتي .. وشهادات الاستثمار

من حق فضيلة الدكتور محمد سيد طنطوى علينا نحن الذين نعمل في مجال الفكر الديني أن نحبيه على اجتهاداته واسهاماته المتكررة في تناول القضايا المعاصرة . فقد ظلت دار الافتاء فترة طويلة غائبة عن هذه القضايا . مكتفية بالإجابة عما يصل إليها من تساؤلات دونما ولوج أو اقتحام للمشكلات العامة والقضايا المطروحة على الساحة بشكل حاسم ..

وسواء أصاب الدكتور طنطوى أو لم يصيب .. وسواء رضى عنه بعض علماء الدين أو لم يرضوا فيما يصدر عنه من فتاوى . فستبقى للرجل مبررته واجتهاده الذي يستحق عليه الأجر والثناء .. وفيما يتعلق ببيانه الأخير عن شهادات الاستثمار . فالرجل استخدم حله كملت في الكشف والتوضيح لراى الدين في واحدة من أهم القضايا التي تشغل الخيوليين على دينهم . وهو في هذا الكشف والتوضيح .. كما قل لي - لا يلزم أحدا بحكمه . فهو ليس قاضيا وظيفته الالتزام بالحكم .. هو فقط يوضح وعلى الناس أن يلتزموا بما يصدر عنه أو لا يلتزموا ..

والحقيقة أن الدكتور طنطوى قد استخدم في بيانه الأخير المنهج العلمي . فرجع إلى أهل الاختصاص في مجال الاقتصاد .. ثم هو بعد ذلك استعرض آراء عدد من كبار العلماء في المذاهب الأربعة ممن تصدوا بالدراسة والبحث لموضوع شهادات الاستثمار وليس مطلوباً منه أكثر من ذلك وليس مطلوباً أن تتفق كل آراء علماء الفقه والتشريع الإسلامي حول هذه الشهادات . فهي معاملة اقتصادية حديثة . ومجال الاجتهاد فيها مزال مفتوحاً . وقد سبق لأئمة المذاهب الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأبو حنبل أن اختلفوا فيما لا يوجد له نص قاطع في الكتاب أو السنة .. لقد اجتهد كل منهم حسب علمه فيما كان يعرض عليه .. وقد اجتهد الدكتور طنطوى فيما يتعلق بشهادات الاستثمار ولاضير أن يجتهد غيره . فينبهه أو يخالفه . وهذه سمة من أبرز سمات الإسلام السمح القابل للاجتهاد معاداً هذا الاجتهاد بغير هوى □





المصدر : **الأحرار**

التاريخ : **٢٢ سبتمبر ١٩٨٩**

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

## يوميات

وكان مؤسفاً إلا يخف العلماء والكتبة المنخصصون الى الدفاع عن فضيلة المفتي . وليس بالضرورة بتأييد فتواه الصارفة الامة . ولكن بالدفاع عن كرامته وحقه في الفتوى بل وواجبه والفتوى لا ترغم احدا . ولا تطبق بقانون . وأن يكون الخلاف معه بالاحترام وليس بالاحكام السياسية الغرض المنفعية الهوى . حتى بالتشكيك في شهادته الرسمية .

خولونا باحترام حتى نحاوركم باحترام . ولتحدثوا اليها كانتكم سدة الدين وحراسه ويحتمه . فدينا من يوفقكم علما وفقها وتقوى . ولا تستخدموا الدين في كسب ثيرات شعبية لن تتحملكم طويلا . وموضوع هذه الخطوة . يمس كل ذرة في حياة المسلمين جميعا لا يجوز ان ينفلس بالمشيقت .

**أحمد بهاء الدين**

التج حصري وصحور الكثيرين ما نشرتة . الا وهام . أمس عن ان كلا من فضيلة الشيخ محمد الفزائي وفضيلة مفتي الجمهورية الشيخ الدكتور محمد سعيد طنطوني . الخاصة بشهادات الاستثمار وصندوق التوفير وانها ليست مما ينطبق عليه وصف الربا الحرام ... فقد كان امرا مفرعا حقا ان ترى فضيلة المفتي يتعرض لحملة صحفية شعواء . سوداء ...

وفضيلة المفتي ليس معصوما . ومن حلي وحق اخرين ان يختلفوا معه بالادب وبالأحترام وبالقنى هي احسن اما الا تعجب فتواه جماعة منا . فتتولاه بالفتش والتجريح والاحكام الغوغالية . فقد كان حقا مقفرا نعيسا . ولو جاءت فتوى فضيل المفتي على قواهم لرغموه ان اعل عليلين .

إن هذه الحملات السوداء لاستهدف الدين . ولكنها تطلب الدنيا . واصحابها دنويون جدا جدا . منهم من يطلب زعامة سياسية عن طريق سفيرة مايسرى بين الاميين - وهم اغلبية - من خرافات . ومنهم من يطلب المال . عن طريق تخلفيش الناس من البنوك الوطنية الى بنوك اخرى يسمونها اسلامية ولم يقدموا لنا بعد دليلا واحدا على العروق الاساسية بينها وبين سائر البنوك انهم نفس الذين دافعوا عن شركات توفيق الاموال الاسلامية . حتى تلك التي افترض امرها بالتشديد والانفلاق في ملذات المخدرات والنساء والافتناء لايهمهم خراب الوطن . وضياح مصالح الامة . لو صدقهم الناس وسحبوا اموالهم من حيث الاذخر المشروع واستخدموا الدولة الحلال لهذا الاضرار الحلال . دون ان يقدم . مفكرهم . اقتراحا واحدا بفكرة واحدة كتفسير امور البلاد ورعاية مصالح العباد بعد اخلاق البنوك وصندوق التوفير

إننا لنتحدث هنا عن موضوع الربا . فلهذا مجالته ان شاء الله . ولكننا نلاحظ تشبيها يصعب الاتهام الى مؤراء هذه الحملات المشوهة الشمواء . والباطل يجب ان يقال له في عينه انه باطل مهما زينوا له من فصيح الكلام ومعوج التفسير . وعدم الاهتمام بمقاصد الشريعة الحقيقية في تحقيق مصلحة الجماعة





## الربا حرام .. ولكن ما الحكم لو اقترض سكان المقابر بفائدة ليسأتروا عوراتهم ؟

ان .. الربا حرام بيقين ، ولكن ما تفتتت عنه ارجام القرون من ضرورات وتقريعات ، كانت جميعا موضع الاجتهاد والاختلاف بين أئمة الاسلام وفقهاء الشيعان الاحرار . ومن غرائب السلوك ، وعجائب العقول ان يقضى المسلمون اكثر من اثني عشر قرنا يحترمون اجتهاد المجتهدين ، واختلاف الفقهيين ، ثم يخلفهم اليوم ، وعلى مشارف القرن الراحد والعشرين ، من يتخذون الدين عرضا ، ويجهلون الاختلاف الاجتهادات ككرا .. او مرضا ؟

**ومرأت .. تسبح الازهر**  
 نذهب ليسعدنا الاستاذ خالد الى الامن الثاني الذي يتخذهُ السراقضون سبيلا لتجريم وتجريم الاستعمار المصري ، وهو ضلعن البنك الخسارة المستثمرين .. مالا نقول في ذلك ؟

●● أولا : ليس البنك هو الذي يضمن ... انما الدولة في التحليل النهائي ، التي تضمن خسارة البنك وافلاسها .. تماما كما تضمن

مرتبات اصحاب الفضيلة العلماء ، وكافة العاملين فيها .. ترى .. هل يكون مرتب الامام الاكبر شيخ الجامع الازهر ، ومرتب فضيلة مفتي الديار ، ومرتب كبار العلماء ، والموظفين اجمعين .. ربا ، وحراما ، لجرد ان الدولة تضمن وصولها الى كل شهر لدونها ؟

قد يقال هذا قياس مع الفارق .. ويقول بل هو قياس متفق عنه كل فارق ؟ فاذلا قلتم اننا نتقاضى اجورا ولا نستثمر اموالا ..

نقول : نعم ولكن الدولة تستثمركم ، بما تقدمون من عمل وبما تتزبون به من تبعه .

### مضاربة .. يتنادون بها

وهكذا تبدو العلاقة المالية بين الدولة والعاملين فيها ، وكأنها عقد شركة

وشركاء .. بل يبدو وكأنه .. عقد مضاربة ، فهل ضمان الدولة هذا يكون مصدر تجريم وتجريم ؟ ام هو تخفيف من ربكم ورحمة ؟

وما يقال هنا في ضمان المضاربة ، يقال ايضا في تحديد الربح او العائد - ففي « المضاربة » التي تنظم رأس المال وعمل العامل ، يشترط لصحتها تقدير وتحديد نسبة العمل ، لانه يستحق نصيبه بالشرط المتفق عليه . وهذا عند بعض الفقهاء ، وعند البعض الآخر يكون نصيب هذا العامل - اجر مثله ..

ثم ان المضاربة التي يتنادون بها كبديل وحيد مشروع للاستثمار في البنوك ، نجدها في بعض صورها تضمن المضاربة .. وذلك حيث يشتري المضارب في مال الغير باكثر من ثمن المثل ، او يبيع باقل من ثمن المثل .. فهنا يقول الامام أحمد رضي الله عنه : « ان على المضارب ان يضمن النقص ويتحمله »

### للمضاربة .. صور مختلفة

●● معنى ذلك ان هناك العديد من الصور والاشكال للمضاربة ؟؟

●● نعم .. ان لها عشرات الصور والاشكال ، وتقريعاتها الفقهية تكاد تبلغ المئات ، وكلها تتراوح بين الحل والحرمة .. وبين الصحة والبطلان .. واكثرها كان موضع اجتهاد الفقهاء والفقهاء واختلافهم . ثم اننا وجدون الى جوار الاجتهاد بعدم تأثير ضمان الخسارة في الاستثمار على جواره وحله ، واقعة لها اهميتها ودلائها ..

ولذلك فيما يروي الامام مالك رضي الله عنه عن زيد بن اسلم عن ابيه : « ان عبيد الله وعبيد الله ابني عمر رضي الله عنهم ، خرجا في جيش الى العراق ، واقترضا هناك من ابي موسى الاشعري مالا ، وابتاعا متاعا ، وقدموا به الى المدينة ، فباعاه وربحاه فيه .. »

فأراد عمر اخذ رأس المال والربح كله ، فقال له : لو تلف كان ضمانه علينا ، فلم لا يكون ربحه لنا ؟

فقال رجل : يا امير المؤمنين ! لو جعلته مضاربة ؟

قال : قد جعلته .. واخذ منها نصف الربح !!

والشاهد هنا قولها : « لو تلف .. كان ضمانه علينا »

وهذا ما قلناه البنوك تماما تجاه خسارة المستثمر !

وهذا الذي قلته جعل تصوع الحق والصواب ويعد هذا اسأل : هل كل صور الاستثمار مباحة وجائزة ؟ نعم .. هذه فتوى بعد طول بحث واستقصاء .

### نظم البنوك بهذا التشبيه

● ولكن اموال البنوك يختلط بعضها ببعض ..

● الحلول بقرام .. وهذا ما يحل البعض على المنور في التعامل معها ؟

●● وما ينبغي اذا اعطيت رجلا ثمن كيلو من اللحم ليطعمه امه وابطاله ، ثم ذهب واشترى به خبزا ، فخبزا ، « فخبزا » ؟

●● وما ننظم البنوك بهذا التشبيه .. فستتروى المستثمر يحدد اختيار نوع النشاط المصغر الذي يسوي باستخدام امواله فيه .. ونحن يكون الاقتراض « ربا » وابدع انا اموالي في مجال الاستثمار فلا شأن في كل ما هناك في البنوك من معاملات ربوية .

### مثال .. ومثال

●● لكن الوان الاستثمار مع القول بطلنا تشبه مع الاموال الربوية الناتجة عن الاقراض الى مصب واحد ..

●● وما شأننا بهذا المصب الواحد ؟ دعني اضرب لك مثلا .. هناك قوم يزعمون اللعب ، فاذا اضر واتى اكله ، يبيعون لتجار الفاكهة الكبار ليقيموا بتزويجه على الفاكهة الصغير كي يبيع للناس ..

وهناك اخرون يزعمون انه يبيعون ثمره لصانع الخمر ..

●● فعمل استخدامهم في صنع الخمر .. يجعل زيارته حراما ؟ وبيعه حراما ؟ وشراءه حراما ؟

واليك هذا المثال ايضا اذا علمت بقلا يبيع الجبن والزيتون والعسل وغيرها مما احل الله .. لكنه يبيع ايضا الخمر وبماهم الله .. بل انه لا يشتري منه خمر ولا خمر .. بل تشتري الحلال الطيب كالجبن والعسل .. التكن بهذا قد اقترعت اثما ، وارتكبت حراما ؟







## للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ: ٢٢ سبتمبر ١٩٨٩

المصدر: أنفجبار

هكذا تماما وضع البنك . فحين نتعامل معها في مجال الاستثمار . فلا أتم عليك مهما يكن لها من معاملات ربوية أخرى ..

أجل .. ليس هناك أي اعتبار لاختلاف المال الناجم عن حرام بالمال الآتي من الحلال .. أي أن أموال البقال التي ربحها من الخمر لن تكون أمواله التي ربحها من الزبدة والصل والزبادي !! والبنوك إذا ربحت من ربا .. لن يوثق هذا الربح ماتيجه من عمليات الاستثمار ..

### تطاليهم .. بالاحترام

● شكرا لك يستاذ خلد .. نكروها أكثر من مرة على هذا الإيضاح المبين والحكم للفضية اثر حولها الظن من الغبار وأخذتمت حولها الاختلافات وإذا كان الأمر بهذا الوضوح .. فلم الاختلاف ؟

●● سل الدين يختلفون .. وعلى كل حال . فاختلافهم رحمة . ولاتطاليهم بأكثر من احترام الرأي المغاير لأرائهم ..

إن الفقه الإسلامي لم يكتسب ثراءه العريض الذي لاتنظر له في كل الشرائع والقوانين . الا بكثرة الاجتهادات والاختلافات المخلصة .. وكل أبواب فقهاء هذا وموضوعاته تخرج ببحر عباب من الآراء والاجتهادات ..

« والربا » من تلك الموضوعات التي اتسع فيها وجولها الخلاف .

تصور مثلا .. أن انسانا اقترض آخر مئلفا من الدولارات في بلد - الدولار فيها يساري جنيتها - مشترطا عليه . أن يسدد الدين في بلد آخر - الدولار فيه يساري خمسة جنيتها .. اهنك صورة للربا أوضح من هذه الصورة ؟

مع ذلك فقد وجدنا من الفقهاء الراسخين من يقضي بجواز هذا التصرف رحله !!

### دعوة .. ودعاء

● والأنا يا صديقي العزيز : مل بقيت في جعبتك اسئلة أخرى ؟

هكذا سألني الاستاذ خلد وكنت قد أخذت من وقته وجهده وفكره الكثير .. فقلت : فقط أدى تعليق بسيط . يتلخص في أنك - كما هو معروف عنك - لا تفعل الحرج كي تدعم بها رأيك . وأنك فلأبد أن ما نكرته - في هذا الحوار - من نصوص وأدلة له وجود في تراثنا الفقهي !

● أجابني وأبشمتاه فخره وجهي وكل الوجوه من حوله : هذه دراسة صادقة - وأنت كما تعرف دائما ذكي الفارسة - فأهات مؤلفاتنا الفقهية العريقة ملأى بهذه الآلة وياكثر منها . وقد فهمت أن أرد كل نص أو واقعة الى مرجعه الفقهي . لكنني قلت لنفسي : ولماذا لا اترك شيوخنا العلماء يبدلون أقل الجهد للرجوع الى هذه المصادر والمراجع . حتى يطموا ويتعلموا أن ينظروا فيما يصدر عنهم من فتاوى نظرة ثقافية ومحبة . قبل أن يقاوتوا الناس بالرأي العاير . والقول العائر !!

أسأل الله لي ولهم الهدى ومعرفة الصواب .. وكانت هذه الدعوة والدعاء لمشايخنا العلماء مسك الختام في هذا الحوار الممتع والمبارك ..

قلت : آمين ..





المصدر: الزحار

التاريخ: ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكاتب والمفكر الاسلامي الكبير  
خالد محمد خالد يعلن:

# كل صور الاستثمار في البنوك .. حلال

النصوص وروح الشريعة  
واجتهادات العلماء .  
تؤيد هذا الاتجاه .

ضمن البنك لكسرة المستثمرين

جائز .. وحلال

إثارة البلبلة والشوشرة  
حول بيان المفتي .. مرفوضة

كتب عبدالوارث الدسوقي :





يبدء ذي بدء وقبل ان نشرع في الحوار - وكنت قد حدثته عن موضوعه قبل لقائنا - أكد الكاتب والمفكر الإسلامي الكبير خالد محمد خالد انه مسلم وصل بفهمه المستنير للإسلام الى احترامه واحتراماً لا يظن ان احداً يتفوق عليه فيما سوى الصديقين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومن التلميعين . ومن الأثمة . واولياء الله المباركين .

ثم قال في المشهد - انه مؤمن بالله جل وعلا . ومؤمن بلقائه .. يرجو رحمته . ويخاف عذابه . ويتوقع السؤال - قطعاً - عن كل أخطائه في النقول والعمل ..

ورغبته حقوق الله . ومصالح عباده . جدير بلقائه في كل منصب إسلامي كبير يشغله . ويتذرى سنامه .

هذا عنه في كلمات قصار اظنها لا تأتي بحقه علينا حين نشهد له او نشهد عليه .

والفتوى في تقديرى حق لا يتحسل المراء . وليس في ماخذ عليها سوى انها كانت - وهذا - مما كنا ننظر ويتوقع !! وكنت خافته الصوت في الوقت الذي كان من حقها ان تنجي مجلجلة ومندوية !!

ولكن . كما يقول الشاعر - بلعل له عذراً وانت تلوم . فضيلة المفتي - بطبعه - هادئ ومثاب - غير صخاب ولا متعائل .

#### موافقة .. بلا حدود

● اذن .. فانت توافق على هذه الفتوى ؟ . نريد رأيك واضحا شجاعا كشاً عورتنا دائماً .

● نعم .. وموافقى له بلا حدود . وانى لأخشى - من غير أدريام لاد - ان يكون والشباب على الفتوى وسيلة وتبريراً للشباب على المفتي ذاته . فللرجل مواقف رغم مغاليتها . اربها بهدنة الماكوف تشر على اصحابا كثيرة . وعداوات متبرحة !!

وانزع هنا - وفي هذا الشراء - ان اياض الفتوى . فهي قد فارت وبغرت . وكذلك ان اياض الرافضين لها . لمقولاتهم قريت وبغرت . وسكنوا كلمتى هذه احاطة بالقضية كلها . من خلال الدراكى للصواب وللخطأ فيها . غير مسلمهم سوى الاتقاعى الاتى من فهمي لتصوص الشريعة وحكمتها . واجتهاد اعلامها واتمتها . ومن خلال هذا تستطيع ان تسأل عما تريد .

#### جاهلون .. بالدين

● قلت : نريد رأيك في هذه القضية من خلال فهمك للتصوص وتنظيرك السلف الصالح لها واجتهادات الأئمة فيها .

● حسناً انك قلت : نريد رأيك . فهذه العبارة تمنحنا توضيح امرين : اولهما : ان ما افردنا دائماً - كتابة او

وينظر الى الاستاذ خالد محمد خالد - وهو يواصل تأكيد ويشهدنى عليه ويقول : وانن سؤالاً بين يدي الكبير المفتي عن هذا الرأي الذي اقرره الآن . واملف به في قضية الربا . واورد على خاطري لا محالة . فاننا ادرسه واكتبه للنفس . من واقع الحذر الشديد . من ان افترى على الله الكذب . وايضاً من واقع اجلال الاسلام عن ان يتبين - وهو الدين الخاتم - ضيق لائق .. قصير الداع . محدود النظرة .. اعشى الفكرة . بقعة لارحة . وخيرة لا هداية .. وعسراً لا يسراً .

ويضي الاستاذ خالد محمد خالد في المشهد لولايه كفاف على حرجين على ان يحيى حكمه سليماً في القضية التي يظنهما . افراح يبحث ويتعرف على كل جوانب الحق فيها حتى يكون حكمه بالحق والاشء غير الحق .

يقول : وكذلك اقدم رأيي هذا من واقع تحذير الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ان يقول : ان اكبر المسلمين في المسلمين جرماً . من سأل عن شيء كان حلالاً لهم فصرم عليهم بسبب مسائلته . فلما كان مجرد السؤال عن حلال يجعله هذا السؤال حراماً فتيك بالراء المفترض والجدل المفترض ونشر الفتنة . والبلبة حول فضليا كثر فيها الاجتهاد المتخلص . والاختلاف المذهبي والاعتقادي !!

وكنت قد طرحت امام الاستاذ خالد محمد خالد سؤالاً عن رايه في الحوار السلخن الذي يدور الآن حول فتوى فضيلة الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الديار المصرية . والتي تناولت شهادات الاستنصار وربا البيوك .

● فقال : قبل ان اتحدث عن الفتوى . دعني اتحدث عن صحديها . فلما يكون يكون إن شاء الله !

واخونا فضيلة الشيخ الكبير محمد سيد طنطاوي هو بصفته الشخصية . رجل يزينه الأمانة . والصدق . والفتوى . والتورع . ومكارم الأخلاق .

وهو بصفته الوطنية . مفتياً لجمهورية مصر . هدية الأهرام العظيم الى المسلمين في كل جيله وعصره . فهو بعلمه وطقه وأخلاصه وامنته .

قولا - لا يزيد عن خبه رأيا لي . وفهما فهمت في القضايا التي اترضس لها واعرضها . سواء كانت دينية او سياسية او اجتماعية . غير ان هذا الرأي وهذا الفهم لا يتأين من فراغ . بل تنجيها رغبة صادقة في معرفة الحقيقة . وإعلانها ..

وثاني امرين : هو ان كثيراً من الناس يستكنون عن التعبير بكلمة «الرأي» اذا كان الموضوع متعلقاً بقضية دينية !

وهم اذا كانوا ممن يحبون تسمية الاشياء باسمائها بجاهلون . بالدين وبالطقه وبالرأي .

فالإسلام هو الدين التكني والتصنيف

## اذا كان استخدام العنب في صناعة الخمور حراماً فهل زراعته حرام أيضاً؟

والعادل الذي جعل لصواب المبتدع اجرين . وخلصت اجرا .

وما يقضى اليه الاجتهاد في كل شيء اسمه رأي . وهذا الاجتهاد قال الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان : مفتحا هذا رأي . فمن جاما بأحسن منه قبلناه . ومنع بدأ مذهب الاحناف وحتى اليوم . فمن مذهبهم يوسف بانه مذهب أهل الرأي .

ويضي المفكر الإسلامي الكبير خالد محمد خالد يقول : هذه كلمته اثارتها



### الى أين وصلنا ؟

- وبلغت الاستغلاء خالداً .. في مودة وبيسلا : الى أين وصلنا . فقد تيسر !!

● شكراً بالاستغلاء خالداً .. كنا نتحدث عن النشاط المصروف .. وما اذا كانت معك تلك أخذها اليك منك لاستثمارها وفق نظامه في تحديد الربح وضمان الخسارة .

● حقا وربي .. بل تكاد هذه الكلمات هي التي سلطتها .. وأن فلاناً حديثي من حيث انتهت كلماتك .. فقول : وأخذها اليك منك لاستثمارها في حدود ما يأتي :

اولا : تحديد الربح . ثانياً : ضمان الخسارة . فهل هذا ربحاً ؟ كيف ولماذا ؟

اما تحديد الربح .. فلا يعني أكثر من ان البنوك خلال تجريبها الطويلة .. انتهت الى ان يسيطر ارباح المستثمرين .. بعد خصم جميع التكاليف والمرتبات التابعة .. يكون في حدود ٢٠٪ او أكثر .. فقلزمت به .

ويشبه هذا في المضاربة المشروعة .. ان يقول المضارب بماله للمضارب بعمله : لك ثلث الربح .. فهذا جائز وصحيح .

والفرق بين التحديد بثالث الربح والتحديد بـ ٢٠٪ او ١٦٪ هو تحديد للصفة لا للموصوف .. فهناك ربح .. وهنا ربح .. بيد ان البنوك التي تعمل مع ملايين المستثمرين ومن خلال آلاف الملايين او ربما المليارات من النقد .. ثم

من خلال تجريبها ونظمها المعقدة .. والمتشابهة مع البنك العالي استبدلت بالمطلق الربح تحديد .

افلا يكون هذا الوضع .. على الأقل - محالاً لاجتهاد .. يصترم فيه الوضع الآخر ؟

### الغرب .. واعجب

وبعد ان يطرح الاستاذ خالد محمد خالد تساؤله هذا يعني ليقل : بل هناك ما هو اغرب واعجب .. وذلك حين يقول المضارب بماله : خذ مضاربة .. والربح كله لي .. او الربح كله لك !! هذه صورة واضحة للمضاربة الشرعية .. لقد ابتليها اصحاب الشافعي .. بينما اجازها الامامان : ابو حنيفة ومالك .

افلا بد لنا هذا من ان الاختلاف الفقهي في التفريعات حق يجب احترامه ؟

مسكناً متواضعاً .. يستر الاجساد المكشوفة .. ويجد في الارزاق والبنوك مكاناً يسيرون فيه بعض الطمأنينة والسرور .. لماذا يكون حكم الشريعة هنا ؟

### المهم .. والاهم

واشياء هاتين الصورتين كثيرة جداً .. ولانتمى بها في مشقة الاسكان .. فحسب .. بل في كل مجالات حياتنا .. اتراني بهذا اجدح الى الغول بطل الاقراض بفائدة .

والله ربي .. لو كنت ارى ذلك لهفت به في غير تلك ولا حذر .. وانما القول : ان عملية الاقراض المصروف .. أي الاقراض بفائدة لاتزال تنتظر للحال كلمة علماء الاسلام يقولونها بملء افواههم .. بعد ان يقبلوا فيها وجوه النظر .. ويبحثوها بدأب وعمق ومثابرة وليكن حكمهم بالحل أو التحريم .

المهم والاهم : ان يقولوا كلمة حق لا يخفون فيها لومة لائم .. هذا باستاذ عبدالوهاب .. تصوري لغرض البنوك .. ولذهب الان مما الى الاستثمار .

سنفترض انك .. اطال الله عمرك .. قد بلغت سن العاش .

### لا تخف .. ولا تتزعزع

● الله .. وما العلة - بل يمدى - بين بلوغى سن العاش والدعاء في بطول العمر ؟

● وبإيساسة جانبية وكلمات واردة يرد الاستاذ خالد : لا تخف .. لا تتزعزع .. ويقول : بيد ان سن العاش في بلادنا يعني النهاية .. وعلى أية حال فان اعتراضك هذا دلي على دعاء آخر أكثر سواباً وهو : وأطال الله اعماركم المقربين الى الاحالة الى المعاش في نهاية العمر الاول - في بلادنا طبعاً - اما في البلاد الاخرى لشعائهم هو ذا :

الحياة تبدأ بعد الستين .. وعلى أية حال .. فافعل بان للانسان اعماراً او عمرين .. يتسق مع قول القرآن الكريم : هو الذي خلقكم من طين .. ثم قس أجلاً .. وأجل مسمى عنده .

كما يتسق مع قول الرسول الكريم : ممن أراد ان يتسأ - أي يزداد - له في عمره .. فليصل رحمه .

فازيداً في العمر تعنى هبة الانسان عمراً ثانياً . ولانتمى استطراداً هذا الذي اعتد عنه - ان كان يستحق الاعتذار - قلنا : اطال الله عمرك يا أبا خنا العزيز .. ونفع بحياتك استغنائك واحبابك .

عبارتك مفيدة ان تعرف وايك . اما رايي في قضية المعاملات المصرفية فبرخي أبداً الحديث عنها باعتراف لا بد منه .. هو اني لا ازمع أبداً انني لا علماء الاقتصاد - واداً استطعت ان اكون قدر نفسي - فاهم للاقتصاد فقد أفلحت مجرد قاريء فاهم للاقتصاد سوى جهل ونجست ..

ودأنا اقول عن نفسي : انه لاشيء يقيق معرفتي بالاقتصاد سوى جهل به .

### سوء الفهم وسوء القصد

● نحن - طبعاً - لانسانك في علم الاقتصاد .. وانما لسانك في حكم الشريعة الاسلامية في هذه القضية التي هي اصلاً الاقتصادية بطبيعتها ؟

● لقد كنت على وشك الحديث عما يشغل في خاطرك وسؤلك .. ولكن خلق

الانسان عوجلاً .. الموضوع يا اخي عبدالوهاب ليس بحثاً فنياً او علمياً او تاريخياً في النظام انالي للمصارف والبنوك .. انما هو محاولة لمعرفة مكان هذا النظام في دائرة الحلال والحرام .. شرعاً .. لا فعلاً .. ومن ثم .. فالمسألة في منتهى البسرة .. لكننا نحن الذين نغدها .. إما لسوء فهم او لسوء قصد !!

وسأحكى لك والقراء تصوري .. ونال معنى : للبنوك نشاطان : الاستثمار .. والاقرض .. وتستطيع ان تصيف لها نشاطاً ثالثاً هو : المشاركة الفعالة في التنمية .

ودعنا - مؤقتاً - من التنمية .. فالراغبين للمعاملات المصرفية .. يرونها لا بركة فيها لانها من مال حرام !! ولينبت - اولاً - عن ممكن او مظهر هذا الحرام .. ولينبذ بالاقرض .. ان عملية الاقراض المصروف .. هي يرضها الراهن اقرب صور القروض الى الرباء .. فانت تقترض من البنك بضعة ملايين لتعير بها عمارة شامخة تتاجر بها - ثليكاً او تاججاً - والنتج بقرضك بفائدة كبيرة .. وهنا نواجه قرضاً غير نفعاً .. فهو ربا .

يقابل هذه الصورة .. صورة اخرى - لا - كدة تسكن المغار .. او تقم في مساكن الايواء التي تنشأها المخابرات - المستهدمة بينهم .. وقد رايت صدفه - ولكن منذ سنين - بعض تلك البحير .. فرايت فيها هوان العورات .. وضياح الانسان !!

فأذا استطاع رب هذه الاسرة ان يحصل على قرض بفائدة .. لينبي به





## العلماء ورجال الاقتصاد يناقشون بيان المفتي

**الشريعة تحرم أى تعامل بفائدة محددة  
مجمع البحوث الإسلامية طلب التوقف عن  
الافتاء بشأن شهادات الاستثمار**

[illegible][illegible]

افعلوا . فإنه لا عبرة بظنهما أو بجعلهما أو بما أطلقوا على تصرفهم أو اتفاههم من وصف أو أسماء فلذا سماوا الأرض وديعة فهو في الشرع والقانون فرض.

ويؤكد المستشار مامون الضهيبي ان  
تسمية القرض بأنه شهادة استثمار او  
وبدعة استثمارية لاغير من حقيقة وصفه  
الشرعي والقانوني شعباً .

[illegible]

العائد المتغير للمذاق يفتي بحلها وهي  
مشتبه ونص الحديث الصحيح يوجب ترك  
المشتبهات واجتنابها استبراء للعرض  
الدين.

● وتمنى الدكتور محمد سليم العوا  
الاستمرار في إصدار فتاوى في شأن  
شبهات الاستمثار وأن يرجع للثقة من  
العلماء الإحياء الذين يعلمون عن فتوى  
الشيخ محمود شلتوت رحمه الله في شأن  
صانعي التوفير ما يجعل الاستئثار غير  
مستغنياً شرعاً.

● ويرى الدكتور العوا ان المفتي جدير اذا تبين الحق له ان يرجع عن مسلسل الاخطاء الذي وقع فيه وتضيقه بمانه.

● ويقول الدكتور عبدالجليل شلي عضو مجمع البحوث الإسلامية انه ليس هناك أي وجه لتحليل ما تفعله البنوك من فوائد للودعين بها. لأنها ربا محض واضح وشهدات الاستعمار هي نوع الربا لأنها تحدد لصاحب المال ربحا متعاينا بنسبة من رأس المال وهي نسبة ثقتك سواء ربح البنك

والله اعلم بالصواب

ويذكر الدكتور محمد سليم العوا: أن  
المفاتيح في يد أي شخص لا يجوز أن تفتني  
في كل الشؤون جميعاً أو أن تقيداً لاعتقادات  
بعضها على بعض، بل هي، وإن ارتأها  
ستحتضن حقائق متعقبة، والحكم على هذا  
الدخول ليس على أساس يقين من العلماء أو  
العمل على يد حتى في كل العلة وأحياناً  
في فترات المصاحبات المستحثة ليس  
مترتبة بل على أساس ما فيها من ثقل  
محتجتها فسيها، وإن تكون هذه  
المصلحة من نص من نص الشارع  
سجلته وتعالى بالاعتبار أو الإلغاء، ويرى  
الدكتور العوا أن الاعتراض الاستمراري ليس  
مطلوباً، وإنما هو الاعتراض المنقطع بشرطه في  
الزيادة ما خلفته الجهات التي تصدر عنه  
الشكوك بتعميد التسمية من قرض أو  
الزيادة وتعميل الإسم إلى لفظ أو كثيراً  
في الحكم التسمية، وهذا ما اعترف به المفتي  
نفسه في بعض



أو خسر وهذا هو الربا بعينه .  
ويرى أن البنك الأهلي في استطاعته عمل ما كتلت تعله شركات استئجار الأموال من تكوين مشاركية يكون للعلاء فيها المال .  
وللبنك العمل ويخصص لهم نصيباً من الربح وليست من رأس المال . وإذا خسرت الشركة في أي فرع من الفروع كتلت الخسرة على الجميع . وإذا تضاعفت أرباحها كل الربح أيضاً للجميع . وليس شك وجه أو التمس لإزالة هذه المغالطة سواء كتلت فرضاً أو إبداعاً أو شهادت استئجار .

#### طبيب ولكسن

ويتناول الدكتور عبد الحميد الغزالي استئجار الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بيان فضيلة المفتي مركزاً على شهادات الاستئجار . فيقول :  
- رغم ما احتواء بيان فضيلة المفتي من إيجابيات خاصة بصيغ الاستئجار والتعامل المالي الإسلامي والدعوة إلى التعامل مع البنوك الإسلامية إلا أن البيان اصطدم مباشرة مع أجماع متأثر حول المغالطة الربوية أو نظم المداينة الربوية سواء بالنسبة لشهادات الاستئجار (أ) و(ب) أو بالنسبة لفوائد صندوق التوفير والبنوك المتخصصة وأيضاً بالنسبة للبنوك الاجتماعية أن تأكيد البيان على الشهادة التي يقرها فضيلة المفتي ذات العائد المتغير هو تأكيد طبيب يمتنع مع عقد المشاركة أو القرض الشرعي . أما الشهادات (أ) و(ب) فهما تقوم على نظم المداينة الربوية كما أن الشهادة (ج) هي الأخرى محل شك وكثير من العلماء يشربونها .

#### حقيقة شهادات الاستئجار

ويقدم الدكتور على السالوس استاذ اللغة والأصول وخير اللغة والاقتصاد بمجمع اللغة بمؤتمر المؤتمر الإسلامي . في رده على بيان فضيلة المفتي . بحثاً عن موقف الشريعة الإسلامية من شهادات الاستئجار بأنواعها الثلاثة . حيث يؤكد أن شهادات الاستئجار تعتبر عقد قرض . فهي نقود لا تصلح للاجارة . وليست وديعة تحفظ لدى البنك كإمانة . ولكن البنك يستخدم هذه النقود في استثماراته الخاصة بعد أن يملكها ويضمن رد قيمتها وزيادة . وهذا هو القرض الانتلجى الربوى الذي كان شائعاً في الجاهلية . سواء كتلت الزيادة الربوية بنفسه على الصامت شهيرة أم تدفع بعد مدة متفق عليها .

ويتناول الدكتور السالوس شهادات الاستئجار بالتفصيل فيقول :  
- أن المجموعة (أ) تشمل الشهادات ذات القيمة المتزايدة حيث يبقى القرض (قيمة الشهادة) عشر سنوات ثم يسرده صاحبه مع الزيادة المحددة التي أعلن عنها البنك . أي أنه يسرده القرض مع ربا عشر سنوات كاملة . ولما كان هذا يستخدم في استئجار فهو إذن قرض انتلجى ربوى .  
أما المجموعة (ب) فتشمل الشهادات ذات العائد الجارى . حيث يمكن سحب الأرباح أولاً بأول . ومعنى هذا أن رأس المال - أي القرض - يبقى كما هو . وتؤخذ الزيادة المحددة كل فترة زمنية معينة . وهذا شبيه بنوع من الربا



## لن تباح فوائد البنوك؟

تعددت انتقار الفقهاء في ذلك، وإن نحن استخدمنا الجواز في التعمير، لاحظنا الديمقراطية الإسلام عند تشريع المعاملات فمن أجل التوثيق شرع الرهن، ومن أجل عجز صاحب المال عن الاستمرار، وفكرة البيع على العمل وهو عديم المال شرع المضاربة، ومن أجل حفظ المال والأمن، شرع الوديعة، ومن أجل عموم المنفعة شرع العارية، ومن أجل الاحتسان إلى الفقير شرع القرض، ومن أجل التعاون بين أصحاب الأموال الفقراء على العمل شرع الشركة بانواعها.

وقد اطلعت على موسوعة أعمال البنوك، واستخلصت منها ما يلي: (أ) الأجهزة المصرفية التقليدية ضرورة اقتضاها الحياة المعاصرة للمدعة، ولا يمكن إلام أن تستغني عنها. كجهاز التعليم والصحة والشرطة والجيش... وهم لو محاولة فهم أحد هذه الأجهزة يلزم الشكوك في النفس عن حسن أو سوء نية من يحاول الهجوم.

(ب) ما يقدمه العولن عن الاستثمار للبنك التقليدي، يُعتبر مضاربة مع البنك وإن حدد الفائدة، منعا للتلززم، والمصلحة في التحديد أرجح من عدم التحديد... والإسلام يقدم أرجح المصلحتين. وقد اختلف الفقهاء في اقتراح العقد بالمضاربة، والمختار أنه لا تأثير للشرط الذي لا ينقض مقصود العقد، ويعطى المضاربة هو الحصول على ربح مع المحافظة على المال، وتحديد الربح لا ينقض ذلك المقصود.

(ج) الاحتفالات الواردة على أعمال البنوك متناقضة، فإن كانت لا تعمل إلا في التجارة في الأموال تأخذ بعشرة وتعطي بعشرين، فكيف تأتينا بالخسارة؟ وقد أعلن المعارضون أن بنوكا أقيمت، وعلى فرض صحة ذلك، فهل تأتينا بالخسارة إلا من النصابين الذين يحتلون على البنوك مع ما فيها من حيلة، ومضاربة على المال... وإذا كانت القوانين قد وزعت على البنوك اختصاصات لغنا نقر الصالح من هذه الاختصاصات وننكر الفاسدة منها.

(د) الإقراض من البنوك للهبات التي تشرف عليها الحكومة، لا بأس بها، إذ لا تخلو عن أنها عملية تنظيم من الدولة للإنتاج، ومنع التضخم، والسيطرة على الأسعار.

(هـ) أما الإقراض الأفراد من البنوك، ولو للإنتاج فلا إزاء صحتها، وعلى الفرد المنتج أن يستثمر ما معه من غير الإقراض حتى لا يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، والإجحاف بالمستهلك... وقد ثبت أن الضرر وليد الائتلاف والطمع، كما أن الشر وليد لله الغرور بين الناس... وقد قلل سيكس (وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان).

أ. محمد عبدالحليم القيسي

## ثقافتنا الدينية ..

ما دام المعيار الأخلاقي مزيجاً من السر والعلانية، تحتم أن يسود الحياة تغلق يخلق الهوة العميقة بين القول والعمل. وقد تأملت الوصول والفصل في الكتاب والسنة على نحو ما قلناه علماء الديانة، فإن لي ما أطوى عليه القرآن والسنة من أعجاز وفلت تغتر، إلى ما وراء ظواهر الألفاظ ومن العجيب أن يفصل بعض الناس بين التفسير، الذي أزالوه في مجل الوظيفة، وبين اللغة الذي أربط فيه بين الواقع والذليل.

وكيف يفهم التفسير من لم يفهم أسرار النحو والبلاغة والقولن والاقتصاد؟ وقد قل سيكس (وتعت كلمة ريك صدفاً وعذراً)، ومعرفة الدليل ومعرفة الواقع تعتمد على صحة وضيق الرؤية له، ومعرفة الدليل تعتمد على ملاحظة أصول الشريعة ومفاهيمها، ومن ذلك يظهر العمل الكائن في التشريع الإسلامي، وقد تبينعت ما أثير من شبهات حول فوائد البنوك، وجعلها فيما أرى هروب من التبعة، واستمسك بالقول بأنها لبعض البعض ويريدها الآخرون... وكل ما ذكره رأي خاص من سبق أن قلته منذ عشرين عاماً، وليس لأحد حق التعبير عن الإسلام إلا بنصونه.

والأصل في المعاملات الإسلامية أن يستثمر ماله بنفسه كل قادر على الاستثمار، حتى يتاح للفقيرين فرص التكسب والمناصفة السليمة... وخير الناس أفهمهم للناس، وأبسط أقرهم ربحاً واستغلالاً، ولأجل جليلة أنهم شرع الإسلام معاملات استثناء من فواعد الإسلام العامة، كالأجارة... قد تكون عقداً على المنافع المعنوية كما هو الشأن في استئجار الأرض، ومع ذلك أجازها الإسلام، واختلعت تجريباً الفقهاء لها، والعمود لا يبعد عليه اتفاق، ومن الفقهاء من اعتدوا عقداً على أعين موجودة متلفها مدمومة، ومنهم من اعتبر المنافع متحدة فأجاز العقد عليها، وإيا ما كان التجريب فقل سيكس (فإن أرضهم لكم قانون أجورهم).

هذا انتقار إلى القرض الحسن، رتبناه مخالفاً لثلاث فواعد شرعية، ومع ذلك فهو مشروع لا شك فيه، وهذه الفواعد هي (أ) الربا... حيث لم يكن القرض يدا بيد، بل هو شيء يدفع عاجلاً، ويرد بالمثل أجلاً.

(ب) ويشترك ذلك لئله صل الله عليه وسلم عن بيع المزابنة، حيث القرض لا يد صاحبه معلوم، وبالعنسة إلى المقرض رة مثله مجبول.

(ج) شراء المقرض القرض بما ليس عليه الآن، وفي ذلك مخالفة لئله صل الله عليه وسلم عن بيع أو شراء ما ليس عندك. والمضاربة أي نوع من الأجارة، أم هي نوع من الشفعة، أم هي خليط منهما...





المصدر : الألبان

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فتوى المفتى .. فى

الميزان !!

آراء متباينة ومتناقضة لم تحسم القضية

المفتى يرد :

شهادات الاستثمار حلال .. حلال

ضرورة

إصدار

رأى جماعى

لكل

علماء

المستثمرين

المؤيدون

الفتوى تأييد لآراء علماء المسلمين

البنسوك هي الوحي

والمضمون لحفظ المدخرات

المعارضون

تطلب بإصدار حكمه

لما يحدث فى تسييرات توظيف الأموال

تحقيق

صلاح زلط







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٩٤ سبتمبر ١٩٨٩

المصدر:

أ.أ.م

أعلنت دار الإفتاء برئاسة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية بيانا قال فيه أن أرباح مستحقين التوفير قبل أن لا حصره فيها وأن شهادات الاستثمار وأرباحها حلال وجائزة شرعة وأن الدفع إلى انقسام شهادات الاستثمار هو حاجة الدولة إلى العمل لتحويل خطة التنمية وما أن أعلن هذا البيان حتى ظهر الانقسام بين رجال الدين ببعض يتفق مع فضيلة المفتي باعتبار شهادات الاستثمار تعد حلالا لجذب مدخرات المواطنين والبعض الآخر يختلف مع البيان باعتباره ربا صريح . ونحن بيورنا تعرض على صفحات ( الأيام ) آراء المؤيدين والمعارضين وروى صاحب البيان عليهم حتى نصل إلى حل نهائي

في البداية يقول الدكتور عبد المصطفى : لقد سجلت رأيي في الموضوع على أحد كتبي وقرأ فضيلة المفتي واستشارني فيه . وذلك فزين فتوى المفتي في أرباح التوفير وشهادات الاستثمار لا تعارض عليها والحقيقة يجب أن تنسب فضل الفتوى للعلمين بمجمع البحوث الإسلامية منذ عام ١٩٧٢ م فقد انتهت أغلبية اللجنة العلمية إلى الموافقة

أما فضيلة الشيخ الخزعال فلا يوافق على القول بأن البنوك يمكن أن تكون معاملاتها شرعية سواء في المعاملة فهو : مخطئ . ويضيف قائلا أنه إذا كانت الدولة رأت أن شهادات الاستثمار تعد حلالا لجذب مدخرات المواطنين فلاشئ في ذلك والبنوك في النهاية ملك للدولة وأوضاع فضيلته الناس مضطرون إلى ادراع أموالهم في البنوك لأنها البوابة الوحيد الأسن لحفظ المدخرات . في هذه الأيام بعد أن أغلقت معظم أبواب الاستثمار . ويؤكد فضيلة الشيخ الف : أن ما يصرى على القول بأن هذه شهادات الاستثمار لا يعتبر ربا

كما يصر المفتي أية فتاوى من نفسه . وكذلك هذا للدكتور السطيف المتجار رئيس جمعة الأزهر الأسبق : ويضيف الفتوى الأخيرة لم تكن إلا تأييدا لآراء علماء المسلمين وكان البعض يجيزه والآخرين رفضوا موضوع الشهادات . وأنشي أحمد الراي القائل بوجود شهادة رابحة ذات عائد متغير يتحمل مسلمها الربح والخسارة وهذه هي المضمرة الشرعية

المفتي والبنك الأهلي

ويرى الدكتور محمد سيد أحمد

المسيح : الأستاذ بجامعة الأزهر أن الحوار الذي دار بين فضيلة المفتي ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلي حوارا لا فائدة منه ولا يشترط عليه إجابة الفوائد فحول طبيعة شهادات الاستثمار قبل أنها علاقة حقيقية بين الدولة والأفراد وحول إمكانية استخدام محصلة الشهادات قبل أنها تستخدم في تمويل خطة التنمية وبالتسبة لمن يدفع الأرباح قبل أنها وزارة المالية

أين الدليل

وعارض الدكتور عبدالملي القرماوي الأستاذ بجامعة الأزهر فتوى المفتي لأننا لم نشدد على دليل قوي كما أنها لم تضم الموقف بل زامته اشتغالا ويتشال عما إذا كانت الدولة أرادت تحريم الربا فهل كانت في حاجة إلى هذه الفتوى التي أفتى بها فضيلة المفتي . أما الدكتور : حسن الشاذل : عميد كلية الشريعة والقانون السابق لا يوافق المفتي على فتواه حول قضية ربا البنوك ويرى أنها قضية متنبهة منذ فترة طويلة

حيث أصدرت عدة هيئات دينية بمرمها كمجمع البحوث الإسلامية للسلذا الجدل والنقاش .

### القرآن الكريم والربا

ويشير فضيلة الشيخ اسماعيل صادق العدوي خطيب الجامع الأزهر إلى أن القرآن قد حسم قضية البنوك والربا وشهادات الاستثمار في قوله تعالى ( الذين ياكلون الربا لا يقومون إلا كما يتم الذي وضعه الشيطان من الس ذك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ) ويضيف الشيخ العدوي بأن الإسلام جزء لا يتجزأ وأن الذين أتواو قضية البنوك وشهادات قد أتواهم من أجل مصالحهم فقط

### تحريم الشهادات

ويقول الدكتور عبد الجليل شلبي الأستاذ المتفرع بجامعة الأزهر أن الآلة السابقين قد حسموا هذه الشهادات وأن هذه الزيادة ربا محض وأولى بالبنك الأمل أن يصدر مذكروا أو مستندات على وفق ما كانوا يفعلون مع الرقاب والسهماء والشريف وهذه هي المخارية المشروعة

ويؤكد ذلك : على جمعة بقوله أن

حكم الدين في الربا واضح وجل وقد أجمع مجمع البحوث الإسلامية بمكة المكرمة على حرمة الربا بأن جميع معاملات البنوك الآن حرام

### مؤتمر إسلامي عالمي

ويرى الدكتور عبدالمصور شاهين الأستاذ بجامعة القاهرة أن فتوى المفتي الأخيرة تجمعت النقاش ولكنها لا تحسم لأن هناك شخشا غائبا يمثل العالم الإسلامي كله وهو مجمع البحوث الإسلامية ولذلك فقد أن الأوان أن مجمع البحوث الإسلامية على مستوى العالم الإسلامي وليس مصر وحدها لمناقشة هذا الموضوع

ويتفق الدكتور عبد العزيز صقر امام وخبير مجمع صالح الدين مع حديثنا السابق على أن رأي المفتي ليس ملزما لحد ولا يمثل إجماع العالم وأن كل

ما يوافق القرآن والسنة اتجاها وكل ما مخالف لهما لا يحسم أدنى اهتمام . على حد قول الدكتور محمد الأحمدي أبو التور وزير الأوقاف السابق أن مثل هذه القضية خطيرة لا يمكن أن يفتى فيها أحد ويتبين أن يصدر رأي جماعي يتفقون فيه كل العلماء ما فيه مجمع البحوث الإسلامية ليكون هناك رأي موحد مدروس ويتبين أن يجمع علماء الدولة كلها بجانبهم رجال الاقتصاد ورجال المعدي والتفسير وجميع العلماء الذين تتق بمعلمهم وعلى رأس هؤلاء فضيلة شيخ الأزهر . ويضيف قائلا : إن الاضطراب في أاحة الربا قبل مردود عليه لانا إذا كنا مضطرين لأن نتعامل بالربا على المستوى العالمي وكان لابد من عرض هذه الإشكالات لفضيلة المفتي الدكتور سيد طنطاوي الذي أجاب بقوله

أنا المسئول أمام الله

لقد قلت أن التعامل في هذه المؤسسات متعدد الأنواع ولكي نفهمها بشكل سليم يجب أن نتكلم عن كل نوع على حدة . وقد طليت من المستويين في البنوك حدود المعاملات وبمعد واحد كما تقرر الحلال والحرام بحول اتجاهاه والتناقض عندما طالب بسدوره شهادات متغيرة الأرباح . قال فضيلة المفتي أن الأنواع الثلاثة حلال وتتأهلها آثار شرعا فقد تسبها ذات ربح أو عائد استثماري لأن كلمة الفائدة يفهمها الناس على أنها ربح اعترافا بأن المعاملات بالمقاصد لا بالألفاظ ولكن تفسير الاسم يروح المعترضين وأنا مصر مرة ثانية بيان شهادات الاستثمار حلال .. حلال .. لا شبهة فيها .. لأنها ليست مجريد اجتهد عادي





المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرة أخرى :

# لا للهجوم على المفتي !

د. عبد العظيم رمضان

وكانت من الأسباب التي ألحقت كوارث اقتصادية بغريق كبير من شعبنا ، وسلاحا في يد مستغليه ، وفوتت على الاقتصاد الوطني فرصا كبيرة للنهوض في خدمة هذا الشعب وهذا الوطن - فقد أصبح السكوت عن مناقشتها كالسكوت عن الحق ، ولم يعد مفر من التصدي للجميع التي ساقها الصديق المستشار طارق البشري في مقاله .

فلمل أكثر ما استلقت انتباهي من ملاحظات الصديق العزيز طعنه على المفتي لسؤاله البنك الأهلي عن شهادات الاستشارة ، « وهل تعتبر قرضا أو هي ودعة أذن صاحبها باستشارة قيمتها » . فقد علق على ذلك قائلا : إن القاضي إذا فوض الخصم في تحديد الوصف القانوني الذي يتحدد به الحكم الواجب إعماله في هذه الحالة ، وإذا فوض القاضي الخصم في تحديد الوصف القانوني والفقهى لنوع التعامل محل النزاع ، أو للوائح موضع الدراسة يكون قد تخلل عن صميم وظيفته لهذا الخصم ، ويكون قد فوض هذا الخصم في اختيار الحكم الواجب التطبيق ، « لذلك راعى - والكلام ما يزال للمستشار البشري - أن يسأل فضيلة المفتي البنك عن الوصف الفقهى لشهادات الاستشارة ، وهل هي قرض أو ودعة ! أ رأيت قاضيا يفوض المتهم في حسم ما إذا كان المائل المسروق مملوكا له أم للمجني عليه ، أو يفوض الخصم في تحديد ما إذا كان العبد يقيم أو أبحارا ! لقد أفنى البنك بأن

المستشار الأستاذ طارق البشري كتب مقالا في جريدة الوفد يوم ١٥ سبتمبر ١٩٨٩ ، تحت عنوان : « قراءة فقهية في بيان المفتي حول شهادات الاستشارة » ، انتهى فيه إلى أن « المفتي لم يجتهد ، ولم يصدر فتوى ، ولم يحسم قولا ، ولم يعزز رأيا » ، وأنه « تنازل عن مهمة الإفتاء لغيره ، سواء كان هذا الغير هو البنك ، أو بعض أعضاء لجنة فرعية لمجمع البحوث » ، وأنه « قد التوى بالبيان الدليل ، وافتقد البرهان » !

وقد توصل الصديق الأستاذ طارق البشري إلى هذا الحكم عبر حيثيات ، لم أكد أنتهي من قراءتها حتى افتقدت في الصديق العزيز ما تعودت وتعود قراؤه عليه من سلامة حجج وسداد براهين وصواب استشهاد . ولما كانت هذه القضية تعد من أخطر ما مر بتاريخ بلادنا الاقتصادي والاجتماعي من قضايا ، وقد شغلت بال شعبنا منذ أيام الثورة العربية حتى الآن ، وصدرت فيها اجتهادات وفتاوى تصعب على المحصر ،

المواكب



في البنك الأهلي ، ليسلمها أكثر من مائة ألف بعد عشر سنوات ، بواقع ٣٥ - ٤٠ ألف جنيه لكل فناة ، بما يكتفي من بناء حياتها ، فهل كان الحال أن يسلمن ثلاثة آلاف فقط

كما تركت والدتين ، أو بغارمن بالمبلغ كما فعل الذين أودعوا أموالهم في الريان ؟ وأي نوع من الاستغلال ارتكبته البنات الثلاث للبنك الأهلي حتى يستحقن غضب الله وحربه وحرب رسوله كما يقول النصابون الذين لا يخافون الله ورسوله ، ويتاجرون بالدين لحساب شركات توظيف الأموال ؟ ألم يستفد البنك من أموالهن في مشروعاته الاستثمارية ، واستفاد اقتصاد البلد واستفدن من من أموالهن ؟

وأين هذا النوع من المعاملات المصرفية من ربا المجاهلية ، الذي نزل فيه القرآن ؟ هل هناك أي وجه شبه بين التويع ؟ إن ربا المجاهلية يقوم في الاستغلال البيع من جانب من يملكون حاجة من لا يملكون ، فلا يكاد المقرض يمجز عن الدفع حتى يفرض عليه الدائن الزيادة ( الربا ) ويقول له : إما أن تقضى وأما أن تربي - فيضطر هذا إلى أن يربي ، ثم يعود فيربي ، ويربي ويربي حتى يبيع نفسه ! ذلكم القدر الاسلام موقفا متشددا من هؤلاء المستغلين ، وأوصى بالصدقة والزكاة بدلا من مضاعفة المال على المدنيين ، فقال تعالى : ﴿ وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله وما آتيتم من زكاة تريبون وجهه الله فأولئك هم المضعفون ﴾ ( الروم ٣٩ ) ، وقال تعالى : ﴿ يحق الله الربا ويربي الصدقات ﴾ ( البقرة ٢٧٦ ) ، وقال تعالى : ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فآذونا بحرب من الله ورسوله ﴾ ( البقرة ٢٧٨ - ٢٧٩ ) وعندما تفرع المستغلون بأن ما يربكونه من استغلال وما يكسبونه من الربا هو أشبه بالربح الذي يأتي عن طريق البيع ، فرق الله تعالى بين الربا والبيع وتوعدهم بالعذاب يوم القيامه هذا الخداع ، فقال : ﴿ الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا اتنا البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ .

مفهوم الربا في القرآن إذن هو بعيد بعد السباه عن الأرض عن المعاملات المصرفية الحالية ، ومن هنا جاء التحريم . لقد جاء التحريم لأن الدائن يتفرد وحده بالمنفعة من الربا ، بينما

شهادات الاستثمار ودائع ، وبهذه الفتوى أصدر المفتي بيانه !

ذلك أن السؤال الذي يطرح نفسه : كيف يعتبر المستشار طارق البشري البنك الأهلي خصا في هذه القضية ، ويلجأ إلى تشبيهه بالتمهر السارق الذي يفرض في جسم ما إذا كان المال المسروق عموما له أم للمجني عليه ؟ هل يرى أن هذا التكييف للقضية على هذا النحو يعد تكييفا صحيحا ؟ وهل يعد تكييفا قانونيا ؟ وكيف يقبل الصديق طارق البشري للقضية على هذا النحو الدغل ، فيصبح البنك - الذي يمثل الدولة واقتصادها - سارقا ، بدلا من أن يكون خصوم البنك - الذين سرقوا أموال شعبنا واستولوا على مدخراته من خلال تطويل لحامهم في شركات توظيف الأموال ، ومن خلال استغلال الفتوى التي تحرم المعاملات المصرفية - هم السارقين ؟

اني أسأل الأستاذ طارق البشري : هل سبق للبنك الأهلي ألا يأتى بنك من بنوك الدولة أن سرق مدخرات مواطن مصري مسلم كما سرقها أصحاب اللهي الطويلة ؟ سوف أروي لك قصة عايشتها : منذ عشر سنوات ماتت ابنة قريب لي بعمل في بلد عربي ، وتركت تسعة آلاف جنيه ، فوزعها زوجها على بناتها الثلاث القصر ، واشترى لكل منهن شهادات استثمار بثلاثة آلاف جنيه . وفي هذا العام - بعد عشر سنوات - جاء الوالد من البلد العربي ليتسلم شهادات استثمار بناته . فتسلم نحو ثلاثين ألف جنيه ، أي بواقع نحو عشرة آلاف جنيه لكل بنت !

فأين السرقة التي ارتكبها البنك في هذه القصة ؟ لقد تسلم تسعة آلاف جنيه ، فسلم ثلاثين ألف جنيه ؟ ثم أين الحال الحرام في هذه القصة ؟ هل الحال أن تسلم البنات الثلاث القصر تسعة آلاف جنيه بعد عشر سنوات ، أو يتسلمن ثلاثين ألف جنيه ؟ هل يمكن لأي أحد في هذا البلد ، حتى ولو كان نصابا ، أن يزعم أن البنات الثلاث القصر قد ارتكبن معطلن هذا خطيئة الربا المحرم الذي توعد الله تعالى مرتكبيه بمحاربتهم ؟ وهل يمكن القول بأنهن أكلن مال البنك الأهلي المصري بالباطل ، لأنهن لا يستطعن التجارة واستثمار أموالهن بأنفسهن ؟ وما الطريق الأكثر أمنا لأولئك البنات القصر ؟ هل يدفعن بأموالهن إلى شركة توظيف أموال أو لأحد التجار لكي يستثمرهن أموالهن ، أم الأمن لمن أن يودعن أموالهن في البنك الأهلي المصري ؟ وإذا كان لدى أي مواطن مدخرات لا يستطيع استثمارها بنفسه ، وخشى من المغارمين والنصابين ، فما هو الطريق الأمثل لاستثمار ماله ؟ ولقد أودع والد البنات القصر الثلاثين ألف جنيه مرة أخرى



بتولاها المفق حاليا . والغريب أنه بعد ذلك يتهم المفق بأنه فيها عرضه « كان تابعا ومقلدا محضا » . وينسى أنه لو كان تابعا ومقلدا محضا ، لاعتمد الفتاوى القلفية بدلا من الاجتهاد لتقديم فتوى جديدة - وكل ذلك ما يدعونا إلى القول بأن الأستاذ طارق البشرى لم يكن عادلا مع المفق كما عودنا في مواقفه .

فهو يورد فتوى سلف المفق السابق وشيخ الأزهر حاليا في ١٤ مارس ١٩٧٩ ، التي يحرم فيها « أذن الخزانة وسندات التنمية التي تصدرها الدولة لمجمل ثابت ، على أساس أنها من باب القرض بفائدة ، وأن الشريعة قد حرمت القروض ذات الفائدة المحددة أيا كان المقرض أو المقرض لأنها من باب الربا المحرم شرعا بالكتاب والسنة والاجماع » . كما أورد الفتوى الصادرة في ٩ ديسمبر ١٩٧٩ التي تحرم شهادات الاستثمار وفوائد التوفير والإيداع ، على أساس أنها قرض بفائدة . وبالتالي تدخل فوائدها في نطاق ربا الزيادة لا يحل للمسلم الانتفاع بها ؛ ثم أورد الفتوى الصادرة في ١٠ يناير ١٩٨٠ ، وحرمت فوائد دفاتر التوفير وشهادات الاستثمار فيها عدا الشهادات ذات الجوازات ، لنفس السبب وهو أنها من باب الربا المحرم شرعا ؛ وأورد كذلك الفتوى المؤرخة في ١٢ و ٢٢ يناير ١٩٨٠ التي تقول بأنه لا فرق في حرمة التعامل بالربا بين الأفراد والجماعات أو بين الأفراد والدولة ؛ ثم الفتوى المؤرخة في ٢ أغسطس ١٩٨٠ التي ذكرت أن « شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقدما من قبيل القرض بفائدة ، وكل قرض بفائدة محددة ربا محرم » ثم أورد أيضا الفتوى الصادرة في ٢ فبراير ١٩٨١ .

كل هذه الفتاوى التي تحرم شهادات الاستثمار والتوفير وغيرها ، أوردتها المستشار طارق البشرى بدقة شديدة ، وهاجم المفق لأنه لم يشتر إليها ، ولكنه - وهو القاضي الذي يزن الأدلة - لم بشر أية إشارة إلى الفتاوى الأخرى التي أحلت هذه الفوائد لعلماء أفاضل ، ومجتهدين إسلاميين كبار ، وعلى

بغفره المدين بالضرر والأستغلال الشائن ، وقد جاء التحريم لأن أخذ الربا هو مجرد تنمية أموال الدائن في أموال المدينين واستغلال حاجاتهم من غير تجارة ينتفع بها الطرفان ، ولذلك ندد الله تعالى بهذه التنمية الظالمة فقال تعالى : ﴿ وما أتيتم التحريم لأن الدائن يستغل حاجة المدين ، ويضعاف الربا عليه كلما حل الأجل وعجز عن الوفاء ، وقد جاء التحريم لأن المدين العاجز عن الدفع هو أولى بالصدقة بدلا من مضاعفة الدين عليه .

فأين هذا المقوم من المعاملات المصرفية التي جرت في حالة البنات القاصرات المذكورة ؟ إن البنات الثلاث طوال السنوات العشر السابقة كن دانات للبنك ، فهل كن يشبهن المرابي في الجاهلية بأى وجه من وجوه التشبه ؟ ثم وهل يمكن تصوير البنك الأهل المصرى في صورة المدين المحتاج للصدقة الذي يعجز عن الدفع فتقول له البنات الثلاث : إما أن تقضى وإما أن ترمى ؟ وهل افتردت الدائئات الثلاث الصغيرات بالمنفعة دون البنك ، حتى يشقى أديعاء الدين والمتجارين به على البنك الأهل المسكين الذي يستحق الصدقة ؟ وإذا كان البنك الأهل سعيدا بهذه المعاملة ويعلم أنه ينتفع بها كما تنتفع الدائئات الثلاث الصغيرات فما الذى يغضب المتجارين بالدين ؟ وإذا كان البنك قد قبل أن يدفع للبنات الثلاث الدائئات أموالهن بربح محدد مسبقا بدلا من ربح متغير ، فهل تبلغ الغفلة البعض أن يرتكن إلى ذلك فيصور المعاملة في صورة ربا كرها الجاهلية الذى نزل فيه القرآن ؟ هل يريد أولئك الناس أن نلغى عقولنا كلما ألفوا عقولهم ؟

إننى لا أوجه هذا الكلام للصديق العزيز الأستاذ طارق البشرى ، لسبب بسيط هو أنه لم يحدد موقفا من فتوى المفق ، فلم يقل إنه ضد الفتوى ، ولم يقل إنه مع الفتوى ! - أى أنه فعل نفس ما عابه على المفق ، الذى اتهمه بأنه « لم يصدر فتوى ، ولم يحسم قولاً ولم يعزز رأياً » . وكنا نود لو اجتهد الأستاذ طارق البشرى وقدم لنا نتيجة اجتهاده . ولكن قراءة مقاله تعطينا الحق في أن نقول إنه ضد الفتوى وبمع الرأى الآخر ، فهو يقتصر في مناقشة المفق على ذكر الفتاوى التقليدية المختلفة السابقة التي اعتبرت معاملات البنوك ربا ، ويورد قائمة طويلة بها ، ويصفها بأنها « أكثر حسبا وأوضح معنى » ؛ وأنها صدرت من دار الافتاء التي

راسهم الشيخ محمد عبده - ليرك للقارئ الحكم بنفسه - إذا شاء هو ألا يدلى رأيه في هذا الموضوع - بدلا من إن يقول إن بيان المفق « لا أجده مرجحا لدمنى إن اتبعته فيها انتهى إليه » .

نعم لم يورد المستشار طارق البشرى فتوى واحدة من الفتاوى التي أحلت هذه الفوائد ، رغم أنها استندت إلى الأساس الوحيد الذى يجب أن يستند إليه كل عالم يحترم نفسه وعلمه ، وهو فلسفة التحريم والتحليل - أو حكمة التحليل والتحريم - فلم يحرم المولى تعالى شيئا أو يحرمه على





على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحقيقة لم يترك الأمر . فقد حدد المقصود بالربا في حجة الوداع - وهي آخر مرة خاطب فيها الرسول أمته - بأنه ربا المجاهلية ، حيث يقول : « ألا وإن ربا المجاهلية موضوع ، وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب » .

الأمر - أذن - محدد بالقرآن والحديث النبوي الشريف ، وهو ربا المجاهلية . وربي المجاهلية - باتفاق العلماء - هو الربا الذي نزل فيه القرآن ، وخصيسته هي أن يقول صاحب الدين للمدين عند حلول أجل الدين : إما أن تقضى وأما أن تربي . فإن لم يقض زاد الدين المال وزاد الدين الأجل . ومن هنا - أي من حكمة التحريم - أتى الشيخ محمد عبده بجواز تحديد الربح قتالا : « ولا يدخل فيه أيضا ( يقصد الربا ) من يعطى آخر مالا ويجعل من كسبه حطا معينا ، لأن مخالفة قواعد الفقهاء في جعل الحط معينا قل الربح أو كثر ، لا يدخل في ذلك الربا المغرب للبيوت ، لأن هذه المعاملة نافعة للعامل وأصاحب المال معا . وذلك الربا - الضار بواحد بلا ذنب غير الاضطراب ، ونافع لآخر بلا عمل سوى القسوة والطمع - لا يمكن أن يكون حكمها في عدل الله واحدا ، بل لا يقول عادل ولا عاقل من البشر إن النافع يقاس على الضار ويكون حكمها واحدا .

وقد اتفق الأستاذ عبد الوهاب خلاف مع الشيخ محمد عبده ، وقال : إن « هذا صحيح شرعا ، وإن اشتراط الفقهاء لصحة هذا العقد ألا يكون لأحدهما نصيب معين من الربح اشتراط لا دليل له » . ثم قال : إن هذا تعامل صحيح ، فيه نفع لرب المال الذي لا خيرة له على استثمار ماله بنفسه ، وفيه نفع للتاجر الماهر أو المقاول التاجع على أن يكون له رأس مال يعمل به ويربح - فهو تعامل نافع للجائين ، وليس فيه اضرار ولا ظلم لأي أحد من الناس ، وسد هذا الباب من التعاون فيه اضرار ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار » .

وقد انتهى فضيلة الأستاذ عبد الوهاب خلاف إلى القول بأن الإبداع في صندوق التوفيق هو من قبيل المضاربة ، وهي عقد شركة بين طرفين ، على أن يكون المال من جانب والعمل من جانب ، والربح بينهما - وهو صحيح شرعا - وإن اشتراط الفقهاء لصحة العقد ألا يكون لأحدهما من الربح نصيب معين ، اشتراط لا دليل عليه ، وكما يصح أن يكون بالنسبة ، يصح أن يكون حطا معينا » .

المسلمين اعتبارا ، وإنا لعلة نتصل بمصلحة المسلمين أنفسهم ، لأن الله غنى عن العالين . وقد كان المفكرون والمجددون الإسلاميون على مدى التاريخ يستندون إلى هذه العلة في فهم النص وتفسيره ، بينما كان المقلدون الحاملون يتجاهلون هذه العلة لأنهم لا يستطيعون إدراكها ، فتكبرا أمتهم وأورثوها التخلف وحصلت إلى الحال التي هي عليها الآن .

وعلى سبيل المثال فإن الفتاوى التي حرمت الفوائد لم تستند إلى حكمة تحريم الربا ، وهي منع الاستغلال والظلم الذي يلحقه المالكون بالمعدين ، أو يلحقه القادرون بالعاجزين ، وإنا استندت إلى حجة ساذجة هي أن الفائدة محددة مسبقا - أي أن هذه الفتاوى تحمل الفوائد إذا لم تكن محددة مقدما ، فهل هناك سطحية أكثر من ذلك ؟ هل لهذا السبب حرم الله الربا وتوعد المرابين بحرب من الله ورسوله ؟ أم لأن المرابين يستغلون حاجة غير القادرين ويغارسون عليهم ظلمهم ، ويقتلونهم بديهم ؟

ومن أعجب ما تضمنه مقال الصديق طارق البشرى هو أنه يعيب على بيان المفق أنه « لم يتضمن ذكر نص واحد من نصوص القرآن أو السنة التي تعرضت لهذا الأمر » ! فهل تعرض نص في القرآن أو السنة لمعاملات البنوك إن النصوص التي وردت في القرآن أو السنة تعرضت لشئ واحد هو ربا المجاهلية ، وليس معاملات البنوك ، ومن الضروري - عند الحكم على ما إذا كانت معاملات البنوك محملة أو محرمة - مطابقتها على ربا المجاهلية ، فإذا تطابقت وجب تحريمها على اعتبار أنها ربا ، وإذا لم تتطابق وجب تحليلها . وقد كان عبد الله بن عباس ومعه طائفة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضون الربا على الذي كان معروفا في المجاهلية ، ونزل فيه القرآن . وعندما ظهر تيار يوسع دائرته حتى طغت على كثير من ضروب التعامل ، قال عمر ابن الخطاب : « إنا والله ما ندرى لعلنا نأمركم بأمر لا تصلح لكم ، ولعلنا نهاكم عن أمور تصلح لكم ، وإنه كان من آخر القرآن الكريم نزولا آيات الربا ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يبينه لنا ، فدعوا ما يريكم إلى ما لا يريكم » ، ثم يقول : « لقد خفت أن تكون قد زدنا في الربا عشرة أضعاؤه بخافته » أو يقول : « تركنا تسعة أشتار الحلال مخالفة الربا » !



والخلاصة في هذا الرد - الذي أعتمد فيه على الطبعة الثانية من البحث الذي أعده المستشار القانوني بالسعودية ، الدكتور ابراهيم بن عبد الله الناصر - أن اقتصاد مصر ومصلحة شعب مصر يقتضيان من كل صاحب فكر تقدمي أن يقف ضد أصحاب الفكر الديني المتخلف ، بعد أن قال عمر بن الخطاب : « لقد خفت أن تكون قد زدنا في الربا عشرة أضعافه بخافته » ، أو قوله : « تركنا تسعة أعشار الخلال مخافة الربا » كذلك فإن مصلحة شعب مصر واقتصاد مصر تتطلب منا جميعا أن نقف مع المجددين الذين يتحملون عناء شديدا في ظل هذا المناخ المتخلف المخيم على المجتمع المصري . الا إذا كان مفكر تقدمي مثل الأستاذ طارق البشرى يهاجم المجددين لحساب المتخلفين ، أفليس من حقنا أن نتشامم كثيرا ؟ ففي الوقت الذي يتجاوز فيه القمر الصناعي الأمريكي « الرحلة ٢ » الكوكب نبتون الذي يقع على بعد ٧٢٠٠ مليون كيلو متر تقريبا من الأرض ، مازلنا مغفلين بقضايا ترجع إلى القرن الأول الهجري ! ولا نكاد نعتثر على عالم إسلامي مجدد بعد قرن من الزمان ، حتى نقاجأ بالتقدميين أنفسهم بقذوفونه بالهجرة ! ويجب علينا الا نتنظر معجزة ، فقد انتهى عصر المعجزات ، وقد حدد المولى تعالى القضية في هذا الشكل : « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » !





## كلمة حب

●● خلاف العمام ليس جديدا .. فقد روى في الآثار ان عمر بن الخطاب سأل عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب عما يمكن ان يفعله في بيت المال .. فذكر آيات حصة المسلمين وأردحم بيت المال بما فيه .. وكانت الدولة الإسلامية في بداية تأسيسها تحتاج إلى قواعد وأسس تقوم عليها .. وكانت مهمة هذا الجيل الصالح ان يضع القواعد التي تكفل الاستمرار .. وكان باب الاجتهاد امامهم مفتوحا .. لانهم تربوا على ايدى رسول الله وحث عنبسه .. وحضروا نزول الوحي من السماء .. ولم تكن لهم جميعا أي رؤية بتنظيم الدولة .. ولم تكن هناك تجارب يمكن ان يستفيدوا منها .. خلاصة القول ان الامام على اقتى بأن يخلق عمر كل ما يأتية في نفس اليوم .. والابتدع شيئا يبيت في بيت المال .. لانها اموال الله وحق للمسلمين ولا يجوز ان تحبس عنهم .. ولكن عثمان اقتى بأن يوسع امير المؤمنين على المسلمين في حدود حاجتهم .. وان يبقى في بيت المال ما يمكن ان يوجه به أي طوارئ .. وكانت اول فتوى باتشاور احتياطي للدولة ..

●● واقع الامر ان عليا كان على حق وان فتواه تتلق مع طبيعته - من شدة الايمان بالله والتوكل عليه .. وان الله اتى بهذا المال وسوف يأتي بغيره .. ولولم الامر ان يخلق كل ما وصل إلى بيت المال .. وكان عثمان على حق ايضا .. وفتواه تتلق مع طبيعته .. لانه كان تاجرا يعرف قيمة القرش .. ويعرف قيمة رأس المال .. ويعرف ان الحياة تحتمل بالتقديرات الطارئة .. وكان قرار عمر مع فتوى عثمان .. وجاءت اعوام الحفظ فاتفق المسلمون من الاحتياطى .. واصبحت قاعدة ..

●● وعلى هذا الخلاف الفقهي لم يضبب على ولا عمر ولا عثمان .. لقد اجتهد كل منهم .. ونحن بشر يمكن ان نخطئه ويمكن ان نصيب .. والشورى عاصم من الخطأ .. ولولي الامر لا يأخذ برأيه وحده .. ولكنه يستشير .. ولا يخاب من استشار .. وقد استشار عمر ثم اخذ بما اتفق مع عقله وقرره وإيمانه .. لم يتحمل عمر كل المسؤولية .. ولم يضرب على لاهمال فتواه .. لان الجميع كانوا يصرون في قواهم عن ايمان شديد بالله .. وبالإسلام ..

●● واستمر خلاف العمام على طول تاريخ الدولة الإسلامية .. وتقسيم الأمة والفتن والعناء والفقه والكتاب .. ولم نسمع عن تعذيب عالم على رأيه إلا في عصور الظلام والاحتطاط الفكري .. بل كان العلماء يتحاوون .. وولي الامر يسمع منهم جميعا ويصدر قراره .. كان المجتمع الإسلامي في أوج عظيمته يقوم على ثلاثة مبادئ .. الاجتهاد والشورى والمصلحة العامة - فلم نسمع ان الفقهاء اختلفوا حتى تضاربوا .. ومن يومها ظهر المثل الذي يقول .. اختلف الراي لا يفسد للود لقضية ..

●● والحكومة عرضت اسر المعلومات المالية على الفقهاء .. هذه هي الشورى .. واجتهد كل عالم رأيه .. وهذا هو الاجتهاد .. وترك الامر لاصحاب المعلومات .. من اقتنع برأي اتجه .. من اقتنع بأن شهادت الاستمرار حلال كان حرا في شرائحه .. ومن اقتنع بغير ذلك كان له رأيه .. فالمسألة حساسة ودقيقة .. وعلى ولي الامر الا يفرض على الناس شيئا ..

●● ولبت الحكومة لتجأ في كل هذه القضايا الحساسة إلى الشورى والاجتهاد .. وان تترك للناس حرية الاقتناع .. في قضية تنظيم الاسرة مثلا .. وفي قضايا اخرى .. ومناقشة العمام تنير الطريق للناس .. ولكن على العمام ايضا ان يراعوا المصلحة العامة اولا .. وان تكون الفتوى بما وفر في ضمير تقيهم ..

محمد الحيوان





المصدر: روز اليوسف

التاريخ: ٢٥ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أرزاق المشايخ على البنود

# فتاوى البيع

والثمن ٤ آلاف  
دولار شهريا!!

تحقيق: عبدالله كمال





الوقت هو عضو هيئة الرقابة الشرعية على المصرف والتي تضم د. عبد الله المشد، والشيخ عطية صقر.

يقول الغزالي: منذ إنشاء المصرف في ١٩٨٤، ونحن نعد برامج التدريب المتخصصة في البنوك الإسلامية. ونصدر مجموعة من الكتب اسمها (نحو اقتصاد إسلامي) أصدرنا منها ١٣٠٠٠٠ عددًا... وهذه الدراسات التي تضمها تلك السلسلة قدمها مجاناً للمركز. على اعتبار أنني ألتقي أجراء سنوي لأني مستشار للمصرف.

أنا أقبض ١٠ آلاف جنيه سنوياً مقابل هذا. وهي مكافأة تكل عن راتب سكرتيري الذي يصل إلى ٢٠٠٠٠ جنيه شهرياً.

والحق إن مسيرة البنوك الإسلامية قد شهدت وضعاً متضخماً أكثر من اللازم لعديد من الشيوخ. وكان هناك تزيح من هذا العمل بأكثر مما يجب. ولم يكن بعضهم بمجرد تقديم الاستشارات. وإنما عمل أيضاً كشريك في بعض الأعمال المصرفية، ونشاطات شركات دعوية تابعة لهذه البنوك. وأعطى اتحاد البنوك الإسلامية مبالغ باهظة لبعض الشيوخ... لكن هذا لا يعني أنني أريد الإساءة للتجربة في بدايتها. خاصة بعد تعثر شركات التوظيف، وضياح الودائع تقريباً. ولقد عانت مسيرة البنوك الإسلامية من هؤلاء الذين لم يكونوا على المستوى النظري للفكرة. وأسأوا لها من الداخل.

نعم إن الفقيه هو الذي لا يترجح من فقهه. ولا يجب أن يأخذ الشيخ إلا ما يقيم أوده.

إن اتهام مستشاري البنوك الإسلامية بأنهم قد تورطوا بسبب ذلك في حيلة ضد الخلفي، أمر غير مقبول لأن

القرضوي ويعمل مستشاراً لبنك قطري آخر. ود. عبد الحميد الغزالي ويعمل مستشاراً لمصرف إسلامي مصري. ويكتور عبد الله المشد ويعمل مستشاراً لنفس المصرف والشيخ محمد خاطر ويعمل رئيساً لهيئة الرقابة الشرعية لبنك إسلامي أيضاً والشيخ صلاح أبو إسمايل وكان يعمل حتى فترة قصيرة

مستشاراً لأحد البنوك. ومن بين هؤلاء الفقهاء من يصل راتبه الشهري مقابل ما يقدمه من فتاوى إلى نحو أربعة آلاف دولار أي أكثر من عشرة آلاف جنيه وهو ما يساوي مرتب خريج الجامعة. إذا ظفر بعمل.. خلال أكثر من عشر سنوات!

وهكذا صار الإفشاء عملاً مربحاً للغاية!

ولذلك قامت (روز اليوسف) بإجراء مواجهة مع بعض مستشاري البنوك الإسلامية.. وكشفت المواجهة عن أشياء أخرى مثيرة غير أن الفتاوى صارت سلعة تباع الآن!

إساءة من الشيوخ!

وبدأت المواجهة مع الدكتور عبد الحميد الغزالي - أستاذ الاقتصاد الإسلامي، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - يشرف على مركز الدراسات الاقتصادية التابع للمصرف الإسلامي الدولي. ول نفس

منذ سنوات أصيبت سمعة الفقه في مصر بفضيحة مدمرة لن يتخلص الإسلام من آثارها إلا بعد سنوات.

فقد صار مشروعاً أن يصوغ من يتصدى للإفتاء أحكامه كفتوى على مقلد المستفتي الذي يدفع الأجر. حدث ذلك حينما لجأ بعض رجال الأعمال وأصحاب المشروعات لاستئجار بعض الفقهاء للإفتاء بما هو حلال وما هو حرام.

مثل بعض البنوك التي رفعت شعارات الإسلام قامت بتعيين فقهاء لها مقابل أجر أو مكافآت شهرية يحصلون عليها.. ولذلك تخاض هؤلاء الفقهاء عن المضاربات الضارية التي انغمست فيها بعض هذه البنوك حتى شوشتها والتي أسفرت عن خسائر فادحة للدرجة أن واحدًا منها خسر ثلث قيمة أسهمه..

أيضاً.. وعلى نفس الطريق سارت شركات توظيف الأموال فهي كانت في حيلة لمير لجمع الأموال من الناس وإلى شعار ترعفه ليضلوها على البنوك فجات هي الأخرى إلى تعيين فقهاء لديها يفتون بما هو حلال وبما هو حرام واختارهم ممن هم أكثر شهرة وديناً؛ والمثير أن هؤلاء الفقهاء بالأجر لم يكتفوا بعرض فتاويهم للبيع وباعل سعر.. إنما لجأوا إلى مقاومة من يتجرأ ويهدم فتاوى مخالفة لفتاويهم!

ووصل الأمر لروته مؤخرًا حينما قام البعض منهم بممارسة ضغوط على مفتي الديار المصرية الدكتور سيد طنطاوي حتى لا يصدر فتاواه التي أكد فيها أن شهادات الاستئجار حلال.. وحينما لم يستجب لهذه الضغوط قاموا بشن حملة هجوم واسعة النطاق ضده. ومن بين قائمته من أعلنوا معارضتهم ورفضهم لفتوى الدكتور طنطاوي. د. علي السعاوي ويعمل مستشاراً لبنك قطري إسلامي، ود. يوسف



## ● من يقول بعدم تقاضى الفقيه أجرا لا يفهم الشريعة!

د. عبد الله المشد

## ● بعض المستشارين الدينيين أساءوا لتجربة البنوك الإسلامية

د. عبد الحميد الغزالي

عليها هي مكسبه لما يفعله هو شراء ما تحتاجه النقابة وأعضاؤها بفرض - مثلاً - ثم يقول لها انه سيبيع لها هذا بفرضين - وليس هذا بفرض !

الهيئة ليس لها أى دور فى حملة الهجوم على المفتى .. وأنا شخصياً لم ادل برأى فى هذا الموضوع حتى الآن . أما معارضة الشيخ خاطر للفوى التى أصدرها د . طنطوى فإنها صادرة عنه باعترافه مفتياً سابقاً . لا كرئيس للهيئة !

### الاقتناء بأجر حرام

ويقول الشيخ صلاح أبو إسماعيل . عضو مجلس الشعب كل من قبل عضواً بهيئة الرقابة على بنك فيصل الإسلامى لمدة ثلاث سنوات . لكنه ترك موقعه ليتفرغ للمهمة الأعلم فى مجلس الشعب .

إذا تعين الإفتاء على فرد - أى لزم عليه أن يقول .. حرم عليه أن يأخذ أجراً - تماماً كما لو تعين على فرد أن يخطب الجمعة . فليس له الحصول على أجر . ومن هنا فالدولة توفر للناس القضاة والوعلة وتمنحه أجوراً . لأن عمر . رضى الله عنه . عندما رأى ايا

الا يتقاضى المفتى أجراً من الدولة ؟

### ملحوظة :

هذا النذر اليسير الذى يتحدث عنه د . يونس يتحدد وفق نسبة من الميزانية . وحسب أرباح البنك . ويراء الدكتور على حلالاً . وليس تحميلاً على مصروفات البنك وخاصة أن المساهمين يعلمون أن البنك الإسلامى لديه هذه الهيئة ولها نفقاتها بالتاكيد . وإذا كانت الدولة تطبق الشريعة

الإسلامية لن تحتاج كل مؤسسة لتعيين هيئة رقابة شرعية .

وعندما تعثر البنك لم يكن هذا سبب إدراته . إنما يرجع هذا إلى الدعايات الغرضية . ونحن فى الهيئة فقط نقول هذا حرام وذلك حلال . أما إذا كانت هناك شخصيات عليها شبهات دمرها إلى الله . ثم أن هناك أجهزة تقوم بدور الرقابة على البنك وموظفيه .

وبخصوص موضوع الفرض الذى خصص بموجبه البنك الثمان بعض السلع لأعضاء نقابة أطباء الأسنان بغلدة ؟ . فإن الأمر لا يبدو أن يكون مجرد عملية بيع وشراء والمفالة التى يحصل

عنها من سس عمى إذ جاءت الفتوى شديدة التعجل والعمومية والاضطراب .

نعم لقد اجتمعت مع المفتى . والشيخ يوسف القرضاوى والشيخ على السالوسى . واشترنا عليه بمعنى المضاربة الشرعية . والربا . وخرجنا فى نهاية الاجتماع مطمئنين بعد أن قال إنه لن يتعجل إصدار الفتوى . قبل دراسة متأنية .

### نذر يسير !

د . على يونس - استاذ القانون . وعضو هيئة الرقابة الشرعية على بنك فيصل الإسلامى . انتخب من قبل الجمعية العمومية للبنك . يقول : لست مليونيراً من عمل هذا . فانا اتقاضى مكافأة قليلة . لا يمكن أن اسميها راتباً .

لأننى لست موظفاً . ولا أبيع الفتوى . وإنما هى مبلغ قليلة لتعويض بها . ثم





المصدر: روز اليوسف

١٩٨٩ س ٥٥

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ليس عبد الله المشد الذي يضيع  
دينه ومركزه وخلفه مقابل على ..

إذا شعرت ان مشورتى لا تفتد  
ساقول لهم .. سلام عليكم ..

ولقد حدثت بعض الأسئلة  
لاعتراضاتى .. ففرت ان تكون هناك  
سجلات خاصة بالفقوى .. وان تصور  
وتوزع على كافة إدارات البنك .. وان  
تعرض علينا الفتوى المتعارضة مع  
الهيئة السلفية .. وخاصة انها كانت  
محتزمة ..

وقد طلبت موافاتى بنتائج أرائى فى  
موضوعات المشاركة والمضاربة والبيع  
بالأجل وطلبت إعادة جدولة الديون ..  
وكيف تكون ..

عبد الله كمال

## بيع الفتاوى حرام

يقول الدكتور ، محمود على ..  
رئيس قسم الفقه بكتبة الشريعة ..  
الفتوى بلا مقابل .. وتقاضى  
الاجر عنها غير جائز .. لانها امر  
بالمعروف ونهى عن المنكر .. ثم من  
الممكن ان تتأثر اراء الشيخ  
بالأموال .. وهذا يستوجب منع  
قبض مقابل الفتوى .. والتي هى فى  
النهاية وسيلة للتقرب من الله ..  
وقد يقول البعض إنهم يبدلون  
جهداً مقابل هذا الاجر .. ولكنى  
اعتقد ان هذا غير جائز خاصة إذا  
لم يكن متفرغاً .. وانى انصح هؤلاء  
ان يتركوا هذه البنوك فوراً إن لم  
تستمتع لتصبيحتهم وتعمل  
بمشورتهم ..

اكون مخلصاً .. اما بقنسية للمفاهيم  
القدامى فاعتقد انهم كانت لديهم مبن  
اخرى يأتون منها غير الفقه .. كان  
الإسلام أبى حنيفه مثلاً يبيع الفرائض ..

.. تركت العمل فى المصرف لظروف  
معيية مر بها .. وبعثاً عن الراحة ..  
راحة الضمير .. وبسبب شعورى اننى  
فى مكان غير مؤثر .. فطلبت منهم  
الاختلاؤنى لثلاثة .. وقد كان .. والحمد  
لله الذى اكرمنى بهذا ..

ويقول د . محمد محمود فرغش : لقد  
تركت موقعى فى المصرف الإسلامى  
الدولى .. لأننى لم اكن احب ان اقول  
كلاماً على الزور فقط .. من ضمن ان

رفض ان يحصل احدهم على سلفة بعد  
إعداده لدراسة جدوى .. بشرط دفع  
فلانة ٤٪ .. سينفذ ..

إن الواجب على الإمام فى الماضى ان  
تكون له حرفة .. لكن مجيء الدولة  
لتنظيم الأوضاع .. ونشأة الجيش ..  
والشرطة .. وعلماء الدين اوجبت ان  
يأتل هؤلاء اجرهم من بيت مال  
المسلمين .. لكننا لم نكن نأخذ اى  
مبلغ .. غير اجر الله .. رغم مشروعية  
هذا الآن ..

ملحوظة : قال د . عبد الحميد  
الفرزلى دكتور محمد كان يحصل على  
٦٠٠٠ جنيه سنوياً كتكافؤ رمزية ..  
الدكتور عبد الله المشد رئيس لجنة  
الفتوى بالأزهر وعضو هيئة الفتوى  
للمصرف الإسلامى يقول : ان من يقول  
إن على الفقيه الا يأخذ أجراً .. رجل غير

فاهم للشريعة .. لأن الفتوى قضايا  
علمية تحتاج لمذاكرة وبحث وعمل ..  
ولقد قبل الرسول الله ان يأكل .. ومع  
الصحابية من خروف أهلى له بعد ان  
اشفى بعض الصحابة مريضاً ببعض  
الغراءات .. او ليس هذا أجراً ..

بكر .. رضى الله عنه .. ذاهباً للعمل  
صبيحة يوم ميلادته .. لم يرضه هذا ..  
وقال له .. إن المسلمين يتكلمون ..

ولكنى احب ان اؤكد على ان علماء  
الدين بشر .. يأكلون .. ويدفعون إيجار  
المساكن .. فإن لم تكفهم مؤن الحاجة ..  
كيف يتصرفون على خدمة هذه  
الافتدسات .. ولأن الدولة لا تتعبد بحكم  
الله فى الربا .. فإنها لا يمتنيتها ان توفر  
هيئة رقابية شرعية لمثل هذا البنك .. لذا  
كان الراتب الذى يخرج من هذه الجهات  
مصرفياً .. لا علاقة له بالدولة ..

نحن نبيع محظوراً واحداً للبنك ..  
وهو ايداع اموال معيية بغوائد معددة ..  
فى البنك المركزى المصرى .. لأن هذا هو  
شرط تصريح قيام البنك بعمله ..  
واعترضنا هذا ضرورات تبيح  
المحظورات !

ولو كانت هذه الاموال رشوة  
لانسحبت لعنة الله على حاملها .. فقد  
لعن الله الراش والمترقى .. إنما نحن  
نرفض على البنك احكام الشريعة ..  
ولا نأبل المخالفة ..  
وانا لم احضر جلست هذه الهيئة  
كثيراً .. ولذلك لا ارفع على وجه  
التحديد حجم المخالفة .. وعلى كل حال  
رأى بالقبلة الباقية من علمائنا .. فبعد  
عشر سنوات ان تجد علماً لائلاً الا ازهر لم  
بعد يخرج ..

ويقول الشيخ الدكتور يوسف قاسم  
الاسفد بكتبة الحقوق والذى كان  
مستشاراً للمصرف الإسلامى الدولى من  
قبل :

.. العامل فى هذه المواقع يجب ان يسأل  
الله العالمة .. ويعصم نفسه من الغرض  
الحدى .. لذا فالبيعة امر مكروه ..  
وبسبب هذا كنت اتلقى مكافأة  
بسيطة .. مقابل عمل ابذل ..

انا اوافق على العمل فى اكثر من  
مصرف بظروف معيية .. ولكن بشرط ان



مرة أخرى حول  
شهادات الاستثمار

# مناقشة هادئة لفتوى الشيخ طنطاوي

مناقشة هادئة للفوى التي صدرت عن دار الافتاء المصرية بشأن شهادات الاستثمار وما شاكلها . ونشرتها صحيفة الاهرام في عددها الصادر يوم الجمعة ٨/٩/٨٩ والتي تقول :

إن دار الافتاء اقترحت على المسؤولين بالعقب الاهل ان يتخذوا الاجراءات اللازمة لتسمية الارياح التي تعطي لأصحاب الشهادات بالعائد الاستثمارى او الربح الاستثمارى . وان يحذفوا كلمة الفائدة لارتباطها بالاذعان بشبهة الربا . وان ينشئوا شهادة رابعة يسمونها بالشهادة ذات العائد الصغير ولا ينص فيها مقدما على ربح معين وإنما تخضع الارياح فيها للزيادة والنقص . وبذلك يكونوا قد فتحوا الابواب امام جميع المعاملات التي تطمئن النفوس الى سلامتها . وقد أبدى المسؤولون - مشكورين - ارتياحهم لهذين الاقتراحين ووعدا بتنفيذهما في القرب وقت .



وإن دار الافتاء ترى ان المعاملة في شهادات الاستثمار وفيما يشبهها كصندوق التوفير جائزة شرعا وريحها حلال .. وهنا يبرز تساؤل عاجل أنت اقترحت التعديل في نظامها وحكمت بجوازها شرعا وأن ربحها حلال فهل الحكم عليها بجواز والحل قبل التعديل او بعده ؟ الظاهر من كلامك ان هذا الحكم عليها قبل التعديل لانت اقامت الدالة على الجواز مما قيل فيها قبل ان توجد فكرة التعديل في نظامها لاننى اول من اقترح تعديل نظامها عند بحثها في المجمع عام ١٩٨٢ . وإذا كلفت حالا فما فائدة اقتراحك تعديل نظامها الذى يفيد عدم حلها على وضعها الحال ؟ وقيل ان نقول رابنا بالتفصيل في هذه الفتوى قدم الحقائق الآتية :

**أولا** : ان شريعة الاسلام التي ختم الله بها الشرائع السماوية عامة لكل زمان ومكان الى ان تنتهى الدنيا مصداقا لقوله سبحانه « وما أرسلنا الا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن اكثر الناس لا يعلمون » سبا : ٢٨ . وقوله جل شانه « قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا » الاعراف : ١٥٨ وما شابه ذلك من الايات .

**ثانيا** : ان هذه الشريعة تكفل ببيان كل شيء . يقول عز وجل : « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة ويذكرى للمسلمين » النحل : ٨٩ فبينت بالتفصيل احكام الوقائع التي كانت في عصر نزول الوحي . وأنت بخصوص عامة على هيئة قواعد يمكن تطبيقها على ما يجد من الحوادث وشرعت الاجتهاد واقامت الدالة التي ترشد المجتهدين الى معرفة تلك الاحكام جاء تفصيل تلك الدالة وترتيبها في الكتاب والسنة ومن هنا قال رسول الله صلى الله عليه







## يقدم:

## د. محمد مصطفى شلبي

عليه شيء سأل أهل الذكر، وهم أهل الاختصاص والخبرة في كل علم وفن .  
 وإن ما يصدر من دار الافتاء المصرية من فتاوى وأحكام هي مسئولة عنه قبل كل شيء أمام الله تعالى  
 ولكنني أسأل بعد هذا الكلام الجميل

أين تحرى الحلال الطيب في فتواه .  
 وأين الدراسة الواسعة الوافية فيها  
 وأين الكلمة الهادية فيما نقله بعض الصحفيين عنك من وصفك لبعض الردود عليك بأنها قلّة أدب أو وصفك لأدعهم بأن الكلب ابن الكلب قال  
 كذا ١٩٩

ثم قال إن لكل مسألة حكماً ، فيبعض المعاملات جائز بالاتفاق ، وبعضها غير جائز بالاتفاق ، وبعضها مختلف فيه . ومنها شهادات الاستثمار . وقد سأل أهل الذكر من رجال الإدارة في البنك الأهلي ومن أقوال الفقهاء فيها . فأجاب المسئول في البنك : بأن حصة الشهود تستخدم بعد أن يسلمها البنك لوزارة المالية في الميزانية ، وأن وزارة المالية تتحمل العوائد التي تدفعها الشهود بالإضافة إلى كافة التكاليف المتعلقة بها .

وأن شهادات الاستثمار تعتبر ودعة إذن صاحبها باستثمار قيمتها وليست قرصاً ثم انتقل إلى كلام الفقهاء على حكم هذه الشهادات فقال : إننا وجدنا كلاماً طويلاً لم ينته إلى اتفاق على رأي واحد وسنكتفي بذكر خلاصة آراء لجنة البحوث الفقهية بمجمع البحوث الإسلامية التي عقدت لبحث المسألة سنة ١٩٧٦ برئاسة فضيلة الشيخ محمد فرج السنهوري وكانت تتكون من أربعة عشر فقيها يمثلون المذاهب الأربعة وعد أسامهم ، وقال وكانت قرارات اللجنة كالآتي : أربعة ذهبوا إلى أن هذه الشهادات وأرباحها غير جائزة شرعاً وعد أسامهم مع وجهة نظرهم ، وتسعة منهم ذهبوا إلى أنها جائزة شرعاً وذكر وجهة نظر بعضهم . ثم اختار رأي النسبة لأنه رأى الأغلبية .

ثم انتقل إلى بيان رأى الشيخ شلتوت في أرباح صناديق التوفير من أنها حلال ولا حرج فيها وعلق على ذلك بقوله : ولاشك أن أرباح شهادات الاستثمار

وسلم : تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنتي .  
**فتنا** : أن كل حكم يصدر من فقيه لا يستند إلى دليل صحيح من تلك الأدلة يكون باطلاً لا يعتد به .  
**وأما** : إن التصديق لفتاوى إذا لم يكن فيها درس الفقه بذهابها وأصوله التي يثبت طرق الاستنباط ومسالك الأئمة فيها قلما يصل إلى حكم صحيح إلا إذا كان نقلاً عن نقلاً سليماً من مذهب من المذاهب .

**فتنا** : إن المسائل التي لم يتكلم عنها الفقهاء لعدم وجودها في أزمانهم تحتاج معرفة الحكم فيها إلى نوع من الاجتهاد لا يكون إلا من تأهل له .  
**فتنا** : إن شهادات الاستثمار نشأت في ظل نظام يروى يحكم البلاد فيه قانون

وضعي يبيح التعامل بالربا ومشها صناديق التوفير ، فأحكم جعلها شرعاً كما هي دون تعديل في نظامها مجازة غير مقبولة . وإن قال صاحب الفتوى إنه مسئول عنها أمام الله وعلى ضوء هذه الحقائق تناقش فضيلة الفتوى أدوار الافتاء كما يعبر عن نفسه .

وقبل المناقشة نذكر ملخصاً لما جاء في بيانه ليعلم القاري موضع المناقشة في البيان الافتائي . فنقول : بدأ بيانه بقوله كثر الكلام في هذه الأيام عن المعاملات في البنوك والمصارف وعضا يرتب على ذلك من أرباح وهل هي حلال أو حرام وقد رأت دار الافتاء المصرية أن تقول كلمتها في بعض هذه المعاملات بعد أن خاض فيها من يضمن الكلام عنها ومن لا يضمن . ثم قدم حقائق جميلة ، لكنه - مع الأسف - لم يلتزم بها كلها منها : إن من شأن العقلاء في كل زمان ومكان أنهم يتحررون الحال الطيب في جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم أمثالاً لكتاب الله وسنة رسوله ، وإن من شأن العقلاء أنهم إذا ناقشوا مسألة فيها مجال للاجتهاد بنوا مناقشتهم على النية الطيبة والكلمة الهادية وعلى تحري الحق والابتعاد عن التعصب وعن الحكم بالهوى وعن سوء الظن بلا مبرر . وإن الكلام في الأحكام الشرعية بمسألة واحدة وفي غيرها بمسألة عامة يجب أن يكون مبني على العلم الصحيح والفهم السليم والدراسة الواسعة الوافية لأصول الدين وفروعه ولقاصده وأهدافه ، ويجب أن يكون المتحدث في هذه الأمور غايته الاعتدال إلى الحق والصواب ، فإذا خفي

تطبيق من كل الوجوه أرباح صناديق التوفير التي قال عنها فضيلته إنها حلال ولا حرج فيها .  
 وانتهى من كل ذلك إلى أن دار الافتاء اقترحت على المسئولين بالبنك الأهلي اقتراحين سبق ذكرهما .  
 ثم قال : وبناء على كل ما سبق فإن دار الافتاء المصرية ترى أن المعاملات في شهادات الاستثمار وبمبها يشبهها صناديق التوفير جائزة شرعاً وأن أرباحها كذلك حلال ويجازة شرعاً إما لأنها مضاربة شرعية كما قال فضيلة الشيخ عبد العظيم ركنه وغيره ، وإما لأنها معاملة حديثة نافعة للأفراد وللأمة وليس فيها استغلال من أحد طرق التعامل للأخر كما قال فضيلة الدكتور سلام مذكور وغيره .

**المناقشة**  
 قلنا فيما سبق : إن الحكم الشرعي الذي يصدر من فقيه لا يكون صحيحاً إلا إذا استند إلى دليل شرعي صحيح . فإين الدليل على هذا الحل والجواز بالفضيلة الفتوى ؟

لقد استندت إلى أمور ثلاثة : أولها : أن هذه مضاربة شرعية كما قال الشيخ عبد العظيم ركنه وغيره وثانيها : إنها معاملة جديدة نافعة للأفراد والمجتمع وليس فيها استغلال من أحد الطرفين للأخر كما يقول الدكتور سلام مذكور .  
 ثلثها : قياسها على أرباح صناديق التوفير التي قال عنها الشيخ محمود شلتوت إنها حلال ولا حرج فيها وهذه كلها لاتصلح للاستدلال بها أما الأول وهو كونها مضاربة شرعية فهذا ليس معياراً صحيحاً ولا فاسداً لأن المضاربة شركة تقوم على مال من أحد طرفي العقد وعمل من الآخر بالتجارة بيع وشراء ، ول شهادات الاستثمار المثل من أصحاب الشاهد ، ولاتجارة من الحكومة ، لأنها تأخذ هذه الأموال لاستثمارها في تمويل مشروعات التنمية المبرجة في الميزانية كما يقول رئيس مجلس إدارة البنك في رده عليك ، وهذه المشروعات إنشائية كبنك الطرق وأصلاًها وإنشاء الكباري والمدارس وماشاكل ذلك . فإين التجارة التي تنشأ ربحاً حتى تكون مضاربة ؟ ؟



## المباح وغير المباح

ولو افترضنا أن الدولة تستورد ببعض هذه الأموال سلعا فهي تستورد سلعا متنوعة منها المباح وغير المباح كالتمور مثلا فأتين الربيع الحلال وقد اختلط الحرام بالحلال ؟ وتكون على هذا الفرض مضاربة فاسدة لتحديد نصيب صاحب المال ابتداء . ثم إن المسؤل عن البنك يصرح بأن ما يصرف لأصحاب الشهادات تتحمله وزارة المالية بالإضافة إلى كافة التكاليف .

وأما الثاني : وهو أنها معاملة جديدة نافعة للأفراد والمجتمع وليس فيها استغلال من أحد الطرفين للآخر . فلا يصلح دليلا هنا ، لأنه وضع للشئ في غير موضعه . حيث لا يقال هذا الكلام إلا فيما يسمى بالمصالح المرسلة وهي التي لم يرد فيها دليل خاص باعتبارها وهي التي بالغائها ، وهي تأتي في آخر سلسلة الأدلة فيما إذا لم يجد المجتهد دليلا على المسألة المعروضة لأمن القرآن ولا على السنة ولأمن الإجماع ولأمن القياس ولأمن العرف فينظر في الواقعة وما يترتب عليها من منافع ومضار . فإن غلب نفعها أباحها وإن غلب ضررها حكم عليها بعدم الإباحة .

وهنا في شهادات الاستثمار : قرض

يأخذ عنه فائدة مقدرة ابتداء وهو ربا محرم بالتصويص الكثيرة أو على الأقل فيه شبهة الربا . وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الربا والربوية . وقال : « دعه ما يريبك إلى ما لا يريبك » . وقول المسؤل بالبنك : إن شهادات الاستثمار ليست قرضا بل هي وديعة مأثورة بالتصرف فيها لا يفيد لها لأن الوديعة المأثورة بالتصرف فيها إذا كانت من الأشياء التي تستهلك قرضا بنص القانون المدني م ٧٢٦ ، ولأن تحديد الفائدة مقدما يجعلها قرضا بفائدة وهو الربا .

## اقتراح

وان فضيلة المفتي حينما اقترح على المسؤولين بالبنك الأهلي أن يفتحوا الإجراءات اللازمة لتسليم الأرباح التي تعطى لأصحاب الشهادات بالمعادن الاستثماري أو الربيع الاستثماري ، وإن يحذفوا كلمة الفائدة لارتباطها بالأرباح بشبهة الربا . وإن ينشئوا شهادة رابعة يسمونها بالشهادة ذات العائد المتغير ولا ينص فيها مقدما على ربح معين وإنما تخضع الأرباح للزيادة والنقص . كان يعبر عما يخلج في صدره من أن هذه الشهادات تلتهم من شبهة الربا من تسمية ما يأخذ أصحاب الشهادات بالفائدة . وإن تحديده مقدما يؤكد ذلك وهو ما يشعر به كل عالم بالأحكام الشرعية . وإن كنا لانوافق على أن تغيير اسم الفائدة بالربيع الاستثماري يغير الحقيقة وينقلها من الحزمة إلى الحل . وإن يجد من يوافق على ذلك إلا قلة قليلة ممن يتصدون للأقاة .

وإنكر أنه حينما كان مجمع البحوث يبحث في شهادات الاستثمار سنة ١٩٨٣ اقترح عضو بارز فيه تغيير اسم الفائدة بالمعادن أو الربيع ففقت ثائرا على هذا الاقتراح وقلت له : إن تغيير الاسم لا يغير الحقيقة ولا يحل الحرام وليس هناك عائد ولأرباح ووافقي الأعضاء على ذلك إلا من شد وعامت هذه الفكرة . وإن كان الدكتور التمر يقول في كتابه الاجتهاد ص ٣٠٤ أن مجمع البحوث أقر ذلك التغيير وسجل في محضر الجلسة . وهو افتراء على الحقيقة . وأما الثالث : الذي استند إليه فضيلة المفتي وهو قياس أرباح شهادات الاستثمار على أرباح صناديق التوفير

التي ألتها الشيخ محمود شلتوت فهو قياس غير صحيح ، فقد قيل أنه في أيامه الأخيرة رجع عن هذه الفتوى وأصبح يأن تحذف من كتاب الفتاوى عند إعادة طبعه فيكون قياسا على غير موجود . وعلى فرض أنه لم يرجع عنها كما يروج البعض الذين يتخذونها سندا لهم فيما يفتون به فأنصى ما في ذلك أنها فتوى مجتهد والمجتهد خطيء ويصحب وليس له دليل قاطع فيما ذهب إليه لا من النصوص ولا من الإجماع .

والقياس الصحيح هو إلحاق الواقعة التي لم يرد في حكمها نص أو إجماع بواقعة أخرى ثبت حكمها بالنص أو إجماع لتساويهما في علة الحكم ، وعلى هذا لا يصح القياس على حكم قاله فقيه لم يثبت بأحد مذهبين الدليلين .. وهذا أبعد فتوى دار الافتاء خالية من الدليل الصحيح الذي تستند إليه .

فإن قيل أن منع مشرعية هذه الشهادات يعود على الدولة بالصدر لأنها جمعت للمبارات منها تنفذ بها مشروعاتها وتنفقها عن القروض الأجنبية . قلنا هل الدولة التزمت بتطبيق الشريعة في كل نواحيها وما الذي يمنعه من تعديل نظامها حتى تنقادي من فيها من شبهة الربا لتحقيق مصالحها بطريق مشروع يرضى عنه المولى جل وعلا .

## ملاحظة أخيرة

بقيت لنا ملاحظة أخيرة على هذه الفتوى ... وهي أن صاحبها عندما ذكر أراء الفقهاء الذين اعتمد على أقوالهم قال إننا لنكتفي هنا بذكر خلاصة لأراء لجنة البحوث الفقهية بمجمع البحوث الإسلامية التي عقدت لبحث هذه المسألة سنة ١٩٧٦ برئاسة فضيلة الشيخ محمد فرج السنهوري وكانت تتكون من أربعة عشر فقيها يعطون المذاهب الأربعة . من يقرأ هذه العبارة يظن أن هذه اللجنة المكونة من أربعة عشر فقيها هي لجنة البحوث الفقهية بمجمع البحوث بالأزهر وليس الأمر كذلك فإنه لم يكن من هؤلاء أعضاء بالمجمع في هذا الوقت فيما نعلم غير الشيخ السنهوري والشيخ عبد الجليل عيسى رحمهما الله . والآخرين لم يكونوا أعضاء به . وقد دخل منهم اثنان بعد ذلك سنة ١٩٨١ هما الشيخ عبد الله



## وجبة استثمارية

وتقدم هذه الاموال على انها وجبة استثمارية تصرف فيها الدولة على ان يكون لصاحبها حق استرداد في الوقت الذي يريد وعدم تمديد المكافأة الا يخرجها عن القرض المنوع وبهذا ينفي عليها خالص من شبهة الربا ولي سؤال اخير اوجهه الى المسؤولين في الدولة .. لاحظ ان كما تشر امر من الامور في تحقيق القرض المقصود منه اتجهتم الى المفتي باسم الاسلام ليعسر لكم فتوى تبني هذا العمل .. كما حدث في تنظيم النسل اوتعديده بالمعنى الاصح . وقد صدرت فيه الفتوى المحققة لغرضكم وان حصل التراجع عن بعضها في البيانات اللاحقة ممن اصدر الفتوى . وفي شهادات الاستثمار والتي جاءت الفتوى فيها على ما تحبين . وفي فوائد البنوك وقد رحمتكم دار الافتاء بها بعد الدرافة ..

اقول لهؤلاء المسؤولين اذا كانت شريعة الله هي التي تحل لكم المشاكل فما الذي يمنعكم من تطبيق هذه الشريعة بتنفية القوانين مما يخالفها وهو ما يتفق مع دستوركم الذي ينص على ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي لكل القوانين هدانا الله واياكم الى ما يرضيه جل شاته \*

\* كاتب هذا المقال عضو  
مجمع البحوث الإسلامية  
بالازهر فاستاذ الشريعة  
المترجم بجامعة القاهرة .

الجزائر لحضور ملقني هناك . وبعد : فان شهادات الاستثمار انشئت عام ١٩٦٥ وهي تترادى يوما بعد يوم بالقبال الناس عليها رغم ما فيها من شبهة الربا او الربا كما يقول البعض . وقد استفتت الدولة مجمع البحوث الاسلامية مرتين وكانت النتيجة الاختلاف بين جوازها وعدم جوازها . وفي المرة الثانية وكنت عضوا بالمجمع اقترحت تعديل نطقها لتتفقها من شبهة الربا وقلت : ان حصيله هذه الشهادات تجمع وحدها ولا تخلط بغيرها من اموال الدولة ولا يقرض منها بفائدة ولا تحدد لها فائدة مقدما . والدولة ان كانت تستورد ببعضها سلعا لتربح فيها لا تستورد بها سلعا محرمة كالخمر مثلا . وان كانت تنفقها في المشروعات الداخلية لا ينشأ بها المنوع شرعا كدور الملاهي . وبعد ذلك ترصد الدولة لاصحابها مكافأة تشجيعية غير محددة مقدما . مكافأة على الادخار . وعلى مساعدة الدولة في تنفيذ مشروعاتها وحمائيتها من اللجوء الى الاقتراض بفائدة كبيرة وهذا امر مشروع لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من اسدى اليكم معروفا فكافؤوه » وعدم التحديد للمكافأة مقدما لا يمنع الناس من الاقبال عليها . لانهم اذا علموا ان نظامها الجديد اسلامي خال من شبهة الربا اقبلوا عليها كاقباليهم على البنوك الاسلامية وبغيرها مما يتعامل بعيدا عن الربا وشبهته ..

المشد والشيخ الحسيني شحاته . وقد اراد الشيخ السنهوري رئيس اللجنة ان يستطلع آراء علماء المذاهب الاربعة فقط ولم يتخذ المجمع قرارا في ذلك .

وايراد الكلام بهذه الصورة فيه ايهام بان لجنة البحوث الفقهية بحثت هذه المسألة وانتهت الى ان تسعة اعضاء من المجمع اطوعوا . واربعة فقط قالوا بعدم جوازها . وطبعاً يكون المصواب في نظره رأى الاغلبية لانها اكثر عددا وكان من الافضل اذا اراد ان ينقل للناس رأى مجمع البحوث ان يرجع الى اراء اللجنة الفقهية وقد بحثت المسألة بعد هذا التاريخ سنة ١٩٨٢ وكتب كل عضو فيها مذكرة واقية برأيه . وكانت الاغلبية مع المنع او التعديل في نظامها . والاقلية هي التي ذهبت الى جوازها كما هي . ولما كتب فضيلة شيخ الازهر الى البنك بما انتهت اليه اقلية الاعضاء . كان الرد عليه بان بعض العلماء وهم اعضاء بالمجمع يقول بجوازها . ويقف الامر عند هذا الحد واغلاق المجمع ابوابه الى ان وجدت المحكمة ضالتها المتشوبة في دار الافتاء وكان ما كان ولا حول ولا قوة الا بالله واشهد ان فضيلة المفتي قبل اعلان فتواه قام بزيارة الكثير من العلماء ليطالعهم على ما انتهى اليه من رأى مكتوب في مسودة . ولما زارني لآخذ رأياً فيما كتبه استمعت اليه واقتربت عليه تغيير بعض العبارات فاستجاب لهذا التغيير . ولما وصل الى عرض اراء العلماء الذين استكتبهم الشيخ السنهوري وقال مؤلف العلماء تسعة منهم قالوا بالاجواز . واربعة قالوا بعدم الجواز قلت له يا فضيلة المفتي : لا يصح ان يقال تسعة مقابل اربعة لاننا لا نأخذ الاراء في المسائل الاجتهادية بعدد الرؤوس . وانما ننظر الى دليل كل واحد ونقارن بين ادة الفريقين ونأخذ باقواهما دليلاً . فقد يكون المصواب في قول واحد والخطأ فيما عداه ..

وهنا أمسك عن القراءة وسألني عن رأيي في المسألة . فقلت له ان في مذكرة في هذا الموضوع قدمتها لمجمع البحوث حينما كان يبحث هذه القضية . وان رأيي فيها ان نعدل نظامها لتتفقها مما يخالف الشريعة واعليته المذكورة فجمع اوراقه وانصرف دون ان يقرأ على بقية ما كتبه بحجة انه مسافر آخر النهار الى



## بيان من الشيخ الغزالي

### حول شهادات الاستثمار

ارسل فضيلة الداعية الشيخ محمد الغزالي بيانا الى جريدة الشعب أكد فيه انه لم يدل بأي بيان الى الصحف حول شهادات الاستثمار ؛ وذكر في بيانه موقفه تحديداً من هذه الشهادات ، كما أكد أن شركات توفير الأموال يضيق عليها الخناق حتى تكاد تموت ، وأعلن استنكاره لذلك وهذا هو نص البيان .

لم أتحدث الى صحيفة ما في موضوع شهادات الاستثمار . الا انني منذ مدة قررت ان من حق دار الافتاء اذا اختلفت وجهات النظر في قضية ما ان ترجح رأيا على آخر . وهذا ما فعلته فضيلة المفتي . ولا يستكره عليه احد .

ورائي ان الذين يشترون شهادات الاستثمار لا يفتقرون الى ريسا ، ولا يسعون الى الحرام وإنما يضعون اموالهم في مصدر للربح بعد ان ضلقت مصادر كثيرة . والحكومة هي التي تأخذ هذه الحصة وتوجهها الى ابواب التنمية المختلفة في الميزانية العامة . وينبغي ان تصاغ المعاملة بما يفيد ان عائد هذه الشهادات منحة من الدولة وأن تمنح كلمة فلذة وقد لاحظت في فتاوى حالات الضرورة التي تمر بالتمسك وسوء الوضع الاقتصادي الذي تواجهه الدولة ..

اما اعمال البنوك اجمالها فلا يمكن تحليلها بكلمة خاطفة والعلم الثالث يشكو اشد الشكوى من الفوائد التي تستنزف دمه .. وهناك اعمال اخرى تكتنفها الريبة . وتحتاج الى تدخل

اسلامي كي تستقيم وتصلح .. وتصحيح عمل مفرد لا يضمن الغاء هيمنة الشريعة على سائر المعاملات الاقتصادية .. وقد نوه فضيلة المفتي بالبنوك الاسلامية وشركات توفير الأموال . ونحن نلاحظ ان هذه الشركات يضيق عليها الخناق حتى تكاد تموت ؛ فلم ذلك السلوك ؟ اني وفضيلة المفتي وسائر العلماء نريد توثيق روابطنا بالاسلام على بصيرة وفي كل ميدان عمل . والله ولي التوفيق .





## ■ في قضية المفتى وشهادات الاستئثار

# أبوان من النفاق الاجتماعي

الغلاء الفاحش، المهموم بغضابيا الحياة اليومية، المفترس يوحش الفساد، الخنزق بضغوط العصر، من ارتفاع الأسعار، إلى عبء الديون التي تثقل كاهل الأجيال الحاقية والقادمة ..

■ ■ ■

في مثل هذا الجو اللامي .. يصبح الخداع تزيفاً حقيقياً للحقيقة .. ويصبح الهروب إلى النفاق وتلميع الوجه وخذاع الناس .. دبلاً لمواجهة المشاكل الضاغطة ومناقشتها بموضوعية والبحث عن حلول لها هكذا نفاقاً كل يوم .. باصطناع معارك لا فارس فيها ولا قضية .. لكنها تثار بهدف اجتذاب اهتمام الناس بعيداً عن معاناتهم .. وإلا فقولوا لنا ما معنى محاولة إلهائنا صباح كل يوم بتضخيم حوادث قتل الأزواج والزوجات .. أو بسقوط بعض نجوم المجتمع اللامعين العائنين في أوكار المخدرات .. أو التلهي بآثارة ضجة حول أغنية محمد عبد الوهاب .. خلال هي أم حرام .. أو حشر الرأي العام .. المعيا بالشكل الحادة .. في معركة الانتخابات الترفية لنادي الجزيرة .. الذي كان نداء الاستقراطية القوامي سابقاً وأصبح نداء الأثرياء الجدد حالياً .. معركة البحث عن دور وعن رجاءة اجتماعية تصاف إلى رصيد المناصب الاجتماعية ..

نعم .. كل يوم نفاقاً .. بأن البعض يحاول الإيهام بأن هذه هي نوعية المشاكل والمهموم التي تشغل المجتمع .. وكأننا نعيش في مجتمع الرفاهية والثرف والإكتفاء والوفرة .. مجتمع السويدي .. بينما الحقيقة الناصعة غير ذلك تماماً .. فلا حوادث القتل تمثل ظاهرة منتشرة .. ولا النجوم

ملبئة هي حياتنا بالنفاق الاجتماعي .. ألوان الوان .. وأشكال أشكال .. والكلم يعوم على الموجة التي تريحه .. ويغني للحن الذي يعجبه .. لكن الكل يعرف أن النفاق يكتسح بقوة حياتنا العامة والخاصة .. الصغير ينافق الكبير .. والفقير ينافق الثري .. والضعيف ينافق القوي ..

■ ■ ■

البعض يفعلها بهدف واحتراف واتقان .. والبعض الآخر يفعلها بلا هدف وبسذاجة وبلا إتقان .. لكن الكل - كما هو واضح - يصحك على الكل ويسخر من الكل .. فإذا ما وضعنا النفاق السياسي جانباً .. لأننا سنعود إليه في أوقات أخرى .. لرأينا أن النفاق الاجتماعي - وهو الأخطر بحكم تأثيره العنيف في المجتمع - أصبح الآن سائداً جاذباً بل متحكماً في كثير من أمور حياتنا وأشكالها المتباعدة .. حين نطالع الصحف ونقرأ لأقلام معروفة ولكتاب مشهورين .. نجد القلم أحياناً ما يميل مع الهوى .. وينحرف في اتجاه النفاق بل في اتجاه المصالح .. المفرض مرض كما يقولون :

وحيث

المنحرفة تشغل بال المكتوبين بقلمه العيش .. ولا أغنية عبد الوهاب تمثل مشكلة .. ولا انتخابات نداء الجزيرة تشد انتباه حتى واحد في المليون من هذا الشعب .. لكن ماذا نقول في حملات النفاق التي تهدر صباح مساء وتلأ الدنيا ضجيجاً بلا طعن .. اللهم إلا شغل الناس بما لا يفيد .. وجذب الاهتمام بعيداً عن حقائق الأمور ومشاكل الحياة نفاقاً لهذه الجهة أو تلك :

تنتابح الإذاعة أو التليفزيون .. نرى الشيء نفسه ولكن بصورة مجسمة مبهرة .. أما حين تجلس في الدورات والمجالس والمحافل الاجتماعية .. فحدث ولا حرج عن ألوان النفاق السائدة المنهزمة كأمطار الشتاء :

المنشقة الحقيقية أن انهيار النفاق وظواهير المخالفين .. لا تكفر ولا تشهد موجاتها هذه الأيام - إلا بين - الصلوة ، التي يفترض أنها زبدة المجتمع وخلاصة قيادته .. في حين تهرب هذه الصلوة - في معظم الأحيان - من مواجهة المشاكل الحقيقية للشعب المطحون بموجات



ويبدو ان الرجل وهو يسلك هذا السلوك المحبوب جماهيريا قد اغضب السيدات المتأجرون بالدين .. واقتحم اوكار المزيين المظلمين ..

## صلاح الدين حافظ

وحده بلا ساندسة حقيقة حتى من تلك الأصوات التي كانت عالية ذات يوم .. فإذا بها اليوم تنصرف الى ممارسة كل صفوف النفاق الرخيص جذبا للانتباه بعيدا عن المعارك الحقيقية .. الى معارك هامشية مزيفة :

■ ■ ■  
إن استطاع المفتي ان يغضب السادة .. ويرضى العامة في نفس الوقت :

● منذ ايامه الأولى في دار الافتاء .. فاجا الجميع بموقف متميز .. أراد به ان يبدأ عهده باستقلالية جديدة لهذه الدار العتقة .. حين خاض بصراحة كل قضية تحديد اوائل الشهور واستملاء هلالها .. فيما يعيا هلال شهر الصوم .. لقد اعلن ان الرؤية بالعين المجردة وبشهادة الشهود المعمول بها تقليديا منذ أكثر من ألف عام .. لم تعد وحدها كافية في عصر تطور فيه العلم واستحدثت فيه مخترعات التكنولوجيا واقتحم الإنسان الفضاء :

قال : ان علينا ان نستفيد من هذا الانجاز العلمي .. ونسأج بين العقل والتقاليد المتوارثة .. بين الاجتهاد الفردي وتقيرة الفكر الانساني الحديث .. بصرف النظر عما تلعه دول اخرى في هذا الشأن :

يومها ثار البعض .. لكن الأغلبية الساحقة استراحت ورحبت وسارت وراءه مفتحة ..

● بعدما اقدم الرجل كل مجالات الاجتهاد للراي والفقيا في قضايا .. كانت شائكة عند البعض محرمة في رأي البعض الآخر .. مثل تنظيم الأسرة ونقل اعضاء جسم الإنسان طالما انها تتم لمصلحة الإنسان .. وكان ذلك على عكس ارادة المتشككين بالجمود الفكرى المحترنين للإفتاء في كل شأن :

● تقدم الرجل خطوة اخرى .. حين ناقش علانية وبشجاعة فقر جماعات التكفير .. وضح انحرافهم عن صميم الدين وصحيح الإسلام .. حين ادان العنف والأرهاب حتى لو كان باسم الإسلام .. حين شفى مؤامرات الفتنة الطائفية وحذر من مروجيها واعاد للأذهان المبدأ الاسلامي الخالد في معاملة اهل الكتاب .. كما جاء في القرآن الكريم الذي خص .. النصارى .. بتميز خاص لانهم العرب مودة ..

وبينما كان الشيخ المفتي يفعل ذلك .. كان كثيرون يناقون جماعات التكفير .. ويشجعون الارهاب ويشيدون بالعنف .. عن افتاء كاتب .. او عن نفاق رخيص ..

## كيف

على ان واقعة الاستفزاز الكبرى في باب النفاق الاجتماعي .. هي تلك التي حدثت قبل ايام .. ومازالت تشغل الجميع حتى الآن وفي المستقبل .. وتنعش بها المعركة الأخيرة التي خاضها بشجاعة نادرة فضيلة المفتي الدكتور محمد سيد طنطاوي .. ضد اباطرة التخلف واصنام التجسس .. حين افتي بأن شهادات الاستعمار وما يمثله من تعاملات مالية مع البنوك حلال وبعيدة عن شبهة الربا التي نهى عنها الإسلام ..

ما كاد الرجل يعلن اجتهاده المدعوم بأراء عديد من العلماء والفقهاء النفاة .. حتى فتحت عليه النار من كل اتجاه ووصل الأمر من مخلفيه .. الى تهديد حياته .. واتهامه بعدم الامانة تارة .. وبعدم الأهلية للفقيا تارة ثانية .. وبالعمالة للحكومة تارة ثالثة .. وبمسامرة الدهماء تارة رابعة :

وسط هذا الهجوم الاستفزازي .. على رجل له هيبته وقدره واجتهاده الديني .. سكت كثيرون وتناقصوا عن مسانددة الرجل الذي يكاد يلف وحيدا مدافعا عن رايه واجتهاده .. وقد جاء السكوت جيئا .. او هروبا من المواجهة .. او اتقاء لخاطر مسانددة الحق .. ولم يكن هذا كله الا لونا من ألوان النفاق الاجتماعي السائدة الآن ..

وقبل ان نخوض في معركة المفتي ومعارضيه .. يجب ان نفر باننا نؤمن بحق الجميع في الاختلاف في الرأي والاجتهاد بل والافتاء ان كل مؤهل لذلك .. بشرط ان يجري الاختلاف في اطار موضوعي عالٍ موقف .. حيث لا عصمة لأحد الا لله عز وجل .. اما الحملة الضارية التي يتعرض لها فضيلة المفتي .. الذي لم انتشر بمعرفته شخصيا .. فهي خارجة عن أي اطار موضوعي .. فضلا عن انها انحرفت الى مسارات الاتهام الكذاب والتجريح الشخصي في مناح تطلب عليه الإنارة والتبهيح :

■ ■ ■  
وبدائية نقول : ان الرجل منذ ان جاء الى دار الافتاء في مثل هذه الأيام من عام ١٩٨٦ .. وهو يكسب كل يوم .. ارضا جديدة عند البسطاء والفقهاء على السواء .. بعلمه وفضله وبساطته ووده ووداعته وتواضعه .. وبعده عن التفرع واصطناع العبقرية والهأ الهأ الناس بقضايا نظرية بعيدة .. غير قضاياهم الحقيقية وهمومهم الحقيقية ..

منذ ان جاء .. ذكرنا الرجل بتأريخ كبار الأئمة الفقهاء في تاريخنا الحديث : العدوى والبطار ومحمد عبده وعبد المجيد سليم ومحمود شلتوت .. وفعل منهم .. حين تمسك بأن يقف فيما يشغل الناس في حياتهم اليومية .. ولما يخدم مصالحهم في نفس الوقت .. متجاهلا المضيق الفقهية الجامدة .. التي تستعصى على فهم العامة .. مغليا مبدأ المصلحة العامة في فقهاء ..



ثم جاءت الخطبة ، الكبرى للمفتي .. حين اقترح غير هيب ، قس الأقداس .. مخزن المال وخزان المصالح .. وقال يله الفم أن المصالح الآتية ، وتكديس المال والأرزاق باسم الدين .. لا يصلح جوازاً للمرور إلى الجنة ولا يجيز الإفتاء بغير شرع الله ..

●●● قل على - غير إرادة الحكومة - أن ضريبة التراك غير متفقة مع أصول الشرع القديم .. فالحكمه الذين كان عليهم أن يسئلوه ، وتخل عنه حتى الذين ملأوا الدنيا ضجيجاً ضد هذه الضريبة ..

■ ■ ■

●●● أما حين افتي مؤخرًا بأن شهادات الاستثمار - وما يمثلها من تعامل مع البنوك - فحل - فقد أهاج كثيرين ، اندفعوا لمهاجمته فكربا ودينيا وفقهيا وشخصيا ، حتى أوشكوا

أن يهدروا دمه ، بعد اهدروا اجتهاده وعلمه وقدره ومكانته الدينية والعلمية ..

إذا كان ذلك يحدث مع المفتي نفسه .. فلماذا يحدث لأمثاله من ضعاف المهتهدين على باب آله .. ولماذا تغضب أن نكرنا أحدهم وأنهمنا بالمرق ؟

والحقيقة الساطعة ، أن المفتي اقترح مجالا محرما .. أرضا ملغومة .. حين اجتهد بفتياه الشهيرة ، في مجال الاقتصاد والتمعاملات المالية .. في وقت تشدد فيه الضائقة الاقتصادية على ملايين الناس .. بل تشدد فيه حملة الحصار الاقتصادي على المجتمع .. داخليا وخارجيا .. الكل يسعى لخطفه وتركيبه ..

المشكلة الحقيقية تكمن في أن هناك دخولا مالية هائلة ، تجري في سرايب هذا المجتمع .. تخفى من الاستثمار الإنتاجي الصناعي والزراعي - بعد تجربة الانقراض وما الحوزته من فساد وتهريب وتهلب - لكنها تريد استغلالها بشكل مضمون ..

غير السنوات الماضية ، تسابقت الحكومة معثلة في البنوك ، مع كيانات هلامية طارئة هي شركات توظيف الأموال ، التي تشتتت بشعارات اسلامية للحصول على هذه الأموال .. باسم الدين .. وتحت تأثير فتاوى فصلها بعض رجال الدين ويدفع أرباح خيالية ، تمكنت هذه الشركات من الاستحواذ على الجزء الأكبر .. فكانت النتيجة المعروفة التي يعانيها كل من لجا إلى ادراع أمواله في هذه الشركات : ضياع في ضياعا .. لأن هذه الأموال أودعها اصحاب الشركات في بنوك اجنبية تتعامل بالربا الصريح ..

لكن .. كيف يأتي مفتي الديار .. هذه الأيام ليفتي بغير ما يعيد هذه الشركات إلى الحياة ..

وكيف يشجع اصحاب الأموال - خاصة عامة الناس - على ضمان أموالهم في شهادات استثمار تضمنها الحكومة ببونوكها القوية وبطريقة يراها فضيلته حلالا ، طبقا لاجتهاده العلمي والفقهى مع من شاورهم في الأمر .. وهو المتواضع الذي يقول للجميع : .. انني لا يسألوني شك في أن التعامل في شهادات الاستثمار وفيما يشبهها من المعاملات حلال .. ولو سألوني هذا الشك لصحرت به .. ولكني مع ذلك لا ألزم غيري برأسي .. فأتا أقول رأيي وأنا المسئول عنه أمام الله .. فمن شاء أخذ به ومن شاء لم يأخذ به ..

هكذا .. دخل المفتي - بشجاعة - المنطقة المحرمة ، حيث تخطط فيها دناسات المال مع الاعبي السياسة مع فتاوى المتاجرين باسم الدين والشريعة السمحاء ..

■ ■ ■

ماذا نقول ؟

نقول للمفتي ثلة في شجاعته وحرصه على أمور المؤمنين جميعا .. لا تخش يا مولانا صراخ المهتهجين ولا سكوت المنافقين .. ولكن اعقلها وتوكل على الله .. فالناس تنتظر منك مزيدا من الفتاوى الصالحة للعباد والبلاد .. تنتظر شجاعة الإفتاء في هوموم اليومية الضاغطة الأخرى .. لمواجهة الفساد والائراء الفاحش على حساب قوت الشعب ، والإنفاق البلاغ المستلزم ، وللمقاومة التفتك الاسرى والإنحلال الأخلاقي البدوي .. ومحاربة الهروب نحو الوهم والمخدرات .. مثلما تنتظر منك شجاعة الإفتاء دفاعا عن الحريات وحماية لحقوق الانسان .. التي كان الإسلام السباق في حمايتها ..

يا مولانا لا تخف من هذا الضجيج الأوف .. فاجرك في الاجتهاد عند الله محفوظ .. ولا تفك في وجه معارضيك وتكديك .. فأت أدري منا بمعنى حرية الرأي والاجتهاد وحق الاختلاف ..

ولنتذكر معك ومعهم قوله تعالى : « وجادلهم بالتي هي احسن » .. وقوله : « وقولوا للناس حسنا » .. صدق الله العظيم □

## الآن





المصدر : النور

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## .. وخبراء الاقتصاد الاسلامي

### يعارضون المفتي

**د. احمد النجار : على المفتي أن ينادي**

**بتشجيع البنوك الاسلامية**

**د. عبد الحميد الغزالي :**

**بيان المفتي .. اصطدم**

**مع أساسيات مفهوم الربا**

**د. حاتم القرنشاوي :**

**المفتي تنازل عن مهمة**

**الافتاء لغيره**

**د. عشاوي : شهادات الاستثمار**

**وصناديق التوفير .. قرض إنتاجي ربوي**







النور

المصدر :

٩٧ سبتمبر ١٩٨٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . عبد الحميد البعلی

## لماذا نتجاهل صیغ الاستثمار الإسلامية وندخل في الشبهات

ما زالت فتوى الدكتور محمد<sup>٢</sup> سيد طنطاوى مفتى الجمهورية والخاصة بحل التعامل بشهادات الاستثمار بمجموعاتها الثلاث ( ا . ب . ج ) والعائد على الودائع في صناديق التوفير لها صداؤها على جميع المستويات

( كانت النور ) قد عرضت في العدد الماضى لآراء ١٠٠ من كبار علماء الأزهر الشريف الذين يعارضون فتوى المفتى من الناحية الفقهية والتشريعية والتي جاءت - كما اكدوا - مخالفة لإجماع الأمة ولروح ونص الشريعة الإسلامية فكان رأيهم هذا من الناحية العلمية

واليوم نعرض لآراء رجال الاقتصاد الإسلامى في هذه القضية بوصفهم الوجه الآخر لعفس العملة الذى يعارض فتوى المفتى ولكن من الناحية التطبيقية لعجمت العلم مع الواقع لاقرار عدم شرعية ماجاء بفتوى الدكتور طنطاوى

وقطع الطريق على كل من يحاول

الخوض في هذه القضية مرة

أخرى فماذا قال علماء

الاقتصاد





في فتوى المفتي وتعليقاته على الفتوى وتصرّحاته الصحفية نجد أنه متشكك في حل فوائدها وشهادات الاستئثار... والتبديل على ذلك استعماله للألفاظ مبهمه وللفصاحة وغير دقيقة كي تخرجه من الحرج بل استعماله آيات القرآنية واحديث نبوية في غير موضعها ليوهم الناس أن الفتوى أصل شرعي... مثل قوله إنما الأعمال بالنيات... دع ما يريبك إلى ما لا يريبك... ويطلب من الناس أن يضعوا النية بأن يكون المال الذي يشترون به شهادات الاستئثار تبرعاً وهدية للدولة ويقال تكون الفوائد التي يحصلون عليها هبة أو هدية من الدولة لتشجيعهم وتحفيزهم على التبرع لها !!

ويشير د. حسين شحاتة إلى الاتصال الذي تم بين المفتي ورئيس مجلس إدارة البنك الإعل بأنه شبه غير وتقليد من رئيس البنك الذي أدى بمعلومات غير صحيحة إلى كثير من شهادات التبرع ويقربها للدولة بقلعة ولايتشي بها أمة مشروعت استثنائية

ويتعجب الدكتور الغريب ناصر والإستاذ بمعهد الاقتصاد الإسلامي بقبرص سابقاً من الإصرار على البس الصيغ العلمانية الدراء الشرعية على الرغم من وجود صيغ وتجاوب إسلامية صالحة للتطبيق بل طُبقت فعلاً مثل المشاركة والمضاربة وهي من العقود المباحة لأن تحكم عمليات الإيداع والاقتراض على أساس شرعي بعيداً عن الشبهات.

ويضيف د. الغريب ناصر أن القضية من أسسها ليست علمية بحث عن البنية الإسلامية للنظم ومعاملات لفتة فقط ولكنها محاولات لابعاد الصيغ الإسلامية عن سوق العمل المصري.

ويؤكد د. الغريب أن الحكومة فعلت أن من هناك أسسها وراء القبل الناس على شركات توظيف الأموال بسبب اتباعها لنظم معاملات إسلامية وللحد من ارتفاع الذي تصرفه وبإقتال

يقول : لكم رؤوس أموالكم... أي أن الربا المحرم الذي أعلنه الخلق ورسوله حرباً على مقترفيه هو ربا الذين أي الزيادة مقابل الأجل سواء كلفت مشروطة ابتداء أو محددة عند الاستحقاق للتجانيح في السداد.

ويامل الدكتور الغزالي أن تراجع دار الإفتاء موقفها بصفة عامة ومآجاء في هذا البيان المتجهل على وجه الخصوص وأن تؤكد مآجاء في البيان من إيجابيات خاصة صيغ الاستئثار الإسلامي والمؤسسات النقدية الإسلامية أي البنوك الإسلامية.

وعلى دار الإفتاء أن تدعو البنوك التقليدية إلى التحول إلى صيغة العمل المصرفي الإسلامي على أن يكون هناك صور من شهادات الاستئثار سوى تلك التي اقترحها البيان وهي صورة الشهادة ذات العائد المتغير ولها عقد المضاربة الشرعي.

وبهذا تقوم دار الإفتاء بواجبها من حرض على التمسك بشرع الله حتى تصلح ديننا وديننا وأخرتنا

### كان من الأول

ويقول الدكتور أحمد النجار الأمين العام للاتحاد الدول للبنوك الإسلامية

كل من الأول أن يندى المفتي بتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية بدلاً من الإفتاء بحل شهادات الاستئثار ويؤكد الدكتور النجار أن المفتي بفناء هذه ضرب البنوك الإسلامية في مقتل.

أما الدكتور رفعت العوضي استاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر فيقول : اتفق تماماً مع فتوى شيخ الأزهر بحزمة فوائد شهادات المجموعة ١ ب. لأنه مستند على إجماع أراء المفتي فهو رؤية شخصية ورأي فردى وقوله بأن فتواه مستندة إلى قرارات مجمع البحوث الإسلامية قول غير صحيح لعدم وجود قرارات تبيح شهادات الاستئثار ١ ب في مجمع البحوث الإسلامية.

ويقرح الدكتور العوضي ضرورة دعوة مجمع البحوث الإسلامية لجلسة عاجلة ويطرح عليه هذا الموضوع الخطير.

### لماذا الفروع الإسلامية ؟ !

ويضيف د. حسين شحاتة استاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر : إذا تعمقنا

يقول الدكتور عبد الحميد الغزال استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة لقد جاء البيان الذي كان متوقفاً كما توقعه الجميع موافقاً لبعض المييزات الإسلامية وهذا هو الجانب الإيجابي فيه مثل التعامل وفقاً لشرع الله على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة ومثل تأكيد صيغة البنوك الإسلامية كبنوك شرعية للبنوك الربوية ومثل شهادة الاستئثار المقرحة ذات العائد المتغير وفقاً لنظام المشاركة في الربح والخسارة على أساس عقد المضاربة الشرعي.

### إستخدام مفهوم الربا

ولكن البيان جاء تضاماً وروحاً لمصطلح باسبيلات : مفهوم الربا المحرم ومع صيغ الاستئثار الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي وعلى وجه التحديد جانبه الصواب فيما يلي : ١ - تحليل شهادات الاستئثار خاصة الشهادتين ذات المجموعة (أ ب).

وذلك لأن هاتين الشهادتين تقومان على أساس نظام الدائبة الربوية ومن ثم لعائد كل منها يدخل في باب الربا المحرم كما أن الشهادة المجموعة (ج) تعد محل شك في هذا الاتجاه.

٢ - أن القول بأن البنوك المتخصصة (زراعية كانت أو صناعية أو عقارية أو اجتماعية) يمثل عملها عمل البنوك الإسلامية قول غير صحيح تماماً.

فلينكح المتخصصة تعمل في الوساطة المالية بين المقرضين (من المودعين) والمقرضين من مستخدمي أموالهم (مستثمرين - مستثمرين - تجار) وعلى ذلك فلاذرى يحكم علاقة هذه البنوك بالمقرضين معها في جانب الموارد (المودعين) ولا في جانب الإستخدامات (مستخدمي الأموال) هو عقد القرض الربوي أي وفقاً لنظام الدائبة الربوية.

٣ - القول بأن العلاقة بين الفرد والمؤسسات المالية أو الفرد والدولة ليست علاقة استثمار ومن ثم تبيح التعامل وفقاً لعقد القرض بقلعة أمر لم يقله أحد سواء بغنسة لمساءلة الإستغلال أو بغنسة للعائد الثابت على المال المضمون.

٤ - أن الربا المحرم والمعلوم من الدين بالضرورة على عكس ما أراد البيان أن يوضح به محدد ومعروف بنص الكتاب والسنة للعقائق تبارك وتعالى





على الفلدة الثابتة عليها وليس بغرض الاستئجار وتحمل مخاطر الربح والخسارة.

وبقول سمير الشيخ كبير الخبراء بمركز الاقتصاد الإسلامي أن الغرب في فتوى المفتي هي الاستئجار المتبادلة بين المفتي والبنك الأهلي .. فكيف يسأل المفتي رئيس البنك الأهلي عن نوع العلو .. وهل هي وديعة أم قرض ؟ فليكن بيتا ينفق وديعة فهل تتبادل البنك ودار الائتلاف وظيفتهما لك خذع رئيس البنك الأهلي المفتي ؟

ويضيف سمير الشيخ : أن القول بأن -حصول الشهادات يستخدم في تمويل مشروعات استثمارية تحقق نفع للأفراد وكل منفعة حلال .. فهل تحلل الخمر لأن بها بعض المنافع ؟ وطالب سمير الشيخ بسرعة عقد اجتماع يضم علماء الفقه والاقتصاد ليتشاوروا في مشروعات شهادات الاستثمار وصناديق التوفير ليكون الرأي متوافقا بين علماء الاقتصاد الإسلامي والفقه بدلا من هذه الفتوى المبتسرة ..

## قرض انتاجي روى

ويضيف الدكتور عسماوى على عسماوى مدرس الاقتصاد بتجارة الأزهر : أن طلب المفتي من القائمين على امر الشهادات تغيير مسمى الفلدة الى مسمى العائد لاينفص ليلا على ان كل هذه الشهادات متوافقة على هذا التغيير وإذا كان يراها مشتبها والمخرج من الشبهة العائد المتغير .. فلماذا يفتى بجلها وهي مشتبها ؟

ويشير الدكتور عسماوى الى ان شهادات الاستثمار وفوائد صناديق التوفير تعتبر عائد قرض فهي لا تؤول لاتصلح لاجرة وليست وديعة تحفظ لدى البنك كإمانة ولكن البنك يستخدم هذه النقود في استثماراته الخاصة ويضمن رد قيمتها مع الزيادة وهذا مايسبب بالقرض الائتماني الربوى الذى كل شئنا فى الجاهلية .

اضاف الأستاذ محمد مصطفى نائب محافظ بنك فيصل الاسلامى المصرى انه على جميع البحوث الاسلامية الاصرى التحرك بسرعة

المفتي حسن النية ولكنه استعان بمن ليسوا بالقاطع فلهاء او متخصصين . ويؤكد هذا الكلام الدكتور يوسف كمال استاذ الاقتصاد الاسلامى

السابق بجامعة ام القرى بالمسعودية . فيقول ان الطاعة

الكبرى تجوز من تشل غير المتخصصين في امور لايفهمون ظاهرها وباطنها جيدا وهذا في حد ذاته كذب على الله ورسوله وكذب على الناس بحجة الاجتهاد .

ويضيف الدكتور يوسف كمال .. ان كلام المفتي غير ملزم لانه يصطدم مع اجتهاد جماعى .. وتحريم الزيادة المشروطة متفق عليه بين الفقهاء والائمة احد ان يستثنى شهادات الاستثمار خاصة مجموعة ا. ب. ب. من الربا لان الحكم واضح في القرآن الكريم .. فيقول الله تعالى : فان تبتم فلکم رؤوس اموالکم لاتتظلمون ولا تظلمون .

## تفازل

ويقول الدكتور حاتم القرنشاوى استاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر : ان المفتي في بيانه - وليست فتواه - بتحليل شهادات الاستثمار بجميع انواعها لم يجتهد ولم يعزذ فتوى ولم

يعزذ رايًا بل تفازل عن مهمة الافتاء لغيره سواء كان هذا الغير رئيس مجلس ادارة البنك الاهل أو بعض اعضاء مجلس ادارة البنك الاهل أو للويرة اخذت فتوى

البنك بعض اعضاء لجنة فرعية لمجمع الفقهاء . ويؤكد الدكتور البعلى بمتفاته حالة الضرورة او وجوب مساعدة الدولة لان هناك تمييز حكومى واضح .

وطالب الدكتور عبد الحميد البعلى بالآخذ بالصيغ الاسلامية البديلة بدلا من التضييق على الناس والدخول في التسهيلات مدام في الامر سعة ويضيف في ردهة .. امريكا اخذت بنظام المشاركة الاسلامية طويل الاجل

وعملت شهادات مشاركة في الربح مسؤونة العائد لا تنطبق في مصر ..

وطالب ايضا بتجميع البنوك الاسلامية باعتبارها نموذجا جيدا لتطبيق الاقتصاد الاسلامى بشرط الالتزام بالوعى والجديده وبعد النظر

وفي نهاية حديثه قل د . البعلى ان

نبلت فتوى المفتي بالقرح وعاء انخارى يشيع رغبة المودع في الحصول على فائدة مرتفع بصيغة اسلامية مع ابراز ان الشهادات الفلدة ايضا حلال .

## مخطط صهيونى

اما الدكتور - عبد الحميد البعلى استاذ الاقتصاد بجامعة الامام محمد بن سعود بكة فيقول : ان موضوع شهادات الاستثمار قتل بحثا فلماذا ظهر على الساحة الآن بهذه القوة ؟

ويرجح الدكتور البعلى وجود مخطط صهيونى ليشغل العلم الاسلامى بفضايا فرعية

## تحقيق

## حمدي البصير

وموضوعات قديمة لايعدهم عن قضائهم الكبرى .

ويضيف الدكتور عبد الحميد البعلى متسائلا . ماهو الجديد في موضوعات شهادات الاستثمار الذى يبرأ بحثه ؟

كما ان في اخر سؤال وجهه المفتي لرئيس مجلس ادارة البنك الاهل كانت الاجابة ان شهادات الاستثمار تعتبر ورائع مانون باستعمالها وهذا كلام مخالف لنص القانون الذى يعتبرها قرض بفائدة .. وطبقا للقانون المادى .. الوديعه المادون باستعمالها تعتبر قرض

ويؤكد الدكتور البعلى بمتفاته حالة الضرورة او وجوب مساعدة الدولة لان هناك تمييز حكومى واضح .

وطالب الدكتور عبد الحميد البعلى بالآخذ بالصيغ الاسلامية البديلة بدلا من التضييق على الناس والدخول في التسهيلات مدام في الامر سعة ويضيف في ردهة .. امريكا اخذت بنظام المشاركة الاسلامية طويل الاجل

وعملت شهادات مشاركة في الربح مسؤونة العائد لا تنطبق في مصر ..

وطالب ايضا بتجميع البنوك الاسلامية باعتبارها نموذجا جيدا لتطبيق الاقتصاد الاسلامى بشرط الالتزام بالوعى والجديده وبعد النظر

وفي نهاية حديثه قل د . البعلى ان





المصدر : ..... المصور

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لاخراج النفس من الشك الذى انتبههم  
نتيجة تضارب الفتاوى والآراء حول  
المسألة الواحدة .

وعن البدائل الإسلامية يقول محمد  
مصطفى : سوف يقوم البنك بآمن  
الله - بإصدار شهادات استثمار  
إسلامية لتمويل شتى القطاعات  
الاقتصادية ( الإسكان الصناعة  
الصناعات الصغيرة وغير ذلك على أن  
تكون هذه الشهادات غير محددة  
الغرض .







المصدر: الأنوار

التاريخ: ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## شهادات استثمار اسلامية يمسدها بنك فيصل

كتب محمود راضى :

صرح محمد مصطفى نائب  
محافظ بنك فيصل الاسلامى ان  
البنك يستعد حاليا لاصدار شهادات  
استثمار اسلامية غير محددة  
العائدة لتحويل جميع القطاعات  
الاقتصادية المختلفة منها مشروعات  
السكان في الاراضى الجديدة  
والصناعات الصغيرة  
أكد نائب محافظ البنك انه تم  
تخصيص ١٠٠ مليون جنيه بهدف  
تنشيط السوق المحلية والمساهمة في  
المشروعات التى تقوم بها بعض  
التقانات المهنية





المصدر: النور

التاريخ: ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# ١٠ ملاحظات أساسية على بيان دان الافتاء

بقلم الدكتور:

عبد العظيم الطمنو  
مكة المكرمة





صدر بيان دار الافتاء حول الفوائد الربوية ، واذاعه فضيلة الأستاذ الدكتور سيد طنطاوي مفتي الجمهورية ، واحتفلت به الصحف - وبخاصة القومية - أيما احتفال . وكان فضيلة الدكتور المفتي قد وعد بصور هذا البيان مرات ، حتى بعد أن أذاع فضيلة الدكتور الامام الأكبر شيخ الأزهر البيان الذي كان قد أصدره المؤتمر العام لمجمع البحوث الإسلامية الذي انعقد علم ١٩٦٥ م ونشر البيان في جريدة الأهرام يوم الجمعة ١٦ - ٨ - ١٩٨٩ م . وقل الأهرام يومها في إشارة سريعة بالصفحة الأولى : شيخ الأزهر يحسم الخلاف في فوائد البنوك .

ومع هذا استمر فضيلة الأستاذ المفتي يعد لصور بيان دار الافتاء - وكان المسألة لم تصدر فيها فتاوى من علماء اجتمعوا في مصر من كل بلاد العالم الإسلامي . ثم صدر بيان دار الافتاء ونشرته الصحف المصرية صباح الجمعة الموافق ١٩٨٩/٨ م . وأصدر دار الافتاء على صورته رغم الاعتبارات التي أشرنا إليها أنفا جمع الناس يتربصون بلهفة عارمة بصور ذلك البيان ولم أعلم أن أحدا من أهل العلم إلا وقد أبدى كثيرا من الانتكار لمحتويات البيان . هذا وقد بدا لي في وضوح عدة ملاحظات أساسية على ملورد في بيان الدار . فرايت من الواجب الحديث عنها حسيمة لوجه الله . وطاعة لرسوله القائل : لا يمعن أحدكم خشية الناس أن يقول الحق إذا علمه .

### الملاحظة الأولى :

#### المصرفات الإدارية حيلة باطلة :

من أولى الملاحظات الأساسية على بيان الدار أنه بدا بمسح شامل للمعاملات الربوية التي تتقاضاها البنوك الاجتماعية والزراعية والصناعية والعمالية من عملائها . على القروض التي تقدمها تلك البنوك لتمويل المشروعات المختلفة وجزء البيان بأن هذه الفوائد حلال شرعا وينبأ بل ذهب مذهبنا بشيد المتكلمة حين ادعى أن المحققين من العلماء قد اتفقوا على جوازها وإنها لا شيء فيها شرعا . . . . . وهذا الإرعاء مسرف في الخيال إلى أبعد مدى . فمن هم يقرئ لولئك المحققون ؟ ومتى اتفقوا ؟ وما هو العلم الذين ينتمون إليه ؟ أمو العلم الشرعي أصولا وفقها ؟ إن علماء الشريعة موقفهم معروف من القروض التي ترتب عليها ربا وإن شذ ثرة منهم من المحدثين . ومع هذا يدعى بيان الدار اتفاق المحققين من العلماء على شرعية الفوائد التي تتقاضاها هذه البنوك . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

#### دليل تجويزها

كبر البيان أكثر من مرة أن الدليل على جواز هذه الفوائد أن البنوك تتقاضاها لأنها مصرفات إدارية ، وأجور موظفين وعمل وأعياء أخرى تتحملها البنوك ؟ وهذه حيلة باطلة لم تبدعها الدار وإنما هي مقولة خبيثة كان ويمزلق يرددتها المنصرون لنظم البنوك الربوية . وهي مرفوضة رفضا قطعيا . لأنها ليست صالحة والواقع بخلافها . لأنه معناه أن هذه البنوك همه في الزهد والأورع لا تكسب من نشاطها مليما واحدا . ولا تتقاضى إلا المصرفات الفعلية من عملائها . وهذا أبعد مايكون عن الواقع فليبنوك تجمع أموالا طائلة من أئجارها في العقود . وتتوسع أنشطتها علما بعد علم والرواتب والحوافز التي تنقلها على موظفيها وعملها تبلغ حد الذبح فمن أين لها هذا - بإسداء - إذا كانت تلك المنزلة من الزهد والتقوى والتصفو بحيث لا تتقاضى إلا المصرفات الفعلية على نشاطها ؟ وإذا لم تثبت صحة هذا الإرعاء الذي بنت عليه الدار حكمها بالإلحظة فلن حكم الدار باطل وعلى الدار أن تراجع نفسها فيه . والرجوع إلى الحق واجب فوق كونه فضيلة .



### مسأوى هذا النظام

ولم تنتبه الدار إلى ما تنبئه له غيرها من مساوىء تمويل البنوك للمشروعات العامة . فقد حدثني أحد الخبراء أن سلعة شعبية لانتاجها نفلت انتاجها للجمهور بمائتين وخمسين قرشا . فمن ابن جات الطيبة الزائدة عن نفلت الانتاج ؟ قل : انها المصروفات الاضالية واهم بنودها : نسبة الفوائد المحملة على التكلفة . ثم نفلت الدعاية . مثل صغير وما خفى كل اعظم . فالفوائد التى تتقاضاها البنوك لا يتحملها المنتجون وإنما يتحملها الشعب الكادح . لان اصحاب المشروعات يضيفون قيمة الفوائد بلغة ما بلغت على الثمن الذى يدفعه المستهلك الغليلان وبحسبه سرية يتبين لنا عناصر الثمن الذى يدفعه المستهلك فى شراء أية سلعة هو فى حاجة إليها :

وهي : قيمة التكلفة الحقيقية للانتاج + نسبة الفوائد المحملة على التكلفة + قيمة الربح الذى يحدده المنتج لنفسه + قيمة ربح الوسطاء بين المنتج والمستهلك . وهم تجار الجملة وتجار التجزئة + قيمة نفلت الدعاية والاعلان واذا كان المستهلك يدفع فى عملة المتداول الورقية الواحدة جنهين فما بالك بالسلع الأخرى الأكثر اهمية والأعلى انتاجا ؟ فإى نفع علم من هذه المعاملات الربوية على الشعب سوى زيادة الأعباء كما ترى ؟

إن المستقبل الوحيد من هذه الفتوى . الجريئة . هو البنوك والعمالون فيها أما الشعب فهو الضحية غير المدركة ؟

### الملاحظة الثانية :

### اسئلة الدار وإجابات البنك :

وجهت دار الافتاء أربعة اسئلة للبنك الأمل المصدر لشهادات الاستثمار . وهي اسئلة مفصنة على . القد . وفى بعضها إيجاب بنوع الإجابة المطلوبة . أى أن الدار حددت للبنك . صيغة الإجابة . المطلوبة فعلمنا وقد جات الإجابة طبقا لما ورد فى السؤال . فقد جاء فى السؤال الرابع : هل شهادات الاستثمار تعتبر قرضا أم هي ودعية إذن صلاحيتها باستثمار قيمتها ؟ . أما جواب البنك على هذا السؤال فهو بالحرف الواحد : شهادات الاستثمار تعتبر ودعية إذن صلاحيتها باستثمار قيمتها ؟ ؟ . والذى يهمنى من اسئلة . الدار وإجابات البنك أمران : الأول : تسمية قيمة الشهادة ودعية . والآخر : أن الدار أرادت أن تقول للناس أن العلامة بين أصحاب الشهادات ليست بالبنك وإنما هي بينهم وبين الدولة . فهو الذى تستثمر حصيلة الشهادات ثم تدفع الفوائد أو الجوائز عليها . وعرف الدار من هذا . كما هو واضح من البيان الذى أذاعته على الناس أن فوائد شهادات الاستثمار حلال شرعا .

والواقع أن ليس فيما استندت إليه الدار دليل أو شبه دليل على مشروعية تلك الفوائد . وذلك البيان :

إن تسمية قيمة الشهادات ودعية مغالطة مكشوفة ولا عبرة بتسمية البنك أنها ودعية لأن أحكام الوديعة فى اللغة الاسلامي لا تنطبق على حقيقة شهادات الاستثمار . فالوديعة لا يريد صاحبها إلا حفظها عند شخص معين . وهي مرافعة لعنى الأمانة من كل وجه . وأصحاب شهادات الاستثمار لم يقصدوا حفظ أموالهم فى البنك . بل قصدوا الحصول على الفوائد أو الجوائز . فهو من باب القراض الفاسد . وبذلك أفتى بعض العلماء بجميع البحوث الاسلامية . وقد ذكر بيان الدار هذا الراى ولكن لم يقم له ردتا . والقراض كما هو معلوم أن يكون المال من طرف . وهو هنا صاحب الشهادة . والعمل من طرف آخر وهو هنا البنك . وهو قراض فاسد لتحديد العائد مقدما زمتا ومقدارا . وهنا موضع إجماع بين العلماء إلا من شذ من المحدثين .

ووصف الوديعة فى أعمال البنوك بنطق على الحسابات الجارية . وليس على الأموال التى يقصد أصحابها من تسليمها للبنك فوائد أو جوائز . ومن هذا يظهر أنه لا دليل للدار على شرعية تلك الفوائد بتسمية أصول الأموال المستثمرة فيها ودائع .





ولا دليل لها كذلك في أن الدولة هي التي تستثمر حصيلة الشهادات في خطط البنوك . ثم تتحمل دفع الفوائد أو الجوائز لأصحاب الشهادات وذلك لأن الحرام يظل حراما حتى وإن كانت الدولة طرفا فيه . فليست تصرفات الدولة - أي دولة - دليلا من أدلة الأحكام المتفق عليها والمختلف فيها . وهل تريد الدار بهذا السلوك أن تصيف إلى أدلة الأحكام دليلا جديدا ما أنزل الله به من سلطان . ولا أتنبئ به رسوله . ولا معرفة علماء الأمة على اختلاف تخصصاتهم : أصوليين وفقهاء ومفسرين ومحدثين ؟ إن الذي يجب على الدار أن تتصدى هي لمن يدعي هذا لا أن تكون هي مصدره والردج له . ١٤

### الملاحظة الثالثة :

### مخالفة الدار في بناء الأحكام للأصول

ومن أشد ما يؤخذ على بيان دار الافتاء أنها خالفت القواعد الأصولية في بناء الأحكام . فقد افقت بجوان فوائده البنك الأهلي إلى شهادات الاستثمار بناء على أن هذه المعاملات تخلو من الاستغلال فليس فيها طرف مستقل (إسم فاعل) ولا آخر مستقل (اسم مفعول) لأن الطرفين معا مشتركان في الربح . والمعروف عند الأصوليين أن الأحكام تبني على عللها المعتمدة شرعا لا على حكم مشروعاتها . ومحاربة الاستغلال ليس هو علة تحريم الربا بالاجماع . وإنما هو حكمة مشروعية التحريم . والفرق بين علة التحريم وحكم مشروعيتها أن العلة هي مبني الحكم وتصور معه وجودا وعدمًا . أما حكمة مشروعية التحريم فهي العبرة الناتجة عنه وبناء الأحكام على العلة له فائدة جلية الشأن هي ضبط الأحكام في إطار حكم . أما بنؤها على حكمة المشروعية فمدمرة للاضطراب والخلل . ولتضرب لذلك بعض الأمثلة :  
□ علة تحريم الرزأ هي انتهاك ملحم الله من بضع النساء . أما حكمة مشروعية تحريم الرزأ فهي المحافظة على الأنسان .  
وحين يزعم زاعم أن علة تحريم الرزأ هي المحافظة على الأنسان فيختل الأمر إذ لا نعدم بلطجيا يقول : إن الرزأ حلال مع تعاطي موانع الحمل . أو إذا مورس مع علفر إذ لا خطر على الأنسان في هاتين الحالتين ... ١٥

□ وعلة وجوب صيام شهر رمضان هي حلول الشهر نفسه . وحكمة مشروعية الوجوب هي تهذيب النفس وتقوية الإرادة . وحين يدعي مدع أن علة وجوب الصوم هي تهذيب النفس وقلوة الإرادة فيختل الوضع كذلك إذ لا نعدم من يقول إن صيام شهر رمضان نفسه ليس بواجب . لابد من الممكن أن يحصل تهذيب النفس وتقوية الإرادة إذا صمنا شهرا آخر غير رمضان كربيع أو المحرم مثلا . ولدفع هذا الخطر اجمع الأصوليون على أن الأحكام تبني على العلة الموجبة لها لا على الحكم التشريعية .

إذا وضع هذا وضع لنا بجلاء أن بيان دار الافتاء قد خالف القواعد الأصولية في بناء الأحكام . وقد ترتب على ذلك اختلال الفتوى التي صدرت عن الدار . وعلل تحريم الربا شيء آخر غير الاستغلال . والدار نفسها تعلم ضرورة أن علل تحريم الربا محصورة عند الفقهاء في التنمية والمطعمية والاقتيات والإسخر والكيل والوزن واتخاذ الصنف لم يقل أحد من علماء الأمة سلفا وخلفا أن علة تحريم الربا هي الاستغلال فمن أين للدار هذا القول ياترى ؟

إننا ندعو القاريء الكريم أن يعود لقراءة بيان الدار وسوف يجد أن جميع من استشهدت بهم الدار على ابلحة فوائد الاستثمار بنوا أراهم على خلو المقام من الاستغلال . بل أن فضيلة الاستلا المفتى نفسه قد ردد هذا مرات . وقد علمنا أن علل تحريم الربا شيء آخر غير الاستغلال بلجماع علماء الأمة سلفا وخلفا .

فما رأى الدار في فتواها بالاباحة ياترى ؟ أهى - وحدها - أعنى الدار - على حق وعلماء الأمة سلفا وخلفا على باطل ؟ أم ماذا ؟ شيء مريب وذى الجلال والإكرام . ولن يخبرجنا من هذا الأرباك إلا شجاعة نادرة تتحلل بها دار الافتاء ... إذا لم يمنعها قضاء قضت به بالأسس عن المراجعة والردوخ للحق .



## الملاحظة الرابعة :

### تدليل الألفاظ لا يغير الواقع

أحسن الدار صنعا حين طلعت المسئولين عن شهادات الاستثمار بإنشاء نوع جديد ذي عقد متغير يخضع لحسابات الربح والخسارة ولكن لا معنى أبدا حين توجهت بالقتراح أخري يبقى على نظام ذي الفائدة الثابتة مع تغيير التسمية من « الفوائد » إلى الربح الاستثماري أو الربح المتغير . فكذا الإجراء لا يغير من الواقع شيئا . وبين الدار نفسه قد أقر هذا المبدأ فهل أي وجه ساع الدار الإبقاء - إذن - أن تطالب بتغيير التسمية مع الإبقاء على أصل النظام المتنازع عليه . ومطالبة الدار بإنشاء نوع جديد من الاستثمار يخضع لحسابات الربح والخسارة اعتراف صريح منها بحزمة الفوائد المحددة مقدما زمتا ومقدارا . فكيف تقول بقرهه وضده في أن واحد ؟ ! فإذا كان نظام الاستثمار المعمول به الآن حلالا عندها فلا معنى للمطالبة بإنشاء النوع الجديد المقترح ؟ ! وإذا كان باطلا فلا معنى لممانته والإبقاء عليه . وهذا الاضطراب في موقف الدار يحمل على عدم الثقة في فتواها بتجويز النظام المعمول به الآن .

### الملاحظة الخامسة :

تجويز الفوائد بناء على عدم النص بمنع التحديد في مواجهة الدار لخصومها الداهمين إلى تحريم الفوائد المحددة مقدما زمتا ومقدارا قالت الدار : إن منع التحديد لم يأت به نص في كتاب الله ولا في سنة رسوله . وبناء على عدم ورود النص ذهبت الدار إلى الفتوى بجواز التحديد ؟ ! وهذا استدلال مردود ولا وزن له . فلماذا تعلم قبل غيرها أن القرآن والسنة لم ينصا على جميع المحظورات . وإنما اشتملا بجانب النص على ما نصا عليه على قواعد كلية ومقاصد عامة استنبط العلماء منها إطلاعا كثيرة من المحرمات . ولو صح إستدلال الدار في هذا الفرع لترتب عليه محظوران شريعة الله بريئة منهما كل البراءة .

الأول : عجز " شريعة عن مواكبة الحياة وجودها عند حد معين . والآخر : تعطيل أحكام لأحصر لها استنبطها علماء الأمة من أدلة الأحكام ولم يرد بها نص صريح ثم الحكم عليها بالفساد والبطلان ؟ !

وهذا لم يقل به أحد . ولن يقول .. ولعل سكوت مصدري التشريع عن النص على تحريم التحديد . لأن التحديد ظاهر تحريمه بدلالة الشرع ومعوته العقل معا . لأن الربح عند بداية العمل غير محقق مهما قبل الآن من القواعد الضليقة . واحتمل الخسارة وارد . فإذا حدد الربح صار فائدة مضمونة أبعد ما يكون عن الربح الحلال . والمعروف عند علماء الأمة أن تحديد نسبة الربح قبل بداية العمل يقتضف أو الربح - مثلا - جاز . أما تحديد المقدار فهو عندهم مسد للمضاربة . ومن عبارات علماء الحنفية في ذلك قولهم : « فلذا اشترط لنفسه بتغير أو دراهم معينة لمسد المضاربة » .

### الملاحظة السادسة :

#### الاستغلال موجود في كل عمل ربوي

فلما تقدم أن الدار اعتبرت الاستغلال علة في تحريم الربا مخالفة بذلك على القواعد الأصولية . ورات في مشاركة صاحب شهادة الاستثمار للبنك أو الدولة في العقد نفيًا للاستغلال فافتت بالجواز . وإذا سلمنا - جدلا - أن الاستغلال هو علة تحريم الربا فلا نسلم أن هذه المعاملات خالية من الاستغلال لا في القروض الإنتاجية كما يقولون . ولا في فوائد البقيّة [ ص ٨ ]



الاستثمار فاليك أو الدولة تعطى فائدة مقدارها ١٦٪ على الأموال المودعة فيها . وهذا جزء ضئيل من العائد الفعلي .

وقد قال لي أحد رجال البنوك الكبار أن الربح الفعلي الذي يحقه البنك لا يقل عن ٧٠٪ . فاليك إن يستأجر أو يستبد بمقدار ٥٤٪ نظير عمله فهو - هنا - يستغل حاجة المودع في استثمار ماله . ولا يعطيه إلا الفئات . فهل بعد ذلك استغلال يا ترى ؟ ثم يستغل البنك حاجة أصحاب المشروعات في تمويل مشروعاتهم . ويقرضهم بغوائد باهظة على نفس القرض . وعلى تأخير السداد . فوائد التأخير . فانت ترى أن المعاملات الربوية محاصرة من أية جهة . يرى انصارها أنها حلال بخلاف الذين يراها . وهذه سمة من سمات التشريع الإسلامي . فلا ينفع دفاع عن شيء حرمه سواء من ناحية علل التحريم . أو حكم مشروعيات التحريم . وفي ذلك بلاغ للناس .

#### الملاحظة السابعة :

##### قياس الاستثمار على التوفير

ومما إستند إليه بيان الدار في تحليل فوائد الاستثمار الفتوى التي كان قد أفتى بها المرحوم الشيخ محمود شلتوت . وبإرجوع إلى كلامه يظهر أنه اعتمد في تحليله فوائد صندوق التوفير على إعتبارين :

أحدهما : كون المال المودع في الصندوق ليس ديناً (يعني قرضاً) والآخر) تحقق ربح فعلي لحصوله الصندوق مع الأمن من حدوث كساد . وقد أصاب الشيخ شلتوت في جعله المال المودع في الصندوق ليس ديناً حتى يكون قرضاً جرت نفعاً . هذا صحيح . وإذا لم يكن قرضاً فهو - إذن - قراض لانطباق شروط القراض عليه . لأن القراض يقوم على ركنين أساسيين وهما : المال من طرف . والعمل من طرف آخر . والطرف الأول هم المودعون والطرف الثاني هو مصلحة البريد . ولكن شروط القراض الصحيح لا تنطبق على صندوق التوفير . لأن المعروف عند جميع الفقهاء وفي كل المذاهب الفقهية جواز الاتفاق على توزيع الربح قبل حصوله بتحديد النسب لا بتحديد المقادير . فيكون لصاحب المال الربع أو النصف مثلاً . أما تحديد المقدار بنقود مسماة فهذا لم يرد عنهم .

وسكوت الفقهاء قديماً عن منع التحديد لعله راجع إلى عدم وجوده في المعاملات التي كانت تجرى في عصورهم ومع هذا فقد رأينا بعضهم ينص على كساد المضاربة إذا اشترط صاحب المال دراهم أو دينار معينة له . وجوزوا ذلك بالنسبة للعامل ويكون في هذه الصورة أجيراً عند صاحب المال يأخذ ما اشترطه لنفسه سواء ربح أو لم يربح في غير أعمال . فتوى الشيخ شلتوت رحمه مع كونها إجهاداً فردياً لم تستوف شروط الصحة . وهل تعلم دار الافتاء أن ظاهرة صندوق التوفير هي الطعم ( يضم الطاء ) الذي أوقع مصر في فخ الربا في جميع صوره الآن .





المصدر : ألسنور

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن الذي دعا إلى هذه الظاهرة هم الإنجليز لما كانوا محتلين لمصر . وباعمالهم منهم انشأت الحكومة المصرية صندوق التوفير . وكانت حصيلتها تذهب الخزانة البريطانية بتفاهل بينها وبين الحكومة المصرية . وكانت بريطانيا تحصل على اموال الصندوق بلفائدة تدفعها للحكومة المصرية اعلى من الفائدة التي تدفعها الحكومة لاصحاب الودائع . ثم تستفيد بالفارق بين الفئتين . وكانت بمثابة الغنيمة الباردة للحكومة ولم يقلل الناس عليها ان ذاك إلا بعد فتوى أصدرها الشيخ محمد عبده بمشروعيتها ومعروف ان الشيخ محمد عبده كان مغرماً ببعض انماط الحياة في أوروبا كما كان جريئاً في إصدار الفتاوى غير ميل بقوتها أو ضعفها . ثم تابعه تلميذه الشيخ محمد رشيد رضا فافتى - فيما يقل - بمشروعية فوائد البنوك . ثم عمت المعاملات الربوية في الاقتصاد المصري بعد ذلك واستمرت الحكومات هذا الكسب الخبيث .

وعلى هذا فإن قيس دار الائتاء فوائد شهادات الاستثمار على فوائد صندوق التوفير بناء على فتوى الشيخ شلتوت إنما هو قيس واه ضعيف إذا ارادت به الدار مشروعية الفئتين . ففتوى الشيخ محمد عبده والشيخ رشيد والشيخ شلتوت معارضة لجماع العلماء سابقاً ولاحقاً . وليس من المقبول ان تلقى قرارات مجمع البحوث الاسلامية . وقرارات المجامع الفقهية العامة وتعمل بفتوى شلاة لم تقم على اساس فقهية سليمة .

#### الملاحظة الثامنة :

##### سوق نصوص على غير المراد منها

سابق بيان الدار نصوصاً على غير المراد منها . ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : من صنع فيكم معروفاً فكأنه . واستدل البيان بهذا الحديث الشريف على مشروعية فوائد الاستثمار . على معنى ان حظري الشهادات يسدون معروفاً للدولة فواجب على الدولة مكافأتهم باعطائهم الفوائد . وهذا استدلال غير صحيح . وهذا الحديث اصل من اصول الأخلاق العامة وليس دليلاً على حكم شرعي في مسألة فقهية بحتة . ولو صح استدلال الدار به لكان سرياً الحكم بإباحة جميع صور الربا مشروعا . لأن المرابي يصنع في المقترض معروفاً كذلك فيجب على المقترض ان يكافئه باعطائه فوائد على القرض . . . . . وذكر بيان الدار حديثاً آخر هو قوله عليه السلام : . . . . . الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات . فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه . ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام . ولست أدري ما الذي حمل بيان الدار على ذكر هذا الحديث . وقد خالفته في فتاويها بحلقة عدد كبير من صور الربا كما جاء في صدر البيان . وهب ان الدار لم تر فيما حلقته ربا صريحاً فلا مناص ان تكون شبهات في نظرها . والحديث يدعو إلى ترك الشبهات وبيين ان الوقوع في





الشبهات هو ذريعة أو وقوع فعل في الحرام أجل أن هذا الحديث يبين الدار فيما ذهبت إليه . وليس لها دليل فيه .

### الملاحظة التاسعة :

#### أدلة مجوزى الفائدة

قال البيان أن لجنة من أربعة عشر عضواً بجميع البحوث كانت قد درست نظام شهادات الاستثمار عام ١٩٧٦ م وأن أربعة منهم ذهبوا إلى تحريم فوائدها وتسعة جملوها . ولم يبين بيان الدار رأى العضو الرابع عشر ! !  
ولما كان الأمر فإن النظر في أدلة مجوزى الفائدة لا ينتهى بنا إلى واحد منهم التفت إلى علل تحريم الربا المجمع عليها عند علماء الأمة سلفاً وخلفاً وقد تقدمت الإشارة إلى تحليلهم للفوائد على مبدأ خلق هذه المعاملات من الاستغلال . وبعضهم بنى رأيه على أن هذه النظم ثلاثة للدولة وللأفراد . وبعضهم بنى رأيه على اعتبار أن هذه المعاملات حديثة لا تدخل تحت إية ضوابط شرعية فهي إذن حلال . وبعضهم بنى رأيه على أن الأصل في المنافع الإباحة .

وكل الذى ذكروه - فيما عدا الوجه الأخير - لا يصلح شرعاً لاستنباط الأحكام الشرعية . بل المعول عليه عند علماء الشريعة أصولاً وفقها هو بناء الحكم على علته الشرعية . وهذا ما لم يلق له بيان الدار ولا المفتون بشرعية هذه المعاملات أى وزن .

وكان حرياً بالدار وهي تصدرى لمسائل شديدة الخطورة والحساسية أن تستند إلى الأصول الشرعية المجمع عليها . ففى بناء الإباحة على المنافع : ليس كل نافع جوازاً شرعاً . وإلا كان الربا الصريح جوازاً لأنه نافع من بعض الوجوه للمقترض والمقترض مما . والمعول عليه هو النفع الذى يعتبره الشرع لا الذى يستحسنه العقل . أما قول من قل من مجوزى الفائدة أن الأصل فى الأشياء الإباحة فدليله ناقص . وكما : ما لم يرد حكم للمشرع بحظره نصاً أو إجماعاً أو قياساً . والفائدة التى يدافعون عن جوازها لم تخل من حكم سابق بالتحريم .

ويكفى أن نشير إلى قرارات مجمع البحوث الإسلامية . والمجمع الفقهي . وإلى آراء أهل العلم المعاصرين بالتحريم . والفائلون بالتحريم أقوى سداً من المجوزين للمسألة المختار حولها لم يعرف تحليلها إلا فى العصر الحديث عن بضعة علماء يخالفهم كل علماء الأمة .

والخلاصة أن فتاوى مجوزى الفائدة لم تقم على سند شرعى صحيح . بل إستندت على تفهيلات وحيل بعيدة عن البعد عن الاعتبار . ولم تدع إليها ضرورة لأن البديل الشرعى لهذه المعاملات المختار حولها موجود .

### الملاحظة العاشرة :

#### تعاطف الدار مع المعاملات الربوية

لا يختلف معنا منصف إذا قلنا أن بيان دار الإفتاء جاء مطحناً بالتعاطف مع المعاملات الربوية . ولذلك قام بما يشبه المسح الشامل لصور الربا وإغنى بجوازها . وإلى مقدمتها الفوائد التى تنقلهاها البنوك على ما يسمى بالمقروض الائتمانية . وقد تضمنت هذه الفتوى فتوى أخرى بجواز الفوائد التى تعطىها البنوك لمن يودعون فيها بعضاً من أموالهم . وإغنى البيان بجواز فوائد شهادات الاستثمار ذات العائد الثابت . ثم أفتت بجواز الجوائز التى تعطى على الشهادة ( ع ) فى الدورى . ووعت الدار بإصدار فتاوى أخرى حول ما تبقى من صور المعاملات .





المصدر : ..... المنور

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن اليسير أن نتنبأ بشكل الفتاوى الموعود بها . وسيفي الربا الوحيد المحرم عند الدار هو ربا الأفراد أو ربا الجاهلية ( ١ : ) أما ما عداه فحلال بآل . وهذا الإسراف في التحليل يشير من طرف خفي أن الغية كانت مبيتة عند الدار بما ألفت به .

ولو كان في الواقع ضرورة دعنا إلى هذا التحليل المسرف لهذا الخطب ولكن لإضرورة مع وجود البديل الإسلامي لكل هذه المشكلات . فليبق صندوق التوفير . ولتبق شهادات الاستثمار مع تعديل بسيط يقضى بتوزيع نسبة من الربح الفعلي مشاعة لامتصاص على مقدارها عند الإيداع . ولتبق البنوك ولكن لتدخل شريكاً مع أصحاب المشروعات بقيمة القروض التي تقدمها أو تلقى البنوك عند معاملاتها الحلال الأخرى التي تقوم بها الآن . أما الربا فيجب أن تدعو الدار إلى تحرير الاقتصاد الفردي والجماعي منه . ومعلوم أن المعاملات الربوية كانت إحدى الخطط التي رسمها الاستعمار لتفريب الإسلام عن حياة المسلمين . ولعل المسلمين عن الإسلام فيجدون أن العمل على إخضاع النظم للإسلام لا إخضاع الإسلام للنظم ونذكر في نهاية هذا الحديث ما قاله خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا ما الربا - يعني تفصيلاً - فتكنا تسعة أعشد الحلال خشية الوقوع في الحرام . والله من وراء القصد □



□ وزير الأوقاف والمفتى في مؤتمر قوافل الدعاة برشيد :

**عائد شهادات الاستثمار حلال ويطابق أحكام الشريعة الإسلامية**  
واجب العلماء البحث عن الحلول التي تخرج مصر من أزمتها الاقتصادية  
دار الافتاء لن تتراجع عن فتواها وتدرس جميع المعاملات المصرفية مع العلماء لاعلان الرأي فيها

كتب - عبد الواحد عبد القادر :

اعلن الدكتور محمد علي محبوب وزير الأوقاف في المؤتمر الكبير لقوافل الدعوة بمدينة رشيد أن من واجب العلماء البحث عن الحلول التي تخرج مصر من أزمتها الاقتصادية والتي تقتضي مع أحكام الشريعة الإسلامية على أن يكونوا ملتزمين في مثل هذه القضايا وبأسلوب الحكيم . وأن إقرار الصلة العامة التي تخلق الخير للأمة والجماعة ، خاصة وأن الشريعة الإسلامية تحث فقهية المعاملات لاجتهد الفقهاء ، وأعد الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية أن عوائد شهادات الاستثمار حلال ويطابق أحكام الشريعة الإسلامية .



وأضاف الفتى إنه يبحث الآن مع مجموعة من المتخصصين فوائده البهية جزئية جزئية ، وفور الانتهاء من بحثها سيضعها على الملأ مؤيدة بالآلة الإسلامية وأن دار الافتاء لن تراجع مطلقاً وتحت أى ظرف من أن تكون رأياً في هذه القضايا لوجه الله والوطن . وقال وزير الأوقاف إن الإسلام لديه حلول لكل قضايا العصر ، وأن قضية المعاملات الإسلامية في التشريع الإسلامي من القضايا التي اعتنت بها الشريعة الإسلامية وأن الأحكام فيها تتطابق مع المصلحة ، واختلاف الرأي فيها لصالح الأمة .

وأوضح وزير الأوقاف أن الاختلاف في مثل هذه القضايا أمر طبيعي لأن التشريع الإسلامي تشريع متطور ، ويوجب علمائنا أن يبحثوا عن كل جديد لخدمة ديننا ومجتمعنا وأن لا ينهم أحد الآخر إذا ما قدم حكماً لصالح الأمة طالما أنه في إطار أحكام الشريعة الإسلامية . خاصة وأنه تم بحث من جميع جوانبه وشاركت فيه أعداد كبيرة من العلماء ، وأن دار الافتاء قد تعدت لقضية المعاملات الاستثمارية بحكم مسؤوليتها عن الفتوى في مصر ، خاصة وأنها تتشددى للأمر الرئيسية التي تحتاجها الأمة لتقديم لها الحلول التي تريح الأفراد والمجتمع .

وقال الدكتور طنطاوي أنني وصلت الى فتوى شرعية فوائده شهادات الاستثمار وصناديق الأرباح عن القطاع كامل وأعلن مسؤوليتي عما جاء بها أمام الله ، وأن كثيراً من العلماء قد شاركوني الرأي في ذلك .

وأضاف أن القول عن شرعية وحلال عوائد شهادات الاستثمار أمر قد أجازته كثير من الفقهاء ، وأن دور دار الافتاء أوضح وكشف

عن إراء هؤلاء الفقهاء وأنه يتحمل المسؤولية كاملة أمام الله والناس فيما أفتى به لأنه مقتنع بسلامة ما أفتى به وأن فتواه لا تتألف نصاً واحداً في الشريعة الإسلامية .

وأعلن الشيخ عطية صفار أن تنظيم الأسرة أصبح أمراً وجوبياً في هذه المرحلة ، وأنه يقنع بأن تنظيم الأسرة في هذه المرحلة أمر حملي ولا يتعارض مطلقاً مع الشريعة الإسلامية ، وأن كل من يحاول أن يشكك في هذا الحكم وأنه مخالف للشريعة الإسلامية يعد انساناً قاصر الفكر . ولا يعلم شيئاً عن أمور دينه ، وينادي المجتمع بالتوقف عن الانجاب في هذه الفترة للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد لأن ذلك يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

حضر المؤتمر الدكتور محمد عادل الهامس محافظ البويرة واللواء الدكتور فتحي عيد مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات .





# بيان من الشيخ الشعراوي يطالب علماء الدين بوقف الفتاوى الفردية في المسائل العليا والنظر الى شهادات الاستثمار نظرة ترجيح.. لا تجريح

## طالب

فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوي علماء المسلمين بالتوقف عن الإفتاء الفردية في المسائل العليا التي تتعلق بكيان التحليل والتحريم. طالب الجميع باحترام الهيئات التي رشحتها الدولة لهذه المهمة وعلى رأسها الأزهر الشريف ودار الإفتاء ولجنة الفتوى بالأزهر الشريف. قال فضيلته : أنتى بدورى أشهد الله أنتى عاهدته إلا أفنى فى أمر فتوى فردية حتى تمر بهذا الدور الطبيعى فى هذه الهيئات.

يحتمل ويواجه بهدوء الحجة وحكمة المواجهة. ولكن الأمر الذى يشق على النفس. ويتعب المسلم أن توجد الخصومات بين علماء الدين نفسه. لانهم كانوا يطعنهم هم الفتوة التي تواجه كل هؤلاء الخصوم.

فلذا ما دب الاتصال فيها ورائها وظهروا أمام الناس جميعا. يظهر الالتئام المتعذر لعلماء دين واحد. فلن ذلك قمة الخطر. بالملح تصلح ماتخشى تغيره

فكيف بالملح أن حلت به الغيرة؟ لذلك كان من الواجب على كل غير على دين الإسلام. أن ينهض لإيقاف هذا الداء الويل. ولا يكون ذلك إلا بأن يحرم كل عالم على نفسه. أن يفتى الفتوى الفردية في المسائل العليا. التي تتعلق بكيان التحليل والتحريم ..

ولا يكون هذا إلا إذا احترمتنا نحن علماء المسلمين. الهيئات التي رشحتها الدولة. لهذا المعنى. وعلى رأسها الأزهر الشريف. بما فيه من مجمع البحوث الإسلامية ولجنة الفتوى وكذلك دار الإفتاء منضما إليهم كل من

كان فضيلته يعلق على الجدل الذى يدور حول فتوى مفتى الديار الخاصة بشهادات الاستثمار. قال : أنتى اقترح النظر الى مسالة لعائد من شهادات الاستثمار نظرة ترجيح والتجريح !! وكنت . الأخيار. قد طرحت امام فضيلته هذه القضية وميراء بصددها

قلت : يؤمنى فى المجال الإسلامى منازاه فى نظر من تواجبه. فالإسلام الذى يواجه ملاحدة له خصوم منهم. والإسلام الذى يواجه بيلفات جاء عليها الإسلام يواجه خصومات أيضا.

والإسلام الذى يواجه طوائف متعددة فى عامة المسلمين. يهولون مسيرته. ويضعفون الثقة فيمن يريد أن يجعله ديناً. والأمر فى كل هذا كان من الممكن أن

تؤلمه شخصيته العلمية أن يشارك فى الحوار. وأن يبحث كل أمر من هذه الأمور العليا الخاصة بالتحليل والتحريم. ليؤيد كل واحد برأيه. وتقرع الحجة بالحجة فإذا ما انتهى الاجتماع بأغلبية الآراء إلى قرار بالفتوى. التزم الجميع به. حتى من كانوا معارضين له فى النقاش. وبذلك تضمن وحدة الرأى. لأن الفرد بالجمع يصمم. وذلك مع احترامنا للرأى المخالف احتراماً لا يشك فى حسن القصد لصالحه وإن ذلك يقول حكما وعلماء. ومنسب من كان هكذا أن يرجع بالأجر الواحد.

وبذلك نقفل الباب على كل مغرض يشك فى الإسلام. لأن علماء لا يكون يلتقون على حكم ..

وأنا بدورى أشهد الله أنتى عاهدته إلا أفنى فى أمر فتوى فردية حتى تمر بهذا الدور الطبيعى الذى يدفع خطر الالتئام.

واقترح أن ينظر إلى مسألة العائد من شهادات الاستثمار نظرة ترجيح. وذلك بأن ننشر الدولة مسئولية عن الأمة. ومسئولية رب الأسرة نحو أسرته فإذا كان رب الأسرة يشجع أبنائه على الإكثار وبذلك يوسعهم يكافهم بشكل ما أخرجا أو يبعثه فذلك يجب أن تنتظر إلى هذا الأمر من جانب مكاتبات الحكومة حافزا تشجيعيا مادامت المالية لا تستثمر بالفعل وبذلك يكون متادفة الدولة للمعسر مكافاة له تحفز سواء على الناس به. وأه سبحانه وتعالى يتولى الميع بالتوفيق والهداية إلى الصواب.









المصدر: الذم والرم

التاريخ: ٢٩ سبتمبر ١٩٨٩

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ش.ه. ، فليست بها عناصر الربا من قريب أو بعيد وتوضح ذلك فيما يلي :

أولاً - أن الربا كما اقتبسنا آنفاً من ابن تيمية - يغلط المحتاج فهو الذي يأخذ الآلاف بالف ومائتين ، والربك ليس محتاجاً ، والحكومات ليست كذلك ، ففقرًا معوزًا وهي لاتسعى لتزليق العين بل أن الذي يشتري شهادات الاستثمار أنسان عادي وكثيراً مايكون اقرب إلى الفقر ، وهو الذي يتقدم من تلقاء نفسه ليشتري هذه الشهادات .

ثانياً - لاتقطع هذه المعاملة صلة القربى بين الناس ولاتنتال مع الإحسان والمواساة وليس فيها تسليط لأغنياء على الفقراء وليس فيها تحجّر قلب وانتهاز فرص

ثالثاً - هذه المعاملة لاتحارب التجارة والصناعة بل على العكس تستغل حصيلتها لتنشيط التجارة والصناعة والعمران الذي تقوم به الدولة فتحصل على الأرباح المباشرة من هذه المشروعات وغير المباشرة من الضرائب التي تجمعها نتيجة النشاط الاقتصادي

بقيت نقاط أحب أن اودعها في ختام هذا البحث :

النقطة الأولى هي لتذكير علماء المسلمين الذين حرموا شهادات الاستثمار فاطاعهم بعض المسلمين وضاعت أموالهم لدى شركات توظيف الأموال التي قاتل عنها هؤلاء العلماء أنها المضاربة الصحيحة والنقطة الثانية : أن كثيراً ممن يحرّمون شهادات الاستثمار يعتقدون في كلامهم على تحديد العائد وقد صرح فضيلة الشيخ على الخفيف بطلب من هؤلاء دليلاً من القرآن أو السنة يحرم تحديد العائد ومازنا نطلب ذلك وإن يجده هؤلاء بحال من الأحوال

وبذكر الشيخ على الخفيف أن المضاربة بالمقاسمة التي كان يتبعها الرسول صلوات الله عليه في عمله بمال السيدة خديجة كانت سمة ذلك العصر ولم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا أمثاله ممن يباشرهون هذا العمل بقبول ١٠ أو ١٥ ٪ فان أرباحهم كانت تزيد جداً عن هذه النسبة ويقول الشيخ على الخفيف أن إقرار الرسول للمضاربة التي يقسم فيها الربح لابعض الزام المتعاملين بهذه الصورة في استثمار الأموال أن النهي عن غير هذه الصورة فانه صلى الله عليه وسلم لم يقل بمنع الصور الأخرى

والنقطة الثالثة : هي ذكر أسماء صفوة المجتهدين المسلمين الذين قالوا بالحل ويكفي للمسلم أن يتبع هؤلاء ومنهم الشيخ محمد عبد قودات صانيق التوفير بالبريد والامام الشيخ شلتوت والشيخ على الخفيف والاستاذ عبد الكريم الخطيب ، والشيخ عبد الرحمن عيسى ، الشيخ عبد الجليل عيسى ، الشيخ يس سويلم ، الدكتور محمد عبد الله العربي ، الدكتور عبد النعم النمر وغيرهم ممن جمعت أراهم في كتابي : الاقتصاد في الفكر الإسلامي ،

والنقطة الرابعة : فكرة خضرت لي عندما كنا نبث هذا الموضوع في المؤتمر الإسلامي الدولي الذي عقد بعاليقيا في ابريل سنة ١٩٦٩ وكنت عضوا في وفد مصر في هذا المؤتمر فاقترحت على المؤتمرين أن تعلن الحكومات الإسلامية عن تشجيعها للادخار كما تشجع الزان النشاط الرياضي والثقافي وانها كما تمنح جوائز للمثقفين في الانشطة المختلفة التي تعود بالنفع على الدولة فانها ستمنح جائزة للمدخرين بنسبة مئوية مما يدخرون وقد تذاكر اعضاء المؤتمر هذا الاقتراح وكان طبيعيا انه بعيد كل البعد عن الربا والحرمات والشبهات فليس الا جائزة من الدولة على نحو الجوائز الأخرى التي تدفع لمن يخدمون الدولة في أي مجال من المجالات المفيدة وأقرروا أن أكثر العلماء وجدوا في هذا الاقتراح حلا طيبا لهذه المشكلة التي طال الحديث عنها ليت حكومتنا تصدر قرارا بذلك وفي ذلك تقضى على هذه الخلافات وقد اشار فضيلة الامام الاكبر لذلك ولكن اسمها مكافأة وليس منحة كما اقترح فضيلته فالتحفة تقدم بدون جهد ولكن المكافأة تعطي اعترافا بجهود معين في ميدان من الميادين

واخيرا فاني اذكر مسلكا اسلاميا كريما فقد كنت ضمن وفد لزيارة محافظة المنيا منذ ثلاث سنوات في صحبة وزير الاوقاف الاستاذ الدكتور محمد علي محبوب وكان في الوفد عالمان جليلان هما فضيلة الاستاذ الدكتور محمد السيد طنطاوي والاستاذ الشيخ عطية صفير في اجتماع كبير حضره عدد كبير من العلماء والجامعيين قدم احد الحاضرين لي سؤالا عن شهادات الاستثمار فاجبت بأن بعض العلماء يعدونها من الربا ، وبعضهم يعدونها حلالا طيبا لانه لا صلة لها بالربا ، وقدمت الشرح التي اوردتها في هذا المقال وبعد أن انتهيت سأل الدكتور الوزير عما اذا كان هناك للعلماني الفاضلين تعليق على الر الذي قمت به فأجابا بانه ليس لهما تعليق وفي الاجابة احاطة بالرايين في هذا الموضوع

□□ ويعد ايها القاري الكريم انت في حل ان تترك شهادات الاستثمار اتباعا للذين يرون انها ليست حلالا وانت ايضا في حل ان تتعامل مع شهادات الاستثمار على مسئولية اولئك الذين قالوا بحلها واكثروا ان عائدتها حلال طيب مرة اخرى انت بالخيار والله يهدينا سواء الصيبل □



## سيطرة رأس المال على الدين هدف حملة مشايخ البنوك ضد المفتي

• وسيطرة رأس المال على الدين ، عبارة قد تبدو غريبة بعض الشيء إذ أنه من المعروف أن رأس المال قد يسيطر على الحكم . أما على الدين فهذا شيء غريب ولكن الأغرب هو حدوثه عندما هذه الأيام . ومظهر ذلك ما أحدثته من ردود أفعال فتوى فضيلة مفتي الجمهورية أخيراً حول شهادات الاستثمار وورائع التوفير .

فقبل أن تصدر هذه الفتوى على النحو الذي صدرت به عقدت عدة اجتماعات مطولة بين بعض رجال البنوك وبعض علماء الدين . وقد تفهم فضيلة المفتي الوضع تماماً ووجد الرأي فيما أصدرته لجنة البحوث الفقهية بجميع البحوث الإسلامية التي عقدت لبحث هذه المسألة عام ١٩٧٦ بالأزهر الشريف . وقد علان المفتي في أعداد بيانه مساعده دار الإفتاء وصدر البيان ونشر بالصحف يوم الجمعة الموافق ١٩٨٩/٩/٨ .. وبعدها وبوقت قصير ظهر دور أصحاب المصالح الذين سوف تتأثر مصالحهم بهذه الفتوى ومعهم بعض علماء الدين فهاجوا ومأجوا وكانوا قد بدأوا تحريك أثناء المناقشة في المراحل التمهيدية للفتوى .

ولا يدرى كثيرون ما سر ثورتهم هذه فهي ليست .. والله حرصا على الدين أو مصلحة المسلمين .. وإنما حرصا على ما في جيوبهم ، المنفعة بالأموال الطائلة

التي كدسوها كشجرة عليهم بتدريس الدين في دول الخليج وغيرها . وبدلا من أن يساهموا بهذه الأموال في خدمة الاقتصاد الوطني راحوا وأنشأوا ما يعرف بالبنوك الإسلامية لأجساد البنوك الوطنية والقضاء عليها .

وقد حاولوا السيطرة بهذه الأموال على الحكم دون جدوى ولكنهم وجدوا ضالتهم في الدين المغفري عليه .

• • •

إن بعضهم يملك بنوكا إسلامية مستقلة قائمة بذاتها تروج فيها أموالهم فقط وهم في نفس الوقت أعضاء مجالس الإدارات بها ومراقبون شرعيون لهذه البنوك وقد أخذوا يقسمون على انقسام الأرباح ويحرمون منها سائر المودعين وقد جرو وراءهم البعض من علماء الدين كمرافقين شرعيين واقتصاديين وقانونيين نظير آلاف الدولارات شهريا . وقد بلغ مرتب الواحد منهم السنوية آلاف دولار شهريا وكان يشغل من قبل منصبا دينيا خطيرا ومسؤولا .. وهكذا !!

وبالتبع أزعجتهم فتوى المفتي لأنها ستؤثر على بنوكهم الملاكى والتي هي في حقيقته وجه آخر للبنوك العادية .. فقط أصلاها إليها كلمة ، إسلامية . وقد أصبحت نهبا للقاصي والداني يختفون وراءها كل أموال المسلمين والأضرار بالمصالح العامة للناس .



بقلم الدكتور :  
البيومي محمد البيومي





الشافعي .. عليهم أن يبذلوا جهدهم في اظهار رأى المذهب حول هذه الموضوعات اذ المذهب الشافعي لا يال عن المذاهب الأخرى بل لقد جمع صاحبه رضوان الله عليه وهو الامام الشافعي بين مذهب أهل الرأي بالعراق ، الإحناف ، ومذهب أهل الحديث بمكة ، المالكية ، وحمل تلاميذه الغلب من بعده وحتى الآن .

واسأل .. بهذه المناسبة .. لماذا لا توجد الدولة كل البنوك العاملة في بلادنا وتمنع هذه التفرقة بين الإسلامية وغيرها اذ أن الحاكم المسلم العادل من حقه التدخل في أى وقت لاعادة التوازن وتحقيق مصلحة

الرعية .. وقد يرع الله بالسلطان ما لم يرع بالقرآن ، وذلك باصدار قانون موحد للبنوك في مصر طالما أن هذين النوعين من البنوك وجهان لعملة واحدة وسلمانا أن البنوك الإسلامية تستثمر معظم أموالها بالخارج وتضارب بها .. ويستفيد منها اصحابها فقط ولا يتال الوطن المجدي .. منها الا الشوشرة والمنافسة غير

المجدبة ؟  
واذا كانت الدولة قد تدخلت في شركات تلقي الاموال وأثر ذلك على الكادحين من أبناء الوطن فلماذا لا تتدخل في البنوك الإسلامية والتي لا يوجد فيها الا المليونيرات ؟

•••••  
وأخيرا فإن رجاء أتوجه به الى القراء .. وهو أن ينتهوا الى أن هذه الحملة ضد العقنى ليست موجبة لغتوى تبقى وجه الله والامة .. بقدر ما هي موجبة للنيل من فقهاء الإسلامى الخفيف الذى أصبح وبحق خط الدفاع الأول للمسلمين أجمعين وهذا ما يزعج أصحاب المصالح الخاصة والبنوك الملاكى .. انهم يريدون النيل منه .. فلنحذر حتى لا تكون مثل الذين يخربون يومهم بأيديهم .. فاعتبروا يا أول الأَبْصَارِ

ولنتق الله في ديننا وأمتنا ووطننا

••• كاتب المقال مستشار بمجلس الدولة كان موضوع رسالته التي نال بها درجة الدكتوراه من كلية حقوق القاهرة : .. السطيمية الشئونيه للتأمين .. دراسة مقارنة .. بين الشريعة الإسلامية وبعض الأنظمة السوفية المعاصرة •••

اذ ان المعاملات البنكية متصلة بعضها بالآخر . واذا سألنا : هل كل رؤوس أموال البنوك الإسلامية في الداخل ؟ فان الجواب سيكون : لا .. بل معظمها في الخارج مختلط بأموال الصهانية وغيرهم

•••••  
وبعض هؤلاء المشايخ تصدى بشدة لغتوى العقنى وجروا وراءهم بعض رجال رأى الذين يكتبون في الصحف الحزبية . ولم يدر هذا البعض الذى يعارض أنه يدافع عن مصالح هؤلاء الفئة من المشايخ الذين كانوا مدميين في أول حياتهم . وأصبحوا الآن .. مليونيرات . وبدلا من أن يشتروا دينهم ووطنهم أخذوا يجاولون السيطرة بهذه الأموال على دينهم . في الصحيح والباطل .. وأما أعرفهم شخصيا ومن هنا كان الصراخ والعتويل لأعلى الدين بل خوفا على أموالهم من أن تكسد تجارتهم من أن تتور وأرباحهم في البنوك الملاكى من أن تنجمد ..

وقد كان الأول بهم أن يجتمعوا برجال الفقه والرأى من فقهاء المذاهب المختلفة تحت مظلة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف ومعهم الخبراء من رجال الاقتصاد وبقيادة العقنى لاستقطاب الرأى الراجح ووضعه امام الامة ليلتزم به الجميع دون معارض اذ كما نعرف جميعا .. أن مذهب العامى هو مذهب عقنیه ..

وان العقنى مسئول عن افقاهم يوم الدين . يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم ..  
وبالنسبة لبيان فضيلة العقنى ينبغي عدم الاعتماد على آراء صدرت عام ١٩٧٦ فقط . بل يؤخذ في الاعتبار الظروف التي جدد على الوطن بعد ذلك اذ الآراء ليست متجمدة والظروف ليست ثابتة والغتوى كما نعرف تتغير بتغير الظروف والأحوال والمكان والزمان ..

وقد أظهر بيان فضيلة العقنى المذهب الشافعي المعارض وأنا أقول لا وذلك بصفتي من الباحثين في هذا المذهب ومن السداسين له بكتلة الشريعة والقانون .. وقد تلقينا الفقه على يد الفقهاء الثلاثة الذين مثلوا المذهب الشافعي في لجنة مجمع البحوث الإسلامية الذين ورد ذكرهم في هذه الغتوى ومع تقويرى الشديد لهم ولمدى اخلاصهم وغيرة علمهم الا أن هناك غيرهم من رجال المذهب



## حول فتوى شهادات الاستمارة

الدكتور عبدالجليل شلبي : اختلف مع المفتي.. وأرفض

### التداول عليه

الدكتور جمال الدين محمود : أهدر من تجاوز الموضوعية

### .. إلى النواحي الشخصية

اغضب الدكتور جمال الدين محمود : وإنه لسانني اعتقد أن فضيلة المفتي قد أبدى رأياً في مسألة مطروحة... ومن حقه أن ينشر هذا الرأي باعتباره صادراً من دار الإفتاء المصرية ومن حق الناس أن تعلم به. وهذا الرأي له بلا شك حججه وأساليبه والكثيرون يوافقونه وهذا الرأي قد يوجد من لا يأخذ به ومن حقه أن يعبر عن رأيه.

ولكن النقاش ينبغي أن يكون نقاشاً بين علماء وليس مطروحاً على الرأي العام لاكتساب المؤيدين أو تجميع المعارضين ومكان النقاش هو المجمع العلمية أو في المجلات العلمية المتخصصة.

● وماذا عن أسلوب هذا الحوار ؟  
الاحظ أن النقاش ينحصر أحياناً عن الناحية الموضوعية إلى المسائل بالنواحي الشخصية وكذلك يراد به تأييد وجهات نظر لإغلاظة لها باللق أو الأدلة والبراهين العلمية.

والمواقع أن هذه ظاهرة جديدة يجب التحذير منها وهي جديدة على المجتمع المصري وتستغل فيها الصحف والمجلات. إذا كان لها اتجاه معين - طريقة النشر وأسلوبه والعنوان الذي يوضع له بما يؤيد وجهة نظرها دون نظر إلى إعطاء الموضوع حقه كاملاً من الحوار أمام القارئ.

ومنذ عشرات السنين لم تكن هذه المسائل العلمية الدقيقة تعرض على القارئ العادي بل كان النقاش فيها يتم بين العلماء في المجلات العلمية المتخصصة ثم يطرأ على الجمهور ما ينهني إليه العلماء...

وضيف الدكتور جمال الدين محمود : وسائل الله منذ قرون عديدة لاتخلو من خلاف وجهات النظر... والعمل بأراء متعددة في مسألة تحمل خلاف ليس حراماً وكبيراً أشبه المذاهب اختلفوا في مسائل عديدة أشد من هذه المسائل وقيل العلماء خالفهم وهو موجود في مذاهبهم وحول فتوى المفتي قال الكاتب الصحفي مبري أبو المجد في مجلة المصور : « هل جاءت فتوى شيخنا المفتي في أوانها أم أنهم استدرجوه إليها لآثارة جدل حول أمور مستقرة منذ سنوات بعيدة » رغم اعتراضات بشيعة المفتي فإنه ما كان هناك داعٍ قط لصورها وكلفنا ماصدق من فتاوى.

### كتبت الفت الخشاب :

قال فضيلة الدكتور عبدالجليل شلبي الأمين العام السابق لمجمع البحوث الإسلامية : كنت أود أن يكون الحوار مع الشيخ المفتي حواراً علمياً بحتاً. أما أن يتعدى الحوار موضوع الفتوى إلى شخصية المفتي فهذا - في الواقع - هروب من الموضوع أو تخذل عنه. ومعلوم أن فضيلة الشيخ عبدالجليل شلبي عارض فتوى مفتي الديار المصرية في فتواه الخاصة بشهادات الاستمارة وادّعى صدق التوفير. ولكنه يرفض - تماماً - التداول على المفتي عند الخلاف معه في الرأي. قل فضيلته... كنت أود أن يكون الحوار مع الشيخ المفتي حواراً علمياً بحتاً... فكثيرون ممن اختلفوا معه لجأوا إلى القواعد التشريعية وقدموا لأنهم مالمدهم من مستندات فقهية وما كان لئمة داعٍ لأن يتعدى الحوار موضوع الفتوى إلى شخصية المفتي... فهذا في الواقع هروب من الموضوع أو تخذل عنه... وأما ما يكون الحوار دائماً مما يدور حول الفكرة - وبين ما يؤيدها أو يرفضها وقد رأيت... بعض من عارضوا فتوى المفتي يتناولون شخصية الشيخ المفتي أو يرميه بما لا ينبغي أن يرمى به.

والمواقع أن مثل هذه المناقشات تظهر من مظاهر أخلاق وأخلاق العلماء والباحثين ويجب أن تكون فوق الهفوات.

وعن أدب الحوار والجدل حول المسائل العلمية والفقهية يقول : الدكتور جمال الدين محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للعلوم الإسلامية : كان دائماً يدور بين أن الحوار في المسائل الفقهية كان دائماً يدور بين متخصصين وكان له مجال من حيث الوسيلة التي يتم نقاشها مناقشة متصرة في طريق الصحف والمجلات. ونحن نعلم أن الصحف والمجلات لا تنسج لنشر الرأي كاملاً وبأدلة وبراهينه. ويريد على ذلك أنها في الجانب تغير أسسها عن اتجاهات سياسية أو اجتماعية وهي ليست مخصصة أصلاً للنقاش في مسائل علمية وفقهية دقيقة تهم ملايين الناس في حياتهم اليومية كما أنها تختلف في سعة الانتشار وقد يكون الرأي الضعيف أو الخاطئ - علمياً الذي ينشر في صحيفة أو مجلة واسعة الانتشار له أثره على الناس.





المصدر : الأرنبار

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

●●● وعلق فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى على ذلك بقوله :  
يجوز أن الأستاذ صبرى ابو المجد غير متابع لما قيل .. وعلى كل حال فهذا رأيه .. ألا اننى لم اقبل هذا الكلام إلا خدمة للعلم واظهاراً للحقيقة واجابة على كثير من التساؤلات التى وردت الى دار الافتاء فى هذا الشأن .. لاسيما بعد ان تكلم فى هذه المسألة من يحسن الكلام ومن لا يحسن .. واختلفت فيها الآراء ما بين مجيز وما بين مانع ..  
وكان من الواجب فى هذه الحالة على دار الافتاء ان تقول كلمتها حتى لا تنتهم بأنها سكتم العلم الذى امر الله باظهاره ..  
ودار الافتاء عندما قالت كلمتها فى مسألة شهادات الاستفتاء وما يشبهها لا تلزم احدا برأيها وانما ذكرت ماتراه راجحا من الأقوال وهى مسئولة عنه امام الله ...



# هل هذا اجتهاد يحل المشكلة

حول قضية الربا

أصول إن أوضح ما أريد البدء بقوله في الصراع الجارى حول الربا. يذكر القصة الآتية. في السبعينات طلب الرأي القانوني من هيئة تمثل أعلى مستويات الائتلاف في المجمع الفقهي المصري، وكان الطلب يتعلق بما إذا كان الأطباء الذين يعملون ساعات مطرة كل أسبوع يأخذون مؤسسات العلاج لقاء مكافأة. هل يعتبرون عاملين بهذه المؤسسة. وكان القول بأنهم من العاملين يجر على المؤسسة عددا من المشاكل الإدارية (من حيث شروط العمل الدائم) والإعفاء المالية (من حيث حصص الاشتراك في المناسبات والمعاونات) وكان الأطباء أنفسهم ولقها أكثر ميلا لاعتبارهم من غير العاملين بالمؤسسة. تخففا من أعباء الوظيفة العامة.

كان اعتبار الأطباء من غير العاملين مقيدا لكل الأطراف من كل النواحي المالية والوظيفية والإدارية. وتصورت هذه الأطراف كلها أنه لا يبق في وجهها كلها إلا المخاض القانونية وبدأ أن رجل القانون هو العبء الثقود في وجه تحقيق كل المتابع (وبالتناسبية على رجل القانون - حتى في القانون الوضعي - دائما يتهم بالجمود. لأنه يبطئ نمسا يتسم بغير من الثبات على واقع يتسم بالتحرك والتشوق. فالمعملية القانونية لها دائما وجه محافظ لأنها الرار (تستلم).

كانت مشكلة رجل القانون تتلاني من التصور القانوني لعلاقة العمل (أي عقد العمل) وعلاقة العمل علاقة شديدة المرونة بطبيعة التشوق. وهي محل صراع بين العامل وصاحب العمل. وكذا أعطت صفات للعمل زائت رغبة صاحب العمل في التحليل على هذه العلاقة. والأجر هو العنصر الرئيسية التي تدين هذه

يستم  
طارق  
البكري



أ لعلاقة  
وأصاحب الأعمال  
يخضعون على  
الخروج بالعمل  
من أطار هذه  
السفلة. فيصون  
الأجر كمكافأة أو  
يعتبرونه هبة.  
ولا يعلمونه أجرا  
توريا فيصرونه

القطعة أو يعبد  
الأساتذ أو يغير  
ذلك. والله  
القانون أخذ على  
عاقبة أن حق كل  
هذه الصور  
والانكشاف ليس  
الحماية القانونية  
على الطرف  
أصعب في هذه  
العلاقة وهم  
جمهرة العاملين  
لذلك صار تعريف  
"الأجر" بالغ  
السفلة. وصارت  
علاقة العمل

سفره بين مايعتبر علاقة عمل وما لا  
يعتبر. وكان من نتائج ذلك الاجتهاد  
أدرك السيد. أن منح التعريف على  
ساعات العمل قد صار أضيق مما يجوز.  
وإن انحسرت ضمانات عقد العمل وحقوق  
المتدين عن أعباء غير محدودة من العمل  
في سلات أخرى غير الحالة التي كانت  
سواء الإفتاء. وحتى الأطباء في هذه  
مؤسسة عينها ممن عملوا فيها بعد عدد  
من السنين. جازوا بالشكوى من تركهم  
عقدا بغير الضمانات والحقوق التي  
سبها عليهم علاقت العمل. وأبسطها  
السق في التأمين والمعاشات.

لقد ساء لعامة الإفتاء بعد سنوات أن  
تدور في فضاءها إلى سابق مكائات استقرت  
عليها التعاميم القانونية. وأن ترجع عما  
بدأ يوما أنه حل موقف سعيد. لأنه لم يكن  
موقفا ولا سعيدا إلا في أطار حالة خاصة.  
لأنه جر ملجر من مشاكل في الحالات  
الأش. وعلى هذه الحالة الخاصة عينها  
بعد تدبر ظروفها. لقد كانت ثمة مشكلة  
أدلة تنميطية ومشكلة أخرى اقتصادية  
أدلة في وقت معلوم بالتنسبة لجماعة  
خاصة. وأريد أن تحل هذه المشكلة  
بما رأت أنه حل قانوني. حل لا يستقيم  
أحد من كتابة صفحتين وتغير بعض  
آلات الإفتاء. فهو أسرع وأبسط وأقل  
خسفا من حيث الجهد والمال. ولكن هذا

عورة إن ثمة حل موقف يرضي الأطراف  
وسلخ خير الجميع. ولينتميه ولا ينتمض  
عليه إلا وجود الدخيلة القانونية التي  
نصر على أن ثمة علاقة عمل بين الأطباء  
ومؤسساتهم. وانسلخت هيئة الإفتاء وراء  
هذا التصور. واجتهدت وضعت معيارا  
لتفاضل بين علاقة العمل وغيرها لا يتصل  
بالأجر واتصله. وانتهت من ذلك إلى أن  
الأطباء ليسوا من العاملين في هذه  
المؤسسة وأرضت جميع الأطراف  
وأصدت كل الناس  
ولكن هذا الإجهاد الذي كان موقفا  
أسس على السفلة المعروضة للمؤسسة.  
أصبح جوهر التصور القانوني لعلاقة  
العمل بالضطراب كبير. إذ كل مقضى  
الرائ في الإفتاء المحلل. أن اختل معيار







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٨٩

المصدر :

الوفد

المصير أوجد اختصاراً هاتلاً في مفاهيم ومصطلحات يتحكم بها الناس كتقنيات وميالات شتى.

انتشر هذه الفكرة جيداً عندما أطلق «الكتاب اليوم» في موضوع أرباباً أجدد كلاً من المصطلحات والبرهان فيرون فادتهم في الأسماء القديمة من أرباباً في عدد من الحالات الخطيرة. وأبلى غلبه كؤوداً في وجه الحل الموفق السعيد إلا عدد من المخالفين الباسمين في الفكر. ونجد عدداً من الجديدين يولون دعوة الإجتهد بما لديهم من علم وخبرة. وغالب مايقدمون يتعلق بتعديل في مفاهيم بعض المصطلحات وتغيير في دلالات بعض الكلمات.

وما اختلف مع هذا المنهج. فمن حذرين دائماً بأعادة اختيار مفاهيمنا وأعادة تعريفها في دلالاتها في ضوء الواقع وتغيراته. ولكنني أرجو أن نتجنب من اسطر في مناجى الحكماء الجديدين الذي نذكر، وأرى نظري في كل هذا التعديل الذي يخلقه من شأنه أن يصيب اكثراً من ثلثه بنوع من التلك أو الضباب لا أظن هذا لا ينبغي إصطفاً في حجة «الكتاب» يسوقها الجديدون في الكتابات الأخيرة من أرباباً. تتعلق بين الفصيل هو معرفته على تشخيص العلاقة استسلاماً لا وهنا يترأى لنا وجه تداخل بين «الكتاب» الذي يخرج من ألبان الحكم. وبين «الكتاب» الذي يربط بها الحكم وجوداً وهدماً وإعلاء القانون. سواء في هذه النظرية أو في القانون الوضعي. يفرغون جميعاً أن الإحكام تدور مع علها وليس مع حكمها. والفرق بين الحكمة والسلمة أن الحكمة وأن كانت هي مشرك الحكم من أجل تحصيله. فهي ليست طاعة دأماً ولاستحيطة. وأن السلمة يترجح نواحي الحكمة فيها في غلب الأحوال دون أن تتوافر في كل الحالات. إنهما نوعان يكونان على الدوام ظاهرة ومصدرة. فالأفكار في رمضان حكمته واقع.

المثقة وهي أمر مطلوب ولكنها أمر غلب يصعب فهمه والاتفاق على حالات محددة له. وعلة المرض والسفر وهما أمران لايتوقف على ظهورهما وتحددتهما. وتترأى المثقة غلباً فيهما. وفي القانون الوضعي يسلف الحق بعدم المطالبة في ثلاثة أحوال أو خمسة أو خمسة عشر حكمته استقرار الحق بعدم المطالبة. صاحب الحق من المطالبة به. وهي أمر لايتوقف على الظاهر. ولاستحيطة وأن كانت مقصودة من الحكم. وعلة فوات الزمن المحدث مما لايتوقف في ظهوره ولأن فيسلفه. والحكم الشرعي والحكم الوضعي سواء في أن كلا منهما وأن هدهد من تشرعيته حكمته معينة. إلا أنه مرتبط في وجوده وعدمه بقوله وليس بالحكمة. لا أعرف مثلاً هذا النظر.

ولا أعرف أن هذه التفرة محل خلاف بين الشرعيين والوضعيين في أصل الحكم التشريعات في بلادنا. لذلك فوجئت أن غلب من اتجه لتحليل الفوائد كلها أو بعضها. في بني قوله على عدم وجود الاستقلال. أن الاستقلال يصلح حكمه للحكم وليس علة له. والاستقلال يختلف في تحديد معناه بين النظرية الاقتصادية والمواقف الاجتماعية المختلفة القانونية. فتمتعيه من الجوانب الاجتماعية الاقتصادية شغل جداً. وتحديد من الناحية القانونية أكثر مثقاً. أننا لم نكد نتفق بعد ولأنه نستقر على تعريف اللغين في القانون المدني. منذ صدر القانون المدني الجديد ١٩٤٩ حتى الآن فكيف يكون الحل بالنسبة لغني الاستقلال. أن غلبه الإسلام نظرنا في أمر أرباباً وعرضوا للحدث الشريف «الذهب بالذهب» والغلبة بالغلبة. والبر بالبر. والشعير بالشعير. والشر بالشر. والمثل بالمثل. مثلاً يمثل. سواء بسواء وأن من زاد أو استأخر فقد أرباباً. واستخلصوا من الحديث علة الحكم التي يدور معها وهي تتعلق بالوزن والكيل أو باليمن والطعم والأخلاق والأقليات الخ وكلها أمور ظاهرة مضطربة استسلاماً مداراً للحكم. سواء الأشياء المثلية التي تكل أو توزن أو تصلح على الكيل أو لتحليل (النقد) أو وسيلة ادخار أو اقتيات كل هذه أمور يسهل التعرف عليها والاتفاق بشأنها وتصلح عللاً للحكم. أما الاستقلال فكيف يتأتى ضبطه هذا.

فليكون جداً من كتبوا عن أرباباً في هذه الأيام الأخيرة تعرضوا لهذه القضية المنهجية الهامة. وهؤلاء الفئة رجحوا اعتماد الاستقلال رابطاً لحكم أرباباً بسبب العمل الذي قل به الفقهاء السابقون على مختلف عليها. والتصوراته أن كانت العمل السابقة مجالاً لبعض الاختلاف. فإن مسألة الخلاف بشأنها ستكون أضيق كثيراً بما لايقبل بالنسبة لمسألة الاختلاف حول الاستقلال كإرباط للحكم. وعضو الاستقلال لايمكن مساواته بأي عضو يمكن أن ينسب لغيره من حال الغل السابقة. هذا ومن ناحية ثانية. فإن اعتماد مبدأ ربط الحكم بحكمته لايعتد. إذا اجتزاه في حالة أرباباً. فلم لايتجزى في غيره من الحالات لم لايربط حكم الأقطار بمرضايات القصر وليس بالفلسف والرض. وكذلك القصر والجمع في الصلاة وكذلك شرب الخمر ننظر فيما إذا كان الذهب المثل أم لاون احتجاجاً بعشائر وحده. وكذلك في الزنا ننظر في اختلال الأنساب ونربط به الحكم وحده. ولم لانعزل الشيء ذاته في القانون الوضعي. والقاعدة واحدة والمنهج واحد. لماذا لايربط حكم سقوط الحق باستقرار المعاملات وحكم سقوط الدعوى ببقائها

مواعيد معينة ويبرأهم من التكسب لدى صاحب الشأن أو رفض الضمني الخ على القائلين بربط حكم أرباباً بالاستقلال أن يدركوا أنهم يغيرون من قاعدة أصولية تتعلق بقوله الأحكام. وأنهم يمسون مبدأ يتعلق بمنهج لهم الأحكام وأعمالها. وعليهم أن يبينوا أن أرباباً يبرأهم من أفعالهم ما صنعوا بالنسبة لأرباباً. أولاً. أما أن يبينوا لنا كيف يمكن

ربط الأحكام بحكمها وكيف يمكن الاستغناء عن علل الأحكام في الحالات الأخرى. ثانياً. أو أن يدركوا لماذا يخصص حكم أرباباً دون غيره بهذه المخالفة. وكيف يمكن منهجياً استثناء هذا الحكم دون غيره من قاعدة الارتباط بالعلمة وإسداء أن حكمته. ومن ناحية ثانية. أن من توسلوا لتضييق حكم أرباباً باستثناءه إلى الاستقلال حكمته له. غلب عنهم أن قلنى أنهم وإن خسروا الحكم والأجود من بعض الشهادات وسدات البيوت. فقد اظهروا أن الحكم أرباباً كل تركوه يجري طلياً من أي ضبط قضائي يستلزم على عدد غير محدود من المفاهيم المثلية والاقتصادية. لهم عندما يكون أرباباً بين ماينته الحديث الشريف «الذهب بالذهب» وبين حكم أرباباً لم يدركوا لغيرنا أي مادة اظهروا. أن حكم أرباباً مدام أرباباً بالاستقلال يستلزم في سائر المعاملات ليحكم كل مايقدر أن فيه استسلاماً سواء في بيع أو اجارة أو رهن أو علاقة عمل. وسنعم قاعدة التحريم الواسية والواسية من المعاملات. لايتستقيم إلا أن نتنبأ بها إلى مايمضي ما يستمتع به ويصل الأمر أن تعريف أرباباً يعني قلض القيمة وتقوم رابطة بين نظرية الاستقلال المركبة ونظام التحريم الإسلامي امامنا هنا مسألة منهجية لا تدل على حل. وثمة آثار جانبية عملة ما لايدري اليوم من أراء. علينا أن نعيها وأن نتدبر أمرها وننظر في ميالات تقاعها وأثرها في غير الحالة المعروضة علينا الآن.

١- فمة عدد آخر من الملاحظات أرجو أن أشير اليه في جملته. هناك حجة تردت كثيراً بالنسبة لشهادات الاستسلام. وهي أنها ادخل. وأن العلة التي يمنع للمعسر لأرباباً أن يكون مكافأة أو فخراً أو منحة من الحكومة. وهذا يؤول سؤال مال يجب أن نضعه نصب أعيننا. هل الجهة التي تتلقى الأرباب وتكافئه المدخر. منزلة التزاماً مسبقاً بإدائه مكافأة محددة سلفاً تصرف بشكل دوري للمعسر. أم أنها ليست مثلاً وإنما تؤدي المكافأة أو الحافز سبباً منها. هل المدخر يستطيع إتمام هذه الجهة فضاء من تؤدي له هذا الجعل الدوري أم لايتستطيع. هذا



القومي، ويمكن أن تكون من مؤسسات القطاع الخاص المنتج الحميد، الملزمة بغواصين الدولة ونظمها وإشرافها ويمكن أن تكون من مؤسسات القطاع العام. ولعل هناك جمهوراً ينتظر دخول القطاع العام في هذا النشاط.

المنعصر هام جداً في تحديد طبيعة العائد المنصرف إلى المخترع، فالأمر ليس مجرد تغيير اسم والاستعاضة عنه بلفظ آخر، أما الأمر مرجعه طبيعة الحقوق ومدى الالتزامات ونوعها. أن تغيير المصطلح لتغيير الحكم لا يزيد إلا إذا توافرت في المصطلح شرائط قيامه حسيماً هو متعارف عليه.

٢- لا يستقيم في منطق التفسير ومناهجه أن تعارض النصوص بالمصالح سواء كانت النصوص شرعية أو وضعية لأن هذا المنهج يهدد خاصة الانضباط الواجبة بالنسبة للالتزام بالنصوص، سواء كانت شرعية أو وضعية، لأن المصلحة تستخلص فيما تستخلص منه من النصوص ذاتها ومن الهيكل الشرعي والتشريعي القائم، كما أن العدالة لا تعارض بالنصوص، وإنما تستخلص من النصوص، وجلب المنافع يدفع المخالف، المعارضة مع النصوص ولا اجترأ خروج المجتمع على الالتزام بأية قاعدة موضوعية منصبة.

ويتفرع على ذلك محاولة الإثارة عند تفسير الأحكام أوسف التشريعات، فيقال إن هناك إياشي وإيتاما يتعجبون من فوائد البنوك، أي أن يقول هذا يرد الرد وهو أن هناك إياشي وإيتاما أيضاً يحتاجون للغروض ويدفعون عنها الفوائد، وذلك احتياجاً لسكن أو غير ذلك، ولم يكن مجدياً من قبل إثارة موضوع الملاك العجائز للشقق القديمة كمبرر لإطلاق اجرة المساكن القديمة، لأنه ثمة مستأجرات عجائز أيضاً لمل هذه الشقق، ولم نجد في أي من هذه الحالات إحصاءات دقيقة تؤيد أية دعوى.

٣- وهناك من يقول إن القائلين بتحريم فوائد البنوك إنما يؤذي قواهم إلى هدم الاقتصاد القومي، وفضلوا عن ذلك لأن القول بتحريم الفوائد (خطأ كان أو صواباً) قديم وليس طارئاً الآن وليس خافياً بالاسم، وأمامنا سبيع فتاوى من دار الافتاء ذاتها صدرت من ١٩٧٩ حتى ١٩٨١ تقول بالتحريم، وهي لم تهدم الاقتصاد ولا قوضت بنياناً والراي الرائج على هذا المثل من قبل وفضلوا عن ذلك يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تقدر أن من الناس من تكثيره هذه القضية غيرة على دينه، لأنها قضية تتعلق بفوائد التحليل والتحريم في الدين، وأنه يمكن جذب الكثير من المدخرات واستبقاء الموجود إذا انشئت بواسطة الدولة مثلاً مؤسسات تتوافر في نشاطها الشروط التي يتطلبتها المدخرون ويرونها أصون لهم من الناحية الدينية، ففرضية الربا ليست مستوعبة في مؤسسات محددة كما يذكر البعض خطأ، ومؤسسات التمويل يمكن أن تكون مؤسسات مطلوبة تضر بالاقتصاد





المصدر: البحر ورينه

التاريخ: ٣٠ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## العلم والحياة

وطالبني بأن أكون مثقه .. فهم في كل شيء حتى فشلت الفضاكرة .  
وقد قال الله سبحانه في كتابه الكريم: ولا تلقوا الناس لك به علم ..  
هذا من ناحية ، من ناحية أخرى .. فقد قال علماء المال والاقتصاد كلمتهم .. وكذلك قال فضيلة مفتي الجمهورية .. وكذلك كلمته بالنسبة للحقبة البدني .. وكذلك فإن فضيلته بتحمل المسؤولية الكاملة بالنسبة لهذا الرأي .  
لما نحن الذين لا نعرف .. فلدينا الرخصة من الله عز وجل الذي أمرنا بقوله : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم .  
أرجو أن يكون في هذا الإيضاح ما يبرئني من تهمة التقصير التي يريد الاخ أو الابن سماع عبدالنواب .. أن يصفها بي ..  
د . عواطف عبدالجليل

شهادات الاستثمار .. والائتمان .. والأرباح .. وأرباح البنوك .. وذلك المعاملات المالية المتعددة الأسماء .. كلها تخضع للنظم المالية والاقتصادية للدولة .. والذي يقف فيها من الوجهة العلمية .. هم رجال المال والاقتصاد .. والذي يقف فيها من الوجهة الدينية .. هم رجال الله والدين .. أقول هذا للاح أو الابن سماع عبدالنواب .. شارع البحر بدمياط .. الذي يلومني لأنني لم أكتب في الموضوع .. الذي شغل بال الصحافة الحقة أن مثل هذا الكتاب .. قد تكرر كثيرا من بعض الاصناف القراء .. لقد زادت تهكم في شخصي الضعيف بدرجة خيالية .. فمن البعض منهم أنني موسوعة علمية .. وذلك ثقة غالية أعز بها .. ولكن الحق أحق أن يتبع أيها الاخوة والاخوات .. والابناء والبنات .

إن من قال : لا أدري .. فقد أفضى كما يقولون .. وأنا شخصا لا أتصدى لموضوع أهله .. بل حتى فيما أعرف فلنا كثيرا ما أعود إلى المراجع وربما كان المرجح الزميل العزيز .. الصديق والاستاذ جليل البنداري .. صاحب فضل على في ذلك .. قد كان مكتبى مجاورا لمكتبه ومكتب الزميل الكريم منير ناصف .. سكرتير المرجح الأستاذ الكبير على أمين .. وذلك فترة تمريني بدار أخبار اليوم .. كان الزميل البنداري كلما أراد الاستئناس عن شيء سألني .. وطعنا كنت أعترف بأنني لا أعرف .. فيثور في وجهي قللا : لآل كلية علوم إله .. عليه التبعة إن الجامعة ما يخرج حد بلهم حاجة .  
كنت في ذلك الوقت طالبة بكلية العلوم .. وكان جليل البنداري يراجع الموضوعات الصحفية .. ويكتبه التظلمات على الرسوم الكاريكاتورية الضاحكة .. في آخر ساعة .. ويقيم بأي عمل صحفي يطلب منه ..



# شهادات الاستثمار :

## مناقشة لفضيلة المفتي

ليس هناك مسلم على وجه الأرض يجيز الربا الذي أذن الله بحربه ورسوله ، أو أن يقول بخلاف نص قطعي البرود وقطعي الدلالة ، ألا خرج عن الإسلام وعد كافرا ، وإنما الخلاف حول بعض العمليات خاصة المستحدثة كشهادات الاستثمار والوحدات المصرفية . وفيما إذا كانت تنطوي على ربا محرم أم لا . وهذا الخلاف جائز شرعا ، باعتباره خلافا حول التطبيق لا المبدأ . ولقد عبر عنه علماء أصول الفقه بقولهم ، تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأمكنة ، وتأكيدهم بأنه ، خلاف زمان ومكان لا حجة وبرهان ، . أو أنه بحسب تعبير شيخ الإسلام ابن تيمية ، هو اختلاف تنوع لا خلاف تضاد .

شهادات الاستثمار مع اقتراح العدول عن تسمية ، فوائد ، لعدم الارتياح إليها أي أي مسمى آخر . لذلك لم استطع فهم هذه الحملة الشرسة التي شنها البعض على بيان المفتي ، بل والخروج على آداب الإسلام بمحاولة التشكيك والتنازل على شخصه أو النيل من النصب الرفيع الذي يمثله . ولم أجد تصيرا لها سوى أنها حملة منظمة لأصحاب مصالح مضادة ، أو أنها تعصب أصمى لأراء ضيقة أو أرقام رفضتها أغلبية الفقهاء الثقات بمجمع البحوث الإسلامية مما سبق بيانه . أو أنها مجرد محاولة من فئة قليلة تبني فرض رأيا المعارض أو وصايتها المزعومة . كما لو كانت جدها الفيرة على الإسلام أو أنها تحترق فهم الصحيح .

الربح المحقق . وما نسبته إلى رأس المال إلا لمعرفة ما يخصه من الربح العام للأموال المستثمرة وكذا لدفع النزاع بين رب المال والمضارب وأنه لا يوجد نص صريح يحرم مثل هذه المعاملة المستحدثة ، فتبقى على الإباحة والشرعية خاصة وإنها بتنظيم من الدولة التي لا تستغل حاجات الناس بل تفتح لهم أبواب الرزق وتقدم لهم الخدمات الاجتماعية وتقيم المشروعات العامة من حصة هذه الشهادات . كما أن الناس لا يستغلون الدولة لأن ما ترحبه من مشروعاتها في استثمار أموالهم تضعف ما تعطيه لهم . ثم جاء قرار مجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٨٤ برئاسة فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر مؤكدا بأغلبية أعضائه شرعية

د . محمد شوقي الفنجري  
وكيل مجلس الدولة الأسبق  
واستاذ الاقتصاد الإسلامي

ولقد اطلعنا جميعا على بيان مفتي الجمهورية فضيلة الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي بشأن حل كل من : عوائد شهادات الاستثمار ، وكذا صناديق التوفير ، وكذا مقابل خدمات البنوك المتخصصة كبنك ناصر الاجتماعي وبنوك الإسكان والتنمية الصناعية أو الزراعية . ولم يكن هذا البيان إلا مجرد إشهار أو تطبيق للمبدأ الفقهي الذي أقرته أغلبية أعضاء اللجنة المختصة بمجمع البحوث الإسلامية عند بحثها لشهادات الاستثمار حيث انتهت بمحاضرها المؤرخة في ٢٧/٢ و ٢٢/٢/٨٢ برئاسة فضيلة المرجع الشيخ فراج السهورى مما تلخصه بالفاظها وبعباراتها فيما يلي :

إن اشتراط نسبة معينة لرب المال لا يضير مثل هذه "أعماله لأنه من







ولقد أحسن فضيلة المفتي حين أعلن أن باقي العمليات البنكية خاصة فوائد الودائع الاستثمارية وكذا فوائد القروض المصرفية الحالية ، هي ما تحتاج إلى مزيد من البحث والمناقشة مع المختصين حتى يتبين حقيقتها وبالتالي أعمال حكم الشرع بشأنها .

ونرى أنه حتى يكون الحكم سليماً ، على مدى شرعية هذه العمليات ، وبالتالي الإبقاء عليها أو ترشيدها ، أو إلغائها ، يتعين فتح باب الحوار فيها واسعاً بين المختصين من كل من علماء الدين ، وعلماء الاقتصاد ، ليلقوا عليها الأضواء الكافية . وذلك بكل تقوى وموضوعية . ذلك أن الأمر يتعلق بحقوق الله تعالى والمستهدف هو تبين الحق بالنسبة لكيان أئمتنا متشابك بسبب حيائنا والعالم أجمع . ويلفتنا لفنه لن يحسمه سوى اجتهاد جماعي على مستوى رفيع . تمهد له الدراسات الدقيقة الشاملة لجنة تشكل لهذا الغرض من المختصين من كل من فقهاء الدين وفقهاء الاقتصاد . يبحثون الأمر خلال مدة محددة ولكن سعة على الأكثر وذلك بعيداً عن الأضواء حتى لا يقع أحدهم تحت تأثير أي ضغط وظلّبي أو أهوائي فكري أو مزائدية غوغالية .

وتلك هي مسؤولية ولى الأمر . نسأله تعالى السداد والتوفيق .

« الفوائد ، أو ، العوائد ، دون مناقشة من المواطنين ، وكذا استقلالها بإرادتها المفردة بتعديلها من وقت لآخر وفقاً للتفسيرات الاقتصادية وما تقتضيه المصلحة سواء بالقصر أو الزيادة كما هو حاصل فعلاً .

ولقد كشف الواقع أن التعامل فقط على شهادات استثمار البنك الأهلي ، تجاوز ستة مليارات من الجنيهات المصرية . كما تبين أن أغلب الحائزين لها هم من أصحاب الدخل المحدود ، والذين لا يرجون من وراثتها سوى دعم الدولة في مشروعاتها النافعة لهم . مع حصولهم على عائد مناسب ومستقر يعينهم على تحمل أعباء المعيشة . وأن ما أبداه فضيلة المفتي بشأن شرعية عوائد شهادات الاستثمار ، ثم قبّله عليها عوائد صندوق التوفير وكذا مقابل خدمات البنوك المتخصصة ، لم يكن حكماً منشأً وهو ما لا يمكنه ، وإنما هو حكم كلف لشرع الله في قضايا مستحدثة هي مجال اجتهاد . وكان دوره فيها هو دور المرجح . ومسيرة الرأي الغالب الذي انتهى إليه الفقهاء الثقلت بجميع البحوث الإسلامية . حسبما سبق بيانه .

وكل قيمة إعلان فضيلة المفتي ، ثم تصريح فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر ، أنه أراح نفوس ملايين المتعاملين بهذه الشهادات وأشباهها فرغ عن كاهلهم أوهام الخروج عن الدين أو معاناة الشعور بالذنب . فعلم أن تصرير القلية مرجوحة على مواصلة حملات التشكيك في هذه المعاملات وتكفير أغلب الناس بغير حق . متناسين أن تحريم الحلال هو كتحليل الحرام كله مشوه لحقيقة الشريعة وسيادتها .

وحسناً إن عقب ذلك بتصريح فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر ، بشرعية شهادات الاستثمار ، وأن تحفظ فضيلته بأن عائدها « منحة ادخار » لا ، فوائد ، كما أبدى البعض أخيراً تحفظاً شكلياً آخر . وذلك بأن تتضمن هذه الشهادات نصاً صريحاً بأن فوائدھا « متغيرة » أو أنها « قابلة للزيادة أو النقصان » أو أنها « تحت الربح والخسارة » . ونرى أن مثل هذه التحفظات وغيرها ، هي تحصيل حاصل . ذلك أن حقيقة المعاملات الثلاث موضوع الفتوى ، أنها علاقة بين الدولة ومواطنيها ، فهي ليست علاقة تعاقدية شأن علاقة الأفراد فيما بينهم تتركز أطرافها . وإنما هي علاقة إدارية خاصة ، إن لم تكن علاقة سيادة . وما يترتب على ذلك ما هو مسلم به بالنسبة للمعاملات المذكورة من استقلال الدولة ابتداءً بتحديد هذه





المصدر: الأسبوعي

التاريخ: ١٦ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الشيخ الفزائى

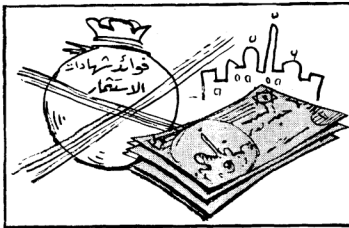
### شهادته الاستثمارية وصناديق التوفير مملوكة

شئونها وفي الأموال المودعة فيها استثمارها في إقامة مشروعات وخلافه . وعندما يحصل الناس على عائد مقابل مدخراتهم في البنوك فهو حافز من الحكومة التي تملك البنوك ولا يعتبر هذا العائد من قبيل الربا كما أوضح فضيلته الى ان الناس مضطرون الى ايداع اموالهم في البنوك لانها الوعاء الوحيد الامن لحفظ المدخرات في هذه الايام وأشار فضيلته ان ما يسرى على شهادات الاستثمار يسرى ايضا على صناديق التوفير ..

ايد الداعية الاسلامي الكبير فضيلة الشيخ محمد الفزائى الفتوى التي اعلنها الدكتور محمد سيد طنطاوى مؤخرًا بشأن شهادات الاستثمار وصناديق التوفير . قال فضيلته : أنا مع المفتي فيما ذهب اليه من ان عائد شهادات الاستثمار وصناديق التوفير لا يعتبر ربا وان من يعتقد بان البنوك يمكن ان تكون معاملاتها شرعية مائة في المائة فهو مخطئ . كما قال ، اذا كانت الدولة قد رأت في شهادات الاستثمار حافزا لجذب مدخرات المواطنين فلا شيء في ذلك ، والبنوك ملك للدولة في النهاية وهي التي تتصرف في



# شهادات الاستثمار وصناديق التوفير بين التحريم والتبرير ->



بقلم

د. محمد صلاح الصاري\*

## لأنكر بل لهدف الذي تنجه إليه شهادات

## الاستثمار ولتن نكر أسلوب التمره إليه

في البداية أريد أن أقر حقيقة هامة يجب أن تكون متعلفا أساسيا في هذا الموضوع . وهو أن ضغط الواقع ونقله لأينبغي أن يحملنا على تحريف الكلم عن مواضعه . وإحزجة الحقائق الشرعية عن مواقفها الصحيحة . وتلمس التاولات مهما كانت سعية أو باردة . من أجل أن نقول للناس أن ديننا لا يظف عاتقا في طريق شهواتكم ومطامعكم . بل أن الواجب أن تحق الحق وأن تبطل الباطل . وأن تدور مع الدليل حيث دار . وأن نقف حيث أوقفنا الله ورسوله . وأن نجتهد حيث يسوغ الاجتهاد . متقيدين في ذلك بالقواعد الشرعية والمقاصد الشرعية . بحيث لا يخرج الاجتهاد عن هذه الأطر في قليل أو في كثير .



● ماذا بقي من قواعد المضاربة حتى نصر على أن تلحق هذه الشهادات بها

● اللهم إلا اعتراضات واماني .  
● أما الاعتراضات واما اني فمقداره بالثابت هرادق تات مقداره بالنسبة لرب المال بان اشتراط شيوعه كان اجتهاداً من الفقهاء لا يعتمد على نص قاطع . او الاعتذار عنه بالقياس على جواز جعل الربح كله لرب المال ازيد الاجنبى . لان العامل ان يكون اسوا حالاً من ذلك . او بان ذلك حيث يكون رب فان لم يكن فليس لرب المال شيء . او بان العامل قبل عن طيب نفس من انه يبدل هذا القدر لرب المال ايا كانت نتيجة الاستثمار .

● كل ذلك محل نظر :  
● اما القول بان شرط اجتهادى يعتمد على النظر الاجتهادى وحده فيمكن التجاوز عنه لتغير الظروف . فيمكن ان نعرف ان هذا الشرط موضع اتفاق بين العلماء . بحيث لا يعرف له مخالف من فقهاء الامة قبل السادة الاجلاء اصحاب هذه التبرعات .

ولا يشفع لتجاوز هذا الاجماع قولهم : ان هذا الاشتراط من الفقهاء انما ينصرف الى الصورة البدائية من القراض . حيث كان احتمال الخسر او انحصار الربح في هذا القدر المشترط لرب المال قائماً وكبيراً . بخلاف القراض

اليوم الذي تقوم به المؤسسات التي تعتمد على الترافد العلمية . والوسائل الحاسبية المتقدمة . مما يضيف من هذا الاحتمال لانه مردود بالاعتبارات الآتية :

### حجج .. وردود

● ان كل استثمار في الارض معرض للربح والخسر . فهذه هو طبيعة الاستثمارات في القديم والحديث . ولم سمعنا في هذه الايام عن بنك اقست وتحمكت واغلقت ابوابها الى الابد . ولم نغن عنها دراسات ولا محاسبات وكما سمعنا عن شركات كبرى تدعمها الحكومات . وتتعدى على محاسباتها عن ارقى نظم المحاسبات ولكنها تخسر بالبالاين ولا وتزداد خسارتها في كثير من الاحيان عاما بعد عام . ولا يمكنها من دعم حكومي تبذله لها لتتلاءم من دعم حكومي تبذله لها الحكومات لتخطف به ماء وجهها امام الشعوب . لانسباي في دول العالم الثالث حيث يتكبر خراب الدنم وموت الضمائر وانتشار اللصوصية التي تتفتح وراء المراكز والاقاب .

ونحن لاننكر نبل الهدف وهو جمع المدخرات وتوجيهها الى مباديع يخبرى البلاد والعباد . وانما ننكر الاسلوب او الصياغة التي يتم التحرك بها نحو تحقيق هذا الهدف . فكم من قاصد للخير يسلك اليه سبلا معوجة محرمة فلا يشفع له قصد الطيب .

### شهادات الاستثمار

#### والودائع العادية

وانما نتساءل : ما هو الفرق العملي بين الاسلوب الذي يتم التعامل به في شهادات الاستثمار وبين الاسلوب الذي يتم به في الودائع العادية الاخرى . اللهم الا في بعض الفروق التي تشكل بعض الميزات لشهادات الاستثمار . دين التي تؤثر على تكييفها القانونى او جوهرها الملم . كوديعة مصرفية تفل علثا رديها . او بالادق كقرض اشترطت فيه الزيادة . واتفق اطرافه على استجارة الفائدة .

اما القول بانها من قبل المسكوت عنه فتباح . لما فيها من النفع . فنقول هذه مغالطة مكشوفة لان القرض بزيادة هو من المنصوص عليه والمجمع على حرمة . وما وراء ذلك الاخذاع للكلمات . وزيغ الاسماء .

واما تخريبها على اساس المضاربة فنكفل ظاهراً . بل تحريف وتبديل . فالمضاربة التي تعرفها الامة . واتفقت على مشروعيتها . لها اطاراتها المعروفة التي تكفل لها التوجه الصحيح .

● فلا ضلماً فيها بل للعامل الا بتفريط او عدوان . لان يده على المال يد امينة .  
● والخسر فيها مصيبته على رب المال

ولا يخسر العامل الا عمله .

● والربح فيها جزء شائع لا مبلغ ثابت حتى لا تقطع الشركة في الربح . هذه هي ملامح المضاربة التي عرفتها الامة في تاريخها كله . وهي غالبة بكلية في شهادات الاستثمار . لان المصروف يضمن قيمة الشهادات على كل حال . و الفرق بين المعروف

وعرفا والمشروط شرطاً ● ولا يتحمل رب المال خسراً . لان ربحه ثابت على كل حال . ايا كانت نتيجة الاستثمار .

● وربح رب المال فيها ليس جزءاً شائعاً . بل مبلغ محدد ثابت يتقاضاه رب المال ولو لم يربح المصروف غيره . بل ولو خسر كذلك .

وعلم انه لا يتقصد بذلك التعريض بأحد . فالأمور في مجال الفقه حساسة . والمجتهد اذا بذل وسعه وخلصت نيته ما جاز على كل حال اخطأ او اصاب . وانما قصدنا بذلك التصحح لانفسنا اولاً . والتصحح لكل من ينصت للاجتهاد في هذا المجال ثانياً والله اعلم بذاق الصور .

وبعد هذه اللغة نقول : اننا نتفق مع اصحاب القول بان المبررة في العقود بالعلمي لا بالياني . وبالمسميات لا بالاسماء . ومن هذه القاعدة نستلطف في تقسيم هذه الاجتهادات .

لقد ذكرنا فيما سبق ان التكليف المخابرات والديق لشهادات الاستثمار انها قرض من اصحاب الاموال الى الجهة التي اصدرت هذه الشهادات . وان الزيادة التي تتضمنها زيادة مشروطة في القرض فهي من الربا الحرام . وذكر اصحاب هذه المحاولات انها

عقد استثمار يقوم على اساس المضاربة . او عقد مستحدث لا يتضمن مايخالف القواعد الشرعية القطعية . او انها من قبيل المسكوت عنه فتباح لما تحققه من النفع والمصلحة .

ونريد ان نتحكم الى الواقع العملي فعلا لهذه الشهادات لا الى التخيلات والامراضات لئلا نرى الى المنهجين اقوم سبيلاً واولى بالاعتبار .

ان اصحاب الاموال يقدمون اموالهم الى البنك . فيعطيههم البنك صكاً يمثل الحق في المبلغ المودع لديه يتمثل في هذه الشهادات . وتكون اموالهم وديعة خاضعة لنظام القرض .

● فهي تتمتع بالضمان المصرفي الكامل . والمصرف مسئول عنها على كل حال .

● وهي تفل فائدة ثابتة محددة . لاتتأثر بربح البنك ولا بخسارته ولا دخل لها بالطوارئ والمخافات . ● ويلتزم البنك بربدها في موعد الاستحقاق فضلاً عما اتفق عليه من الرائد .

وبالتأمل في هذه القواعد نرى انه لا فرق بين هذه الصورة وبين صورة الودائع الاخرى التي تفل فائدة ربوية واتفق الجميع على انها من المعاملات الربوية المحرمة . اللهم الا في القرض الذي تخصص من اجله هذه الاموال وهو دفعها الى قوات التنمية ومشروعات الاستثمار .





أن احتمال الكوارث والمفاجآت قائم ومتوقع ، وكـم سـمـعنا عن سرقات تتلوها

الحرائق المروعة ، التي يشعلها بعض المصممين لتجذب لآثار جرائمهم وشعارهم في ذلك ( اسرق واحرق ) فمادام تفعل المصارف او الشركات لو منيت بمثل هذه النكبات ، ثم تكثرت سنوات وسنوات ؟؟

— انه اذا كانت قد تقدمت النظم المحاسبية والدراسات العلمية التي تكفل تجنب الخسارة الى حد كبير ، والوصول الى تقدير للأرباح يوشك ان يكون

واقعيا فقد تقدمت كذلك اساليب المناقصات ، وطرق الابتزاز والتناورات بحيث ان من يتزل الى ساحة الاستثمار بغير رصيد ضخم من الخبرة المالية والسوقية سحقت المناقصات التجارية ، والفت ب كيانا خريا في ذيل الموكب ييجزو ذليل القتل والحبية

واذا كان الاسلام على الدعوة وعام التشريع ، لا يشترط فقط لاستثمار تتلوه حكومات في دولة تافهة لا يوجد لها ند ولا منافس ، بل يشترط لكل مكان ، ولكل زمان ، ولكل ظروف ، فلا بد ان تتضمن عقودهم من القواعد ما يكفل لها الوفاء والامان ، مهما تغيرت الظروف والاحوال

ولما كان الاصل في عالم التجارة هو العرض والطلب والتنافس ، وكان

الاحتكار وعدم المنافسة هو الاستثناء كان لابد ان يكون الوضع الاول هو المعيار في التشريع ، وان تبني القواعد على اساسه ، بحيث يصح اطلاق القول بان احتمالات الربح والخسر في مجالات الاستثمار هو الكثير الغالب ، وان احتمال الربح وحده للفرد وعدم المنافسة هو القليل النادر ، على عكس ما ذهب اليه اصحاب هذه المحاولات ، وما قولهم هناك بارون من قولنا هذا . بل ان قولنا اول ذلك لما يتضمن من عموم النظر والوقوف عند احوال الامور

واما قولهم بجواز تحديد قدر ثابت من الربح لرب المال فياسى على جواز ان يجعل الربح كله في المضاربة لرب المال او لاجنبي لانه لن يكون العامل اسوأ حالا من ذلك فهو محل نظر :

● لان جعل الربح كله لرب المال ينفقنا من دائرة القراض الى دائرة الإيضاع ، وهو جائز بالاتفاق

● ويجعل الربح كله لاجنبي لم يجره غير المالكية ، وسندهم في جوازه ان ذلك من باب الاحسان والتبرع وهو جائز على كل حال

اما تحديد قدر ثابت من الربح لرب المال فعمل اى اساس يمكن تخريجه ؟ وقد اتفق الفقهاء جميعا على رده

وبطلانه ؟ وكيف يصلح قياس المجمع على فساده على المختلف في قبوله ليصبح جواز المختلف فيه عند البعض اساسا لتصحيح الفاسد المتفق على فساده عند الجميع اليس ذلك قلبا للامور ، ومكبرة للحقائق ، ومصلامة للمعقول وطبائع الاشياء ؟؟

واما قولهم ان ربح رب المال يتم له حيث يكون هناك ربح فإن لم يكن لم يتم له ما اشترط له . فذلك قول يريده الواقع ، وينحرف الضمان المصرفي الكامل الذي تتمتع به لشهادة وفوائدها ، وهو ضمان تنظمه القوانين واللوائح وينتشر العلم به لدى الكافة ، واصبح معلوما من نظم البنوك والافترض ، فهدا الزعم مبناه التشكيل والافتراض ، ولا يمت الى الواقع العمل بصله

● اما قولهم ان العامل قد قيل عن طيب نفس ان يبذل لرب المال هذا القدر ايا كانت نتيجة الاستثمار ، فمردود بان طيب النفس لا يحل حراما ولا يحمي حلالا ، ولا يخرق اجماعا ، ولا حجة به الا اذا كان داخل الاطارات الشرعية . فاذا كان تحديد قدر ثابت من الربح لاحد الطرفين مردود بالاجماع فلا يصلح لباحته التراضي وطيب النفس الا كما يصلح للتراضي على الربا لباحته او التراضي بين المرأة وخدنها لباحة الربا

● واما الاعتذار عن الضمان المصرفي الكامل لهذه الشهادات وفوائدها بان الضامن هو المصرف ، وهو شخص ثالث ثانوي عن العقد ، او انه ضمان تبرعى لغيره ؟

اصحاب الاموال باستثمار الاموال عن هذا الطريق ، فهو كذلك محل نظر : لان القول بانه شخص ثالث اجنبي عن العقد ، وليس بشخص العقد ان يضمن اثاره اجنبي عنه ، قول غريب وعجيب ، واننا لنشاكل : ما هي صفة هذا الطرف الثالث ؟ اهو محض زينة يبذل ضمانا وايامنا واحتسابا لوجه الله ؟ ! ام انه موكل من قبل الحكومة في اصدار هذه الشهادات وق ضمانها ؟

فاذا لم يكن محسنا ولم يكن موكلا من قبل حكومته في تحمل المخاطر وبذل الضمان وهو الذي لاتأفة له ولا جمل ؟ افيدونا يا اولي الالباب

● واما القول بانه ضمان تبرعى قام به المصرف اختياريا ، فمردود بان ذبوع العلم بهذا الضمان يجعله كالمشروط شرطا فلا ينفذ القول بان العقد قد خلا من اى شرط يقضى بضمنا العامل لراس المال لان الضمان المصغر لهذه الأوراق قد صار له من الشهرة ومعرفة الناس به وقبولهم ما يجعل التعقد مع المصرف مراعى فيه ذلك الضمان

فاذا جمعت العاملة بين ضمان العامل للمال ، وتحديد الربح لرب المال ، بحيث لا يتاثر المركز المالي لرب المال بنتيجة الاستثمار مهما كانت ، بل يسلم له ربحه ورأس ماله على كل حال ، فقد خربت العاملة بآثاره من باب القراض الى باب القرض ، وخرج عائد رب المال من نطاق الربح الحلال الى نطاق الربا الحرام

● ولا يرد على ذلك ان يقال : انه استثمار اخذ فيه صاحب المال بماله وصاحب العمل بعمله فلا غبار عليه ، لان الاسلوب الذي تم به هذا الاستثمار كان صادما لاحكام الاسلام كما رأينا من خلال العرض السابق ، ولا يكفي فقط شرعية الادعاء والغايات ، بل لابد كذلك من شرعية الوسائل والسبل التي تنسك لتحقيق هذه الاهداف ، والا انتهينا الى ميكانيكية بغيفية كالتي اتجننتها تربة الفكر البغيضة ، فجرت على البشرية ما جرت من الخراب

### واخيرا بقيت كلمة

ان هذه المحاولات ان بدلت على شيء فانها تدل على امكانية الانتقال بالاعمال المصرفية من الربا الحرام الى الربح المباح ، وان شئت قل من الجاهلية الى الاسلام .. وان الاسلام يمكن من النظم والاحكام مالا يحتاج معه ابتداء الى التبعية لاي نظام اخر ، مو صدقوا العزم ، وتحروا من اغلال الهزيمة النفسية والروحية

\* استأذن مساعد بالجامعة الإسلامية - اسلام اباد



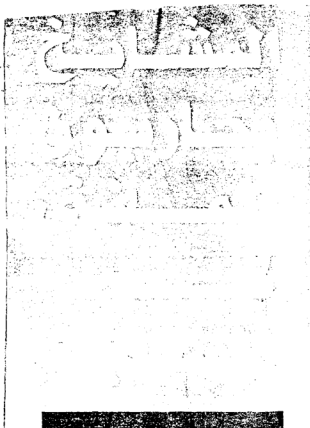




المصدر: روز اليوسف

التاريخ: ١٠ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تحقيق: ابراهيم عيسى  
عبد الله كمال

شيخ زاوية يقول للمفتي

- تحت العمامة لا يوجد علم
- وشيخ جامع مشهور يتهمة بالفساد
- وشيخ جامع الأزهر يصف الفتوى بالضلال
- ونائب يحذره من تقليد اليهود
- المشايخ يحرضون المصلين ضد المفتي





المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٨٩

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للاسبوع الثالث على التوالي .. وينجاح كبير .. مازالت الحرب مشتعلة ضد المفتي لأنه تجرأ وأفتى بأن شهادات الاستنفار حلال !  
ولكن المفتر هذا الأسبوع أن الحرب امتدت من الصحف إلى المساجد :

وبذلك فتح من أعلنوا الحرب (المقدسة) ضد المفتي جبهة جديدة .. أو استخدموا سلاحاً جديداً في حربهم هو ميكروفون المسجد بعد أن صمد المفتي ضد الأقلام وأوراق الصحف ! فجأة .. وفي توقيت واحد فتح عدد من الشيوخ وإثمة المساجد نيران ميكروفوناتهم على المفتي في خطبة الجمعة .. حدث ذلك في الإسكندرية .. والرقائق .. وسوهاج .. والمنوفية .. واسيوط .. وفي عديد من أحياء القاهرة المختلفة ! أمكن لنا حصرها ومتابعها ..

وحدث أيضاً في المساجد الأهلية .. والمساجد التي تشرف عليها وزارة الأوقاف .. وبدأ أن ثمة تدبيراً في الأمر وخاصة أن الذين اشتركوا في الهجوم الجديد على المفتي من فوق منابر المساجد كان من بينهم قيادات في الجماعات الإسلامية .. ونواب في مجلس الشعب

ولم يسلم من هذا الهجوم كل من أيد المفتي في فتواه وإيضاً كل من أقر بحقه في الفتوى .. وحتى كل من اتكفى فقط بالمطالبة وبالاحتسنى .. بعدم الإساءة إليه !

### إشارة للبدء

والذي أعطى إشارة البدء في هذا الهجوم الجديد المنظم ضد المفتي من فوق منابر المساجد كان هو الشيخ إسماعيل العدوي خطيب الحامص الأضر

وكان أعطى الإشارة مبكراً جداً بعد ساعات من إعلان الدكتور سيد طنطاوي فتواه .. حينما افتتح الهجوم عليه في أول يوم جمعة يأتي بعد الاعتلاء

أنهم الشيخ إسماعيل العدوي فتوى إلهي .. الخلافة التي لا يسهو السكون عليها .. واتهمه هو شخصياً بأنه يسلمو على دين الله لإحداث الفتنة بين المسلمين

والأكثر من ذلك جرح جموع المصلين على مقدس في خطبته بأنها المساجد من الجبن أن تسكت على أحكام الصلابة .. وأدع من الرد عن هؤلاء حتى يرجعوا إلى الحق فاستنوه بالدين والاعتدال لا تنقطع معترض المشركون منك والقال عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : من فاسد فسادهم على أن يبعد عنهم يومنا ويعدوا الله يومنا أو لا .. محمد البهتة شهاباً ربيعوا الله شهراً عديت سورة .. الثغافون لقطع كل طرق المسامحة ثم تواتر بعد ذلك المسامحات العلنية لإحداث الفتنة في دين الله والفتنة بين صفوف المسلمين ..

وبعد ذلك منحه الشيخ العدوي الدكتور طنطاوي فتوى أنه ويقول : اتق الله في مسير الأمة قالوا قال الإسلام شريعة هو الذي حقد في هذه الأشياء من بابي التحذير بالحكمة وباب الشهادة حتى وإن كانت عند شهية فتشكك أموال وأعراض المسلمين من الضراء ..

الملائ بين الضراء بين وبينهما أمور متناهية .. فمن اتقى الشهات فقد استبشرا شهية وعرضه .. إلا أن لكل ملك حتى .. إلا أن حتى الله محارمه فمن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه قل الحق ورويت على الله .. فالوطنات لا تبقى والمناصب لا تدوم

من جادبا من حدود الله حتى تنفذ برصاده .. وحتى تكرم الأمة بك .. إن الام تخليط فانبج علماء الناس واسمع اهل الشر .. فهناك اهل ذكر لجرى واعل تحت ممة قول الله تعالى : من تسارع من شيء فسرده إلى الله وترسو .. ومن اذا ظهرت الثغوى فيما حرم الله نيدا خطر عظيم على الأمة

### توضيحات الخطيب

وس بعد الشيخ العدوي بدأ الطوفان من الخطب العاصا

الشيوخ والأئمة في المساجد وكثبا تتهاجم المفتي وتتهم عليه وشرك في الهجوم أسماء شهيرة وأخرى غير شهيرة

في زاوية صغيرة بمنطقة امبابية اعتل شيخ لم يزل يعد خطبه من الشهرة يسمى (عبدالحليم علي) المفير ليشيد المفتي بالجهل .. حينما قال موجها حديثه له : يا فضيلة المفتي تحت العمامة لا يوجد علم .. انتم تظنون ما دم الله لقد احل الله البيع وحرم الربا ..

وفي شبرا وفي جامع العدل عبر من عبد العزيز اتهم الإمام ذائع الصيت







المصدر : روز البوسف

التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## • دعوة لانقاذ الاسلام من بعض المشايخ !

فعل اليهود فقتلوا محارم الله بالكل  
الحبل

### الحرب خارج القاهرة

وقد امتدت هذه الحرب المعلقة ضد  
الغرب إلى خارج القاهرة إلى  
الاسكندرية واسيوط وسوهاج  
والقناطر وغيرها  
غير أن أكثر النيران كثافة التي  
انطلقتها مدافع الشيوخ ضد المفتي  
جاءت من المنوفية وبالنسبة من مدينة  
قويسنا ويتجديد أكثر من مسجد  
المساعي بالمدينة فقد اعتزل الدكتور  
عبد السلام السري المنير وانطلق  
بهاجم المفتي بضراوة . وقال  
المفتي يعمل بتعليمات من الحكومت  
ويبحث عن المصائب والمفتوى ذات  
معنى خطير ويجب الحذر من مواقعها  
ونشأتها . وقد جانبها الصواب من كل  
جوانبها فكل علماء المسلمين مجمعون  
على أن الفتاوى ومعاملات البنوك حرام  
بشكل قطعي .

فما اشتد في الهجوم أيضا حتى  
أضحت المساجد التابعة لوزارة الأوقاف  
بمصر أن توقف الشيخ عبد الحميد  
كشك عن الخطابة في جامع باسمه في  
دير المال تولى خطبة الجمعة فيه  
بإمارة من وزارة الأوقاف واعتزل المنير  
وانطلق هو الآخر مهاجما المفتي وقال  
له بافضلية المفتي الرياضة لا يمكن أن

الاقتصاد الإسلامي .. ورغم أن جرح  
شركات التوظيف لم يلبث بعد .. إلا أنه  
تعرف أن كثيرين يرفضون مجرد  
الاقترب من البنوك .. وفوائدها  
ربوية .. ومالها حرام .. بل إن الغرور  
الإسلامية في هذه البنوك لم تغرهم  
فكيف يأتي أصل كافر بفرع مسلم .  
إن هذه الفتوى بها عدة سمات  
فهي أولا تتعمد التدليس .. لأنها تنقل  
حكما فقهايا وضع لأم ما إلى آخر دون  
اشتراك في العلة .. أو تشابه في القياس  
والصلة الثانية - مع اعتدالي - هي  
عدم فهم النصوص التي أوردها . فقد  
جاء حديثك طفوليا سانجا لا تكفي فيه

البينة الحسنة بل يجب أن يكون حاربا  
على أحكام الكتاب والسنة .. وأنت  
تعرف أن طريق جهنم مفروش بالنوابيا  
الحسنة ..

بافضيلة المفتي لا تكن سياسيا فإن  
تحوّل لهذا فقل على الحق الفناء  
ولقد اتسمت فتاواه بعدم الحياد العلمي  
ونقص النزاهة في الأحكام .. فقد  
استشهدت بمن يؤيدك .. ولم تذكر  
اجتهاد من عارضوك .

لو كنت مثلكا من فتواك ما طلبت  
بنوع رابع من شهادات الاستئمان  
فهذا احتباس ضمني يعني بطلان  
ما تدعو إليه .. أنا أقول إن كل من يخطئ  
على الدولة يعمل هو أثم .. ولكن مساعدة

الدولة لا تكون بالحرام .. ولكن بالحلال  
الطيب

كل أولئك أن تدعو الدولة  
للاستفادة من تجربة شركات الأوبال  
التي قويت بنوك الربا بسببها كل  
أولئك أن تدعو لتحويل المصارف إلى  
إسلامية فلو حدث هذا لما استوعبت  
خزائنتكم أموال المسلمين ولا تفعلوا كما

الشيخ محمد عبدالرحمن طلس المفتي  
بالفساد وحذر المصنفين الذين ينتهون  
حوالي عدة آلاف من الذين توت على هذه  
الفتوى الفاسدة .

ويطوّل عبدالرحمن طلس  
.. إن فتوى الدكتور طنطاوي جاءت  
لصالح المودعين في المصارف ..  
ويحصلون على فوائدهم .. وبمئة ثلث من  
المجتمع مبعث ترك المفتي هجوم  
الغالبية من أبناء الشعب المصري بلا

فتوى نزعهم .. وتقول قوله حق فيما  
يعانونه من قوانين مقلدة للحريات  
والتعذيب لقد ترك المفتي هذه القضايا  
الخطيرة وذهب لشككة لفظية يخالف بها  
إجماع العلماء .

إن العلماء إذا فسدوا فهذا دلالة  
فساد أعلى .. وفتوى الربا هذه  
لا تستحق السكوت عليها .. ويجب أن  
تواجه بالأراء المخالفة ..

### تقليد اليهود !

أما الشيخ يوسف البدرى فقد ذهب  
إلى مدى أبعد من الجميع في هجومه على  
الدكتور سيد طنطاوي بسبب فتاواه .  
ولذلك لم ينس التأكيد على أنه يحسن  
النظر به ويعتز بصداقته ورياسة الأخوة  
والعلم بينهما .

فقد اتهم الدكتور طنطاوي بجموعه  
من الاتهامات وليس اتهاما واحدا  
فشمل أحداث البلبلة بين الناس ..  
السعي لهدم الاقتصاد الإسلامي ..  
وعدم فهم النصوص .. ونقص  
النزاهة .. والسذاجة .. وأيضا  
التدليس : ثم تقليد اليهود .

خطبة الشيخ يوسف البدرى  
استغرقت ساعة ونصف الساعة وأعلن  
أنه سوف يصدرها قريبا في كتاب وقال  
فيها موجها حديثه للمفتي

لقد أحدثت بلبلة بين الناس  
بفتواك واحسب أنها حلقة في هدم





المصدر : روز أليوسف

التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولكن ..  
كل هذه الإجراءات لم تمنع  
إعلان الحرب ضد المفتي في  
المساجد .. ولم تحميه من الدبابير  
التي هاجت عليه وتحاول لدغه من  
كل جانب !  
فلتذهب كل العقول المستنيرة ..  
دفاعاً عن المفتي .. والأهم دفاعاً عن  
سماحة الإسلام الذي أعلى شأن  
العقل .. أو إنقاذ الإسلام من  
المشايخ !

الدينية . كالجمعية الشرعية التي تحين  
خطباءها بعرفتها في المساجد التابعة  
لها .

وفي مصر الآن حوالى ٧٠ ألف مسجد  
أهل . يرتكز متابعيها من بشاء . فحين  
نشرف على ٣٠ ألف مسجد فقط والوزارة  
معدودة في هذا . لأنها تؤدي خدمات من  
خلال ميزانية محدودة . لا تسمح لها  
بضم أكثر من ٤٠٠ مسجد كل عام .

أما بخصوص خطب الجمع ضد  
المفتي فانا في انتظار التقارير !  
وفتوى المفتي سليمة .. وهو يتكلم  
عن أرضية ثابتة من العلم الإسلامي ..  
فكل عالم منصف يقرها .

كما سألت روزاليوسف الشيخ  
مفتي مصر الرفاعي عبيد - مدير عام  
المساجد الحكومية بالأوقاف فقال إن  
كل إمام له حرية الاختيار في الموضوع  
الذي يتحدث فيه دون قيد لكن الأمر  
الذي نؤرخ به أن يكون الموضوع  
مرتكزاً على القرآن والسنة وأقوال  
السلف الصالح .. وأن يهدف إلى غاية  
اخلاقية أو أمور تعبدية

ونحن هنا نقابح بواسطة المفتين  
مواضيع الخطب بحيث تتفق مع النهج  
الإسلامي السليم . فالإسلام لا يهاجم  
أحدًا أبداً . حتى لو خرج عن الإسلام .  
ولكن نحن نقابح الأمور بالحكمة  
النهائية

ولابد أن نقابح أي فتوى يهدوء ..  
لأننا نعلم من هدى الإسلام أن من  
اجتهد له أجر إن أخطأ وإن أصاب فله  
أجران ..

.....

تكون بديلة للمصلا .. والربا ليس بديلاً  
للمضاربة .. وهناك أشياء لا نقاش مثل  
موضوع فوائد البنوك هذا ..

### مواجهة الحملة -

وهكذا بدا أن ثمة تدبيراً تم بيل  
لفي وقت واحد اعتزل عدد من  
الشيخ متابعي المساجد لهجمة المفتي  
وانطلقت البكرو فونات تقذفه  
بالاتهامات .

سألنا الشيخ عبدالله أبو عيد مدير  
عام المساجد الأهلية بوزارة الأوقاف  
لماذا استخدمت المساجد في الحرب  
المعلنة ضد المفتي ؟

قال : إن أي خطيب بالمكافاة . تثبت  
ضده تجاوزات بخروجه عن الأرباب  
الإسلامية وعن إطار الدعوة إلى الله  
بالحكمة والوعظة الحسنة .. فإن  
الإدارة العامة للمساجد الأهلية تنذره  
بأن يعود لهذا . وأن يلتزم الخط  
الإسلامي فإن تعادى فإن الإدارة  
لا تملك إلا أن تلغى ترخيصه علماً  
بأننا لا نسيطر على بعض الجمعيات

### المشد يقاطع النور

د . عبدالله المشد - رئيس لجنة  
الفتوى بالأزهر أصدر قراراً ينظر  
فيه مرسومه بقرار قديم يمنع  
محرم جريدة النور من دخول  
مكتبه . د . المشد ذكر موقفه بهذا  
بعد الجدل الذي ثار حول فتوى  
تحريم اغنية . عبد الوهاب . من غير  
ليه . والتي قل إنها مزورة . وأن  
الصحيفة نقلت عنه كلاماً محرلاً .





المصدر: الأهرام الإقتصادي

التاريخ: ٢ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## يا فضيلة المفتي!



اصدر فضيلة المفتي فتواه بشأن شهادات الاستئجار وصندوق التوفير .. ولم تصدر الفتوى من فراغ وإنما بعد تمحيص وسؤال المختصين في هذه الأمور الاقتصادية ثم وضعها فضيلة المفتي تحت منظار الشرع حتى يخرج بفتواه ..

النقطة هنا أن الفتوى صدرت بعد سؤال أهل العلم والخبرة الاقتصادية .. وهم بما وضعوه تحت يد ونظر فضيلة المفتي مسئولون ..

ولا شك أن هذه الفتوى هي تحرير فكري لكثير من القيود والبلبلات الحادثة .. ولا تزال هناك عشرات من العمليات المصرفية تحتاج إلى الفتوى فيما إذا كانت حلالاً من عدمه .. هناك عمليات حلال مائة بالمائة وهناك عمليات فيها شبهة من الربا .. نحن نطلب البنوك بأن تكون لها المبادرة وأن تضع أمام المفتي بكل تجرد وإيمان وإخلاص كل العمليات المصرفية واحدة بواحدة لنسمع فيها رأى فضيلة المفتي ..





المصدر: الأهرام الإقصادي

التاريخ: ١٩ أكتوبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عن

توشك سلحة المعاملات النقدية ، وهي فرع من مجالات  
فقه المعاملات الإسلامية أن تتوحد فيها جذوة الحوار  
ما بين طائفة من أهل الذكر ، بقدر ما تمنح بالضجيج  
الصغار عن المهارشات واللجاجة بين من سواهم من الذين  
يشيرون الأدلاء بدلائهم في غيبة أبار لا يعرفون مديات  
أعمالها ، وفي حين يعدد الفريق الأول إلى الاستدلال المعتمد  
على الاستبصار الصائب لاستنباط الفتاوى والإحكام والآراء  
ابتغاء فتح أبواب الاجتهاد وسيرة رحبة على منطلقات  
تعرف عن تعيين مكن أن المصالح المرسله لعمامة الناس هي  
غاية الحكمة من الشريعة ، فإن الفريق الآخر يوشك أن  
يجانف مناهج الحكمة من الشريعة بتجاوزة المفهوم وجوهر  
الفكر الإسلامي الذي يتكئ على حقيقة مؤداها أن الرسالة  
الإسلامية بجانب أنها رسالة عقيدة وعبادات ، فلها رسالة  
معاملات وأخلاق وإن الشريعة أحد مكونات الرسالة ،  
وعكس ذلك مخالف لطبيعة الرسالة ومقاصدها .

# الفوائد البنكية

و..

## فقه التنمية







وليس ادل على ذلك قاطعة ، من أن نسبة آيات أحكام التشريع الى مجمل آيات القرآن يؤكد هذه الحقيقة ولا ينفيها ، وبيان ذلك أن سور القرآن البالغة مائة وأربعة

عشر سورة تشتمل على آيات عدتها ستة آلاف آية ، لا تزيد فيها آيات العبادات والمعاملات عن سبعمائة آية ، منها قرابة خمسمائة آية تتعلق بتشريع المعاملات ، وزهاء مائتي آية من آيات اقتضت الحكمة الإلهية نسخها ، مضمار الأحكام السارية التي تندرج في أى ما نسبته ١,٢ ٪ من مجمل عدد آى القرآن ، دستور الرسالة الإسلامية السامى ، وذلك ما يؤكد أن ميدان الاجتهادات فى فقه المعاملات وشئون الحياة ترك مفتوحا لحكمة تتجاوز باستشرافها أبعاد الزمان والمكان للعصر الذى كان وعاء زمنها ويشير الى الرسالة . وما دمت قد دلفنا من مقاربات الاحصاء

حملها أرباب المصالح المرسله ودعاة المياسرة على حمل الحل والأباحة ، وحملها أرباب الانكباب والكفوف على حرقية النصوص على حمل الحرمة ومجافاتها لنصوص التشريع الذى يأخذون بظواهر نصوصه وليس غاياته ويمكن المرونة فيه .. فالذين رأوا فى فوائد البنوك عدم التصادم مع روح التخفيف فى اجتهادات فقه المعاملات ذهبوا إلى أنه ليس على المجتمع بما فيه نظامه الإقتصادى بما ينطوى عليه من علاقات الانتاج ، خير أو مراجعة فى الاخذ به مع ضرورة إبدال الفاظ عائذ أو ربح أو حافز بلفظة فائده ، والذين اعتقدوا عن غلو وتطلع ، فى أن فوائد البنوك كبيرة من إكبات المنهى عن الاقتراب منها ،

اصروا على الإبقاء على الأوزار فوق كواهل العباد ، وحددوا مدلولها فى إطار أحكام الربا الذى نص على حرمة بموجب منقطع الآية :

( .. أحل الله البيع .. وحرم الربا ) .. والبيع وفقا لظروف عصر الرسالة كانت مدلولاته

تتنصرف الى البيع والشراء ، أى المتاجرة ، لأن تطور النظم الاقتصادية على النحو الذى نعهده الآن لم يكن قد عرف بعد . وواقع الأمر ، أن الدين فى جوهره ومنطلقاته وأهدافه ليس إعتراضا لسياق الحياة أو إعاقه لاستمرار التفاعلات الجيدة فيها ، وإنما هو إستجابة حضارية وأعية ، تتجاوز كل المتواصفات والأعراف التى أثبتت محكات التجارب ومقاييس الاقتناء أنها لم تعد ضرورية كما أنها لم تعد تكفى لتأكيد مبدأ انفتاحية العقل الإنسانى لسلك المستجدات القويمية ، فى مواجهة تطورات الحياة ، وتغاير نواميس الأحداث التى تستلزمها هذه التطورات ، والحديث عن مرونة واستقلالية العقل معادل معنى لتحريم من القوالب والصيغ التى كانت تنتمى الى مراحل خلت ، ولذا فإنها لم تعد تملك صلاحية التجاوب مع اشتراطات وطوارئ هذا العصر ، بل العصور القادمة ، وهذا ما أشارت اليه مباحث الفقه العتيقة حين استصوبت أعمال العقل ، والتحذر من الانخراط فى النقل ، وفقا للقاعدة

والمقارنات ما بين مضامين وعناصر الرسالة من قواعد الأخلاق ومفاهيم الرحمة ، فى مقابلة مع التشريع أى الجانب القانونى فى الرسالة ، فمن الجدير بالتنويه أن نذكر أن مصطلح الرحمة الذى يرادف المرونة والسعة والاسمىح فى استيعاب واستئلاف تطورات ومتغيرات شئون الحياة قد وردت فى ( ٧٩ ) آية ، بينما وردت كلمة الشريعة فى ( ٤ ) آيات فقط ، بما يعنى أن جوهر الرسالة الإسلامية ومحورها هو الرحمة التى تتأدى فى الاتصال والاندماج فى ضمائر البشر ومحاسبة وسماحة تتسع لشئى مقتضيات الصعود فى سلم الحضارة التى تجد لها عوناً دائماً فى فكر تمهد له الرسالة الطرق مقتضيات الصعود فى سلم الحضارة التى تجد لها عوناً دائماً فى فكر تمهد له الرسالة الطرق وتشققها له .

ومتار كل أولئك الحوارات بالتي هى احسن ، والمجادلات المترعة بالالسد والخصومة ، هى قضية ( فوائد البنوك ) التى



## مهر مهنى

مستشار الجهاز التنفيذي للمنطقة الحرة ببورسعيد

الإسلامية التي تنظر إلى كل فائدة مشروطة ومحددة سلفاً على عمليات الاقتراض والاقتراض من منظور الربا المحرم بنص القرآن، ولذا فإن كل معاملات البنوك جرى عليها الحكم بالتجريم الأخلاقى والتحریم التشريعى أو الفقهى، ولأن فى اختلاف الفقهاء مندوحة من الرحمة، فقد أفتى قبيل من الراسخين فى العلم بأن الربا المحدد لفظاً مصطلحاً فى القرآن هو ربا الجاهلية بكل ما علق به وترتب عليه من مغارم ومضار وجور ومغرمات، للذين دفعتهم حوائجهم أو ظروف جائحة إلى طلبه وقبول شروطه وتحمل أوزاره، وقد احتجوا بالبراهين والإسانيد اللغوية على إيضاح هذا المعنى حين أقاموا الأدلة على أن أداة التعريف (ال) لا تأتى فى سياق الحديث الإلهامى، أى الحديث عما هو معهود ومعروف ومن ثمة فإن لفظة (الربا) الواردة فى القرآن تنصرف معنى ومدلولاً إلى الربا المعهود فى الجاهلية.

بيد أن فصيلاً آخر من المتناشقين يذهب بالمخالفة إلى غير ذلك ويرون فى معاملات المصارف معاملات ربوية لأنها تستأدى من مقرضها فوائد محددة، يمثل ما يقتضى فيها القرض الحسن، بمعيار المعاملات الربوية وفقاً للقاعدة التشريعية يكمن فى الأساس فى الاتفاق المسبق على معدلات فوائد محددة أياً ما كانت طبيعة المعاملات، ولأن هذا الأمر بطبيعته حمال أوجه، وهو أدخل بطبيعته فى حظيرة فقه المعاملات، فإن تغليب الأمر على وجهه المتعددة صار فى ضوء حزمة التطورات المحلية والعالمية، بحاجة ماسة إلى إعادة البحث والمراجعة للوقوف على منطقة الواضح واستنباط أحكامه الدقيقة.

ولأن ربحى الجدالات قد دارت ولابد لها أن تصدر طعناً، فلعل هذا يقودنا إلى إدراك طبيعة التناقض وأسس المغارقات، ما بين نظرة الإسلام إلى المال، ونظرة الاقتصادات الوضعية إليه.. فالإسلام لا يعتبر المال سواء كان فى صورته النقدية السائلة، أو فيما يعرف الآن بأشياء النقود، على أساس أنه سلعة تصلح أن تكون موضوعاً للتجارة مما

الاصولية قاطعة الدلالة فى حديث الرسول: (أنتم أعلم بشئون دنياكم) والشئون هنا تعنى مختلف مضمون واهتمامات ومهام عامة الناس وخاصتهم، وهى كل الأمور القائمة والتي تستحدث بدافع من تغيرات الأوضاع وتبدلات الظروف مع استمرارية وأطراد التقدم الإنسانى، وتعدد وتنوع الحاجات والمطالب الإنسانى، ونمو مرافق الحياة مع نمو وزدياد صوالح العباد، وبلا مرأه فإن حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان تاصيلًا عميق الغزى لفقه الواقع، وفقه التغيرات فى توازن حصين ومتوافق مع فقه السنة.

وبقدر ما وضعت آيات التشريع المتعلقة بالحدود (القصاص) والعبادات معالم وضوابط حاسمة لا تحتمل الاجتهاد أو إعادة التأويل مهما تغايرت الظروف، أو اختلفت المصوّر، فإن تشريعات المعاملات عمدت إلى ترك مساحات ممتدة لما تفرضه الضرورات الوافدة فى ركاب كل عصر، واستجندت فى المجتمعات ملكات التجديد والابتكار قصد التكيف والتلازم والاتساق مع الوقائع والتغيرات التي أدرك الإسلام أنها آلية كافية فى جوهر حياة البشر مع تعاقب الأعصار، وتفاوت الأجيال، ولذا فإنه فى مجالات المعاملات سمح لقوى العقل أن تقود خطوات الإيفاء فى آفاق التقدم على نحو تتسلسل تياراته المتواترة دون أن تقطع تواصلها واستطرادها مع قيم الماضى وثوابت البديهيات قيود أو موانع تتناقض مع هذه البديهيات، أو تتضاد مع حقائق الوجود الإنسانى التي لا تتوقف عن التحور والتوالد للتواءم مع طبائع وأطر كل عصر ولزوميات حيات الناس فيه. والقضية التي أقتضت حياتنا وبدخلت من باب الاشكاليات هى قضية (الفائدة البنكية) وموقعها من مقننات الشريعة



يمكس أثارة الوبيلة في هيئة إحدات خلقة في بنية الاقتصاد وتقويض مرتكزات المعاملات داخل دائرة المجتمع الواحد أو فيما بين مختلف المجتمعات ، لأن النقود لاتعدو كونها وسيطا للمبادلات في نظر فقه المعاملات الاسلامى ، وليست سلعة تباع وتشترى ، أو مخزنا للقيمة يراكم الثروة في ذاته ويمكن إجراء المضاربات على قيمة التي لم ترفع من قدرها أنشطة منتجة ، وإنما يرى الاسلام في النقود اداة ووسيلة تعين على خلق طاقات إنتاجية جديدة أو تحسين طاقات إنتاجية في حوزة المجتمع ، لأن المال مهما تعددت صوره وأشكاله لا يخرج عن كونه ثروة ذات طابع مجتمعى ، تؤدى وظيفة إجتماعية تتوخى بناء قواعد ومرافق للإنتاج الإجتماعى والكفاية الإجتماعية ، وتحقيق مستويات من الرفاه لكل من تدار هذه الثروات فيما بينهم ولن تدار لتحقيق مصالحهم .

وعند هذا المنعطف ينبغى أن نطرح تساؤلا على جانب كبير من إثارة الاهتمام والأهمية ، وهو هل تقوم البنوك داخل بنية الاقتصاد

## عن الفوائد البنكية

المصرى وتعدادها ٤٤ بنكاً ، بالمقارنة في النقود في حد ذاتها ، بمعنى أنها تقوم بدور الوساطة السابعة ما بين المدخرين والمقترضين بما يترتب على ذلك من غرر ومعاملة تستغل حاجات المحتاجين ، بقدر عدم الانساق إلى المدخرين ؟ .. وأنها في سبيل وسلطانها هذه تثرى وتتراكم الفوائض على حساب الفروق ما بين الفوائد الدائنة والمدنية ، إنها قسمة ضمنية إذن لا بد أن تكون نتائجها خلق افتعالم متوزن ينصب بالدرجة الأولى على حركة النقود الموضوع الأساسى للمتاجرة ، مما يجعل

رموس الأموال السائلة تبحث في تلغظ وشرابة عن أعلى معدلات الفائدة سواء في البنوك الوطنية ، أو البنوك الأجنبية ، مما يؤدى إلى تجميد ثروات كبيرة في أنشطة المضاربة ، وخلق موجات من التضخم المفرط ، وإيجاد طوائف من الناس تنمو على الدوام . فتح اغتدائها على المداخل الربعية التي تتولد من أنشطة غير إنتاجية .

وبرغم من الألفاظ والصيغ اللغوية مهما بلغت براعتها لا يمكن أن تتحول بمعزل عن الفعل إلى وقائع منشئة كما يقول أساطين الفقه القانونى ، وإنما غاية ما تنصل إليه أن تكون أدوات كاشفة ، فإن الحديث عن زمرة من المصارف التي اتت على متن أمواج سياسة الباب المفتوح اقتصاديا ، وأشرعتها معلومة بريح البحث عن أقصر السبل لتعطيم عوائد

بكل الوسائل والذرائع ، والتي لم تفلح في إقامة نظام إقتصادى جديد أو تعصيد نظام إقتصادى قائم ، وإنما ضخت كل أوجل أرصدها وودائعها في قنوات الاستثمارات الخارجية لدى بنوك خارجية للحصول على عوائد رابية ، وحرمان مجالات الإنتاج الصناعى والزراعى من الاستفادة منها في الاستثمارات بزعم أن الطاقة الاستثمارية للاستثمارات في مصر قصرت دون فتح مجالات لهذه الأرصدة ، مما يوجد علامات استفهام كثيرة حول الضرورات والغايات التي من أجلها ، وفدت هذه البنوك الى مصر بدعوة ذى بدء ، فإن الحديث عن مثل هذه المصارف لا يمكن أن يكون هو كل ما في جعبة الواصمين للأنشطة البنكية بأنها أنشطة تنطوى في





عمومها على معاملات ربوية .

لأن المسألة لا ينبغي أن ينظر إليها من زاوية واحدة ، فمشكلات التنمية في مصر بكل تشابكاتها وتداخلاتها وأبعادها ، تنفي بمنطق الواقع العمل أي تصورات تدور حول أي احتمالات لقيام البنوك العاملة في إطار النظام الاقتصادي المصري بأي تحايلات للاعتماد في النقود كسلفة قائمة بذاتها ، ذلك لأن احتياجات تشغيل الوحدات الانتاجية ومتطلبات التنمية تقتض على الدوام أبواب الطلب على ائحة هذه البنوك ، وتخلق المصارى دون انتهاك البنوك - وليس الأفراد - بهذه الوظيفة التي تصادم مع طبيعة المهام المطلوبة بالحاج في هذه المرحلة والتي تتوسع فيها مجالات الاستثمارات السلعية والخدمية لاستدراك كل ما هو متاح من أموال البنوك والمدرخين في أنشطة تفيد المجتمع .

فمن اقرب الأشياء الى المنطق ، أن نوازن ما بين بديلين أو خيارين لاثالث لهما ، وهما إما أن نتجه الى البنوك التي تعمل على أرض مصرية ، وتتعاقل في أموال مصرية للاستفادة لتمويل أنشطة التنمية التي يشارك فيها كل المدرخين لدى البنوك على نحو أو آخر ، وإما أن نذهب لنطرق أبواب المؤسسات المالية الدولية للاقتراض بما يقرئ على ذلك من قبول شروط جائرة ومعيقة للتنمية ، وسداد فوائد محددة سلفا وبمعدلات كبيرة الى هذه المؤسسات ، فلا شك أن البنوك العاملة في مصر صارت وفق متطلبات الظروف الراهنة من أهم أدوات التنمية ، وبمقارنة المراكز المالية لهذه البنوك في هذه الأوقات وتحليل بياناتها وأرقامها سواء فيما يتعلق بإيداعات المدرخين أو ايداعاتها وما تقوم به من الائتمانات في إطار السياسات النقدية فسوف يتبين على الفور إلى أي حد أسهمت وتسهم هذه البنوك في بناء قواعد إنتاجية على أرض مصر .

ولعل التساؤل الذي سوف يبقى شاخصا في وعي جميع المتجادلين ، وسط هذه الحوارات التي لا تفر ولا تتوقف هو ، ما الذي ينبغي عمله ومصر في أشد الحاجة إلى رعي أموال ضخمة لكفاية متطلبات التنمية ، وإشباع حاجات جافة متزايدة من البشر ولكي تعد للمستقبل عدته من القوة الاقتصادية والبناء الاجتماعي المتناسك ؟ هل سوف تنتظر كل الجهود الرامية إلى بناء قواعد

للإنتاج تنتشر على كل بقاع الخريطة المصرية ريثما يحسم الخلاف أو الاختلاف حول ربوية الفائدة ، وشرعية الأرباح والفوائد والحوافز ؟ ليست العبرة بالغايات والأهداف بصرف النظر عن المسميات مادامت الوسائل شريرة على قدر شرف الغاية ؟ أن المدرخين وهم كثر أصابهم بلبال الخواطر وذهبت بهم التساؤلات والشكوك كل مذهب ، عما ينبغي وكل البنوك العاملة على أرض مصر بما فيها البنوك التي تحمل لاقتات البنوك الإسلامية ، يقال أن ماتدفعه للمودعين هو فائدة والفائدة ربا ، والربا محرم شرعا ، في ذات الوقت الذي تقرض فيه الدولة من المصارف والمؤسسات والحكومات الأجنبية بفوائد مشروطة ومعددة ، وكثير من تلك المصارف تستضيف ضمن ودائعها رؤوس أموال مصرية هاجرت إليها للبحث عن الفائدة الأكبر والضمان الأوفر .

الليس من المجدي والحالة هذه ، الاتفاق على طبيعة وأنواع الأوعية الإذخارية ، وأن ينشأ صندوق حكومي للقرض الحسن للمحتاجين من الأفراد ذوي الحاجات ، والتي تقينا عاقبة مثل هذه الشكوك والهواجس والمتشابهات ، ما بين الحل والحرمة ؟ إن مصر تعيش الآن في الهزيع الأخير من القرن العشرين ، وسط تفاعلات عالم له شروط تعاملاته وقواعد تسيير أموره ، واشترائط استمرار الحياة والأنشطة الاقتصادية فيه تتجاوب أصدائها في كل الأصقاع والأمصار دون استثناء وليس هناك أي مبرر على لنشوء صراعات أو مسائل خلافية معوقة في فترة تمر فيها مصر بطرف غاية من الحرجة ، تنصب على مدى شرعية أو عدم شرعية الفائدة ، مع أهمية ذلك من وجهة النظر الفقهاء ، لأن أطرافا عدة تنتظر حل هذه المعضلة التي تتألف معادلتها من وجود أموال لدى أصحاب الوفورات النقدية .. ووجود مصارف تقوم بدور وسائط للتنمية بضبط أسس وقواعد الائتمان ، وحاجات إجتماعية متجددة للتنمية ، ومجتمع تتزايد فيه أعداد الباحثين عن عمل منتج يوفر لهم حياة كريمة .. وعلى قدر التوفيق في موازنة هذه الاعتبارات والموازنة فيما بينها ، تكون الإجابة على المشكلات الملحة التي تعترض مسار التنمية والتقدم في مصر -





# فض الاشتباك الفقهي

## فهمي هويدى

وقد تمثينا ان بنائى المشجعون ، من الكتائين بانفسهم عما ذهبوا اليه ، في الترافيق بالالفاظ وبالحجارة بعد التصديق والتهافت الذين اتسما بالانفعال والتشنج . لقد اتهم المفتى بانه ضئيلة الحكومة ، واتهم معارضوه بانهم عملاء للبشوك الاسلامية . ولم يكن في مثل تلك الاتهامات اسماة لاولئك النفر من اهل العلم فحسب . ولا هبوط بمستوى الحوار فحسب . وانما كان الاسلوب تكريسا لمنهج ، التكفير ، الذى يسارع الى معارسة النقي المطلق والاعتغال المعنوى بحق الاخر المخالف في الراى . اذ لا فرق في المنهج بين اتهم المخالف لك بانه كافر ، او بانه عميل وخائن لقضية هذا طعن في العقيدة وذاك طعن في الولاء والذمة وكلاما بحث في الضمائر ومحكمة للنواتيا .

ولربما كنا في غنى عن ذلك لو ان الامور عولجت على نحو اخر . ابعد الحوار العلمى والفقهى عن صفحات الصحف ومناير الخطاب العام . وحصره في دائرة اهل الفقه والاختصاص شئ كل عمل علمى . وقد كان لافقا للنظر ومثيرا للانتباه ان تظهر مناقشات كبار اهل الفقه للموضوع على صفحات الصحف بعد اعلان الفتوى وليس قبلها . لقد كتبت التجربة عن ان هناك ثغرة عالى البناء الفقهى في مصر . من فقهى في ماذا ؟

وتلك هي القضية الثنية : اعني ذلك الخلل الظاهر في شان الفقه والفتوى القول ، الظاهر ، لان الامر واضح ومحدد في القوانين واللوائح لكنه مضطرب في الممارسة والتطبيق .

اللفظ الذى اثاره كلام مفتى مصر حول بعض المعاملات المصرفية يستدعى عددا من القضايا المهمة ، التى يجدر بنا ان ننتبه اليها ونثدير دلالاتها . اول هذه القضايا ان مناقشة الموضوع جرت على صفحات الصحف . فارتفعت في محالير ، عديدة . زادت من حيرة الناس فضلا عن انها اصليت بعض اهل العلم والمفتى في مقدمتهم - برذاذ كل من يحسن تجنبه من البداية . على صفحات الصحف تلعبنا خلال الاسابيع الاخيرة كتابات مستنفضة للغة من المحاورين وكثرة من المشجعين . وكان صوت المشجعين اعلى . سواء بسبب من كثرتهم او بسبب حوارة عواطفهم في التأييد او المعارضة .

من علامات ذلك الخلل ان كل من ليس عمامة وحمل شهادة العالية او الدكتوراه اعتبر نفسه من اهل الاجتهاد والنظر بصرف النظر عن مجال تخصصه . لكن الاطار التنظيمى للفتوى عندما له منطق آخر . والخريطة الموضوعية رسمت لهذه المهمة الجبلية مسارا آخر . ابرز معالمه هي :

• قبل عام ١٩٦١ م . الذى صدر فيه قانون اعادة تنظيم الزهر . كانت الفتوى الشرعية من اختصاص شيخ الزهر وهيئة كبار العلماء وكان المفتى جزءا من وزارة العدل . وظيفته محددة في قانون الاجراءات الجنائية بلباءه الراى في مدى مطابقة احكام الادعاء الصادرة من المحاكم للضوابط الشرعية . ولهذه الوظيفة اصلها التاريخى . وابق الصلة بتنظام المحاكم الشرعية ، الذى ظهرت في ظله وظيفه ، مفتى الحقائقية ، او مفتى وزارة العدل ، الذى صار لاحقا مفتى الديار المصرية . ثم مفتى

الجمهورية . عندما صدر قانون تنظيم الزهر كان اهم تغيير احلته هو انه الفى هيئة كبار العلماء واستبدلها بمؤسسة شبيهة هي مجمع البحوث الاسلامية وطبقا للقانون الصادر في سنة ٦١ . فلن شيخ الزهر - الامام الاكبر - اعتبر صاحب الراى في كل مايتصل بالفتوى الدينية والمشغلين بالقران وعلوم الاسلام ( مادة ٤ ) . بينما وصف مجمع البحوث بانه الهيئة العليا للبحوث الاسلامية ومن مهامه بيان الراى فيما يجد من مشكلات مذهبية او اجتماعية ( المادة ١٥ ) . وعندما صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الزهر ( في سنة ٧٥ ) نصت على ان من بين مهامه مجمع البحوث : بيان الراى فيما يجد من مشكلات مذهبية او اجتماعية ... او الاقتصادية ( مادة ١٧ ) . وفي الوضع الجديد لم يطرأ تعديل يذكر على دور المفتى ووظيفته ، التى ظلت مرتبطة بوزارة العدل . وفي الحدود المستقرة من قبل . غير ان ذلك لم يمنع من ان يوسع المفتى من نطاق ادائه . وهو نطاق كان ضيق ويشع حسب كثافة . كل مفت في الاجتهاد . اذا كان من اهل . وفي ظل وجود هيئة كبار العلماء .





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٣ أكتوبر ١٩٨٩

المصدر: الأهرام

ومن بعدها مجمع البحوث الإسلامية كان المبدأ الحاكم هو أن الفتوى شأن جماعي . وأن واقع الناس صار من التقليد يمكن بحيث يصبح التصدي له بالفتوى من جانب فرد بذاته عملا لإيخولو من مجازفة وإن كان ذلك واجبا في الماضي فهو اليوم واجب والزعم بعدما تفرقت العلوم وتوالت الاستحداث وتمتعت التخصصات . ولذلك فلا بد أن نقرر أن المفتي لم يستنبط حكما شرعيا جديدا ولكنه رجح في شأن شهادات الاستئمان رابا على رأي آخر . واستأنس في ذلك بأراء بعض أهل العلم كما ذكر . وربما كان أوفق وادعى إلى الثقة والإطمئنان أن يتم ذلك من خلال مجمع البحوث . وهو جهة الاختصاص بالوضع طبقا لما هو محدد بالقانون ولاتاحة التفتيش . لكن لكل طريق بدا مسودا لأن المجمع معطل عن العمل منذ حوال ثلاث سنوات بسبب خلاف بين أعضائه .

وتلك هي القضية الثالثة ! فواقع الحال أن بيت لفظتنا من زجاج وأن الكثير من أمراض واقعنا تفتت بينهم . وأن أصابت الثقة فيهم . إلا أن تقدم تلك الثقة للصفوف أعطى عن الجميع انطبعا سلبيا لا بد أن نتصالح في صده .

لقد تناولت الصحف منذ أكثر من عام قصة الخلافات بين أعضاء مجمع البحوث الإسلامية والمستنكرات والاتهامات المتبادلة بينهم . التي مست الجميع .

وكانت واحدا من انتقادات ارتباط الفقهاء بالبنوك وشركات الاستثمار وتأثير ذلك على سمعتهم وحيثيتهم المفترضة . واقرحت حالا ذلك . انشاء جهة فقهية موحدة . منفصلة عن البنوك والشركات لتتولى ممارسة الفتوى والربابة الشرعية على تلك المشروعات . إذ استقلالاتها ادعى لحيثيتها . وأمن لأعضائها من القبل والقال . ولحيط الفقهاء علم من اللفظ الذي تجدد الآن وبولغ فيه بشكل مما ينبغي فلنترصد والصلون في الماء العكر جاهزون ورمح الانتظار في كل حين .

ولا أريد أن المصل أو أزيد . فليس الهدف تعداد الفترات ومواضع الزلل . وإنما الإلمام هو الصورة التي استقرت في الأذهان وخلاصتها أن جهة الفقهاء مشقة وسهولة الاختراق إلى جانب معانيتها من التمرق والتشقق .

وقد كان ذلك التشقق أحد الأسباب التي عطلت عمل مجمع البحوث الإسلامية وباعتد بينه بالثاني وبين مواكبة حياة الناس والعيش وسط مثلثهم اليومية . إذ شغل المجمع بهمة عن هموم الناس . فغابت آلة الاجتهاد أو تعطلت طوال سنوات ثلاث . في زمن تتوالى متغيراته يوما بعد يوم .

في ظل غياب دور مجمع البحوث عن الساحة . والفراغ الذي نشأ عن ذلك . تصرف البعض على أساس الأمر الواقع . بمنطق أنه حيث لا يعمل فهو إذن غير موجود . وكان هذا المنطق مؤديا إلى تجاوز . وأحسب أن مبادرة المفتي إلى التصدي للأمر كانت من قبيل ذلك .

لكننا نحسب أيضا أن الموقف الأصح كان يقتضي أن يبحث أمر المجمع لتدبير فيه الحياة . بدلا من تجاوزه والمفارقة بمبادرة اختصاصه والتعجل في حسم مسألة حيوية مفروضة عليه منذ حوال ثلاثة عشر عاما . في حين لم يجد مستوجب ذلك الرخص المفاضي .

### حكاية « التوجيهات »

قبل أن هناك . توجيها . بذلك . وتلك هي القضية الرابعة !

فليس خفيا على أحد أن مقولة « التوجيه » راجعة في مختلف الوسائل السياسية والفقهية في مصر . وأن بعض المسؤولين يريدونها في مواجهة المعارضين أو المتخطفين . وفيما أعلم فإن الإمام الأكبر شيخ الأزهر بلغته تلك المقولة فخرى مدى صحتها . وسأل المسؤولين في مصر صراحة في الموضوع لجماعة الجواب على لسان الدكتور يوسف واتي تائب رئيس الوزراء الذي زاره في مكتبه وأبلغه بأن رئيس الجمهورية ليس له أي توجيه في هذا الصدد . وأن الشأن

الفقهي متروك كله للفقهاء أنفسهم يقررون في صده مستنريح إليه ضمائرهم وما يحقق مصالح الناس . من جانبني أضيف أنه ينبغي التفرة بين دعوة إلى حل مشقة وبين توجيه بحلها في اتجاه معين . أو ترجيح لحل دون آخر . والدعوة لها مميزات فمن حق الدولة إذا اعترضت مسيرتها مشقة أن تطلب أهل الاختصاص بحلها ومن الشبهة الإنسانية والمنطقية فلا تستبعد أن يكون هناك عواطف تميل في هذا الاتجاه أو ذاك . لكني لا أحسب أن أحدا في الدولة يمكن أن يبلغ بعواطفه تلك مبلغ البحث على تحليل الحرام أو تحريم الحلال .

تلك نقطة ينبغي أن تكون واضحة حتى لا ينجني - أو يزيد - أحد على أحد .

لكن هناك موقفا سياسيا وآخر اعلاميا . يفران الشكوك والشبهات حول تلك النقطة الدقيقة بغير داع أو مير .

على الصعيد السياسي فإن دور وزير الأوقاف في العملية يثير علامات استفهام كبيرة .

ففي تصريحه المنشور يوم ١٣ أغسطس الماضي ذكر أن الدولة تترك تقرير أمر العلاقات المصرفية إلى علماء الدين . وبخاصة دار الافتاء . باعتبارها الجهة المختصة بها إصدار الأحكام الشرعية ! - وذلك تقرير غير صحيح من الناحية القانونية إذ أن نص القانون الصريح يقتضي - كما ذكرنا - بأن مجمع البحوث الإسلامية هو جهة الاختصاص في هذا الموضوع .

لقد كان هذا الموقف بالذات مصدرا للفظ لا يزال مستمرا حول اختلاف المواقف بين المفتي ومؤسسة الأزهر والمقول بأن تقديم المفتي ودار الافتاء على ذلك النحو الالاف للنظر سببه أن موقف الرجل يصفى هوى ويلقي ترجيحنا من جانب بعض المسؤولين . وذلك لفظ اساء إلى موقف المفتي بقدر ما اساء إلى الحكومة .





المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣ أكتوبر ١٩٨٣

## النشر والخدشات الصحية والمعلومات

والطرفان في غنى عن ذلك كله. المظني يجمع رأيا قاهيا موجودا في السلطة وله ذلك كأي علم مسلم كما قلنا. وينبغي الإيغال من شأنه أن يجد بين المسؤولين وعلمة النفس من يرحب به ويستفح إلى به. ولم يقل أحد بلن المظني ينبغي أن يثبت مصداقية بمعارضة الحكومة. والحكومة ليست مضطرة لأن تتحار إلى طرف دون آخر في أي خلاف قاهي وإن تعلق بالمعاملات المصرفية. ورغبته في استقراء تلك المعاملات لاتعني أنها تواجه كارثة، إن تحل الأ يفتوى المظني وأباحته شهادات الاستعمار أو حتى فوائد البنوك. على الصعيد الإعلامي فإن وقفة الصنف القومي ومناير التوجيه الإعلامي الأخرى بدت متحيزة لأراى المظني وغير مسعدة المجال للآراء الأخرى، التي لم تجد متنفسا لها إلا في بعض صفح المعارضة.

قال لائل بان لمة مصلحة عليا اقتضت ذلك. فالمسألة باتت تهدد الاقتصاد القومي وأن الشكوك الماثرة حول المعاملات المصرفية بلغت النفس إلى الاعراض عن البنوك الوطنية. وتوجيه مسخراتهم إلى البنوك والمشروعات الإسلامية التي ما انكثت توسع من أرضيتها يدعوى أنها خالية من شبهة الربا. وحل هذه المشكلة سيؤدي إلى حل مشكلة البنوك. والاقتصاد القومي يقاتل.

تساعت: هل هذه مشكلة حقيقية أم وهمية. وأن كانت حقيقية أما هو حجمها؟

### ذلك الخطر الوهمي

هذه هي القضية الخامسة... قال الراوى أنه بعد الحلاق ملف شركات توظيف الأموال التي كان مجموع ايداعها كما ذكر رسميا حوالي خمسة مليارات من الجنيهات فلم يعد في السلطة المصرفية المصرية غير مشروعين اسلاميين اثنين (بنكين) وثلاث تشكل حديثا. وهذه

المشروعات تختلف وضعها تماما عن وضع شركات توظيف الأموال. فهذه الأخيرة لم تكن خاضعة لإشراف الدولة، بينما البنوك الإسلامية خاضعة للإشراف المباشر للبنك المركزي وبالتالي فهي جزء من النظام المصرفي المصري. ولأنها كذلك فقد سارع البنك المركزي إلى دعم واحد من تلك البنوك الإسلامية عندما واجه بعض المتاعب المالية هذا العام. وتجاوزت قيمة الدعم ١٥٠ مليون جنيه.

من ناحية ثانية فوسط غلبة المصارف القائمة في مصر، التي يقوم على أرضها مائة بنك بينها ٤٠ بنكا اجنبيا، لا يعقل أن يكون هناك خطر على النظام المصرفي من بنكين اثنين ودائعهما لاتتجاوز مليارين من الجنيهات وثلاث ولد حديثا ولم يبدأ في تلقي الودائع بعد.

لمة نقطة أضفيها هنا هي أن التحول من بنك إلى آخر في مصر لاخطر منه طالما أن الجميع خاضع للبنك المركزي وفي قبضته. ولكن الخطر الحقيقي والمشكلة الأكبر هي في تسرب أموال المصريين إلى خارج البلاد وهى عملية معروف أنها سلبية على انشاء البنوك الإسلامية واستمرت بعد ذلك حتى وصلت قيمة أموال المصريين المودعة في البنوك الغربية إلى رقم يتراوح بين ٤٠ و ٦٠ مليار دولار.

على أرحح الأموال. والأمر كذلك. فلن كانت هناك أزمة فهي وثيقة الصلة بالسياسات المالية والاقتصادية وعناصر الطرد فيها ومن المغلطة والتعسف أن تعلق على شجب البنوك الإسلامية. هل يعني ذلك أن يترك أمر شرعية المعاملات المصرفية مغلقا بغير حسم؟

هذا هو السؤال - القضية - الأخير..

ليس ذلك واردا على الإطلاق. فالدعوة ملحة إلى تناول رصين ومسئول للموضوع من جانب كل الأطراف ليمضي البحث في سلحته وبين أهله. ولترفع أيدى المشجعين والمؤجحين بقنوجيحات والصفوف. وليتق الله أهل الفقه في خلق الله أن وجدوا شبهة الحرام فليبدلوهام إلى البديل الحال. برافق وفي غير عسرا مضرة. وليكونوا مع الناس لا عليهم ومع الحق في كل حين. وليس بين الحين والحين □





المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### شهادة استثمار رابعة

تجري الآن دراسة لإصدار شهادة استثمار رابعة فئة (د) ، تتميز بالعائد المتغير ويصرف كل ثلاثة شهور . لتحقيق دخل دوري للمستثمر الصغير . صرح بذلك نصر طنطاوي وكيل أول وزارة التخطيط ورئيس قطاع البرامج ببنك الاستثمار القومي ، وأضاف بأن هناك لجنة مكونة من بنك الاستثمار القومي ، وإدارة شهادات الاستثمار بالبنك الأملي المصري ، تدرس حالياً الإجراءات التنفيذية لإصدارها .





## رأيان حول قضية البنوك والإسلام

### يافضيلة المفتي احبيك واشد على يدك : اوارجوك اعطهم هذا الدواء

الخصوصية يوجد في داخله فريق كبير ينادى بضروة [ تحديد النسل ] بترجمة [ صحي ] مخضرم ركب موجة الإسلام مؤخرا والتحقى [ على كبر ] ومن مدة اكنتا له ان الدين - اى دين - هو عقيدة وعبادة واخلاق [ وان ميدان الاصل : المساجد والجامع والتكايا والزوايا والخانقاهات والربط وحلقات الذكر و [ حضرات الصوفية ] و [ مجالس دلائل الخيرات ] ... الخ وانه اذا غادر هذه الاماكن [ المبركة ] تغيرت كينونته كما يحدث للسكة اذا

خرجت من الماء وكالعادة قدفوا في وجهي ب [ الاكشبهات ] المعروفة كالتشويعية والتبعية لجهة اجنبية والسير وراء الغرب وحملوا على حملة شعواء بل ان

#### خيل عبد الكريم

بعضهم [ كفرنسى ] لائى [ انكرت ما هو معلوم من الدين بالسيرة ] وطلب منى التوبة والرجوع الى حظيرة الاسلام . والحق اننى لم اكن اتوقع ان يقدم

[ عبدة النصوص ] بهذه السرعة البرهان على صدق هذه [ الدعوة ] التى تتسمك بها ، اذ لم يمض وقت طويل حتى قامت [ عركة ] لرب السماء بينهم على [ فوائد البنوك ] وانقسموا فريقين :

ففهاء كبار جهابذة يفتون بطلها ، وعلماء اجلاء بها ليل يقارون بحرمتها ، وكل فريق قدم ادلة [ تشغل الرجل القير والجمل القدر ] وتشتق الصخر وتذنب الجمود وتصهر الحديد واختار جمهور المسلمين وصاحوا : احرام هي ام حلال ؟

احد اصدقائى الاعزاء كلما قرا مقالة لي في [ الاهالي ] قل لي : انت ومن على شكلتك ممن تسمون انفسكم ب [ اليسار الاسلامي ] تنفخون في قربة مقطوعة وتؤذنون في ماطلة وتسمعون ضد التيار ومن يفعل ذلك فمصيره معروف . ان خصوصكم [ في الراي ] يداكون كل شيء : في ايديهم مئات الآلاف ان لم نقل الملايين من [ البترو دولارات ] العربية والاجمعية ، وترسله نووية من وسائل الاعلام : كم هائل من الكتب والمجلدات والصحف والمجلات والدوريات محلية وعربية واوروبية [ يقصد انني تطيع في عواصم الفرنجة ] وعشرات الساعات التى نثت كل يوم من الاذنين المسوعة والمرئية حتى الكاسيتات [ المعادة ] بالخط [ المعجيين الدينيين ] لاتفن انها [ طبخة محلية ] بل هي [ مدعومة ] ..

فاين انتم من هذا الطوفان الكليج الذى يجرف امله اى شيء او شخص او جماعة تلقف في طريقه ؟

واجيبه في كل مرة : ان صاحب [ الرؤية ] اولا وقال الرسالة ، اذا ينس وكف عن تبليغها قلته يحكم على نفسه بالفناء ولا تنس ان الكتاب المقدس يقول اسالوا تعطوا واقرعوا يفتح لكم ، فبدر ماخا : اذن استمعوا في [ القرع ]

واحد الله تعالى ان ماسطوته في مؤلفاتنا وابحاثنا ودراساتنا ومقالاتنا وماتحدثنا به في السنوات والمحاضرات طلق بؤتي شامره وكنا على ثقة من ذلك ، ولم نياس طرفة عين ، واذ ان الحيز المتاح لهذا الغفال شيق ولايكفى لاحصاء وتعداد تلك الشار فبئنى اجزئى منها الاثى :

منذ سنوات كتبت في مجلة [ الطليعة ] في اصدارها الثاني بحثا عن [ الاحزاب في الاسلام ] فسارع [ الاخوة ] بانكار الفكرة وزعموا انه لايجوز في الاسلام سوى حزب الله وحزب الشيطان واليوم يقومون بتأسيس احزاب لهم ويعلنون الدنيا صياحا بحقهم في اشهارها .

و في ذلك الوقت تكلم الأستاذ السفير حسين احمد امين عن [ الحجاب ] الذى عاد من [ مغريات الانثرايين ] و [ متشافات التريخ ] فناقص به [ الاخوة ] تهمة اشاعة الفاحشة بين المؤمنين ولكن كما هو محتوم فريض



## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٨٩

فاجأتني أحد جيرانى يعد عودتنا من صلاة الجمعة : قل لى افادك الله : هل افتح الشياك أم اقله ؟ فسألته : أى شياك تعنى ؟

اجاب الفوائد : من تأخذ بفتاواه بشأنها فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر أم فضيلة مفتى عموم الديار المصرية ؟

هذه نتيجة حتمية لاجراخ [ الدين ] من ميادينه الطبيعية التي ذكرناها انفا وجره الى خارجها الى الدنيا التي هي بنص الحديث النبوى الشريف الناس اعلم بشؤونها واذا كانت هذه المعركة المنهولة استعمر اوراها بين اكبر مؤسستين دينيتين رسميتين فى مصر المحروسة [ الأزهر الشريف ] و [ دار الافتاء ] ، يقع كل منهما كوكبة من [ الشيوخ ] الامثال فى مسألة بالغة الصغر [ الله واذا ] فكيف يكن الحال يا [ عبده الضعيف ] اذا سحبت الدين الى ميادين الدنيا الواسعة الاخرى ؟ وماذا نتوقع ، شككم ؟

هل مما ينفق وكرامة الاسلام ان [ يتفرج ] الناس عليكم وانتم تسكونون بخناق بعضكم البعض ويرى كل فريق منهم الاخر باب شع التهم ؟

عودوا بالدين الى [ المسجد ] حيث وقاره واعتباره ولتدفعكم اهلراء شخصية او مصالح طبقية او مذاهب ذاتية الى تزييت الامر سلام فى مسائل لادلة له بها لا من قريب ولا من بعيد .

اما مفتى عموم الديار المصرية فله منى التحية لانه يتواءم [ الشجاعة ] وضع الامور فى نصايحها الصحيح ويعتد بـ [ رسالة من تحت الماء ] ليفهمها من يريد وبغادها من مسال ل الاقتصاد والامل وغيرها لها اخصائيوها واساتذتها وامم اعلم من [ غيرهم ] يشلونوها اما [ الآخرون ] فلم يحق الفتوى فى [ العقيدة والعبادة وا لآخلاق ] وهم مجالات سامية وجليلة وتتابعهم الناس عليها وعلموا فيها بـ [ خد طهم المنبرية ] و [ خواطهم الايمانىة ] و [ مواظهم البليغة ] لتحقيق من وراءها با خير عميم للاسلام والمواطن .

ياصاحب الفضيلة [ ابرهوك ] اعطهم هذا الدواء [ مع الاعتذار للاثنا الكبير احسان عبدالقدوس ] .. ع لى الله له بالشفاء - احد ابرز ائمة كتاب الرواية العربية رغم انوف [ الاسلام ] بين [ بل ناولهم بفتاواك الجريئة المستنيرة مزيدا منه حتى يتوبوا الى رشدهم ويعودوا الى صوابهم ولايبغوا دينهم بغيره من الدنيا قليل ولايتاجروا بـ [ الاسلام ] ويدعوه فى حاله ويتركوه فى وطنه الذى حدهه الله تعالى له وهو [ المسجد ] .









المصدر : النور

التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## نحن في انتظار

# الخمسة يا فضيلة المفتي !!

## الأعداء يبيحون التعامل بالربا معنا ويحرمونه فيما بينهم

الإسلام دين يقيم مجتمعه على التراحم والحب . فهو يتجه الى قلب المسلم مباشرة لينمي فيه عاطفة الرحمة والابتلاء عن طريق الترغيب والترهيب . وذلك ليحقق مبدأ الأخوة والتكافل بين المؤمنين ثم بين المؤمنين من ناحية والإنسانية كلها من ناحية أخرى وذلك ليقضي على أسباب الحرب الطبقية التي أرادت الشيوعية أن تقضي عليها بانتزاع أموال الأغنياء بحجة تدوير الطبقات فانشغلوا نثر الحقد والغل في القلوب وذلك لأنهم تصادموا مع الفطرة التي فطر الله الناس عليها .

لقد أراد الله عز وجل أن يكون الناس طبقات في المجتمع الإنساني حيث يقول ، وهو الذي جعلكم خلافاً للأرض وربع بعضكم فوق بعض درجات لئلا تكونوا متكافئين ، ولم يجعل الله عز وجل هذا الاختلاف والتمايز ذريعة لاذلال الضعفاء والمتخلفين . بل جعله وسيلة من وسائل الامتحان والابتلاء للبشر حتى يقيسوا سلوكهم ودرجة إيمانهم وشكرهم على ما آتاهم . وبهذا يجمع كل الدرجات أو الطبقات في إطار واحد من الأخوة الإيمانية والأخوة الإنسانية .

ومن العجيب أن تنور العواصف ضد الإسلام وأهله الذين يجهرون بتحريم المعاملات الربوية . ويقولون إن التخلف الذي تعيشه البلاد الإسلامية سببه أن المسلمين يرفضون التعامل بالربا .

وبقيت الأمور تقتصر على الحاقدين على الإسلام وأهله وإنما أعانهم ونسل في ركبهم بعض من ينتسبون للإسلام بل من حصل على أعلى الدرجات

العلمية فيه . مع العلم أن الإسلام لم يكن يدعوا بين الشرائع السابقة فقد حرم الربا في التوراة والإنجيل فقد ورد منسوباً لسيدنا موسى عليه السلام ، إذا اقترضت فضة للفقير الذي عندك فلا تكن له كالرأبي ، وفي الإصحاح ٢٣ من سفر التثنية ، لا اقترض أخاك ربا فضة أو ربا طعام أو ربا شيء مما يقرض ربياً ، ولكن العجيب في هذا الأمر أنه خاص بما بين اليهود وبعضهم البعض فقط . ففي الإصحاح نفسه ، للأجنبي تقرر ربا ولكن لأخيك لا تقرر ربا لكي يبرك الرب الهك في كل ما عملته اليه يدك ، وتلك هي العنصرية التي يستحيل أن تصدر عن سيدنا موسى عليه السلام .

واستمر التحريم في المسيحية حتى قيام حركة الإصلاح وإنشاقق الكنائس عن كنيسة روما البابوية . فتلقت الكنائس جميعاً على تحريم الربا بل إن مارتن لوتر ، شدد في التحريم حتى حرم كلبراً من البيوع وكثيراً من الحيل التي عهت لتدوير

الأسلاف الربوية باسم التجارة . ومن هذا يعلم لماذا يجارب المبشرون الإسلام ويدعون أهله للتعامل بالربا . فهم قوم لا يربون فينا إلا لادمة خاصة وقد تعلموا من لحبارهم وإساقبتهم أن الربا محرم فيما بينهم فقط وذلك لأنه يدمر البلاد والعباد . وهذا مايسعون له في بلاد المسلمين منذ أن قامت للإسلام دولة . لهذا ليس بغريب أن يقع منهم ولكن الذي يذهب العقل أن ينضم اليهم فضيلة المفتي ويذهب مذهبه وهو سلم والحمد لله .

### بقلم

الشيخ إبراهيم نصار  
من علماء الأزهر

يا فضيلة المفتي الرجوع للحق فضيلة والقول لك يا فضيلة الدكتور لو كان هؤلاء يسعون لخيرنا وتقطع خياط قلوبهم حسرة من أجلنا ويتهمون الإسلام بأنه هو الذي يعوق حركة الحضارة في بلادهم بتحريمه للمعاملات المصرفية القائمة على الربا .

لو كانوا صافقين حقا في مشاعرهم نحو أمه الإسلام للماذا يكتفون الأسرار العلمية عنها ؟ والحق أنهم أرادوا أن يمرغوا أمة الإسلام في الوحل الذي تربوا فيه . مصداقا لقول الله سبحانه ، ودوا لو تكفروا كما كفروا فتكونوا سواء فلا تتخذوا منهم أولياء ،

لذلك لا نهاد لهم ثائرة حتى يفلحوا بلب الجبل حول فواند الودائع المصرفية والاقتراض بفلذة والربا





الاستهلاكى والربا من أجل التجارة وحول السبب الذى من أجله حرم الربا وعلى هذا اتسعت المعاملات الربوية مثل شهادات الاستثمار وتشجيع الانشاء والتأمين على الحياة والسيارات والطائرات .. الخ ..

ولقد تنبه العقلاء الى خطر الربا وولجوه على العالم من دمار وخراب وخاصة في بلاد الاسلام فاعدوا النقاش من جديد واستحدث نظام البنك الاسلامى وشركات توظيف الاموال التى التفت جدارتها وجدواها في زمن قبلى لم يسبق له مثل الا في عهد حكم الشريعة الاسلامية.

ولكن الشياطين الاقتصاديين واصحاب الاموال الاجانب الذين سيطروا على الرؤساء والملوك المسلمين لم يبداهم بل حتى ضربوا هذه الشركات . ومكان لهم ان يصلوا الى غرضهم الا عن طريق هؤلاء الخونة الذين ملكوا مقدرات البلاد والعباد والاسف ينتسبون للاسلام ولايعدموا حيلة في الحصول على فتوى باطلة تؤيدهم في فعلهم منسوبة للاسلام .

### ماذا جر الربا على العالم ؟

لقد ضمن الاسلام نظاما اقتصاديا

فريدا من نوعه في العالم فقد قام نظامه على قاعدة عجيبة في مرونته وهي قوله تعالى : وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان . من هذا التعاون الذى جعله الله اساسا يقوم عليه المجتمع الزكاة .

فلو اننا قلنا بلحصاد دقيق الموازنة بين مايجتمع من الزكاة من اموال الاغنياء وبين مايتخصصه اى دولة في العلم لافلحة العجزة والمحتلين . لوجدنا ان حصص الزكاة الاسلامية تلحق مقادير العون في الميزانيات الحديثة ولاسيما ان الزكاة تؤخذ من الخفى غنوة لمهى لاتتميز منه تفضلا بل حقا معلوما ياخذ المحتاج في عزة واباء . وليست الزكاة

هي المصدر الوحيد بل هناك صدقة الطر والكفارات بانواعها . بل يوجب الاسلام اغلة المكفوف والحجاج مدام اخوه المسلم يستطيع امداده بما يرفع عنه ثل الحاجة .

قال تعالى : ارايت الذى يكذب بالدين فذلك الذى يدع اليتيم ولايجز على طعام المسكين فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم براعون ويمنعون الماعون . صدق الله العظيم قال عمره : راس الماعون الزكاة وادناه المخمل والابرة .

مجتمع متعاون غنيه رحيم وغيره عزيز امين .

فمن اين تأتي الضرورة والاضطرار حتى تلجأ للربا بالفضيلة المقتضى المطلوب منك ان ترفع عقيدتك بالمنفعة بتطبيق شرع الله فورا ترفع بدا بكتك المبين والاخرى بها استقلت اذا لم يلب طلبك .

فها نحن نلحق العلقم ونجر ذبول الخدمة والذل والعار مما اصابنا من تعطيل شرع الله تعالى وخاصة عندما نسينا ربنا ورضينا بعدونا بل قبلنا التقدي وحاربنا الله ورسوله بالربا الذى دمر اقتصادنا حتى احتجنا للقمع العيش من تحت قدم عدونا فاسلونا على اعراضنا فامست مخدع النساء مفتوحة تحت اسم السياحة واصبح الرجال ديليث جمع ديوث . تحت اسم الحضارة والفتح !!

ولقد صدق الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم . الربا سبعون حوبا . اى الما - اهوذا كاذب ينتج امة . لذلك سعى الله عز وجل المرابي - ظارا ليما . في قوله تعالى : يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار اثيم . قال ابن كثير . لان المرابي لايرضى بما يقسم الله له من الحلال ولايتكفى بالكتسب المباح فهو يسعى في اكل اموال الناس بلعائل بانواع المكسب الخبيثة . ولقد لعن رسول الله صلى الله

عليه وسلم كل الربا وموكله وشاعبه وكتبه وذلك لما في الربا من البشاعة والفسوة وفقدان الرحمة واستغلال كوارث النفس لاشباع الجشع الصارخ في اعماقهم . الامر الذى عطلت السنة شانه كما ورد في الحديث السابق ان صور اهله في صورة من ينتك امه وليس بعد هذا بشاعة ومهجية .

ليس الربا هو السبب الذى اتاح الفرصة للجانب ومهد للامتيازات

الاجنبية وسوغ الاحتلال وغزو البلاد باسم المحافظة على الحقوق وضمان سعادتها ؟

هذا الذى جرى ويجرى من اخطار الربا على الاراد والامم وهو الذى من اجله اشتد الاسلام غيية الشدة في تتبع الاشياء التى تشبه الربا من العملات والمعاملات التى ليست صرفة في ذاتها ولكنها يمكن ان تؤدى الى الربا . فحرم هذا وذلك مثل بيع الخضر وبيع الغرر والعينة وبيع الحصاة والاملاسة والمفازة وحبل الحيلة والمزانية والمحلفة والمخبرة والمعوقة الخ ..

ليحقق هذا الشر الذى يوشك ان يعصف بالانسانية كلها فلقد لاتجد مرابيا الا وقد فقد ادميته ومزق روابط الرحم واستهان بالشراف والعرض ودان بالقبول والشح عشقا للملأ واهمس في كذاتك بالفضيلة المقتضى

لايد للمسلم ان يعتقد ان هناك استحالة في ان يكون امر خبيث مثل الربا ويكون في الوقت نفسه حتميا لغيام الحياة وتقدمها . وانما هو سوء فهم وسوء تصور والسبب هو الدعاية السموم الخبيثة الطاغية التى دابت اجيالا على بث فكرة ان الربا ضرورة للنمو الاقتصادى والعمرانى . وهذا خداع انطى على بعض العلماء من المسلمين بالفضيلة المقتضى هذا والا ففقد في انتظار ابلحة الخمر بالفضيلة المقتضى !!





المصدر : النور

التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الفتى .. والحكومة .. واليسار

## المصرى !!

### هللوا لفتواه الجريئة لأباحة ربا

### شهادات الاستثمار

### وتجاهلوا فتاواه التى تخالف

### هواهم !!



هذه بعض فتاواه



المنسية :



عندما أصدر الدكتور محمد سيد طنطلاوى مفتى الجمهورية فتواه بأباحة فوائد شهادات الاستثمار والفوائد الربوية المحددة لصانق التوفيق - سارع المسئولون الحكوميون وكوادر اليسار المصرى الى الاشداء به وبقنواه العصرية التقدمية . وبأنه بعض المسئولين وبالتأكيد على أنهم سينفذون فتاوى المفتى على الفور . واكدوا ايضا ان فتاوى الدكتور طنطلاوى يجب ان تحترم . لانه مفتى الديار المصرية . ونسى هؤلاء المسئولون واليساريون او تناسوا انه سبق لمفتى الديار المصرية ان أصدر عشرات الفتاوى التى لم تعمل بها الحكومة ولم يهتم بها اليسار وقبيلتها . صحت هذا المعسكر وذلك . بل تجاهل . ولا هذا التحليل نستعرض عددا من الفتاوى التى أصدرها المفتى . ولم يهتم بها أحد الا من يعارضون المفتى اليوم من المعسكر الإسلامى .





المصدر : المنور

التاريخ: ٤ أكتوبر ١٩٨٩

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

## ● حفلات رأس السنة ..

حرام

● عقود شقق الأوقاف .. ربا

نفس

**القائمین .. ومکسب الکوافیر**

وام

جاءت المؤتمرات والرسائل منية ما زالت صبرا على ورفق (البيعة)

## مفالات رأس السنة .. حرام



في مائتين عدد جريدة النور  
رقم ٣١٦ الصادر في ٢٣ مارس  
١٩٨٨ أعلن الدكتور محمد سيد  
طنطاوى مفتى الجمهورية فتوى  
بان العودة الى بدعة تنظيم  
مسابقات لاختيار ملكة الجمال في  
مصر امر يحرمه الدين الاسلامي  
ويخالف خصوص الشريعة  
الحنيفة .. وطالب المسئولين  
بالدولة بان يزولوا هذا العيث  
الذى يعتبر وصمة على رقب جبين  
مصر المسلمة .. واكد في فتواه ان  
بدعة تنظيم مسابقة لاختيار ملكة  
للجمال يظهر الدولة بصورة غير  
لائقة اسلامية بدعة ..

• وبدا من حق يسارع المسئولون  
الى تنفيذ فتوى المفتى .. ويقررون  
الغاء هذه المسابقة المشبوهة  
مخالفة لتعاليم ديننا الاسلامي ..  
قرروا مساعدة الجهات الاجنبية  
المشبوهة التى تعد هذه المسابقة  
فى التوسع فى اقامة مسابقات  
للجمال فى عدد اخر من  
الحافظات !!

### التأمين .. حرام

فى عدد جريدة اللواء الاسلامي  
رقم ٣٢٢ الصادر فى ٢٤ مارس ٨٨  
اعلن المفتى فتوى حول التأمين  
بنظامه الحالى قل فيه بالحرف  
المعروف فى الشريعة الفراء انه  
لا يجب على احد ضمان مال لغيره  
بالنقل او القيمة الا اذا كان قد  
استوى على هذا المال بغير حق ..  
ان اضعاف على صاحبه او اخذ  
عليه لانقاذ به بحرقه او  
تدمير او هدمه مثلا او تسبب فى  
اتلافه كالحرق فحرقه فى الطريق  
تستلزم فتحا سيرة او حيوان او  
وضع يد على .. وتضمن على مال  
ولا شيء من ذلك .. فتوى المفتى  
التجارى حيث يقضى التعاقب ان  
تضمن الشركة لصاحب المال  
ما يملك او يملك او يضيع .. كما  
ان المؤمن لا يعد كفيلا بمعنى  
الكفالة الشرعية .. وتضمن  
الاموال بالصورة التى يحملها عقد  
التأمين مخوف بالبين والغرر  
ولا تقر الشريعة كسب المال باى  
من هذه الطرق واشباهها .. وعقد

التأمين غرر وضرب لان شركة  
التأمين تأخذ الاقساط من  
المتعاقدين معها وتستثمره فى  
القروض الربوية وغيرها .. ثم  
تدفع من ارباحها الوفيرة ما يلزمها  
به عقد التأمين من تعويضات عن  
الخسائر التى لحقت بالمؤمن عليه  
مع انه لا تدخل للشركة فى اسباب  
الخسارة .. لا بالمباشرة ..  
ولا بالتسبب فالزامها بتعويض  
الخسارة ليس له وجهه الشرعى ..  
وان الاقساط التى تجمعها من  
اصحاب الاموال بمقتضى عقد  
التأمين لا وجه لها شرعا ..  
بالطبع لم يسارع المسئولون  
الحكوميون الى اغلاق شركات  
التأمين تنفيذا لفتوى المفتى ..  
وتحويل نشاطها الى نشاط انتاجي  
يفيد خطط التنمية فى المجتمع ..

### التأمين .. حرام

واصدر الدكتور محمد سيد  
طنطاوى مفتى الجمهورية فتوى  
بتحريم اقامة التماثيل .. وطالب  
الحكومة والمسئولين بالدولة  
بازالة التماثيل الموجودة فى  
الشوارع والميادين ..

فى جريدة النور العدد ٣٧٠  
الصادر فى ١٥ ابريل ١٩٨٩ قل  
المفتى .. لا يجوز شرعا ان يبقى  
تمثال فوق ارض مصر المسلمة لانه  
محرم شرعا .. ويجب على  
الحكومة ازالة هذه التماثيل  
الموجودة ..

ولم تقم الحكومة بالطبع بازالة  
التماثيل .. انما اتعمدت مبالغ  
مالية ضخمة لاقامة المزيد منها فى  
جميع محافظات مصر .. بدعوى  
الشكل الجمال !!

### راس السنة

اصدر المفتى .. ايضا فتوى بان  
الحفلات التى تقام فى راس السنة

حرام .. حرام  
فى عدد جريدة النور رقم ٣٠٤  
الصادر فى ٣٠ ديسمبر ١٩٨٧ قل  
فضيلته بالحرف .. ان احتفالات  
راس السنة بالصورة التى تتم بها  
حرام شرعا .. ولا يقربها دين  
سموى صحيح .. واذا حدث فى  
اى احتفال ما يتناقض مع اداب  
الدين الاسلامي وتعاليم الاديان  
الساموية والاخلاق الكريمة  
والسلوك الحسن كشرب الخمر ..  
واختلاط الرجال بالنساء .. فانه  
لا يشك عاقل فى حرمة ..  
وكانت نتيجة فتوى المفتى ..  
ان استمرت الحكومة فى رعاية  
حفلات راس السنة .. بل ان كبار  
المسؤولين يشاركون فى هذه  
الحفلات !!

### مكسب الكوافير .. حرام

فى عدد جريدة اللواء  
الاسلامي رقم ٣٢٣ الصادر فى ١٦  
مارس ١٩٨٩ اصدر الدكتور سيد  
طنطاوى فتوى اكد فيها ان مكسب  
الكوافير .. حرام وقل فى فتواه  
بالنص .. واجب على المرأة ان  
تستر جسدها من قمة راسها الى  
القدمين .. فقط يباح لها كشف  
وجهها وكفيها .. وحرمت النظر  
اليها من غير زوجها .. ومحارمها  
الذين يبينهم الله فى الآية الكريمة  
قل للمؤمنين يكفوا من  
ايصهارهم ويحفظوا فروجهم ذلك  
ازكى لهم ان الله خير بما  
يصنعون .. الآية .. هذا امر من  
الله تعالى للرجال والنساء على  
السواء بان يكفوا ايصهارهم عما  
حرم عليهم .. ولا ينظروا الا الى  
ما اباح الله لهم النظر اليه .. لان  
النظر داعية الى فساد القلب ..  
وذريعة للوقوع فى المحرمات ..  
وقد روى عن عبدالله بن مسعود  
رضي الله عنه قل : قل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم .. ان النظرة  
سهم من سهام ابليس مسوم .. من  
تركها مخالفتي ابدلته ايمانا يجد  
حلاوته فى قلبه ..







المصدر : **النصر**

التاريخ : **٣ أكتوبر ١٩٨٩**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

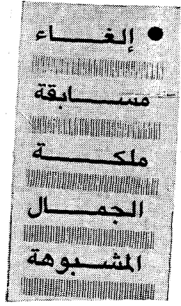
فقال : « ليشربن انفس من امتي الخمر ويسموننها بغير اسمها ، وى رواية ، لتستحلن طائفة من امتي الخمر باسم يسموننها اياه ، وهذا هو الواقع الآن مع الخمر ومع الربا وغيرهما من المحرمات ويسمونها بغير اسمها ويستحلونها ، !!! »

الحلال من الواجبات التي امر الله سبحانه وتعالى بها في القرآن الكريم . وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ( يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ان كنتم اياه تعبدون ) .. وروى ان سعدا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسأل الله تعالى ان يجعله مجاب الدعوة .. فقال له ( اطلب مطعمك تستجب دعوتك )

### عقد شقق الاوقاف به ربا نسئته

وفي عدد جريدة اللواء الصادرة يوم ١٨ فبراير ١٩٨٨ اصدر الدكتور محمد سيد طنططوى فتوى أكد فيها ان عقد شقق هيئة الاوقاف المصرية به ربا نسئته ..

وقال فيه بالنص ، الهيئة تأخذ فائدة سنويا فوق الثمن المتعاقد عليه مقدارها ٥٪ على باقى ثمن الشقق التي تعرضها للتفليط ، ان ما تليده نصوص العقد وملحقاته ان نسبة الخمسة في المائة جاءت فائدة مقررة على المبلغ المؤجل من ثمن الوحدة السكنية المباعة .. لان البيع قد تم بالعقد وتسلم المشتري المبيع برضا البائع . فله الانتفاع به جميعه شرعا بدون مقابل غير الثمن المسمى بالعقد ، واخذ نسبة ٥٪ على المؤجل من الثمن يكون في نظير التأجيل ، وهذا هو ربا النسئته الذى حرمه الله تعالى في القرآن الكريم وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم .. من هذا قول الله سبحانه في سورة البقرة في الآية رقم ٢٧٥ ( ... ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ) .. وعلى هيئة الاوقاف المصرية للتخلص من ربا النسئته ان تضيف فوق التكليف الفعلية للمبائى الربيع المناسب .. ثم تبيع الوحدة بتمن محدد لا تتقاضى أكثر منه .. ولقد حذرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه احمد وابوداود وابن ماجه عن استحلال المحرمات بتسميتها بغير اسمها



وروى البخارى ومسلم عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ان كتب على ابن آدم حظه من الزنا ادرك ذلك لا محالة . فزنا العينين النظر وزنا اللسان المنطق ، وزنا الاذنين الاستماع ، وزنا اليدين البطش ، وزنا الرجلين الخطى ، والنفس تمنى وتتسهى والفرج يصدق ذلك او يكذبه ، ..

وقد اوضحت الآية القرآنية ان على المرأة ان تستتر جسدها من قمة راسها الى القدمين ، وفقط يباح لها كشف وجهها وكفها .. ولما كانت هذه النصوص من القرآن والسنة قد اوجبت على المرأة ستر جسدها وحرمت النظر اليها من غير زوجها ومحارمها الذين بينهم الله في هذه الآية الاخيرة . كان مس شيء من جسدها محرما لانه أكثر اثاره للفراش من النظر .

ولما كان الرجل الذى يقوم بتصفيف الشعر لغير زوجة له او لغير محرم منه انما يمس جزءا من جسدها وجب ستره وحرم الله النظر اليه وبالتالى حرم مسه . كان هذا العمل محرما على الرجال . وكل عمل محرر يكون كسبه محرما . مع ان تحرى الكسب





# فض الاشتباك الفقهي

السيار المصرية ، ثم مفتي الجمهورية .

• عندما صدر قانون تنظيم الأزهر كان أهم تغيير أحدثه هو أنه أُلغيت هيئة كبار العلماء واستبدلتها بمؤسسة شبيهة هي مجمع البحوث الإسلامية وطبقا للقانون الصادر في سنة ٦١ ، فإن شيخ الأزهر - الإمام الأكبر - اعتبر صاحب الرأي في كل مايتصل بالمشئون الدينية والمشتغلين بقرآن وعلوم الإسلام (مادة ٤) بينما وصف مجمع البحوث بأنه الهيئة العليا للبحوث الإسلامية ومن مهامه بيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية (المادة ١٥) . وعندما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون الأزهر (في سنة ٧٥) نصت على أن من بين مايشتره مجمع البحوث - مذهب الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية - أو الفصلية (مادة ١٧) .

وفي الوضع الجديد لم يطرأ تعديل يذكر على نور الفتوى ووظيفته ، التي ظلت مرتبطة بوزارة العدل ، وإلى الحدود المستقرة من قبل . غير أن ذلك لم يمنع من أن يوسع نطاق من نطاق الدائرة ، وهو نطاق كان ضيقا ويتسع حسب كثافة كل مفت في الإفتاء . إذا كان من أهله .

وفي ظل وجود هيئة كبار العلماء - من بعدهم مجمع البحوث الإسلامية - كان المبدأ الحاكم هو أن الفتوى شأن جماعي ، وأن واقع الناس صار من التعقيد يمكن بحيث يصبح التصدي في الفتوى من جانب فرد بذاته عملا لا يخلو من مجازفة وإن كان ذلك واجبا في الماضي فهو اليوم واجب والزم بعدما تفرقت العلوم وتواترت الاستبدات وتعمقت التخصصات . ولذلك فلا بد أن نقرر أن المفتي لم يستطع حكما شرعيا جديدا ولكنه رجح في شأن شهادات الاستفتاء رابا على رأي آخر . واستأنس في ذلك بآراء بعض أهل العلم كما ذكر

اللفظ الذي أثاره كلام مفتي مصر حول بعض المعاملات المصرفية يستدعي عددا من القضايا المهمة ، التي يجدر بنا أن نتنبه إليها ونتدبر دلالاتها . أول هذه القضايا أن مناقشة الموضوع جرت على صفحات الصحف ، فلتزلت في محاذير عديدة ، زادت من حيرة الناس فضلا عن أنها أصابت بعض أهل العلم والفتوى في مقدمتهم - برذاذ كان يحسن تجنبه من البداية . على صفحات الصحف تلعبنا خلال الأسابيع الأخيرة كتابات مستفيضة لغة من المحاورين وكثرة من المشجعين . وكان صوت المشجعين أعلى . سواء بسبب من كثرتهم أو بسبب حرارة عواطفهم في التأييد أو المعارضة .

من يفتي في ماذا ؟

وتلك هي القضية الثانية : أعني ذلك الخلط الظاهر في شأن الفتوى والفتوى القول . الظاهر ، لأن الأمر واضح ومحدد في القوانين واللوائح لكنه مضطرب في الممارسة والتطبيق .

من علامات ذلك الخلط أن كل من ليس عملة وحمل شهادة العالمية أو الدكتوراه اعتبر نفسه من أهل الإفتاء والنظر يصرف النظر عن مجال تخصصه .

لكن الإطار التنظيمي للفتوى عندما له منطق آخر والخريطة الموضوعية رسمت لهذه المهمة الجليلة مسارا آخر . أبرز معالمه هي :

• قبل عام ١٩٦٦ م ، الذي صدر فيه قانون إعادة تنظيم الأزهر . كانت الفتوى الشرعية من اختصاص شيخ الأزهر وهيئة كبار العلماء وكان الفتوى جزءا من وزارة العدل . وظيفته محددة في قانون الإجراءات الجنائية ببدء الرأي في مدى مطابقة أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم للضوابط الشرعية . ولهذه الوظيفة أصلها التاريخي وثيق الصلة بنظام المحاكم الشرعية ، الذي ظهرت في ظله وظيفة مفتي الحقلية . أو مفتي وزارة العدل ، الذي صار لاحقا مفتي

وقد تمينا أن ينأى ، المشجعون ، من الكتائب بانفسهم عما ذهبوا إليه . في الترافيق بالانفاذ وبالبحارة بعد التصديق والتهافت الذين اتسما بالانفعال والتشنج . لقد اتهم المفتي بأنه صنيعة للحكومة ، واتهم معارضوه بأنهم عملاء للبنوك الإسلامية . ولم يكن في مثل تلك الاتهامات أساءة لأولئك النفر من أهل العلم فحسب ، ولا يهبط بمستوى الحوار فحسب ، وإنما كان الأسلوب تكريسا لمنهج ، التكفير ، الذي يسارع إلى ممارسة التضييق المطلق والأغتيال المعنوي بحق الآخر المخالف في الرأي . إذ لا فرق في المنهج بين اتهام المخالف بك بانه كافر ، بأنه عميل وخائن للقضية فهذا طعن في العقيدة وذلك طعن في الولاء والذمة وكلاهما بحث في الضمائر ومحاكمة للنوايا .

ولربما كنا في غنى عن ذلك لو أن الأمور عولجت على نحو آخر . أبعد الحوار العلمي والفتوى عن صفحات الصحف ومناير الخطاب العام . وحصصره في دائرة أهل الفقه والاختصاص شأن كل عمل علمي . وقد كان لافنا للنظر ومثيرا للاهتمام أن تظهر مناقشات كبار أهل الفقه للموضوع على صفحات الصحف بعد إعلان الفتوى وليس قبلها . لقد كشفت التجربة عن أن هناك ثغرة مآل البناء الفقهي في مصر .



وربما كان أوفق وأدعى إلى الثقة والإطمئنان أن يتم ذلك من خلال مجمع البحوث. وهو جهة الاختصاص بالموضوع طبقا لما هو محدد للقانون واتحته التنفيذية. لكن ذلك طريق بدأ مسدودا لأن المجمع معطل عن العمل منذ حوالى ثلاث سنوات بسبب خلاف بين أعضائه.

وتلك هي القضية الثالثة : فواقع الحال أن بيت فقهائنا من زجاج وإن الكثير من أمراضنا وقضايانا فقهية. وأن أصابت الثقة فيهم. إلا أن تقدم تلك الثقة للصوفى اعطى عن المجمع انطباعا سلبيا لابد أن نتصالح في صده.

فقد تناولت الصحف منذ أكثر من عام قصة الخلافات بين أعضاء مجمع البحوث الإسلامية والمذكرات والتهامات المتبادلة بينهم، التي مست المجمع.

وكتب واحدا ممن انتقدوا ارتباط الفقهاء باليونك وبشركات الاستمرار وتأثير ذلك على سمعتهم وجديتهم المفترضة. واقرحت خلا ذلك إنشاء جهة فقهية موحدة، منفصلة عن البنوك والشركات لتتولى ممارسة الفتوى والرقابة الشرعية على تلك المشروعات. إذ استقلالها العسى لحديثها. وأمن لأعضائها من القيل والقال. ولحجب الفقهاء علمه من اللغط الذي تجدد الآن وبوطن فيه بكثرة مما ينبغي للمفكرين والباحثين والناظرين في الماء العكر جاهزون وهرن إلى الإشارة في كل حين. ولا أريد أن الفصل أو أزيد فليس الهدف تعداد الفجرات ومواضع التزل. وإنما الأهم هو الصورة التي استقرت في الأذهان وخالصتها أن جبهة الفقهاء هشة وسهلة الإخفاق إلى جانب معانيتها من التصقق والشقاق.

ولقد كان ذلك الشقاق أحد الأسباب التي عطلت عمل مجمع البحوث الإسلامية وابتعدت بينه بالقاتل وبين مواكبة حياة الناس والعيش وسط مشاكلهم اليومية. إذ شغل المجمع بهم عن هموم الناس. فغلبت آلة الاجتهاد أو تعطلت طوال سنوات ثلاث. في زمن تتوالى متغيراته يوما بعد يوم.

في ظل غياب دور مجمع البحوث عن الساحة. والفراغ الذي نشأ عن ذلك. تصرف البعض على أسس الأمر الواقع. بمنطق أنه حيث لا يعمل فهو إذن غير موجود. وكان هذا المنطق مؤديا إلى تجاوزه. وأحسب أن مبادرة المفتي إلى التصدي للأمر كانت من قبيل ذلك.

لكننا نحسب أيضا أن الموقف الأصح كان يقضي أن يبحث أمر المجمع لتدبير فيه الحياة. بدلا من تجاوزه والمفكرة بمباشرة اختصاصه والتعجل في حسم مسألة حيوية معروضة عليه منذ حوالى ثلاثة عشر عاما. في حين لم يجد ملبسوتجوب ذلك الركض المفجأة.

### حكاية « التوجيهات »

قبل أن هناك « توجيهات » بذلك. وتلك هي القضية الرابعة : فليس خفيا على أحد أن مقولة « التوجيهات » راتجة في مختلف الأوساط السياسية والفقهية في مصر. وأن بعض المسئولين يرددونها في مواجهة المعارضين أو المتحفظين. وفيما أعلم فإن الإمام الأكبر شيخ الأزهر يلقب تلك المقولة فخرى مدى صحتها. وسأل المسئولين في مصر صراحة في الموضوع فجاءه الجواب على لسان الدكتور يوسف وأى نائب رئيس الوزراء الذي زاره في مكتبه وأبلغه بأن رئيس الجمهورية ليس له أي توجيه في هذا الصدد. وإن الشأن الفقهى متروك كله للفقهاء أنفسهم بقروون في صده ماستريح إليه ضمايرهم وما يحقق مصالح الناس. من جانبى أضيف أنه ينبغي التفريق بين دعوة إلى حل مشكلة وبين التفتي متروك كله للفقهاء أنفسهم بقروون في صده ماستريح إليه ضمايرهم وما يحقق مصالح الناس. من جانبى أضيف أنه ينبغي التفريق بين دعوة إلى حل مشكلة وبين

توجيه يحملها في اتجاه معين. أو ترخيص يحمل دون آخر. والدعوة لها مابيررها لمن حق الدولة إذا اعترضت مسيرتها مشكلة أن تطالب أهل الاختصاص بحلها ومن الناحية الإنسانية والمنطقية فلا نستبعد أن يكون هناك عواطف تميل في هذا الاتجاه أو ذاك. لكن لا أحسب أن أحدا في الدولة يمكن أن يبلغ بعواطفه تلك مبلغ البحث على تحليل الحرام أو تحريم الحلال.

تلك نقطة ينبغي أن تكون واضحة حتى لا ينجس - أو يزياد - أحد على أحد.

لكن هناك موقفا سياسيا وآخر اعلاميا. يثيران الشكوك والشبهات حول تلك النقطة الدقيقة بغير داع أو مير.

على الصعيد السياسي فإن دور وزير الأوقاف في العملية يثير علامات استفهام كبيرة. ففي تصريحه المنشور يوم ١٣ أغسطس الماضي ذكر أن الدولة تترك تقرير أمر العملات المصرفية إلى علماء الدين. وبخاصة دار الإفتاء باعتبارها الجهة المنوط بها إصدار الأحكام الشرعية - وذلك تقرير غير صحيح من الناحية القانونية إذ أن نص القانون الصريح يقضى - كما ذكرنا - بأن مجمع البحوث الإسلامية هو جهة الاختصاص في هذا الموضوع.

لقد كان هذا الموقف بإقتاد مصدرا للغط لإبراز مستمرا حول اختلاف المواقف بين المفتي ومؤسسة الأزهر والوقل بأن تقديم المفتي ودار الإفتاء هو ذلك النحو اللات المنظر سببه أن موقف الرجل يصادف هوى وينفى ترجيحا من جانب بعض المسئولين وذلك لغط أساء إلى موقف المفتي بقدر ما أساء إلى الحكومة.

والطرفان في غنى عن ذلك كله المفتي رجح رأيا فقهيا موجودا في الساحة وله ذلك كأي عالم مسلم كما قلنا. وينبغي ألا يقلل من شأنه أن يجد بين المسئولين وعلمة الناس من يرحب به ويستريح إليه. ولم يقل أحد بأن المفتي ينبغي أن يشت مصداقته بمعارضة الحكومة





المصدر :

التاريخ : ٥ أكتوبر ١٩٨٩

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سارع البنك المركزي إلى دعم واحد من تلك البنوك الإسلامية عندما واجه بعض المتابعين المالية هذا العام وتجاوزت قيمة الدعم ١٥٠ مليون جنيه من ناحية ثانية فوسط غلبة المصارف القديمة في مصر ، التي يقوم على أرضها مائة بنك بينها ٤٠ بنكا جنبا . لا يعقل أن يكون هناك خطر على النظام المصرفي من بنكين اثنين ودائعهما لا تتجاوز مليارين من الجنيهات وثلاث ولد حديثا ولم يبدأ في تلقي الودائع بعد .

ثمة نقطة اضيفها هنا هي ان التحول من بنك إلى آخر في مصر لاخطر منه طالما ان الجميع خاضع للبنك المركزي وفي قبضته . ولكن الخطر الحقيقي والمشكلة الأكبر هي في تسرب اموال المصريين إلى خارج البلاد وهي عملية معروفة انها سابقة على إنشاء البنوك الإسلامية واستمرت بعد ذلك حتى وصلت قيمة اموال المصريين المودعة في البنوك الغربية إلى رقم يتراوح بين ٤٠ و ٦٠ مليار دولار على ارجح الأقوال

والأمر كذلك . فان كانت هناك أزمة فهي وثيقة الصلة بالسياسات المالية والاقتصادية وعناصر الطرد فيها ومن المغالطة والتعسف ان تعلق على شجب البنوك الإسلامية

هل يعني ذلك ان يتحرك امر شرعية المعاملات المصرفية معلقا بغير حجم ؟ هذا هو السؤال - القضية - الأخير ..

ليس ذلك واردا على الإطلاق . فالدعوة ملحة إلى تناول رصين ومسئول للموضوع من جانب كل الأطراف ليضيء البحث في سلحته وبين أهله . ولترفع أيدي المشجعين والمؤرخين بالتوجيهات والضغوط . ولينبثق الله أهل الله في خلق الله ان وجدوا شبهة الحرام فليدلوهم الى البديل الحلال . برفق وفي غير عسرا او مضرة . وليكونوا مع الناس لا عليهم ومع الحق في كل حين . وليس بين الحين والحين □

والحكومة ليست مضطرة لان تختار إلى طرف دون آخر في أي خلاف فقهي وإن تعلق بالمعاملات المصرفية ورغبتها في استقرار تلك المعاملات لاتعني انها تواجه . كارثة . لن نحل إلا بقوى الحق وأبحاثه وشهادات الاستعمار أو حتى فوائد البنوك

على الصعيد الاعلامي فان ولفة الصحف القومية ومناير التوجيه الاعلامي الأخرى بدت منحايزة لرأي المفتي وغير مفسدة المجال للأراء الأخرى . التي لم تجد متناسلا لها إلا في بعض صحف المعارضة .

فل قاتل بان ثمة مصلحة عليا اقتضت ذلك . فالمسألة باتت تهدد الاقتصاد القومي وإن الشكوك المتارة حول المعاملات المصرفية دفعت الناس إلى الاعراض عن البنوك الوطنية . وتوجيه ممدخاتهم إلى البنوك والشروعات الإسلامية التي ما انفكت توسع من أرضيتها بدعوى انها خالية من شبهة الربا .

وحل هذه المشكلة سيفوق إلى حل مشكلة البنوك . والاقتصاد القومي بالثبات

تساءلت : هل هذه مشكلة حقيقية أم وهمية . وإن كانت حقيقية فما هو حجمها ؟

### ذلك الخطر الوهمي

هذه هي القضية الخامسة . فل الراوي انه بعد اغلاق ملف شركات توظيف الاموال التي كان مجموع ابداعاتها كما ذكر رسميا حوالي خمسة مليارات من الجنيهات فلم يعد في الساحة المصرفية المصرية ( غير مشروعات اسلاميين اثنين ) بنكين ) وثلاث تشكل حديثا . وهذه المشروعات يختلف وضعها تملعا عن وضع شركات توظيف الاموال . فهذه الأخيرة لم تكن خاضعة لاشراف الدولة . بينما البنوك الإسلامية خاضعة للاشراف المباشر للبنك المركزي وبإقتال فهي جزء من النظام المصرفي المصري . ولانها كذلك فقد





# الإسلام يرفض هذه الوصاية



من حق العالم الفاضل الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطلي مفتي جمهورية مصر العربية أن نذكره بكل التقدير والاعتزاز أنه خرج بدار الافتاء من حجة التوفيق التي كانت فيها مما جعل الإسلام وعلماءه يبدون في مثل حال أهل الكهف عجزين عن معلية قضيا الناس ومشكلاتهم فضلا عن أن يكون لهم في حلها اسهام

ثم جاء الشيخ الدكتور طنطلي نموذجاً لازهرى المستنير الفقه لدينه والذي يجمع بين أصالة الدراسة وروح معاصرة الواقع بمستحدثاته . فلما بهذا الإحتكام الشجاع لبعض المسائل الحق حتى يعضوا عليه

والصورة الإسلامية فعلا لأى مؤسسة مكية تحفل اسم الإسلام هي الصورة التوعونية التي يكون لصاحب السهم الواحد فيها من الراى والمشاركة مثل مالمصاحب الألف سهم حتى لايلعب الأغنياء الحق باموالهم كما حذرنا القرآن وكما كل عليه الحق في مجتمع المدينة . ولنتذكر أن عمر رضى الله عنه لما طعن ، جعل الأمر شورى في ستة من كبار الصحبة كل فيهم الغنى والمستور الحال . ومع ذلك كان الأمر بينهم شورى في اختيار الخليفة ولم يكن للفقير صوتان وللغنى صوت واحد وهذا هو الإسلام

لكن أصحابنا هؤلاء يعضون أعينهم عن فساد الهيكل من أساسه لأنه يفتق وصلاتهم الشخصية المرتبطة دائما بالأغنياء وسيطرة رأس المال لهم الذين يمكنون أن يعينوه مفتين ومستشارين أما الفقراء فاني لهم ذلك

■ محاولتهم الدائبة لطرح مسألة « الربا » والتركيز الإعلامي الصلحاب عليها وكان الإسلام قد انحصر فيها . وصنمهم المطلق عن الجواهر الاساسى للفضية وهي قضية المال والثروة في الإسلام .

فلنكت أن أبناء المسلمين يموتون كل يوم جوعا في اسيا وأفريقيا ولم نسمع لأصحابنا أى صوت ينادى الآخرين أن يفعلوا شيئا لأكباد الجائعة والتي اعتبرها خامس الراشدين عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه أولى بالصدقة من البيت الحرام .

وحين حدثت المجاعة في إفريقيا ووطن الجوع أطفال المسلمين وشيوخهم لم نسمع لأصحابنا أى صوت .

■ في الوقت الذي يعضون فيه أعينهم عن « الخشعة » في عيون الآخرين يحدقون باهتمام ليجتوا عن « الفتنة » في عيون مصر

## قرض أم وديعة ؟

أصحابنا لايعينهم ذلك ولايفكرون يوما في الإقتراب منه لأنه يغضب عليهم سلاطهم بينما نهض الفقراء الدنوات للنظر في أمر سيدة طفيرة أرسل اليها زوجها الكاذب في بلاد الله ملكة جنية فذهبت الى أحد البنوك وأودعتها فيه . لتعاطف عليها بعدد من يدها من تكمية ولتحصل منه على « قرشين » من ناحية ثانية

هنا لفت تحرك جماعة الضغط على الفقراء لحساب الأغنياء للنظر في توصيف هذا المبلغ أهو قرض ؟ أم وديعة ؟

قرض ؟ نعم يقولون ذلك وبإصرار هذه السيدة المسكينة - عندهم - أمني أن الرسول فخذوه ومهلكهم من بنوك الإسلام - وهي قد اقترضت هذا المبلغ وعليه فلا يجوز لها أن تأخذ من ورائه أى عائد لأن « كل قرض جر

بئس ما تطلبه من أولئك الذين أسماهم البعض « فقهاء البنوك » ثلاث مواقف ومواقفهم مع بعض الصحفيين وتكونت من الفريقين « مجموعة عمل » كان من أبرز أسسها حسب ملاحظ من ممارستهم في الأوامر :

- الصمت عن الممارسات الكثيرة التي تورطت فيها شركات لتوظيف الأموال وبعض البنوك الإسلامية وأضاعت بسببها مئات الملايين من الدولارات في « المقامرة » على العملة التي يسمنونها زورا « تجارة »
- التبرير الغريب لعمليات نزح الطلقة الاقتصادية لمصر والمتمثلة في مخدرات وودائع إبناتها من العاملين في الخارج والتي كانت شركات الأموال والبنوك الإسلامية جميعها تودعها في الخارج حيث تسهم هذه الملايين في تقوية المؤسسات المسيطرة على الاقتصاد في الغرب كله وتحرم منها مصر هذا أضطرت مصر تحت ضغط الحاجة إلى تمويل بعض مشروعاتها أو حتى لاستيراد الدقيق للشعب والقرضت بالمقابلة المرفقة ولف هؤلاء يصرخون على المنابر : الدولة تتعامل بالربا بما يذكريه بالمثل الشيعي المشهور « يقلت القليل ويشتي في جبانته »
- الزعم بأن هذه الشركات وهذه البنوك هي الصورة المثلى للاقتصاد الإسلامي مع أن الهيكل الذي قامت عليه هو هيكل الشراكة المساهمة وهو هيكل غربي راسعالم فوامه تركز سيطرة ومصالح الأغنياء حيث يكون القرار والتصويت للسهم لا للشخص وفي هذا مناقضة صريحة للتجديد القرآني الذي نهى عن ذلك وحذر من احتكار الأغنياء للثروة كما يؤدي إليه ذلك من مفاسد حيث قلل الله تعالى في سورة الحشر منذرا من يخالف ذلك بالعقاب الشديد :

« ما آفاه الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمسكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب . . . »

الحشر : ٧





نفسا فهو ربا .  
هكذا ؟ المحتاجة  
تصرخ : لتجعلوه  
قرضا . سموه  
. وديعة . وهاتوا  
لى من وراءه اى  
حاجة .  
جماعة الضغط  
على الفقراء فى  
ندوتها العنيدة -  
ترفض هذه  
الاستغاثة وتقول  
هذه المرأة لا تستحق

عن الملة جنبه اى  
ربح لان . الخراج بضمان . ومادام البنك وخاصة - اذا  
كان اسلاميا - هو الضامن فهو الذى ياخذ الربح وحده !!  
اهذا كلام ؟ اهذا اسلام ؟ ألم تسمعوا يوما ان الامام عليا  
رضي الله عنه افقى تضمين الصناع حين ظهر فيهم عدم  
الامانة ؟  
عدم الامانة ؟ زمان لم يكن العهد بالرسول صلى الله  
عليه وسلم بعيدا . فكيف بهذا الزمان الذى اصبح فيه  
الاختلال حرفة واحد معالم الشرطة والمهارة . اغفاء  
لكن صاحبنا لا يعيدهم ذلك وانما يعينهم - اغفاء  
البنك وخاصة اذا كان اسلاميا بل امره سادتهم من كل  
مسئولية .

ومعنى هذا ان البنوك فى ظل الاسلام الذى يفهمونه لها  
الحق المطلق فى الحبث باموال المودعين كما تشاء وان  
تقدمها للاحباب والاصحاب يصنعون بها المشروعات  
وينمون بها الثروات ويمل لهم البنك فى سدادها ريثما  
يصبحون من اصحاب الملايين . ولا مانع ان يلتزم لهم  
العذر فتجدول الديون مرة ومرة . ثم يقل انهم  
مساكين . لا يملكون الا مليون او مليونين . مساكين  
والاية تقول - هكذا يتطوع المغفون - . وان تصدقوا خير  
لكم . يعنى لماذا لاتعتبر هذه ديونا معدومة . وبالفعل  
تعدم . تدعم لصالح الاغنياء والمحتالين . وعلى الدواع  
المسكين ان يصمت والا صرخوا فى وجهه . اتريد ان نقبل  
العوض ؟ ان هذا حرام . القول . فهل هذا اسلام ؟

### الاسلام المظلوم

لقد ظلم الاسلام كما لم يظلم على ايدى هذه الجماعات  
الضالمة التى ابقتها بيان الدكتور المغنى فذا هم  
يضمسون هذه . المناحة . مضرين بكل ما يمكن على فرض  
وصايتهم على الاقتصاد مصر بل وعلى الاسلام نفسه .  
ولست بحاجة الى ترجيح الفتوى لى فى غير حاجة الى  
ذلك . بل لقد رجحها ودعما من هم خير منى واعظم علما  
وفضلا على نحو ما فعل الشيخ الجليل عبد الله المشد  
وما فعل الصديق اوجال الشيخ محمد الغزالي . والمفكر  
الصديق الشافعى دائما خالد محمد خالد اكثر الله من  
امثلهم يصدعون بالحق فى وجه طوفان الباطل .

ومن حق المواطن ان يتشامل . اذا كان الحق فى جانب  
المغنى واذا كان العلماء الاعمال قد ايدوه فلماذا يستسيظ  
اصحابنا غصبا على هذا النحو الغربى ؟  
والقول . مصدر الغزاع الاكبر عندهم ليس لان المغنى  
رجل دولة فحسب وانهم دائما معادون لكل ما يصدر عن  
الدولة حتى ولو كان الحق .

ولكن لان المغنى اعلن انه - واخذ على نفسه ما يشبه  
العهد - يانه سيعمل بالقصى ما يستطيع على حمل رجال  
الاقتصاد فى مصر وحمل الدولة من ورائهم على ايجاد  
الاساليب الاقتصادية المبررة من اى شبهة ربا .  
والغرض ان يكون هذا ما يتبنونه - لو خلصت  
النيت - لكن الامر ليس كذلك . لانه اذا اصبح كل بنوك  
مصر تعمل بعيدا عن اى شبهة ربا . فلماذا يبقى لهم هم  
انهم يريدونها . اسلامية ملاكى . يفتون لها ويريجون  
منها وصحفيون كذلك لا يريدون للمشكلة ان تظل ابدا  
لتستمر ورقة بايديهم للضغط والمزايدة . واذا كانت  
خطوات المغنى ستصل بهم الى هذا الضياغ فتقف يستكون  
عنه .

•••••  
تلك هذه القضية فى صورتها العامة .  
جماعة ضغط ذات مصالح شخصية تريد - بكل  
الطرق - ان تفرض وصايتها على مصر وعلى الاسلام بقل  
وجها رجل نظيف اليد واللسان والغلب يريد ان يعمل  
شيئا يزيح به كابوس اللقي عن صدور مواطنيه . لكن  
الاخيرين لا يريدون .

•••••  
ولان الاسلام العظيم هو فى النهاية الذى يدفع الثمن  
فانى انشد الغاضبين  
\* ان يصنعوا القليل من الانصاف ان ايدوا او  
عارضوا .  
\* ان يستيقظوا من احلامهم فى محاولة فرض الوصاية على  
مصر او على الاسلام فقد بلغت الشعوب على مستوى من  
الوعى يصعب خداعه .  
\* ان يرفعوا بالاسلام ويحاولوا رفع الظلم الفادح الذى  
يوقعه به آخرون ليس من بينهم المغنى .  
والله من وراء القصد . وهو حسينا ونعم الوكيل



# أول دولة .. عرفت نظام البنوك الإسلامية !

الرحمة إلى صفا ، ومن  
المصلحة إلى المفسدة ، ومن  
الحكمة إلى العبث فقيمت من  
الشريعة ، وإن دخلها التناوب .  
ويقول الباحث : أنه إذا كان  
موضوع وسائل إشباع الحاجات  
- مثلا - من أهم الموضوعات التي  
عالجها علم الاقتصاد ففي كتاب الله  
العزيز ما يشير إلى هذه الموارد كما  
يلقر حثهوا للتأمين فقال ( الله  
الذي خلق السماوات والأرض  
ونزل من السماء ماء فأخرج به  
من الثمرات رزقا لكم ، وسفر لكم  
الطريق لتجري في البحر بأمنه .

دولة

سبب

فتى

الخلافة

العامة

في المصارف

وسفر لكم القس والقمر  
والنسيم ، وسفر لكم النور  
والقنار ) وإذا كان الحال والعمل  
هما ركيزتا النظريات الاقتصادية  
باعتبارها مصدر كل حلجيات  
الحياة ففي كتاب الله الكثير من  
الآيات التي تحدثت عن المسائل  
وسياسية وطرق توزيعه فقال  
تعالى ( أمونا بالله ورسوله واتقوا

بها تتفرع كل مساهمة جهاز  
العلاقات العامة في شرح لفظة  
الفرع الإسلامي وتقديمه للخدمات  
الخاصة بالعاملين والمتعاملين في  
هذه الفروع .

مفهوم الاقتصاد الإسلامي  
وبعد أن تعرض الباحث لنشأة  
المصارف العامة وتطورها تعرض  
لمفهوم الاقتصاد الإسلامي  
وتسائل هل يوجد مايمس  
بالاقتصاد الإسلامي الكامل ...؟  
واباح قائلا :

أن الشريعة الإسلامية خاتمة  
الرسالات السماوية فهي دين حياة  
ومنهاج عمل صالحان لكل زمان  
ومكان ، فيها الهدى والنور  
والسعادة والفلاح لجميع البشر  
( كتاب آتتناه إليك لتفريخ الناس  
من الظلمات إلى النور بأذن ربهم  
إلى صراط العزيز الحميد ) لذا كان  
أساسها ومبناها قلتما على مصالح  
العبد وسعادتهم في الدنيا والآخرة  
، والشريعة عمل بين عباده  
ورحمة بين خلقه ، وإنما يوجد  
العمل فثم شرع الله ... فكل مسألة  
خرجت من العمل إلى الظلم ومن



● عرض :  
محمد وهذان

الدراسة بعنوان ( دور العلاقات  
العامة .. في البنوك الإسلامية )  
وحصل بها الباحث رضى سعد  
عبدالمعطي على درجة الماجستير  
في العلاقات العامة والإعلان من  
قسم الصحافة والإعلام بكلية اللغة  
العربية - جامعة الأزهر بتقدير  
ممتاز ..

واشرف عليها وناقشها  
الدكترة .. سعد عبدالمقصود نظام  
عبد الكلية السابق ومحيى الدين  
عبدالمليم رئيس قسم الصحافة  
( مشرفين ) ومحمد عبدالمعطي  
خبروس الأستاذ غير المتفرغ  
بالبجامعة ، وحسن محمد خير  
الدين الأستاذ بتجارة عين شمس  
( عضوين ) ..

وعن الأسباب التي جعلته يبحث  
هذا الموضوع يقول الباحث أن  
الإنجازات التي حققها المصارف  
الإسلامية منذ نشأتها وحتى الآن  
لجديدة بأن تظهر للرأى العام ،  
حتى يمكن الاحتفاظ بالمتعاملين  
وجذب رؤوس أموال أخرى وهو  
من أهم أهداف العلاقات العامة  
والتي تنبني من الأهداف العامة  
للمصرف الذي تعمل به .. كما أن  
التوسع في إنشاء فروع إسلامية  
تابعة للبنوك التجارية تحتاج إلى  
ولفة تجاه أجهزة العلاقات العامة



مما جعلكم مستغلين فيه ) ..  
مما يؤكد أن الإسلام حافظ على  
المال إلى أبعد ما يمكن أن يتصوره  
عقل دون مجاملة فرد على حساب  
الأخر .

#### تحرير الاحتكار

ويتطرق الباحث إلى خصائص  
الاقتصاد الإسلامي فيقول : أنه  
يتميز بما يلي :

- تحرير الربا والاحتكار ، وكل  
الممارسات الخاطئة في النشاط  
الاقتصادي من غش وتليس  
ضماناً لسوق إسلامية صالحة .

- اعتبار النظام الإسلامي في  
الاقتصاد مركزه الزكاة وهو يشكل  
دعامة أساسية لدور محدد للدولة  
في توجيه وترشيد النشاط  
الاقتصادي ..

- الاهتمام بنظم السوق  
وميكاناتية الائتمان بضوابطه  
الإسلامية ( السوق التعاونية  
الإسلامية ، والأمان المعاملة ) ..

ويتعرض الباحث لنشأة المصارف  
الإسلامية في مصر ويقول بذات  
أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي  
في مصر عام ١٩٦٣ متمثلة في  
( بنوك الائحة المحلية ) في  
مدينة ( ميت عمر ) وأمدت نشاط  
البنوك خلال ثلاث سنوات إلى ٥٣  
قرية وبلغ عدد العملاء ٨٥ ألف  
مسلم . وقد تعرضت هذه التجربة  
للعديد من العقبات والمصاعب التي  
أجهضت التجربة ، وأغلقت بنوك  
الائحة ، إلا أن الحركة الفكرية  
والنظيرية للفكر الاقتصادي  
الإسلامي وإنشاء البنوك الإسلامية  
لم تتوقف وإنما أتت سلسلة من  
المؤسسات الإسلامية كان ترتيبها  
كما يلي :

- في عام ١٩٦٧ أنشأت جامعة أم  
درمان الإسلامية أول قسم  
للاقتصاد الإسلامي في العالم ،  
وأنشء فيه دبلوم للاقتصاد  
والبنوك الإسلامية في عام  
١٩٨٣ . ثم أنشأت كلية تجارة  
الزهر دبلوم الدراسات العليا في  
الاقتصاد الإسلامي والمصارف  
الإسلامية عام ١٩٨٤ وتوالى بعد  
ذلك إنشاء البنوك الإسلامية في  
مصر والعالم .





## كلمات تنقصها الصراحة !!

● في هذا المكان أشدت بكفاءة المعنى . ويعلمه وشجاعته لما أصدره من فتوى خاصة بالقول في وشهادات الاستثمار . وفي هذا المكان - وفي أسبوع ثلث - قلت : أخشى أن يكون شيخنا ومفتينا قد استدرج . ونقل لخواصنا المشرف على صفحة الجمعة في الأخبار الغراء ما قلته وتوالت فضيلة المعنى الرد على بما عرف عنه من أدب جم وتواضع محبب إلى النفس . ولست أريد الدخول في حوار مع الأستاذ الجليل د . محمد سيد طنطاوى - وإن كان ذلك يشرفنى ويسعدنى - فقط أقول أنتي كنت تتمنى ألا تصدر الفتوى حتى لاتخسر العديد من علمائنا الذين نزلوا في حوارهم مع المعنى إلى الحضيض واستخدموا عبارات لا يمكن أبدا أن تصدر عن علماء إجملاء .

● كان يسعدنى أن اشرك في تكريم شيخنا الشعراوى في محافظة الدقهلية . وكان قد دعانى إلى المشاركة الأخ الصديق اللواء محمد حسين مدين المحافظ . لقد قامت الدقهلية بواجبها نبيلة عن مصر كلها . سمعت لوجود الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق . ولم أسعد لأعذار الأخ الصديق د . محمد على محبوب وزير الأوقاف . الإمام الشعراوى عطاء موصول وسيف من سيوف الإسلام .

● جاعنى صوته من بعيد . من الحرائبة حيث يلعب . يزرع . ويقلق . ويشيح الحب والود بين الناس . عيسى رضوان الوزير السابق وأحد كبار الضباط الأحرار . هئانى على ما كتبت عن عبدالناصر وعجبت لأن التهنة تجيء من عيسى رضوان الذى حكمه عبدالناصر وقضى عليه بالسجن سنتين قضى منها سبعا . روى لى عيسى رضوان كيف تلقى نيا وفاة عبدالناصر وهو فى السجن . بكى . كما لم يبك فى حياته . إنها يا أخ صبرى عشرة عمر . زمالة شبيب ورفقة سلاح . درس فى اللواء نادر . فى هذه الأيام المظلمة الداكنة يخرج من بينها من يؤكد أن الدنيا لاتزال بخير !!

● الأستاذ أمين هويدى أعرفه جيدا . منذ أن كان سفيرا لنا فى العراق . ومنذ أن كان وزيرا للأعلام والثقافة . اختلفت معه كثيرا عندما كان سفيرا . وعندما كان وزيرا . ولكنى لکن له تحية خاصة رغم اختلافى معه فى هجومه الضارى على أنور السادات والسيدة جيهان السادات . ولو كان الهجوم بوجه حق . لما اختلفت معه . كتب أمين هويدى فى . الأمل . كلمة طيبة عن عبدالناصر . وما قلته يوم وفاته أنيس منصور . ونجيب محفوظ وأنور السادات . وبابى أمين إلا أن يشك أنور السادات نبوسا فى نهاية الكلمة محملا إياه - وهو جثة هامدة - مشاركة ببجيج فى جنازته . أمس فى الفن أمين هويدى قتلا - وهو كما أعلم يلغىها وهى طفلة - يقتل القليل ويمشى فى جنازته . على نكر الديبليس . أقول . إن بعض مسئولينا أشبه ما يكونون بالديبليس فمن جهة يتكلمون باستمرار زملعهم ومن جهة أخرى رومهم كرموس الديبليس . صغيرة جدا !

● فحرت مرة فى أن تكون هناك مكافأة نهاية الخدمة بالنسبة للمبلسى الذى قضى ٥٠ عاما فى العمل السياسى . المكافأة التى أريدها عشرة أمدان من الأراضى المستصلحة أو الجارى استصلاحها يعيش فيها الإنسان ما تبقى له من عمر . بدانا فلاحين . ونريد أن نمشى للاحين . لن يحقق هذا الحلم إلا الأخ الصديق د . يوسف والى . يس بشره ألا يكون فى ذلك العمل استثناء لو مجملته ؟ .

● قلت . أخبار اليوم . إن توماس لوثيل رئيس مجلس النواب الأمريكى الأسبق استقال من منصبه بعد ٥٠ عاما من العمل السياسى كمرصيده فيها لايتجاوز ٢٩٠٠ دولار . عمل لوثيل بالإعلانات فى التليفزيون ويتقاضى فى اليوم الواحد مائة ألف دولار أى مليونارى ما كان يتكلمه وهو رئيس مجلس نواب لمدة عام كامل ! . حد علون يقيى توماس لوثيل ؟ .

● يبدو لى أن لجنة جوائز على ومصطفى أمين قد انحازت تماما إلى جانب المعارضة . هل يوضح لنا الأستاذ الكبير مصطفى أمين صاحب تلك الجوائز . لماذا أصر على أن يكون من بين جوائز هذا العلم جائزة لأحسن تحرير جريدة معارضة . هذه الجوائز تافه الكثير من مصداقيتها إذا تم نصيب الجوائز قمعها عند تزينة معينين بلخسرة حتى الجوائز فيها "لعب" !!





المصدر : المصدر

التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● فوجيء الشيخ بليته الوسطى ، وهي الأصفر من اختها التي تنسم باللماسة ، فوجيء بها تقول له وبدون تمهيد : أنت مكتاتور ؟ ذهل الشيخ وسأل : لماذا ؟ ، قالت - وكانها المصفع سريع المثلقات : أنت لا تعطينا إلا القدر اليسير من الديمقراطية ، نليس رى ما احنا علوزين ، نروح النادى الى احنا علوزين نروحه ، اما المسائل الهامة والخطيرة فانت تتحكم فيها ، قال : مثل ماذا ؟ ، قالت : حق اختيار شريك المستقبل ، انت دائما تتدخل فى عدم منحنا هذا الحق كاملا ، قال : لاننا - فى هذا الحال بالذات - اكثر منكم نجارب وفيهما للناس ؟ قالت : ولكنك مستقبلنا وحيدنا ، قال : انا على اتم استعداد لعدم التدخل فى مثل هذا الامر شريطة الا تتدخل فى الموضوع برمته منذ البداية لاسليا ولا إيجاليا ، ولم تقنع ! ولم يقنع هو أيضا وهل فى مصر من يفتح ابنة الـ ٢٠ ربيعا ؟ ● حكمة اليوم : عن ابي العباس ، سهل بن سعد الساعدي قال : « جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله ، دلني على عمل إذا عملته احبني الله واحبني الناس ؟ ، قال : ازهد فى الدنيا يحبك الله ، وازهد فيما فى ايدي الناس يحبك الناس ... رواه ابن منجه وغيره .

ص . ١





المصدر : ..... الأذاعة والتلفزيون

التاريخ : ٧ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من أوراق الإمام الأكبر محمود شلتوت

فتوى قديمة

تؤكد رأى المفتى فى « قضية الربا »

قامت الدنيا ولم تقعد بعد ان اصدر مفتى الديار المصرية فتواه  
التي تحلل شهادات الاستثمار .. وتوالت الاتهامات على المفتى  
قائلة بانه احل الربا الذي حرمه الله .. ونحن اليوم نقرب فى  
اوراق عالم جليل هو الإمام الأكبر محمود شلتوت الذى افنى  
بتحليل فوائد البنوك وصناديق التوفير والاسهم والسندات فى  
النصف الاول من هذا القرن .. كما نورد نص الفتوى التي جاءت  
فى كتابه « الفتاوى » الذى اصدرته دار الشروق . وذلك لنؤكد رأى  
فضيلة المفتى الذى عودنا ان يقف دائما ضد ظلمات الجمود بعقله  
المستنير ..





### أرباح صندوق التوفير

● هل يحل للمسلم شرعا أن يأخذ نصيبه من أرباح صندوق التوفير؟  
- رأى بعض علماء الحلال والحرام أن الربح الذي تدفعه مصلحة البريد لأصحاب الأموال المودعة في صندوق التوفير حرام، لأنه إما فائدة ربوية للمال المودع أو منفعة جرها قرض، وكلا الأمرين حرام في نظر الشريعة. وعلى هذا يجب رده ويجوز أخذه والانتفاع به.  
- والذي نراه تطبيقا للأحكام الشرعية، والقواعد الفقهية السليمة - أنه حلال ولا حرمه فيه.

ذلك أن المال المودع لم يكن ديناً لصاحبه على صندوق التوفير. ولم يقتضيه صندوق التوفير منه، وإنما تقدم في صاحبه إلى مصلحة البريد من تلقاء نفسه، طلقاً مختاراً، ملتصقاً بقوله المصلحة أياها. وهو يعرف أن المصلحة تستغل الأموال المودعة لديها في مواد تجارية ويصدر فيها - أن لم يعدم - الكساد والخسائر وقد قصد بهذا الإيداع أولاً: حفظ ماله من الضياع، وتعويد نفسه على التوفير والاقتصاد. ولقصد ثانياً: إمداد المصلحة بزيادة رأس مالها، ليتسرع نطق معاملاتها، وتكثر أرباحها فينتفع العمال والموظفون، وتتفقد الحكومة بفائض الأرباح.

ولا شك أن هذين الأمرين - تعويد النفس على الاقتصاد، ومساعدة المصلحة الحكومية - غرضان شريهان كلاهما خير وبركة ويستحق لصاحبهما التشجيع، فإذا ما عبت المصلحة لهذا التشجيع قدراً من أرباحها منسوباً إلى المال المودع أي نسبة توريد، وتقيمت به إلى صاحب المال، كتبت دون شك معاملة ذات نفع تعولنى علم، يشمل خيرها صاحب المال والعمل والمصلحة الحكومية. وليس فيها مع هذا النفع العام أدنى شائبة لظلم أحد، أو استغلال لحاجة أحد، ولا يتوالت حل هذه المعاملة على أن تندمج في نوع من أنواع الشراكات التي عرفها الفقهاء وتحسوها عنها وعن أحكامها

معاملة جديدة

وفي الواقع إن هذه المعاملة بتكفيئتها، وبغرفها كلها، وبضمها أرباحها لم تكن معروفة للفقهاء الأولين وقت أن بحثوا الشركة ونوعوها، واشتروا فيها ما اشتروا.

وليس من ريب في أن التقدم البشري أحدث في الاقتصاديات أنواعاً من العقود والاتفاقات المركزة على أسس صحيحة لم تكن معروفة من قبل، ومدام الميزان الشرعي في حل التعامل وحرمة قلماً ما - كتب الله - والله يعلم المقصد من المصلحة - الآية ٢٢٠ من سورة البقرة - فما علينا أن نحكمه، ونسير على مقتضاه. ومن يتبين أن الربح المذكور ليس فائدة لأحد حتى يكون ربا، ولا منفعة جرها قرض حتى يكون حراماً على فرض صحة النهي عنه، وإنما هو كما قلنا تشجيع على التوفير والتعاون اللذين يستحبهما الشرع.

● ضرورة الأفراد وضرورة الأمة - من المشاريع الهامة التي تعود بالف خير على المسلمين ما يحتاج إلى قرص من المصروف. يتقاضى عنه المصروف ربحاً،

فهل يحجم المسلمون عن ذلك على أنه ربا، ويترك المجال لغير المسلمين. وما حكم الشرع في الإسهام والسندات؟  
الربا الذي نزل فيه القرآن:

- لا شك في أن القرآن حرم على المؤمنين التعامل بالربا، والربا حدد بالعرف الذي فيه القرآن، بالدين يكون لرجل على آخر، فيطالبه به عند حلول أجله فيقول له الآخر: آخر دينك وآتيك على ملك، فيعلن ذلك (وهو الربا اسمعلة مشاعلة) فتهام الله عنه في الإسلام.

وواضح أن هذا الصنيع لا يجري عادة إلا بين معدم غير واجد، وموسر يستغل حاجة الناس، غير مكترث بشيء من معنى الرحمة التي يبينها الإسلام مجتمعه عليها، والتي لو عمدت في المجتمعات لأصبحت تكفيلات الحيوانات المفترسة، وهذه النوع من لا تقبل إنسانية فاضلة الحكم بإباحتها، وقد قبل القرآن الكريم حرمة في جميع الآيات - مستبدلاً إياها - بالصلة التي تبدل في مساعدة الفقير المحتاج، وتشير هذه المفصلة إلى أن تلك الحالة كل جديراً بها أن تجري فيها الصلقة، وعلى التبرع المحض، فلن لم تكن صفة فلا أكثر من الرد بالمعنى ومن النظرة إلى المعسرة:







المصدر: ..... الأذاعمة والذلفزيون

التاريخ: ١٧ أكتوبر ١٩٨٩

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مواردها في صة - ان تأ - ض بلرريح تحقيقا  
للك المصلح التي بها قيام الامة وحفظ  
كيبتها .

اما الفرق بين الاسهم والسندات ، فهو  
ان الاسهم من الشركات التي يلحقها الاسلام  
باسم المضاربة ، وهي التي تتبع الاسهم  
فيها ربح الشركة وخسارتها .  
واما السندات ، فهي القرض بالمدة  
معينة لاتتبع الربح والخسارة ، فان  
الاسلام لايبيحها الا حيث دعت اليها  
الضرورة الواضحة ، التي تفوق اضرار  
السندات التي يعرفها الناس ويقرها  
الاقتصاديون .

هكذا بطل علينا رأى الامام الاكبر محمود  
شلتوت الذي قل به في النصف الاول من  
هذا القرن ليعضد فتوى فضيلة الشيخ  
محمد سيد طنطاوى مفتى الديار المصرية  
في مسألة الربح والربا .

• يحق لله الربا ويربى الصفقات •  
• الآية ٢٧٦ من سورة البقرة • ، لاتظلمون  
• ولا تظلمون ، وان كان نو عسرة فنفطرة الى  
• ميسرة ، وان تصدقوا خير لكم ان كنتم  
• تعلمون • ، • الايتان ٢٧٩ ، ٢٨٠ من سورة  
• البقرة • اما الزيادة والمضاعفة فيها ، فهما  
• ظلم وعدوان ، وهما من موجبات العقاب  
• والغضب عند الله ، واتقوا النار التي  
• اعدت للكافرين • .

### الضرورات والحاجات

والفقهاء تشبها مع توسيح نطاق  
التراحم ، والبعد عما يفتح على الناس باب  
التراحم المادى في الضغط على ارباب  
الحاجات ، توسعوا كثيرا فيما يتناولوه  
الربا ، وكان لهم في ذلك مشارب مختلفة  
وأراء متعددة . ورأى كثير منهم ان الحرمة  
فيما يحرمون يتناول المتعلقين معا  
المقرض والمقرض . وإنى اعتقد ان  
ضرورة المقرض وحاجته مما يرفع عنه اثم  
ذلك التعامل ، لانه مضطر او في حكم  
المضطر ، والله يقول : • وقد فصل لكم  
محرم عليكم الا ما اضطررتم اليه • ، • الآية  
١١٩ من سورة الانعام • .

وقد صرح بذلك بعض الفقهاء ، فلقوا  
يجوز للمحتاج الاستقراض بلرريح . واذا  
كان للأفراد ضرورة او حاجة تبيح لهم هذه  
المعاملة ، وكان تقديرها مما يرجع اليهم  
وخدمهم . وهم مؤمنون بصيرون دينهم .  
فان للامة ايضا ضرورة او حاجة ، كثيرا  
ماتدعو الى الاقتراض بلرريح ، فليزارعون  
كما تعلم تشدد حاجتهم في زراعتهم  
وانتاجهم الى ما يهيئون به الارض والزراعة  
• . والحكومة كما نعلم تشدد حاجتها الى  
مصلحة الامة العامة ، والى ما تعد به العدة  
لمكافحة الاعداء المغيرين . والتجار تشدد  
حاجتهم الى مستوردون به البضائع التي  
تحتاجها الامة وتعمر بها الاسواق . ونرى  
مثل ذلك في المصانع والمنشآت التي لاغنى  
لمجموع الامة عنها ، والتي يتسع بها  
ميدان العمل فتختلف عن كاهل الامة وطأة  
العمل المعطلين . ولاريد ان الاسلام الذى  
يبنى احكامه على قاعدة اليسر ورفع  
الضرر ، والعمل على العزة والتقدم وعلاج  
التعطل ، يعطى للامة في شخص هيئتها  
والفرادها هذا الحق ، ويسمح لها - مدامت



## ضوابط وذكريات

### شهادات الاستشمار وأدب الاختلاف

الاختلاف القائم حول موضوع فوائد شهادات الاستشمار ، أخذ صورة بعيدة كل البعد عن ادب الاختلاف في الاسلام خاصة بعد أن أعلنت دار الافتاء رأياها وذهبت الى ان فوائد شهادات الاستشمار لا تخالف الشريعة الاسلامية ؟ فتحول الاختلاف في الرأي الى اتهامات متبادلة بضيق الافق العلمي ، والتأمر على الاسلام ومبادئه ، واتسم هذا الخلاف بالتمعصب للرأى والتمسك به دون مناقشة رأى الآخرين ، او الالتزام بأدب الاختلاف كما حدده الاسلام ومنهجه في الرد على رأى الآخرين .

وللأسف فإن الاختلاف لم يتوقف عند أهل العلم . فقد دخل حلبة الجدل كل من « هب ودب » ومن يدرى ولن لا يدرى .

وهذا الامر لا يختلف كثيرا عما حدث بين بعض الشباب المتعصب ، الذى ليس له الدراية العلمية الكافية بمبادئ الاسلام وعلمونه ولكنه تمسك بتكفير الناس . وأوجب الجهاد على جماعة المسلمين وأعلنوا ان الدولة ليست دولة اسلام او حتى دولة امن . وما الى ذلك من الافكار الخاطئة التى هاجمها مجموع العلماء الذين اختلفوا اليوم وبهذه الصورة حول فوائد شهادات الاستشمار ، فكيف يسمح العلماء لانفسهم ان يفعلوا ما انكروه فى أسلوب التفاهم وإبداء الرأى

والعلماء - وجوبا - هم ادرى الناس بأدب الاختلاف . وهم اكثر الناس حليما وعلميا . ومادام الامر يهم كل الناس ، فليس من حق عالم واحد او جهة عليية واحدة ان تصدر حكما يلزم كل الناس بما تراه . وعلى الأظهر وهو حامل لواء الاسلام ان يدعو كل الاطراف الفقهية والعلمية المتخصصة لدراسة ما اختلفت حوله الناس . وأن يدعو كل المختلفين حول فوائد الاستشمار ويقرروا الرأى بالاجماع .

ابراهيم ابو داه





المصدر : الحياة

التاريخ : ٨ أكتوبر ١٩٨٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كلمات اسلامية :

### بيان المفتي وكلمة اخيرة

البيان الذي اصدره لمفتي  
الدكتور محمد طنطاوى مفتي البلاد  
أمريين رئيسيين الاول ان الرجل لم  
يشغل عن نفس الشارع ويعيش مع  
الناس في مشاكلهم وقضاياهم ومن  
واقع مسئوليته .. يدل برأى الشرع  
فيما يشغلهم وهذه هي وظيفة  
المفتي عن الالتفات .. أولا وقبل كل  
شيء .. لا ان يظل جالسا في مكتبه  
يستقبل الزوار ويتحدث مع الزملاء  
ولا يدخل في امر الا اذا طلب منه  
ذلك .. وبورقة رسمية .

والامر الثاني ان المفتي اكدنا  
الراى في شجاعه .. فهو يعلم ان  
اراءه سوف تفضب البعض ..  
ولكنه قال مرأه حقا ..

هذه واحدة وموضوع اخر فيما  
يتعلق بقوى المفتي اكدنا بياننا  
انه لم ينفرد بالرأى وانما استشار  
فيه اساتذة اجلاء وزملاء .. الخ ..  
وقد ايدى بالفعل بعض من ذكر  
ومنهم المشيخ المشد والغزالي  
والشبراوى وان اختلفت الالفاظ  
ورغم ان الدكتور طنطاوى قد  
اعلن واكد ان هذا ما رآه واجتهد  
فيها .. وهو ليس بمعزم لآحد .. فمن  
شاء اخذ به ومن شاء تركه

ولست مع هذا او ذاك لما كان لي  
ان اجلس في مواقع الالتقاء فتلك  
مسئولية كبرى .. ولكنني ضد  
الخلافات المتعقبة بين العلماء  
والتي تخرج عن الموضوع  
لتمسك بالاشخاص ، وضد كل  
المتطرفين والذين يملكون ابداء  
الراى ولايتحدثون .

ومن اجل هذا فاستنى ادعو الى  
حسم موضوع الفتوى وان يكون  
كما نصت قوانين الدولة عن طريق  
مجمع البحوث الاسلامية عليجميع  
قورا ولينقلش الفتوى والمفتي  
وليصدر بيانه الحاسم على الامه ..

صلاح عزام



# فتوى المفتي .. فتحت الباب ولم يقفل بعد !

منذ أن أصدرت دار الإفتاء بياناً حول شهادات الاستشار .. ظن البعض أن النفوس قد هدأت .. وسيخرج كل صاحب مال ما عنده ليضعه في البنوك .. مستفيداً بما يعود عليه من أرباح .. ولكن كل رأى له رأى مضاد .. وصاحب الرأى معرض دائماً للهجوم عليه أو الوقوف معه .. ولكن دون الدخول في تفاصيل .. كان معولنا في هذه القضية هو آراء علماء لهم مكانتهم العلمية والدينية .. وهم وإن وضعوا آراءهم فلن يكون ذلك فصل الحتام في هذه القضية ، حتى يقول العلماء أجمع .. القول الفصل .

فتوى

## أحمد البلك

الجماعية منذ سنوات ونشر ذلك في الصحف وقتئذ .

وإني أؤيد تأييداً مطلقاً ، ما أشار إليه الأستاذ صلاح منتصر في مقالته بالأهرام ، وما أشار إليه فضيلة الشيخ الشعراوى بهذا الخصوص ، فليس لعالم في عصرنا هذا ، مهما بلغ علمه أن يحيط بالقضايا المعاصرة ، في مسائل الاقتصاد والدين إحاطة تؤهله لحل الاجتهاد المنفرد .

إن هذا الدين أصولاً عامة تخضع لها الجزئيات والفرعيات ، وأكثر الذين خاضوا

□ حول فتوى فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى مصر ، عن شهادات الاستشار ، قال فضيلة الدكتور محمد نابل عضو مجمع اللغة العربية وعيد كلية اللغة العربية الأسبق :

إن فتوى فضيلة المفتي .. اجتهاد طبيب ولاغبار عليها من الناحية الدينية ، فالأمر فيها واضح .

وقال د . نابل : إنه يجزئني أن كثيراً من لاصلة لهم بالدراسات الفقهية الدقيقة ، دخلوا في الأمر ، وأعطوا أنفسهم حق الفتوى، وهذا خطأ وخطر لا شك فيه .

وقال د . نابل : إني من أنصار رفض الفتاوى الفردية ، ولقد دعوت للفتوى





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاجتهاد موجود في الفقه الاسلامي، وبين أئمة المذاهب الأربعة. وفقهاء أئمة علماء لهم قدرهم واجتهادهم، وإن اختلف البعض فلا ضير من هذا الاختلاف. ولإنسان يأخذ بالرأى الذى يقتنع به.

وقال د. هاشم: حين قال إنها حلال، اقترح إلى جوار ذلك بعض التعديلات في شهادات الاستشارة. اقترح إلى جوار التعديل إيجاد شهادة استشارة أخرى ذات عائد متجدد متغير. فمن اقتنع بالنظام الأول أخذ به. ومن لم يقتنع بالنظام الأول، أخذ بنظام شهادات الاستشارة ذات العائد المتغير.

وأكد د. هاشم إنه في اعتقاده أن فضيلة المفتي. أفنى ما في وسعه من اجتهاد ولم يتفرد وحده بالرأى. إنما رجع إلى آراء كبار

العلماء... وأعطى في فتواه نموذجين: الأول: وهو الذى وافقه عليه العلماء

المجتهدون. وأغلبية اللجنة في جميع البحوث.

والآخر: هو الجديد الذى اقترحه من شهادات الاستشارة ذات العائد المتغير. إلى جانب ما استند إليه من اجابة المسئولين في البنوك الذين أفادوا أن المودع ليس مقرضاً. وأن البنك ليس مقرضاً وإن الصورة الربوية منتفية في هذا النوع من الشهادات.

والكل راجع إلى الدولة. ومن حقها أن تعطى مكافأة لمن يسهم في تنمية موارد الدولة. حيث لا ضرر ولا ضرار. وحيث لا يوجد قرض جر نفعاً.

د. شاهين: لا بد من انعقاد جميع البحوث الإسلامية لإصدار الرأى!

قال د. عبد الصبور شاهين الأستاذ بكلية إمار العلوم بجامعة القاهرة: إن الواقع أن فتوى فضيلة المفتي تناولت موضوعاً خطيراً جداً يتعلق بحيات الناس وحيات الأمة الإسلامية. وتتصل بجانب من جوانب

ويخوضون في معاملات البنوك من شهادات استشارة أو إيداع، أو ما شابه ذلك. لم يعتمدوا على هذه الأصول العامة التي خصص لها علماء المسلمين علماً مستقلاً، هو أدق العلوم الإسلامية، وهو علم أصول الفقه.

ولقد أثار أخونا د. النمر في مقال نشر عن قريب قضية الإيداع في البنوك ولم يصدر فيها رأياً، إنما طلب من العلماء أن يدرسوها ويبحثوا أمرها بطريق جماعى أيضاً حتى تصدر بها فتوى ماثلة للفتوى التي أصدرها فضيلة المفتي فتبينها أو قنعها.

ويرى د. نايل أن هذا اتجاه طيب لأن الناس وإن كانوا قد اطمأنوا إلى سلامة التعامل بشهادات الاستشارة. فإنهم في حاجة إلى أن يطمئنوا إلى موضوع الإيداع في البنوك، فإنه يمثل خطراً هاماً من الجانب الاقتصادي في تعامل الجمهور مع البنوك. وإننا أحاول هذه الأيام. والكلام له نايل - أن أكتب شيئاً في الأصول العامة التي ينبغي الرجوع إليها والاعتقاد عليها في الفتاوى التي تتعلق بالمعاملات البنكية، إجمالاً حتى يستريح الناس في أمرها تحليلاً أو تحريماً.

د. أحمد عمر هاشم نائب رئيس جامعة الأزهر.  
د. طنطاوى لم يتفرد برأيه. بل رجع إلى كبار العلماء.

قال د. احمد عمر هاشم نائب رئيس جامعة الأزهر: إن فضيلة المفتي رجع في فتواه إلى آراء أعضاء مجمع البحوث الإسلامية الذين يمثلون الاغلبية في اللجنة التي كانت تبحث هذا الموضوع. ورجع فيها أيضاً إلى كثير من آراء السادة العلماء والمجتهدين. وقد اجتهد بما وفقه الله إليه ورأى أنه الصواب.

وهذا الاجتهاد منه ينظر إليه بعين التقدير والاحترام. لأنه رجل كلف في الاجتهاد إلى جانب ما يعضد رأيه من آراء علماء الأزهر وعلماء مجمع البحوث. ولا يضير رأيه أن يختلف غيره معه. فاختلاف الرأى في



خفيض . وما هكذا ينبغي أن يكون الجو الذي تصدر فيه فتاوى أئمة الإسلام . وأخشى ما أخشاه . والكلام لـ د . شاهين . إذا ما أمعنا في هذا الاتجاه أن يخرج علما من يقول « لا اقتصاد في الدين ، ولا دين في الاقتصاد » . على قياس « لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة » .

بل أخشى أن يكون هذا الشعار جاهزا للاستهلاك على المدى القريب أو المدى البعيد . لأنه مادام كل شيء في معاملات البنوك الربوية . أو حتى نسبة ٧٠ ٪ حلال . فلا داعي لأن يقال إن هناك بنوكا إسلامية . وأخرى غير إسلامية .

وليس من مصلحة المسلمين أن يذوب الحاجز الفاصل بين الإسلام وبين النظم الأخرى بدعوى تحقيق المصلحة . فشرع الله هو المصلحة . وحينما كان شرع الله كانت المصلحة . بعكس ما يقال من أنه حيث كانت المصلحة فتم شرع الله .

وطالب د . عبد الصبور شاهين بالدعوة إلى اجتئاع جميع البحوث الإسلامية في ظل المقولة : « لن يجتمع أمتي على ضلالة » . وللجميع أن يصدر رأيه الحاسم سواء بالموافقة أو بالمخالفة . وبذلك يجتمع شمل الأمة فليس من المصلحة أن يدوم هذا الانقسام .

وقال د . شاهين : إنني لا أظن أن فضيلة المفتي قد استبدل بوظيفته الشاملة وظيفه الدعوة إلى ترويج شهادات الاستشمار مهما تكن الاعتبارات التي تضغط في هذا الاتجاه . فكرامة المنصب ترتفع بغضيلته فوق هذه الاعتبارات .

د . السيد رزق الطويل عميد كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر :

الحضور الإسلامي في المجتمع المعاصر . وللإسلام طابعه الإلهي وتميزه بين جميع النظم التي عرفتها البشرية . ولذلك فإن فتوى في هذا الموضوع الخطير لا يكفي فيها في نظري الاجتهاد الشخصي الذي قام به فضيلة المفتي وأصر على أن ما قاله هو اجتهاد له : « من يشاء أن يأخذ به فليفعل ، ومن يشاء ألا يأخذ به فليفعل » .

إن هذا في رأيي نوع من تبيح الموقف الإسلامي . والمسلمون يعرفون طريقة استنباط الأحكام فيها يجد من أفضيات .. أن يكون ذلك أولا من كتاب الله . فان لم يكن فيه ، ففي سنة رسول الله . فان لم يكن فيه ، فالسبيل هو أن يتعقد الاجتئاع على حكم لا يخرج عن الطليات العامة والمبادئ التي تقررت في الكتاب والسنة . فاذا استحال الاجماع . فليكن الاجتهاد .

ويؤكد د . شاهين أن الاجتهاد وهو ما يعبر عنه بالقياس أحيانا هو آخر مراتب مصادر الأحكام . ولذلك فأنا اعتبر أن هذا الموقف الذي وضعت فيه المشكلة . قد تجاوز أصلا من أصول الشريعة وهو محاولة أن يتعقد الإجماع . وسبيل ذلك أن يدعى جميع البحوث الإسلامية . وميرير الدعوة لاجتئاعه أمران :

الأول : أن هذا مصلحة المسلمين ، ولا بد أن تقوم المصلحة على أصول الإسلام وأحكامه .

الثاني : الإسلام في مصر يعني المسلمين في العالم كله . ولا ينبغي أن نفترض أن الاجتهاد في مصر مهمته ترويج ثوب الإسلام للمهلل . فان لذلك دوبا سينا جدا في العالم الإسلامي . الذي يتأثر بما يحدث هنا سلبا وإيجابا .

وقال د . شاهين : إنني لأشعر أن فتوى فضيلة المفتي .

قد حلت المشكلة ، على الرغم من احترامنا لكل اجتهاد . إنما هي فتحت الباب لكثير من الخيرة التي أدت ببعض المواقف إلى التشنج والتوتر . والتي فتحت الطريق إلى تبادل الاتهامات بصوت عال أو بصوت



هذه الآراء صدرت عن اجتهاد قائم على أدلة .

يقول د . رزق الطويل : إن تعليقا على الفتوى التي صدرت من دار الافتاء المصرية لا يعنى أننا نرفض هذه الفتوى أو نقلل من شأنها ، لأنها صدرت عن اجتهاد قائم على أدلة معتبرة ، وأى رأى يقوم على أدلة معتبرة له وجهته وصاحبه مأجور على اجتهاده عند الله .. إن أصاب فله أجران . وإن أخطأ فله أجر واحد .

أما القضية في حد ذاتها فكنت أود أن تصدر هذه الفتوى عن مجتمع من علماء المسلمين يناقشون القضية من جميع وجوها . ويخرجون إلى الناس ببيان شاف كاف يطمئنهم على هذه الألوان من التعامل . حتى لا يكون الناس ضحية البلبلة بين جماعة تؤيد ، وأخرى تعارض .

ويؤكد د . رزق الطويل : أن هذه الألوان من التعامل « شهادات الاستشارة وصناديق التوفير » تختلف عن الربا . الذى جاء النص القاطع بتحريمه . وإن كان فيها بعض الشبهات ، باعتبار ما تحويه من بعض الأمور التي كره الفقهاء وجودها في تعامل المسلمين . مثل المخاطرة وتحديد نسبة الربح ونحو ذلك .

ويقرر د . رزق الطويل أنه في النهاية لا بد أن تصدر الفتوى في هذه القضايا العامة والهامة من مجمع علماء المسلمين معززة بالأدلة والبراهين .



## حملات

### الفتاوى الدولارية



موضوع خطير ذلك الذى نشرته مجلة روز اليوسف . وكشفت فيه أسماء ورواتب بعض الفقهاء الذين ملأوا الدنيا احتجاجا على فتوى المفتى الأخيرة بشأن شهادات الاستثمار وفوائد صناديق التوفير . أما الأسماء فهى أعلى الأصوات رفضا واستنكارا وتجريحا . وأما الرواتب فبعضها بالعملة المصرية وأغلبها بالدولار . وأما جهات دفع الرواتب فهى البنوك الإسلامية داخل مصر وخارجها .

بقلم : د. فرج فوده

بعض الرواتب يصل إلى أربعة آلاف دولار شهريا ( أى أكثر من عشرة آلاف جنيه مصرى ) ، وكلما ساءت سمعة البنوك المحلية . وكلما شاع ذلك الحديث المكتوب عن أن الزنا فى جوف الكعبة أهون من ( فوائد البنوك ) . وكلما أيقن المودعون أن فوائد البنوك مماثلة لربا الجاهلية . زاد الإبداع فى البنوك الإسلامية . وزادت الرواتب وزادت مكافآت ( هيئة الرقابة الشرعية ) وهى تحصل بالنسبة على نسبة خمسة فى المائة من ربح البنوك الإسلامية السنوى . وركب بعض فقهاءنا الفضلاء متن الطائر الميمون إلى لكسمبورج وسويسرا وجزر البهاما . حيث يمهرون بتوقيعهم المبارك ميزانيات البنوك الإسلامية المباركة . ويعودون إلى مصر الميمونة لكي يركبوا ( الزلعة ) . وهو اسم أطلقه العامة على سيارة شهيرة . نسبة إلى مؤخرة الدجاج العتاقى . الشهير بطيب اللحم وجودة المرق . والله أعلم .

للحلمة اذن على فتوى فضيلة المفتى خلفية بعضها كامن فى حسابات البنوك الإسلامية . وبعضها الآخر كامن فى حسابات بعض شركات توظيف الأموال . وبعضها وهو للأسف أقل القليل يصدر عن عقيدة وحسن نية ونبل قصد . وجميعها للأسف أيضا تصدر عنم يذهيون أول كل شهر لقبض مرتباتهم من مال الدولة الذى يصفونه بأنه ملوث بربا الجاهلية ووزر المحرمات . وهنا فقط ندعو سماحة الفقه





وتفتح العقل واللبس قبل العسر ، وتبرز القاعدة الفقهية الشهيرة ( الضرورات تبيح المحظورات ) .

إلى فقهاء البنوك الإسلامية نتوجه بالأسئلة التالية ، عسى أن نزيل ما في صدورنا من حرج ، وتدلنا على رأى الدين الحنيف فيما عرض ويعرض علينا من قضايا .

- ما هو حكم الدين فيمن استغل مكانته الدينية أو منصبه الدينى الرفيع في دعوة المسلمين إلى وضع أموالهم في شركات توظيف أموال مشبوهة ، اتضح أن أصحابها لا علاقة لهم ولا لنشاطهم بالدين من قريب أو بعيد ، وكانت النتيجة أن ضاعت هذه الأموال ؟

- ما هو حكم الدين فيمن حصلوا على أموالهم المودعة في شركات توظيف الأموال كاملة غير منقوصة دون غيرهم من المودعين ورغم الخسارة المؤكدة لهذه الشركات ، ورغم أن أصولها المالية لا تتجاوز ثلث حجم الإيداعات ، وهل يشفع لهم أنهم من مشاهير الفقهاء وأصحاب الفتاوى في أمور السياسة والدين ؟

- هل ينطبق على التعامل مع البنوك ما ينطبق على التعامل مع ربنا الجاهلية ؟ وهل الدائن الذى يودع مائة جنيه مثلاً في البنك الأهلى المصرى يستغل حاجة المدين وهو البنك الأهلى المصرى بتاريخه وإيداعاته وكيانه ومكانته ؟ بل وهل يمكن لهذا الدائن أن يسرق المدين إذا عجز عن السداد ؟

- أين تودع البنوك الإسلامية أموالها في الخارج ؟ هل تودعها تحت منابر المساجد أم في البنوك العالمية ؟ وهل تحصل من هذه البنوك على فوائد أم لا ؟ وإذا كانت تتنازل عن هذه الفوائد فهل من صحيح الدين أن تضاف هذه الأموال إلى ثروات المساهمين في البنوك الأوروبية والأمريكية ، أم أن تنفق على من تحصدهم الجاعة من مواطنى السودان والصومال وموريتانيا وتشاد ؟

- لماذا لم تسمح السعودية بفتح فرع لبنك فيصل الإسلامى فيها ؟

ولماذا لم تسمح أيضاً بإنشاء شركات لتوظيف الأموال بها ؟ هذه أسئلة حائرة لا إجابة لنا عليها ، لأننا لم ندع الفقه أو التفقه في الدين ، غاية ما في الأمر أننا مسلمون نتجهذ لدنيانا دون خروج على قواعد الدين أو جوهره أو روحه ، ونحاول أن نستخدم أرواحاً وهيبات الله وهو العقل والمنطق ، ونؤمن إيماناً جازماً بأن الإسلام لا يصطدم بالعصر ، وإن ما يصطدم به حقاً هو قصور الاجتهاد واجتهاد المفسرين ، ويرجعنا أن نحاول البعض طعن الفتوى في الصميم ، ليس بمناقشة فحواها وإنما بالالتفاف حولها ، عن طريق المطالبة بالاجماع ، وهم أول من يعلم أن إجماع الفقهاء على موقف واحد في قضية معاصرة هو المستحيل بعينه ، والأمثلة على ذلك شتى ، فقد أفتى البعض بأن ما فعله الرئيس السادات في المبادرة إسلام في إسلام ، وأفتى آخرون بأنه باع الأرض وأهدر مصالح العباد ، وأفتى البعض بحل قانون الأحوال الشخصية السابق والحالى ، وأفتى آخرون بأنها قوانين تبيح الزنا وتسمح للمرأة بأن يكون لها زوجان ، والغريب





المصدر : حايو

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان كلا من الطرفين قد استخدم نصوص القرآن والسنة  
لاتبأت فتواه .  
الشاهد هنا ان البعض يريد بنا ان نعود القهقري . وان  
ندور حول انفسنا بينما يعدو الآخرون إلى الامام . ويرحم  
الله الفقيه الطوفي الحنبلي الذي كتب منذ مئات السنين ما  
نهديه إلى أصحاب الفضيلة من فقهاء البنوك الإسلامية  
( حيثما تكون المصلحة يكون النص . فإذا تعارضت  
المصلحة مع النص فضلت المصلحة لأنها المقصد الأساسي  
للنصوص )  
الف رحمة على الفقيه الطوفي .. الحنبلي .





قرأت ، باهتمام واستمتاع أكبر ما كتبه الأستاذ الدكتور سعيد النجار حول ، سعر الفائدة المصرى .. والأغلبية الصامتة ، في مقالين علميين بأهرام الثلاثاء والخميس ( ١٢ ، ١٩٨٩/٨ م ) . ولقد كنت دائماً أسعد بقطايق وجهات النظر - على أساس علمي - في كثير من المسائل الاقتصادية بين الدكتور سعيد وبينى . وكنت أود - كالعادة - أن تكون مساحة الاتفاق في هذا الموضوع تسمح لي بأن أكتفى بالاستمتاع بقراءة ما كتبه من علم وخبرة . ولكن ، رغم اتساع هذه المساحة فيما يتصل بمبادئ وبديهيات الاقتصاد من ناحية ، وفيما يتعلق بهيكل الاقتصاد المصرى وضرورة تنميته عن طريق تشجيع الادخار والاستثمار من ناحية أخرى ، وفيما يرتبط ببعض ضيق الاستثمار الإسلامى ومسلمات الاقتصاد الإسلامى من ناحية ثالثة ، أجد نفسى ، ولأول مرة ، بشكل واضح وقاطع ، على خلاف جذرى مع جوهر ما جاء في مقال الدكتور سعيد .

ولتأكدى مسبقاً من عملية الحوار ، وموضوعية المجادلة ، حول القضية المطروحة ، ولتقتنى سلفاً من رباط الأخوة ، والاحترام المتبادل ، فإن هذا الخلاف - رغم أنه ليس خلافاً في الرأى فقط ،

وإنما خلاف أساسى حول ثابت من ثوابت الإسلام وركيزة من ركائز الاقتصاد الإسلامى - لن يفسد ، بمشيئة الله ، للود الذى بيننا قضية .

وقبل أن أقدم مساهمتى المتواضعة ، والتى ستكون شديدة الإقتضاب ، على أمل أن تسمح لي الأهرام بعدد من المقالات في المستقبل القريب حول عدد من رموز الأقاليم التى سوف أشير إليها ، خاصة ما يرتبط بالاقتصاد الإسلامى ، أود أن أسجل كلمة قصيرة عن العنوان .

# من الأغلبية الصامتة إلى جمهور الاقتصاديين



وعليه ، فالإسلام يحث المجتمع المسلم على الإخذ بالأساليب في حدود الاستطاعة ، وهذا يعنى الإخذ بأحدث ما ابتكره العقل البشرى : من تنظيمات وطرائف فنية ، وأساليب ووسائل تكنولوجية ، وصيغ وأجراءات إدارية ومؤسسية ، بما يتفق مع طبيعة وخصائص المكائيات الإنتاجية للمجتمع ، وبما يكفل التعامل ، المنسب ، والكفء والفاعل مع ، الأشياء ، بهدف إعمار الأرض ، وتقدم المجتمع .

أما اختلال ، فيقوم على حقيقة أن ، الأغلبية الصامتة ، ليست هى ما قصدنا الدكتور سعيد ، وإنما هى - فى قصدى - الأغلبية التى استقرت بقينها ثوابت الإسلام ، وتكلم عظماء متغيراته وثبتت فى وجدانها حرمة الربا ، ووفرت فيها حرمة الفوائد المصرفية ، ولكنها فى العمل حائرة - من حلجة أو ضرورة أو شهوة - ومتخبطة - من تعقيد مقصود وتخريب مخطط وإعلام مشوه - بين فتاوى المفتين وفتاوى قلوبها . وهى أشد حيرة وتخبطاً الآن بالنسبة للخلاف الأخير الدائر بين مشيخة الأزهر الشريف ، ودار الافتاء المصرية ، ولجنة

فى المقال الثانى ، بنسبة الصفة إلى الفاعلة . ويقصد الدكتور/ سعيد بالأغلبية الصامتة - نصاً ، قطاعات كبيرة من المجتمع تتوقف معيشتها على الحصول على دخل ثابت ومضمون لا يتغير من عام إلى آخر بتغير الإربحية ولا يتأثر بفشل المشروع ، وهم ، فى نظره ، أكثر من ثمانين فى المئة من المدخرين ( المقال الثانى ) . كما أشار إلى متى مقلبه إلى أن ما نكره بخصوص مبادئ وبيدهات الاقتصاد ، ونور سعر الفائدة فى الإخترار والاستثمار . هو رأى جمهور الاقتصاديين ، - رغم خلافهم واختلافهم الشديدين ، كما سائتير فيما بعد ، حول العوامل المحددة لسعر الفائدة ، وحول جدوى هذه الآداة ، ومدى فاعليتها ، خاصة فى الدول النامية . وأنا اتفق - إلى حد ما - معه فى النقطة الثانية . واختلف إلى حد كبير معه فى الأولى .

فأما الاتفاقى ، فيتأسس - واقعياً - على أن جمهور الاقتصاديين ، تربى فى حضن المدارس الوضعية الحديثة - خاصة الغربية - فى الاقتصاد . وترعرع على أدبياتها ، وشب على سلوكياتها فى أرض الواقع .

وكنت - أنا منهم - ومن ثم فلا توجد مشكلة فى اتفاقهم - أن وجد أصلاً . كما لا يعد هذا الاتفاق - وهذا هو المهم - حجة تحسب ضد ثوابت الإسلام ، بل هى بالقطع ضد هذا الجمهور من الاقتصاديين . فالإسلام لا يعرف بالرجال ، وإنما يعرف الرجال بالإسلام . ولا يمكن أن يكون الاقتصاد الوضعى حكماً لثوابت الشريعة فى الاقتصاد ، ولكن ، على العكس من ذلك ، يجب أن تكون الحكمة - فى الاقتصاد وفى غيره - لشريعة الله . ولا يعنى ذلك الانغلاق على أنفسنا ، بعيداً عن التراث الإنسانى الذى أسهمنا إسهامات أصيلة فى تراثه وتطوره . بل ، العكس - يقيناً - هو الصحيح . فالإسلام ، والاقتصاد الإسلامى كجزء منه ، يتعامل مع التراث الإنسانى بفكر مفتوح تماماً . فلسنا فى حاجة إلى أسلحة ، الكثير من المبادئ والسلوكيات التى قد نضل منها الاقتصاد الإسلامى على أسس أن الأصل فى الأشياء الإباحة ، وأن ، الحكمة ضالة المؤمن ، فلتأخذ بخصائص إسلامى صريح ، أو موقف إسلامى مستقر أى طلباً لاحتلال حراماً ولا تحرم حلالاً . وأن هذه بضاعتنا ردت إلينا .

الشئون الدينية بمجلس الشعب ، حول موضوع محسوم أصلاً من فقهائنا القدامى ، ومقطوع به فعلاً من فقهائنا المحدثين بفتاوى متواترة من علماء اجلاء - فرادى وجماعات - على مدى ما يقرب من ثمانين عاماً . ولقد بلغت هذه الفتاوى أكثر من ثلاثين فتوى ، ابتداء بفتوى فضيلة الشيخ بكرى الصدى - مفتى الديار المصرية ( ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م ) ، وانتهاء بفتوى مجمع الفقه الإسلامى برباطة العالم الإسلامى ( ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٥ م ) .

فمن هذه الأغلبية الصامتة أكتب ، وعن أمالها وآلامها تدور مساهمته . تلك الأغلبية التى قلعت - اسلساً بسبب تخرجها من التعامل مع المؤسسات النقدية القديمة ، ولأسباب أخرى معروفة ، ترتبط بقلقة والخدمة الجيدة والعائد الدورى المرتفع وضريبة التركات ( المغاة ) وحملات الإعلان والدعاية والإعلام ، الخ - بصناعة ظاهرة شركات توظيف الأموال ، بجانب العديد من الأنشطة الاستثمارية الأخرى . ولقد أدت هذه الأغلبية ، من





## دكتور عبد الحميد الغزالي

خلال دعمها المادي المستمر، إلى عطفه، هذه الشركات في سنوات قليلة تعد على أصابع اليد الواحدة. ثم أخيرا تحولت هذه المظاهرة - بالحق أو بالباطل، لأن أحدا لا يستطيع أن يجزم برأي بسبب عدم وجود معلومة صحيحة، يعتمد عليها حتى الآن لدى أي جهاز رسمي أو غير رسمي حول حقيقة حجمها وتفاصيله المختلفة - إلى كارثة، أضرت أسسها بالودعين، ولوثت لفترة ليست بالقصيرة مناخ الاستثمار كله في مصر. وتلك قضية أخرى، تحتاج إلى دراسة متأنية وشاملة ومستقلة، وعليه، كان عنوان مساهمتي: حول الفوائد المصرفية - من الأغلبية الصامتة إلى جمهور الاقتصاديين. فأغلبيتي الصامتة ليست بالقطع أغلبية الدكتور سعيد، وإن كان جمهور الاقتصاديين - إلى حد ما - هو نفسه مقصده ودون توضيحه بجوهر الموضوع الذي طرحه الدكتور سعيد، ودون إخلال بتفاصيل عرضه وجمل تركيبه بدقة منتظرة وخطورة تحذيراته، تمثل وتركز التحليل الذي قدمه في محاولة اثبات أن سعر الفائدة، هو السعر الاستراتيجي في النظام الاقتصادي المعاصر، فهو - الجهاز العصبي، للنظام المصري، وهو الركيزة الأساسية لإدارة النظام النقدي، وهو العامل المؤثر في المدخرات، وهو - الفخزة، التي تضمن انتقال اكفا المشروعات، وهو الذي سيخلصنا من مزيد من الديونونية الخارجية وبالتالي من التبعية، وهو - أخيرا - الذي سيضمن اكفا استخدام للموارد عن طريق أمثل توزيع لها، وبالتالي تحقق عمالة الأرض، ويتم مقومات القوة الاقتصادية، وبهذا التحديد والحسم، تعد هذه الإدارة قدرا محتوما، وقضاء غير قابل للرد كتيه جمهور الاقتصاديين على النظام الاقتصادي المعاصر.

وإذا ما جاول أي نظام قائم، وبإذات النظام المصري، الفلك منه، فسيفك - لاحقا - ظلم فلاح على - دائن - القرض الحسن بسبب انخفاض قيمة النقود، وسينهال النظام المصري، ويشل النظام النقدي وتتوقف ادارته الرشيدة، وتتلاشى المدخرات في اكتئاز، تحت البلاطة، وتسرّب إلى

الخارج، مما يعرض الاقتصاد المتعثر على هذا القدر إلى الاضطراب إلى مزيد من الديونونية الخارجية، لتحويل العملية الاستثمارية - على أسس سعر الفائدة - فلا مخرج منه إلا اليه. كما أن هذه المحاولة، الفاشلة حتما، ستؤدي إلى مزيد اقتصادي، لأن إلغاء الفائدة يعني أن رأس المال يصبح في حكم المال البايح كالهواء ويغني فوضى في أخذيار المشروعات حيث لا تتجبه القروض بالضرورة إلى أعلى المشروعات انتاجية وإنما اعلاما صوتا أو أكثرها نفوذا وفي النهاية، سوف تعم الفوضى الاقتصادية، وتهدد عملية التنمية الاقتصادية

وأعمال الأرض والقوة الاقتصادية، ويزداد الفقر، وكرا، وتتعمق، التبعية، وفي ختام عرضه، يحذرنا الدكتور/ سعيد - بالنص - إذا سرتنا في طريق إلغاء الفائدة، فإنني أخشى أن تكون هذه هي نهاية الاقتصاد المصري. وهذه نتيجة يعلم الله أنني لا أقولها في خلة أو عجلة، ولكنها مسألة واضحة أمضى وضوح الشمس، وقد اعذر من انذر.

وحتي تكتمل صورة التحليل محل العرض، وقيل أن أبدا في سرد مساهمتي، أود من باب التوكيد، وليس من باب الاطناب والتكرار، أن أسجل حقيقة أن الدكتور/ سعيد بدأ مساهمته بتأكيد أن جمهور الاقتصاديين، يرى.. أن سعر الفائدة يؤدي وظيفة حيوية في النظام الاقتصادي المعاصر، وأن الفاعل يدعو أنها تلتويج تحت الربا المحرم يعود بأوامر العواطف والحدح الاضرار على الأمة الإسلامية ثم شدد على أن هذا الجمهور يعتقد أن - الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المعاصر تختلف كل الاختلاف عن ظروف الماضي، وأخيرا قطع بأن المجتمع الإسلامي الأول لم يكن يعرف شيئا اسمه النظام النقدي، أو النظام المصرفي، أو البنك المركزي أو - التراكم الرأسمالي، أو عملية الاضرار والاستثمار، ثم انتهى، كما بدأ مؤكدا أن هذه الاشياء، اللصيقة بالنظام الاقتصادي المعاصر والحيوية لسييره، مرهون وجودها بوجود، سعر الفائدة، وأن غياب هذا السعر معناه الدمار والفناء..

وأخيرا، رفض الدكتور - سعيد الربيع كبدل لسعر الفائدة، فأكد، أن هناك من يقول أن الربيع يقوم مقام الفائدة ويؤدي نفس الوظائف التي تؤديها، ويشير أصحاب هذا



وإطاراتها التنظيمية. بمصطلحات وتعريفات اليوم. ولكن من المسلم به. في الوقت ذاته. أن النظام الإسلامي. كأي نظام. له ثوابته التي تعد بمثابة الأصول والحدود. وله متغيراته التي تمثل التفضيلات التي تتشكل وتغير بفعل ظروف الزمان والمكان. وتتورع مع المصلحة. المعبرة شرعا. وجودا وعدما. ومن المسلم به أيضا أن. النقود والبنوك. من

المتغيرات. في أي نظام. وتطورها التاريخي الكبير عبر الزمن والمكان خير شاهد على ذلك فعلا. البنك المركزي. لم تعرفه البشرية. وفي صورته الأولية. إلا في نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي. وهو. بنك ريكس. الهولندي. ومع ذلك. يعتبر. بنك إنجلترا. بنك الإصدار الأول والذي تولى. وظائف البنك المركزي. ويرجع إليه الفضل في عملية تطوير وتحديد أساسيات. الفن المصرفي المركزي. ولقد انشئ هذا البنك في نهاية القرن السابع عشر. ولكن لم تكتمل. كما هو معروف. وظائفه وأدواته في التحكم في الائتمان. إلا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبالتأكيد. يختلف. البنك المركزي. من حيث نطاق مسؤولياته. وعدد وفعالية أدائه. ومن حيث خصائصه التنظيمية. وعلاقته بالسلطات العامة من تجربة لأخرى. ومن فترة لأخرى. بالنسبة لكل تجربة. وذلك بسبب اختلاف النظم النقدية والمصرفية والاقتصادية السائدة. ومن ثم. لا نستطيع أن نحرر عن النظام الإسلامي الأخذ بمستحدثات العصر تبعا لمستجداته. بدعوى. وهذا. للحق. لم يقله الدكتور. سعيد. أن المجتمع الإسلامي الأول لم يكن يعرف هذه النظم والمؤسسات. فهي. كما أشرنا. من المتغيرات. ولا يمكن. بداهة. محاكاة. الأسلاف حرفيا في تفاصيل ما فهمه شرعا مسبقا كتمن. أو ميرر. لأخذ بهذه

الرأى إلى ما يعتبر في نظرهم النظام الاقتصادي الإسلامي. الذي يعتمد على معاملات برية من الربا المحرم مثل المشاركة أو المراجعة والمضاربة. وقبل أن يتبين أن هذه. المقابلة. تنطوي على مشطلة تعريف. خاصة بالربح في المفهومين الإسلامي والوضعي. اعتبره أن هذا كلام لا يحتمل التحجيص من الناحية الاقتصادية. وراح يدلل. باستخدام «أوليات علم الاقتصاد» وتعريفاته لعوائد عناصر الانتاج. أن هذا الكلام يعني أن يصبح عنصر رأس المال بلا تكلفة. وهذا يؤدي إلى انهيار الركن الأساسي لفكرة التوزيع الأمثل للموارد. وهذا وإن كان الدكتور. سعيد قد عاد. وهو يصدد تحديد أغلبته الصامتة وحصرها في الباحثين عن «دخل ثابت مضمون» لأموالهم. وترك مساحة محدودة للاستثمار الإسلامي في خريطة الأدوات الاستثمارية. التي يستحوذ وفقا لها على سعر الفائدة الثابت على نصيب الأسد من الأموال القابلة للاستثمار. فبعد أن عدد أنواع الأدوات الاستثمارية وفقا للأجل الزمنية على أساس الفائدة الثابت. قال: «وهناك إلى جانب ذلك أدوات المضاربة

والمرابحة التي لا تحمل دخلا ثابتا. ولكنه دخل متغير بحسب نجاح المشروعات الاستثمارية أو فشلها. وبالرغم من هذا الاقرار. ولا أقول الأزواجية أو حتى التناقض. بظل. عند الدكتور. سعيد. سعر الفائدة الثابت. أساس الاستخدام الأكفأ للموارد. ومحرك النشاط الاقتصادي وقوة دفع عجلة التنمية. ومن ثم عصب النظام الاقتصادي المعاصر.

وبعبارة أخرى. لا يمكن الإنسان. أن يتعقيدات النظرية. والعموميات الغامضة. والتسليجات غير المفيدة والمجادلة من أجل الجادلة. واقتربا من «واقع» الأشياء. ودهموم الناس. وتطبيقية المفاهيم. وعملية الأدوات. ودرائعية النظم. أحاول. بعون الله وتوفيقه. أن أوجز مساهمتي في النقاط الرئيسية التالية:

- ١- لا جدال في أن حاضر أي نظام اقتصادي يختلف عن ماضيه. ولا جدال أيضا في أن المجتمع الإسلامي الأول. لم يكن يعرف شيئا اسمه. النظم النقدية والمصرفية.



اقتصادى، في الاقتصاديات الاشتراكية، ويضعف شديد في الاقتصاديات النامية. وكانت نتيجة هذا الوجود، ولأسباب أخرى، انتشار مرض الانكماش التضخمي، في كل هذه الاقتصاديات بدرجات مختلفة وبصور ظاهرة أو مستترة كدليل واضح لسوء تخصيص واستخدام الموارد، وكما لا يخطئ، عن عدم الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي، مما أدى، بصفة عامة، بالمال إلى حالة من الشلل المزاي في نشاط الوحدات الإنتاجية، وتلف فلاح باعدي حقيقي لعملية التراكم الرأسمالي، وتعويق مشاهد لحركة النمو وعلمية التنمية.

وبعيدا عن مثالية «باريتو» ونموذج المنافسة الكاملة، القائم على حالة التيقن التام، يرى جمهور من الاقتصاديين أن سعر الفائدة لا يعتبر، على المستوى العملي، أداة فعالة لتخصيص الموارد بصفة عامة، والأموال القابلة للأقراض لغرض الاستثمار على وجه الخصوص بل العكس تماما هو الصحيح. فلقد توصل، مثلا، «كونراد» و«جونسون» على أساس دراسات ميدانية، إلى حقيقة أن رأس المال في الاقتصاديات المعاصرة - قد أساء، إلى حد خطير، تخصيصه - أساسا بسبب سعر الفائدة - بين قطاعات الاقتصاد وأنواع الاستثمارات. فالفائدة أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد، تتميز بصفة رئيسية للمسرعات الكبيرة على أساس «افتراض» غير مدروس - بحدارها الائتمانية، وتعزز هذه الأدلة، بالتالي، الاتجاهات الاحتكارية.

المستحدثات، مؤداه أن تتخلى عن ثابت من ثوابت النظام بدعوى أن هذه النظم والمؤسسات المستحدثة لا يمكن أن تعمل بكفاءة، أو حتى أصلا. إلا أن خلال أداة «سعر الفائدة» - وهذا ما اظن أن الدكتور - سعيد قد قاله بوضوح.

٢ - ليس هذا مكانا مناسبيا لسرد ما هو معروف، وممتع ذهنيًا من خلافات جذرية واختلافات عميقة بين جمهور الاقتصاديين، حول: تعريف، وتحديد، ونظريات، سعر الفائدة، ناهيك عن دورها وأثارها في النشاط الاقتصادي. ولا يجوز أن نقول كما قال بعضهم، بعدم وجود هذا الفيل الأبيض، إلا في مخيلة الحاليين، أو نؤكد، كما فعل البعض الآخر، بعدم وجود الفائدة كعنصر تكلفة في الاقتصاد المسير، ثم نتمنق، دون تبرير، بالقول بأنها بمثابة قطعة سوداء في حجرة حائكة الظلام. أعيت الباحثين عنها بلا جدوى. لأنها ببساطة غير موجودة أصلا في هذه الحجرة.

كما لا يجوز أيضا أن نقول، كما قال البعض، بأن سعر الفائدة - كتمن، أو

إيجار، للنفود التي لا تعد اتفاقا عنصرا من عناصر الإنتاج. يتحدد «أداريا» من قبل السلطات النقدية، أما مباشرة أو من خلال التحكم في الكتلة النقدية - هو، أصل، الأشياء، لدرجة اعتبار، كل، عائد من عوائد عناصر الإنتاج صورة أو أخرى من، الفائدة، أو نشدد، كما فعل البعض الآخر، على أن، كل، أجزاء الدخل يمكن اعتبارها، فوائد، على قيم الملكية وعلى القيمة الرأسمالية للإنسان. فهذا تعميم، بلغة الدكتور - سعيد، لا يحتمل التعميم.

ولكننا، أمام هذين التقيضين من عدم الوجود، ووسط كلام أو غلبة التناقضات الخاصة بدوافع وأسباب وجود، سعر الفائدة، نسلم بوجود هذا، السعر، على أرض الواقع، المريض، قويا في الاقتصاديات الرأسمالية، وعلى استحياء



وحتى لو افترضنا ترابطا ايجابيا كبيرا بين الفائدة والايداع، أى وجود تفضيل زمني ايجابى قوى لدى جمهور المستثمرين، كما يعتقد الكثير من الاقتصاديين، فإن اصرار الأغلبية الصامتة « عند الدكتور - سعيد - على الفائدة الثابتة المضمونة يعد، فى الاقتصاديات التى يتحدد فيها سعر الفائدة

تحكما وعشوائيا، ويتعرض لموجات تضخم متصاعدة، أمرا غير منطقي وغير مفهوم. لأن هذا يعنى ببساطة: اصرار هذه الأغلبية الغربية على استمرار انخفاض، أن لم يكن انهيار، مستوى معيشتها، نتيجة الأثر المتآكل المتزايد للتضخم على أموالها. فالسعر « الحقيقى » للفائدة ( أى السعر الاسمى ناقصا معدل التضخم ) يصبح، إن عاجلا أو آجلا، سالباً، وبمعدلات متزايدة خلال الزمن، أى أن الأموال الحقيقية لهذه الأغلبية تتناقص باستمرار من عام لآخر.

وليس الوضع أفضل حالا إذا ما تغيرت اسعار الفائدة. إذ يقع الظلم نتيجة توزيع العائد بين المدخرين ( القرضيين ) والمستثمرين ( المقرضين ) الذى يتم من خلال الوساطة المالية للبنوك، بسبب تغير اسعار الفائدة، سواء بالارتفاع أو بالانخفاض. ومن ثم، يؤدى ذلك، فى النهاية الى تباطؤ التكوين.

ففى دراسة قام بها « ليلنج » للتجربة الامريكية، وجد أن ارتفاع اسعار الفائدة كان دائما كبيرا من الاستثمار. ففى فترة الدراسة ( ١٩٧٠ - ١٩٧٨ م )، بلغت مدفوعات الفوائد « ثلث » العائد الاجمالى على رأس المال، مما أدى الى تآكل فى ربحية الشركات وترتب على ذلك هبوط نسبة رأس المال المخاطر فى التمويل الكلى ( أى فى مجموع: الاسهم والقرض ) وانخفاض التكوين الراسمالى، وادى هذا الانخفاض الى دخول الاقتصاد الامريكى فى « دورة » نزولية، من انخفاض فى الانتاجية، ادى الى انخفاض فى القدرة على تموين التكلفة المرتفعة لرأس المال المقرض، مما ترتب عليه انخفاض جديد فى الربحية، وانخفاض متزايد فى معدل التكوين الراسمالى.

والعكس تماما صحيح، من حيث الأثر لاسعار الفائدة المنخفضة على عملية التكوين الراسمالى هنا. يقع الظلم اساسا على المدخرين الذين يوظفون اموالهم

فالمشروعات الكبيرة، بحجة ملائمتها، تحصل - فى الواقع - على قروض أكبر، بسعر فائدة أقل، بينما العكس تماما يحدث بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة، التى يمكن أن تكون ذات انتاجية أعلى، وكفاءة أكبر، وملائمة أفضل. فتحصل هذه المشروعات على قروض أقل بكثير من احتياجاتها، وبأسعار فائدة أعلى بكثير من طاقتها. وعلى هذا الأساس، ويدون دراسات جادة تذكر فى ظل نظام الفائدة الثابت والمضمون، لا تنفذ الاستثمارات الأعلى جدوى والأكثر ادرارا للعائد ( المتوقع ) بسبب عدم القدرة على التمويل، الذى يذهب الى مشروعات أقل انتاجية، بل وأقل حاجة - نسبيا - الى التمويل الخارجى. ولكنها، بلغة الدكتور - سعيد - وعلى عكس ما ذهب اليه، اعلاها صوتا أو أكثرها نفوذاً،

بل أكثر من ذلك، أكدت بعض الاستقصاءات - التى أجراها « ميد » وه « اندريو » - أن رجال الأعمال يعتقدون أن سعر الفائدة ليس عاملا يذكر فى تحديد مستوى الاستثمار. أى أن الطلب على الاستثمار بعد « غير مرت » بالنسبة لسعر الفائدة، لسببين: الأول، كون سعر الفائدة يمثل اعتماد كثير من المشروعات على التمويل الذاتى، مما يجعل أثره، كنفقة ضمنية على المال المستثمر، محدوداً.

وبالنسبة لعرض الأموال القابلة للاستثمار - أى الايداع - يرى جمهورى من الاقتصاديين المعاصرين، مع « كينز » أنه « غير مرت » عادة لسعر الفائدة وتشير الدلائل الإحصائية الى عدم وجود ترابط ايجابى كبير بين الفائدة والايداع. ويؤكد « سامولسن » ذلك بقوله: « إن بعض الناس يقل ادخارهم بدل أن يزيد، حينما تزيد اسعار الفائدة، وأن كثيرا من الناس يدخرون المبلغ نفسه تقريبا بغض النظر عن مستوى سعر الفائدة. وأن بعض الناس يميلون الى خفض استهلاكهم إذا وعدوا بأسعار أعلى ثم يستطرد قائلاً: « إن المبادئ الاقتصادية وحدها لا يمكن أن تعطينا تنبؤاً حاسماً فكل الدلائل توحي بأن مستوى الفائدة يميل الى قرارى الاستهلاك والايداع الى ابطال تأثير كل منهما على الآخر ».







## المصدر: الأهرام الإقتصادى

التاريخ: ١٩ أكتوبر ١٩٨٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه الدول، نجد أن كثيرا من الشروط الأساسية للفعالية المحدودة - أصلا - السياسة النقدية والائتمانية أما غائبة تماما، أو متوافرة بصورة بدائية ومن ثم، تعد «محدودية» فعالية هذه السياسة أشد حدة ووضوحا في هذه الدول فالمشكلة هنا باتفاق الاقتصاديين - ليست بالقطع مشكلة نقدية، وإنما مشكلة هيكلية فما تحتاج إليه هذه الدول ليس زيادة في الائتلاف النقدى لكى تخرج من ركوبها الزمن، وإنما أحداث تغيير هيكل في العملية الانتاجية عن طريق التنمية فالقضية هنا ليست قضية «طلب» بقدر ما هي أساسا مسألة «عرض» بمعنى العمل على رفع درجة استغلال الموارد الانتاجية المتاحة وفي هذا الاطار، يمكن للسياسات النقدية والمالية والتجارية الرشيدة كما ننشئها فيما بعد، وليس عن طريق سعر الفائدة، كما تلعب دورا مفيدا في هذه العملية فمن حيث اثاره السلبية على عملية التكوين الرأسمالى، وعدم فعاليتها في معالجة الاختلالات التضخمية والانكماشية، يعد سعر الفائدة، في رأى عدد ليس بالقليل من الاقتصاديين، من اهم عوامل «عدم الاستقرار» في الاقتصاديات المعاصرة فتشمل، فريدمان» في بداية الثمانينات عن اسباب السلوك الطائش الذى لم يسبق له مثيل للاقتصاد الأمريكى، ورد على تساؤله بقوله «أن الاجابة التى

في الاقتراض، كما تشجع هذه الاسعار على الاقتراض للاستهلاك، وعلى تدنى نوعية الاستثمارات، مما يعمل بالتالى على تخفيض معدلات الاندثار الاجمالية، ويؤدى في النهاية، كما أكد أحد تقاريره «الجأت»، الى سوء استخدام راس المال، وإلى هبوط مستمر في معدل التكوين الرأسمالى وكجاء «مصحح للاختلالات الهيكلية» (تضخما أو انكماشاً) يتفق معظم الاقتصاديين على أن درجة فعالية سعر الفائدة «محدودة» خاصة في حالة الكساد. فالسياسة النقدية والائتمانية يباتفاق الاقتصاديين، هي جوهر عمل البنك المركزى، وتغنى ببساطة عملية التحكم في العرض الكلى للنقد، أى كتلة أو كمية النقود في المجتمع، وذلك للتحكم في الائتمان بما يتفق واحتياجات مستوى النشاط الاقتصادى المرغوب فيه، ويتم ذلك من خلال تسهيل وتشجيع الحصول على القروض، خاصة قصيرة الأجل في حالة

الانكماش، وتقييد وعدم تشجيع منح هذه القروض في حالة التضخم، من خلال تغيير سعر الفائدة. ويتم هذا التغيير بطريق مباشرة، أى «سعر البنك» وهو سعر الفائدة الذى يقرض البنك المركزى على أساسه مجتمع البنوك، أو بطريق غير مباشر، من خلال أدوات - كمية ونوعية ومعنوية - أخرى معروفة «ومحدودية» فعالية هذه السياسة - عمليا - في التأثير على حجم ونوع الائتمان، وبالتالي مستوى النشاط الاقتصادى، ترجع في حالة التضخم، الى أن العائد من الائتمان، في صورة استثمارات مربحة، اكبر نسبيا من سعر الفائدة، ومن ثم، يعد سعر الفائدة غير كاف، كعنصر تكلفة، للحد من التوسع في الائتمان أما في حالة الانكماش، فهى أكثر وضوحا ويرجع ذلك الى أن كافة المتعاملين من بنوك وافراد ومشروعات لايتوافر لديهم الحافز على الاقتراض، وهو امكانية تحقيق ربح فوق تكلفة الائتمان، في هذه الظروف ومن ثم، لايكفى أن يقدم البنك المركزى الائتمان بشروط مشجعة، أو حتى «مجانية» في حالة كساد حاد لكى يقبل المتعاملون على استخدامه فعلا وكما يقول المثل الانجليزى: يمكن أن تحضر الحصان الى الماء، أو تحضر الماء الى الحصان، ولكن لايمكن أن تجبره على أن يشرب.

ويختلف الوضع كثيرا، في الواقع، بالنسبة للدول النامية، إذ بالرغم من وجود نظم نقدية ومصرفية في





تخطر على البال هي السلوك الطائش المساوى له في اسعار الفائدة فالتقلبات في سعر الفائدة تؤثر مباشرة في سوق الاستثمار ، فيسوده قدر كبير من الشكوك ، بما يجعل من الصعب اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الاجل ب ثقة ، او التخطيط الجيد لمستقبل الاعمال ويرجع «سيمونز» السبب الاساسي للكساد العالمى العظيم في الثلاثينات الى « تغيرات الثقة التجارية الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر » ، واكد على اعتقاده بان خطر الاضطراب الاقتصادى يمكن تقايدى الى حد كبير ، اذا لم يتم اللجوء الى الاقتراض ولاسيما الاقتراض قصير الاجل ، واذا ماتعت الاستثمارات كلها في شكل تمويل ذاتى وبالمشاركة . وحول المعنى نفسه ، شدد « مينسكى » على حقيقة ان قيام كل مشروع بالتمويل الذاتى لرأسماله العامل ، والتخطيط الرشيد لاستثمار ارباحه غير الموزعة ، يفرض نظاما ماليا قويا ولكن لجوء المنتجين الى التمويل الخارجى عن طريق الاقتراض ، يعرض النظام لعدم الاستقرار .

ولقد تجسدت هذه الحقائق في السبعينات فعندما ارتفعت اسعار الفائدة خلال هذه الفترة ، انخفضت نسبة الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى من الناتج المحلى الاجمالى للدول الغربية ، كما انخفض بصفة عامة معدل النمو الدولى وعليه كان الاداء الاستثمارى الضعيف - لتآكل ربحية المشروعات بسبب ارتفاع اسعار الفائدة - هو العامل الرئيسى للنمو البطئ المشاهد خلال هذه

الفترة وهذا ، يؤكد في رأى الكثيرين من الاقتصاديين ، ان « الربح » وليس « الفائدة » هو المحرك الاساسى لديناميكية الانتاج والنمو في الاقتصاديات الرأسمالية ، بل وى « غيرها » من الاقتصاديات - وان اختلفت المفاهيم والتعريفات والتطبيقات .

٣ - يعد العرض الرخيص الذى قدمه الدكتور/ سعيد عن عناصر الانتاج وعوائدها بصفة عامة ، ورأس المال وسعر الفائدة على وجه الخصوص ، تحليلا لا يختلف عليه اثنان من الاقتصاديين ، وفقا للأدب الاقتصادى الغربى - رغم المقولة المشهورة بانه ما إن وجد اثنان من الاقتصاديين إلا وكان هناك ثلاثة آراء ، على الأقل . فهذا التحليل ، كما قال بحق ، من « اوليات » النظرية الاقتصادية بعامه ، ونظرية رأس المال بخاصه .

ويعلم الدكتور/ سعيد ان هذا التحليل يقوم على فرض « غير واقعى » ، زائد في التبسيط ، من بين عدد من الفروض غير الواقعية الأخرى ، وهو فرض « التيقن » التام .

٥ « CERTAINTY » « ORESIGHT » ، وفي عالم غريب من اليقين ، تحدث أشياء غريبة تماما . منها ان سعر الفائدة التوازنى يتطابق تماما ودائما مع الانتاجية الحدية لرأس المال ، او بلفه « سامولسن » و « باتنكن » ، يتساوى سعر الفائدة مع معدل الربح ، « المتوقع تحقيقه » بالتأكيد ، وعليه ، تأتى « منطقية » النتيجة التى توصل إليها الدكتور/ سعيد ، باستحالة تصور حالة ، سعر فائدة صفرى ، عند التوازن في عالم الواقع الذى يتسم بالندرة الشديدة في رأس المال - خاصة في مصر . لأن هذا ليس له إلا معنى واحدة وهو - افتراض - ان رأس المال متوافر بلا حدود ، أى افتراض حالة « تشبع » رأسمالى « CAPITAL SATURATION » ، « كالهواء » . وحيث انه ليس كذلك ، فلا مفر من تعديل قائم ، وهو إمكانية التوازن الصفرى ، كما افترض ، « سامولسن » ، في حالة ركود قاسى الشدة . وهذا هو ما عبر عنه الدكتور/ سعيد بحالة



ويزداد الميل للادخار في ظل النظام الإسلامي بفعل « القيم » التي تدعو إلى « القوام » أي الاعتدال في الاتفاق بعامه ، وبالأذات الاتفاق الاستهلاكي . وتلعب « الزكاة » دورا محوريا في زيادة هذا الميل ، عن طريق محاولة الفرد زياد مدخراته على الأقل بما يساوي ما عليه من زكاة ، وذلك للحفاظ على مستوى ثروته . وبتحريم « الاحتكار » ، ومحاربه عن طريق

« الزكاة » ، التي تجعل الأرصدة النقية العاطلة تتآكل خلال الزمن ، وبتحريم « الربا » ، وبالتالي حنع تشجيع المال وتنميته من خلال أبشع صور اكل أموال الناس بالباطل ، وبتحريم « الاحتكار » ومحاربة كافة الممارسات الخاطئة - بوسائل عملية - في الانتاج . وباتكيد قيمة « العمل المنتج » ورفعها إلى مرتبة « الجهاد » وجعله جزءا من العبارة بالمعنى الواسع ، فتح النظام الاسلامي الباب واسعا لاستخدام مدخرات المجتمع في استثمارات حقيقية ومربحة ، وفقا لنظام المشاركة في الربح والخسارة . بدلا عن نظام المداينة بفائدة .

- وبالأذات غير الموزعة - في التمويل الاستثماري ، قدم النظام الاسلامي العديد من الصيغ والأدوات الاستثمارية ، القائمة على : عقود المشاركة ، وعلى رأسها عقد الشركة - بكل أنواعها - وعقد المضاربة ، وعقود البيوع ، وعلى رأسها عقد المراجعة بأنواعه - ، وعقد السلم . كما أمكن ، ويمكن ، استحداث الكثير من الصيغ والأدوات الاستثمارية ، على أساس فكرة « العقود غير المسماة » ، أي التي لم يقل بها علماء السلف ، ولكنها تتفق واحكام الشريعة الاسلامية : كالتمويل التأجيري ، والبيع التأجيري ، والاسهم وصكوك التمويل أو الاستثمار الاسلامية المختلفة القيم والأجال ودرجات المخاطرة ، بما يتشتمل وريجات المتعاملين ، بما فيهم الأغلبية الصامتة عند الدكتور / سعيد .

وعلى أساس هذه الصيغ والأدوات المستحدثة نتيجة اطلاق التمويل بالمشاركة كل المداينة بفائدة ، يلعب الجانب المؤسسي - من بنك مركزي ، وبنوك استثمار واعمال ،

الموارد أكثر فعالية وأكثر كفاءة من أداة سعر الفائدة .

ويظهر ذلك بوضوح في ظل المؤسسات النقدية المعاصرة . فإذا ما اعتمدت البنوك معدل الربح كأساس للتمويل ، وفقا لصيغ وأدوات الاستثمار الاسلامي العديدة والمتنوعة ، كان عليها أن تكون أكثر دقة وحذرا وموضوعية في تقويم المشروعات . كما لا يتصور ، في هذه الحالة ، تحيزها لصالح المشروعات الكبيرة وضد المشروعات المتوسطة والصغيرة . كما هو الحال في الوضع الراهن . فالمشروعات جميعا تصبح على قدم المساواة . ولا يحكم اتخاذ قرار المشاركة إلا معدل الربح . كلما ارتفع هذا المعدل ، كانت فرصة المشروع في الحصول على التمويل - أو المشاركة في التمويل - كبيرة . والعكس تماما صحيح . وعليه ، لا يعد « معدل الربح » أكثر كفاءة في تخصيص الموارد فقط ، بل أيضا أكثر قدرة على الحد من الاتجاهات الاحتكارية .

وعلى أساس هذا المعيار ، يستطيع النظام الاسلامي - عمليا - تحقيق العدالة بين المدخر ( رب المال ) والمستثمر ( المنظم ) . إذ لا يحصل أي منهما على عائد ثابت ومضمون مسبقا ، وإنما يشارك في المخاطر ، ويتحمل النتيجة - ربما كانت أم خسارة ، بحسب الاتفاق الذي يتحدد وفقا لقوى سوق رأس المال . ومن ثم لا تعرف هذه العلاقة - الانتاجية الصحية - ظلما للمدخر ، كما هو الحال عند انخفاض الفائدة وارتفاع الربح ، أو ظلما للمستثمر ، عند حدوث العكس ، أي ارتفاع الفائدة وانخفاض الربح ، أو تحقق خسارة . وإنما تقوم العدالة بين الطرفين ، مما يؤثر إيجابيا على الادخار والاستثمار .

وفي ظل عدم توافر « عالم التيقن التام » ، لا بد فطريا أن يميل الإنسان إلى الادخار ، للاحتياط من ناحية ، وللمعلم على رفع مستواه المعيشي في المستقبل من ناحية أخرى ، ولا يشد المجتمع الاسلامي - على المستويين الفردي والكل - عن هذه القاعدة ، سواء في صورته « الأولى » ، أو في أي صورة حالية أم مستقبلية . وبصفة عامة ، هناك ترابط إيجابي بين الدخل والادخار . فكلما زاد الدخل ، أساسا نتيجة زيادة الأرباح ، زاد الادخار .



الفوضى الاقتصادية في استخدام رأس المال النادر « بزوال سعر الفائدة ». وهذا يؤدي لاجتالة إلى الدمار والقتل.

وواضح على الأقل عندى - أن هذا التحليل يخلط تماما بين أمرين على طرفي نقيض ، وغاية في الاختلاف والتميز ، وهما : « الغاء سعر الفائدة » ، مع توافر بديل ، وهو « الربح » : « التوازن الصغرى لسعر الفائدة » . فهناك فرق شديد التضديد والبوضوح بين الحاليتين ، فالانقصاد الإسلامى ، لم يتم بالغاء سعر الفائدة - على المستويين الفكرى والتطبيقي - ليعنى به هذا « التوازن الصغرى » ، وإلا كانت النتيجة فعلا تبيديا واضحا في استخدام عنصر شديد

الندره ، وهو رأس المال . وإنما قدم « الربح » كسعيار يحكم هذا الاستخدام - على أسس أكثر منطقية فكريا ، وأكثر عدالة اجتماعيا . وأكثر - وهذا هو المهم هنا - كفاءة اقتصادية . وإذا ما تخلصنا من - سلبيات آثار الفكر الاقتصادي الغربى ، واعدنا وأنعمنا النظر العلمى في مسلماته ، سوف نكتشف فورا أن إلغاء سعر الفائدة لا يعنى ، بيتاتا وأبدا أم رأس المال ليس له عائد ، ويقدم للمتعاملين بلا تكلفة . ومن ثم تصبح الأموال القابلة للاستثمار متاحة « مجانا » ، فيصبح الطلب عليها " غير محدود . وتكون النتيجة غياب « آلية » لمعادلة الطلب مع العرض ، وتوصلا إلى توازن في سوق رأس المال . ويحدث في النهاية ، تبيديا رأس المال نتيجة الاستخدام غير الرشيد له . ويعم ، بالتالى ، الخراب . فرأس المال - إسلاميا أو غير إسلامي - بالقطع له « عائد » ، نظير اشتراك الفعلى في النشاط الانتاجى . وهذا العائد - إسلاميا - ليس « فائدة محددة مسبقا » ، وإنما « حصه » - نسبية شائعة - في الربح ، بعد « نفى » ، أى بعد تحقيق أو تسييل رأس المال - فعلا أو حكما . ولا اعتقد أن أحدا سوف يتمسك بالتقسيم الرباعى للعوائد - رغم وجوده - بحجة أنه « لا اجتهد مع النص » ، في الاقتصاد الوضعى .

ولا أتصور أن أحدا سوف يصر على ظاهره « الفاظ » العوائد المختلفة . فالعبرة بمعانى الالفاظ ، لا بمبانيها ، كما يقولون . كما لا أظن أيضا أن أحدا سوف يعترض على انسحاب صفة ومعنى « الربح » ، على عائد رأس المال المخاطر ، ( أى المنظم ) - عنصر المخاطرة التقليدى . فلا مشاحة في الاصطلاح « أى التعريف . إذ أن كلا من رأس المال والمنظم يتحمل - إسلاميا - مخاطر الاستثمار ، والربح بينهما ، بعد سلامة رأس المال ، بحسب الاتفاق - مع تفصيل لصيغ وأدوات الاستثمار الإسلامى ، ليس هذا مكانه .

وهذه الحصه في الربح هي تكلفة عنصر رأس المال . ومن ثم ، يصبح « الربح » هو المعيار الذى يحكم تخصيص الموارد المالية .

ولعل هذا ما يدعوه - علميا - إلى مزيد من تحرى الكفاءة في استخدام رأس المال . نظر النظام الإسلامى ، وذلك من خلال ضرورة بذل عناية أكبر بتقويم المشروعات ، بحيث تهتم المشروعات ذات الجدوى المنخفضة ، وليس الأمر كذلك ، في حالة التمويل عن طريق القروض . فالمقرض لايهمه سوى الفائدة ، ولا يسهم أصلا في مخاطر المشروع موضع التمويل ، بل يتحملها كلها - عملا - المنتج المقرض ( المنظم ) . ومن ثم ، لا يهتم المقرض أساسا بإجراء تقويم شامل للـ « ربح » على عكس ما يجب أن يفعل صاحب « مخاطر » وعليه ، يمثل معدل الربح آلية لتخصيص





سياسه مالية رشيدة ومؤسسة الزكاة ، على تدعيم السياسة النقدية عن طريق زيادة ايراداتها من مشروعاتها الاقتصادية ومقابل بعض خدماتها وبلا حلال التوظيفات المالية الاسلامية التي تؤخذ من فضل الاغنياء - محل الضرائب او المكس ثم اخيرا القرض الحسن ومن ثم لامجال الى اللجوء الى الاقتراض بفائدة داخليا او خارجيا واذا ما دعت الحاجة الى التمويل الخارجي وقد تنشأ فعلا - فليكن ذلك على اساس منح المشاركة مع الدول الاسلامية ذات الفائض أولا ثم مع بقية دول العالم بعد ذلك .

وبهذه العناصر الايجابية الاساسية من ادخار واستثمار وانفتاح على التقدم التكنولوجي المناسب ، وصيغ وادوات استثمارية متنوعة واطار تنظيمي ومؤسسي متكامل ، وسياسات نقدية ومالية رشيدة ، واستقرار في المعاملات بعيدا عن تقلبات الطائشة لسعر الفائدة ، تتوافر في ظل النظام الاسلامي الشروط الضرورية لقيام عملية تنمية شاملة جادة ومتجددة . ولكن هذه الشروط بذاتها ليست - وفقا لفلسفة هذا النظام ومركزاته - كافية وهذا ينقلنا مباشرة الى اهم جوانب هذا النظام - وهو الجانب القيمي .

فبعدا عن الخرافة الشائعة القائلة بحادية الاقتصاد الوضعي ، وعدم ارتباطه بالاعتبارات القيمية والاخلاقية تأكيداً لصيغته المادية واهتمامه الاكثر « بالاشياء » ، يعلمنا

البقية ص ٧٤

وشركات استثمار وتمويل ، وشركات تكافل وتأمين اسلامي ، وحركة تعاونية وسوق اوراق مالية دورا اساسيا في توجيه عمليات الاستثمار ، بما يكفل تحقيق نمو متزايد في معدلات التراكم الرأسمالي ، ويحقق بالتالي اولويات واهداف المجتمع . وبالرغم من اختلاف الليات النظم النقدية والمصرفية في الاقتصاد الاسلامي عنها في الاقتصاديات الاخرى ، ويدون الدخول في تفاصيل هامة ليس هذا مكانها ، سيظل البنك المركزي - عدة ، الجهاز المصرفي : كبنك لاصدار النقود ، وبنك للبنوك وممولها الأخير ، وبنك للحكومة ، وبنك التحكم في كمية النقود .

ففي ظل النظام الاسلامي ، يستخدم البنك المركزي ادوات سياسة نقدية تتفق مع منهج التمويل بالمشاركة . ومن ثم ، يتركز عمله اساسا في التحكم في عرض النقود ، بما يتفق والاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي وعملية تنميته خلال الزمن ، اي بما يحقق اقصى قدر من الخدمات التبادلية مع ثبات

نسبي « في قيمة النقود . وهنا ، يكون من اوجب مهام البنك المركزي ان يتابع معدل التغير في الاسعار ومعدل النمو في الانتاج للتأكد من وجود مبرر حقيقي - في صورة زيادة في الانتاج - لاصدار نقدي جديد . او بمعنى اخر ، يجب على البنك المركزي ان يتأكد - بقدر الامكان - من ان اي توسع نقدي يقوم به ، لن يؤدي الى تضخم سعري يلغى اثره على حجم الارصدة الحقيقية وفي هذا الصدد ، ويجاباب اشراف وتفتيش مصرفي رشيد ، يكون للبنك المركزي ، من بين وسائل اخرى ، سلطة اصدار التوجيهات لمجتمع البنوك بشأن الاغراض التي يمنح التمويل فيها ، وسقوفه الارصدة النقدية التي يتعين الاحتفاظ بها ونسبة ونوع الضمان الذي يجب الحصول عليه ..

وفي حالة تمويل الانفاق الحكومي ، يتعين ان يكون هذا التمويل من مصادر حقيقية . وهذا يعني انه لا مجال في ظل هذا النظام لاسلوب - تمويل الحكومة لنفقاتها بالعجز - عن طريق الاصدار النقدي او الاقتراض من الجهاز المصرفي وانما تعمل الحكومة من خلال





### بقية حول الفاشدة المصرفية

بالمعنى الواسع الذي يشمل اعمار الارض اعمارا حقيقيا مستمرا ، اشارة للعقول وزراعة للحقول ومن ثم يتم تحقيق .. تمام الكفاية أى الحياة الطيبة الكريمة ، لكل فرد يعيش في ظل هذا النظام . وبهذا التحقيق يتم حفظ مقاصد الشريعة الغراء - حفظا ديناميكيا تنمويا ، متمثلا في حفظ - الدين والنفس والعقل والمال ، والنسل ولقد تركزت مساهمته المتواضعة حول مس خفيف وسريع لجانب من جوانب المقصد الرابع وهو المال هذا الجانب هو البية الربيع في استخدام الاموال ..

٤ - وانى في نهاية مساهمته التى لم اتعرض فيها ، عن قصد لحكم الفوائد المصرفية شرعا ، لأن هذا الحكم قد اشيع حسما وقطعا ، بعد ان قتل بحثا ، من قبل فقهاءنا القدامى ، وفقهاءنا المحدثين ، وفقهاءنا المعاصرين فرادى وجماعات ، كما اشرت في صدر هذه المساهمة - اشعر ، مع اخى الدكتور يوسف القرضاوى ، بكثير من الاسى

والاسف ، على انشغالنا بامور يفترض اننا تجاوزناها وكاننا فرغنا تماما من معالجة مشكلاتنا الحقيقية والحادة بافضل ما تكون المعالجة فرحنا نفقش في دفاترنا القديمة - كما يقولون لنخرج منها مشكلة تمت معالجتها بصرامة وانضباط شرعيين لنعالجها من جديد قتل للوقت ، ام قتل للنفس لا ابرى ؟

ويزداد دعى ويشدت حزنى عندما اذكر واذكر نفسى ، بخير الكلام .. كلام الله ، واقول - في نفسى وبلغه الدكتور سعيد ، وليسمح لي باستخدامها الله ، واقول في نفسى وبلغه الدكتور سعيد ، وليسمح لي باستخدامها للمرة الاخيرة ان ينبغى علينا نحن ننذكر دائما قوله تعالى :

يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا ان كنتم مؤمنين .. فان لم تفعلوا فاعلموا بحرب من الله ورسوله وان تبوءتم فلکم ربوس اموالکم لا تظلمون ولا تظلمون ( البقرة : ٢٧٨ ، ٢٧٩ )

وقوله جلا وعلا

من اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة شقكا .. ونحشره يوم القيامة اعمى .. ( طه : ١٢٤ )

التاريخ ان جميع الانظمة التى عرفتها البشرية - لا بد وان تتأثر ، بصورة او باخرى ، بالقيم ولكن القيم في الاقتصاد الوضعى تعد اطارا خارج ميكانيكية النظام . بينما في الاقتصاد الاسلامى ، تعد « القيم » الاسلامية متغيرا داخليا حاكما في آلية النظام . فهى تعتبر المحرك الاساسى لفعالياته .

فتحن ، هنا امام « اقتصاد دينى » اودين اقتصادى وليس هذا تلاعبا بالالفاظ وانما تأكيد لحقيقة كون الاقتصاد الاسلامى جزءا من كل يترابط ويتفاعل ويتكامل ، في تناسق وتوازن ، مع بقية الاجزاء المكونة للاسلام ، كدين ونظام حياة كامل - يحكم بضوابط الاسلام ، ويسير وفقا لاحكامه . ومن ثم ، يستند الاقتصاد الاسلامى في تحليله وفي تطبيقه - على الانسان الذى يعمل ، واقعيا ، في اطار من القيم والاخلاق الاسلامية .

هذا الانسان الواقعى - في ظل هذا النظام - هو الانسان « الحرر » حقيقة ، من القهر والاستغلال ، اى من الظلم بنشئ صوره - المعنوية والمادية . فهو الانسان المحترم لذاتيته ، والمكرم لادميته ، الذى ينعم فعلا وعملا بالحرية والعدل ، ويدون تحقيق هذين المطلبين ، بسبب البعد الانسانى - الممكن - في اعمار الارض . ولن يتمكن الانسان من القيام بتنفيذ هذا المشروع ومن ثم يظل التخلف قائما ، ويظل

المعيشة الضئلك جائمة على عقول وحقول البشر . وبلغه الدكتور سعيد ، وليسمح لي باستخدامها هذه نتيجة يعلم الله اننى لا اقولها في خفة او عجلة ولكنها مسألة واضحة امامى وضوح الشمس ..

ان ان لا مخرج للدول الاسلامية المعاصرة ، ومنها مصر ، في مجابهة هذا التحدى الاقتصادى والحضارى الا من خلال تطبيق كامل وشامل للخيار الاسلامى الذى لم اتناوله هنا الا من خلال اشارات عابرة وكلمات مقتضبة وبهذا المخرج - خروجا من مستنقع التجريب والتفريب ولا اقول التغبين تتحقق غاية النظام في عبادة الخالق تبارك وتعالى





المصدر: الأهرام الإقتصادي

التاريخ: ٩ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقوله سبحانه . ولو أن أهل القرى آمنوا  
واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء  
والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا  
يكسبون . (الإعراف ٩٦)  
وقوله عز من قائل . وإن هذا صراطي  
مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق  
بكم عن سبيله . (الأنعام ١٥٣)  
صدق الله العظيم ولا حول ولا قوة إلا  
به سبحانه وتعالى .





المصدر : **الأنشيب**

التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فضيلة الشيخ الدكتور محمد سيد طنطلاوي - مفتي جمهورية مصر العربية - أخ عزيز ، وصديق قديم ، عرفته منذ سنين طويلة ، فلم أجد فيه إلا الغيرة على الدين ، والآداب الجم ، وملكة الأخلاق والمودة لأخوانه ، ومعرفة الفضل لذويه .  
ومعرفتي به وحبتي له ، وحسن ظني فيه - ككثيرين غيري - تجعلني أكثر ما أكون حرصا على ألا ينساق وراء ضغوط وأغراءات تورطه فيما لم يكن من طبيعة نهجه وخطه .  
ونقدى لقواء - أو لبيانه أو لكلمته - لا يقلل من مودتي له ، وأعزأزي أياه ، بل كما قل الإمام الحافظ الذهبي عن الإمام ابن تيمية : شيخ الإسلام حبيب البنا ، ولكن الحق أحب البنا منه ..

## مناقشة علمية هادئة لفتوى فضيلة المفتي :

# الموقف

# الاستثمار

كتبت الدراسة السابقة عن ( الفوائد ) قبل أن تصدر دار الإفتاء بيئتها أو فتواها الأخيرة .

ثم اصدر صديقنا العزيز الدكتور محمد سيد طنطلاوي - مفتي جمهورية مصر العربية - فتواه المتعلقة بشهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري ، وهو بنك ربوي عريق في الربا منذ نشأته إلى اليوم .. حتى أن لم يحاول أن يفعل كما فعل بنك مصر مثلا من إنشاء بعض الفروع التي تتعامل بالعملة الإسلامية ، أصرارا منه على التمسك بمبادئه الأساسية ، وضيا في خطه الأصل الذي لا يرى أن يجند عنه قيد شعرة .

وشهادات الاستثمار هي نوع من القروض بين الحكومة - ممثلة في

البنك - وبين المولدين من أفراد الشعب ، فالحكومة تستقرض الفاس ليساهموا في مشروعاتها أو نفقاتها ، والراغبون من أبناء الشعب يقرضونها ، ويتقاضون على قرضهم هذا فوائد محددة ، يعينها البنك في كل عام بنسبة مئوية معلومة ١٠ ٪ مثلا أو أقل أو أكثر ، المهم أنها منسوبة إلى رأس المال وليس إلى الربح . وأنها تحدد عند الدفع في كل عام . وقد تختلف من عام إلى آخر ، شأن كل الفوائد الربوية .

ولم يذكر فضيلة المفتي أن استئالة جديدة كثيرة قد أنهالت عليه من هنا وهناك تستفسر عن حكم الشرع في هذه الشهادات وما مثلها . ولكن يبدو أن طلاب الفتوى هذه المرة لم يكن هو الشعب ، ولكن كانت الدولة .

وكانت اظن أن المفتي - وقد استفتته الدولة في الموضوع - أن يحيلها على مؤسسة رسمية انشأتها

الدولة بقانون ، وجعلت من اختصاصها البحث في القضايا الجديدة ، والمسائل المهمة ، وهذه المؤسسة هي ( مجمع البحوث الإسلامية ) إحدى الهيئات الإسلامية الثلاث ، التي تكون الأزهر الشريف ، وهو مجمع علمي يفترض فيه أن يتكون من كبار علماء الأزهر وعدد آخر من كبار علماء العالم الإسلامي . كل بوسعنا أن نعترف بانكم - محترمي الحكم - حصرتم مهمة المفتي من سنين طويلة في الإجابة عن فتاوى الميراث وغيرها ، من المسائل الشخصية ، والتصديق على حكم الأعدام ، وإعلان ثبوت هلال رمضان وشوال وذى الحجة !! ولم تسالوه عن تطبيق أحكام الشريعة في الاقتصاد والعمالات والسياسة والعقوبات .. ونحوها ! وكان يمكنه أن يعترف بوجود فتاوى لفتين سابقين قد يكونون







من أهل الفقه . والدكتور عبد الحميد الغزالي . وهو من أهل الاقتصاد . وقد دعت جمعية الاقتصاد الإسلامي بالقاهرة الى ندوة موسعة يحضرها أهل الفقه وأهل الاقتصاد وأهل القانون ودعى إليها فضيلة الدكتور النمر اول من اثار هذه القضية على صفحات الصحف المصرية . وفضيلة الدكتور المفتي . وكل من يناصر رأيهما . ولكنهما للأسف لم يحضرا . وكان اتجاه الحاضرين . وهم اكثر من مائة . الى تحريم الفوائد كلها . واعتبارها الربا الجاهل الصريح . ولم يشذ عن ذلك الا واحد .

وفي (ملتقى الفكر الاسلامي) بالجزائر : التقيت بفضيلة المفتي . وأكدت تحذيري له مرة أخرى . واشهد منصفا انه قال لي : اننى اعددت مسودة لشيء في هذا الموضوع . واريد ان اقراء عليك . وتواعدنا على اللقاء عند شيخنا الشيخ الغزالي ولكن غزرا حال بيني وبين هذا اللقاء . وكان سفر المفتي في ذلك اليوم . فلم يقدري ان اسمع او اقرا ما كتبه . وخيرا فوجئنا بالفقوى الصادرة

عرق منه في علم الفتوى . ولا يجب ان يخالفهم . كان يوسع ان يفعل ذلك ولن يلومه احد .

ولكن فضيلة المفتي . وهو اخ عزيز - غفر الله لنا وله - استدرج الى طريق اخر متجاهلا شيخ الازهر ومجمع البحوث . ومجمع الفقه في العالم الاسلامي . ومؤتمرات الفقه والاقتصاد والدعوة والبنوك الاسلامية وغيرها . مستعينا بغلة قليلة العدد والعدة . معروفة الاتجاه . اعلمهم ليسوا من علماء الفقه . ولا من مارسوه تاليفا او تدريسا . او فتوى او قضاء . وبدأ يبحث في فوائد البنوك وما في حكمها من شهادات الاستثمار وما شابهها . برغم تحذير المخاضين له وتنبيهه على ان هناك من يحاول توريطه فيما يخشى ان يندم عليه حين لاينفع الندم .

● وكان فضيلته قد شرفنى في بيتي بالقاهرة في اوائل شهر يوليو من هذا العام ( ١٩٨٩ م ) وتدارسنا الموضوع المثار . مع بعض الاخوة ونقشناه من شتى جوانبه . وحسبنا اننا قد ازلنا بعض اللبس الذى كان في ذهن الدكتور . نتيجة بعض الردود المضللة التى جاءت من بعض الجهات . وبعد ثلاث ساعات انتهى فضيلته الى انه لن يصدر فتوى وانما هو يريد ان يفهم ما يجرى من المعاملات . ويستوضحها من أهل الاختصاص . حتى اذا سئل فيها كان على بيته . وانه اذا اصدر في ذلك شيئا . فسيعرضه علينا قبل صدوره . وهذا من ادبه وتواضعه المعروف ولائكه . وكان معنى في هذه الجلسة اخوان كريمين من أهل الاختصاص هما : الدكتور على السالوس . وهو

من (دار الافتاء) والتي اعلمها المفتي في مؤتمر صحفى . وقد نشرتها الصحف المصرية يوم الجمعة ١٩٨٩/٨ م في صفحاتها الاولى وضخمها اجهزة الاعلام المصرية . لحاجة في نفس يعقوب . والتي تعلن ان شهادات الاستثمار حلال وجائزة شرعا . ومثلها صناديق التوفير . وقد سككت عن (فوائد البنوك) الموضوع الاصل . ربما كان تاجيلها لاختيار ماذا تحدثه هذه الفتوى . فلماذا اطمأنوا الى تقبل الناس لها . تجاروا على الخطوة التالية . وأول الخيث قطر ثم ينهر !

**ماذا تقول الفتوى ؟**  
فلنظن في هذه الفتوى وفي قبة ما استندت اليه واعتمدت عليه من ادلة شرعية :

« ١ » بدأت الفتوى بالتذكير بقاعدة مسلمة متفق عليها . وهى وجوب تحريم الحلال . واجتناب الحرام . البين . واتقاء الشبهات فيما لم يبين . عملا بالحديث الصحيح المشهور : « ان الحلال بين وإن الحرام بين . وبينهما مشبهتان لا يعلمهن كثير من الناس . فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه . ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام » كالراعى يرى حول الحمى متقيا ان يقع فيه . متقيا عليه من حديث الثعلبان بن يسير .

وقد أصاب المفتي يذكر هذه القاعدة والاستدلال بهذا الحديث . وبالتحديث الآخر المشهور ايضا . « دعه ما يربك الى ملا برهيك . وفسره بقوله : « أى اترك ما تشك في كونه حراما . واخذ ما لا تشك في كونه حلالا » .

ومقتضى تطبيق هذه القاعدة ان





يترك المسلم التعامل بهذه المعاملات المعجونة بالربا، فلأنها إن لم تكن الحرام البين، كما يرى ذلك جمهور الثقات من العلماء - لا تخرج من دائرة الشبهات - بل الشبهة فيها قوية، حتى عند المفتي نفسه، كما سيثبت ذلك من النظر في مضمون الفتوى.

**استطرد غير موضعه !**

« ٢ » تعرضت الفتوى للمعاملات المتفق على حلها - مما يمكن أن تقوم به البنوك الإسلامية وشركات تمويل الأموال وغيرها - مثل البيع والمشاركة والخضارية وغيرها. وكذلك المعاملات المتفق على حرمتها مثل كل معاملة يشوبها الغش أو الخديعة أو الظلم أو الاستغلال أو غير ذلك من الرذائل التي تتناقض مع شريعة الله تعالى. وهذا في الواقع خروج عن محل النزاع، والمعرفة دائرة حول فوائد البنوك وما يشابهها ويُلحق بها من شهادات الاستثمار وغيرها، فهذا استطرد في غير موضعه، ولا حاجة إليه، لأنه معلوم للخاص والعلم. ولكنني أخذ على الفتوى في هذه النقطة بعض المحافظات.

أما في غير ما عزا وتشكيك في البنوك الإسلامية، حيث قلت عنها: أنها يفترض في معاملاتها أنها تقوم على المضاربة الشرعية، أو على غيرها من المعاملات التي أحلها الله تعالى والتي تخضع فيها الأرباح للزيادة والنقص دون تحديد سابق لها في الزمان أو المقدار، والتي ينتفع جميع

الأطراف بأرباحها. ويحملون جميعاً خسائرها بطريقة يتواءم معها العمل بهذه المعاملات وأرباحها حلال وجائزة شرعاً. أ هـ.

فهذه الصيغة (يفترض في معاملاتها) تحمل شيئاً من التشكيك في كل البنوك الإسلامية، مع أن لهذه البنوك هيئات رقابية شرعية، بعض أعضائها زملاء لفصيلة المفتي، وبعضهم اساتذة له.

ب هـ. ومثل ذلك قوله (البنوك التي تسمى نفسها إسلامية) فهذا الوصف غمز لا يليق، ولا يخدم إلا البنوك الربوية - وأخشى أن يكون مقدمة لتبرير فواش هذه البنوك بصراحة، كما يتوقع كثيرون، وهو ما استبعدته من المفتي لأنني ما زلت أرى فيه بقية من خير.

ج هـ. وقد ذكر المفتي هنا أن ما تقوم به البنوك الربوية (التي لاتصف نفسها بالإسلامية) من معاملات تسميها (إسلامية) من (الحلال المتفق عليه).

وهذا غير مسلم، فإن من العلماء كثيرين لا يزالون يشككون في شرعية هذه المعاملات التي يقوم بها بنك لايزمه قانونه ونظامه باجتناب الربا. ولا يفرض عليه رقابة شرعية، ولا يتأكد عمليه من وجود دمة مالية مستقلة للمال الحلال، الخ. فكان الأولى أن يدرج ذلك في المختلف فيه ويرجع المفتي ما يراه تبعاً لما تبين له من دلالات.

وقد يدخل في ذلك ما تأخذه البنوك المتخصصة، ما قد يسمى مصروفات إدارية، فهذه أيضاً قد يندفع فيها منازعون تقضي الأمانة العلمية أن يشار إلى رأيهم، وأن كان مرجوحاً في نظر المفتي، فلا يدخلها في المعاملات المتفق على حلها.

د هـ. وفي الجانب الآخر: (الحرام المتفق عليه) ذكرت الفتوى مثالا له: أن يقرض انسان آخر مبلغ مائة جنيه مثلاً - لمدة معينة، فلا جد موع السداد وعجز المدين عن الدفع، انتهن الدائن هذا العجز وقل للمدين على سبيل الاستغلال (أما أن تدفع ما عليه

بكم :

## د . يوسف القرضاوي

و.أما أن تدفع في هذا المبلغ بزيادة عشرة جنيهات بعد شهر - مثلاً - فهذا هو الربا - الجلي الذي أعلنت شريعة الإسلام حرب الله ورسوله على من يفعل ذلك. أ هـ.

وكتت أود من فضيلة المفتي - وهو بصدد البيان والتوضيح - أن يقول: فهذه صورة من صور الربا الجلي ولا يصغر الربا الجلي في الصورة المذكورة وحدها كما يتضح من كلامه، وكما هو واضح من تفسير الذين يقولون: أن ربا الجاهل ينحصر في قول الدائن للمدين: إذا حل الأجل: أما أن تقضى - وأما أن تربي - وقد ناقشنا ذلك في الدراسة التي ينشأ فيها تحريم فوائد البنك بيقين.

وموجب الفتوى ومفهومها: أن من ذهب إلى أنسان من أول الأمر يقول له: اقرضني مائة جنيه - مثلاً - وسادفها لك بعد شهر - مثلاً - مائة وعشرة ولم يدخل ذلك في حصر الحرام المتفق عليه، لأنه حصر الربا في الصورة الأخرى، بصيغة الحصر المعروفة عند أهل النحو والبالغة بتعريف المسند والمسد إليه - وبينهما ضمير الفصل (فهذا هو الربا الجلي) أي لا غير.

## أهمال الفتاوى الخامسة

« ٣ » أما صلب الفتوى فهو ما يتعلق بشهادات الاستثمار، وقد أدخلها المفتي تحت عنوان المعاملات المختلف فيها، مع أن الاختلاف فيها يسير، والإجماع يكاد يكون منعقداً على أن فئة (أ) و (ب) محرمه شرعاً والخلاف في فئة (ج) وإنني لاتستلزم مع الاستثمار الكبير.

الاستثمار طريق الشورى: لهذا اختار الشيخ المفتي أقوالاً وردت في إجماع هذه اللجنة وقصر عرضه عليها، وكثلت لديه فتاوى أكثر حسماً وأوضح معني. صدرت عن ذات دار الإفتاء التي يتولاهما فضيلته الآن، وقد صدرت في عهد سلفه الإمام الأكبر شيخ الجامع





المصدر :

الشعب

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ أكتوبر ١٩٨٩

بجريدة ( اخبار اليوم ) تحفيا شارك فيه بعض العلماء . والحد بأن الودائع التي توضع في البنوك تستخدم في مشاريع صناعية وتجارية . وان هذه الشهادات الاستثمارية تدور علها . خلاا . لريا . وحيث انه حريض على الايدخل بيته حراما . بحث الى المفتي يستفسر عن رأى الدين في هذا الامر . حيث ان بعض العلماء يقولون ان الغنلة حلال . والبعض يقولون انه ربا ..

وكان جواب فضيلة المفتي الموقع

باسمه بالنص كما يل :

يقول الله تعالى : يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بينكم من افعالها ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فانظروا بحرب من الله ورسوله وان تبوءتم عليكم رؤوس اموالكم لا تنظلموا ولا تنظلموا . الايتان ٢٧٨ . ٢٧٩ من سورة البقرة . ويقول الرسول الكريم صل الله عليه وسلم فيما روى عن ابي سعيد قال : الذنب بالذنب والفضة بالفضة والربا بالربا والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا يمثل يدا بيد فمن زاد او استزاد فقد اربى .. الاذ ١٠٠ والمطى فيه سواء . رواه احمد والبخارى . واجمع المسلمون على تحريم الربا . والربا في اصطلاح الفقهاء المسلمين هو زيادة مال في معاوضة مال بمال بدون مقابل . وتحريم الربا بهذا المعنى امر مجمع عليه في كل الاديان السماوية .

ما كان ذلك . وكان ايداع الاموال في البنوك او القراضها او الاقتراض منها باى صورة من الصور مطلق فحده محددة مقدما زمنا ومقدرا يعتبر قرضا بفائدة وكل قرض بفائدة . محددة مقدما حرام . كانت تلك الفوائد التي تعود على السائل داخلة في نطاق ربا الزيادة المحرم شرعا . بمقتضى النصوص الشرعية . ونصح كل مسلم بان يتحرى الطريق الحلال لاستثمار ماله والبيد عن كل ما فيه شبهة الحرام لانه مسئول يوم القيامة عن ماله عن اين اكتسبه وفيما اتفق . والله سبحانه وتعالى اعلم .

ما الذي جد خلال الاشراف القليلة في الدنيا حتى غير المفتي فتواه تغييرا كليا : لانريد ان نسيء به الفن . كما يرى بعض الناس . لشواهد وقرائن يذكرونها . والاصل حمل حال المسلم على الصالح

الايزهر الآن فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق . منها ما صدر في ١٤ مارس ١٩٧٩ م وذكرت ان اذن الخزائنة وسندت التتمية التي تصدرها الدولة بمعدل ثابت من باب القرض بفائدة . وقد حرمت الشريعة الاسلامية القروض ذات الفائدة المحددة ايا كان المرفض او المقرض لانها من باب الربا المحرم شرعا بالكتاب والسنة والاجماع .

١٠ ومنها الفتوى الصادرة في ٩ ايسير ١٩٧٩ م . لما كان الوصف القسائوني الصحيح لشهادات الاستثمار انها قرض بفائدة . فان لوائد تلك الشهادات . وكذلك فوائد التوفير او ايداع بفائدة تدخل في نطاق ربا الزيادة . لايحل للمسلم الانتفاع بها . اما القول بان هذه الفائدة تعتبر مكافاة م ولى الامر . فان هذا النظر غير وارد بالنسبة للشهادات ذات العائد المحدد مقدما . وقد يجرى هذا النظر في الشهادات ذات الجوائز دون الفوائد .

ومنها الفتوى الصادرة في ١٠ يناير ١٩٨٠ م التي ابحاث الشهادات ذات المحددة مقدما لبعض انواع شهادات الاستثمار الاخرى وعلى المبالغ المدخرة بدفتر التوفير بواقع كذا في المائة فهي محرمة لانها من باب ربا الزيادة المحرم شرعا . ومنها الفتوى المؤرخة في ١٢ يناير ١٩٨٠ .

١٠ ومنها الفتوى الصادرة في ٢٢ يناير ١٩٨٠ التي ذكرت انه لا فرق في حزمة التعامل بالربا بين الافراد والجماعات او بين الافراد والدولة . ومنها الفتوى المؤرخة ٢ اغسطس ١٩٨٠ التي ذكرت ان : شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقدما من قبل القرض بفائدة . وان كل قرض بفائدة محددة ربا محرم . وكذلك الفتوى الصادرة في ٢ فبراير ١٩٨١ .

بل اقل هذا ما افتى به فضيلة د . طنظولي نفسه منذ عدة اشهر . وبالتحديد في ١٩ فبراير ١٩٨٩ . فقد حصل احد المواطنين على مكافاة تقدر ب ٤٢ الف جنيه . وهو يريد ان يضعها في صورة شهادة استثمار شهرية . حيث لم يعد هناك امان لوضع الاموال في شركات توظيف الاموال . وحالته الصحية لا تسمح له بالقيام باى مجهود . وقد قرأ

والحكم بالفقواهر . وترك السرائر الى الله تعالى . للفصل تغيير فتواه اذن على تغير الاجتهاد .

ولكن وتسلم . بان شهادات الاستثمار مختلف فيها بين العلماء . ما بين محرم فضيلة المفتي في فبراير ١٩٨٩ م . وما بين ما حل كاتفتي في سبتمبر ١٩٨٩ م . فما هي وجه نظر المخالفين للرأى السائد المعروف القائل بالحرمة ؟ وبعبارة اخرى : ماوجه النظر التي غيرت مفتي سبتمبر عن مفتي فبراير ؟ وماستند اجتهاده الجديد ان تحولنا وسميننا ذلك اجتهادا ؟ ؟

لفنتظر في الامر بموضوعة وانصاف .

لتحديد طبيعة هذه الشهادات ارسل فضيلة المفتي الى البنك الاهلى (استفتيته) عن هذه المعاملة وما حقيقتها . وما الدافع الى انشائها . وقيم تستخدم حصيلتها . ومن يقوم بدفع الارباح التي تدركها . وايضا ان اجابة رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى عن هذا السؤال الاخير كانت مقيرة لسؤال دار الافتاء . فقد سالت الدار عن يقوم بدفع الارباح التي تدركها شهادات الاستثمار لاصحابها . وكان الجواب . تتحمل وزارة المالية (العوائد) التي تدركها شهادات الاستثمار بالاضافة الى كافة التكاليف المتعلقة بها . اهـ . فلم يقل رئيس البنك ان يتورط في تسمية هذه العوائد ارباحا لانها ليست كذلك بالضرورة وجعل ذلك عبئا تتحمله وزارة المالية . ربح المشروع ما خسره .

وهذا ما وضعه كلام الامام الاكبر شيخ الازهر لصحيفة الاهرام عن شهادات الاستثمار . قال - حفه الله - قد علمنا ان المخصص اثناء بحث موجع شهادات الاستثمار ان اموال شهادات الاستثمار توجه الى الخدمات وان الدولة تدفع من خزائنها ارباح هذه الشهادات وقد نص في القرارات الوزارية المنفذة لقنونها على ذلك بان تدفع الدولة فائدة ممنوعة لاصحاب هذه الشهادات . وهذا هو السبب الذي توقف مجمع البحوث من اجله في تحديد الحكم الشرعي بالنسبة لهذه الشهادات .



ومن أعجب وأغرب ما في أسئلة دار الإفتاء للبنك الأهلي السؤال الأخير الذي يقول: هل شهادات الاستثمار تعتبر قراضاً أو هي وديعة إذن صاحبها يستثمر قيمتها؟  
هكذا تكيف شرعي وفقهي يجب أن يسأل فيه البنك المفتي لا أن يسأل المفتي البنك؟  
وكان فضيلة المفتي بهذا يلقي البنك ما يجب أن يقول: وهو ملاحظه المستثمر الكبير الاستاذ طارق البشري في كلمته بصحيفة الوفد يوم الجمعة الماضي (١٩٨٩/١٥).

### ملاحظات على لجنة الفتوى

« ٤ » المهم بعد ذلك أن الفتوى تعتمد أساساً على دراسة قامت بها لجنة كونها جميع البحوث الإسلامية من عدد من علماء المذاهب الأربعة بالازهر. ليبحث موضوع شهادات الاستثمار وبيان الحكم فيها. وتقديم تقرير عنها. ومعلم هؤلاء العلماء من غير أعضاء الجمع وأحد أن اسجل هنا مجموعة من الملاحظات.

« الأولى » : أن اللجنة لم تتفق على النتيجة أو القرار النهائي. بل اختلفوا بين مجيز ومانع ولم يصدر عن اللجنة ما يمكن أن نسميه قراراً. إنما هي مجرد مداولات.

« الثانية » : أن هذه اللجنة ليست صاحبة القرار في هذا الأمر. لأن مهمتها أعداد الدراسة وتقديمها للجمع ليبت فيها بالقبول أو الرفض. والواقع أن الجمع لم يبت.

ما انتهت إليه الأغلبية للجنة ولم يتخذ قراراً في ذلك. ورغم مرور بضعة عشر عاماً على تشكيلها (أي منذ سنة ١٩٧٦ م).

« الثالثة » : أن أعضاء هذه اللجنة اختيروا باعتبارهم ممثلين للمذاهب المنبوعة. فهم علماء مقلدون ملتزمون بالقول أمداهم. وترجيحات أهل الترجيح فيها. وليس لهم أن يجتهدوا من عند أنفسهم. وهذا يوجب عليهم أن يكون حكمهم من هذه القضية مرجحاً على أصول الشريعة. وهو ما نفقه تماماً في أقوال الشيوخ (السنة) الذين مالوا إلى أباحتهم هذه المعاملة.

فلم يقل لنا الدكتور سلام دكتور رحمه الله كيف خرج ذلك على أصول الحنفية؟

ولم يقل لنا الشيخ يس سويلم رحمه الله كيف خرج ذلك على أصول المالكية؟  
ولم يقل لنا الشيخ عبدالعزيز بركة - ولا أدري أهو حي أم ميت - كيف خرج ذلك على أصول الحنابلة؟  
وقد علمت أن العلامة الشيخ فرج السنهوري رئيس اللجنة أخذ على أعضاء اللجنة. أن ما انتهوا إليه ليس أكثر من رأي شخصي لهم. بعيداً عن مذاهبهم. والواقع أنه رأى يفقد الآلة التي تجعل له اعتباراً.  
لقد أحسن مشايخ المذهب الشافعي الأربعة حين قالوا: أنها أقرب ماتكون إلى المضاربة الفلسفة. لأن المال فيها من طرف والعمل من طرف. ولكن لاشتراط جزء محدد من الربح مقدماً. اعتبرت مضاربة فلسفة شرعاً.

وكان يجب أن يضيفوا إلى ذلك وجود الضمان من المضارب. وهو مخالف لما هو مقرر شرعاً بالإجماع أن يد المضارب بد امانة لايد ضمان. أما مشايخ المذاهب الثلاثة الأخرى فقد تناقضوا فيما بينهم. وتناقضوا مع أنفسهم.

فتارة قالوا: - أو قال بعضهم - أن هذه المعاملة من باب المضاربة. وهي مضاربة صحيحة. ولا أدري كيف تكون مضاربة صحيحة. والفقهاء مجمعون على أن يد المضارب بد امانة لايد ضمان. وهنا يضمن البنك أصل المال على كل حال. وأن لم يتعد ولم يخن ولم يقصر.  
كما أنهم متفقون على أن تحديد مبلغ من النقود معلوم لأحد الطرفين في المضاربة يسددها بالإجماع كما نقل ذلك ابن المنذر. وابن قدامة وغيرهما.

والعجيب أن يقول ذلك الشيخ بركة باسم المذهب الحننيل. وشيخ المذهب ابن قدامة صاحب (المغني) ينقل الإجماع على ضد ذلك. فعمل أي شيء استند من مذهب أحد من حنبل؟

وعلى عكس ذلك يرى الدكتور مذكور. أنها معاملة حديثة. ولتخضع لأي نوع من العقود المسماء وهي معاملة نافعة للأفراد وللمجتمع. وليس فيها استغلال من أحد الطرفين

لأخر. والإرباح التي يطرحها البنك ليست من قبل الربا. لانتفاء جانب الاستغلال وانتفاء احتمال الخسارة!!

وكل هذه دعوى لإدليل عليها. وتحكمت بغير برهان. فاقول بأنها معاملة حديثة يكتبه قول من جعلوها مضاربة أو قراضاً. على اعتبار أنها دفع مال من طرف. وعمل من طرف آخر. سواء اعتبرت فلسفة كما هو رأى البعض؟ أو صحيحة كما زعم أحدهم.

ومن ذا الذي يقول: أن إعطاء المال لشخص وأخذ عائد ثابت عليه كل ستة أو حتى كل شهر. هو معاملة حديثة من ميكرات العصر ولم يعرفها الأولون؟ فهذا الفخر الرازي يقول في تفسيره: «إن ربا النسبة هو الذي كان مشهوراً في الجاهلية لأن الواحد منهم كان يدفع ماله لغيره أو أجل. على أن يأخذ منه كل شهر قدراً معيناً. ورأس المال باق بحاله.

فهذا كله أمر معروف من قديم عند العرب وغيرهم. قبل الإسلام وبعد الإسلام في عصور الانحطاط والانحراف ولكن على ندره. فقد نص الفقهاء على مثله وحرموه. فهذه المعاملة لا يتخلو تكييفها على أحد احتمالين.

أما قرض بفائدة محددة مشروطة مقدماً. وهذا هو الواقع الذي ينطبق به قانون انشائها نفسه. ولهذا يسمى عودها (فائدة) مطبقة لواقعها.

وأما قراض - بتعبير المالكية - أو مضاربة - بتعبير الحنفية - فسدت لعدم استيفائها للشروط الشرعية من مشاعنة الربح. وأمانة اليد. وبهذا خرجت من دائرة الإذن الشرعي. لتدخل في دائرة الحرام المحظور.

والقول بأنها (معاملة نافعة) للدور والمجتمع قول خطيئاني انشائي. لا يثبت الحقيقة. ولا يبرهن عليه. ومن يدري لعلها مشروعة كسدة خاسرة. كتكثير من مشروعات القطاع العام. لغسد الإدارة.







المصدر : .....

التاريخ : .....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وضعت الرقابة وفساد الضمان  
وانتشار الرشوة وفقدان الثواب  
والعقاب الخ .. مانعته .. ولو كانت  
هذه المؤسسات لها اصحاب يخسرون  
بخسارتها ويربحون بربحها لكن لها  
وضع آخر

**للمناقشة بقية**  
**في الاسماء القسامة**



## حول معركة المفتى :

الذين يحرمون العائد النقدي من العملية المصرفية المعروفة باسم شهادات الاستثمار ، إنما يقولون بذلك استنادا الى القيس الظهري الذي يساوى بين العائد النقدي من شهادات الاستثمار والفائدة النقدية من العملية الربوية . ويطلق الحكم الشرعي الذي نزل به القرآن الكريم في شأن العملية الربوية على العملية المصرفية الخاصة بشهادات الاستثمار . ومن هنا يقول بتحريم هذه القيس على تحريم تلك .

موعظة من ربه فانتبه فله ماسلف وامره الى الله . ومن عاد فاولئك اصحاب النارهم فيها خالدون . يحق لله الربا ويرى الصدقات . والله لا يحب كل كفار أثيم . ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ، واقاموا الصلوة واتوا الزكاة ، لهم اجرهم عند ربهم . ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

يا ايها الذين امنوا امنوا اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا - ان كنتم مؤمنين . فان لم تغفلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله . وان تبتم فلکم رمس اموالکم - لاتظلمون ولا تظلمون . وان كان ذو عسر وفقر فليسه . وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون . واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله .

وجاء في سورة البقرة من الآيات القرآنية ما يصور نفس العملية الربوية ، وما يبين لنا ان الامر هو امر الفقراء ومن البهم ، وان الصدقات هي البديل عند الله .

يقول الله تعالى : - اولم يروا ان الله يمسك الزلزال لم يشاء ويقدر ، ان في ذلك لآيات لقوم يعقلون . فات ذا القربى حق ، والمسكين وابن السبيل . ذلك خير لذين يريدون وجه الله . واولئك هم المفلحون . وما آتيتم من ربا ليربوا في اموال الناس ، فلا يربوا عند الله . وما آتيتم من ركاة تريدون وجه الله ، فاولئك هم المضعفون .

هذه هي الآيات القرآنية التي تسولنا المناخ الاجتماعي والاقتصادي للعملية الربوية التي جاءت الآيات الكريمة في شأن تحريمها ، والتي تقدم لنا في الوقت ذاته العناصر الأساسية للعملية الربوية . وهي العناصر التي سوف نوازن بينها والعناصر الأساسية في العملية الاستثمارية كي نتبين الى حد يكون المتأمل او المتناقص بينهما - الامر الذي نبني عليه حكما في مدى صحة او فساد القياس الفقهي فيما بينهما .

## أنصار التحريم والقياس الفاسد

والقياس هنا فاسد ، والحجة هنا واهية ، فلا تماثل مطلقا بين العمليتين حتى نقبس هذه على تلك . ونصدر على هذه الحكم القرآني الوارد في تلك . والآيات القرآنية الكريمة الواردة في شأن الربا ، والتي تقدم لنا الصورة الصليقة للعملية ، الربوية ، والعناصر الأساسية في هذه العملية ، هي التي تكشف لنا عن حقيقة الموقف . ونقدم لنا البرهان الساطع والدليل القاطع . على انه لا تماثل او تشابه بين العمليتين ، وان قيسا هذه على تلك نوع من الوهم الشرعي الذي يعيش فيه اولئك الذين يجادلون في الله بغير علم .

### د . محمد أحمد خلف الله

المدين بما عليه من دين . وهذه هي الآيات القرآنية الواردة في هذا كله .

يقول الله تعالى في هذا المناخ الفكري الذي اشترنا اليه من سورة البقرة : - ان تبذروا الصدقات فتعما هي . وان تصفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم سيئاتكم - والله بما تعملون خبير .

ليس عليك هدامه ولكن الله يبدى من يشاء . وما تنتفقوا من خير فلأنفسكم . وما تنتفقوا الا ابتغاء وجه الله . وما تنتفقوا من خير يوف اليكم وانتم لاتظلمون . للفقراء الذين احصوا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض - يحسبهم الجاهل اغنياء من المتعف . تعرفهم بسيماهم ، لا يسألون الناس الخاف . وما تنتفقوا من خير فان الله به عليم .

الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار - سرا وعلانية - فلم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

الذين يتكلمون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس - ذلك بأنهم قالوا : انما البيع مثل الربا . وأحل الله البيع وحرم الربا . فمن جاءه

ان المناخ الفكري الذي نزلت فيه الآيات القرآنية المتعلقة بتحريم الربا ، هو المناخ الاقتصادي الذي يطالع مشكلات الحياة عن البؤساء والفقراء ومن اليهم ممن يعجزون عن تلبية الاحتياجات الضرورية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وما الى ذلك . كانت سبيل هؤلاء الى هذه التلبية هي الاستنادة من الغير عن طريق العملية الربوية .

هذا الوضع الاجتماعي الاقتصادي هو الذي حاربته القرآن الكريم ، وهو الذي نزلت فيه آيات التحريم . وهذه الآيات حتى نزلت صورت لنا هذا المناخ الفكري ، ودرست لنا في الوقت ذاته البديل . قدمت لنا عملية التي تتم

فيها تلبية الاحتياجات الضرورية للعاجزين بأنفسهم عن هذه التلبية . ولم تكن العملية البديل الا الائتلاف مع الفقراء ، والمساكين وأبناء السبيل ومن اليهم . ويمثل هذا الائتلاف في الصحة والصدقة والزكاة .

ولم يقف القرآن الكريم عند هذا الحد وإنما دعا الدائنين المرابين الى امور ثلاثة هي : الا يتخذوا الا اموالهم التي دفعوها بغير فائدة او زيادة ، وان يتنقلوا المصر حتى يصبح من المسيرين القادرين على دفع الدين ، وان يفعلوا ما هو خير من ذلك وهو ان يتصدقوا على



٣ - وإذا انتقلنا في الموازنة الى الدين ذاته وجدنا التناقض لايزال قائماً بين العمليتين : الربوية والاستثمارية . وظيفة الدين في العملية الربوية هي تلبية ضرورات الحياة من المأكل والملبس والسكن والصحة وما الى ذلك من العمليات التي يستهلك فيها الدين ، ولا يبقى منه شيئاً . ووظيفة الدين في العملية الاستثمارية هي استثمار رأس المال في الانتاج في الزراعة والصناعة والتجارة وبناء المساكن وما اشبهه ، وهنا يظل رأس المال قائماً بدون استهلاك ، بل يظل رأس المال جالياً لمزيد من رأس المال . وشتان بين وظيفة رأس المال في العمليتين ، والتناقض بين الوظيفة هنا [ البقية ص ٦ ]

والعناصر الأساسية في كل من العمليتين : الربوية والاستثمارية هي : الدين ، والدائن ، والدين أو القرض ، والعائد أو الفائدة . (١) : ونبدأ بالموازنة بين الدين في العمليتين ، وسوف نرى : ان الدين في العملية الربوية هي الفقير المعدم الذي يستحق الصدقة والاحسان ، والذي يجز عن تلبية المتطلبات الضرورية لحياته الا عن طريق العملية الربوية . وأن الدين في العملية الاستثمارية هو صاحب الثراء الضخم والغني الفاحش . انه المصروف الذي بدأ حياته باكتساب اقتصادي وقرله الملايين من الجنيهات . ومن هنا لا يمكن ان يقاس هذا على ذلك ، وأن يقال في الحكم الشرعي على هذا ما قيل في الحكم الشرعي على ذلك . ان وضع هذا الاجتماعي والاقتصادي متناقض تماماً لوضع ذلك ، وليس بين وضعيهما تماثل أو تشابه حتى تماثل في الحكم الشرعي بينهما . (٢) : - والموازنة بين الدائن في كل من العمليتين : الربوية والاستثمارية تنتهي بنا الى نفس النتيجة : التناقض وعدم التماثل أو التشابه في وضع كل منهما - الوضع الاجتماعي أو الوضع الاقتصادي .

الدائن في العملية الربوية هو الذي يقدم المال ويفرض الشروط فيما يخص المدة الزمنية للقرض ، والفائدة المرجوة من هذا القرض .

والدائن في العملية الاستثمارية لايمك أي حق في وضع هذه الشروط ، وإنما هو الذي يتقبل شروط المدين . فالمصروف هو الذي يضع الشروط التي تتناسب والعملية الاستثمارية التي سوف يقوم بها أي ان المدين هنا هو الذي يضع الشروط التي تخص المدة الزمنية ، وحجم القرض ، والعائد أو الربح أو الفائدة .

والشروط هنا تتوضع بكفاءة عالية ، يضعها الخبراء وأمناء الاستثمار الذين يحاولون بين المصروف الذي يعملون فيه والخسارة التي قد تؤدي بأموال الدائنين .



## معركة المفتى : [بقية]

٢ - ومن الخير للدائن ان يتصدق على الدينصر بما عليه من دين . وهكذا ترى الفرق الشاسع بين العمليتين الربوية والاستثمارية ، ونرى مع ذلك التناقض بينهما ، وإلى الحد الذي لا يمكن ان يكون فيه تماثل كى تقول بالقياس الفقهي وتحريم هذا على اساس من تحريم ذلك .

ان الذين يقولون بالقياس الفقهي في هذا الموقف لا يصلحون ابدا ان يكونوا من رجال الدين . ومن حق أى مسلم الا يأخذ بأقوالهم ، وان ينصرف عنهم ولا يعبا بهم . ونهى مقالنا هذا بالتأكيد على ان التحريم الدينى لا يكون الا بنص من كتاب الله من حيث ان وضع الاديان حق من حقوق الله ، ولا يكون ابدا من حقوق البشر .

وعلى هذا الاساس يكون التحريم الدينى على اساس من القياس الفقهي مرفوضا - حتى ولو كان القياس صحيحا -

ان كل عالم ينزل فيه نص من المباحات ويدور الحكم فيه على اساس من المصلحة . من النفع والضرر . فتعمل بما يجلب النفع ، وتبتعد عن كل ما يؤدى الى الضرر .

والعملية هنا عملية اجتهادية يقوم بها اصحاب الاختصاص الذين يحسنون تقدير المصلحة في كل مجال من مجالات الحياة .

وهؤلاء هم اولو الامر الذين من حقهم وضع التشريعات الحضارية ، وليس وضع التشريعات الدينية . وضع الله وحده هو صاحب الحق في وضع التشريعات الدينية .

او هناك ، هو الذى يجعلنا نقول بفساد القياس الفقهي بين هذا او ذاك . ٤ - اما العائد او الفائدة : او الربح ، وهو العنصر الذى ينصب عليه التحريم على اساس من النص القرآنى في العملية الربوية . وعلى اساس من القياس الفقهي في العملية الاستثمارية - فالامر فيه سهل يسير .

في العملية الاستثمارية يأتى العائد او الربح من استثمار الدين وأساس المال في ميادين التنمية والإنتاج ، وهو استثمار يضيف إلى رأس المال مزيدا من المال . وهذا المزيد هو الذى يوزع على كل من الدائن والمدين ، ويتم ذلك بعد حسابات دقيقة قام بها الخبراء وأمناء الاستثمار من قبل ، ويضعونها في اعلانهم عن تقبلهم لمخدرات المواطنين بصكوكهم هي شهادات الاستثمار .

اما في العملية الربوية فالامر على النقيض من هذا كله . فرأس المال هنا لا يدخل له ابدا في تبادلية الفائدة للدائن . انه قد استهلك من قبل في تلبية الاحتياجات الضرورية للمدين . لا بد للمدين في العملية الربوية من القيام بما يشبه المستحيل . لا بد له مع عجزه عن تلبية الاحتياجات الضرورية لحياته من العمل في سبيل تلبية هذه الاحتياجات وفي سبيل تحصيل الدين الذى عليه ان يؤديه ، ثم في سبيل تاديب الفائدة ذاتها .

انه من هنا كانت رحمة الله بعباده . فحضى بتحريم الفائدة وفضى الى جانب ذلك - بالنسبة للدين - بما يلي : ١ - من العدل ان يدفع المدين الدين . ٢ - ومن الرحمة بالمدين ان ينتظر الدائن الميسرة ، فان بعد العصر يسرا .







المصدر : الأئمة

التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على هامش فتوى الدكتور طنطاوى ..

العلماء يتساءلون :

أين ..

مجمع البحوث الإسلامية

وكيل وزارة شؤون الأزهر :

عودة المجمع .. ستضم كثيرا من القضايا الخلافية

د. عبد الجليل شلبي : شيخ الأزهر يعمل جاهدا

لتحويل المجمع إلى منارة إسلامية عالمية

تحقيق :

عبد الصبور فاضل





المصدر :

التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## توقفت جلساته فجأة منذ عامين

### وتوفى ١٨ من أعضائه !

سنوات انشائه والدليل على ذلك تلك المجلدات القيمة التي تضم توصيات وقرارات مجمع البحوث الإسلامية خلال المؤتمرات التي عقدها ومامن مكتبة في مصر أو العالم الإسلامي إلا وتضم الكثير من هذه المجلدات . ولكن ماحدث أخيرا لمجمع البحوث الإسلامية لم يحدث له من قبل منذ انشائه ..... فقد توقف

التي الغيت وفقا لقانون تطوير الأزهر وهيئته .

هذا المجمع الإسلامي الكبير مهمته الأولى بحث المسائل والقضايا التي تهم المسلمين وتعلق بحياتهم وإيجاد حلول لها تتمشى مع الكتاب والسنة في مختلف مناحي الحياة .

والحقيقة التي لا ينكرها أحد أن المجمع قام بدور فعال تجاه الكثير من القضايا الإسلامية خلال

مجمع الجمعية ..... هيئة علمية كبرى لها مكانتها وثقلها لدى الرأي العام المسلم في مختلف أنحاء العالم ..... لاسيما وأن هذا المجمع يضم في تشكيله القانوني خمسين عضواً من أبرز علماء الإسلام في مصر والدول الإسلامية . وقد انتهى بدبلا عن هيئة كبار العلماء

عن مزاولة نشاطه وعقد جلساته منذ حوالي عامين كاملين بدون أسباب واضحة !!!

كيف يحدث هذا لأكثر هيئة في العالم الإسلامي ؟ وهل الظروف التي تمر بها الأمة تسمح بغياب هذه الهيئة ؟

على سبيل المثال ..... أصدر فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية فتواه الخاصة بشهادات الاستعمار فقامت الدنيا وانقلب الناس على أعقابهم بين مؤيد ومعه حججه ومعارض ومعه حججه ، فعادوا وصارت الفتوى عن مجمع البحوث الإسلامية ؟ فهل كان يستطيع أحد معارضتها ؟ وحتى بعد صدور فتوى فضيلة المفتي أما كان يجب على مجمع البحوث الإسلامية أن يعقد جلسة طارئة لبيان وجه الصواب حتى لاتحدث البلبلة لدى الناس ؟

### ١٨ عضوا توقفوا

وأضاف أحد أعضاء المجمع - رفض ذكر اسمه - أن المجمع يتم تشكيله من ٥٠ عضوا قانونا فلماذا توفي عضو مايجب تعيين بدلا منه ولكن المجمع لم يتعقد منذ مدة طويلة بالإضافة إلى أن ١٨ عضوا انتقلوا إلى رحمة الله ولم يتم شغل مقاعدهم حتى الآن فهم ثمانية أعضاء من مصر وعشرة من مختلف الدول الإسلامية ولا أحد يعرف السبب . وكان على المجمع أن يجتمع - على الأقل - لحسم الخلاف في الفتوى الأخيرة ولو اجتمع لكان اجتماعه قانونيا رغم وفاة ١٨ عضوا الذين يجب تعيين بدلا منهم فوراً .

واكد الدكتور السيد رزقي الطويل عميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة

### شيخ الأزهر

قال الدكتور عبد الجليل شلبي الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية الأسبق : أعلم أن فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق بهم حاليا بموضوع مجمع البحوث الإسلامية ويريد أن يعيد إليه الروح من جديد حتى يكون مثارة إسلامية يلجأ إليه المسلمون لحسم القضايا الخلافية والتي لم يرد فيها نص قطعي .

ورغم ذلك يقول الدكتور عبد الجليل شلبي كان ينبغي على مجمع البحوث أن يعقد جلسة طارئة للجنة الفقهية لبحث فتوى شهادات الاستعمار وأعلن رأى قاطع فيها للرأي العام المسلم .



المصدر: الأزهري

التاريخ: ١١ أكتوبر ١٩٨٩

## النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

الأمر أنه يجب على مجمع البحوث الإسلامية - في هذه الظروف بالذات - أن يتخذ ويشارك في القضية المثارة بالبحث والدراسة مستعينا بما فيه من أعضاء يعدون من أعلام العلماء في كل المجالات وأن كان قد تقلص عدد أعضائه بسبب وفاة الكثيرين منهم.

### عناصر شابة

كما يتطلب الأمر الواقع دعم المجمع بعناصر جديدة شابة قادرة على البحث والدراسة والتعلم على أثره وقيامه بمهمته العظيمة لأن هذا المجمع الذي يعتبر خلفاً لهيئة كبار العلماء لابد أن يقوم بدوره وأن يشارك في مناقشة هذه القضايا الهامة ويصدر فيها رأيه الذي سيكون بلا ريب مريحاً للمسلمين في مصر والدول العربية والإسلامية.

### اجتماع عاجل

وطالب محمود عاشور وكيل وزارة شؤون الأزهر بضرورة عقد اجتماع أو جلسة عاجلة وموسعة تضم مجمع البحوث الإسلامية ودار الافتاء ولجنة الفتوى بالأزهر وخبراء واستاذة الاقتصاد الإسلامي لبحث ودراسة القضايا الجوهرية التي تتعلق بحياة الناس بحيث يتم هذا الاجتماع خلال شهر على أكثر تقدير، أما إن تترك الأمور تسير هكذا وفي وجود مجمع للبحوث الإسلامية وهيئات اسلامية متعددة فهذه مشكلة خطيرة جعلت الناس لا يعرفون ماهو الحلال وماهو الحرام وماهى واين الحقيقة وتشتت افكارهم بين المؤيدين والمعارضين وبين خلافت العلماء والمؤسسات الدينية الرسمية والشعبية فعاذا تنتظر من المجمع بعد هذا كله ؟ ان هذه الأوضاع هي التي تسبب الבלبلة الفكرية لدى الناس خاصة الشباب... اكرر ندائى بأن يجتمع العلماء على كلمة واحدة

ورأى واحد في الأمور الهامة فهل

يفعلون ؟

### موضع ثقة

ويقول الدكتور عبد الحليم حفني الأستاذ بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر: الواقع إن مجمع البحوث الإسلامية أو أى هيئة علمية أو دينية هي موضع الثقة لدى الرأي العام قبل الأفراد، ومجمع البحوث الإسلامية حينما تصدر عنه فتوى أو رأى فإن هذه الفتوى ستكون موضع الرضا

والاطمئنان من عامة الناس وجمهورهم خصوصا إذا كانت هذه الفتوى في امر اجتهادى لم ترد فيه نصوص قطعية لأن الأمور الاجتهادية ليس من السهل على أى فرد مهما كان وضعه أو منصبه الدينى أن يفتى فيها وإذا افتى فلن يرضى كل الناس ولن تظلمن غالبية النفوس الى فتواه الفردية .

أوضح الدكتور عبد الحليم حفني أن الهيئات بوصفها جماعة موضع ثقة وليست فردا فإن ما يصدر عنها من فتاوى سيكون موضع ارتياح الناس وثقتهم ولهذا يجب أن يكون مجمع البحوث الإسلامية في قمة الاهتمام به وبتنشيطه وتدعيمه بصفة دائمة بالتحقيقات العلمية الموثوق بها ، ويجب ان تعرض على هذا المجمع كل الأمور والفتاوى الاجتهادية حتى بعد صدورها ليكون للمجمع الرأى الاخير فيها .





المصدر: الزور

التاريخ: ١١ أكتوبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١١ - ١٩٨٩

## الفوائد المصرية

# من الأغلبية الصامتة .. إلى جمهور الاقتصاديين

١ - تقديم حول التغيب والتغريب

قرات ، باهتما كبير واستمتاع اكبر ، ما كتبه الأستاذ الدكتور سعيد النجار حول : «سعر الفائدة المصرية ... والأغلبية الصامتة» ، في ملفين علميين باهرام الثلاثاء والخميس ( ١٢ - ٩ - ١٩٨٩ م ) ولقد كنت دائما أسعد بتطابق وجهات النظر - على أساس علمي - في كثير من المسائل الاقتصادية بين الدكتور - سعيد وبيني . وكنت أود - كعادة - أن تكون مسلة الانطلاق في هذا الموضوع تسمح لي بأن أكتفي بالاستمتاع بقراءة ما كتبه من علم وخبرة . ولكن ، برغم اتساع هذه المسألة فيما يتصل بمبادئ وبديهيات الاقتصاد من ناحية ، وفيما يتعلق بهجوم الاقتصاد المصري وضرورة تنميته عن طريق تشجيع

الإدخار والاستثمار من ناحية أخرى ، وفيما يرتبط ببعض صيغ الاستثمار الإسلامي ومسلمات الاقتصاد الإسلامي من ناحية ثالثة ، أجد نفسي - ولأول مرة - بشكل واضح وقاطع ، على خلاف جذري مع جوهر ما جاء في مقال الدكتور - سعيد . ولناكدي مسبقا من علمية الحوار ، وموضوعية المجادلة ، حول القضية المطروحة ، ولتقتي سلفا من رباط الأخوة ، والاحترام المتبادل ، فإن هذا الخلاف - رغم أنه ليس خلافا في الرأي فقط ، وإنما خلاف أساسي حول ثابت من ثوابت الإسلام وركيزة من ركائز الاقتصاد الإسلامي - لن يفسد ، بمشينة الله ، للود الذي يبيننا قضية .

## الربح هو القوة الأساسية الموجهة لقرارات المستثمرين

بقلم الدكتور :

عبد الحميد الغزالي

أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة







وقبل ان أقدم مساهمتي المتواضعة ، والتي ستكون شديدة الانقباض ، على أمل ان تسمح لي النور بعدد من المقالات في المستقبل القريب حول عدد من رموز الاقلام التي سوف اشير إليها ، خاصة ما يرتبط بالاقتصاد الإسلامي ، اود ان اسجل كلمة قصيرة عن العنوان .

كل عنوان مقال الدكتور سعيد هو : «سعر الفائدة المصرفي .. والأغلبية الصامتة» . مع اختلاف في المقل الثاني ، بنسبة الصفة الى الفائدة . ويحدد الدكتور سعيد بالأغلبية الصامتة - نصا - .. فضاءات كبيرة من المجتمع تتوقف معيشتها على الحصول على دخل ثابت ومضمون لا يتغير من عام إلى آخر بتغير الأرباحية ولا يتأثر بفشل المشروع . وهم ، في نظره ، .. أكثر من ثمانين في المئة من المخربين .. (المقال الثاني) . كما اشار في متن مقالية إل : « ما تكره بخصوص مبادئ وبديهيات الاقتصاد ، ودور سعر الفائدة في الاندثار والاستثمار .. هو رأي « جمهور الاقتصاديين » .. رغم خلافهم واختلافهم الشديدين ، كما سانشير فيما بعد ، حول العوامل المحددة لسعر الفائدة . وحول جدوى هذه الإدارة ، ومدى فعاليتها ، خاصة في الدول النامية . وانا اتفق - الى حد ما - معه في النقطة الثانية ، واختلف - الى حد كبير - معه في الأولى .

**حقيقة جمهور الاقتصاديين**  
فاما إنشائي ، فيتأسس - واقعا - على ان جمهور الاقتصاديين ، تربى في حضن المدارس الوضعية الحديثة - خاصة الغربية - في الاقتصاد ، وترعرع على ادبياتها ، وشب على سلوكياتها في ارض الواقع . وكنت - انا - منهم . ومن ثم ، فلا توجد مشكلة في إنقاذهم - إن وجد أصلا - كما لا يعد هذا الانقاذ - وهذا هو المهم - حجة تحسب ضد ثوابت الإسلام ، بل هي بالقطع ضد هذا الجمهور من الاقتصاديين . فالإسلام

لا يعرف بالرجال ، وإنما يعرف الرجال بالإسلام . ولا يمكن ان يكون الاقتصاد الوضعي حكما للثوابت الشريعة في الاقتصاد ، ولكن ، على العكس من ذلك ، يجب ان تكون الحاكمية - في الاقتصاد وفي غيره - لشريعة الله .

ولا يعني ذلك الانغلاق على انفسنا ، بعيدا عن التراث الإنساني الذي أسهمنا إسهامات أصيلة في إثرائه وتطوره ، بل ، العكس - بقينا - هو الصحيح . فالإسلام والاقتصاد الإسلامي كجزء منه ، يتعامل مع التراث الإنساني بفكر مفتوح تماما . فلفنا في حجة إلى ، اسمه ، الكثير من المبادئ والسلوكيات التي قد ينهل منها الاقتصاد الإسلامي على أساس ان « الأصل في الأشياء الاباحة » ، وان « الحكمة ضلة المؤمن ، طالما لا تصطدم بنص إسلامي صريح » ، او موقف إسلامي مستقر . أي طالما لا تلمح حراما ولا تحرم حلالا . وان « هذه بضاعتنا ردت إلينا » .

وعليه ، فالإسلام يبحث المجتمع المسلم على الأخذ بالأسباب في حدود الاستطاعة . وهذا يعني الأخذ بأحدث ما ابتكره العقل البشري من تنظيمات وطرائق فنية ، واساليب ووسائل تكنولوجية ، وصيغ وإجراءات إدارية ومؤسسية ، بما يتفق مع طبيعة وخصائص الامكانيات الانتاجية للمجتمع . وبما يكفل التعامل ، المناسب ، والكفء ، والفعال مع ، الأشياء ، بهدف إعمار الأرض ، وتقدم المجتمع .

**حقيقة الأغلبية الصامتة**  
اما إختلائي ، فيقوم على حقيقة ان ، الأغلبية الصامتة ، ليست هي ما قصدها الدكتور سعيد ، وإنما هي - في قصدي - الأغلبية التي إستر في يقينها ثوابت الإسلام ، وتلهم عليها متغيراته ، وثبت في وجدانها حرمة الربا . وورق في قلبها حرمة الفوائد

المصرفية . ولكنها في العمل حائرة - من حجة او ضرورة او شهوة - ومتخبطة - من تخفيف مقصود وتغريب مخطط واعلام مشوه - بين فتاوى المفتين وفتاوى قلوبها . وهي اشد حيرة وتخطيا الآن بقلنسوة للخلاف الأخير الدائر بين مشيخة الأزهر الشريف ، ودار الافتاء المصرية ، ولجنة الشئون الدينية بمجلس الشعب ، حول موضوع محسوب أصلا من فقهائنا القدامى ، ومقطوع به فعلا من فقهائنا المحدثين بفتاوى متواترة من علماء اجلاء - فرادى وجماعات - على مدى ما يقرب من ثمانين عاما . ولقد بلغت هذه الفتاوى أكثر من ثلاثين فتوى - ابتداء بفتوى فضيلة الشيخ بكرى الصديق - مفتي الديار المصرية (١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م) . وابتداء بفتوى مجمع الفقه الإسلامي برباطة العالم الاسلامي (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م) .

فمن هذه الأغلبية الصامتة الكتب ، وعن أمالها وآمالها تدور مساهمتي .

تلك الأغلبية التي قامت - اساسا بسبب تخرجها من التعامل مع المؤسسات النقدية القائمة ، ولأسباب أخرى معروفة ، ترتبط بالثقافة والخدمة الجيدة والعائد الدوري المرتفع وضريبة الشركات (المللغة) وحملات الإعلان والدعاية والإعلام .. الخ - بصناعة ظاهرة شركات توظيف الأموال ، بجانب العديد من الأنشطة الاستثمارية الأخرى . ولقد اتت هذه الأغلبية من خلال دعمها المادي المستمر ، إلى « علفة » هذه الشركات في سنوات قليلة تعد على اصبع اليد الواحدة - ثم اخيرا تحولت هذه الظاهرة - بالحق او بالباطل ، لان احدا لا يستطيع ان يجزم برأى ، بسبب عدم وجود معلومة صحيحة ،



الجمتمع الاسلامى الاول لم يكن يعرف شيئا باسمه . النظام النقدي . او . النظام المصرى . او

البنك المركزى . . او . التراكم الراسمالى . . اى عملية الادخار والاستثمار . ثم . انتهى . كما بدأت مؤكدا ان . هذه الاشياء . . النصيقة بالنظام الاقتصادى المعاصر والحوية لسيره . مرهون وجودها بوجود . سعر الفائدة . . وان غياب هذا السعر معناه الدمار والفناء .

وأخيرا . رفض الدكتور . سعيد الربيع كبديل لسعر الفائدة . فأكد . ان هناك من يقول ان الربيع يقوم مقام الفائدة ويؤدى نفس الوظائف التى تؤدىها . ويشير اصحاب هذا الرأى إلى ما يعتبر في نظره النظام الاقتصادى الاسلامى . الذى يعتمد على معاملات بريئة من الربا المحرم مثل المشاركة او المرابحة والمضاربة . وقبل ان يتبين ان هذه . المقابلة . تنطوى على مشكلة تعريف . خاصة بالربح في المذهبين الاسلامى والوضعى . اعتبر . ان هذا كلام لا يجتعل التمهيص من الناحية الاقتصادية . . وراح يدلل . باستخدام «اوليت علم الاقتصاد» . وتعريفاته لعوائد عناصر الإنتاج . ان هذا الكلام يعنى ان يصبح عنصر رأس المال بلا تكلفة . وهذا يؤدى الى إنهيار الركن الأساسى لفكرة التوزيع الاصل للموارد . هذا . وإن كان الدكتور - سعيد قد عك . وهو بصدد تحديد اغلبيته الصامتة بصهرها في البطحين عن . دخل ثابت مضمون . لاموالهم . وترك مساحة محدودة للاستثمار الاسلامى في خريطة الأدوات الاستثمارية . التى

النظام المصرى . ويشل النظام النقدي وتتوقف إدارته الرشيدة . وتتلاشى المخدرات في إكتفان تحت البلاطة . و . تسرب الى الخارج . مما يعرض الاقتصاد المزمرد على هذا القدر إلى الاضطراب الى مزيد من . المديونية الخارجية . لتمويل العملية الاستثمارية . على أساس سعر الفائدة . فلامخرج منه إلا إليه . كما ان هذه المحولة . الفائلة حتما ستؤدى إلى . هدر اقتصادى . . لأن . الغاء الفائدة يعنى ان رأس المال . . يصبح في حكم المال المباح كالهواء . . ويعنى فوضى في إختيار المشروعات حيث . لانتجته القروض بالضرورة إلى اعل المشروعات انتحجية وإنما اعلاها صوتا او اكثراها نفوذا . . وفى النهاية . سوف تم . القوضى الاقتصادية . . وتهدد عملية التنمية الاقتصادية واعمار الأرض . والقوة الاقتصادية . . ويزداد الفقر كظرا . وتنعمق . التبعية . . وفى ختام عرضه . يحذرنا الدكتور - سعيد - بالنص . . . . . إذا سرتا في طريق الغاء الفائدة . فإننى أخشى ان تكون هذه نهاية الاقتصاد المصرى . وهذه نتيجة يعلم الله اننى لا قولها في خفة او عجلة . ولكنها مسألة واضحة امامى وضوح الشمس . وقد اعذر من انذر . وحتى تكتمل صورة التحليل محل العرض . وقبل ان ابدأ في سرد مساهمى . اود من باب التوكيد . وليس من باب الاطباب والتكرار . ان اسجل حقيقة ان الدكتور - سعيد بدأ مساهمته بتأكيد . . ان سعر الفائدة يؤدى وظيفة حيوية في النظام الاقتصادى المعاصر . وان إلغاءه بدعى انها تندرج تحت الربا المحرم يعود باوخم العواقب والحدح الاضرار على الأمة الاسلامية . ثم شدد على ان هذا الجمهور يعتقد ان . الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المعاصر تختلف كل الاختلاف عن ظروف الماضى . وأخيرا قطع بان

يعتمد عليها حتى الآن لى اى جهاز رسمى او غير رسمى حول حقيقة حجمها وتفاصيله المختلفة - إلى كارتة . اضرت اسما بالودعين . ولولت لفترة ليست بالقصيرة مناخ الاستثمار كله في مصر . وتلك قضية اخرى . تحتاج إلى دراسة متأنية وشاملة ومستقلة ..

وعليه . كان عنوان مساهمى : حول الفوائد المصرفية - من الاغلبية الصامتة إلى جمهور الاقتصاديين . فالغلبى الصامتة ليست بالقطع اغلبيته الدكتور - سعيد . وإن كان «جمهور الاقتصاديين» - إلى حد ما - هو نفسه ما قصده . وبون تصحبة

بجمهور الموضوع الذى طرحه الدكتور . سعيد . وبون إخلال بتفصيلات عرضه وجمل تركيبه ودقة تنظيره وخطورة تحذيراته . مثل وتركز التحليل الذى قدمه في محولة اثبات ان «سعر الفائدة» هو . السعر الاستراتيجى . في النظام الاقتصادى المعاصر . فهو . الجهاز العصبى للنظام المصرى . . وهو «الركيزة الأساسية» . لإدارة النظام النقدي . وهو العامل «المؤثر» . في المخدرات . وهو «الفرارة» . التى تضمن انتقاء اكفا المشروعات . وهو الذى سيخلصنا من مزيد من المديونية الخارجية وبالقائ من تبعية . وهو - أخيرا - الذى سيضمن اكفا إستخدام للموارد عن طريق اتمل توزيع لها . وبالقائ تتحقق «عمارة الأرض» . ويتم مقومات «القوة الاقتصادية» . وبهذا التحديد والحسم . تعد هذه الإدارة قدرا محتوما . وقضاء غير قابل للرد . كتعبه «جمهور الاقتصاديين» . على النظام الاقتصادى المعاصر .

وإذا ما حلوا اى نظام قائم . وبالقائ النظام المصرى . الفكك منه . فسيعب - لاحالة - نظم فادح على «دائن» القرض الحسن بسبب انخفاض قيمة النقود . وسينهار



يستحوذ وفقا لها سعر الفائدة الثابت على نصيب الأسد من الأموال القابلة للاستثمار. فبعد أن عدد أنواع الأدوات الاستثمارية وفقا للآجال الزمنية على أساس سعر الفائدة الثابت. قال: «هناك إلى جانب ذلك أدوات المضاربة والمراجحة التي لاتحمل دخلا ثابتا ولكنه دخل متغير بحسب نجاح المشروعات الاستثمارية أو فشلها».

ويلغرم من هذا الإقرار، ولا قول الاندواجية أو حتى التناقض، بطل - عند الدكتور - سعيد - سعر الفائدة الثابت: أساس الاستخدام الكفا للموارد، ومحرك النشاط الاقتصادي. وقوة دفع عجلة التنمية. ومن ثم، عصب النظام الاقتصادي المعاصر.

وبعبارة، بقدر الامكان الإنساني، عن التعقيدات النظرية، والعموميات الغامضة، والسطحيات غير المفيدة، والمجادلة من أجل المجادلة، وإقترابا من «واقع» الأشياء، و«حكوم» الناس، وتطبيقية، الفاسميه، ود عملية، الأدوات.

و، ذرائعية، النظام، أحوال - يعون الله وتوفيقه -، أن أوجز مساهمتي في النقاط الرئيسية التالية:

١ - لاجدال أن إن حاضر أى نظام اقتصادى يختلف عن ماضيه، ولا جدال أيضا في أن المجتمع الإسلامى الأول، لم يكن يعرف شيئا اسمه «النظم النقدية والمصرفية»، وإطرائها التنظيمية، بمصطلحات وتعريفات اليوم. ولكن، من المسلم به، في الوقت ذاته، أن النظام

الإسلامى، كائى نظام، له ثوابته التى تعد بمثابة الأصول والجزور، وله متغيراته التى تمثل التفضيلات التى تتشكّل وتتغير بفعل ظروف الزمان والمكان، وتدور مع المصلحة، «المعتبرة» شرعا، وجودا أو عدما. ومن المسلم به أيضا أن «النقد

والبنوك، من المتغيرات - في أى نظام -، وتطورها التاريخى الكبير عبر الزمن والمكان خير شاهد على ذلك.

فمثلا «البنك المركزى» لم تعرفه البشرية، وفي صورته الأولية، إلا في نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادى، وهو «بنك ريكس» السويدى. ومع ذلك، يعتبر «بنك إنجلترا» بنك الإصدار الأول، الذى تولى، وظل، «البنك المركزى» ويرجع إليه الفضل في عملية تطوير وتحديث أساسيات «البنك المركزى»، ولقد أنشئ هذا البنك في نهاية القرن السابع عشر، لكن لم تكتمل - كما هو معروف - وظلته وأدواته في التحكم في الائتمان، إلا خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

وبالتاكيد، يختلف «البنك المركزى»، من حيث نطاق مسؤولياته، وعدد فعالية أدواته، ومن حيث خصائصه التنظيمية، وعلاقته بالسلطات العامة من تجربة لأخرى. ومن فترة لأخرى - بالنسبة لكل تجربة، وذلك بسبب اختلاف النظم النقدية والمصرفية والاقتصادية السائدة.

إحقيقه النظام الإسلامى في الأخذ بمستحدثات العصر ومن ثم، لانتطيع أن ندرج على النظام الإسلامى الأخذ بمستحدثات العصر تبعاً لمستجداته، بدعوى - وهذا للحق - لم يلقه الدكتور - سعيد - أن المجتمع الإسلامى الأول لم يكن يعرف هذه النظم والمؤسسات. ولا فهي - كما أشرنا - من المتغيرات. ولا يمكن، بداهة، «محاكاة» الأسلاف حرفيا في تفصيلات مواقفهم السلوكية، لاستحالة ذلك أصلا وعلا. كما لانتطيع، بالقوة نفسها، أن نضع شروطا مسبقا كامن، أو مبرر، لالأخذ بهذه المستحدثات، مؤداة أن نتخلل عن ثابت من ثوابت النظام بدعوى أن هذه النظم والمؤسسات المستحدثه لايمكن أن

نعمل بكمائه، أو حتى أصلا، إلا من خلال أداة «سعر الفائدة» - وهذا ما ألقن أن الدكتور - سعيد - قد قاله بوضوح:

وعليه، بعبارة أكثر تحديدا، لا اعتقد أن الدخّل لهذه القضية هو: أن على المجتمع الإسلامى المعاصر، الذى لم يعرف أسلافه هذه المستحدثات، وهو مضطر لها لكي يلحق بروح وربك العصر، أن يأخذها «حكمة واحدة، بكل ما فيها، حتى ولو كان في ذلك إسقاط واضح لثوابته. وإنما أزعج أن الدخّل المنطوق والعال - في نظرى - يتمثل في التساؤل أولا عن ضرورة وفعالية «سعر الفائدة»، في الأنظمة

الاقتصادية المعاصرة، ومنها «النامية»، وثانيا عن إمكانية الأخذ بالنظام الإسلامى بهذه المستحدثات دون حاجة إلى «سعر الفائدة» - وهذا، ما ساحول تناوله، فيما يلي من نقاط.

#### موقف الفكر الاقتصادى من سعر الفائدة

٢ - ليس هذا مكانا مناسباً لسرد ما هو معروف، و«ممتع ذهنيا» من خلاصات جذرية واختلافات عميقة بين «جمهور الاقتصاديين» حول: تعريف، وتحديد، ونظريات، سعر الفائدة، «ناهيك عن دورها وأثارها في النشاط الاقتصادى ولا يجوز أن نقول، كما قل بعضهم، بعدم وجود هذا «الغلب الأبيض» إلا في مخيلة الحائلين، أو نؤكد، كما فعل البعض الآخر، بعدم وجود الفائدة كعنصر تكلفة في «الاقتصاد المسير»، ثم نتملق، «دون تبرير، بالقول بأنها بمثابة قلة سوداء في حجرة حلقة الظلام، أعيت الباحثين عنها بلا جدوى، لأنها ببساطة غير موجودة أصلا في هذه الحجرة» كما قيل كما يجوز أيضا أن نقول، كما قل البعض، بأن سعر الفائدة - كمثل، أو «إيجار» للنقد، التى لاتعد



لتفاننا عنصرنا من عناصر الإنتاج. **لنحدد** «إدارياً» من قبل السلطات النقدية. إما مباشرة أو من خلال التحكم في الكتلة النقدية - هو أصل الأشياء. لدرجة اعتبار «كل» عند من عوائد عناصر الإنتاج صورة أو أخرى من «الفائدة». أو ننشد، كما فعل البعض الآخر. على أن «كل» أجزاء الدخل يمكن اعتبارها، فوائد، على قيم الملكية وعلى القيمة الرأسمالية للإنسان. فهذا تعميم، بلغة الدكتور - سعيد، «لايحتل» التخصيص.

ولكننا، أمام هذين التقيضين من عدم الوجود، وبوسطركام أو غلبة التناقضات الخاصة بدوافع وأسباب وجود، سعر الفائدة، «نسلم بوجود هذا «السعر» على أرض الواقع «المريض» - فوي في الاقتصاديات الرأسمالية، وعلى إستحياء «إيديولوجي» في الاقتصاديات الاشتراكية، وبضعف شديد في الاقتصاديات النامية. وكنت نتجنا هذا الوجود، ولأسباب أخرى، انتشر مرض «الامتلاك التفضي» في كل هذه الاقتصاديات بدرجات مختلفة، وبصور ظاهرة أو مستترة، كدليل واضح لسوء تخصيص واستخدام الموارد، وك مؤشر، لايطغى، عن «عدم الاستقرار» النقدي والمالي والاقتصادي، مما أدى، بصفة عامة، بالنتائج إلى حالة من الشلل المتزايد في نشاط الوحدات الإنتاجية، وظلم فادح بأغلبية

المعاملين، وتهديد حقيقي لعملية التراكم الرأسمالية، وتعميق مشاهد لجرعة التمر وعملية التنمية. **سعر الفائدة أداة** **سبيلة لتخصيص الموارد** وبعبارة عن «مقايير» «باريوز» ونموذج «النقطة الكاملة» «القام» جمهور من الاقتصاديين أن سعر الفائدة لايعتبر، على المستوى

العمل، أداة لفائدة لتخصيص الموارد بصفة عامة، والأموال القليلة للأراض لغرض الاستثمار، على وجه الخصوص، بل العكس تماماً هو الصحيح. فلقد توصل، مثلاً، «كونراد» و«جوشون»، على أساس دراسات ميدانية، إلى حقيقة أن رأس المال - في الاقتصاديات المعاصرة - قد أساء، إلى حد خطير، تخصيصه - أسلسا بسبب سعر الفائدة - بين قطاعات الاقتصاد وأنواع الاستثمارات. فالفائدة أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد، لتحفيز بصفة رئيسية للمشروعات الكبيرة على أساس «افتراض» - غير مدروس - بجدارتها الائتمانية. وتعرض هذه الإدارة، بالنتائج الاتجاهات الاحتكارية.

فالتسويات الكبيرة، بحجة ملائمتها - تحصل - في الواقع - على قروض أكبر، بسعر فائدة أقل، بينما العكس تماماً يحدث بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة، التي يمكن أن تكون ذات إنتاجية أعلى وكفاءة أكبر، وملاءمة أفضل. فتفصل هذه المشروعات على قروض أقل بكثير من إحتياجاتها، وبأسعار فائدة أعلى بكثير من طاقاتها، وعلى هذا الأسس، وبدون دراسات جادة تذكر في نظم الفائدة الثابت والمضمون، لاتنفذ الاستثمارات الأعلى جدوى والأكثر إداراً للعائد (الموقع)، بسبب عدم القدرة على التمويل، الذي يذهب إلى مشروعات أقل إنتاجية، بل وأقل حاجة - نسبياً - إلى التمويل الخارجي. ولكننا، بلغة الدكتور سعيد، وعلى عكس ما ذهب إليه، «اعلاها صوتاً أو أكثرها نفوذاً».

بل أكثر من ذلك، أكدت بعض الاستقصاءات، التي أجراها، ميد، «أشرووز» - أن رجال الأعمال يعتقدون أن سعر الفائدة ليس عاملاً يذكر في تحديد مستوى الاستثمار أي أن الطلب على الاستثمار يعد «غير من» بالنسبة لسعر الفائدة. لمسيبين: الأول، كون سعر الفائدة

يمثل نسبة ضئيلة من نفقة الاستثمار الجديد، خاصة في حالة التقدم السريع، والثاني، اعتمد كثير من المشروعات على التمويل الذاتي، مما يجعل اثره، كنقطة ضمنية على المال المستثمر، محدوداً. **وبالنسبة لغرض الأموال القليلة للاستثمار** - أي الإلتزام - يرى جمهور من الاقتصاديين المعاصرين، مع «كينز»، أنه «غير من»، عادة، لسعر الفائدة، وتشير الدلائل الإحصائية إلى عدم وجود ترابط إيجابي كبير بين الفائدة والإلتزام. ويؤكد «سافوليس» ذلك بقوله: أن بعض الناس يبال إلتزامهم بدل أن يزيد، حينما تزيد أسعار الفائدة، وأن كثيراً من الناس يدخرون المبلغ نفسه تقريباً بغض النظر عن مستوى سعر الفائدة، وأن بعض الناس يميلون إلى خفض استهلاكهم إذا وعدوا بسعر أعلى. ثم يستطرد قائلاً: «أن المبادئ الاقتصادية وحدها لا يمكن أن تعطينا تنبؤاً حاسماً. فكل الدلائل توحي بأن مستوى الفائدة يعمل في قراري الإلتزام والإلتزام إلى إبطال لتأثير كل منهما على الآخر». **وحتى لو افترضنا** ارتباطاً إيجابياً كبيراً بين الفائدة والإلتزام، أي وجود تفضيل زمني إيجابي قوي لدى جمهور المستثمرين، كما يعتقد الكثير من الاقتصاديين - فإن استمرار «الأغلبية الصامتة» - عند الدكتور/سعيد - على الفائدة الثابتة المضمونة يعد، في الاقتصاديات التي يتحدد فيها سعر الفائدة تحكيمياً وعشوائياً، وتتعرض لوجبات تخصيصية متصاعدة، أمراً غير منطقي وغير مفهوم. لأن هذا يعني ببساطة إصرار هذه الأغلبية الغريبة على استثمار انخفاض، أن لم يكن انهيار، مستوى معيشتها، نتيجة الأثر التآكل المتزايد للتضخم على أموالها. ف«سعر» «الحقيقي»، للفائدة، أي السعر الاسمي ناقصاً بمعدل التضخم، يصبح، أن علاجاً عاجلاً، سلباً، وبمعدلات متزايدة خلال الزمن، أي أن الأموال الحقيقية لهذه الأغلبية تتناقص باستمرار من علم لأخر. **وليس الوضع** أفضل حالا إذا ما تغيرت أسعار الفائدة، إذ يقع الظلم





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١ أكتوبر ١٩٨٩

نتيجة توزيع العائد بين المدخزين والمقرضين، والمستثمرين.

المقرضين، والذي يتم من خلال الوساطة المالية للبنوك. بسبب تغير أسعار الفائدة، سواء بالارتفاع أو بالانخفاض. ومن ثم، يؤدي ذلك في النهاية، إلى تباطؤ التكوين الرأسمالي.

### ارتفاع سعر الفائدة

وعند تشجيع الاستثمار ففي دراسة قام بها، ليليتج.

للتجربة الأمريكية. وجد أن ارتفاع

أسعار الفائدة كان مباعا كبيرا من الاستثمار ففي فترة الدراسة

١٩٧٠ - ١٩٧٨ م. بلغت مدفوعات الفوائد، ثلث العائد

الإجمالي على رأس المال، مما أدى إلى تناقل في ربحية الشركات، وترتب

على ذلك هبوط نسبة رأس المال المخاطر في التمويل الكلي، أي في

مجموع الأسهم والقروض، وانخفض التكوين الرأسمالي، وأدى

هذا الانخفاض إلى دخول الاقتصاد الأمريكي في، ندوة، نزولية، من

انخفاض في الإنتاجية، أدى إلى انخفاض في القدرة على تعويض

التكلفة المرتفعة لرأس المال المقرض، مما ترتب عليه انخفاض جديد في

الربحية، وانخفاض مزايا في معدل التكوين الرأسمالي.

والعكس تماما صحيح، من حيث الأثر لأسعار الفائدة المنخفضة على

عملية التكوين الرأسمالي، هنا، يقع الظلم أساسا على المدخزين الذين

يوظفون أموالهم في الاقتراض، كما تشجع هذه الأسعار على الاقتراض

للاستهلاك، وعلى تدني نوعية الاستثمارات، مما يجعل بالتالي على

تخفيض معدلات الإدخار الإجمالية، ويؤدي في النهاية، كما أكد أحد

تقارير، الجات، إلى سواء استخدام رأس المال، وإلى هبوط مستمر في معدل التكوين الرأسمالي.

وكأجراء مصحح للاختلالات الهيكلية، تضخما أو انكماشاً، يتلقى معظم الاقتصاديين على أن درجة فعالية سعر الفائدة محدودة، خاصة في حالة الكساد، فالسياسة النقدية والاتصالية، بالتناقض الاقتصادي، هي جوهر عمل البنك المركزي، وتعني ببساطة عملية التحكم في العرض الكلي للنقد، أي كتلة أو كمية النقود في المجتمع، وذلك للتحكم في الائتمان بما يتفق واحتياجات مستوى النشاط الاقتصادي

المطلوب فيه، ويتم ذلك من خلال تسهيل وتشجيع الحصول على

القروض، خاصة قصيرة الأجل، في حالة الانكماش، وتقيد وعقد

تشجيع منح هذه القروض في حالة التضخم، من خلال تغيير سعر

الفائدة، ويتم هذا التغيير بطريق مباشر، أي، سعر البنك، وهو

سعر الفائدة الذي يقرض البنك المركزي على أساسه مجتمع البنوك،

أو بطريق غير مباشر، من خلال أدوات - كمية ونوعية ومعنوية -

أخرى معروفة، في، محدوبة، فعالية هذه السياسة - عمليا - في

التأثير على حجم ونوع الائتمان، ويلتقي مستوى النشاط الاقتصادي، ترجع في حالة التضخم، إلى أن العائد

من الائتمان، في صورة استثمارات مرجحة، أكبر نسبيا من سعر الفائدة،

ومن ثم، يعد سعر الفائدة غير كاف،

كعنصر تكلفة للحد من التوسع في الائتمان، أما في حالة الانكماش، ففي

أكثر وضوحا، ويرجع ذلك إلى أن كافة الاقتصاديين من بشوك وإفراد

ومشروعات لا يتوافر لديهم الحافز على الاقتراض، وهو إمكانية تحقيق

ربح فوق تكلفة الائتمان، في هذه الظروف، ومن ثم، لا يكفي أن يقدم

البنك المركزي الائتمان بشروط مشجعة، أو حتى، مجانا، في حالة

كساد حاد، لكي يقبل المتعاملون على استخدامه فعلا، وكما يقول المتل

الإنجليزي، يمكن أن تحضر الحصان إلى الماء، أو تحضر الماء إلى الحصان،

ولكن لا يمكن أن تجبره على أن يشرب.

### الدول النامية وسعر الفائدة

ويختلف الوضع كثيرا في الواقع.

بالنسبة للدول النامية، إذ بالرغم من وجود نظم نقدية ومصرفية في هذه

الدول، نجد أن كثيرا من الشروط الأساسية للفعالية المحدودة - أصلا -

للسياسة النقدية والاتصالية، أما للنامية تماما، أو متوافرة بصورة

بدائية، ومن ثم، تعد، محدوبة، فعالية هذه السياسة أشد حدة

وبوضوح في هذه الدول، فالتكلفة هنا، بالتناقض الاقتصادي، ليست

بالقطع مشكلة نقدية، وإنما مشكلة هيكلية، فما تحتاج إليه هذه الدول

ليس زيادة في الائتلاف النقدي لكي تخرج من ركوبها الزمين، وإنما

أحداث تغيير هيكل في العملية الإنتاجية عن طريق التنمية.

فالقضية هنا ليست قضية - طلب - بقدر ما هي أساسا مسألة - عرض -

يعني العمل على رفع درجة استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة، وفي هذا

الاطر، يمكن للسياسات النقدية والمالية والتجارية الرشيدة، كما

ستشير فيما بعد، وليس عن طريق سعر الفائدة، أن تلعب دورا مفيدا في

هذه العملية.

فمن حيث آثاره السلبية على عملية التكوين الرأسمالي، وعدم

فعاليتها في معالجة الاختلالات التضخمية والانكماشية، يعد

سعر الفائدة، في رأي عدد ليس بالقليل من الاقتصاديين، من أهم

عوامل - عدم الاستقرار، في الاقتصاديات المعاصرة، فلقد



## النشر والخدات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٨٩ أكتوبر

### الربح هو الخيار الناجح للاستثمار

وعمل ذلك. يميز القول  
باطمئنان. ان. الربح. هو القوة

الاساسية الموجبة لقرارات  
المستثمرين. ليس فقط كمعيار  
لجاذبية الاستثمار. وانما ايضا لانه  
مصدر تمويل هام. ولقد ايدت نتائج  
دراسة قام بها. ميلر. على. ١٢٧.

مشروعا. هذا الراى بشكل واضح  
ومباشر. اذ وجد ان. ٧٧٪. من هذه  
المشروعات. استخدمت مفهوم  
معدل الربح. عند اتخاذ قراراتها  
الاستثمارية

واخيرا. يؤكد. ثيرلى. ان  
السعر النقدي للفائدة ليس هو  
المتحكم في الاقتراض. فسر  
الفائدة لا يصلح. ولم يكن  
مناسبا. لقرارات الاستثمار.  
وعليه. يجب ان يحل محله  
سعر. الاصول الحقيقية  
الواجودة. او المستوى العام  
لاسعار الاسهم. ومن ثم يكون  
لدنيا. نظرية. عامة. تحتل فيها  
اسعار الاصول الحقيقية. لا  
الاصول الوقية. مركز الصورة  
او الصادرة اذن. الفكرة.  
الحقيقية. اذا ما استخدمنا  
مصطلح الدكتور/ سعيد. هي  
الربح. وليس. الفائدة.

خلال الفترة وهذا. يؤكد. في راى  
الكثير من الاقتصاديين. ان

الربح. وليس. الفائدة. هو  
المحرك الاساسى لديناميكية الانتاج

والنمو في الاقتصادات الرأسمالية.  
بل وفي غيرها. من الاقتصاديات.

وان اختلفت المفاهيم والتعريفات  
والتفريعات.

ولقد ايدت الدراسات التطبيقية  
هذا الراى. اذ ثبت من هذه الدراسات

وجود ارتباط ايجابي قوى بين  
مستوى الاستثمار ومستوى الارباح.

ويرجع ذلك الى. الارباح غير الموزعة  
التي تتيح للمشروع تدفقا نقديا

يساعد على التمويل الذاتي. ففي  
الولايات المتحدة. خلال الفترة

. ١٩٧٧ - ١٩٨٠. ولدت الارباح  
غير الموزعة. بالاضافة الى تخصصات

استهلاكات الاصول. في الشركات  
المساهمة. مودا نقديا داخليا صافيا

بلغ خمسة امثال الارباح الموزعة.  
ومن اجمال الاتفاق الاستثمارى في

الشركات غير المالية. في عام  
١٩٨٠م. والبالغ نحو (٢٩٩)

بليون دولار. كان النصيب النسبي  
لتمويل الداخل (٨٧٪). ونحو

(٤٪) زيادة في رأس المال. اما  
المقرض. فكان نصيبها الباقى. اى

(٩٪) فقط.

تسأل. فريدمان. في بداية  
الثمانينات عن اسباب السلوك  
الطائش الذي لم يسبق له مثيل  
للاقتصاد الأمريكى. ورد على  
تساؤله بقوله. ان الاجابة التي  
تخطر على بالي هي السلوك

الطائش المساوى له في اسعار  
الفائدة. فالتقلبات في سعر الفائدة

تؤثر مباشرة في سوق الاستثمار.  
فيسوده قدر كبير من الشكوك. مما

يجعل من الصعب اتخاذ قرارات  
استثمارية طويلة الاجل بدقة. او

التخطيط الجيد لمستقبل الأعمال  
ويرجع. سيمونز. السبب الاساسى

للكساد العالمى العميق في الثلاثينات  
الى. تغيرات الثقة التجارية

الناشئة عن نظام الثماني غير  
مستقر. واكد على اعتقاده بان خطر

الاضطراب الاقتصادى يمكن تفاديه  
اى حد كبير. اذا لم يتم اللجوء الى

الاقتراض. ولا سيما الاقتراض قصير  
الاجل. واذا ما تمت الاستثمارات كلها

في شكل تمويل ذاتى وبالمشاركة.  
وحصول المعنى نفسه. شدد

ميسكى. على حقيقة ان قيام كل  
مشروع بالتمويل الذاتي لرأسماله

العامل. والتخطيط الرشيد لاستثمار  
.....

ارباحه غير الموزعة. بغنى نظاما ماليا  
قويا. ولكن لجوء المنتجين الى

التمويل الخارجى عن طريق  
الاقتراض. يعرض النظام لعدم

الاستقرار.

ولقد تجسدت هذه الحقائق في  
السياسات. فعندما ارتفعت اسعار

الفائدة خلال هذه الفترة. انخفضت  
نسبة الاستثمار الثابت المحل الاجمالى

من الناتج المحل الاجمالى للدول  
الغربية. كما انخفض بصفة عامة

معدل النمو الدولى.  
وعليه كان الأداء الاستثمارى

الضعيف. لتلك ربحية المشروعات  
بسبب ارتفاع اسعار الفائدة - هو

العامل الرئيسى للنمو البطيء المشاهد





المصدر: أخبار اليوم

التاريخ: ١٤ أكتوبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### المفتي ورجال البنوك يبحثون اصدار شهادة استثمار جديدة ذات علامتغير

ومحمود عبدالمزين نائب رئيس  
البنك الاهلي وياهر الكرداني مدير  
عام شهادات الاستثمار بالبنك .  
توجه حصيلة الشهادة الجديدة  
لشروعات اقتصادية ذات عائد مجز  
وتصدر الشهادات باللجنة المصرية  
ليصبح عدد شهادات الاستثمار في  
مصر : شهادات منها شهادات ١٠  
و ٥ ب ، و ٥ ج .

كتب - محمود سالم :  
يعقد الدكتور محمد سيد  
منظفوى مفتي الجمهورية اجتماعا  
بعد غد الاثنين مع رجال البنوك  
وذلك لبحث اصدار شهادة استثمار  
جديدة ذات عائد متغير ومجز .  
يضم الاجتماع فلاح البشرى نائب  
رئيس بنك الاستثمار القومي ونصر  
منظفوى وكيل اول الوزارة بالبنك











